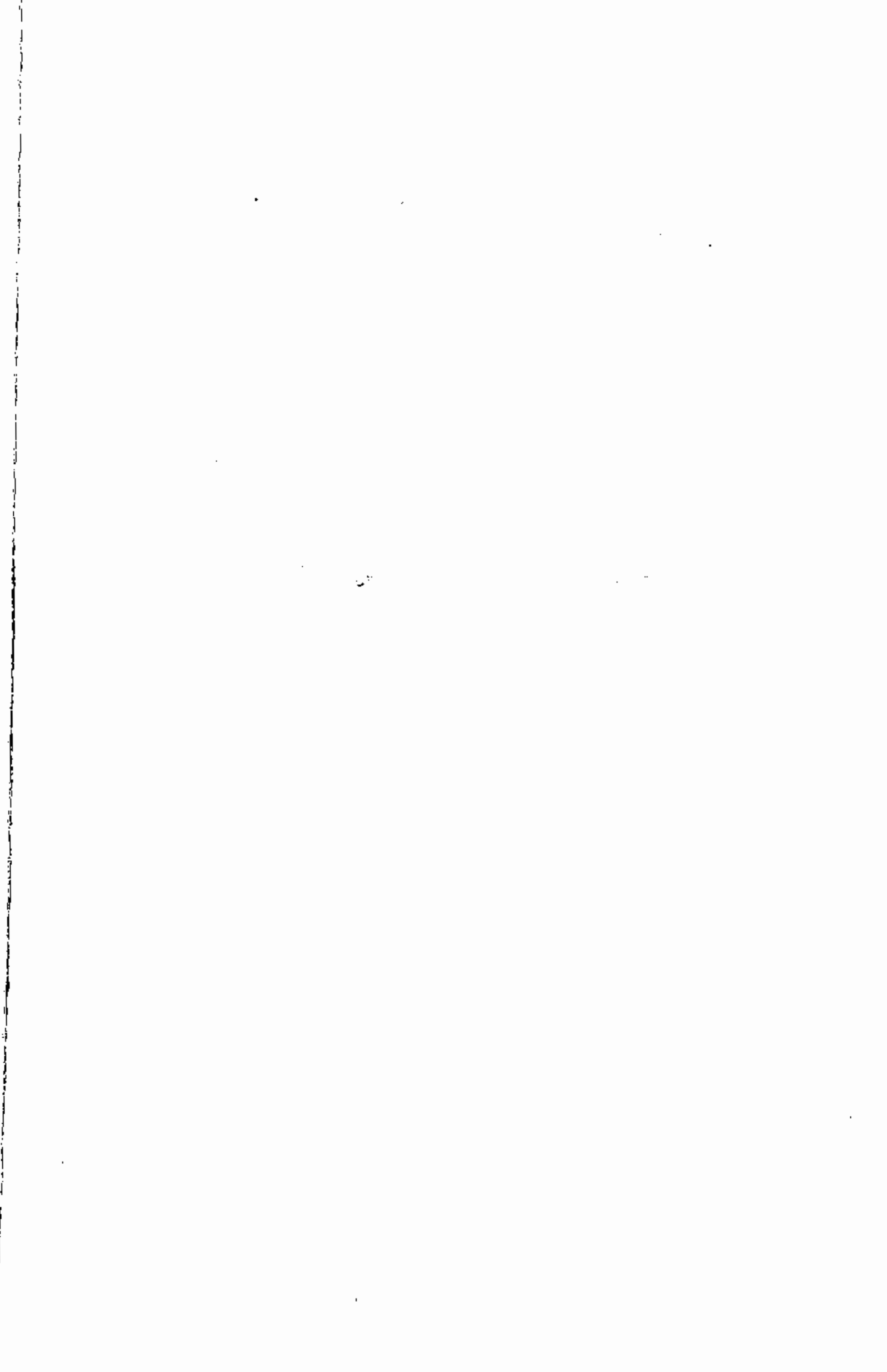
مذكرات
فى السياسة المصرية



مذكرات
في السياسة المصرية

الجزء الثاني

من ٢٩ يولية ١٩٣٧ إلى ٢٦ يولية سنة ١٩٥٢

عهد فاروق

الدكتور محمد حسين هيكل

الطبعة الثانية



دار المعارف

الناشر : دار المعارف ١١١٩ كورنيش النيل القاهرة ج م ع

تقـديم

تقدم مصر العظيم فى السنين الثلاثين الأخيرة   اختلاف الجزء الثانى عن الجزء الأول من المذكرات   انتقال مصر إلى عهد المعاهدتين ، وبلى عهد فاروق   الحرب العالمية الثانية   انتقالى من الصحافة إلى الوزارة – ثم إلى رئاسة الشيوخ   اختلاف نظرة الصحفى عن نظرة المسئول عن الحكم   الحدود الدستورية   إقالة الوزارة وحل مجلس النواب يجعلان الملك لا الأمة مصدر السلطات – متاعب الوزير   الفصل الأخير كيف كتب – الأنانية ليست ثقة بالنفس   الأحكام العرفية فى مصر   الاعتبار بما حدث غرض هذه المذكرات

يختلف هذا الجزء الثانى من المذكرات عن الجزء الأول اختلافاً كبيراً ، برغم أنه متمم له ، وأنه يصور حلقة من السلسلة التى اتصلت بها حياتى السياسية منذ شبابى الباكر إلى وقتنا الحاضر .

فنى الجزء الأول تصوير لجهاد الشعب والساسة والأحزاب فى مصر ، بقدر ما شاركت فى هذا الجهاد أو اتصلت به ، منذ الحقبة الأولى من هذا القرن العشرين إلى أن تولى الملك السابق فاروق سلطته الدستورية . وكان أول اشتراكى فى تلك الحقبة اشتراك شاب أولع بالكتابة والتحرير منذ نعومة أظفاره ، وأولع حبًّا بالحياة الحرة على نحو ما شهدها فى باريس ثلاث السنوات التى قضيتها بها بين سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٢ . فلما انتهت الحرب العالمية الأولى فى أخريات سنة ١٩١٨ وكانت الثورة المصرية فى سنة ١٩١٩ وكنت محامياً شاركت فى مجهود هذه الحركة القومية العظيمة التى اشتملت طوائف الأمة كلها . ومن بعد ذلك كنت رئيس التحرير لجريدة « السياسة » لسان حزب الأحرار الدستوريين إلى أن توفى الملك فؤاد فى سنة ١٩٣٦ وانتقل الملك إلى ولده فاروق .

وقد أدى جهاد مصر فى هذه الفترة التى استغرقت ربع قرن أو يزيد إلى انتقالها من أوضاع سياسية شاذة فى التصوير الدولى إلى وضع إلا يكن هو الاستقلال الصحيح فهو إلى الاستقلال أقرب ، وهو التمهيد لاجتياز المرحلة الأخيرة لتمام هذا الاستقلال .

أما هذا الجزء الثانى فيقص ماشاركت فيه أو اتصلت به من الحوادث التى تلت تلك المرحلة الأولى . وقد كنت فى هذه المرحلة الثانية وزيراً ثم رئيس حزب ثم رئيساً لمجلس الشيوخ .

وكان مجهود مصر فى هذه المرحلة أن تنظم شئونها الداخلية تنظيما يتفق مع الوضع الذى انتقلت إليه ، والذى يقرب كل القرب من الاستقلال إن لم يكن هو الاستقلال نفسه ، وأن تعد العدة لاستكمال ماظل ناقصاً من استقلالها وسيادتها ، وأن توجه جهادها لإزالة هذا النقص . وقد جاهدت مصر فى هذه المرحلة الثانية ، شعباً وساسة وأحزاباً ، جهاداً شاقًّا شابه الخطأ أحياناً ، وواجهته متاعب وعقبات أحياناً أخرى . وكانت مصر تستطيع أن تبلغ أكثر مما بلغت فى هذه المرحلة فى يسر وسهولة لولا هذه الشوائب والعقبات ، ولولا الأنانية التى رانت على بعض النفوس . لكن هذا الجهاد أدى فى مجموعه إلى تقريب مصر بقدر كبير من الغاية التى تنشدها ، وأتاح لها فى الحياة الدولية مقاماً محموداً .

ويجدر بى ، قبل أن أدون الأسباب التى من أجلها اختلف هذا الجزء الثانى عن الجزء الأول أن أذكر أن ماقطعته مصر من مراحل واسعة نحو الحرية والاستقلال فى هاتين المرحلتين لا تبين صورته واضحة أمام كثيرين ممن لم يشهدوا العهد الذى سبق الحرب العالمية الأولى ، والعهد الذى سبق الحرب العالمية الثانية . وهذا فى طبيعة الشعوب المجاهدة ، إذ يصرفها التطلع إلى الأمام والعمل لبلوغ الغرض القومى الذى تسعى الأمة لتحقيقه عن تقدير مابذل السابقون من جهد وما قطعت الأمة من مراحل يجب لتبينها أن نعود بالذاكرة إلى الوراء . ولو أن أبناء اليوم لم يشغلوا بحاضرهم عن ماضى بلادهم ، ولو أنهم ألقوا نظرة على ماتقدمت مصر فى سبيل أهدافها العليا ، لاغتبطوا بما تم فى هذا الماضى القريب ، ولزادهم ذلك اطمئناناً إلى أنهم مدركون الغاية من سعيهم إلى الحرية لا محالة .

فقد كانت مصر إلى سنة ١٩١٤ ، حين شبت الحرب العالمية الأولى ، ولاية عثمانية لها استقلالها الداخلى ، وكانت إنجلترا تحتل كل أراضيها وتصرف كل شئونها الداخلية والخارجية منذ سنة ١٨٨٢ . وكان قنصل إنجلترا الجنرال ، أو العميد البريطانى كما كانوا يسمونه فى ذلك العهد ، هو المتصرف المطلق النافذ الكلمة فى جميع هذه الشئون . وكان يعاونه وينفذ سياسته طائفة من الموظفين الإنجليز متغلغلة فى مرافق الدولة جميعاً ، تبدأ بالمستشارين فى الوزارات وتنتهى إلى المفتشين والمدرسين وأمثالهم من الموظفين الإنجليز . وكان المستشار الإنجليزى فى كل وزارة هو الوزير بالفعل ، فلا يملك الوزير المصرى أن يبرم أمراً أو ينقضه إلا إذا اقترح المستشار الإنجليزى هذا النقض أو الإبرام أو وافق عليه . وكان المبدأ المعمول به أن كلمة الموظف الإنجليزى وإن صغر تعلو كلمة أكبر موظف مصرى . وقد أذعن الشعب المصرى لهذه الحال عقب الاحتلال حين اندحرت قوات عرابى أمام الجيش البريطانى ، وحين

كانت مالية مصر على شفا الإفلاس ، وحين كان المصريون لا يزالون يئنون من ظلم الحكام الأتراك والجراكسة بعد أن أثقل كاهلهم بأفدح الأعباء أحيالا عديدة . وقد سكنوا إلى هذا الإذعان حين رأوا الإدارة الإنجليزية تخفف عنهم أعباء الضرائب وتسمح لهم بحظ من الحرية لم يكونوا يحلمون بمثله فى عهد الخديو إسماعيل وفى عهد أسلافه .

لكن هذا السكون لم يدم طويلا . فقد أدرك الشعب فى أقل من عشرين سنة أن الحرية التى يمنحها الحاكم المطلق لا قيمة لها ما لم يستطع الشعب الدفاع عنها والاحتفاظ بها ، وما قَدِر الحاكم المطلق على أن يزيد فيها أو ينقص منها حسب هواه . وإدراك الشعب هذه الحقيقة الأولية هو الذى أيقظه ودفعه ليجاهد فى سبيل حريته واستقلاله .

وقد كان للساسة المصريين الأحرار حظ عظيم فى إيقاظ الشعب وتنبيهه للدفاع عن حريته حتى تكون ملكه ولا تكون منحة يستطيع مانحها أن يستردها أو يسترد بعضها . كان لمصطفى كامل رئيس الحزب الوطنى ، ولأحمد لطفى السيد لسان حزب الأمة ، وللشيخ على يوسف رئيس حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية – كان لهؤلاء ولأصدقائهم وأنصارهم ومعاونيهم أثر بالغ فى تحريك الشعور القومى ودفع الشعب نحو الحرية الصحيحة يتمتع بها على أنها ثمرة مجهوده ، وليست منحة جادت بها عليه أريحية الحاكمين .

وقد أعان هؤلاء الساسة على إيقاظ الإدراك القومى ما شهده الشعب بعينى رأسه من ذلة وطنه ذلة لا تغنى الحرية الفردية الممنوحة عنها شيئاً . أليست الحكومة المصرية عنوان هذا الوطن ؟ وهاهى ذى تلك الحكومة ، من أكبر كبير فيها إلى أصغر موظفيها ، تحنى رأسها أمام السلطان الإنجليزى مطيعة صاغرة . فصاحب العرش الشرعى يحنى رأسه أمام المعتمد البريطانى . والوزير يحنى رأسه أمام المستشار الإنجليزى . ومفتش الرى الإنجليزى هو المتصرف المطلق فى الأرزاق والأقوات . ومدير الإقليم ومأمور المركز يحنون رءوسهم أمام مفتش الداخلية الإنجليزى ، حتى لقد كان مأمور المركز يمسك ركاب الجواد الذى يمتطيه هذا المفتش حتى يعلو ظهره . ما قيمة الحرية الفردية إذن والوطن يخضع لهذه الذلة وكبار رجاله يعانون هذا الهوان ؟ !

وهذه الحرية المردية ، تتوجها حرية الصحافة ، وكانت معرضة كذلك للعبث بها والحد منها . لما ضاقت السلطة البريطانية فى مصر بالنشاط الصحفى وآثاره فى تحريك الجماهير ، أمرت ببعث قانون قديم للمطبوعات يبيح إنذار الصحف وتعطيلها ، وجعلت الحكومة المصرية تنذر الصحف وتعطلها وتقدم كبار محرريها إلى المحاكمة . ولم يكن الأفراد والجماعات يتمتعون بحريتهم الاقتصادية إذا خالفت هذه الحرية سياسة إنجلترا الاستعمارية ، فلا يباح

لهم أن ينشئوا صناعات تنافس الصناعة البريطانية ، وهم موضع الرضا إذا اتفق نشاطهم فى استثمار أموالهم مع تلك السياسة الاستعمارية ، أما إن خالفوها فالسلطات لهم بالمرصاد .

رأى الشعب هذا كله بعينى رأسه ، وأبرزه الساسة الأحرار لناظريه ، فتحركت نخوته الإنسانية ، وكرامته القومية ، فأخذ يطالب بدستور يجعل الأمة مصدر السلطات ، ويجعل مقام الأمة فوق كل مقام . وإن شبابه ليجاهد البطش والطغيان فى سبيل هذه الغاية الوطنية السامية إذ نشبت الحرب العالمية الأولى ، ففرضت السلطات العسكرية البريطانية حكمها العرفى على مصر ، ثم ألغت إنجلترا ما بين مصر وتركيا العثمانية من رابطة التبعية وأعلنت حمايتها على مصر . وفى خلال سنوات الحرب الأربع رأى الشعب المصرى من طغيان البطش العرفى البريطانى أضعاف ما رأى من قبل . اضطرت الرقابة على المطبوعات الكتاب الأحرار أن يحطموا أقلامهم فاختفت الصحف التى كانت تنير الطريق أمام الرأى العام وتنفس كربته . وتعطلت الاجتماعات العامة فلم يبق لخطيب أن يتكلم . وألقى بعدد عظيم من الأحرار فى المعتقلات حذر نشاطهم ضد إنجلترا . وأخذت السلطة العسكرية البريطانية تستولى على الأرزاق والأقوات والدواب والماشية لأغراض الحرب . وقضى على الحرية الفردية فى كل صورها . وشعر المصريون جميعاً بأنهم من وطنهم فى سجن تتولى السلطة العسكرية البريطانية حراسة نوافذه ومنافذه جميعاً . لذلك لم تلبث مصر كلها حين وضعت الحرب أوزارها ، أن انفجر مرجل عواطفها القومية المكبوتة ، وأن اندفعت تريد الحرية والاستقلال لا ترضى عنهما بديلا .

ولم يكن بطش الاحتلال البريطانى والحماية البريطانية هو وحده الذى يشعر المصريين بالذلة ويملأ نفوسهم بثورة الألم ، بل كانت الامتيازات الأجنبية التى ورثتها مصر عن الدولة العثمانية تبعث إلى نفوسهم مثل هذا الشعور . فقد كان الأجنبى المقيم بمصر والمتمتع بهذه الامتيازات يشعر بأنه أعلى من المصرى رأساً وأوفر منه كرامة وإن تدلى مركزه فى الجماعة التى ينتسب إليها إلى الدرك الأسفل . حسبه أنه أجنبى لتحميه الامتيازات الأجنبية من البوليس المصرى ، ومن القانون المصرى . ولم يغير نظام القضاء المختلط الذى وضع فى سنة ١٨٧٥ من هذا الشعور . فقد كان المصرى يترافع أمام هذا القضاء بلغة غير لغته ، وأمام قضاة كثرتهم من غير جنسه . وكان هذا كافياً ليشعر الأجنبى بتفوقه ، وبخاصة أنه لم يكن يخضع للتشريع المصرى ، ولا للسيادة المصرية ، وقد حاولت إنجلترا أن تأخذ بيدها هذه الامتيازات ، وأن تكون وحدها حامية الأجانب فى مصر ضد المصريين فكان ذلك مما زاد الشعور المصرى قلقاً وثورة .

كان من نتيجة هذا القلق وهذه الثورة أن اندفع الشعب المصرى ، والساسة المصريون ،

والأحزاب المصرية ، يجاهدون فى سبيل الخلاص من قيودهم ، ولتحقيق حريتهم واستقلالهم ، فظفر جهادهم بحظ موفور من أغراضهم ، إذ ألغيت الحماية البريطانية على مصر ، وألغيت الامتيازات الأجنبية فيها ، وانسحبت القوات البريطانية إلى منطقة قناة السويس ، وآل الحكم فى مصر إلى المصريين دون سواهم ، ووضعت مصر دستور الحكم فيها على أساس أن الأمة مصدر السلطات كلها ، وصار لمصر تمثيلها الخارجى لأول مرة منذ عدة قرون .

ولم تظفر مصر بهذا الحظ من النجاح طفرة ، ولم تظفر به هيناً فى غير عسر ؛ بل اقتضاها هذا الظفر جهاداً طويلا متصلا ، كان يفتر أحياناً ، وينشط أخرى ، ولكنه لم يهن يوماً ، ولم يتطرق إليه اليأس أبداً . فقد جاهدت مصر للخلاص من السيادة العثمانية منذ أجيال بل منذ قرون . وكانت الثورة العرابية فى سنة ١٨٨١ آخر مظهر لهذا الجهاد . فلما انتهز الإنجليز فرصة هذه الثورة واحتلوا مصر سنة ١٨٨٢ تحول تيار الجهاد إلى التخلص من الاحتلال البريطانى . وأصبح هذا التيار مندفعاً منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن العشرين ، ثم ازداد اندفاعاً فأصبح جارفاً بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها فى سنة ١٩١٨ . ومن يومئذ إلى سنة ١٩٣٧ لم تسكن مصر إلى مصيرها حتى عقدت معاهدة التحالف مع إنجلترا فى سنة ١٩٣٦ ، ثم عقدت مع الدول صاحبات الامتيازات معاهدة إلغاء هذه الامتيازات فى سنة ١٩٣٧ . وهذا الجهاد المتصل فى فترته الأخيرة ، من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٣٧ ، هو ما تناول الجزء الأول من هذه المذكرات طائفة من جوانبه .

ه ه ه

أما هذا الجزء الثانى فيختلف عن الجزء الأول اختلافاً كبيراً . هو يتناول اتصال هذا الجهاد لاجتياز المرحلة الأخيرة لإتمام استقلال مصر . وكان الطبيعى أن يبدأ المسئولون هذه المرحلة بتنظيم صفوف الأمة ومرافقها وفق الأوضاع الجديدة التى انتهى إليها جهادها ، وأن يبدءوا لذلك صفحة جديدة على هذا الأساس . لقد انتهى النزاع المصرى الإنجليزى إلى معاهدة التحالف ، فيجب أن توضع الخطة التى تنفذ بها المعاهدة على صورة تكفل جلاء القوات البريطانية عن مصر نهائياً . وقد أصبح الحكم فى مصر للمصريين دون سواهم ، فيجب أن تنظم أداة الحكم تنظيماً حكيماً سليماً يتفق مع موجبات الاستقلال والسيادة ، ويرفع عن كاهل مصر كل القيود التى فرضها عليها الحكم الأجنبى لتسرع الخطى فى مضمار التقدم حتى تكاتف أرقى الأمم حضارة فى مختلف الميادين .

لكن عوامل جديدة واجهت مصر لم يستقر معها تفكير الساسة والمسئولين إلى خطة

حكيمة سليمة . أول هذه العوامل انتقال الملك بوفاة الملك فؤاد إلى عهد قصير من الوصاية على العرش ، ثم إلى عهد الملك الشاب فاروق ولما يبلغ الثامنة عشرة من سنيه الميلادية . فقد سحر الشعب بهذا الشاب أول ما تولى الملك لبهاء طلعته ، ولما تم عليه هذه الطلعة من براءة ، ولأنه بدا فى صورة الملك الصالح المتواضع الذى يؤمن بالشعب كل الإيمان ، ويحب الشعب أشد الحب . وقد تفاءل الشعب بهذا الشاب وعلق كبار الآمال على عهده ، ووهبه كل قلبه وكل حبه ، وخيل إليه أن الأمور ستسير من بعد فى أصلح طريق وأقومه .

أما العامل الثانى الذى واجه مصر فى ذلك العهد ، وهو أهم العاملين ، فتلك الحرب العالمية الثانية التى شبت فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ واستمرت إلى سنة ١٩٤٥ . وهى أهم العاملين لأنها وقفت اتصال الجهاد ، وحالت بين المسئولين وتنظيم صفوف الأمة ومرافقها وفق الأوضاع الجديدة التى انتهى إليها جهادها . كما وقفت نشاط العالم السلمى وشدت أنظاره إلى ميادين القتال لتوائم كل أمة بين سياستها وبين ما يجرى فى هذه الميادين بما تعتقده يحقق مصالحها أو مثلها العليا .

وقد كان لهذين العاملين من الأثر خلال الفترة التى تناولها هذا الجزء من المذكرات ما أدى إلى نتائجه المحتومة ، وما انتقل بمصر بعد ست سنوات من نهاية الحرب إلى عهد جديد لم يكن يدور بخاطر أحد ولم يكن يتوقعه فى مصر إنسان .

ولست أريد فى هذا التقديم أن أفصل شيئاً من التطورات التى أدت إلى هذا الانتقال ، فسيتلوها القارئ مفصلة من بعد . وإنما أشرت إليها هنا لبيان ما بين هذا الجزء الثانى وبين الجزء الأول من اختلاف كبير .

وعامل ثالث أدى إلى هذا الاختلاف هو شخص الكاتب – شخصى أنا . ولا أريد بذلك تقدم سنى من مقاربة الخمسين إلى مجاوزة الستين . فقلما يتغير الإنسان فى هذه السن . وإنما أقصد إلى اختلاف الوضع الذى كنت أتصل بالحوادث فيه خلال كل واحد من الجزأين . فقد كنت خلال الجانب الأكبر من حوادث الجزء الأول صحفيًّا أرأس تحرير جريدة « السياسة » لسان حال الأحرار الدستوريين ، وكنت قبل ذلك وثيق الصلة بالصحافة . أما فى هذا الجزء الثانى فقد انتقلت من مرصد الصحافة لأكون وزيراً ثم رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين ثم رئيساً لمجلس الشيوخ . وبين نظرة الصحفى ، وبين نظرة الوزير أو رئيس الحزب أو رئيس الشيوخ للحوادث فرق كبير يجعل النظرتين تختلفان اختلافاً كبيراً .

فالصحفى ناقد يجلس فى شرفات المتفرجين ليرى ما يقع على مسرح الحوادث ويبدى رأيه

فيه تأييداً أو معارضة . أما الوزير ورئيس الحزب ورئيس الشيوخ فيقف على هذا المسرح ليكون موضع نقد الصحفى وحكمه . وشتان بين الموقفين . صحيح أن الصحفى كالناقد ، ليس أيهما متفرجاً عاديًّا ، وليس أيهما لذلك متأثراً ذاتيًّا بما يقع على المسرح كسائر المتفرجين وكفى ، بل هما يؤثران بما يكتبانه عن طريق الرأى العام فى أعمال الوزراء والمسئولين على اختلاف اتجاهاتهم تأثيراً مباشراً . وذلك ما جعل كثيرين من الكتاب الدستوريين يصفون الصحافة بأنها سلطة رابعة فى الدولة لها من النفوذ فى الشئون العامة ما للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، ولها على كل واحدة من هذه السلطات أثر بالغ هو الذى جعل بعضهم يدعوها « صاحبة الجلالة » .

وذلك ما شعرت به ، بل لمسته خلال السنوات الخمس عشرة التى توليت فيها توجيه جرائد الأحرار الدستوريين وكنت خلالها الناطق بلسانهم . وأحسب قراء الصحف يشعرون بهذا الأمر كما يشعر به محرروها . وهم أقوى بهذا الشعور إحساساً وأدق تقديراً ما اطمأنوا إلى إيمان الكاتب بما يطالعهم به وما وثقوا بأنه يقصد منه إلى الخير العام . وطمأنينتهم إلى صدق الكاتب فى إيمانه إنما مصدرها شعورهم بأنه يعبر عما فى دخيلة نفوسهم ، وإن خالف فى كثير من الأحيان اتجاهاتهم الظاهرة ومنافعهم العاجلة . فى كل نفس إنسانية قبس من نور الحق يهديها سبيله ويدلها عليه . وهى قد تتنكب طريق هذا الحق وتغمض بصيرتها عن هذا النور خضوعاً لأهوائها أو جرياً وراء منافعها . لكن الضمير الإنسانى لا يلبث حين يسطع عليه هذا النور أن يخز النفس الأمارة بالسوء ، وإن عجز عن ردها إلى الصراط المستقيم .

وذلك ما يجعل بعض الحكومات تضيق فى كثير من الأحيان بالصحف المعارضة وتكيل لها الضربات ، ولا تكتفى بأن تقارعها الصحف المؤيدة الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان ، ولا بأن يشرح الوزراء والمسئولون أسباب تصرفاتهم . لأن هذا الشرح وهذه المقارعة يقصران عن حجب ضياء الحق وستر نوره .

على أن ذلك لا يخرج بالصحفى عن موقف الناقد ، مؤيداً كان أو معارضاً . وللنقاد مثل هذا الأثر الإيجابى فى الميادين التى يتعرضون لها : فى الأدب ، أو فى العلم ، أو فيما سواهما من سائر الميادين . على أن للصحفى ميزة على غيره من الناقدين . فهو يتعرض للشئون العامة جميعها ، ولا يقف نشاطه فى ميدان بذاته . وهو لذلك لا يتقيد بمبدأ فصل السلطات ، بل يتدخل فى شئونها جميعاً . لا يصده عن ذلك سلطانها عليه كسلطانها على غيره من سائر الناس .

على أن الصحفى كالناقد ، وكالمتفرج ، يقف دائماً على مسافة من المسرح ولا يزج

بنفسه فى غماره . وهو إن قارب المسئولين ليؤيدهم فيا يقتنع بوجه الحق فيه . أو ليصد عنهم صولة المعارضة إن هى بالغت أو تنكبت سبيل الرشاد ، فلن تبلغ مقاربته حد الاشتراك فى المسئولية . ذلك بأنه غير مطالب بتأييد ما لا يقتنع به ما كان صحفياً نزيهاً جديراً باسم الصحفى النزيه . أما الذين يؤيدون خوفاً أو طمعاً ، خوفاً من سيف المعز أو طمعاً فى ذهبه ، فأولئك ليسوا جديرين بالانتساب إلى الصحافة . إنما هم مرتزقة يسعون لجلب المال بالتهريج الوضيع ، شأنهم شأن من قيل فيهم : طالب القوت ما تعدى ؛ وإن كانوا لا يكتفون بالقوت ، بل يطمعون فى مُتع الحياة مضاعفة .

والصحفيون الذين يؤمنون بمعارضتهم أو بتأييدهم كثيراً ما يتعرضون للاضطهاد فيزيد الاضطهاد إيمانهم تثبيتاً وقوة . فإذا تجاوز الاضطهاد حد الطاقة الإنسانية آثروا الصمت كارهين ، وآثروا تعطيل صحفهم وتحطيم أقلامهم على أن يجعلوها سلعة ومرتزقاً .

وقد كان بمصر فى الفترة التى تناول الجزء الأول حوادثها طائفة من هؤلاء الصحفيين المؤمنين ، زادهم إيماناً قيام الشعب كله يطالب بحرية الوطن واستقلاله ، ويبذل فى ذلك من حر جهده ودمه . فلما اضطربت الأحوال ، وأصبح الحكم غاية ومغنما ، نبت فى [illegible] الصحفى ، مع الشيء الكثير من الأسف ، من جاروا الحاكم ليكون لهم من مغنم الحكم نصيب .

° ° °

كتبت الجزء الأول إذن من هذه المذكرات ونظرتى للحوادث نظرة الصحفى ، أى نظرة المتفرج الناقد فى حالى التأييد والمعارضة . أما هذا الجزء الثانى فكتبته وأنا أنظر للحوادث بعين الوزير المسئول ، سواء فى ذلك كنت فى الحكم أو كنت خارجه . فلما توليت رياسة الشيوخ كانت الحرب العالمية الثانية فى نهايتها ، وكانت مصر تمهد لخطوة جديدة تريد بها جلاء القوات البريطانية جلاء تامًّا عن وادى النيل .

والفصل الأول من هذا الجزء الثانى يصور الحوادث التى هيأت لانتقالى من الصحافة إلى الوزارة . ولهذا جعلت عنوانه « فترة انتقال » . أما الفصول الثمانية التى تلى هذا الفصل الأول وتسبق الفصل الأخير فقد كانت نظرتى فيها للحوادث نظرة الوزير القائم فى الحكم أو البعيد عنه ، والذى ينظر لما يجرى فيه نظرة المسئول لا نظرة المتفرج ولا نظرة الناقد .

ونظرة الوزير تختلف عن نظرة الصحفى اختلافاً كبيراً . نظرة الصحفى النزيه مثالية تزن الحوادث لذاتها ، وقلما تعنى بملابساتها . أما نظرة الوزير النزيه فواقعية تعير ما يلابس الحوادث من ظروف عناية واعتباراً يزيدان فى بعض الأحيان على اعتبار الحوادث لذاتها .

وقد حرصت على وصف الصحفى والوزير بالنزاهة ، لأن من يتنكبها منهما لا يدخل فى حسابى ، ولا أستطيع أن أعرف نظرته . ولن يستطيع أحد أن يعرفها معرفة دقيقة ، لأنها تتلون بلون الشوائب التى تشوب النزاهة أكثر مما تتلون بأى لون آخر . وهذه الشوائب كثيرة متشعبة ، ولكل شائبة منها منظارها الخاص الذى يسبغ على الحوادث لونها .

والملابسات التى تحيط بالحوادث ولا يستطيع الوزير النزيه إغفالها كثيرة لا سبيل إلى حصرها ، وهى فى مصر وفى البلاد التى تشبه مصر فى مركزها الدولى وفى أحوالها الداخلية أكثر منها فى البلاد الناجزة الاستقلال والتى تملك كل أمرها بيدها ، ولا سلطان لغيرها عليها . فالوزير فى هذه البلاد ليس مقيداً بالسياسة العامة للوزارة التى هو فيها وكفى ، وليس مطالباً بالدقة فى ملاحظة تموجات الرأى العام إزاء سياسة الوزارة التى يتولى شئونها وإزاء السياسة العامة للوزارة كلها وكفى ، بل هو مطالب كذلك بملاحظة اعتبارات لا ترد بخاطر الوزراء فى الأمم التى استقر نظامها وتم لها استقلالها . ثم هو كان مطالباً ، فى أخطر جانب من الفترة التى تناولها هذا الجزء الثانى ، بملاحظة أطوار الحرب العالمية الثانية وموقف مصر منها ، وتأثر حوادث مصر الداخلية بها . هذا إلى أنه كان مقيداً بسوابق دستورية وواقعية كان لها على تصرفاته سلطان يقتضيه التحايل لتفادى مآزق لا يشعر غيره بها ، ولا يستطيع غيره تقديرها .

ولو أردت أن أضرب الأمثال لذلك وأن أفيض فيها لما كفانى هذا التقديم . فحسبى أن أذكر هنا بعضها ليتبين القارئ فى شيء من الوضوح ما أقصد إليه . أشرت إلى أن نظام الحكم فى مصر لما يستقر إلى قواعد ثابتة يؤمن بها الجميع ، ويحترمها الجميع . فقد بقى الخلاف على تعيين الحدود بالدقة بين حقوق الملك ، بوصفه رئيساً للدولة ، وبين حقوق الأمة بوصفها مصدر السلطات كلها ، قائماً منذ أعلنت مصر استقلالها فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ إلى أن تنازل الملك السابق فاروق عن العرش فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ . وكان لهذا الخلاف آثاره فى وضع الدستور ، ثم كانت له آثاره فى تطبيق الدستور بعد إعلانه ونفاذه فى سنة ١٩٢٤ .

وقد خولف الدستور أول ما خولف بعد سنة واحدة من نفاذه ، وذلك حين حل مجلس النواب فى الأيام الأخيرة من سنة ١٩٢٤ ، وأجريت الانتخابات واجتمع البرلمان فى مارس سنة ١٩٢٥ ، وتبين يوم اجتماعه أن أغلبية المجلس الجديد هى بعينها أغلبية المجلس الذى سبقه . عند ذلك صدر المرسوم بحل هذا المجلس الجديد فى يوم اجتماعه ، ولنفس السبب الذى

حل من أجله المجلس الذى سبقه ، برغم تحريم الدستور هذا الإجراء تحريماً صريحاً . ومع ذلك سارت الأمور كأن حدثاً لم يقع ، وكأن نظام الحكم فى مصر لم يمس بسوء .

وخولف الدستور للمرة الثانية فى سنة ١٩٢٨ مخالفة جعلت الملك ، لا الأمة ، مصدر السلطات كلها . ذلك حين أقال الملك فؤاد أول وزارة ألفها مصطفى النحاس (باشا) فقبلت تلك الوزارة هذه الإقالة كما يقبل الموظف قرار مجلس الوزراء بفصله أو بإحالته إلى المعاش . وتألفت على أثر هذه الإقالة وزارة جديدة كان تأليفها إقراراً من جانبها بحق الملك فى إقالة الوزارة بكلمة منه . بذلك اجتمعت فى يد الملك حقوق الأمة كلها . فهو يقيل الوزارة يوم يشاء ، وهو يعيّن وزارة تحل مجلس النواب ، فإذا جاء المجلس الجديد على غير ما يريد حله . . ولم تنهض الأمة بأى لون من ألوان رد الفعل ضد ما حدث من ذلك فأصبح سابقة فى نظام الحكم لا معدى لرئيس أية وزارة ، ولا معدى لأى وزير من أن يدخلها فى حسابه .

لم يكن الملك مع ذلك مطلق اليد دون رقيب . فقد دلت الحوادث خلال ثمان وعشرين سنة منذ صدور الدستور ، على أنه لم يلجأ لإقالة وزارة من الوزارات ، ولا لحل مجلس النواب ، إلا حين كانت علاقات مصر وإنجلترا تضطرب أو يخشى اضطرابها ، مما يشهد بأن ما انتقل إلى يد الملك من حقوق الأمة قد كان قسمة بينه وبين إنجلترا ، وكان لإنجلترا منه نصيب الأسد ، بل كان لها النصيب كله إلا ما تركته مختارة للملك جزاء له عن وفائه لها وصدق إخلاصه فى احترام سياستها . وقد بدا ذلك صريحاً فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، لكنه كان الواقع دائماً ، وإن بقى خفياً مستوراً . وكان لهذا أثره كذلك فى كل رئيس وزارة تولى الحكم فى مصر .

وكان بين المصريين والأجانب المقيمين بمصر من عرفوا من أين تؤكل الكتف ، فتسللوا لواذاً إلى قصر الملك السابق ، أو قاربوا السفارة البريطانية ، فكان لهم بذلك أثر فى التوجيه يحسب الوزير حسابه . وسيرى القارئ من أمثلة ذلك فى الفصل السادس من هذا الجزء ما يكشف له عن أثر هؤلاء السادة — فى أثناء ولايتى وزارة المعارف فى سنى ١٩٣٨ — ١٩٣٩ ، ثم فى سنى ١٩٤٠ — ١٩٤١ ، فى مشاكل الأزهر ودار العلوم ، ومشكلة دار الآثار ، ومشكلة تعليم اللغة الأجنبية فى المدارس الابتدائية . وأشهد لقد أثارت هذه المشاكل متاعب ذكرتها فى هذين الفصلين . ولو أن الوزير كان مسئولا أمام البرلمان وحده كنص الدستور لزال من متاعبه الشىء الكثير .

أقول « الشىء الكثير » لأن الوزير يلاقى من أعضاء البرلمان فى بعض الأحيان متاعب

لا تقف فى حدود ما أباحه لهم الدستور من حق السؤال والاستجواب ، بل تتعداها إلى مطالبهم الخاصة وإلى رغبة الوزير النزيه فى إجابة ما لا يأنف ضميره من إجابته من هذه المطالب . فإن لبعض هؤلاء الأعضاء مطالب لا يجيزها قانون ، وإذا لم تجب هذه المطالب غضب بعضهم وحاول مناوأة الوزير فى البرلمان إن كان له بهذه المناوأة قدرة .

ليست هذه الجوانب المختلفة المتعددة التى يحسب الوزير حسابها فى تصرفاته هى كل شىء ، فهناك الموظفون وصدق إخلاصهم فى معاونة الوزير ، وصدق إخلاصهم كذلك فى أداء واجبهم مع تحرى النزاهة والعدل . فالوزير المصرى لا يقف عمله فى حدود السياسة العامة لوزارته ورسمها ، وترك ما وراء ذلك للموظفين المختصين بالتنفيذ . بل هو مطالب كذلك بالإشراف الذاتى على هذا التنفيذ . ومن الوزراء من يحرص على أن يكون هو وحده المنفذ ، وأن يكون الموظفون جميعاً تحت سلطانه المباشر ، كبر هؤلاء الموظفون أو صغروا ، فهو الذى يعينهم ، ويرقيهم ، وينقلهم ، ويؤدبهم ، ويعاقبهم ، من الفراش أو الحاجب إلى وكيل الوزارة . وهذه خطة لا مثيل لها فى أمة برلمانية كمل فيها النظام البرلمانى ، لكننا ورثناها عن عهود ما قبل الاستقلال والنظام البرلمانى ، حين كان الوزراء يرقون من سلك الموظفين إلى منصب الوزارة ، فكانوا يتابعون بها فى تصرفاتهم خطة الموظفين ، ولا يسلكون مسلك الوزراء البرلمانيين .

إلى جانب هذه الاعتبارات جميعاً تقوم ملابسات السياسة العامة للدولة . والمال عنصر هام جداً من عناصر هذه السياسة العامة . وقد كنت قبل أن أتولى الوزارة أسمع من أجوبة بعض الوزراء — عن اقتراحات أعضاء البرلمان القيام بعمل خاص أن الوزارة ستقوم به متى سمحت ميزانية الدولة ، فكنت أعجب لمثل هذه الإجابة . ذلك بأن المبادئ الثابتة للعلوم المالية تنكر كلها مثل هذا القول . فميزانية الدولة يجب أن تحدد الأعمال التى تقتضيها المصلحة العامة قبل أن تحدد الإيرادات ، ويجب عليها بعد ذلك أن تلتمس الوسيلة لتحصيل الأموال اللازمة للقيام بهذه الأعمال العامة ، سواء حصلت هذه الأموال من الضرائب المباشرة أو غير المباشرة ، أو حصلتها من قروض داخلية أو خارجية . فأما الإقرار بأن المصلحة العامة توجب القيام بعمل ما ، ثم لا تقوم به الحكومة لأن أبواب الميزانية لا تسمح به ، فذلك ما لا يتفق مع تلك المبادئ ، ولا يتفق مع ما يجب على كل حكومة أن تقوم به لمصلحة الوطن .

لكننى لم ألبث ، حين وليت الوزارة ، أن صدمنى ما لوزير المالية على سائر الوزراء من

سلطان يطبعه حظ غير قليل من التحكم . وأعجب الأمر أن أقرت التقاليد هذا السلطان فخضع له الوزراء راضين أو كارهين ، وحرص بعضهم على أن يوثق صلة الود بينه وبين وزير المالية ليكفل له هذا الود تنفيذ ما يريد فى وزارته . وقد حاولت أن أتخلص من هذا الوضع بتصوير ما أحاول من إصلاح فى حدود الميزانية تفادياً من الاحتكاك بإشراف وزارة المالية ، فبلغت حظاً من النجاح فى بعض الأحيان . على أننى رأيت فى أحيان أخرى أن لامفر من اعتمادات جديدة أواجه بها الإصلاح الذى أقصد إلى تنفيذه ، فلجأت إلى مجلس الوزراء مباشرة أقنعه بضرورة هذا الإصلاح . فاعترض وزير المالية بأن الأمر يجب أن يعرض على اللجنة المالية قبل عرضه على مجلس الوزراء . ولقد أعلنت ثورتى على هذا الوضع محتجاً بما قرره أساتذة العلوم المالية من قواعد ومبادئ ، فذهبت ثورتى عبثاً ، وإن أعلن مجلس الوزراء العطف عليها ، لأن التقاليد التى جرى عليها العمل ورضيها الوزراء فى الوزارات المختلفة خلال عشرات السنين أقرت هذا الوضع الذى ثرت عليه ، فليس من اليسير العدول عنه أو تعديله إلا بتغيير ما يسمونه النظام المالى للحكومة المصرية .

والطريف فى هذا الأمر ما يقع بين وزارة المالية وغيرها من سائر الوزارات حين تحضير الميزانية . فكل وزارة تعد ميزانيتها للعام المالى الجديد تنفيذاً لسياستها وتبعث بها إلى وزارة المالية لتتناولها لجنة الميزانية فيها فتحذف منها ما تشاء وتبقى منها ما تشاء من غير أن تلجأ أغلب الأمر إلى الوزارة المختصة أو تسألها رأيها فيما تبقى وما تحذف . ولوكلاء الوزارات فى هذا الصدد دور هام إذا أرادوا العناية بميزانية وزارتهم . أما الوزراء فقلما يتصلون بوزارة المالية لهذا الشأن ، إيثاراً منهم لمناقشة المشروع فى مجلس الوزراء حين يعرض عليه . وهناك ، فى جلسة المجلس ، تمر الميزانية مر الريح . فإذا تشبث وزير بأمر ، طلب إليه ، أغلب الأمر ، أن يتفاهم عليه مع وزير المالية .

وتحكم الميزانية ووزير المالية فى تصرفات الوزراء ليس وليد عهد الاستقلال والسيادة ، بل هو بعض مخلفات الماضى السابق على هذا العهد ، حين لم يكن لمصر من الحرية فى فرض الضرائب ما يكفل لميزانيتها المرونة الكافية لمواجهة مطالب الدولة . فقد كانت الامتيازات الأجنبية تأبى على الحكومة المصرية أن تفرض على الأجانب المقيمين فيها ضرائب أياً كانت من غير موافقة الدول التى ينتمون إليها . وكانت هذه الدول أربع عشرة دولة . وكانت معارضة دولة واحدة منها كافية لتغل يد الحكومة عن فرض أية ضريبة وإن كانت عادلة . ولم يكن طبيعياً ولا مقبولا أن تفرض على المصريين ضرائب لا يدفع الأجانب مثلها . لذلك

كانت الميزانية المصرية خاضعة لقيود تجعل وزير المالية مسئولا عن عدم تجاوز المصروفات ما يستطيع جبايته من الإيرادات .

وقد استمر هذا الإشراف لوزير المالية بعد إلغاء الامتيازات واسترداد مصر حريتها في فرض الضرائب ، بحكم الاندفاع الذاتى .

وما كان لوزير أن يعتذر بالميزانية لولا ذلك الميراث . وليس معنى هذا ألا يتقيد الوزير بالميزانية . كلا . فهذا التقيد بعض ما يفرضه عليه الدستور . وإنما معناه أن الميزانية يجب أن تدرس دراسة جدية أساسها مواجهة الحاجات الحقيقية للدولة وتدبير المال اللازم لها ، وعدم إنفاق المال فيما وراء هذه الحاجات الحقيقية . فأما الطريقة المتبعة فى مصر ، طريقة موازنة الميزانية ولو على حساب الضروريات الأساسية ، والإسراف فى بعض النواحى لاعتبارات لا صلة لها بالحاجات الحقيقية للدولة ، فذلك ما يغرى بإهمال هذه الحاجات الحقيقية كما يغرى بالسفه الذى لا يمكن قبوله فى حكومة تقدر مسئوليتها تقديراً صحيحاً .

للمال ولأحكام الميزانية أثر كبير فى تصرفات الوزير . ولاعتبارات السياسة العامة أثر كبير فى تصرفاته كذلك . فقد تقتضى هذه السياسة العامة إرجاء مسائل هامة تقديماً لغيرها عليها ، أو تفادياً لأزمة قد تثور وتعرض مركز الوزارة كلها للقلق . وسيرى القارئ فى تضاعيف هذا الجزء أمثلة من ذلك ، قيام الحرب العالمية الثانية وموقف مصر منها وما ترتب على هذا وذاك من آثار فى تقدمها .

أحسب ما قدمت كافياً لبيان الأسباب التى تجعل نظرة الوزير إلى الحوادث تختلف عن نظرة الصحفى إليها ، والتى تجعل هذا الجزء الثانى يختلف عن الجزء الأول اختلافاً كبيراً لهذا السبب فضلاً عن الأسباب التى سبق إيضاحها .

* * *

كتبت الفصول التسعة الأولى من هذا الجزء فى النصف الثانى من سنة ١٩٥١ وفى الشهر الأول من سنة ١٩٥٢ ، أى فى عهد الملك السابق فاروق . أما الفصل العاشر وهو الأخير ، فكتب فى أغسطس من سنة ١٩٥٣ ، أى بعد ثمانية عشر شهراً من كتابة الفصول التى سبقته . ويرجع ذلك إلى أكثر من سبب . فقد توالت الحوادث سراعاً منذ الشهر الأول من سنة ١٩٥٢ وجرفنى تيارها على نحو لم يدع فرصة للكتابة . فلما كنا فى شهر يوليو سنة ١٩٥٢ حدث الانقلاب العسكرى الذى أدى إلى تنازل الملك السابق فاروق عن العرش لولده الطفل أحمد فؤاد . وقد عدت يومئذ من مصيفى بلبنان أحضر حوادث هذا الانقلاب .

على أننى ما لبثت حين رأيت سير الحوادث أن قدرت أن بقائى على مسرحها لا ضرورة له ، فعدت إلى مصيفى ، ثم سافرت إلى أوربا أحضر المؤتمر البرلمانى الدولى الذى عقد فى (برن) عاصمة سويسرا . وذهبت من (برن) إلى باريس لأعود منها إلى مصر فإذا مسرح الحوادث بالقاهرة يتغير منظره ، إذ يتولى اللواء أركان حرب محمد نجيب قائد القوات المسلحة فى مصر رياسة الوزارة خلفاً لعلى (باشا) ماهر ، وإذ يعتقل عدد من المدنيين بينهم جماعة من ساسة العهد الذى سبق الانقلاب . عند ذلك آثرت أن أقف من الحوادث موقف النظارة ، مع رجاء التوفيق للذين تولوا الحكم .

عدت إلى مصر بعد أسبوع من هذا الانقلاب الجديد . وإننى لأفكر فى استئناف الكتابة وإتمام هذا الجزء الثانى ، إذ دعتنى حكومة الهند لأسافر إلى عاصمتها (نيودلهى) لأشترك فى ندوة تعقد هناك بين ٥ و١٧ يناير ١٩٥٣ للبحث فيما كان لتعاليم المهاتما غاندى ووسائله فى تنفيذها من أثر فى إقرار السلام وفض المنازعات بين الشعوب . . وتركت الهند عائداً إلى مصر فى الثالث من فبراير ، فمررت ببغداد ، ثم بلغت القاهرة فى الثامن من فبراير ١٩٥٣ . وما كدت أتم كتابة فصل عن « غاندى والسلام » وأبعث به إلى وزارة المعارف بالهند إجابة لطلبها ، حتى دعيت إلى (حلب) ألقى بها محاضرة عن « الحركات الفكرية وأثرها فى حياة الأمم » . وقضيت بحلب ودمشق الأسبوع الأخير من أبريل ، وعدت إلى مصر فى الثالث من مايو . وفى هذه الأثناء بدأت محادثات بين مصر وإنجلترا لإتمام الجلاء عن منطقة قناة السويس ، وحدث تطور جديد فى الوضع الوزارى ، إذ عدلت الوزارة وشترك فيها بعض الضباط الأحرار الذين قاموا بحركة الانقلاب فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . وبعد قليل ألغى النظام الملكى وأعلنت الجمهورية وأعلن اللواء محمد نجيب رئيساً لها .

لم تدع لى هذه الأطوار المتعاقبة فى حياة مصر وحياتى فرصة لإتمام كتابة هذا الجزء الثانى . فلما اعتزمت الاصطياف فى بورسعيد ، على رأس منطقة قناة السويس ، قدرت أن ما سيحيطنى فى مصيفى من شبه العزلة سيتيح لى فرصة للعودة إلى الكتابة . عند ذلك دفعت الفصول الثمانية الأول من الكتاب إلى « مطبعة مصر » كيما أرتبط بإتمام ما بقى منه ، وراجعت الفصل التاسع لأول ما استقررت فى مصيفى ، وفكرت فى تصوير الفصل العاشر .

ولولا الحوادث التى وقعت فى مصر وأدت إلى الانقلاب العسكرى الذى أكره الملك السابق فاروق على التنازل عن العرش ، لجعلت الفصل العاشر خاتمة لهذا الجزء الثانى ، ولاكتفيت فيه بالتماس العبرة مما حدث قبيل الحرب العالمية الثانية وفى أثنائها وفى عقابها ،

ولوجدت فى ذلك مادة قيمة لفصل ممتع . وما بالك بسلام عالمى نظمته معاهدة فرساى على أثر الحرب العالمية الأولى ، فإذا هذا التنظيم للسلام يحمل فى طياته جراثيم الحرب العالمية الثانية ، وإذا هذه الحرب الثانية أشد فتكاً وتدميراً ، وإذا جهاد مصر فى سبيل حريتها واستقلالها وما انتهى إليه من معاهدة التحالف مع إنجلترا فى سنة ١٩٣٦ يقلب مصر قاعدة حربية لا لإنجلترا وحدها ، بل لها ولحلفائها جميعاً ، ثم إذا حليفتنا إنجلترا تتدخل فى شئوننا الداخلية تدخلا مسلحاً وتحاصر قصر الملك السابق وتهدد بعزله ونفيه ، ثم إذا بالدكتاتورية الإيطالية تنهار وكأن ما أقامه موسولينى خلال عشرين سنة من جيوش وبواخر يحاول بها أن يضع يده على البحر الأبيض ليصبح بحيرة رومانية كما كان فى عهد الإمبراطورية الرومانية القديمة لا يزيد على أنه بناء على الرمل أو قصور من الورق .وإذا الدكتاتورية الألمانية تنهار هى الأخرى بعد أن اعتدّت بقوتها المسلحة اعتداداً جعل الناس فى مشارق الأرض ومغاربها يتوهمون أنها لا تقهر .

لقد كان فى هذا كله وما إليه من أطوار الحرب وما ابتكره العقل والعلم الإنسانى فى أثنائها من آلات للدمار ، انتهت إلى تفتيت الذرة وإلى القنبلة الذرية ، موضع لعبرة أى عبرة ، ثم كان فى أطوار الحياة فى مصر نفسها موضع لعبرة لا تقل تنبيهاً لأولى البصائر والأبصار .

كان يسيراً أن يرى ساسة مصر أن وطنهم يصهر فى بوتقة الحرب صهراً عنيفاً ، وأنه كان معرضاً فى سنة ١٩٤٢ لأن تجتاحه القوات الألمانية والقوات الإيطالية باسم مطاردة الإنجليز وحلفائهم فى أراضيه ، وأن ذلك لو حدث لأدى به إلى دمار يعلم الله وحده كم من السنين يحل علينا بكلكله ويجعل حياتنا جحيما وبؤساً ، وأن رحمة الله وحدها هى التى أنقذتنا من هذا المصير القاسى ، وأنا إذا أردنا أن نقى جيلنا وأن نقى الأجيال التى تعقبنا من التعرض لمثل هذه الكوارث فقد وجب علينا أن ننسى وننكر ذواتنا وأن نعتبر بما حدث فنعقد الخناصر لنتعاون جميعاً حتى نجعل من مصرنا أمة عزيزة الجانب يخطب الجميع ودها . لكنا بدلا من ذلك قصرنا تفكيرنا على ذواتنا ، وقدمنا خصوماتنا على أسباب التفاهم بيننا ، ونسينا أن استعلاء بعضنا على بعض يضعفنا جميعاً ويضعف وطننا معنا . واندفعنا لذلك تحركنا أنانيتنا ، متوهمين أن هذه الأنانية هى مظهر ثقتنا بأنفسنا ، متناسين أن الثقة بالنفس تختلف عن الأنانية كل الاختلاف ، لأن الثقة بالنفس لا تتنافى مع الثقة بالغير والتعاون معه ، حين لا تعرف الأنانية الغير ولا تثق به وإن كان من أكرم أبناء الوطن وأنزههم وأشدهم له حباً

وإخلاصاً . والأنانية تأبى لذلك أن تتعاون مع الغير ، اللهم إلا لتخدعه وتستثمر جهده لحسابها ، ولهذا لا سبيل مع الأنانية إلى عمل مشترك منتج يشعر كل فرد من المشتركين فيه بأن حاجته إلى إخوانه لا تقل عن حاجتهم إليه ، وبأن صدق الإخلاص فى هذه الشركة هو الوسيلة لا وسيلة غيرها ليؤتى العمل ثمراته لخير الجميع ، ولخير الوطن الذى يظل الجميع .

كان لى أن أجعل من الفصل العاشر خاتمة لهذا الجزء الثانى ، وأن أجد من هذه العبر مادة ممتعة حقاً . لكن الحوادث التى أدت إلى الانقلاب العسكرى الذى أكره الملك السابق فاروق على التنازل عن العرش ومغادرة أرض مصر جعلتنى أوثر أن أجمع فى هذا الفصل الأخير صورة موجزة كل الإيجاز لما وقع بعد استقالة وزارة النقراشى (باشا) الأولى فى أوائل سنة ١٩٤٦ إلى أن وقع هذا الانقلاب فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . وهى ست سنوات ونصف السنة تحتاج إلى جزء كامل من هذه المذكرات . فما وقع فى أثنائها من الحوادث فى مصر جسيم غاية الجسامة . ولا أحسبنى أبالغ إذا أنا قلت إنه يزيد فى جسامته على كل ما وقع قبله . فهذه الأشهر الثمانون كانت أشهر ثورة فكرية وقلق اجتماعى واضطراب نفسى قل أن رأت مصر مثله فى تاريخها القومى الحديث ، وإن شئت فقل إنها كانت امتداداً للثورة التى بدأتها فى سنة ١٩١٩ مع سعة فى أفقها ، وفى ميادينها ، وفى غاياتها وأغراضها . ولذا كانت هذه الست السنوات ونصف السنة بحاجة إلى جزء كامل من هذه المذكرات . وأنا الآن أعد هذا الجزء وأرجو أن يوفقنى الله إلى إتمامه . لكننى آثرت أن أوجز صورة ما حدث فى هذه السنوات فى الفصل الأخير من هذا الجزء الثانى لتكمل لقارئه صورة من عهد فاروق من بدئه إلى منتهاه .

وسيرى القارئ أن هذا العهد يتسم بظواهر متناقضة أشد التناقض . فلأول مرة فى تاريخ مصر الحديث اطردت الحياة النيابية خمسة عشر عاماً سوياً لم يعطل البرلمان فى أثنائها إلا فى الشهور الأربعة الأخيرة منها . ومع ذلك لم تمنع هذه الحياة النيابية الطغيان ، ولا منعت الدكتاتورية المبرقعة حيناً ، والسافرة أحياناً . وسيرى أن هذه الحياة البرلمانية التى تعتبر فى غير مصر ملاذاً للحرية الديمقراطية الصحيحة قد حجبتها الأحكام العرفية أحد عشر عاماً من خمسة عشر ، عطل خلالها ما كفله الدستور من صور الحرية ، وتعرض الناس فى أثنائها فى أشخاصهم وأموالهم لصور من العدوان ضاقت بها نفوسهم .

وسيرى القارئ كذلك أن الثورة التى بدأت سياسية فى سنة ١٩١٩ امتدت إلى ميادين كثيرة أخرى ، وإن لم يبد لها من الآثار الظاهرة ما بدا لثورة سنة ١٩١٩ . فقد كان فى مصر

خلال هذا العهد نشاط شيوعى ، ونشاط دينى ، ونشاط اجتماعى ، ونشاط ثقافى وعقلى ، وبعض هذا النشاط هدام مدمر ، وبعضه بناء معمر .

لم يكن فى مقدورى وأنا أكتب هذه المذكرات أن أتناول هذه الميادين وما وقع فيها جميعاً بالتفصيل . فأنا إنما أكتب عما شاركت فيه أو اتصلت به من حوادث أتاح لى الاشتراك فيها أو الاتصال بها أن أعرف دقائقها فأدونها . فأما ما سوى ذلك مما اتصل بعلمى ولم أشارك فيه ولم أتصل به فلم أزد على أن مررت به أو أشرت إليه . فما اتخذته الحكومة فى العهود المختلفة ، ومنها العهود التى كنت فيها وزيراً ، لمقاومة الشيوعية أو لإقرار الأمن حين اضطرابه ، قد كان بعيداً عن دائرة عملى ، ولم يكن لى من العلم به أكثر مما لغيرى ، فلم يكن طبيعيًّا أن أفصل شيئاً منه . أما وقد كنت وزيراً للمعارف ثلاث فترات امتدت إلى ثلاثة وأربعين شهراً ، وكنت وزيراً للشئون الاجتماعية ثلاثة أشهر وأياماً ثم كنت بعد ذلك رئيساً لمجلس الشيوخ ، فقد دونت ما وقع فى هذه الدوائر بما رأيت من تفصيل ، كما دونت ما كان يجرى فى مجلس الوزراء من شئون السياسة العامة بمثل هذا التفصيل . أما ما سوى ذلك فلم أزد على الإشارة إليه ولم أتعرض للحكم عليه ، لأنى لا أملك عناصر هذا الحكم .

* * *

وأود ، فى هذا الصدد ، أن أشير إلى ملاحظة أبديت بعد ظهور الجزء الأول من هذه المذكرات . فقد قيل إن المذكرات لا تفصل تاريخ مصر فى الفترة التى تناولتها كما يجب أن يفصل . وأسارع إلى القول بأنى لم أقصد إلى التأريخ لمصر فى الفترة التى أكتب عنها ، وإنما قصدت إلى تدوين ما شاركت فيه أو اتصلت به . وغايتى من ذلك أن تكون هذه المذكرات مرجعاً لمن يريد من بعد أن يؤرخ لمصر ، ومن يستطيع يومئذ أن يرجع إلى ما كتبته وما كتبه غيرى وإلى صحف العهد الذى يؤرخ له كى يرسم الصورة التى يطمئن إلى أنها تصف الحقبة التى يكتب عنها . وكل الذى أدعيه أننى توخيت الحق غاية جهدى فيما دونت . وأنا مع ذلك لا أدعى العصمة ، ولا أدعى أننى استطعت أن أسمو فوق خلجات النفس ، وإن حاولت ما استطعت أن أكون منصفاً كل الإنصاف .

وغرض آخر قصدت إليه . ذلك أن مصر تتطور فى العهد الحاضر تطوراً سريعاً من عهد لم يكن لأبنائها فيه سلطان على مصائرها ، إلى عهد استقلال صحيح لا يشارك أبناءها فى أعمال سيادتها مشارك ، ومن جيل تأخر فى مضمار الحضارة إلى جيل تقدم تثب الأمة فيه إلى الرقى وثباً دراكاً تبتغى به أن تكاتف أرقى الأمم حضارة . وطبيعى أن تصاحب

هذا التطور السريع وهذه الوثبات المتتالية أخطاء وخطيئات يجب تبينها لإصلاحها ولتدارك الوقوع فى مثلها من بعد ؛ كما يجب أن ترسم لهذا التطور سياسة مستقرة طويلة الأجل ، بريئة من اضطراب الارتجال ، مستندة إلى حيوية الشعب ومقوماته الذاتية لكى تسير أمور الأمة والدولة سيراً حثيثاً إلى الغاية المرسومة .

وإنما يتيسر تبين الخطأ والخطيئة وتداركهما ببيان ما يقع منهما ، كما يتيسر رسم السياسة المستقرة الطويلة الأجل بالوقوف الحين بعد الحين لتعرف الماضى القريب وما وقع فيه ، حتى ترسم هذه السياسة على هدى الصالح من نشاط الشعب ، وحتى تنتفى منها أسباب الزيف والضعف . ولا يكون ذلك إلا بأن يدون العاملون فى ميادين الحياة القومية على اختلافها مشاهداتهم وملاحظاتهم على هذه المشاهدات . وذلك ما قمت وأقوم به فى هذه المذكرات ، راجياً أن أحقق من هذا الغرض قسطاً ينفع الله به الوطن وبنيه .

لم يكن التأريخ لمصر فى الفترة التى تناولتها هذه المذكرات من غرضى إذن . وما كان لى أن أطمع فى مثل هذا التأريخ . فلن يستطيع أحد ، وإن بلغ من الذكاء والعلم غاية المدى ، أن يؤرخ لعصر عاش فيه . ذلك بأن الكثير من الحوادث بل أكثرها ، تكتنف مقدماته ونتائجه أسرار لا يقف عليها من المعاصرين إلا من شاركوا فيها أو اتصلوا بها ؛ وقد لا يقف هؤلاء إلا على جانب من هذه الأسرار ثم يبقى سائرها خفياً عليهم ، ولا يظهر إلا بعد زمن طويل أو قصير من حياتهم ، إذ تكشف عنه وثائق سرية أو مذكرات وشهادات يدونها أو يدلى بها لمناسبة ما هؤلاء الشركاء فى الحوادث أو المتصلون بها . فإذا كان ذلك شأن من كانوا على مسرح هذه الحوادث ، فما بالك بغيرهم ممن لم يشتركوا فيها ولم يتصلوا بها ، ثم ما بالك بالنظارة البعيدين عن المسرح ، وما بالك بالجمهور الذى لا يعنى من الحوادث إلا بما يمسه عن قرب . لهذا كان محالا أن يؤرخ إنسان لعصره ؛ وكل ما يستطيعه أن يدون ما يعرف ليكون بعض عناصر التاريخ يوم يصفى الزمن فى بوتقته هذه العناصر ويجلوها جميعاً ، ويتيح بذلك للمنقطع للتاريخ أن يكشف عما يسمح به الجهد من حقائق العصر الذى يتصدى للتأريخ له .

ولهذا رأينا كثيرين ممن يتصدون للتاريخ يحصرون جهدهم فى فترة ضيقة لا تزيد على بضع عشرات أو ما دونها من السنين ، ينقبون عن كل ما دق وجل من أنبائها ، ويلتمسون له الوثائق والأقوال الخاصة به فى كل مكان من العالم يطمعون فى أن يسعفهم بهذه الوثائق

والأنباء . وكثيراً ما ترى المؤرخين لعهد بذاته يختلفون مع ذلك فى تصوير واقعة أو فى تقدير أسبابها وأسرارها .

وليس ذلك عجباً ، والتراجم التى يكتبها أصحابها لأنفسهم تتعرض فى كثير من الأحيان للتفنيد والنقد ، مع ما يؤمن به كثيرون من أن أحداً لا يعرف الإنسان أكثر من نفسه ، فهو الذى يعرف دخائل أسراره ومسارح أفكاره وخلجات ضميره وبواعثه إلى تصرفاته وأعماله . لكنه مع ذلك لا يعيش فى عزلة عن غيره ، وتصرفاته تتأثر إلى حد كبير باتجاهات الغير وتصرفاته . وهو حين يترجم لنفسه يتناول حتما ما كان لهذا الغير من أثر فى اتجاهه ، وقد يغيب عنه ما ينطوى عليه ضمير هذا الغير وما يجول فى سره . فيكون ذلك مدعاة لنقد الناقد وتصحيح المصحح .

إذا كان ذلك شأن التراجم الذاتية فكيف يتسنى لإنسان أن يؤرخ لعصر عاش فيه وهو يعلم أنه لا يستطيع الوقوف على كل أسراره ؟ لقد شاركت فى أمور كثيرة أعترف بأن الكثير من أسرارها غاب عنى ، وما أشك فى أن هذه الأسرار بذاتها ، أو أن أسراراً غيرها غابت عمن شاركونى فى هذه الأمور . ولقد أشرت حين تحدثت عما وقع فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى ما اكتنف هذا الحادث وما لا يزال يكتنفه من أسرار لا تزال خفية على برغم ما بذلت من جهد للوقوف عليها . وقد أشرت فى الجزء الأول من هذه المذكرات إلى ما جرت به الأحاديث من أن الملك فؤاد كان يطمع فى أن يكون خليفة للمسلمين ، فتصدى الدكتور حسن نشأت (باشا) للرد علىّ ينفى ما جرت به الأحاديث ، ثم نشر الدكتور الظواهرى فصلا من مذكرات والده الشيخ الأكبر محمد الأحمدى الظواهرى يذكر فيه أن الملك فؤاد كان يريد بالفعل أن يكون خليفة المسلمين . وحسن نشأت (باشا) كان أوثق الناس اتصالا بالملك فؤاد . والشيخ الأكبر الظواهرى كان من الواقفين فى هذا الموضوع على بواطن أمره .

ألست محقاً إذن حين أذكر أن أحداً لا يستطيع أن يؤرخ لعصره وإن بلغ من الذكاء والعلم غاية المدى ؟

قد يصح لمن شاء ، فى هذا الموضوع بالذات ، أن يرجح ما ذهب إليه الشيخ الظواهرى وما جرت به الأحاديث فى حياة الملك فؤاد ، وإن كان ما اتصل به من وثائق وأسانيد لم ينشر بعد . فقد ذكر لورد جورج لويد فى مؤلفه عن مصر ما يفيد هذا الترجيح . ولورد جورج لويد كان مندوباً سامياً لإنجلترا فى مصر بين سنة ١٩٢٥ و سنة ١٩٣٠ ، أى فى الفترة التى

كانت فيها فكرة الخلافة الإسلامية تداعب بعض الرءوس المتوجة فى الشرق الإسلامى . وكان بحكم منصبه الرسمى هذا واقفاً من بواطن الأمور على ما لم يقف عليه غيره .

وربما جاز لمن يحاول تمحيص الحوادث قبل نشر الوثائق والأسانيد الوثيقة أن يذكر فى هذا الصدد أن الملك السابق « فاروق » كان يحرص على ترسم سياسة والده جهد استطاعته ، وأنه كان يعمل على أن تكون له زعامة العالم الإسلامى ، إن لم تكن له خلافة المسلمين . من ذلك أن اجتمع ممثلو الدول العربية فى مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية للاشتراك فى اجتماع جامعة الدول العربية ، واجتمع هؤلاء مع من دعوا لصلاة الجمعة مع الملك السابق فاروق بجامع قيسون بالقاهرة . فلما أتم الخطيب خطبة الجمعة ونزل عن المنبر ليؤم الناس نحّاه بعض رجال القصر وتقدم الملك السابق فاروق فأم الناس لصلاة الجمعة على غير عادة . وجرى الحديث يومئذ بأن الدافع له إلى هذا قد كان ميله لزعامة المسلمين ، إن لم يكن للخلافة الإسلامية .

يستطيع من شاء أن يستخلص مما سبق ، ومن حوادث أخرى ، مطمع الملك فؤاد فى أن يكون خليفة المسلمين ، أو أن يرجح ذلك على الأقل . لكن الترجيح لن يبلغ حد التوكيد حتى تظهر الوثائق التى تمكن التاريخ من أن يقول كلمته الحاسمة التى لا ترد .

٭ ٭ ٭

أما وقد عرضت لما وجه من نقد إلى الجزء الأول من هذه المذكرات فمن الحق أن أستجيب لملاحظة أبداها الأستاذ محمد محمود جلال بعد قراءته ذلك الجزء . فالمرحوم حسين (باشا) واصف هو الذى بعث أخاه مصطفى كامل (باشا) ليدرس الحقوق بفرنسا . وإننى لأستجيب لهذه الملاحظة مقدراً شاكراً .

وأختم هذا التقديم بالتنبيه إلى أن ما أشرت إليه فى صدره من تقدم مصر العظيم خلال الثلاثين سنة الأخيرة لم يحل دونه ما ذكرت من بعد من وقوع الخطأ فى تصرفات الذين تولوا أمر مصر . ذلك بأن حيوية الشعب كانت أقوى من الطغيان ومن الفساد الذى جره الطغيان فى أذياله ، ولذلك استمر النضال بين تلك الحيوية وهذا الطغيان سنين متعاقبة ، ثم انتهى الطغيان إلى أن تخلت عنه كل العناصر السليمة فى البلاد ، فوقف فاروق حائراً

يتلفت يمنة ويسرة لعله يجد سنداً . فلما لم يجد هذا السند أسلم نفسه وعرشه وأذعن للمصير المحتوم .

ولعل فيما قصته هذه المذكرات موعظة وعبرة لمن ألقى السمع وهو شهيد ، فالذكرى تنفع المؤمنين .

وإنّك لا تَهْدى مَنْ أحْبَبْت ولكنَّ اللهَ يَهْدى مَنْ يشاءُ إلَى صِراطٍ مُسْتقيمٍ .



الفصل الأول

فترة انتقال

النحاس (باشا) يعيد تأليف الوزارة مشكلتان فى تأليفها زيارة وفد الصحافة المصرية إنجلترا – اضطراب الحالة السياسية فى مصر – الرأى العام وأثره فى سياسة البلاد المظاهرات ضد المعارضة تزعزع مركز الوزارة الخلاف الدستورى بين القصر والوزارة سير رونالد ستورس والإنجليز والوزارة الهيئة الوفدية تؤيد النحاس (باشا) ضد الدكتور أحمد ماهر – مظاهرة كبرى لاقتحام منزل محمد محمود (باشا) محمد محمود (باشا) وعلاقته بالقصر اشتداد الخلاف بين القصر والوزارة إقالة النحاس (باشا) ودعوة محمد محمود (باشا) لتأليف الوزارة .

رسمنا ، فى الفصل الأخير من الجزء الأول لهذا الكتاب ، صورة ما حدث يوم ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٧ ، إذ بلغ الملك فاروق الثامنة عشرة من سنه بالحساب الهلالى ، وأقسم اليمين الدستورية . ويومئذ انتهى عهد الوصاية على العرش ، واستفتحت مصر عهد مليكها الشاب .

وكان طبيعياً أن تستقيل الوزارة . فهى وكيل عن صاحب العرش ، فى ولاية السلطة التنفيذية ، وكالة دستورية ترفع عنه كل مسئولية ، وتلقيها على الوزارة أمام البرلمان . لذا رفع مصطفى النحاس (باشا) استقالة الوزارة إلى الملك فاروق . وإذ كان النحاس (باشا) صاحب الأغلبية فى مجلس النواب ، فقد عهد إليه الملك أن يؤلف الوزارة الجديدة .

وتوقع الناس أن تكون الوزارة الجديدة هى بعينها الوزارة التى قدمت استقالتها ، لكنهم فوجئوا بتعديل جوهرى فيها ، كما فوجئوا بحادث له مغزاه فى النظام النيابى . صحيح أن هذا الحادث لم يكن الأول من نوعه فى مصر ، لكنه فى هذا العهد الجديد برز أشد وضوحاً من كل ما سبقه من مثله .

فقد رفض الملك أن يكون الأستاذ يوسف الجندى وزيراً . وكان الأستاذ يوسف نائب زعيم المعارضة بمجلس الشيوخ ، ثم كان الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية فى الوزارة السابقة . وكان مشهوداً له ، وهو المحامى الشاب ، بالبراعة البرلمانية الممتازة فى المعارضة . وقد رفض تعيينه فى الوزارة بحجة أن نزاهته ، إبان وكالته البرلمانية لوزارة الداخلية ، لم تكن فوق الشبهات .

ولم يعرف من قبل أن الملك فؤاد رفض تعيين وزير لهذا السبب . لذا برز هذا الحادث وكأنه الأول من نوعه وتناوله الناس بالحديث ، وجعل كل فريق يبدى رأيه فيه وفق هواه السياسى أو ميله الذاتى .

لم يكن لنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، أن نعترض على هذا الحادث بعد أن تألفت الوزارة الجديدة . فقد اعترض الملك فؤاد من قبل على تعيين أحد الدستوريين ، لغير سبب إلا أنه لا يطمئن إلى سياسته . وأريد منى أن أناقش هذا الرفض من الناحية الدستورية ، فكـــان من رأيى أن المسئولية فيه على الرئيس الذى يؤلف الوزارة ولا يتمسك بمن يرشحه . وإذ كنا فى ذلك العهد نؤيد النظام القائم فقد رأينا أن ندع هذا الحادث يمر من غير تعليق . وليس طبيعياً ، وقد أصبحنا فى المعارضة ، أن نتخذ موقفاً غير هذا الموقف بالنسبة للأستاذ يوسف الجندى . لذلك آثرنا أن ندع الأمر يصرفه الملك الشاب مع رئيس الوزارة صاحب الأغلبية البرلمانية .

ولو أن الأمور كانت تجرى فى مجراها الدستورى السليم ، لوجب ألا يثير النحاس (باشا) أية ثائرة بسبب هذا الحادث ، بعد أن وقع المرسوم بتأليف الوزارة من غير أن يشترك فيها الأستاذ يوسف الجندى . فتوقيع مرسوم التأليف معناه أنه اقتنع بحجة الملك فارتضاها . فإن لم يكن قد اقتنع فقد كان واجباً عليه بحكم الدستور أن يرفض تأليف الوزارة ، وأن يتمسك بقائمته التى قدمها ، وللملك عند ذلك رأيه .

لكن النحاس (باشا) لم يسلك هذا المسلك ، بل نزل على اعتراض الملك . ثم بدأت صحفه تنشر أن الوزارة تبحث موضوع الأستاذ يوسف من الناحية الدستورية . وما أحسب النحاس (باشا) فاته أن توقيع مرسوم التأليف يسقط حجته فى الاعتراض على ما حدث . ترى ، أكان الغرض مما ينشر فى صحفه يومئذ عن البحث الدستورى نوعاً من الإرهاب غير المنتج ؟ أم كان ترضية أفلاطونية للأستاذ يوسف الجندى ؟ أم قصد به إلى توجيه الرأى العام وجهة خاصة ؟ أحسب البحث لم يكن جدياً ، وأن النحاس (باشا) قبل تأليف الوزارة خشية تكليف غيره بتأليفها إن هو تشبث بتعيين الأستاذ يوسف ، وخشية ما يترتب على ذلك من حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة تدور معركتها حول الخلاف بينه وبين الملك الشاب ، الذى سحر الجمهور شبابه فلم يكن للنحاس (باشا) قبل بمقاومته .

ولم يعين فى مرسوم التأليف وزير للبلاط . وكان منصب وزير البلاط قد ابتكر فى عهد الوصاية ، بينا لم يكن له وجود فى عهد الملك فؤاد . وعلل إنشاؤه إذ ذاك بأن صاحب هذا المنصب هو همزة الوصل بين الوزارة والقصر ، يؤيد بحكم حزبيته سياسة الوزارة ،

ويعمل بحكم صلته الدائمة بالقصر على تجنب كل احتكاك بين الوزارة والقصر . وطبيعى ، وهذه مهمة وزير البلاط ، أن يحل هو محل رئيس الديوان الملكى . وأن يتغير بتغير الوزارة ، فيكون من حزب كل وزارة قائمة . ولم يرض القصر هذا الوضع المبتكر فى عهد الوصاية . فعدل النحاس (باشا) عنه فى الوزارة الجديدة ، وعادت الأمور إلى نصابها فى عهد الملك فؤاد .

كما أنه لم يعين وكيل برلمانى لأية وزارة من الوزارات ، عوداً بالأمور كذلك إلى نصابها فى عهد الملك فؤاد .

وقد لاحظ الناس جميعاً ، حين صدر المرسوم بتأليف الوزارة ، أن النحاس (باشا) أدخل على هيئتها تعديلا جوهرياً . فقد استبعد منها محمود فهمى النقراشى (باشا) ومحمود غالب (باشا) . وتساءل الناس عن السبب فى هذا الاستبعاد ، ثم عرفوه بعد قليل . فقد نشر غالب (باشا) فى الصحف بياناً مطولا شرح فيه الخلاف الذى وقع فى الوزارة السابقة بينه هو والنقراشى (باشا) من ناحية ، وبين بقية الوزراء وعلى رأسهم مكرم عبيد (باشا) من ناحية أخرى ، حول استنباط الكهربا من مساقط المياه بخزان أسوان . وتلخيص هذا الخلاف أن شركة إنجليزية ، يمثلها فى مصر الكولونيل جراى ، عرضت أن تقوم بهذه العملية الضخمة ، على أن يتم الأمر بينها وبين الحكومة المصرية مساومة ومن غير مناقصة . وأثار محمد محمود (باشا) ، زعيم المعارضة فى مجلس النواب ، هذه المسألة فى كتاب بعث به إلى رئيس المجلس ، الدكتور أحمد ماهر ، طلب فيه أن يعرض استنباط الكهربا فى مناقصة عالمية تتقدم فيها الشركات العالمية الكبرى بعطاءاتها ليسند العمل إلى أكثر هذه الشركات خبرة وأمتنها مالية . وانضم النقراشى (باشا) وغالب (باشا) إلى هذا الرأى ، وتشبث مكرم (باشا) وتابعه سائر الوزراء بالاتفاق مساومة مع الشركة التى يمثلها الكولونيل جراى ، بحجة أن لهذه الشركة سراً فنياً لا يمكن إفشاؤه ، وأن هذا السر يبيح للحكومة أن تتجاوز عن المناقصة إلى الممارسة . ولما كانت شركات عالمية قد أبلغت الحكومة المصرية أنها تقبل القيام بهذه العملية مقابل خمسة ملايين من الجنيهات بينما كانت الشركة التى يمثلها الكولونيل جراى تطلب سبعة ملايين ومائتى ألف ، فقد تمسك غالب (باشا) والنقراشى (باشا) بطرح العملية فى المناقصة على خلاف الرأى الذى انتهى إليه أغلب الوزراء . وكان هذا الخلاف سبباً عند تعديل الوزارة فى إقصائهما عنها ، وكأنما أريد بذلك إتمام هذه الصفقة بأية حال .

نشر غالب (باشا) بيانه متضمناً تفصيل ما حدث حول هذا الموضوع من خلاف ،

ورد عليه مكرم عبيد (باشا) ردًا لا يقل عن بيانه تفصيلا . فكان ذلك مثار حديث مستفيض فى الأندية وفى بعض الصحف حول نزاهة الحكم فى هذا الأمر الخطير . ولم يخل هذا الحديث بطبيعة الحال عن شائعات حول مبلغ مليونى الجنيه التى تزيد فى عطاء شركة الكولونيل جراى عن عطاء غيرها من الشركات ومصير هذين المليونين .

أدى استبعاد النقراشى (باشا) وغالب (باشا) من الوزارة ، بعد الاحتكاك الذى حدث بين النحاس (باشا) والقصر أثناء تأليفها ، إلى خلق جو ازدادت فيه الخصومات عما كانت عليه من قبل . وأعان على تزايدها ما أشيع من أن الدكتور أحمد ماهر ، رئيس مجلس النواب ، يؤيد النقراشى (باشا) وغالب (باشا) ، وإن لم يظهر لهذا التأييد أى أثر خارجى . ولم يكن من شأن هذا الجو أن يسكن من حدة الخصومة التى كانت قائمة بين المعارضة والحكومة فى عهد الوصاية من بعد أن أبرم البرلمان معاهدة المودة والصداقة ، التى سماها النحاس (باشا) . ومكرم عبيد (باشا) « معاهدة الشرف والاستقلال » ، بين مصر وإنجلترا

واغتبطنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، بهذا الوضع الجديد ، إذ رأينا فيه إضعافاً لشوكة الوزارة التى تناوئنا ونناوئها . وكان طبيعياً ، وهذه هى الحال ، أن تعمل الوزارة على محاربة خصومها لإضعاف شوكتهم ، كما يحاربونها هم لإضعاف شوكتها .

استأنفت الوزارة الجديدة عملها فى هذا الجو ، فجرت على الوتيرة التى جرت عليها فى عهد الوصاية ، وسارت فى الحكم سيرة حزبية متطرفة ، ولذلك عززت فرق القمصان الزرق التى أنشأتها من قبل على غرار القمصان السوداء الفاشستية والقمصان الرمادية النازية ، لتبعث الرهبة إلى نفوس خصومها . وعادت الأمور سيرتها السابقة ، وإن هدأ قيظ الصيف من حدتها وشدتها .

* * *

وآن لجماعة منا ، معشر الصحفيين المصريين ، أن تسافر إلى إنجلترا تلبية لدعوة وجهتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية ، توثيقاً لروابط الصداقة والمودة التى أنشأتها معاهدة سنة ١٩٣٦ . وكنت فى هذه الجماعة . وكان يمثل الصحافة الوفدية فيها الأستاذ عبد اللطيف صادق المحامى رئيس تحرير كوكب الشرق . وكان فى الوفد غيرنا خليل (بك) ثابت رئيس تحرير المقطم ، ونجله الأستاذ كريم ثابت وحرمه كريمة المرحوم سليم سركيس ، والأستاذ أنطون الجميل (بك) رئيس تحرير الأهرام ، وإسكندر مكاريوس صاحب اللطائف المصورة .

وبلغنا لندن بكرة الصباح من يوم ١٥ سبتمبر ، فاستقبلنا على محطة فكتوريا السير رونالد ستورس ، الذى كان موظفاً بالوكالة البريطانية فى مصر فى عهد اللورد كرومر ثم حاكماً لجزيرة قبرص . وقد ندبته الحكومة البريطانية مضيفاً يصاحبنا ، لأنه كان يعرف اللغة العربية ، وكان يستطيع أن يحادث من لا يعرفون اللغة الإنجليزية منا .

والحكومة البريطانية كريمة فى ضيافتها من غير إسراف . وقد أطلعتنا خلال مدة الضيافة على كثير من المنشآت الحربية والمدنية التى تشهد بقوتها ونشاطها ، ونشاط الشعب البريطانى ، وحرصه على النظام ، واحترامه القانون . زرنا بطبيعة الحال البارجة الأثرية « فكتورى » ؛ بارجة أمير البحر العظيم نلسون ، وزرنا معها فى بورتسموث غواصة نزلنا إلى جوفها ؛ وأرانا بعض رجالها لون الحياة فيها وكيفية عملها فى أثناء الحرب . وزرنا مطاراً حربياً شهدنا فيه بعض الطائرات ، ومنها الطائرات المطاردة ودخلنا إلى جوفها . وزرنا مدرسة الطيران واطلعت مصادفة على كراسة لأحد طلبتها ، فإذا بها سؤال عن الميدان الجوى فى الحرب المقبلة أين يكون ؟ وإجابة الطالب بأنه سيكون الميدان المصرى . وزرنا بلدة شكسبير (ستراتفورد – أن – إيفون) ، وشهدنا مسرحية للشاعر الخالد فى المسرح القائم بها حيث تمثل مسرحياته . وزرنا أكسفورد ومكتبتها وطلبتها ومساكن الطلاب بكلياتها . وزرنا منشستر وبعض مصانع نسيج القطن بها ، وعنيت بزيارة مكتبتها الفخمة الضخمة التى أقامتها المدينة وأنفقت ما يزيد على مليون من الجنيهات فى إقامتها ، وشهدنا مسرحية شيقة ظريفة بمسرح كفنت جاردن بلندن . وزرنا كذلك من مظاهر النشاط الحربى والمدنى ما أرادت الحكومة البريطانية أن نزوره ، لنقتنع بأن حليفتنا جديرة بالتقدير والإكبار .

وإن أنس لا أنس زيارتنا لوزارة الخارجية ومقابلتنا وزيرها مستر أنتونى إيدن . وغرفة الوزير فخمة بديعة الأثاث ، أدهشنى ما رأيته من أثاثها إذ قارنته بغرفة رئيس القسم المصرى بهذه الوزارة حين زرته فى سنة ١٩٢٦ . فقد ذهبت إليه يومئذ على موعد . فلما كنت فى الطبقة التى بها مكتبه رأيت حاجباً يستقبلنى وهو على علم بموعدى . ورأيت هذا الحاجب يدخل معى إلى غرفة الرئيس ومعه كرسى من الخيزران أجلس عليه ، ولم أجد بالغرفة أثاثاً غير المكتب الذى يجلس إليه هذا الرئيس ليؤدى عمله . فلما أتممت حديثى معه وانتهت بذلك زيارتى دق الجرس فجاء الحاجب فصحبنى إلى خارج الغرفة بعد أن ودعنى صاحبها ، ولم ينس هذا الحاجب أن يأخذ معه الكرسى الذى كنت أجلس عليه .

شتان بين هذه الغرفة ، المخصصة للعمل لا للزيارة ، وبين غرفة الوزير التى حوت

من المقاعد الوثيرة ما كفى لجلوس الصحفيين المصريين جميعاً .

وفيما نحن هناك نتحدث إلى مستر إيدن ، أراد الأستاذ مكاريوس أن يأخذ صورة الوزير الفوتوغرافية فى غرفته ، فتردد الوزير هنيهة ثم قال : لا بأس ! هذه أول صورة تؤخذ فى هذه الغرفة ، وأحسبها تكون آخر صورة كذلك .

وفى أثناء مقامنا فى إنجلترا ، تحدثت مع السياسيين البريطانيين الرسميين وغير الرسميين . فإذا مس الحديث الأحوال فى مصر ، عنوا بأن يؤكدوا أن إنجلترا لا شأن لها بأمور مصر الداخلية . فمصر مستقلة منذ سنة ١٩٢٢ ، والمعاهدة التى عقدت منذ عام قد حددت علاقات الدولتين تحديداً لا يدع مجالا لأى تدخل بريطانى فى شئون مصر الداخلية . أفكان هذا الكلام صريحاً صادقاً ، أم كان جواباً سياسياً أملته الظروف ؟ لم أعنِ نفسى بالبحث فيما ينطوى عليه ، لأن الأيام هى الكفيلة بالجواب الصريح .

كان خليل (بك) ثابت أكبرنا سناً فى هذا الوفد ، ولذا اقترحت ، وأقر زملائى اقتراحى ، أن يتولى الرد على عبارات المجاملة التى ألف الإنجليز إلقاءها بعد الطعام فى حفلات الغداء والعشاء التى كنا ندعى إليها . وقد تحدثت إلى خليل (بك) غير مرة فى شئون مصر وسياسة الوزارة القائمة ، وكان رأيى أنها لن تستطيع البقاء فى الحكم إلى آخر العـام لأ ن تصرفاتها الحزبية الصارخة ، واعتمادها على الإرهاب بالقمصان الزرقاء ، يجعلان بقاءها مستحيلا . وخالفنى خليل (بك) محتجاً بأن الوزارة تستند إلى أغلبية ساحقة فى مجلسى البرلمان ، وأنها قديرة لذلك على البقاء إلى أن ينتهى الفصل التشريعى وتكون الانتخابات الجديدة بعد خمس سنوات من الانتخابات التى سبقتها . ودفعت حجته بأن الرأى العام قد تحول عن الوزارة وعن البرلمان ، وأن الأغلبية البرلمانية وحدها لا تكفى لقيام وزارة لا يكون لها من الرأى العام سند . وتمسك كل منا برأيه وبحجته طيلة مقامنا بأوربا .

وعدنا إلى مصر فإذا كل شىء فيها كما هو ، وإذا فرق القمصان الزرقاء تتحكم فى الشوارع والطرقات ، وإذا الحرية تحت رحمة الحاكمين وأعوانهم ؛ لا يحميها أحد لأن حماتها هم سفاكوها ، وإذا المعارضة تقاوم جهدها هذه الدكتاتورية السافرة ، وإذا جريدة البلاغ التى كانت تدافع عن سياسة الحكومة قد انقلبت تهاجم الحكومة أعنف الهجوم ، وإذا صاحبها الأستاذ عبد القادر حمزة ينشر عن نزاهة الحكم أنباء مروعة ، وإذا الجو الذى تركناه مضطرباً قد اكفهر وعصفت فيه أعاصير تنبئ بأن الأمور لا قرار لها .

فى هذا الجو أصدر الملك فاروق أمراً ملكياً بتعيين على ماهر (باشا) رئيساً للديوان

الملكى . وعرف الناس جميعاً أن هذا الأمر صدر بغير رأى الوزارة ومن غير علمها . هنالك بدأت صحف الوفد تشير إلى الدستور وإلى حقوق السلطة التنفيذية فيه . وبدأ الحديث يدور حول تعيين رجال القصر وهل يكون بأوامر ملكية لا شأن للوزارة بها ، أو يجب أن يكون برأى الوزارة وتوقيع رئيسها ؟ ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى ثار فيها هذا الموضوع فى مصر . ففى عهد الملك فؤاد صدر أمر ملكى بتعيين حسن نشأت (بك) رئيساً للديوان الملكى بالنيابة ، أيام الوزارة الدستورية الأولى : وزارة سعد زغلول (باشا) ؛ فقام الخلاف حول هذا التعيين ، وهل يملكه الملك منفرداً بغير رأى الوزارة ؟ وقابل سعد الملك وحدثه فى الأمر ، ثم قيل إن صاحب العرش ورئيس وزرائه اتفقا على تحكيم المسيو فان دن بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة فى هذا الخلاف . وكان مسيو فان دن بوش بلجيكياً . ولعله اختير لأن الدستور المصرى صيغ الكثير من نصوصه على غرار الدستور البلجيكى ، وقد وضع مسيو فان دن بوش فتوى مكتوبة جرت الأحاديث يومئذ حول الدوافع التى أدت بالنائب العام إلى إصدارها . على أن الملك فؤاد حرص طيلة عهده على أن يكون تعيين رجال القصر بأوامر ملكية لا رأى للوزارة فيها .

وحرص النحاس (باشا) على أن يبدأ العهد الجديد بتقاليد جديدة . لكنه حرص فى الوقت نفسه على البقاء فى الحكم حتى لا يشمت به خصومه السياسيون ، ولا يؤدى تشبثه إلى إجلائه عن الحكم وتعيين وزارة أخرى مكان وزارته تحــل مجلس النواب وتجرى على خطة تعارض خطته ولا يرضاها أنصاره . لذلك لم يزد الحديث فى تعيين على ماهر (باشا) ومبلغ صحته دستوريًا ، على أن كان حديثاً فقهيًا كالحديث الذى جرى فى مشكلة الأستاذ يوسف الجندى ، يثار ولا تترتب عليه أية نتيجة عملية .

ولم يكن عسيرا على النحاس (باشا) ، ولا على غيره من الساسة ، أن يقدر هذه النتيجة منذ اللحظة الأولى . فالذى يحكم فى الأمور السياسية ، ومنها المسائل الدستورية ، هو الرأى العام و استعداده لرد الفعل ضد ما يراه اعتداء على حق يؤمن به . والزعماء السياسيون هم الذين يوجهون هذا الرأى العام . فإذا اختلف هؤلاء الزعماء فيما بينهم ، وبلغ اختلافهم حد الخصومة العنيفة ، وتناول المبادئ الأساسية التى لا يجوز الاختلاف عليها ، انقسم الرأى العام وتصدعت طوائفه فأغرت المصالح الشخصية والمنافع العاجلة كل طائفة ، وصرفتها عن التفكير فى المبادئ وعن الأغراض القومية ، وجعلتها تقف من هذه الأغراض والمبادئ موقف المتفرج . عند ذلك لا يزج بنفسه أحد فى غمار يخشى منه على منافعه الذاتية .

شتان بين هذا الموقف وبين موقف المؤمنين برأى يرون فى الدفاع عنه والاستماتة فى سبيله والاستشهاد فى نصرته جوهر وجودهم وسبب حياتهم ؛ هؤلاء المؤمنون لا ينسون منافعهم العاجلة ولا مصالحهم الذاتية ما بقيت المبادئ التى يؤمنون بها سليمة محترمة . فإذا تعرضت هذه المبادئ لخطر أو لما يخشى منه الخطر ، ارتدت المنافع والمصالح إلى المحل الثانى ، وشعروا بحياتهم مهددة فى صميم كيانها وإن أترعوا بالنعيم المادى . واندفعوا لذلك يناضلون لنصرة هذه المبادئ مضحين بكل منفعة عاجلة، مضحين بحريتهم بل بحياتهم ، مخافة ذل العمر وعبودية الحياة .

ولم يكن يعوز النحاس (باشا) ولا غيره من ساسة مصر ، أن يروا المثل حاضراً أمامهم فيما شهدته أعينهم من الأحداث العامة التى مرت ببلادهم واشترك فيها أكثرهم ، ليقنعهم بما قدمنا ، من غير أن يحتاج أيهم ليلتمس الحجة البالغة والمثل المقنع فى تاريخ الأمم الأخرى .

لقد آمنت مصر بحقها فى الاستقلال ، إثر الحرب العالمية الأولى ، إيماناً ملأ نفوس أبنائها جميعاً : من أكبر سياسى وأعظم عظيم فيها إلى رجل الشارع وإلى العامل فى المصنع والزارع الذى يفلح الأرض بيده . وامتد هذا الإيمان إلى طوائف الأمة كلها ، فقامت فى وجه إنجلترا ، غداة خروجها من تلك الحرب ظافرة ، تريد هذا الاستقلال ولا ترضى به بديلا . إزاء هذا الإيمان الجارف لم تستطع إنجلترا إلا التسليم بحق مصر فى الاستقلال والسيادة . فلما دبت الفرقة بعد ذلك بين طوائف الأمة بدأت صورة هذا الاستقلال تنزوى ، وجعلت سيادة الأمة تنكمش شيئاً فشيئاً ، ثم سكنت غضبة الشعب لتحل محلها خطب يلقيها الساسة تشهد بالبراعة اللفظية فى تصوير الخصومة الحزبية ، ولا تشهد بالإيمان الصادق فى تصوير الأغراض القومية . والألفاظ لا تحطم عظاماً كما يقول الإنجليز[١] . لهذا ذهب مع الريح ما قيل عن المخالفة الدستورية فى تعيين على ماهر (باشا) رئيساً للديوان ، كما ذهب غيره من قبل . ولم يزد الرأى العام على أن وقف من الحديث عن الدستور وفقهه موقف المتفرج ، ثم لم يلبث أن نسى هذا الحديث بعد قليل : كما ينسى المتفرج على مسرحية ما اهتزت به نفسه من طرب أو أسى بعد قليل من مغادرته المسرح الذى مثلت فيه فصول الرواية .

وما كان للرأى العام أن يقف يومئذ غير هذا الموقف وقد بلغ النزاع بين أحزاب مصر وهيئاتها المختلفة مبلغاً جعل الإرهاب أساس الحكم ، وجعل فرق القمصان الزرقاء التى

---

(١) Words break no bones

نظمتها الحكومة مسيطرة على مظاهر الحرية جميعاً ، وجعل المظاهرات التى تسير لحساب الحكومة تهدد كل مفكر وكل ذى رأى تحدثه نفسه بأن ما كفله الدستور من حرية الرأى والإعراب عنه أمر واقع .

قدمنا أن جريدة البلاغ انقلبت تعارض الحكومة بعد أن كانت تؤيدها ، فجعلت تنشر من أنباء الحكم المستقاة من مصادر صحيحة ما يزعج ، وجعل الأستاذ عبد القادر حمزة يعلق فى مقالاته على ما يحدث تعليقات تظهر مجاوزته أحكام القانون والدستور ، فجاءته مظاهرة حطمت جريدة البلاغ وحاولت تحطيم مطبعتها ، وأنزلت بها من الخسائر الشيء الجسيم .

وكنت أصدر جريدة (السياسة الأسبوعية) أعارض فيها سياسة الحكومة ، فكانت المظاهرات تجيء الحين بعد الحين هاتفة ضد الأحرار الدستوريين . وسمعنا يوماً ضجيج مظاهرة كانت لا تزال بعيدة عنا فعرفنا من هذا الضجيج المزعج أنها مؤلفة من ألوف عدة ، فتركت المكان ، فإذا المظاهرة تجيء إليه بعد قليل وتحطم أثاثه وتسرق بعض آلات التليفون الموجودة على المكاتب . وكذلك كان الإرهاب الحكومى يشتد ، وتشتد المعارضة فى مواجهته ، ويقف الرأى العام من ذلك موقف المتفرج ، لأن الأمر انتقل من الثورة الشعبية فى سبيل الأهداف القومية إلى الخصومة الحزبية الهوجاء التى لا تفرق بين أسلحة النضال ، بل تحارب بها جميعاً ، ولا يعنى أحد بما يصيب الوطن من هذه الأسلحة الطائشة .

وبدأ الناس يتحدثون فى مركز الوزارة وفى حظها من البقاء . وكان الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى ، شيخ الجامع الأزهر ، من مستشارى القصر ، فكان وثيق الاتصال بعلى ماهر (باشا) . قابلته يوماً بمنزل لطفى (باشا) السيد بمصر الجديدة ، ودار الحديث حول من يخلف مصطفى النحاس (باشا) ووزارته . وكان رأى الشيخ أن يخلفه الدكتور أحمد ماهر عضو الوفد ورئيس مجلس النواب ، لأن الدكتور ماهر يؤيد النقراشى (باشا) وغالب (باشا) فى موقفهما من النحاس (باشا) ومكرم (باشا) ، ولأن توليه الوزارة يؤدى إلى انقسام الوفد وضعفه . وكنا معشر الأحرار الدستوريين نطمع فى أن يتولى رئيس حزبنا ، محمد محمود (باشا) ، رياسة الوزارة المقبلة ، لأننا نحن الذين جاهدنا الوفد وقاومنا حكمه وأصابنا إرهابه بالأذى ، ولأن الدكتور أحمد ماهر لم يكن له حزب يناصره ، فإذا هو اختلف مع النحاس (باشا) خيف أن يكون مصيره ومصير النقراشى (باشا) وغالب (باشا) كمصير الذين خالفوا النحاس حين الحديث عن الوزارة القومية

فى سنة ١٩٣١ ؛ فلا يلبثون حين يخرجون على النحاس (باشا) أن يدمغهم بتهمة الخيانة ، فيضعف مركزهم أمام الرأى العام ، ولا يستطيعون الصمود لنشاط المنظمات الوفدية التى تدربت أدق تدريب على التظاهر والإخلال بالنظام .

وقوى عندنا الرجاء فى تولى محمد (باشا) رياسة الوزارة المقبلة ، حين رأينا صلته بالقصر تتغير عما كانت عليه فى عهد الملك فؤاد . فقد كان الملك فؤاد ينظر إلى الأحرار الدستوريين كافة ، وإلى محمد محمود (باشا) خاصة ، نظرة توجس وعدم رضا . ألم يتألف حزب الأحرار الدستوريين فى سنة ١٩٢٢ من أعضاء لجنة الدستور التى حرصت على توسيع حقوق الأمة وتضييق حقوق العرش ؟ ألم يعلن عدلى يكن (باشا) فى الخطاب الذى ألقاه يوم تأليف الحزب أن من أغراضه المحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش ؟ ألم تدافع جريدة الأحرار الدستوريين عن المشروع الذى وضعته لجنة الدستور دفاعاً حاراً مخافة أن ينتقص من سلطة الأمة فيه ما يزيد فى حقوق العرش ؟ أو ليس الأحرار الدستوريون هم الذين استقالوا من وزارة زيور (باشا) المنسوبة للقصر فى سنة ١٩٢٥ ، وبعد قليل من هذه الاستقالة ألقى رئيسهم إذ ذاك عبد العزيز (باشا) فهمى ، خطابه الجرىء يعارض فيه سلطة القصر معارضة عنيفة . ومحمد محمود (باشا) الذى ولاه الملك فؤاد رياسة الوزارة فى سنة ١٩٢٨ فاستصدر أمراً ملكياً بوقف الحياة النيابية — أليس هو الذى استأثر بالأمر بعد ذلك ، فجرى فى شئون الحكم دون أن يشرك القصر فى الأمر ؟ أليس هو الذى فاوض وزارة الخارجية البريطانية فى سنة ١٩٢٩ ، ولم يحط الملك بأمر هذه المفاوضات حتى أشار عليه الدكتور حافظ عفيفى وزير الخارجية بالذهاب إلى باريس ومقابلة الملك وإحاطته بما حدث ، ثم كان مصير وزارته بعد ذلك أن اضطرت للاستقالة ، برغم ما حققته من إصلاح ، وما انتهى محمد (باشا) إليه مع الحكومة البريطانية من مقترحات تصلح لإقامة علاقة مصر وإنجلترا على أساس مطمئن ؟ أو لم يرفض محمد(باشا)أن يشترك حزبه فى وزارة صدقى (باشا) ، ثم قام بالقسط الأوفر فى معارضة الدستور الذى صدر به الأمر الملكى فى سنة ١٩٣٠ ، معارضة انتهت إلى إلغاء هذا الدستور وإعادة دستور ١٩٢٣ ؟ لهذا كله كان الملك فؤاد ينظر إلى الأحرار الدستوريين كافة ، وإلى محمد محمود (باشا) خاصة ، بعين ليست هى عين الرضا ، وإنما هى عين التقدير والحذر .

فلما تولى الملك فاروق ملك مصر ، رأى الأحرار الدستوريون اتجاهاً جديداً فى سياسة القصر . رأو رئيس حزبهم يدعى لمقابلة الملك فاروق ، وسمعوه يتحدث عن الملك الشاب

حديثاً رطباً يشهد بأن عهداً جديداً بدأ . كيف حدث هذا ؟ وأى دافع أدى إليه من جانب القصر ومن جانب محمد (باشا) ؟ ذلك ما لم يعن بمجموعهم بتقصيه . حسبهم أن ما حدث يبشر بأن عهد الإرهاب وشيك الزوال ، وبأن ما ضاع عليهم فى عهد الوفد سيرد إليهم كاملا ، إن لم يرد إليهم مضاعفاً .

أما أصحاب المشورة من رجال الأحرار الدستوريين فحبذوا هذا الاتجاه الجديد ، وشجعوا رئيس الحزب فى متابعته . فالملك الشاب سيجلس على عرش مصر عشرات السنين ، ومن الخير لمصر أن يكون عوناً للأحرار الدستوريين على محاربة الطغيان وإقرار الحياة النيابية الحقة السليمة على أساس متين صالح . وأقنعت هذه الحجة محمد (باشا) فتابع خطته ، واغتبط القصر من جانبه بهذه الخطة .

مع ذلك تحدث الشيخ المراغى عن إسناد الوزارة التى تخلف النحاس (باشا) للدكتور أحمد ماهر ، على الرغم مما كان بين الشيخ ومحمد محمود (باشا) من صلة شخصية وثيقة كلها الصداقة والود ، أكدها أن الرجلين من أبناء الصعيد ، وزاد فى توكيدها أن أيد رئيس الأحرار الدستوريين الشيخ تأييداً صادقاً حين أراد إصلاح شئون الأزهر وهو شيخه الأكبر فى سنة ١٩٢٨ فلما عارضه القصر فى صورة الإصلاح الذى أراده ، واضطر لذلك أن يتنحى عن المشيخة ، وقف محمد محمود (باشا) إلى جانبه وآثره بصداقته .

فى هذه الأثناء جاء إلى مصر سير رونالد ستورس الذى استقبل وفد الصحافة فى لندن وصحبنا فى أثناء مقامنا بإنجلترا ، ورأيت واجباً أن أذهب إليه فأحييه لقاء مجاملته البالغة لنا طيلة مقامنا فى بلاده . وزادنى حرصاً على أداء هذا الواجب أنه جاء إلى مصر سائحاً فلم تكن له أية صفة رسمية . فلما تقابلنا لم يلبث بعد تبادل المجاملات أن بدأ يحدثنى فى موقفنا من الوزارة ومعارضتنا لها ، وذكر أنه يجمل بنا ألا نطلب خروجها من الحكم ، فهى صاحبة الأغلبية البرلمانية . ولها من ثم أن تبقى فى مناصبها ما أيدتها هذه الأغلبية . أما ونحن دستوريون ، وذلك حكم الدستور ، فمن الحق علينا أن نحترمه وألا نبرم به .

وعجبت لهذا الكلام ، وذكرت ما دار من مثله بينى وبين خليل (بك) ثابت أثناء وجودنا بأوربا . ترى ، يريد الإنجليز بمثل هذه الأقوال أن تنقل إلى الوزارة فيشعر النحاس (باشا) ومن معه أن الإنجليز يؤيدونهم لقاء عقدهم المعاهدة فى سنة ١٩٣٦ ، وأن من حق كل مصرى عاون لسياسة بريطانية أن يطمئن إلى تأييد الإنجليز له ومناصرتهم إياه

على أننى أجبت الرجل فى صراحة على ما ذكره من حق الأغلبية دستورياً فى الحكم . قلت : إن كلامه صحيح ما احترمت السلطة التنفيذية الدستور ونفذت كل أحكامه . فالدستور وحدة متماسكة تقوم كلها معاً أو لا تقوم . وهذا هو معنى القسم الذى أوجبه الدستور على الملك وعلى الوزراء ، وعلى أعضاء البرلمان جميعاً أن يحترموا الدستور وقوانين البلاد . والدساتير يوم وضعت لم يكن القصد منها أن تتولى الأغلبية أو الأقلية أو أن يتولى الملك الحكم ، وإنما كان الغرض الأول منها احترام الحريات لأفراد الشعب جميعاً وإقرار المساواة بينهم . وهذا ما كفله الدستور المصرى فى أول باب من أبوابه إشارة إلى جلال خطره . ولهذا قرر الدستور إمكان تعديل أحكامه جميعاً خلا هذه الحقوق الأساسية التى قررها للشعب وكفلها كفالة خاصة . فإذا لم تحترم السلطة التنفيذية أو لم تحترم الأغلبية هذه الأحكام ، كانت ثائرة بالدستور حانثة بقسمها أن تحترمه وتحترم قوانين البلاد . وإذا ثارت السلطة التنفيذية بالدستور وأحكامه ، كان من حق الشعب ومن حق كل طائفة من طوائفه أن تثور بها وأن تعمل على إجلائها عن الحكم . أما أن يخضع الشعب ، وأن تخضع طوائفه جميعاً لسلطان الإرهاب ، وأن يقال إن ذلك هو حكم الدستور لأن الوزارة تستند إلى أغلبية برلمانية – فذلك ما لا أحسب سير رونالد ، ولا أحسب إنجليزياً يقره ، بعد الذى مر بإنجلترا من تجارب فى سبيل الحكم البرلمانى .

ولم يجد الرجل ما يجيبنى به إلا أن قال : هذا الذى تذكره صحيح من حيث المبدأ ، لكن إقامة الدليل عليه فى أمر الوزارة المصرية القائمة ليست يسيرة . على أية حال فمن الخير ، إن صح ما تقول ، أن تترك الوزارة تخالف الدستور وتجافى القانون حتى ينتهى الفصل التشريعى وتسقط نيابة النواب بحكم الدستور نفسه . فإذا كانت الانتخابات الجديدة سحب الشعب ثقته من الوزارة ، واختار مجلساً جديداً لا تكون للحزب القائم اليوم أغلبية فيه ، فتستقيل الوزارة بحكم الدستور وتحل محلها وزارة من حزب آخر .

قلت : إذا كان سير رونالد يريد الدليل المحسوس على إهدار الحكومة أحكام الدستور ، وما كفله من صور الحرية ، فلننزل معاً فى عربتى ولنمر بمنطقة ترابط فيها بعض فرق القمصان الزرقاء ، وأنا الكفيل بأنه سيعدل عن رأيه حين يرى هذه الفرق تعتدى علينا اعتداء منكراً لغير شىء إلا أنهم يروننى فى العربة . ذلك ما حدث لى من قبل ، وما عساه أن يحدث فى كل يوم . وأحسبك سمعت بالمظاهرة التى اعتدت على جريدة البلاغ ، وحطمت نوافذها ، وأرادت تحطيم ماكينات الطباعة فيها لغير سبب إلا أنها تعارض الحكومة .

ولا أذكر لك ما أصابنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، من عدوان هذه المظاهرات التى تسيرها الحكومة ولا يردها البوليس ولا يرفع أمرها إلى القضاء . ولا أحدثك عن تصرفات الحكومة فى الشئون الرسمية وحرصها على أن تجعل القضاء حزبياً ، وسعيها لتضم الجيش إلى جانبها . أو لو حدث شىء من مثل ذلك فى إنجلترا ، أفترضى أنت أو يرضى غيرك عنه ؟ وهل يرضى الشعب البريطانى عن بقاء الوزارة مع ذلك إلى آخر الفصل التشريعى ، وإلى أن يحين موعد الانتخابات الجديدة بعد ثلاث سنوات أو أربع ؟ لا أظن ذلك . إنكم تعيبون النظام الدكتاتورى فى ألمانيا النازية وفى إيطاليا الفاشية ، وترون فيه من مجافاة الديموقراطية ما لا ترضونه . فكيف يطلب منا أن نصبر على مثل هذه الدكتاتورية فى مصر ، وأن نزعم مع ذلك أننا نعيش فى ظل نظام ديمقراطى صحيح ؟

دار الحوار بينى وبين سير رونالد على هذا النحو ، وانتقلنا من بعده إلى حديث غيره لا مجال لخلاف فيه ، ثم ودعت الرجل وانصرفت وأنا أسائل نفسى : ما عسى يريد الإنجليز من مثل هذا الكلام مع أن البلاد كلها تشهد بأن الوزارة وشيكة الزوال ؟ !

وجرى لى مثل هذا الحديث مع الدكتور فارس نمر أحد أصحاب جريدة المقطم ، حين دعينا للشهادة فى دعوى الحجر التى رفعت أمام المجلس الحسبى ضد توفيق نسيم (باشا) . كان مجلسى إلى جانب فارس (باشا) فى غرفة الانتظار . وقد بقينا بها زمناً غير قليل لأن الهلباوى (بك) المحامى عن نسيم (باشا) ، طلب سماع مرافعته قبل سماع الشهود ، ثم أدت مرافعته إلى رفض دعوى الحجر من غير حاجة إلى سماعنا . وفى فترة الانتظار هذه تبادلنا الحديث ، فارس (باشا) وأنا ، فى مركز الوزارة ، فإذا أقواله كأقوال سير رونالد ستورس وكأقوال خليل (بك) ثابت ، وإذا هو يطلب إلينا معشر الدستوريين ألا نتعجل خروج الوزارة قبل انتهاء الفصل التشريعى . وأجبته بمثل ما أجبت به سير رونالد ، وقدرت فى نفسى أن للإنجليز موقفاً خاصاً من الوزارة ، وإن لم أتبين دوافع هذا الموقف .

تداول الناس الحديث فى هذه الآونة عن خلاف اشتد بين الدكتور أحمد ماهر رئيس النواب والنحاس (باشا) رئيس مجلس الوزراء . ترى ، أيرجع هذا الخلاف إلى مناصرة الدكتور ماهر للنقراشى (باشا) وغالب (باشا) فى موقفهما من مسألة استنباط الكهرباء من مساقط أسوان ، أم يرجع إلى تمسك الدكتور ماهر بالرأى الذى أبداه إثر توقيع المعاهدة فى سنة ١٩٣٦ ، حين رأى أن يكون اشتراك الأحزاب فى توقيعها خاتمة النضال الحزبى ،

وفاتحة عهد جديد تتطور فيه الأحزاب إلى صورة أخرى ؟ لم أقف على السر فى اشتداد الخلاف ، ولكنى قدرت أن الدكتور ماهر عرف الاتجاه الجديد إزاء النحاس (باشا) ووزارته ، وأن ثمت تفكيراً فى إسناد رياسة الوزارة إليه إذا أيده مجلس النواب فأغنى هذا التأييد عن حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة . بذلك يتحقق ما رمت إليه أحاديث سير رونالد ستورس وأصحاب المقطم معى . ولهذا حاول الدكتور ماهر أن يقنع النحاس (باشا) بالعدول عن سياسته ، ثم اختلفا واشتد خلافهما وبلغ من شدته أن تحدث غيرهما فى أمره ، فتداولته الألسنة وجرت به الأحاديث فى الأندية .

لم يكن بد لحسم هذا الخلاف من أن تجتمع الهيئة الوفدية ، وأن تسمع حجج الطرفين وأن تؤيد أحدهما وتخذل الآخر . واجتمعت تلك الهيئة وتحدث فيها الدكتور أحمد ماهر ومكرم عبيد (باشا) وآخرون ، وظهر من المناقشة أن الخلاف عميق وأنه يؤدى إلى انقسام الوفد إذا لم يتسن التوفيق بين المختلفين . ولم يجرؤ أحد من المجتمعين على اقتراح وسيلة للتوفيق أو تأليف لجنة صغيرة منهم تعمل على هذا التوفيق ، فانسحب الدكتور أحمد ماهر ولم يتبعه من الحاضرين سوى ثلاثة أعضاء . فلما كان على باب النادى السعدى منصرفاً من الاجتماع واجهته مظاهرة عنيفة هتفت بسقوطه وبحياة النحاس (باشا) ، بذلك انتهى ما بين الرجلين من تفاهم ، واطمأن النحاس (باشا) ومكرم (باشا) إلى تأييد النواب لهما وانصرافهم عمن سواهما . فالدكتور أحمد ماهر وحده كان الرجل الذى يخشى ويراد استرضاؤه .

كان هذا الاجتماع وكانت نتائجه نقطة تحول فى تفكير أولى الأمر . فقد كانوا يخشون ، إذا أقال الملك النحاس (باشا) ، أن تضطرب العاصمة بالثورة ، وأن تجرى فيها الدماء ، وأن ينتقل الاضطراب منها إلى الأقاليم ، وأن يفلت زمام الأمر وينتقل إلى الغوغاء . وكان رجاؤهم أن يحصل الدكتور ماهر فى اجتماع الهيئة الوفدية ، على أغلبية تؤيده ، أو على أقلية محترمة من اليسير أن تصبح أغلبية إذا أسند إليه زمام الأمر فتولى رياسة الوزارة . أما وقد تبين أنه لم يتبعه إلا رجلان أو ثلاثة رجال من أعضاء الهيئة ، فقد ضاع الأمل فى حصوله على تأييد برلمانى ضد النحاس (باشا) ومكرم عبيد (باشا) .

كان لهذا الخلاف بين زعماء الوفد أثره فى الرأى العام . اجترأ كثيرون من ذوى الرأى على نقد سياسة الوزارة ، وازدادت الصحف المعارضة شدة فى معارضتها ، واغتبطنا نحن الأحرار الدستوريين بهذه الشدة ، وقوى الشعور العام بأن الوزارة مشرفة على الزوال .

وشعرت الوزارة بذلك فاشتدت حملة الإرهاب التى كانت تواجه بها خصومها . وكانت

المظاهرات تؤازر القمصان الزرقاء فى هذه الحملة . ولقد نمى إلينا ذات مساء من شهر ديسمبر أن محمد محمود (باشا) سيتعرض لهذا الإرهاب كما يتعرض غيره . وذهبنا إليه فى منزله ، فكنت أنا والأستاذ كامل البندارى المحامى وعبد الجليل (بك) أبو سمرة ورشوان محفوظ (باشا) وآخرون . ولم يطل بنا المقام ، حتى سمعنا أن مظاهرة كبرى تقترب من ميدان الفلكى وأنها ربما سارت فى شارع الفلكى إلى منزل محمد (باشا) محمود ، وأنها قد تقتحم المنزل . وعرفنا أن محمد (باشا) قد اتخذ عدته لمثل هذا الاحتمال ، فاستعد للدفاع عن نفسه وعن داره وسرنا ما عرفنا من ذلك ، وإن وددنا ألا يبلغ الأمر مبلغ الاشتباك المسلح .

وأشار بعض الحاضرين بإخطار حكمدارية البوليس بأمر المظاهرة التى بلغت شارع الفلكى وباحتمال مجيئها إلى منزل محمد (باشا) محمود ، ففعلنا ، وما كان لنا ألا نفعل وقد عرفنا أن المظاهرة دخلت شارع الفلكى بالفعل . وكانت الساعة نحو السابعة مساء حين سمعنا ضجيج المظاهرة وهتافها للنحاس (باشا) . فلما بدأ الهتاف يزداد وضوحاً ، وينبئ باقتراب المظاهرة من المنزل ، أمر محمد (باشا) بإغلاق بوابته إغلاقاً محكماً . ولم يحضر البوليس برغم انقضاء الزمن الكافى لحضوره بعد إخطارنا إياه .

وبلغت المظاهرة المنزل فألفت بابه محكم الإغلاق فحاولت اقتحامه . وسمعنا أعيرة نارية تدوى ، وأراد (الباشا) أن يطمئننا فقال : لا تنزعجوا فإن حراس الدار قديرون على صدهم . ثم إنه أراد الخروج بنفسه فمنعه الحاضرون مخافة أن تصيبه رصاصة طائشة . فقد كثرت الطلقات النارية كثرة جعلتنا نشعر وكأننا فى معركة حربية حامية الوطيس . وأسرع أحد الحاضرين إلى التليفون مرة أخرى فتحدث إلى حكمدارية البوليس وصورلها ما هو حادث . لكن الطلقات النارية ظلت تدوى زمناً قبل أن يحضر البوليس . ولعله كان ينتظر أن يخطر بأن المتظاهرين اقتحموا الدار ثم يتحرك (لضبط الواقعة) على تعبيرهم ! فلما عرف أن الدار انقلبت حصناً منيعاً وأن محاولات المتظاهرين لاقتحامها ذهبت سدى ، وأن هؤلاء المتظاهرين معرضون للنيران تحصدهم – أسرع بالمجيء فلما رأى المتظاهرون البوليس تفرقوا بعد أن كانوا يحاولون تسلق الدار من خلفها ، لولا أن صدتهم النوافذ المحكمة الإغلاق فلم ينالوا مأربهم .

تفرق المتظاهرون لأول ما جاء البوليس فكان لتفرقهم السريع دلالة لا تخفى على أحد . وأبلغ الحادث النيابة فلم يحضر أحد من رجالها إلا بعد انصرافنا من المنزل حين انتصف الليل

وعم السكون المدينة ، وحين اطمأننا إلى أن المتظاهرين قد ردوا على أعقابهم إلى غير عودة .

حققت النيابة ما حدث ، ولم يمنعها مقام محمد (باشا) من أن تفتش منزله فلم تجد به غير مسدسه هو . وكان التحقيق متجهاً كله إلى معرفة الوسيلة التي قاوم بها محمد (باشا) ورجاله المظاهرة . غير أن التحقيق لم ينته إلى نتيجة ثم حفظ .

كان لهذا الموقف الذى وقفه محمد محمود (باشا) من المظاهرة المتمتعة بحماية الحكومة أثره فى تفكير أولى الأمر ممن يريدون التخلص من النحاس (باشا) ووزارته ، ويخشون أن يجر ذلك إلى اضطراب العاصمة وإراقة الدماء فيها . فقد استطاع هذا الزعيم بمفرده أن يقاوم سلطان النحاس (باشا) وحكومته . وقد كفى ظهور البوليس ليولى المتظاهرون الأدبار. عند ذلك اطمأنت النفوس إلى أن سلطان الحكومة فى حماية المظاهرات هو الذى يجعل لهذه المظاهرات من الخطر ما تخشى عواقبه . فلو أنها لم تجد من الحكومة الحماية والرعاية لما استطاعت شيئاً ، بل لما أقبل أحد على التظاهر وإن أغلى له الأجر .

وجعلت أتردد على منزل محمد (باشا) كل مساء أقلب معه وجوه الرأى فى الموقف وكثيراً ما كنت أجد عنده من طوائف الشباب المتعلم الذى يناصره ويعارض الحكومة ما رده وزادنى اقتناعاً بأن المظاهرات التى تسير لتأييد الوفد تدبر بليل فى دوائر الحكم ، وأنها لذلك أهون من أن يؤبه لها أو يخاف منها إذا زالت الحكومة عن مناصبها .

وزادنى اقتناعاً ما شهدته بنفسى من انصراف الشباب المتعلم ، شباب الجامعة - عن تأييد الحكومة إلى معارضتها . فقد توفى محمود (باشا) عبد الرازق فى ذلك العام ، عام ١٩٣٧ ، متأثراً بعملية جراحية أجريت له . وأردنا أن نقيم له حفلة تأبين وفكرنا فى أن يكون لطفى السيد (باشا) مدير الجامعة ، من خطبائها . وطلب إلى محمد محمود (باشا) أن أزوره وأن أتحدث معه فى الأمر ، فخاطبت لطفى (باشا) تليفونياً لأقابله فحدد لى موعداً بإدارة الجامعة ظهر ذلك اليوم .

وذهبت إلى الجامعة وصعدت أريد مكتب المدير ، فإذا الطلبة مضربون ، وإذا هم مجتمعون فى البهو الفسيح أمام مكتب المدير يضجون . فلما رأونى أسرعوا إلىّ وحملونى على الأكتاف وهتفوا بسقوط الوزارة وطلبوا إلى أن ألقى فيهم كلمة المعارضة فى الموقف . وأشهد لقد فوجئت بما رأيت من ذلك كله ولم أكن أتوقعه . ولم أزد حين طلبوا إلى أن أتكلم على أن قلت لهم : لقد أدت المعارضة واجبها ، فعلى كل مصرى أن يؤدى واجبه . ولم أرد أن أستغل الموقف

وأطيل القول مخافة أن أحرج مدير الجامعة وقد جئت إليه على موعد وفى أمر لا صلة له بهذا الإضراب . على أن كلماتى المعدودة كانت كفيلة ليضج الطلبة جميعاً بالهتاف والتصفيق . ودخلت عند لطفى (باشا) وحدثته فى حفل التأبين الذى نريد إقامته أداء لحق محمود عبد الرازق (باشا) فأشار بأن الظروف تقتضى تأجيله ، واعتذر بهذه الظروف عن عدم استطاعته الكلام فى هذا الحفل إذا أقمناه والجامعة فيما هى فيه من غليان . وتركت الجامعة وأبلغت رأى لطفى (باشا) إلى رئيس حزبنا ليفكر فيه .

لم أكن أحسب فيما حدث يومئذ ما يستحق التعليق عليه . لكن صحف الوفد ظهرت فى الغد تنسب إلى أننى ذهبت خصيصاً للجامعة لأثير الطلبة وأحرضهم على الإضراب والتظاهر ، وتردد كلمتى « فليؤد كل واجبه » وتراها صيحة الحرب التى اتخذتها المعارضة شعارها لمناوأة الوزارة ، وأشارت بعض هذه الصحف فى تلميح يشبه التصريح بأن النيابة يجب أن تحاسبنى على ما صنعت . ولم أعن بطبيعة الحال بتكذيب شيء مما قالوا ، ولكن هذه المظاهرة كانت من الشواهد القوية على انصراف الشباب المتعلم عن تأييد الوزارة ، وعلى أن الوزارة تلجأ إلى سياسة الإرهاب بالمظاهرات وبالقمصان الزرقاء تستر بها خوفها وانزعاجها ، وتبتغى بهـا أن تتوارى من خوفها بتخويف خصومها لتظل ماضية فى سياستها الحزبية المتطرفة .

على أن هذا الإرهاب لم يزعج المعارضة ، بل ظل اقتناعنا راسخاً بأن أيام الوزارة فى الحكم معدودة . وكان هذا الاعتقاد يزداد قوة كلما ازدادت صلات محمد محمود (باشا) بالقصر توثقاً . وكان كثيرون يتحدثون عن هذه الصلات ويرتبون عليها النتائج التى يطمئن إليها تفكيرهم .

وكثر تردد رجال المعارضة من المستقلين على منزل محمد محمود (باشا) وكثرت مداولاتهم معه . وعرفنا يوماً أن محمد محمود (باشا) دعى لمقابلة الملك فأقمنا نرقب نتيجة هذه المقابلة لنرتب عليها خطتنا .

وذهبت مساء ذلك اليوم كعادتى إلى منزل محمد (باشا) ، فألفيت به جماعة من المستقلين ، منهم إسماعيل صدقى (باشا) وحلمى عيسى (باشا) وعبد الرحمن (بك) فهمى ، كما وجدت صديقى الأستاذ كامل البندارى المحامى ، فجعلنا نتداول الحديث فى انتظار عودة محمد (باشا) من القصر . فلما عاد حسبناه سيفضى إلينا بما دار بينه وبين صاحب العرش . لكنه أقام برهة يبادلنـا الحديث فى شئون شتى ، ثم قـام ففتح باب الصالون الصغير المتصل بالصالون الكبير وقال : اتفضلوا . وقمنا يتقدمنا أصحاب

الدولة والمعالى ، وكلنا يحسب أنه اختار الصالون الصغير مخافة أن يدخل علينا فى الصالون الكبير من لا يريد الباشا وجودهم معنا ، ودخل الحاضرون حتى لم يبق إلا عبد الرحمن (بك) فهمى والأستاذ كامل (بك) البندارى وأنا ، عند ذلك وقف محمد (باشا) بالباب وقال : إلى هنا وكفى . وأدهشتنى هذه الحركة فقلت فى لهجة من شعر بكرامته تجرح : وأنا أيضاً . أنا لا أدخل ؟ قال : نعم ، وأقفل الباب . عند ذلك صعد الدم إلى رأسى ، وغلى فى عروق ، وانقلبت خارجاً من الصالون الكبير إلى باب الدار وقد ملكنى أشد الغضب . وسألنى كامل (بك) البندارى : إلى أين ؟ رويداً ؛ وأجبته وقد فاض بى الغضب : دعنى ؛ إننى سأرسل الساعة باستقالتى من الحزب ، فلن أرضى ما حدث بأى ثمن . أنا الذى حملت أثقل عبء فى المعارضة يعرضنى محمد (باشا) هذا التعريض ؟ ؛ وقال البندارى (بك) : لقد تعرضت أنا لمثل ما تعرضت أنت له . وقد يجمل بنا أن ننتظر حتى نقف على ما قد يكون فى الأمر من سر . قلت : أنت وما بدا لك ، أما أنا فمستقيل لا محالة ؛ قال : إذن أستقيل معك . وسار إلى جانبى يحاول تسكين حدتى حيناً ، ويكرر تضامنه معى فى الاستقالة حيناً آخر . ثم ركبنا سيارته فسارت بنـا إلى منزله على مقربة من كوبرى الإنجليز (الجلاء الآن) .

وحررنا كتاب الاستقالة ووقعناه معاً ثم عدنا به إلى شارع الفلكى ، ودفعنا به إلى من يوصله إلى محمد (باشا) . وإنا لننتظر فى مجلسنا بالسيارة عودة الرسول يبلغنا أنه أوصل الرسالة ، إذ أقبل حفنى محمود (بك) يطلب إلينا أن ننزل لنقابل شقيقه ولنتفاهم فيما حدث . ونظر إلىّ البندارى (بك) نظرة استفسار فأجبت حفنى (بك) جواب من بلغ منه الغضب غايته ، وقلت لكامل (بك) : والآن عد بنا إلى منازلنا . وعاد بنا إلى منزله هو وجعلنا نتناول بالحديث ما كان .

وإنا لكذلك إذ أقبل أحمد (بك) عبد الغفار وطراف (بك) على فعاتبنـا على تسرعنا فى الاستقالة ، وذكرا أن محمد (باشا) إنما صنع ما صنع لأنه لم يكن يريد أن يشرك عبد الرحمن (بك) فهمى فى الحديث . قلت : إن يكن ذلك فقد كان فى مقدوره أن يدعونا جانباً قبل دعوتنا إلى الصالون الصغير ، وأن يخبرنا بما فى نفسه وأن يطلب إلينا الانتظار . أما وقد فعل ما فعل ، وأقفل الباب فى وجهنا ، فذلك الدليل على أنه لا يعبأ بنا ، ولهذا لن أعدل عن الاستقالة من حزب ذلك موقف رئيسه منى ، ولا فائدة من المناقشة فى أمر عزمته ونفـذته .

ورأى أحمد (بك) عبد الغفار ألا رجاء فى إقناعنا بالذهاب إلى دار محمد (باشا) فخرج مع طراف بك . وبينما نحن نتحدث إذ وقفت بالباب سيارة ثم دخل علينا محمد (باشا) محمود وأحمد (بك) عبد الغفار وطراف (بك) على . وبعد أن جلسوا قال محمد (باشا) : « تزعل منى أنا يا هيكل ؛ وتتصور أننى أقصد إغضابك ؛ لم يكن ذلك ظنى بك ؛ » وأجبته : أما وقد حضرت دولتك إلى هنا فأنا أكتفى بهذا وأعتبر المسألة منتهية وكأن لم يحدث شيء . وأراد هو أن يتابع الحديث ، ولعله أراد أن يفسر موقفه ، فقلت ولا أزال متجهماً : لا ضرورة للكلام فى أمر أعتبر أنه لم يحدث .

لم يكن لى أن أصنع فى مثل هذا الموقف غير ما صنعت ، بعد أن رأيت الرجل أقبل غير مرتد معطفه فى هذه الليلة القارسة البرد من ليالى ديسمبر ، مسارعة منه لمرضاتنا .

لم أكن لأقص هذا الحديث لولا أنه يفسر جانباً من خلق محمد (باشا) محمود ، برغم ما كان يوصف به من تعال وكبرياء ، وأنه يصور تضامن الأحرار الدستوريين فى هذا الظرف الدقيق الذى كانت تتخطاه المعارضة فى مصر ، كما أن له من الاتصال بما تم فيما بعد من تطورات الموقف ما سيراه القارئ عما قليل .

حدثت هذه التطورات فعجلت النهاية حين اختلفت الوزارة مع القصر على حق التعيين بمجلس الشيوخ ، خلافاً تشبث فيه كل فريق بما سماه حقه الدستورى . ذلك أن عضوية خلت بمجلس الشيوخ فأراد النحاس (باشا) أن يعين فيها رجلاً من رجاله الوفديين ، واقترح اسم الأستاذ حسن نافع ، وطلب صدور المرسوم بتعيينه . واعترض القصر على هذا الاقتراح وعرض على رئيس الوزراء أن يعين عبد العزيز (باشا) فهمى وزير العدل السابق ورئيس محكمة النقض السابق . فنزل النحاس (باشا) عن ترشيح الأستاذ حسن نافع ، ولكنه رشح مكانه فخرى (بك) عبد النور ، ولم يقبل تعيين عبد العزيز (باشا) فهمى .

وتمسك النحاس (باشا) باقتراحه ، وكانت حجته الدستورية أن الوزارة هى التى تحمل المسئولية عن التعيين ، بينما لا يحمل القصر أية مسئولية ، وأن حق صاحب العرش دستورياً فى المشورة لا يرقى بهذا الحق من المشورة إلى الأمر الواجب النفاذ ، فإذا قبلت الوزارة المشورة فذاك ، وإلا حملت هى تبعة اقتراحها أمام البرلمان وأمام الرأى العام ، وبغير هذا تنقلب مسئوليتها عبثاً ولغواً .

وتمسك القصر برأيه ، وكانت حجته الدستورية أن حكمة تعيين الشيوخ دستورياً إكمال الكفايات فى المجلس مما لم يجئ بها الانتخاب ، فإذا أرادت الوزارة أن تتخطى هذه

الحكمة ، وتعين من أنصارها من ليسوا ذوى كفايات يحتاج إليها المجلس ، خالفت الدستور ، وواجب الملك أن يحمى الدستور وأن يمنع مخالفته . فإذا اقترح القصر أسماء تكمل فى المجلس كفايات يحتاج المجلس إليها فذلك لمعاونة الوزارة على احترام الدستور ، وللوزارة أن تقترح كفايات أخرى إن شاءت . أما تعيين أشخاص أمثالهم فى المجلس كثيرون ، فلا يحقق الغرض الذى قصد إليه الدستور من التعيين مع الانتخاب .

تشبث كل فريق برأيه مستنداً إلى الحجة الدستورية التى ساقها . وكثرت مقابلات مكرم عبيد (باشا) وزير المالية لعلى ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى . ورأى على ماهر (باشا) ، حين استحكمت حلقة الخلاف أن يخرج الديوان والوزارة جميعاً من هذا الموقف بالاحتكام إلى هيئة محايدة من رجال الدستور والقانون تتألف ، وقد يسبغ عليها معنى البقاء ، وتكون أشبه بالمحكمة الدستورية العليا بالولايات المتحدة ، أو ما يشبه هذه المحكمة من هيئات دائمة أو مؤقتة فى بعض البلاد الدستورية ، تتولى الفتوى فيما يختلف عليه من مبادئ الدستور . وأشارت الصحف إلى اقتراح رئيس الديوان ، وفهمت من بعد أنه كان يريد أن تتألف الهيئة التى يقترحها من رؤساء محكمة الاستئناف الحاليين والسابقين ، ومن رؤساء محكمة النقض الحاليين والسابقين ، ومن وزراء العدل الحاليين والسابقين ، وأن يعرض عليها الخلاف القائم بين القصر والوزارة ، وأن يكون قرارها فيه حاسماً لا مرد له .

اغتبط كثيرون من أولى الرأى باقتراح رئيس الديوان ، ورأوا فيه خطوة لإقرار المبادئ الدستورية على أساس ثابت ، يكون له ما لأحكام محكمة النقض والإبرام من قوة واحترام . والواقع أن مصر كانت يومئذ ، ولا تزال إلى يومنا هذا ، بحاجة إلى مثل هذه الهيئة ، وإلى أن تنشر قراراتها بأسبابها ، وأن يكون لها من الاختصاص ما للمجلس الخاص **"Privy Council"** فى إنجلترا ، أو المحكمة الدستورية العليا فى الولايات المتحدة ، وأن يحترم الجميع قراراتها بصدق وإخلاص ، وأن يكون للمعارضة وللحكومة وللقصر حق الاحتكام إليها فى كل خلاف دستورى . أما الاحتكام للشعب نفسه بالوسيلة الدستورية عن طريق الانتخابات ، أو بالوسيلة العرفية عن طريق الاجتماعات العامة والمظاهرات وغيرهما من أسباب التمهيد للمقومات الشعبية – فأمر محفوف بالأخطار فى مثل مصر وغيرها من البلاد الواقعة فى دوائر النفوذ الأجنبية ، أو المهددة بأن تقع فى هذه الدوائر ، محفوف بالأخطار كذلك ، لأنه كثيراً ما ينتهى إلى الدكتاتورية البرلمانية أو غير البرلمانية مما تتمخض عنه الثورات أو أشباه

الثورات ، وما يؤدى فى كثير من الأحيان إلى فتور الشعب برد الفعل ، حين يرى أن ما يبذله من التضحيات فى الأرواح والأموال لم ينتقل به فى سبيل الحرية خطوة إلى الأمام .

لهذا كان من الخير يومئذ أن تقبل الوزارة ما اقترحه رئيس الديوان من حيث المبدأ ، وأن تدخل على تفاصيله من التعديلات ما يستقيم به هذا المبدأ ، وأن تحرص على أن يصدر بالهيئة المقترحة قانون يحدد اختصاصها وإجراءاتها وكل ما يتصل بها فتكون بناء ثابتاً فى نظام مصر الدستورى . لكن الوزارة حبست تفكيرها فى حدود المسألة المختلف عليها ، وما تتوقع أن يكون لهذه الهيئة من قرار فيها . واستعرض رئيس الوزراء ، وخلصاؤه من الوزراء وغيرهم من رجال الوفد ، أسماء هؤلاء الذين تتألف منهم الهيئة ، فرأوهم جميعاً ، أو رأوا كثرتهم الكبرى ، رجالا لم يؤيدوا سياسة الوفد ، ومنهم من نقدها فى خطبه . لن يرضى الوفد إذن أن يحتكم إلى خصومه ، وليرفض الوفد إذن اقتراح رئيس الديوان ، على أنه فخ أريد أن يقع فى حبائله .

قد لا يكون من الإنصاف أن يلام الوفد على هذا التفكير . فلا يزال ساسة الشرق أو كثرتهم يفكرون فى المسائل العامة وكأنها بعض شئونهم الخاصة ، فلا تمتد أبصارهم إلى ما وراء الحاضر ، ولا يعنون بالمبادئ لذاتها ، بل بما تجلبه لهم من عطف الجمهور إذا كان للجمهور أثرفى الحكم ، أو من رضا من يملكون بيدهم تولية الأمر لرجل أو لآخر ، ولهيئة أو لأخرى .

فهذا الذى ينادى بالاشتراكية لا يؤمن بشىء منها ، ولكنه يراها وسيلة صالحة للتظاهر ولكسب رضا من يعنيه أن يكسب رضاهم . والذى يبدى من التشبث بالدستور ما تحسبه صادراً عن عقيدة وإيمان قد يكون فى دخيلة نفسه دكتاتورى النزعة إلى غير حد . المبادئ عندهم إذن سلعة وليست عقيدة . وهم يرفعون عقيرتهم بها ما آمنوا بأنها تجر لهم مغنما . فإذا خافوا من ورائها أى مغرم تناسوها ثم نسوها ثم أنكروها إذا كان نقيضها يجر الغنم .

تعددت مقابلات مكرم عبيد (باشا) بعلى ماهر (باشا) . وفى الأسبوع الأخير من ديسمبر علمنا أن التفكير فى إسناد الوزارة إلى الدكتور أحمد ماهر قد استبعد منذ خرج من النادى السعدى بعد جلسة هيئة الوفد ، ولم يخرج معه من أعضاء تلك الهيئة غير نائبين اثنين ، وأن أنظار أولى الحل والعقد اتجهت إلى محمد محمود (باشا) ،ثم استقر اتجاهها بعد تلك الليلة التى قاوم رجاله فيها المظاهرة التى قصدت إلى داره مقاومة تبودلت فيها الطلقات

النارية . فقد اقتنع من بيدهم الأمر أن الرجل الذى يستطيع أن يقاوم سلطان الحكومة الوفدية وهو يتزعم المعارضة ، هو الرجل الذى يستطيع القضاء على مقاومة الوفد إذا أسندت إليه مقاليد الحكم .

وعرفت أكثر من هذا أن وزارة النحاس (باشا) ستقال يوم الخميس الأخير من ديسمبر . ومع هذا لقيت مكرم عبيد (باشا) مساء الأربعاء داخلا قاعة الجلسة بمجلس الشيوخ بعد مقابلته على ماهر (باشا) عصر ذلك اليوم . فقلت له : خيراً ، لعلكم وفقتم إلى حل للإشكال القائم بينكم وبين القصر . وأجابنى : نعم ، والحمد لله .

وعجبت لما سمعت مما يخالف ما أعرف . لكن صبح الخميس ما كاد يتنفس حتى أذاعت الصحف ملحقاً بالأمر الملكى الذى أقال الوزارة ونصه :

أمر ملكى رقم ٣٨

عزيزى مصطفى النحاس (باشا)

نظراً لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم ، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى ترأسونها – لم يكن بد من إقالتها ، تمهيداً لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة ، تستقر به السكينة والصفاء فى البلاد ، ويوجه سياستها خير وجهة فى الظروف الدقيقة التى تجتازها ، ويحقق آمالنا العظيمة فى رقيها وعزتها .

وإنى أشكر لمقامكم الرفيع ولحضرات زملائكم ما تم على أيديكم من الخير للبلاد وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع بذلك .

صدر بسراى القبة فى ٢٧ شوال سنة ١٣٥٦ (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧)

« فاروق »

وفى اليوم نفسه تألفت الوزارة الجديدة .

الفصل الثانى

وزارة الانتخابات

الوزارة الكبرى وكيف تألفت – اشتراكى فيها – الوزير ليس موظفاً – استقرار الطمأنينة وزوال القمصان الزرقاء – الوزارة والبرلمان – الملك يعقد قرانه – حل مجلس النواب – تنظيم الحملة الانتخابية – رئيس الوزارة يفتتحها فى القاهرة – حملة شبين الكوم والحملات التى تلتها – صلة الحكومة بالشعب – نتيجة الانتخابات – استقالة الوزارة – متاعب محمد محمود (باشا) فى تأليف وزارة جديدة – استمرار هذه المتاعب بعد افتتاح البرلمان – مركزى فى الوزارة الجديدة

بينما كانت المحادثات تجرى بين على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى ومكرم عبيد (باشا) وزير المالية وسكرتير الوفد ، للتغلب على الأزمة التى نشأت حول تعيين أعضاء الشيوخ ، كانت الاتصالات تجرى بين رئيس الديوان ومحمد محمود (باشا) زعيم المعارضة فى مجلس النواب ، كيما يؤلف وزارة تخلف وزارة النحاس (باشا) وتنفذ سياسة غير سياستها . ولم يطالعنى محمد (باشا) بأمر هذه الاتصالات ، فقد أقللت من ترددى على داره بعد الذى كان من تقديم استقالتى من الحزب ، وحضوره إلى منزل السنداري (بك) ، واعتبارى الاستقالة وما أدى إليها كأن لم يكن منه شىء .

وإننى لفى نادى الحزب مساء الأحد السابع والعشرين من ديسمبر إذ جاء دولته فجلس مع الحاضرين هنيهة ، ثم سألنى إن كانت سيارتى بالباب وطلب إلى أن أصحبه فيها إلى نادى محمد على . فلما كنا فى الطريق قال : إننى سأؤلف الوزارة بعد ثلاثة أيام ، وسيكون لك مكان فيها . وأجبته : أشكرك ، ولم يرد الحديث بيننا على هذا . فلما بلغنا كلوب محمد على نزل من السيارة فحييته واستأذنته وانصرفت إلى منزلى .

وأقمت أتردد على نادى الحزب على عادتى وكأن لم يحدث شىء ، وكانت (السياسة الأسبوعية) تصدر صباح الجمعة من كل أسبوع ، وكنت أكتب مقالها الافتتاحى يوم الأربعاء ، وأصحح تجربته الأخيرة صبح الخميس . وذهبت فى موعدى المعتاد من ذلك

اليوم إلى دار الحزب بشارع الشيخ بركات ، فإذا به جماعة من الشباب المتصلين بى يقرءون جذلين ملاحق الصحف التى أذاعت إقـالة الوزارة الوفدية ، وعهد الملك إلى محمد محمود (باشا) بتأليف الوزارة الجديدة . ولقد أخذوا يسألوننى عن أعضاء هذه الوزارة ومن يكونون ، فأجبتهم بأننى لا أعرف شيئاً مما يسألون عنه ، وأنهم سيأتيهم النبأ اليقين عما قليل . وطلبت تجربة مقالى وأخذت أصححه تمهيداً للإذن بطبعه .

وما كان لى أن أجيب هؤلاء الشبان بغير ما أجبتهم به . ما كان لى بطبيعة الحال أن أذكر لهم أنى سأكون وزيراً ، أو أن محمد (باشا) طلب إلىّ قبل ذلك بأيام ، فذهبت إلى حلوان وقابلت صديقى بهى الدين بركات وأقنعته بقبول الاشتراك فى الوزارة ، أو أن الرأى مستقر على أن تكون الوزارة وزارة كبرى (Un Grand Ministére) ، أو أننى حضرت اجتماعاً بنادى محمد على مع محمد (باشا) محمود ولطفى (باشا) السيد لإقناع عبد العزيز (باشا) فهمى بالاشتراك فى هذه الوزارة الكبرى التى ستضم معهم صدقى (باشا) وعبد الفتاح يحيى (باشا) . ما كان لى أن أذكر شيئاً من هذا وأنا أعلم أن الرأى فى هذه الأمور قد يتغير فى الساعة الأخيرة ، وأنه إذا ساغ للصحفى أن يذكر ما يبلغه من أنباء يحتاط فى إيرادها ما شاء الاحتياط ، فلم يكن يجوز لى يومئذ أن أسلك هذا المسلك وأنا أقدر أننى سأدعى للاشتراك فى الوزارة بعد سويعة أو سويعات .

وأكببت على مقالى أصححه ، وإننى لأراجع فقراته الأخيرة إذ دق التليفون يدعونى إلى منزل محمد محمود (باشا) . وشكرت للشبان تهنئتهم ، وتركتهم إلى حيث دعيت ، ودخلت الصالون الكبير فألفيت أعضاء الوزارة الجديدة ومن بينهم صديقى كامل البندارى (بك) ، فذكرت لمرآه يوم استقالتنا معاً من الحزب وحضور محمد (باشا) إلى منزله ، واعتبارنا الاستقالة وما أدى إليها وكأن لم يكن منه شيء ، وقدرت لمحمد (باشا) سعة صدره وعدم تأثره بما حدث وحرصه على أن نعاونه فى المهمة التى ألقيت على عاتقه بتأليف الوزارة .

وتألفت الوزارة الكبرى ، واشترك فيها إسماعيل صدقى (باشا) وعبد الفتاح يحيى (باشا) من رؤساء الوزارة السابقين ، ولطفى السيد (باشا) وعبد العزيز فهمى (باشا) وحافظ رمضان (بك) رئيس الحزب الوطنى ، وأحمد محمد خشبه (باشا) الذى ترك الوفد من عشر سنوات وانضم للأحرار الدستوريين ، ومراد وهبه (باشا) المستشار بمحكمة النقض ، وحلمى عيسى (باشا) رئيس حزب الاتحاد ، وحسن صبرى (باشا) الذى لم يشترك حياته فى حزب من الأحزاب ، وطائفة من الشبان الذين كانوا فى مثل سنى .

ورفع محمد (باشا) إلى الملك كتاب تأليف الوزارة يذكر فيه أن : « خير للبلاد معقود بأن يكون الدستور أساس الحكم ، على أن تسود الروح الدستورية الصحيحة فى ظله ، فتتعاون السلطات لخير البلاد ، وترعى الحريات العامة ، وتوجه الجهود جميعها للمصلحة العامة .

« لذلك يسعدنى أن أؤكد بين يدى جلالتكم العهد بأن الوزارة التى أتشرف بتأليفها ستجعل رائدها العمل بتلك الروح ، وهى تدرك حق الإدراك أن البلاد فى أشد الحاجة إلى الاستقرار والسكينة والعمل الهادئ المنتج ، وأن المسئوليات الجسام التى تضطلع بها الحكومة فى حياة البلاد الداخلية أو الخارجية فى الظروف الحاضرة تقتضى سياسة قومية تقوم على تآلف القلوب وتوحيد الجهود ، ولن يكون ذلك إلا إذا أمن كل فرد على حريته واستمتع بها فى حدود القانون ، وجرى العدل فى تطبيق القانون وتنفيذه ، وبذلك يستطيع كل أن يؤدى واجبه فى هدوء وطمأنينة » .

وصدر المرسوم بتأليف الوزارة وقد عين فيه وزراء أربعة بلا وزارة هم : عبد العزيز فهمى (باشا) ، ولطفى السيد (باشا) ، وحافظ رمضان (باشا) ، وأنا . وعين إسماعيل صدقى (باشا) وزير دولة كذلك وأسندت إليه وزارة المالية . وأقسم الوزراء اليمين بين يدى الملك بعد الظهر من ذلك اليوم : يوم الخميس ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ .

ودعينا لصلاة الجمعة مع الملك بمسجد القبة فى اليوم التالى .

هذه هى المرة الثالثة التى يتغير فيها اتجاه حياتى تغيراً جوهريًّا منذ بدأت حياتى العملية. اشتغلت بالمحاماة من شهر ديسمبر سنة ١٩١٢ ، واشتغلت بالصحافة من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وكنت أكتب فى الصحف وأؤلف الكتب منذ كنت طالباً بالحقوق . وها أنا ذا أبدأ حياة جديدة هى حياة الوزير ، وأبدأها وزير دولة فى وزارة الداخلية .

على أننى لم أتهيب هذه الحياة الجديدة ما تهيبت المحاماة ، ثم ما تهيبت الصحافة .

ويرجع ذلك إلى سببين ، أولهما : ما مرّبى إلى هذه السن من تجارب الحياة مما جعلنى أنظر إلى كل ما يواجهنى فى الحياة مطمئنًّا ، مقتنعاً بالقدرة على اجتيازه فى سلام وطمأنينة ما توافرت لى سلامة الجسم وراحة الضمير . والثانى : أننى لم أكن أضطلع بعبء الوزارة منفرداً بتبعاتها انفرادى بتبعات المحاماة أو بتبعات رياسة التحرير ، بل كنت زميلا لخمسة عشر وزيراً يحملون معى عبء المسئولية . وكنت وزير دولة لا تحدد مسئوليتى بوزارة بعينها ، وكنت وزير دولة مع زملاء ثلاثة أعلى منى سنًّا وأكثر تجربة فى الحياة .

لماذا عينت وزير دولة ، ولم تسند إلى وزارة خاصة ، كما أسندت وزارات بذاتها إلى من

كانوا فى مثل سنى من سائر الوزراء ؟

لم أعرف لذلك سبباً أول الأمر . وكل ما قيل لى إن محمد محمود (باشا) حرص على أن أكون معه فى وزارة الداخلية ليتفرغ ما استطاع لشئون الرياسة . ثم علمت من بعد أن هذا المنصب الذى ألقيت إلىّ أعباؤه كان مقصوداً إسناده إلى حلمى عيسى (باشا) بوصفه رئيساً لحزب الاتحاد أسوة بحافظ رمضان (باشا) رئيس الحزب الوطنى ، وأننى كنت سأتولى وزارة الأوقاف . وأراد حلمى (باشا) أن يتولى وزارة بذاتها فأسندت إليه الأوقاف . وقد دلت الحوادث من بعد على أن ما حدث من ذلك كان توفيقاً أراد الله به الخير الوفير لى ، فله الحمد جل ثناؤه وتعالت أسماؤه .

انقضى يوم الخميس ، وأصبحنا نهار الجمعة ، وذهبنا إلى المسجد نصلى مع الملك هناك علمت أن فرق القمصان الزرقاء التى تألفت فى ظل الوزارة الوفدية لم يبق لها أثر ، وأن الأماكن التى كانت تدرب فيها قد خلت فلم يبق لواحد من أصحاب هذه القمصان فيها وجود ، وأن الهدوء شامل أرجاء الدولة جميعاً وكأن لم تكن فى البلاد إلى صبح الأمس وزارة وفدية ، وأن ما كان البعض يتحدث عنه من قيام الثورة والاضطراب ومن الدماء تسيل فى الشوارع ، إنما كان حديث خرافة . ولم أعجب لما سمعت من ذلك ولم يعجب له غيرى . فقد كنا جميعاً نعلم أن الحكومة كانت تنفق على فرق القمصان الزرقاء من المصروفات السرية . أما وقد أيقن أفراد هذه الفرق أن مرتباتهم انقطع مصدرها ، وأنهم يجب أن يلتمسوا لكسب العيش وسيلة أخرى ، فقد انصرفوا يلتمسون هذه الوسيلة ، شأنهم شأن كل مأجور على عمل لا يصدر فى القيام به عن إيمان ثابت فى نفسه . وكيف تريد لهذه العصابات من شذاذ الآفاق أن يؤمن أفرادها بشىء غير مصلحتهم الذاتية العاجلة ، يقتضونها وهم فى أمن وطمأنينة بحماية الحكومة لهم من ثورة الرأى العام بهم واعتدائه عليهم ؟ ! فإذا زايلتهم الطمأنينة ، وفاتهم النفع العاجل ، تفرقوا شذر مذر ، ولم يبق لتشكيلاتهم من أثر .

وقضيت الصلاة فدعينا على أثرها إلى قصر القبة لتناول طعام الغداء على المائدة الملكية . وكانت الجمعية العامة لنقابة المحامين مجتمعة يومئذ بدار محكمة الاستئناف بميدان باب الخلق (ميدان أحمد ماهر باشا الآن) ، لانتخاب أعضاء يحلون محل من انتهت مدتهم ، ولانتخاب نقيب المحامين لذلك العام . وقد ألف الناس إلى يومئذ ، ومنذ نشب الخلاف بين سعد زغلول (باشا) وعدلى يكن (باشا) فى سنة ١٩٢١ ، أن تسفر هذه الانتخابات عن أغلبية وفدية ساحقة إن لم تسفر عن إجماع كامل ، وأن يكون النقيب وفدياً . لهذا بقينا فى

قصر القبة ننتظر نتيجة هذه الانتخابات بصبر نافد ، اقتناعاً منا بأن لهذه النتيجة دلالة كبرى على اتجاه الرأى العام . فهؤلاء المحامون المجتمعون اليوم بمحكمة الاستئناف قد جاءوا إلى القاهرة من أرجاء مصر كلها ، وهم على اتصال وثيق بالجمهور بحكم عملهم ، فإذا تغير اتجاههم كان ذلك دليلا على تغير اتجاه الرأى عند الجمهور نفسه .

ولا تسل عن اغتباطنا حين علمنا أن الانتخابات تمت فأسفرت عن أغلبية لغير الوفديين ، وعن انتخاب محمد على علوبه (باشا) نقيباً للمحامين . فقد كانت هذه النتيجة حجة قائمة عندنا على انصراف الرأى العام عن الوفد وعن النحاس (باشا) ، داعية بذلك إلى اطمئناننا على استتباب السكينة والأمن فى البلاد .

وجلسنا إلى المائدة نتناول الغداء ، فكان مجلسى إلى جانب أحمد محمد حسنين (بك) الأمين الأول للملك . وكانت تجمعنى بحسنين (بك) صلة قديمة ترجع إلى سنة ١٩٢٥ حين عودته من رحلته فى الصحراء وطبعه كتابه عن هذه الرحلة . وقد كتبت يومئذ عنه وعن رحلته وعن كتابه فى جريدة (السياسة) ما أضفى على صلتنا روح المودة ، وإن أبت نظرة القصر وصاحبه للأحرار الدستوريين فيما تلا ذلك من السنين أن تنتقل هذه الصلة إلى مرتبة الصداقة .

فلما استقر بنا المجلس حول المائدة وجه حسنين (بك) إلى الحديث فى ابتسام ، قائلا : لقد رفضت يا صديقى من قبل كل وظائف الحكومة ، وهاأنت ذا قبلتها اليوم ؛ فأجبته ، وقد تولتنى الدهشة : أنا قبلت اليوم وظيفة فى الحكومة ؟ ! كيف هذا ؟ ! قال مداعباً : ألست وزيراً ؟ ! فأجبت دعابته فى جد يخالطه الابتسام : الوزير موظف ؟ كلا يا صديقى ، لم يجل هذا بخاطرى يوماً من الأيام ؛ قال : أليس الوزير رئيساً للموظفين الذين يعملون فى وزارته ؟ قلت : بلى ؛ هو رئيسهم الأعلى . لكنه ليس موظفاً تنطبق عليه لوائح الموظفين . وعمله يختلف عن أعمالهم . عمل الوزير سياسى فى جوهره ، والعمل السياسى محرم على كل موظف . والموظفون مسئولون أمام رؤسائهم . أما الوزير فمسئول أمام البرلمان وأمام الرأى العام . والموظف واجب عليه تنفيذ أمر رئيسه وإن لم يوافق عليه ، وكل ما يملكه أن يدافع عن رأيه وأن يحاول إقناع الرئيس به وأن يثبت هذا الرأى كتابة إن شاء . أما الوزير فواجبه إذا اختلف مع زملائه الوزراء فى السياسة العامة أن يستقيل ، وواجبه أن يستقيل كذلك إذا انعدم التضامن بينه وبين زملائه ، أو خالفه زملاؤه فى وزارته مخالفة تعرقل عمله . شتان بين هذا وبين مركز الموظف وعمله . فأنت يا صاحبى تتهمنى بغير حق . فابتسم حسنين (بك) وقال : هذه نظريات سترى أن العمل لا يجاريها أكثر الأحيان .

أقبل الملك إلى غرفة المائدة فقمنا وقوفاً ثم جلسنا بعد جلوسه وتناولنا الطعام ونحن نستمع إلى ما يقوله جلالته ، ونتبادل فيما بيننا أحاديث نعلق بها على حوادث اليوم .

وبدأ الوزراء عملهم فى مكاتبهم صبح السبت ، وذهبت إلى المكتب الذى أعد لوزير الدولة بوزارة الداخلية . ماذا عساى أن أصنع ؟ وما هو اختصاصى ؟ لم أفكر فى الأمر ، بل تركته لرئيس الوزارة ، فهو رئيس حزبى وهو وزير الداخلية ، وأحسبه لا يستطيع أن يصور هذا الاختصاص قبل أن تصور الوزارة سياستها بعد أن يجتمع مجلس الوزراء لمناقشة هذه السياسة .

على أن حسن فهمى رفعت (باشا) ، وكيل الوزارة ، زارنى غير مرة فى مكتبى وسألنى عما إذا كانت لى رغبة خاصة فى موظفين بذاتهم ألحقهم بالمكتب ، ثم جرت بينى وبينه أحاديث عن وزارة الداخلية وما تتناوله من شئون .

والواقع أننى كنت بحاجة لمن يرشدنى إلى النظام الحكومى والعمل الحكومى وكيف يجرى . فهذه أول مرة فى حياتى أجلس فيها إلى مكتب حكومى أو أتولى فيها عملا من أعمال الدولة . صحيح أن حياتى الصحفية كشفت لى عن كثير مما يجرى بين جدران الدواوين ، لكن ما كشف لى عنه إلى يومئذ لم يكن نظام العمل ، بل كان تصرفات خاصة للوزارة التى أؤيدها أو أعارضها ، لأنقد ما أراه جديراً بالنقد ، وأدافع عما أرى غيرى يعارضه بغير حق .

أما اليوم فقد آن لى أن أقف على خطة العمل ومناهجه ، والسياسة التى يرتكز عليها . لأوجه القائمين به ، ولأحملهم تبعاته ، ولأكفل له أن يجرى فى طريق العدل والنفع العام . وهذا اتجاه عملى يختلف فى جوهره عن النقد للتقويم وعن المعارضة أو التأييد ، مما كنت أتولاه فى الصحافة ، لهذا كنت فى حاجة إلى أن أقف من وكيل الوزارة على الصورة العملية لهذه الحياة الجديدة .

كان حسن (باشا) رفعت صديقاً قديماً ، وكان يعرف وزارة الداخلية معرفة دقيقة لأنه تولى الكثير من وظائفها حتى بلغ منصب وكيل الوزارة ، وتولاه بكفاية وجدارة حقيقين بكل تقدير . وقد كشف لى عن كثير مما يجرى فى وزارة الداخلية . فلما تناول الحديث صلة وكيل الوزارة بالوزير قال : أود أن أذكر لك فى هذا الصدد أن وكيل الوزارة الذى يحب وزيره ويخلص له لا يعرض عليه من التفاصيل ما يستطيع هو أن يتصرف فيه مطمئناً لتصرفه أما إذا لم يكن بين الوكيل والوزير من الود والثقة ما يجب أن يكون ، فإن وكيل الوزارة يعرق الوزير فى التفاصيل الفنية والإدارية على نحو يجعل عمل الوزير شاقاً إن لم يكن مستحيلا

وانعقد مجلس الوزراء وقررنا تأجيل البرلمان شهراً وفاقاً لحكم الدستور . وكان هذا طبيعيًّا . فلم تكن هيئة الوزارة من حزب واحد وضع لنفسه خطة ينفذها أول ما يتولى الحكم ، بل كانت أقليتها من الأحرار الدستوريين وكثرتها من المستقلين . لابد إذن من فترة يتبادل أعضاء الوزارة فيها الرأى لتصوير الخطة التى يتبعونها إزاء موقف لم تخف على أحد من الوزراء دقته . صحيح أننا اطمأننا كل الاطمئنان إلى أن الأمور مستقرة والهدوء شامل ، وإلى أن زمام الموقف فى يد الوزارة . ولكن ؟ . . ماذا عسى يكون موقفنا من البرلمان القائم وما عسى يكون موقفه من الوزارة : أترانا نحل مجلس النواب ونجرى انتخابات جديدة ؟ أم ترانا نتقدم للمجلس القائم ولدينا من الرجاء فى تأييده لنا ما يجعلنا نبقى عليه ونتعاون معه ؟

كان هذا موضع تفكير رئيس الوزراء وتفكير مجلس الوزراء كله . صحيح أن بعض الوزراء ، وفى مقدمتهم إسماعيل صدقى (باشا) لم يكونوا يرغبون فى التقدم إلى المجلس القائم ولا كانوا يطمئنون إليه . لكنا قيل لنا إن الدكتور أحمد ماهر يطمع فى أن يضم إليه وإلى النقراشى (باشا) كثرة المجلس ، وأنا نستطيع عند ذلك أن نتقدم إليه . فأما صدقى (باشا) والذين من رأيه فلم يكونوا يثقون بما يقال من ذلك . ولعلهم كانوا يقولون فيما بينهم وبين أنفسهم : إذا صح أن تمكن الدكتور أحمد ماهر وأصحابه من كسب الكثرة فى مجلس النواب وتأييدها له فلا بقاء لهذه الوزارة القائمة ، بل الطبيعى أن يتولى الدكتور ماهر الحكم وأن تنفذ الفكرة الأولى التى كان يدافع عنها الشيخ المراغى . بذا تكون وزارتنا هذه « قنطرة » أريد بها تمهيد السبيل للسياسة التى سبق رسمها . وهذا وضع لا يتفق وكرامة هؤلاء الذين قبلوا المسئولية فى أحرج الأوقات وأدقها .

لعلهم كانوا يقولون هذا فيما بينهم وبين أنفسهم ولعل رئيس الوزارة نفسه قد جالت بخاطره مثل هذه الفكرة . ولعلهم لم يعلنوها لأن قوة أكبر منهم كانت تؤيد بقاء البرلمان القائم إذا كان ذلك مستطاعاً ، تخلصاً من الالتجاء إلى حل المجلس لأن حله قبل انتهاء مدته بغيض وإن أجازه الدستور . فهو كالطلاق : الطلاق أبغض الحلال إلى الله ، والحل أبغض الحلال إلى الفقه الدستورى .

لكن المجلس الذى أيد وزارة أقيلت لأن الشعب « يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يدها » على تعبير الأمر الملكى بإقالتها مجلس ذلك شأنه يجب أن يشارك هذه الوزارة فى مصيرها حقًّا وعدلاً . وإقالة الوزارة ليست أقل فى نظر الفقه الدستورى شذوذاً من حل مجلس النواب .

أما أنا فأخذت أفكر ، وأنا وزير دولة بوزارة الداخلية ، فيما يجب أن أقوم به من عمل يؤيد مركز الوزارة . لهذا رأيت أن أدعو مؤتمراً صحفياً أسبوعياً يجمع رجال الصحف ، مصريين وأجانب ، على اختلاف ألوانهم وأحزابهم ، وأن أدعو مراسلى الصحف الأجنبية لهذا المؤتمر لأطلعهم على اتجاهات الوزارة وسياستها ، ولأجيبهم على ما يسألون عنه . ونفذت فكرتى ، وأتحت للصحفيين فرصة مناقشتى ، وأدليت لهم بما استطعت الإدلاء به ، فكان ذلك تجديداً فى صلة الحكومة بالرأى العام صلة مباشرة عن طريق الصحافة . ولم يثر هذا التجديد دهشة أحد إذ كان صادراً عن وزير اشتغل بالصحافة السياسية السنين الطوال .

وكنت أود أن أتفرغ لمثل هذا اللون من العمل مما يتصل بسياسة الوزارة العامة . لكننى لم ألبث إلا قليلاً ثم رأيتنى أنزع قسراً من التفكير فى هذه السياسة العامة إلى مألوف عمل الوزراء فى مصر . أقصد الانشغال بشئون خاصة تتصل بالموظفين وبغير الموظفين . ومعظمها لا يقره العقل ولا العدل ولا القانون ، بل يستند إلى أساس من أن سلطان الوزير مطلق لا يحد منه منطق ولا يقف فى سبيله عدل أو شرع . جاءنى يوماً أحد أصدقائى الذين تثقفوا فى أوربا ، والذين بلغوا من بعد مركزاً سامياً ، وقال لى : جئت اليوم أرجوك فى أمر أشعر بأنه غير مقبول . لكن ما حيلتى وقد ألحت على ابنتى فيه إلحاحاً شديداً . وحبذا لو استطعت إرضاءها ، قلت : وما ذاك ؟ قال : أن ينقل الضابط فلان من قسم العطارين إلى قسم المنشية بالإسكندرية . وعجبت لهذا الطلب ، وقلت له : وما موجب هذا النقل ؟ قال : لأن بيته أقرب إلى المنشية . قلت : أنت تعلم يا صديقى أن فى الإسكندرية تراماً ، وأن ضباط البوليس يركبون الترام من غير مقابل . قال : لقد أديت الرسالة ، وعليك أنت تبعة الرفض أمام ابنتى ، قال هذا ضاحكاً ، وأجبته ضاحكاً كذلك : وأنا أقبل هذه التبعة على ثقلها .

سقت هذا المثل لأصور به بعض ما يطلب من الوزراء ، وما يعنى الوزراء أنفسهم ببحثه ، وما يحرص بعضهم على تنفيذه . ولقد ضحك صديقى حين لم أقبل طلبه . أما غيره ممن يطلبون مثل هذا الطلب ، أو ما هو أبعد منه عن مقتضى العقل ، فلا يضحكون إذا رفض طلبهم ، بل يغضبون ، وقد يتندرون فى المجالس بما يسمونه « حنبلية » الوزير ، وقد يستقيل أحدهم من الحزب الذى ينتمى إليه إذا رأى ألا ضير عليه فى منافعه المادية من هذه الاستقالة .

بعد ثلاثة أسابيع من تولى الوزارة مناصبها ، دعى الوزراء إلى سراى القبة احتفالاً بعقد قران الملك على الآنسة صافيناز كريمة يوسف (بك) ذو الفقار المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ، وحفيدة المرحوم محمد سعيد (باشا) الذى تولى رئاسة الوزارة فى

مصر غير مرة . وكانت والدتها ، حضرة صاحبة العصمة زينب هانم ذو الفقار ، كريمة محمد سعيد (باشا) وصيفة بالقصر . وبهذه الصفة صحبت (الملكة الوالدة) نازلى أثناء رحلاتها بأوربا سنة ١٩٣٧ فى عهد الوصاية ، كما صحبتها كريمتها ، ومن ثم كان الملك يعرف عروسه ويقدرها كل التقدير .

وقد ذكر لى محمد محمود (باشا) ، بعد قليل من تأليف الوزارة ، أن الملك لم يكن يريد أن يعقد قرانه فى عهد وزارة النحاس (باشا) . فلما أقيلت وتألفت وزارة محمد محمود (باشا) حدد جلالته يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧ لعقد القران . وحضرناها حفلة بسيطة فى قصر القبة ، وزعت علينا أثناءها وبعد تمام العقد « علب الملبس » الفاخرة ، ثم مررنا بالملك مهنئين وانصرفنا .

ومن يومئذ أصدر الملك أمره بتغيير اسم الملكة فأصبحت الملكة فريدة . وقد اختار لها هذا الاسم المبتدئ بحرف الفاء تأسياً بوالده الملك فؤاد إذ دعا أبناءه جميعاً بأسماء مبتدئة بهذا الحرف .

استقبل أهل مصر جميعاً نبأ عقد القران الملكى بغبطة ليس كمثلها غبطة ، واعتبروه فأل يمن وطالعاً حسناً لهذا العهد الجديد . ولعل الملك الشاب لم يكن أقل تفاؤلاً بهذا الزواج من أمته . دعينا بعد ذلك بأسابيع قليلة إلى حفلة سباق للقوارب أقامها على النيل نادى التجديف الملكى وشرفها الملك بحضوره . فلما انتهت الحفلة أخبرنى رئيس الوزراء بأن جلالة الملك أشار أثناء الحفلة إلى باخرة بالنيل ، وسأل محمد (باشا) : أتدرى من فى هذه الباخرة ؟ إنها الملكة فريدة ، ثم كان مما قاله : لقد قلت لها يوماً : إننى لم أخترك لجمالك ، بل اخترتك لرجاحة عقلك وحسن رأيك .

وفى إشارة الملك إلى الباخرة وفى كلماته هذه ما يدل على أنه لم يكن أقل تفاؤلاً من أمته بهذا القران السعيد .

وبعد أسابيع أخرى أقيمت حفلة الزفاف . يا للجلال والبهجة والجمال ! لست أذكر يوماً بدا فيه الشعب المصرى ، كله الفرح والمسرة الصادران من أعماق القلب ، ما بدا فى ذلك اليوم . حضر عشرات الألوف ، بل مئات الألوف ، من بلاد الدولة كلها من أقصاها إلى أقصاها ، يشاركون فى هذا الفرح القومى الشامل . وازدانت العاصمة بالأنوار فى أحيائها جميعاً زينة كسف فيها الليل النهار ، وخطرت الزوارق « والفلايك والدهبيات ، والبواخر النيلية على صفحة النهر مضيئة كلها ، وكأن كل واحدة منها فرح متلألئ بالضياء ، مبتهج

بآلات الطرب . يستخف راكبيه جذل وتنتشر من جنباته أصداء تتردد فى كل الأرجاء .

وأعد حسين سرى (باشا) وزير الأشغال ، الباخرة النيلية كريم ، لضيافة الوزراء والكبراء وزينها أبدع زينة وأروعها . أليست حرمه خالة الملكة فريدة ؟ ، إن له فى هذا العيد القومى إذن لنصيباً يزيد على نصيب أى من زملائه الوزراء . ومن حقه أن نكون جميعاً فى ضيافته . وقد أكرمنا فى هذه الضيافة كل الإكرام ، وإن شعر كل واحد منا بأنه صاحب الفرح ، لأنه فرح الشعب كله ، وفرح أبناء مصر جميعاً ، سواء منهم من حضر إلى العاصمة أو بقى فى الأقاليم .

وازدان قصر القبة فى المساء زينة بهرت السيدات اللاتى دعين وحدهن إلى حفلة الزفاف فى القصر الأنيق . ولا عجب أن يبهرهن هذا الموج المتلاحق من أسباب المسرة على نحو أحيا فى النفوس صورة من ليالى ألف ليلة ، أو من عهد الخديو إسماعيل ، وأطلق الألسن كلها بالدعاء أن يجعل الله هذا القران سعيداً ميموناً ، وأن يمتع صاحبى الجلالة بالسعادة والعافية ، وأن يرزقهما ولى عهد يكون قرة عين لهما وللأمة المصرية جميعاً .

وفى هذه الأثناء كانت الوزارة فى شغل شاغل بموقفها من البرلمان القائم . وقد عالج مجلس الوزراء مسألة مجلس النواب وإمكان التقدم إليه أو ضرورة حله . وكانت الأنباء ترد بأن عدداً غير قليل من النواب أظهروا استعدادهم لتأييد الوزارة القائمة . لكن صدق (باشا) لم ينس ما حدث سنة ١٩٢٥ حين أقسم له من المرشحين من أقسم بأنه سيكون فى صفه إذا نجح فى الانتخاب ، ثم إذا أكثر هؤلاء ينضمون إلى سعد (باشا) بعد انتخابهم وينتخبونه رئيساً للمجلس . كما أنه لم ينس أنه يوم استقال فى سنة ١٩٣٢ انصرفت عنه أغلبية حزب الشعب ، بل انصرف عنه حزب الشعب كله واختار رئيس الوزارة الذى خلفه رئيساً للحزب . ولعله أفضى بما ذكر من ذلك إلى محمد (باشا) محمود . فقد كان من رأى بعض الوزراء أن تتقدم الحكومة إلى مجلس النواب القائم وأن تطلب ثقته ، فإذا خذلها حلته . لكن محمد (باشا) رأى ، وأقرت رأيه أغلبية المجلس ، أنه من المحتمل أن يصدر المجلس قراراً بعدم الثقة بالوزارة ، فإذا صدر مثل هذا القرار أضعف من هيبة الوزارة وأعاد إلى الوفد قوة فقدها خلال هذا الشهر الذى تولت فيه الوزارة الحكم ، ولذا أقر المجلس بالإجماع حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة .

لكن مرسوم الحل يجب أن يعين موعد الانتخاب لمجلس النواب الجديد . وقد اتجه تفكير محمد (باشا) إلى أن يجرى الانتخاب فى الوجه القبلى فى يوم ، وفى الوجه البحرى

بعد ثمان وأربعين ساعة من ذلك اليوم ، حتى يطمئن إلى قدرة الحكومة على حفظ الأمن والنظام يوم الانتخاب . وأفتى قلم قضايا الحكومة بأن لا شيء في الدستور يمنع هذا الإجراء . وعلى هذا صدر المرسوم بحل المجلس وحدد للانتخاب في الوجه القبلي يوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ ، وفي الوجه البحرى يوم ٢ أبريل ، ثم حددت الأيام العشرة التي نص قانون الانتخاب على أن يفتح باب الترشيح أثناءها .

كانت المحافظة على الأمن والنظام هي الحجة الرسمية لتسويغ إجراء الانتخابات في يومين بدل إجرائها في يوم واحد ، على ما جرى عليه العمل من قبل منذ بدء الحياة النيابية في مصر . ولعل محمد (باشا) كان أكثر اطمئناناً إلى الوجه القبلي ، فإذا جرت فيه الانتخابات وظهرت نتيجتها وكانت الأغلبية الكبرى فيها لأنصار الحكومة أثر ذلك في مجرى الانتخابات في الوجه البحرى تأثيراً كبيراً .

وإنما اتخذ رئيس الوزراء هذا الاحتياط لما كان يسمعه من رجال وزارة الداخلية ، ومن بعض المقربين منه ، من أن الوفد لا تزال تخشى قوته في الانتخابات ، وأنه يستطيع أن يثير يوم الانتخاب من الثائرات ما لم يقدر عليه غداة تنحيته عن الحكم ، وأن ذلك إذا حدث أدى إلى نتيجة تقضي الحكمة باتقائها .

كنا إذ ذاك في الأيام الأخيرة من شهر يناير والأيام الأولى من شهر فبراير سنة ١٩٣٨ . وكان عيد الأضحى يقترب . فلما كنا على يومين منه أبلغنا أن الملك أنعم على رئيس الوزراء بقلادة فؤاد الأول ، فانتقلت رتبته من صاحب الدولة إلى صاحب المقام الرفيع ، وأنعم بهذه القلادة نفسها على علي ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكي ، وأنعم بنياشين النيل على بعض الوزراء السابقين ومنهم عبد العزيز فهمي (باشا) ولطفي السيد (باشا) وأحمد خشبة (باشا) . أما الوزراء الشبان إن صح أن يدعى من بلغ الخمسين أو جاوزها شاباً – فلم ينعم عليهم بشيء . وقيل يومئذ إن الإنعام على رئيس الوزراء فيه من مظهر الثقة بالوزارة وتأييدها ما يزيدها أمام الشعب قوة ومهابة . ولم أعر الأمر يومئذ بالاً . فما كانت الرتب ولا النياشين في يوم من الأيام مثار اهتمامي ، ولا كنت أراها تسبغ على الرجل فضلاً ليس له . ثم إن الرتب والنياشين كانت تباع في عهد الخديو ، فحسب المرء أن يدفع المبلغ المعين من الجنيهات لينعم عليه بالرتبة التي يدفع ثمنها ولو لم يكن ذا فضل في الحياة العامة . وقد يرجع عدم اهتمامي بالرتب والألقاب إلى اعتزازي بلقبي العلمي ، واعتباره ممثلاً لمجهود ذاتي هو وحده الجدير

بأن يسبغ على صاحبه قدره الحق ، لهذا لم أعر كبير بال للإنعام على من أنعم عليهم من الوزراء ، وإن اشتركت فى تهنئتهم بهذه الثقة الغالية .

وفى الصباح الباكر من الغد صلينا العيد مع الملك فى مسجد الفتح بقصر عابدين . فلما قضيت الصلاة ورجع الملك إلى القصر متخطياً الفناء الذى يفصل المسجد عن السراى رأيت صديق كامل البندارى (بك) وزير الصحة يتجه نحو القصر وكأنما نسى باب المسجد المؤدى إلى شارع جامع عابدين حيث تنتظرنا سياراتنا ، فقلت له : إلى أين ؟ الباب من الناحية الأخرى . قال : أنا ذاهب أقابل على ماهر (باشا) لأرى حكاية الرتب والسبب فى عدم الإنعام علينا . فتركته وانصرفت إلى منزلى ، أتناول طعام الإفطار وأعد متاعى للسفر بكرة الغد إلى السويس لقضاء ما بقى من أيام العيد بها مستجماً ، أستعيد بالاستجمام نشاطاً قد أكون فى حاجة من بعد إليه .

وكان رئيس الوزراء قد دعا بعد ظهر ذلك اليوم الأول من أيام العيد إلى حفلة شاى تقليدية بقصر الزعفران . واتفقت مع صديقى بهى الدين بركات (بك) وزير المعارف كى نذهب معاً إلى الحفلة فى سيارة أحدنا . فلما كنا فى الطريق أظهر عدم رضاه عما حدث فى أمر الرتب ، وقال : لو أن أحداً لم ينعم عليه لما كان الأمر ذا بال عندى . ولو أن رئيس الوزراء وحده هو الذى أنعم عليه لما كان الأمر ذا بال عندى كذلك . فرئيس الوزراء يمثل الوزراء جميعاً . أما وقد أنعم على بعض الوزراء ولم ينعم على البعض الآخر فذلك معناه أن من الوزراء من يستحق الإنعام عليه ومنهم من لا يستحق هذا الإنعام . وهذا ما لا أقبله بحال . إننا جميعاً قبلنا الوزارة فى ظرف واحد . ولم يقم أحد منا بعمل يفضل عمل غيره . فالتصرف الذى حدث فيه من المساس بنا ما يجعلنى أفكر فى الاستقالة من الوزارة . .

فأخذت أقنعه بشتى الحجج لأصرفه عن فكرة الاستقالة ، وإن رأيت فى حجته ما يستحق كل اعتبار من ناحيته . فهو وزير سابق كعبد العزيز فهمى ولطفى السيد وأحمد خشبة . وعدت بعد الحفلة فأفضيت بما حدث فى الصباح وبعد الظهر إلى بعض من يعنيهم أمر الوزارة ، لأننى شغلت بسفرى بكرة الغد عن مقابلة محمد محمود (باشا) .

وأقمت بالسويس ثلاثة الأيام الباقية من عطلة العيد . فلما كنا فى اليوم الأخير دعانى محافظ المدينة لتناول الغداء فى منزله . وإننى لهناك إذ دق التليفون وقيل لى إن لطفى (باشا) يريد محادثتى . فلما اتصلت به وذكرت له أننى عائد إلى القاهرة فوراً بعد الغداء قال :

ما دام الأمر كذلك فأخبرك غداً بما كنت أريد أن أحدثك عنه الآن . واقتنعت من عبارته بأن الأمر يتعلق بعمل الوزارة ، وعدت إلى القاهرة بعد الغداء فبلغتها حول مغيب الشمس .

وأصبحت فإذا الصحف تنشر أن الوزراء جميعاً أنعم عليهم برتبة الباشوية . فقلت فى نفسى : لعل ذلك ما كان لطفى (باشا) يريد أن يذكره لى . وتقبلت التهانى من كل صوب شاكراً بطبيعة الحال . وبعد يومين جاءت إلى ابنتى التى لم تكن تبلغ من العمر يومئذ إلا أربع سنوات وأربعة أشهر وسألتنى وعليها علائم الدهشة : صحيح إنك أصبحت باشا ؟ وأجبتها مبتسماً : نعم يا صغيرتى . قالت : ولكنك كما أنت ، لم يتغير منك شىء ؟ فابتسمت كرة أخرى وذكرت المثل : خذوا الحكمة من أفواه الأطفال ، بل من أفواه المجانين .

وفتح باب الترشيح للانتخابات ، وآن للوزارة أن تعد العدة للحملة الانتخابية . فلما انقضت الأيام العشرة التى يتم الترشيح فى أثنائها ونشرت الصحف أسماء المرشحين فتحنا عيوننا واسعة . فهذه نتيجة عظيمة لم نكن نتوقعها . لقد عجز الوفد عن أن يجد مرشحين لكل الدوائر ، بل عجز عن أن يجد مرشحين لعدد عظيم من الدوائر بلغ ٩٨ دائرة ، وبذلك أصبحت هذه الدوائر مكسوبة نهائيًّا للوزارة وأنصارها .

ما سر هذه الظاهرة التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الانتخابات المصرية ؟ زعم بعضهم أن ما أجرته الوزارة من تعديل فى الدوائر الانتخابية بسبب زيادة عدد السكان بمصر فى السنوات العشر الأخيرة هو الذى أدى إلى ما حدث . ذلك أن الوزارة عدلت الدوائر بالفعل ليجارى عددها عدد السكان مقسوماً على ستين ألفاً . لكن هذا التعديل لا يمكن بحال أن ينتج كل هذا الأثر لو أن الوفد بقى له من السلطان على الناخبين ما كان له من قبل ، حين كانوا يقولون : لو رشح الوفد حجراً لوجب انتخابه ، فيستمع إليهم الناس وتكون لهم الأغلبية الساحقة . أما أن ينصرف الناس عنهم ، فلا يجدون لهذا العدد العظيم من الدوائر مرشحين ، فهذا أمر له دلالته ، وله من غير شك سببه وعلته .

وعلى ذكر تقسيم الدوائر أود أن أشير إلى أن مركز وزير الدولة فى وزارة الداخلية قد أتاح لى أن أتابع للمرة الأولى ما كان يجرى فى أمر هذه الدوائر وتقسيمها . فقد ألفت الهيئات الموالية للحكومة ، لما حل مجلس النواب ، لجنة لترشيح أنصارها الذين يتقدمون للانتخابات ، وكانت هذه الهيئة تنعقد بدار محمد محمود (باشا) كل مساء وتستمر مناقشاتها إلى ساعة متأخرة من الليل . وألفت الحكومة فى وزارة الداخلية لجنة لتقسيم الدوائر كى تواجه زيادة عدد السكان . ولم أكن أحضر جلسات أى من هاتين اللجنتين ، وذلك لأننى لم أكن وثيق

الصلة بأهل الريف وبالنواب السابقين فأعرف أشخاص المرشحين ، ولم أكن أعرف حدود الدوائر فى الانتخابات الماضية لأبدى رأياً فى تعديلها .

وكانت لجنة الترشيح تتفق فى كل مساء على طائفة من المرشحين ، ومن هؤلاء الأشخاص من لم يخوضوا قط معركة انتخابية ، ومنهم من خاض هذه المعارك من قبل وعرف أن سلخ بلد معين من دائرته ، أو إضافة بلد معين إليها ، يكفل نجاحه . هؤلاء وأولئك كانوا يحضرون إلى وزارة الداخلية فيقابلوننى ويحدثوننى عن مطالبهم فى هذا التعديل . أما ولم أكن أعرف أشخاص الكثيرين منهم ، ولم أكن أعرف شيئاً عن البلاد التى يراد سلخها من الدائرة التى يتحدثون عنها أو ضمها إليها ، فقد كنت أحيلهم إلى حسن رفعت (باشا) وكيل الوزارة يعرضون عليه ما يريدون . وأذكر لقد كان فى بعض ما يطلبون ما لا يسيغ العقل إقراره ، لبعد البلد الذى يتحدثون عنه عن مقر الدائرة بعداً يجعل ضمها إليها محالا ، أو لقربها من هذا المقر قرباً يجعل سلخها من الدائرة محالا ، أو لأن السلخ أو الضم يجعل شكل الدائرة غير مقبول جغرافياً . فإذا أفهمهم وكيل الوزارة عدم القدرة على إجابة طلبهم ، عادوا إلى يحدثوننى ، فرأونى معظم الأمر أؤيد وكيل الوزارة فى رأيه ، فانصرفوا غير راضين ، اقتناعاً منهم بأنا نقف فى سبيل نجاحهم . وكثيراً ما كانوا يلتمسون الوسيلة لمقابلة رئيس الوزارة كيما يذكرون له ما حدث ، مؤمنين بأن الغاية تبرر الواسطة . وكثيراً ما كان رئيس الوزارة أو مدير مكتبه يردهم كما رددناهم بعد أن يطمئنهم إلى أن مركزهم قوى بغير أن يسلخ هذا البلد أو يضم ذاك .

ثم إنى لم أكن متحمساً للتوسع فى تعديل الدوائر ، اقتناعاً منى بأن الدقة فى تطبيق القانون والدستور هى الوسيلة لا وسيلة غيرها لاستقرار الحكم ولإمكان الإصلاح . وقد عدلت الدوائر غير مرة منذ سنة ١٩٢٤ فأدى ذلك إلى استهانة الناس بثباتها وإلى اقتناعهم بإمكان تعديلها حسب هواهم . وقد أصدر البرلمان الوفدى فى سنة ١٩٣٧ قانوناً بتنظيم الدوائر رأى خصوم الوفد أنه لم ترع فيه المصلحة العامة ، بل روعيت فيه المصلحة الحزبية وحدها . وإذا لم تكن المصلحة العامة وحدها هى أساس تصرف ما فمن اليسير تعديل هذا التصرف بما يكفل المصلحة العامة ما أباح القانون هذا التعديل . وقد أفتت لجنة قضايا الحكومة الوزارة بحقها فى تعديل الدوائر ، فلتعمل الوزارة ما تراه محققاً لمصلحة الأمة . فما وضع القانون إلا ليكفل هذه المصلحة .

وهذه الحجة لا ريب قائمة . لكنها إن دلت على شيء فعلى أن أحزابنا وهيئاتنا السياسية

لا تفرق ، مع الشيء الكثير من الأسف ، بين الاعتبارات القومية والمصالح الحزبية . فثمت من المبادئ ما لا يصح الاختلاف فيه لأى اعتبار ، وما يجب التمسك به وإن أدى هذا التمسك لضياع مصلحة عاجلة . لأن التمسك به هو السياج الحصين لصلاح الحكم فى الدولة ولتقدم الأمة ومرافقها جميعاً تقدماً يضرّ به إهدار هذه المبادئ أبلغ الضرر . ولقد رأى المصريون جميعا ، والساسة والزعماء فى مقدمتهم ، صدق هذا القول ، ورأوه غير مرة منذ بدء الحياة النيابية فى مصر . فالحاكم اليوم معارض غدا . والمعارض اليوم حاكم غداً . وما يؤذى المعارض من تصرفات الحاكم يصيب طبقات الأمة كلها على السواء . لكن تعلق الناس بمنافعهم العاجلة ، ومجاراة الساسة والزعماء لهم فى هذا التعلق ، استجلاباً لتأييدهم ، أدى إلى اختلافهم فيما لا يجوز الاختلاف فيه . وأدى بذلك إلى فساد وإلى شر مستطير لا تزال مصر وشعبها يعانيان من آثاره إلى اليوم أشد البلاء .

وما أرانى بحاجة إلى أن أضرب الأمثال على ما أصاب البلاد من ضر نتيجة لعدم التفريق بين المبادئ القومية الدائمة والمنافع الحزبية العاجلة . وحسبى ما رآه قراء الجزء الأول من هذا الكتاب مثلا وعبرة .

على أن ما حدث من تعديل الدوائر لم يكن له أى أثر فى نتيجة الترشيح للانتخابات ، وما أسفر هذا الترشيح عنه من عجز الوفد عن أن يجد مرشحين لهذا العدد الضخم من الدوائر : ٩٨ دائرة . وإذا صح أن كان له بعض الأثر فليس يرجع ذلك إلى الدوائر وتقسيمها ، بل إلى حالة معنوية أدت إلى تقوية الشعور فى نفس الشعب بأن عودة الوفد إلى الحكم لا مصلحة للأمة فيها ، وبأن هذه العودة ليست متوقعة مخافة أن تتغلب المصالح العاجلة على المصلحة القومية فى هذا الظرف الدقيق من حياة البلاد .

وهذه الحالة المعنوية بذاتها هى التى أدت إلى أن يستقبل الرأى العام إقالة وزارة النحاس (باشا) وقيام وزارة محمد محمود (باشا) فى هدوء وسكينة ، ومن غير أن يقوم بأى لون من ألوان رد الفعل يستطاع تأويله بالامتعاض أو عدم الرضا . والسبب الحقيقى لهذه الحال المعنوية شعور الناس جميعاً بأن الوفد ووزارته أرادا أن ينتهزا فرصة لم يكن من الإنصاف ولا من المروءة انتهازها . تلك فرصة شباب الملك فاروق ومباشرته سلطاته الدستورية ولما يكمل من عمره ثمانى عشرة سنة ميلادية ، وذلك بعد أن أسلس مجلس الوصاية لوزارة النحاس (باشا) العنان ، حرصاً منه على ألا يضع فى طريقها أية عقبة من العقبات حين كانت تتولى مفاوضة الإنجليز لعقد المعاهدة التى وقعت بين البلدين فى ٢٦ أغسطس

سنة ١٩٣٦ ، ثم مفاوضة الدول صاحبات الامتيازات مفاوضة انتهت إلى توقيع معاهدة مونتريه فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ .

فلما تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية ، شعر الناس بأن الوزارة أرادت أن تنتهز فرصة شبابه الباكر ، فتتمسك بحقوق دستورية لم تكن تتمسك بها فى عهد والده الملك فؤاد . وزاد شعورهم هذا قوة تمسك الوزارة فى مسألة تعيين الشيوخ بموقف أضعف حجتها . ذلك حين رفضت تعيين عبد العزيز فهمى (باشا) ، الفقيه الضليع ، ورئيس محكمة النقض السابق ، ووزير العدل السابق ، وأحد الثلاثة الذين تذكرهم البلاد كلها كلما ذكرت عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر من كل عام ، ورفضت تعيينه تشبثاً منها بتعيين فخرى (بك) عبد النور ، أو بتعيين الأستاذ حسن نافع . عند ذلك رأى الناس أن الوزارة تريد أن تنتهز فرصة ليس من الإنصاف ولا من المروءة انتهازها ، ولهذا قوى فى نفوسهم الشعور بأن الوزارة تتجنى على الملك الشاب الذى لم يسئ إلى أحد ، والذى يتضوع شبابه بأعظم الآمال لهذا الشعب المتعطش للتقدم وللحرية .

والشعب المصرى كريم الطبع ، يمقت العنف ولا يلجأ إليه إلا أن يفيض به الكيل ، ويمقت الظلم ويقاومه بوسائل آخرها العنف . وقد رأى فى تجنى الوفد على الملك الشاب ظلماً لا مسوغ له . فلما جاء رد الفعل من جانب الملك فأقال الوزارة الوفدية ، استقبل الشعب هذا التصرف من غير أن يناقش دستوريته لأنه ألف مثله من قبل مع النحاس (باشا) نفسه . فلما بدأت وزارة محمد محمود (باشا) تمهد للانتخابات لم يقف الشعب فى جـ الوفد ورئيسه لأنه عدهما ظالمين ، ولأن موقفه هذا كان موقفاً سلبياً لا يحتاج إلى العنف فى كثير ولا فى قليل .

وهذا هو السر فى أن الوفد لم يجد مرشحين يتقدمون باسمه إلى ثمان وتسعين دائرة انتخابية . وقد استعرضنا فى مجلس الوزراء هذه النتيجة فكانت ذات أهمية بالغة فى تقديرنا مجرى الانتخاب وما يسفر عنه . مع ذلك بقينا ، وبقى رئيس الوزارة بنوع خاص ، نمعن التفكير فى الاحتياط أشد الاحتياط للمفاجآت الانتخابية . وبدأنا نضع الخطة التى ننفذ بها هذا التفكير بأقوى وأسرع ما يستطاع .

وأخذنا فى تنظيم الحملة الانتخابية تنظيماً دقيقاً ، وغايتنا تنوير الرأى العام حتى يتقدم إلى صناديق الانتخابات مدركاً تبعاته والنتائج التى تترتب على تصرفه . وقد اقترح بعض الوزراء أن يتولى وزراء الدولة الأربعة هذه المهمة ، فليست ثم وزارات خاصة تحول أعمالها

بينهم وبين القيام بالحملة على وجه مثمر . واعتذر عبد العزيز فهمى (باشا) ولطفى السيد (باشا) بصحتهما وتقدم سنهما . عند ذلك اتفق على توزيع العمل بين وزراء الدولة وغيرهم فى هذا الأمر ، وألقى على عاتقى النصيب الأوفى منه .

وقد اغتبطت لذلك أشد الاغتباط . فهذا عمل يتفق مع ميولى ومع حياتى الماضية . على هذا وضع المجلس برنامجاً لعدة حفلات انتخابية تقام فى عواصم المديريات ، وكنت عضواً فى جميع الهيئات الوزارية التى تتولى هذه الحملة . على أن هذا البرنامج لم ينفذ كما وضع إلا فى الحفلتين الأوليين ، ثم كان بعض الوزراء يعتذرون ، فكنت أرجو غيرهم أن يشاركنى ، وعلى ذلك جرينا منذ انتهى الترشيح للانتخابات إلى أن جاء يوم الانتخاب .

على أن محمد (باشا) رأى أن يبدأ هو الحملة الانتخابية بخطاب يلقيه بالقاهرة فى سرادق فسيح يقام بميدان الإسماعيلية[1]. وأقبل الناس لسماع هذا الخطاب الذى ألقى فى اليوم الثامن من شهر مارس ، وكان برنامجاً انتخابياً حافلا نثبت منه فى هذا الفصل ما يلى :

« تألفت هذه الوزارة لتقيم النظام الدستورى بروحه الصحيحة ، فتقيم حكماً صالحاً مكان حكم أغضب الشعب فخرج عليه ، ليستقر فى مصر الأمن والطمأنينة ، تهئ بهما الجو لاستتباب الحرية والنظام ، وتمهد بهما لأعمال الإصلاح التى يقتضيها العهد الجديد .

« . . . وزارة قومية تقوم سياستها على تآلف القلوب وتوحيد الجهود للعمل الهادئ المنتج ، فى جو من السكينة والوئام ، ليأمن كل فرد على حريته ، وليطمئن إلى العدل فى تطبيق القانون وتنفيذه ، فيؤدى بذلك واجبه ، ويستمتع بثمرات عمله ، ويقوم بنصيبه فيما تضطلع به الحكومة من المسئوليات الجسام ، ليتحقق للبلاد ما هى فى أشد الحاجة إليه فى حياتها الداخلية والخارجية فى الظروف الحاضرة .

« . . . فنحن بحاجة إلى إذاعة الروح الدستورية وتمكينها فى شئوننا العامة ، بحاجة إلى الجو الذى تعيش فيه الحريات وتترعرع ، بحاجة إلى الأخذ بأساليب التربية السياسية الصحيحة ، وإشاعة تقاليد الحكم النيابى ، بحاجة إلى خلق الأسس الكريمة للحياة القومية ورفع مستوى الحياة العامة والخاصة ، بحاجة إلى توفير أسباب الكفاح فى المعترك الدولى وأسباب الدفاع عن سلامة أراضينا

« . . . لقد عقدت الوزارة الحاضرة [illegible] البلاد فى هذه [illegible]

---

(١) ميدان التحرير الآن

تتضافر وإياها على بلوغ هذه الغاية . فهى تعمل على استثمار كل ما فى البلاد من القوى الطبيعية . وهى تحرص على تماسك عناصر الشعب ووحدة صفوفه ، وعلى بقاء التعاون والوئام بين الأقباط والمسلمين وثيقين فى المستقبل كما كانا فى الماضى ، وهى يقظة للقضاء على كل دعاية قد يشم منها روح التفريق بينهما . وهى مطمئنة إلى أنها ستحقق للبلاد بذلك كل ما هى جديرة به من تقدم وارتقاء » .

وبعد إلقاء هذا الخطاب بأيام بدأت حفلات الريف .

وكان مقرراً أن تعقد أولى هذه الحفلات بشبين الكوم ، عاصمة مديرية المنوفية ، وأن أتكلم فيها ، ثم يتكلم بعدى من شاء من أبناء المديرية المرشحين للانتخاب . ويومئذ دعانا عبد العزيز فهمى (باشا) لتناول طعام الغداء بداره بكفر المصيلحة ، على أن نذهب بعد ذلك إلى شبين الكوم .

كان ذلك اليوم موفقاً يفوق ما حدث فيه كل وصف . لم تكد سيارتى تتخطى حدود المنوفية حتى رأيت الناس من حولى أفواجاً يحيوننا من قلوبهم فى كل قرية مررنا بها ، ويبالغون فى تحيتهم مبالغة تعذر معها تقدم السيارة فى كثير من الأحيان . وأعترف لقد اغتبطت بذلك يومئذ أيما اغتباط . أنا أعلم أن مديرية المنوفية ليست وفدية ، بل يغلب فيها عنصر الأحرار الدستوريين غلبة واضحة . وأنا بطبعى لا أحب المظاهرات ، كانت لى أم كانت علىّ . لكن هذا المظهر الذى يشبه أن يكون إجماعيًّا دلنى على أن المهمة التى اضطلعنا بها ، مهمة إجراء الانتخابات ، مقرونة بالتوفيق والنجاح من بدايتها . هذا إلى أن النجح فى حفلة يجر وراءه نجاحاً فى الحفلات التى تليها . فإذا صحت دلالة ما شهدت ، فمن حق أن أتفاءل لما بعده أشد التفاؤل .

لم يدخل هذا الإقبال فى تقديرى يوم كنا نضع برنامج الوزارة للحملة الانتخابية . لهذا أعددت خطابى الذى اعتزمت إلقاءه بشبين الكوم وأودعته الأسس التى تقوم عليها الانتخابات ، واثقاً من أن الصحف الوفدية ستناقش هذا الخطاب وستبذل غاية جهدها للرد عليه .

وتناولنا طعام الغداء بدار عبد العزيز فهمى (باشا) بكفر المصيلحة . ثم ذهبنا إلى شبين الكوم فقصدت دار المديرية أستريح بها ريثما تحين الحفلة . فلما ذهبت إلى سرادقها الفسيح ألفيته مكتظًّا بالحاضرين ، وألفيت ألوفاً مؤلفة مجتمعة فيه ومن حوله . وأخذنا أماكننا يتقدمنا محمد محمود (باشا) ثم ألقيت خطابى . وكان طويلا لا تتسع هذه

المذكرات لإتيانه جملة . وحسبي أن أذكر أن هذا الخطاب يصف ما سماه النحاس (باشا) وأنصاره الخلاف الدستورى بينهم وبين القصر ، وما نادت مظاهراتهم من أجله : الثورة أو النحاس . وكان هذا الخلاف يتلخص فى مسائل ثلاثة رفض الملك إقرار الوزارة عليها . إحداها تعيين فخرى (بك) عبد النور عضواً فى الشيوخ للاعتبارات التى أوردناها فى الفصل السابق . والثانية رفض الملك توقيع قانون بزيادة الاعتماد للمصاريف السرية إذ كان ينفق منها على القمصان الزرقاء ، وكان الملك يرى وجود هذه القمصان منافياً للنظام الدستورى حتى لقد طلب إلى النحاس (باشا) حل فرقها ودفع إليه بمضبطة بمجلس العموم البريطانى الذى اعتبر قيام هذه الفرق منافياً للنظام البرلمانى فى صميمه ، والثالثة رفض الملك توقيع مرسوم بمشروع قانون بتخفيض نسب النجاح لطلاب الجامعة لأن مشروع هذا القانون لم يعرض على مجلس الجامعة بينما ينص قانون الجامعة على أن كل مرسوم بمشروع قانون يتعلق بها يجب أن يعرض على مجلسها قبل عرضه على الملك . وقد أيدت فى خطاب المنوفية موقف جلالة الملك فى هذه المسائل الثلاث لمنافاة تصرف الوزارة فى شأنها للدستور . والملك قد أقسم اليمين على احترام الدستور وقوانين البلاد كالوزراء سواء ، فمن حقه أن يرفض مجاراتهم فيما يخالف الدستور .

نجحت حفلة المنوفية هذه أعظم النجاح . ثم إننى عدت من شبين الكوم إلى القاهرة مغتبطاً أشد الاغتباط ، مطمئناً إلى ما بعد ذلك اليوم ، ولقد كنا نذهب عدة مرات فى الأسبوع إلى العواصم التى تقام فيها الحفلات الانتخابية بالقطار تارة ، وبالسيارة تارة أخرى ، وبالطائرة تارة ثالثة . ذهبنا إلى بنى سويف وإلى طنطا ، وإلى الفيوم ، وإلى أسيوط وإلى بنها ، وكنت أخطب الجموع الغفيرة التى تحضر فى السرادق من غير أن أكتب ما سألقيه عليهم ، مكتفياً بتدوين النقط الأساسية وأنا بالقطار أو بالسيارة . وما حاجتى إلى التدوين الكامل على نحو ما صنعت قبيل شبين الكوم والجو من حولى يدل كله على أنا سنكسب المعركة الانتخابية لا محالة ! !

لم أذهب إلى ما بعد أسيوط من بلاد الصعيد ، لأن محمد محمود (باشا) ذهب إليها فى باخرة نيلية كانت تقف عند كل بلد من بلادها ، فكان يستقبل استقبال الفاتح حيث نزل . ولم يكن عجباً ، ولم تكن رياسة محمد (باشا) للوزارة هى وحدها التى هيأت له هذا الفتح . فمحمد (باشا) من صميم أبناء الصعيد ، ومن أعرق بيوت الصعيد . وقد كان أهل الصعيد ينظرون إلى والده محمود سليمان (باشا) على أنه والدهم جميعاً . والعصبية

القبلية فى الصعيد قوية إلى غير حد . أما وقد جاء ابن الصعيد إلى أهل الصعيد رئيساً للوزارة يطلب إليهم انتخاب أنصاره فمرحباً به . وهو فى كل دار نزلها صاحب الدار ورب الأسرة والقبيلة جميعاً .

اغتبطت بجولاتى فى الأقاليم حين لمست بوادر النجاح الصريح لحملتنا الانتخابية ، ثم اتضح فى ذهنى فى أثناء هذه الجولات من صور الحياة المصرية ما كان من قبل مبهماً وتكشفت لى أمور يجب على كل مشتغل بالسياسة العامة أن يمحص تفاصيلها وأن يقف على حقيقة سرها حتى يوفق فى معالجتها .

ومما وقف نظرى صلة الحكومة بالشعب وبقاء هذه الصلة متأثرة بتاريخنا الحديث فى نظام الحكم . فها نحن أولاء قد سلخنا أربعة عشر عاماً أو تزيد فى الحياة البرلمانية . ومنذ خمسة عشر عاماً صدر الدستور يقرر أن مصدر السلطات كلها الأمة . وقد كررت الصحف وكرر الخطباء عبارة « مصدر السلطات » هذه آلاف المرات خلال تلك الأعوام الخمسة عشر . وكان المفهوم أن يتطور تصور الناس لشئون الحكم ليطابق هذا المبدأ ، فيرون الحكومة وكيلا عنهم ، تستمد سلطانها من سلطانهم وتعمل فى حدود وكالتها لصون حقوقهم والإشراف على واجباتهم .

على أن ما حدث من هذا التطور كان بطيئاً لا يكاد الإنسان يحسه . فأول ما تقتضيه وكالة الحكومة بكل أدواتها عن الأمة أن يشعر الجميع على اختلاف ألوانهم ومشاربهم ، مؤيدين كانوا للوزارة القائمة أو معارضين لها ، أن هذه الأداة الحكومية ترعى حقوقهم جميعاً على سواء ، وتنفذ القانون فيهم على سواء ، وأنها تأمر وتنهى فى حدود القانون لحسابهم جميعاً ، لا لحساب طائفة على حساب طائفة أخرى ، ولا لحساب حزب على حساب حزب آخر . لكن هذه المبادئ الأولية فى الحكم الدستورى عامة ، وفى الحكم البرلمانى خاصة ، لم يكن لها أثر محسوس فيما شهدت من صلة الشعب بالحكومة ، بل كان الظاهر للعيان أن رجال الحكومة يشعرون بأنهم لا يستمدون سلطتهم من الأمة ولا من القانون ، وأنهم على العكس من ذلك مسلطون على الأمة يوجهونها وفق إرادتهم ، ولا يتجهون وفق إرادتها ، ويعملون لحسابهم أكثر مما يعملون لحسابها ، وتعنيهم مصلحتهم وقلما تعنيهم مصلحتها

فلم أكن أرى أحد الموظفين وأتبسط معه فى الحديث حتى ينتقل بى ، بعد قليل من تعميمى على الانتخابات ونتائجها ، إلى الحديث عن نفسه ، وعن أنه مظلوم ، وأن غيره رقى فى العهد السابق وكان هو الجدير بالترقية . فإذا حاولت أن أنتقل به إلى الحديث عن

شئون المنطقة التى يعمل هو فيها سارع يحاول إقناعى بأن هيبة الحكومة مستقرة ، ورجال الحكومة يوجهون الناس لذلك خير توجيه ، وأن رجال الحكومة مع ذلك مغبونون يجب إنصافهم . فأما أن الشعب فقير ، وأن كثرته الكبرى مغبونة أشد الغبن ، وأن الواجب الأول على الحكومة أن تعمل لمصلحة هذه الكثرة الكبرى وطمأنينتها ، فذلك ما لم يكن يدور له بخاطر ، بل كان يرى الواقع قضاء محتوماً فرضته الأقدار ، ولا سلطان لأحد على ما فرضته الأقدار .

ومن أسف أن الشعب يرى الأمور بالعين التى يراها بها الموظفون ، فإذا سمع حديثاً عن إصلاح شئونه حسبه من قبيل القصص الذى يتلى عليه لتلهيته كما تتلى عليه قصة الزير سالم أو أبى زيد الهلالى ، وخيل إليه أن ما هو فيه قدر محتوم لا يستطيع أحد له تحويلا ولا تبديلا .

وعلة هذه الحال هى الجهل من ناحية ، والاستبداد الذى رزحت الأمة تحت نيره أجيالا متعاقبة من ناحية أخرى . فالجاهل يضطرب ولا يثور ، والمستبد يقمع الاضطراب والثورة جميعاً باسم القانون حيناً ، وباسم النظام حيناً آخر . ولم يكن يسيراً أن تنتقل الأمة من ظلمات الجهل إلى نور العلم فى أقل من جيل . ولم يكن يسيراً لذلك أن يتغير تصورها للأشياء فتثور بما ألفت أجيالا طويلة . وقد أتاح هذا الجهل للذين أوتوا أيسر حظ من العلم أن يحسبوا أنفسهم من طينة غير طينة الأمة ، فمن حقهم أن يستعلوا عليها وأن يستبدوا فيها . ولو أن غشاوة الجهل زالت عن البصائر ، وانتشر التعليم بين طبقات الأمة فشعر الموظفون كباراً وصغاراً بأنهم ليسوا خيراً من غيرهم مكاناً ، وأنهم يقومون فى وظائفهم بأعمال يستطيع غيرهم من أبناء الشعب أن يقوم بمثلها — إذن لتغير الحال ، ولتطور تصور الأمة لمعنى الحكم ، ولآمن الجميع بأن عبارة « مصدر السلطات كلها الأمة » لها مدلول قوى يجعل الحكومة وكيلا عن الأمة حقًّا ، يعمل لحسابها لا لحسابه ويؤثر مصلحتها على مصلحته ، ثم يرى مصلحته الذاتية مرتبطة بمصلحة هذا المجموع الذى يوليه سلطانه ، ويكفل له حريته وحياته .

وقد أدت هذه الحال من الجهل والاستبداد إلى نتيجتها المحتومة . لم يكن الشعب يعنى بما تحققه الحكومة من وجوه الإصلاح عنايته بتخفيف الحكومة الضغط عنه والاستبداد به . لهذا لم يطالب الذين يحدثونه فى أثناء الحملة الانتخابية ببرامجهم فى الحكم إذ كان يرى ما يقال من ذلك وعوداً تبذل ولا يلتزم بها أحد ، ولا ينفذها أحد ، بل كان يغتبط بانتقال

يوجه لأعمال الذين تولوا الحكم فاستبدوا به وآثروا منافعهم الخاصة على منافعه العامة ، وكان يزداد اغتباطاً إذا عنف النقد فأصبح طعناً وتجريحاً ونيلاً من هؤلاء الحكام يدمغ تصرفاتهم ويبرز سوء طواياهم ، فإذا بلغ هذا الطعن والتجريح أن مرغ أولئك الحاكمين فى التراب دوت أكف الشعب بالتصفيق وحناجره بالهتاف وبلغ منه المتاع بهذا الذى يسمع أعظم مبلغ .

ذلك بأن الشعب يقف مما يجرى فى الحكم موقف المتفرج ، لا موقف صاحب الحق . ومن شأن المتفرج أن يتحمس للمنتصر وأن يطرب لانتصاره ، وأن يزدرى المنهزم ويدمغه باحتقاره ، كما أن هذا المتفرج لا يشعر بأن عليه فى المعركة الدائرة واجباً يؤديه أكثر من أن يلتمس السلامة لنفسه حتى لا يصيبه من هذه المعركة أذى ، وأن يقول للمنتصر فى آخر المعركة مرحى ، مرحى !

أما الشعب الذى يؤمن بأنه صاحب الحق ومصدر السلطات بالفعل فلا يرضى أن يقف من المعركة الانتخابية موقف المتفرج ، ولا يقنع بالنقد والتجريح يوجهه حزب لحزب أوجماعة لجماعة ، بل يريد من هؤلاء الذين يطلبون توكيله أن يعينوا له حدود هذا التوكيل . وهو واثق من أنهم لن يستطيعوا خداعه ، لأن له إرادة وقدرة يستطيع بهما أن ينزع توكيله ممن يتخطون حدود هذا التوكيل أو يسيئون التصرف فى حدوده . ولأن هذا الشعب مصدر السلطات حقًّا ، ورأيه العام هو المهيمن على السلطات جميعاً ، يقر عملها ما أحسنت ، ويثور بها إن أساءت . وهو فى ثورته غير محتاج إلى العنف ، بل يكفيه أن يظهر غضبه ليعلم الذين أثاروا هذا الغضب أنهم لم يبقوا موضع ثقته ، وأن عليهم لذلك أن يعيدوا إليه الأمر ليقول كلمته فتكون العليا ، لا مرد لها ولا معقب عليها .

اقترب موعد الانتخاب . فلما جرى التصويت فى الوجه القبلى يوم ٣١ مارس أسفرت نتيجته عن فوز باهر للحكومة ، ثم كان لهذه النتيجة أثرها فى انتخابات الوجه البحرى . وقد جرت فى اليوم الثانى من أبريل فأسفرت كذلك عن مثل هذا الفوز .

واجتمع مجلس الوزراء إثر الانتخابات وظهور نتيجتها وعرض علينا رئيس المجلس هذه النتيجة ثم قال : إن الوزارة تألفت لإجراء الانتخابات ، أما وقد أتمتها فقد اعتزم هو أن يرفع استقالة الوزارة إلى الملك .

كم كنت مغتبطاً وأنا أسمع هذا الكلام . وعجب زملائى حين رأوا اغتباطى . والواقع أنه لم يكن ثمت داع لعجب . فقد كنت أشعر أننى أديت واجبى فى قيادة الحملة الانتخابية

على نحو اطمأنت له نفسي ورضيه ضميري . أما وقد توجت هذه الحملة بالنجاح ، وانتهت إلى نتيجة جاوزت ما كان متوقعاً ، وآن للوزارة أن تتخلى عن مناصبها وأن تدع الأمر لصاحب العرش يتصرف فيه بما توجبه أحكام الدستور ، فمن حقي أن أغتبط وألا أكتم غبطتي عن أحد .

تم هذا الاجتماع الذى تقررت فيه الاستقالة فى الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم الخامس من أبريل . واتفق على أن يرفع رئيس الوزارة استقالتها إلى الملك فى الساعة الخامسة من بعد ظهر ذلك اليوم ، وأن ينتظره زملاؤه فى مكتبه بوزارة الداخلية ليقص عليهم ما حدث . وذهبنا فى هذا الموعد إلى الداخلية وأقمنا ننتظر عودة محمد (باشا) من القصر . وكان كثيرون من الوزراء يقدرون أن الملك لن يقبل الاستقالة بعد النجاح الباهر الذى أحرزته الوزارة فى الانتخابات ، اقتناعاً منهم بأن هذا النجاح يقتضى بقاء الوزارة كما هى ، وأن المصلحة العامة تقضى كذلك ببقائها حتى تطمئن الأمة إلى استقرار الحكم فى مصر .

وكان بعض الوزراء على غير هذا الرأى ، وكانوا يقدرون أن الملك سيقبل الاستقالة ، وسيعهد إلى محمد (باشا) بإعادة تأليف الوزارة ، لأن الوزارة بصورتها الحاضرة إنما تألفت لغرض معين أساسه إشعار الناس بقوتها ، وحمل العناصر التى تثير القلق على أن تلتزم السكينة . أما وقد تحقق هذا الغرض ثم تمت الانتخابات ، فمن الطبيعى أن تتألف الوزارة من جديد على نحو يتفق مع نتائج الانتخابات .

وإنما ذهب أصحاب الرأى الأخير هذا المذهب لأنهم رأوا اللجنة التى كانت تجتمع للترشيحات مؤلفة من دستوريين يشترك معهم الدكتور أحمد ماهر والنقراشى (باشا) ، وبعض أصحابهما الذين انتقضوا على الوفد بعد أن ألف النحاس (باشا) وزارة لم يشرك فيها النقراشى (باشا) وغالب (باشا) ، وبعد أن اختلف الدكتور أحمد ماهر مع النحاس (باشا) فى اجتماع الهيئة الوفدية الأخيرة اختلافاً لا رجاء بعده فى تفاهم بينهما . فلما نبتت الفكرة التى كانت ترمى إلى تقدم وزارة محمد محمود (باشا) إلى البرلمان من غير حاجة لحل مجلس النواب ، سعى الدكتور ماهر وأصحابه سعيهم لدى هؤلاء النواب ليؤيدوهم ضد النحاس (باشا) . وكان طبيعياً بعد أن أقيل النحاس (باشا) أن يزداد أنصارهم من النواب حرصاً على بقاء المجلس وعدم حله .

فلما حلت الوزارة المجلس ومهدت لإجراء انتخابات جديدة سعر كثيرون ممن احتفظوا إلى يومئذ بولائهم للنحاس (باشا) ، اقتناعاً منهم بأن هذا الولاء يمكن أن يعيده إلى منصة

الحكم ، بأن عجلة الفلك تغير اتجاهها ، وبأنهم لا سبيل لهم إلى العود لمراكز النيابة إلا إذا أنكروا هذا الولاء له ، فانضم كثيرون منهم إلى الدكتور أحمد ماهر ، وانضم إليه غيرهم من الذين لم يرشحوا من قبل وكانوا يطمعون فى مقاعد النيابة ، وألف الدكتور ماهر والنقراشى (باشا) وأصحابهما من هؤلاء وأولئك « الهيئة السعدية » ورشحوا من أعضائها للانتخاب عدداً كان يعدل عدد الأحرار الدستوريين الذين رشحوا للانتخابات الجديدة . فلما ظهرت نتيجة الانتخابات نجح من هذه الهيئة الجديدة عدد محترم لا ينقص عن عدد الدستوريين الذين نجحوا إلا قليلاً . لهذا مال بعض الوزراء ، الذين كانوا يعرفون اتجاه الرأى فى الأسابيع الأخيرة من عهد النحاس (باشا) إلى إسناد رياسة الوزارة للدكتور أحمد ماهر ، إلى الظن بأن الوزارة التى أجرت الانتخابات لا مفر من تعديلها ، ومن إشراك الهيئة الجديدة فى الحكم ، وأن الاستقالة التى رفعها محمد محمود (باشا) إلى الملك لا محالة ستقبل ويعهد لمحمد (باشا) فى تأليف وزارة جديدة يشترك فيها الدكتور أحمد ماهر وأصحابه .

كان الوزراء الذين حضروا إلى وزارة الداخلية يتناولون الأحاديث همساً فى هذه الشئون انتظاراً لعودة محمد (باشا) من القصر . فلما عاد أنبأنا أنه تشرف بمقابلة الملك ورفع إليه استقالة الوزارة . فاستبقاها جلالة الملك عنده وطلب إلى مقامه الرفيع الانتظار حتى يرى رأيه فيها ويبت فى أمرها . وقد صمت الوزراء الحاضرون لدى سماع هذا النبأ ، ومال لطفى السيد (باشا) ، وكنت إلى جانبه ، فسألنى عما أفهم من هذا التصرف ، ولم أجد ما أجيب به عن سؤاله .

وبعد دقائق تركنا وزارة الداخلية وذهب كل منا إلى حيث شاء .

كان على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى هو صاحب المشورة على جلالة الملك فى مثل هذه المواقف . وكانت سياسته يومئذ تدعوه ليتجاوز المشورة إلى نوع من الاتصال المباشر بشئون الحكم . وكان محمد محمود (باشا) شديد البرم بهذا الاتصال . لكنه احتمله بصبر أثناء الحملة الانتخابية . فلما انتهت الانتخابات ظن محمد (باشا) أن النجاح الذى أحرزه فيها سينهى تدخل رئيس الديوان ، وسيرد الأمور إلى نصابها الدستورى الصحيح . فلما رفع استقالة الوزارة إلى الملك فاستبقاها ، وقر فى نفس محمد (باشا) أن لعلى ماهر (باشا) يداً فى الأمر ، وازداد اقتناعاً بأن أنباء الوزارة وما يجرى فى مجلس الوزراء كان يبلغ على ماهر (باشا) بجملته وتفصيله ، ويتيح له الفرصة ليتخذ مواقف لا تطيب بها نفس محمد (باشا) ولا تطمئن إليها .

وضاق صدر محمد (باشا) بالأمر لأنه كان يريد أن يتقدم بوزارته الجديدة إلى البرلمان يوم انعقاده وإلقاء خطاب العرش . مع ذلك مضت الأيام ولم يبت فى أمر الاستقالة ولا فى أمر الوزارة الجديدة . ووضع مجلس الوزراء خطاب العرش وأبلغ إلى القصر ولا يزال أمر الوزارة وبقاؤها أو تعديلها فى كفة الميزان .

وكان لابد من انتخاب رئيس لمجلس النواب الجديد إثر الانتهاء من حفلة الافتتاح ومراسمها . وقد اتجه الرأى إلى ترشيح بهى الدين بركات (باشا) ، وزير المعارف ، لهذه الرياسة . واتفق محمد محمود (باشا) مع الدكتور أحمد ماهر على هذا الترشيح وعلى انتداب لعلى السيد (باشا) وزيراً للمعارف .

وأقيمت حفلة افتتاح البرلمان بأفخم مراسمها ، وألقى محمد محمود (باشا) خطاب العرش بإذن جلالة الملك ، وانتخب بهى الدين (باشا) رئيساً لمجلس النواب ، واستقالة الوزارة معلقة لا تزال .

ثم عهد جلالة الملك إلى محمد (باشا) أن يؤلف الوزارة الجديدة ، وقيل يومئذ إن جلالته أبدى رغبته ألا يكون فى الوزارة الجديدة وزراء دولة . وقدم محمد (باشا) كشفاً بأسماء الوزراء الذين اختارهم للتعاون معه فى وزارته البرلمانية . فاستبقى الملك هذا الكشف عنده كما استبقى استقالة الوزارة من قبل . ثم طلب إلى محمد (باشا) أن يقدم كشفاً جديداً فقدمه فاستبقى كذلك كما استبقى كشف ثالث وكشف رابع وكشف خامس . . ومحمد (باشا) يقدم هذه الكشوف واحداً بعد الآخر على مضض ، محاولاً ما استطاع ضبط نفسه والتحكم فى أعصابه .

ما السر فى هذا كله ؟ علمت أنها معركة بين رئيس الوزارة ورئيس الديوان . وقيل فى تعليل هذا الوضع إن محمد (باشا) لم يرشح كامل البندارى (باشا) وزير الصحة لعضوية الوزارة الجديدة بحجة أنه رجل على ماهر (باشا) ، وأنه ينقل إليه ما يجرى فى مجلس الوزراء ، وأن على (باشا) رأى فى عدم ترشيح البندارى (باشا) لهذا السبب ما يجرحه ويجرح الديوان ، فالديوان هو سند الوزارة ومن حقه أن يطلع على كل ما دق وجل من شئونها . ولم يكن محمد (باشا) ينكر أن يطلع الملك على ما يشاء من شئون الدولة ، لكنه كان يرى أن يكون رئيس الوزارة هو وحده الذى ينقل إلى جلالته مباشرة أو عن طريق الديوان ما يريد الوقوف عليه . أما أن يصطفى رئيس الديوان وزيراً من الوزراء ينقل إليه ما يجرى فى الوزارات

وفى مجلس الوزراء فذلك مظهر من مظاهر عدم الثقة برئيس الوزارة ، وهو بعد عمل لا يليق أن يقوم به وزير .

عرفت ذلك فرأيت الخلاف يحسم سببه فى غير موجب . فكامل البندارى (باشا) حر دستورى صادق الولاء لحزبه . وهو صديق محمد (باشا) ومحاميه ، وصديق أنا ومحامى كذلك . فإذا صح أنه نقل إلى على ماهر (باشا) شيئاً من أنباء الوزارة فلا شبهة فى أنه أجاب عن حسن قصد على أمور سأله رئيس الديوان عنها ، اقتناعاً منه بأن تعاون الوزارة والديوان يحقق من المصلحة ما لا يحققه اختلافهما . ولو أن رئيس الحزب نبهه ألا يتكلم مع رجال القصر إلا فى شئون وزارته لفعل . أما وهو حر دستورى صريح فلا محل لريبة فيه توجب استبعاده من الوزارة .

وقابلت محمد محمود (باشا) فى كلوب محمد على بحضور لطفى السيد (باشا) وشرحت له حجتى . وعاونى لطفى (باشا) على إقناع رئيس الحزب بأن أمر كامل (باشا) لا يصح أن يكون موجباً لخلاف يستطيع على ماهر (باشا) أن يستفيد منه إذا أدى الأمر إلى قطيعة . واقتنع محمد (باشا) وقدم كشفاً جديداً فيه اسم كامل البندارى (باشا)

مع ذلك لم تحل الأزمة بتقديم هذا الكشف ، بل استبقى فى القصر كما استبقيت الكشوف الكثيرة التى سبقته . ليست مسألة البندارى (باشا) إذن هى العلة الحقيقية للمعركة القائمة بين الديوان ورئيس الوزارة ، وإنما هى علالة لأمر أكثر عمقاً . فلو أنها كانت العلة الحقيقية لقنع رئيس الديوان بنصره فيها ، ولتألفت الوزارة الجديدة يوم تقديم هذا الكشف الأخير .

ما هو السبب الحقيق للأزمة إذن ؟ ترى هل أريد إحراج محمد (باشا) محمود حتى لا يؤلف الوزارة ؟ أو أريد إقناعه وإقناع غيره من الطامعين فى رياسة الوزارة بأنهم لا أمل لهم فى تحقيق مطمعهم إلا أن ينزلوا على إرادة القصر ، فإذا حرص أحدهم على أن تكون له إرادة إلى جانبه أو سياسة غير سياسته خاب أمله فى تحقيق مطمعه ووجب عليه أن ينزل على الإرادة ، أو ينزل عن هذا المطمع ؟

كان شم النسيم لذلك العام يوم الاثنين ٢٥ من شهر أبريل . وقد دعا بهى الدين بركات (باشا) رئيس الوزارة وسائر الوزراء لتناول طعام الغداء ذلك اليوم عنده ببساتين بركات . وعلمت عشية ذلك اليوم أن محمد محمود (باشا) دعى لمقابلة جلالة الملك بمزارعه بأنشاص فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم شم النسيم ، ثم أخبرنا بهى الدين

(باشا) أن (رفعة الباشا) سيجيء تَوًا من أنشاص إلى البساتين ، فالمسافة بينهما قصيرة لا تزيد على العشرين كيلومتراً .

وكنا جميعاً بالبساتين ظهر شم النسيم ننتظر قدوم رئيس الوزارة من أنشاص . ونتبادل الحديث فيما عسى أن تسفر عنه هذه المقابلة الملكية . وكانت الساعة الواحدة ولم يحضر رئيس الوزراء . ثم الواحدة والنصف ولم يحضر رئيس الوزراء . وظن بعض الزملاء أن يكون الملك قد استبقى محمد (باشا) ليتناول طعام الغداء على المائدة الملكية . فلما كنا حول الساعة الثانية أقبل محمد (باشا) ولا يدل محياه على غبطة أو ابتهاج . فلما استقر به المقام أنبأنا أن حلالة الملك كان معه اللطف كل اللطف ، وأنه كان قد أعد كشفاً حديداً اعتقد أنه ينال الموافقة ، فاستبقاه حلالة الملك عنده كما استبقى ما سبقه من كشوف . وآثر محمد (باشا) ألا يطول حديثنا فى هذا الأمر فانتقل بنا إلى حديث غيره ، ثم سرعان ما انتقلنا إلى غرفة الطعام .

كنت أتتبع هذه التطورات فى أمر استقالة الوزارة القائمة وتأليف الوزارة الجديدة بشغف مطمئن . فمنذ انتخب بهى الدين بركات (باشا) رئيساً لمجلس النواب خلا منصب وزير المعارف . وقد استدعانى محمد (باشا) يوماً ، وكان عنده لطفى السيد (باشا) ، وسألنى عن الوزارة التى أختارها فى التأليف الجديد . وأبديت رغبتى فى أن أتولى وزارة المعارف . ولطفى (باشا) وزير سابق للمعارف منذ وزارة محمد محمود (باشا) الأولى فى سنة ١٩٢٨ ، وهو يرغب فى أن يعود للمعارف من جديد . عند ذلك عرض على محمد (باشا) أن أكون وزيرا للداخلية ، وقال لطفى (باشا) :

— لقد عرفت من شئون وزارة الداخلية ، فى أثناء الحملة الانتخابية ، ما يعاونك على تقلد شئونها ، كما يعاوننى سبق قيامى فى منصب وزير المعارف على العود لهذا المنصب .

وأجبت : أنا لا أستطيع أن أعارض رغبة أستاذى لطفى (باشا) . لكننى مع ذلك أطمع فى أن يدع لى وزارة المعارف ، فأنا أشعر بأننى أقدر على تولى أمورها منى على تولى أمور وزارة الداخلية ، وأن لطفى (باشا) أصلح منى لتولى شئون وزارة الداخلية لفضله ومكانته .

والحق أن تجربتى فى أثناء الحملة الانتخابية لم تكن لترغبنى فى منصب وزير الداخلية ، فهذه الوزارة تقتضى وزيرها فى مصر مظهراً ضخماً وعملاً لا شىء من الضخامة فيه . فهى أولا وقبل كل شىء وزارة المحافظة على الأمن والنظام ، أى وزارة البوليس والعمد والخفراء . ومطالب الناس فى شئون البوليس والعمد والخفراء لا حصر لها ، تقوم على تحرى

اعتبارات محلية لم أكن ضليعاً فيها يوماً من الأيام . هذا إلى أن الإصلاح فى وزارة الداخلية يقتضى فى نظرى قلب نظامها من أساسه . فأنا من أنصار اللامركزية إلى أبعد مدى . أنا أؤمن بأن الخير كل الخير فى أن تكون الإدارة المحلية والهيئات النيابية المحلية هى صاحبة الشأن فى أمور الإقليم كله . وكنت أشعر يومئذ بأن هذا الانقلاب فى النظام لا يتفق والتصور السائد فى أذهان أولى الأمر لطريقة الحكم . فإذا أنا توليت وزارة الداخلية ولم أستطع القيام بهذا الإصلاح كان شأنى فيها يكاد يقتصر على تصريف الأمور المتعلقة بالأمن والنظام ، أى بالبوليس والعمد والخفراء ورؤسائهم من رجال الإدارة . وهذه مهمة لم أضطلع ببحثها من قبل ، وهى على كل حال لا تروقنى .

تلطف أستاذى لطفى (باشا) فنزل لى عن وزارة المعارف وقبل هو أن يتولى وزارة الداخلية . فلما خلوت إلى محمد (باشا) محمود بعد ذلك طلبت إليه أن ييسر مهمتى إذا أنا توليت وزارة المعارف فينقل الأستاذ الدرويش (بك) ، السكرتير العام الذى عين بوزارة المعارف إبان وزارة الانتخابات ، إلى أية وزارة أخرى ، بعد أن أثار تعيينه فى هذا المنصب رجال التعليم لأنه ليس منهم . وذكر لى رفعته أنه سيتولى وزارة المالية فى الوزارة الجديدة وسينقل الدرويش (بك) إليها ، فذلك مكانه الطبيعى .

كنت أعرف إذن مركزى فى الوزارة الجديدة ، وكنت لذلك أتتبع تطورات الموقف الوزارى بشغف مطمئن . ولم أعن نفسى يومئذ بالتفكير فيما تدل عليه هذه التطورات من احتكاك بين القصر والوزارة ، ولا فى المعنى الذى ينطوى عليه هذا الاحتكاك ، مقتنعاً بأن مسألة كامل البندارى (باشا) هى مثار الخلاف كله ، غير ناظر إلى ما وراء ذلك حين أعيد اسم البندارى (باشا) إلى قائمة المرشحين فلم تنته المشكلة بذلك ، بل ظلت قائمة بعده أياماً ، وظلت تزعج خاطر محمد محمود (باشا) إزعاجاً كان يحاول ستره فتنم عليه ألفاظ تصدر عنه الحين بعد الحين ولا يستطيع حبسها .

وأخيراً انتهت الأزمة وقبلت استقالة الوزارة وألف محمد محمود (باشا) الوزارة الجديدة وأسندت إلى وزارة المعارف فيها ولم يكن البندارى (باشا) بين أعضائها . وأقسم أعضاء الوزارة الجديدة جميعاً اليمين بين يدى الملك بعد الظهر من يوم ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٨ .

وفى الصباح الباكر من غداة ذلك اليوم نشرت الصحف أمراً ملكياً بتعيين كامل

البنداری (باشا) وكيلا للديوان الملكى . وبإسناد هذا المنصب إليه انتقل من معسكر الوزارة إلى معسكر القصر ، ومن معسكر محمد محمود (باشا) إلى معسكر على ماهر (باشا) .

فلما مررت بمنزل البنداری (باشا) صبح السبت أترك له بطاقة تهنئة بمنصبه ، ألفيت على بابه عربة حمراء من عربات القصر تنتظره لتنقله إلى مقره الجديد .

الفصل الثالث

فى وزارة المعارف

الوزير رئيس الموظفين الأعلى وليس رئيسهم المباشر - مركزية الحكم وضررها إنشاء المناطق التعليمية – مبانى التعلم وعدم صلاحها صحياً وفنياً نشر التعليم الإلزامى المعلمون الإلزاميون يطلبون الإنصاف – مشكلة تغذية الأطفال فى مرحلة الإلزام – ضعف التلاميذ فى اللغة العربية – مشكلة الأزهر ودار العلوم - تعليم اللغة الأجنبية فى المدارس الابتدائية تهمة التعصب وكراهية الأجانب - إنشاء كليتى الآداب والحقوق بالإسكندرية – إسناد الرياسات الإدارية للمصريين استقلال الجامعة رجال الجامعة حراس محاريب العلم التدريب العسكرى .

تألفت الوزارة الجديدة على صورة غير صورة وزارة الانتخابات . لم يبق فيها وزراء دولة ، ولذا تركها بعض من كانوا فى وزارة الانتخابات ، وانضم إليها وزراء جدد منهم صديقنا الشيخ مصطفى عبد الرازق (بك) وزيراً للأوقاف وكان قبل تولى الوزارة أستاذاً للفلسفة الإسلامية بالجامعة المصرية ، ورشوان (باشا) محفوظ وزيراً للزراعة . وكان وكيلا سابقاً لوزارة الزراعة ثم وكيلا سابقاً لوزارة الداخلية . وآن للوزراء أن يباشروا عملهم ابتداء من صباح السبت ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٨ .

ولا حاجة بى إلى القول بأن الوزراء الذين حملوا العبء فى وزارة الانتخابات ثم لم يشتركوا فى الوزارة الجديدة ، قد برموا بطريقة إقصائهم عن الوزارة . ولم يكن برمهم راجعاً إلى حرصهم على المنصب الوزارى ، بل إلى معنى لم تسغه نفوسهم . كان عبد العزيز فهمى (باشا) غير راغب فى الاشتراك فى وزارة الانتخابات لولا أن ألح عليه محمد محمود (باشا) ولطفى السيد (باشا) وإسماعيل صدقى (باشا) إلحاحاً اضطره للنزول على إرادة هؤلاء الأصدقاء . فلما لم يشترك فى الوزارة الجديدة ، أظهر لى غضبه من هذا التصرف الذى تم بغير مشاورته فيه ، قائلا : إن الرجال ليسوا قطعاً فى رقعة الشطرنج يلعب بها اللاعب ، ثم عاد باللائمة على نفسه أن نزل أول الأمر على إلحاح أصدقائه وقبل الاشتراك فى الوزارة . ولعل آخرين كانوا أشد برماً من عبد العزيز (باشا) ، وإن لم يحدثنى أحد منهم مثل حديثه .

ولعلهم أفضوا بما فى نفوسهم إلى غيرى ، أم لعلهم آثروا السكوت ، فالدنيا دول والأيام قُلَّب .

ذهبت إلى مكتبى فى وزارة المعارف فأقبل علىّ وكيل الوزارة محمد حسن العشماوى (بك)، ومعه كبار رجال المعارف ، ثم تبعهم أفواج الموظفين فيها مهنئين . وقبيل انصرافى جاءنى محمود الدرويش (بك) ، السكرتير العام للوزارة ، فسلم وهنأ ورجع إلى مكتبه . وهو لم يحضر مع وكيل الوزارة وكبار رجالها لما بينهم وبينه من جفوة ، سببها أنه عين فى هذا المنصب الكبير ولم يكن من رجال التعليم .

وفى الغد جاءنى وكيل الوزارة ومعه مذكرة بنظام العمل بالديوان وبأقسام الوزارة واختصاص كل قسم منها ، ثم سألنى : أأريد أن أبدل رجال مكتب الوزير بأشخاص لى بهم ثقة خاصة ؟ وأجبته بأننى حريص على بقاء موظفى المكتب كما هم خلا سكرتير الوزير الخاص . فقد طلبت تعيين الأستاذ سيد نوفل ، وكنت قد ندبته من جامعة فؤاد الأول فصحبنى فى الحملة الانتخابية من بدايتها إلى منتهاها ، ليتولى منصب السكرتير الخاص . أما سائر موظفى مكتب الوزير فتركتهم لم أبدل منهم أحداً ، وإن لم أكن أعرف منهم أحداً .

وقد رغب إلى بعض أصدقائى فى أن أنقل إلى المكتب أشخاصاً بذواتهم فاعتذرت ولم أفعل . ذلك بأنى كنت ولا أزال أرى أن الموظف يجب أن يكون مطمئناً إلى مركزه ما أحسن القيام بعمله فيه ، وأن الوزير لا يتولى عملاً خاصاً يحتاج إلى من يكون فيه موضع سره ، بل يتولى عملاً عاماً هو توجيه سياسة الدولة فى الوزارة التى يتولاها ، فكل موظف مخلص لعمله ، لا لشخص وزير بذاته ، يستطيع أن يعاون فى هذا العمل العام . وقدرة الموظف وكفايته ، لا تعلقه بشخص الوزير ، يجب أن تكون المقياس والمؤهل لبقائه فى العمل الذى يقوم به .

كنت أعلم يومئذ ، كما أعلم اليوم ، أن هذه النظرية تخالف فى أساسها ما يجرى عليه العمل فى دواوين الحكم بمصر . فالوزير يحرص على أن يحاط فى مكتبه برجال يثق هو بإخلاصهم لشخصه أولاً وبالذات . ويرجع سبب الخلاف فى هذا الأمر ، بينى وبين الكثيرين غيرى ممن يتولون الوزارة ، إلى خلاف أكثر عمقاً وأجل خطراً لأنه يتعلق باختصاص الوزير نفسه . يرى غيرى أن الوزير هو الرئيس المباشر لموظفى ديوانه ، وأن شئون هؤلاء الموظفين جميعاً فى تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وفصلهم ، هى من شئونه الخاصة ، يتولاها وينفذها وفق إرادته ، فهو الذى ينظر ويفصل فيما جل ودق من شئون هؤلاء الموظفين . وهذا الأمر يحتاج إلى تحريات وإلى طمأنينة شخصية ، ولا يستطيع الوزير منفرداً أن يتولاه بنفسه ، فلا بد له من أعوان يكونون موضع ثقته يقومون بالتحريات ويبلغونها إليه ، ويدخلون إلى

نفسه الطمأنينة إلى أن كل شيء يجرى فى حدود ما يرسمه . وهذا كله تكتنفه أسرار إن لم يقف الوزير عليها من أهل ثقته تعرض للخطأ وللنقد ؛ ولا منجاة له من الخطأ ومن النقد إلا أن يحيط نفسه بسياج حصين من رجال سرهم سره ، وعلانيتهم علانيته ، وميولهم ميوله ، وأهواؤهم أهواؤه .

ذلك رأى الكثيرين ممن يتولون الوزارة . أما أنا فأرى غير هذا الرأى . أرى أن الوزير ليس هو الرئيس المباشر لموظفى وزارته ، بل هو الرئيس الأعلى لهؤلاء الموظفين ؛ يرسم لهم السياسة التى يرى أن تسير عليها الوزارة ، ويطالبهم بتنفيذها . وقدرته على رسم هذه السياسة ، واطمئنانه إلى حسن تنفيذها ، يستندان إلى عنصرين أساسيين . أولهما آراؤه الخاصة ، وثانيهما صدق المشورة التى يبديها هؤلاء الموظفون فى تصوير هذه السياسة التى يريد الوزير تنفيذها . أما والسياسة التى يراد تنفيذها ليست هوى خاصًا للوزير ، ولكنها مصلحة عامة للشعب كله ، فإخلاص الموظفين لعملهم وكفايتهم فيه يكفلان تطبيق السياسة التى يريد الوزير تطبيقها على خير وجه . أما أن يعين حاجب هنا أو هناك ، ومدرس هنا أو هناك ، وأما أن ينقل موظف من بلد إلى بلد ، فهذه جزئيات يتولاها المختصون من رجال الوزارة ، وموقف الوزير منها لا يتعدى الإشراف على عدالتها وتحريها المصلحة العامة ، مصلحة العمل ، مع التوفيق بين هذه المصلحة وطمأنينة الموظف بقدر الإمكان .

هذا رأى أؤمن به وأراه من البديهيات . وقد أدت تجارب السنوات الأخيرة فى مصر ، وما نتج عنها من آثار ، إلى ازدياد هذا الإيمان قوة وثباتاً فى نفسى . فقد درجت بعض الوزارات على أن تختص جماعة معينة من الموظفين بعطفها ، وعلى الطفرة بهم عن طريق الاستثناء إلى مراكز كبرى ، وإلى تعيين رجال يعملون فى المهن الحرة فى مثل هذه المراكز على حساب من يستحقونها من الموظفين الذين قضوا سنوات طويلة يعملون بإخلاص ويتطلعون إلى هذه المراكز الكبيرة على أنها بعض حقهم . وقد نجم عن هذه السياسة اضطراب فى الإدارة ، وبرم من جانب الموظفين الذين رأوا أنهم غبنوا بغير حق ، كما نجم عنها أن فشا الملق والزلفى للكبراء ولرجال السياسة الحزبيين ، وأن أصبح الاعتزاز بالكفاية لذاتها أمراً غير مرغوب فيه . ثم أدى ذلك كله إلى اعتزال عدد غير قليل من الكفاة مناصب الدولة ، وإيثارهم العمل بالشركات التى تقدر إنتاج العامل فيها دون نظر لأى اعتبار آخر ، فخسرت الأداة الحكومية بهذا الاعتزال خسارة محسوسة ، كما أن ما نشأ من الملق والزلفى جعل موظفين كثيرين يتظاهرون بالحزبية ويرون فى تظاهرهم هذا وسيلة للتقدم والرقى . وحزبية الموظفين لا شك مفسدة للعمل ، ولهذا قررت القوانين فى الدول كلها ألا يشتغل الموظفون عمليًا بالسياسة ،

وإن لم تحرم أحداً منهم بطبيعة الحال من أن يكون له فى الشئون العامة رأى ينتخب على هداه أعضاء البرلمان ، من غير أن يتظاهر به أو يكون له أى أثر فى عمله الحكومى .

وهذا الذى دلت عليه التجارب هو الذى أقنعنى ، وأقنع كثيرين ، بضرورة إنشاء مجلس للدولة على غرار مجلس الدولة الفرنسى ، ينصف الموظف إذا تخطاه المسئولون فى ترقيته وقدموا عليه غيره .

لم يقف إيمانى بهذا الرأى عند الوزير وحدود اختصاصه ، بل تعداه إلى نظام العمل فى فروع الوزارة المختلفة . لقد ألف الناس عندنا تركيز المسئولية فى شخص الوزير ، ومن بعده فى شخص وكيل الوزارة . فأما من عداهما فلا يعدو اختصاصهم المشورة أو الطلب . فإذا أريد تعيين فراش فى مدرسة أو حاجب فى محكمة ، أو إصلاح شباك فى إدارة ، أو ما يشبه ذلك وما هو أتفه منه وجب التوجه بالطلب إلى الوزارة ، لينتقل الورق من موظف إلى موظف ومن إدارة إلى إدارة ، ثم لا يكون التنفيذ إلا بعد أن يقر الوزير الطلب حين يصل إليه بعد أسابيع بل شهور . ولم يكن ذلك مقصوراً على وزارة المعارف بل كان ولا يزال جارياً فى أكثر الوزارات إن لم أقل فى الوزارات كلها . وأنا أمقت بطبعى هذا التركيز لأنه يتنافى من ناحية مع مبدأ تقسيم العمل ، وهو مبدأ ثبت صلاحه فى كل الأعمال ، ويتنافى من ناحية أخرى مع كرامة الموظف إذ يسلبه كل مسئولية ويجعله مجرد أداة طيعة لا تعرف المسئولية ولا تحملها . لهذا بدأت أفكر فى نظام لا مركزى يتقرر فى وزارة المعارف . ووجدت من العشماوى (بك) وكيل الوزارة ، شريكا مقتنعاً برأيى ، فطلبت إليه أن يصور هذا النظام فى قرار وزارى أصدره .

ولقد سافرت بعد قليل من ذلك إلى أسوان ، فرأيت فيها ما زادنى اقتناعاً بنظرية اللامركزية وحرصا على تنفيذها . زرت هناك مدرسة أسوان الصناعية ، فلما دخلت إلى بهو الأفران حيث تصهر المعادن ألفيت حرارة مرتفعة إلى حد لا يكاد يطاق . وقلت يومئذ لناظر المدرسة : أنتم مدرسة صناعية فكيف لا يكون هنا مراوح كهربائية تلطف الحرارة ليزداد إنتاج الأساتذة وانتباه التلاميذ . وأجابنى : إن عندنا هذه المراوح لكنها معطلة . ومنذ ستة أشهر أخطرت الوزارة بالأمر . وطلبت إليها اعتماد ستة جنيهات لإصلاحها . لكن رد الوزارة لم يصلنى بعد . فابتسمت ، وقلت : ادفع يا أخى هذه الجنيهات الستة من جيبك حتى يأتيك رد الوزارة . فهى لا شك ستوافق على هذا الإصلاح . فأجابنى : لا أستطيع أن أفعل ، فلو فعلت لارتكبت مخالفة أعاقب عليها .

عند ذلك أيقنت أن نظام التركيز لكل سلطة فى الوزارة له من المضار ما لا يمكن الصبر عليه أو احتماله ، وما لا يقاس إلى جانبه أى ضرر ينشأ عن تجاوز حدود المسئولية من مثل هذا الناظر ، وبخاصة إذا عرف أن الإشراف عليه دقيق وأنه يعاقب إذا أساء استعمال سلطته ، ويثاب إذا أحسن استعمالها .

وبعد أيام من حديثنا فى موضوع المركزية ، عرض علىّ العشماوى (بك) مشروعاً بتقسيم بلاد الدولة إلى مناطق تعليمية يرأس كل واحدة منها مراقب منطقة يكون له اختصاص معين يعمل فى حدوده من غير أن يرجع للوزارة ، وسألنى عما إذا كنت أرى عرض هذا النظام على مجلس الوزراء لإقراره كفالة لاستقراره فى المستقبل ، فلا يعصف به وزير يأتى من بعدى إذا أنا أصدرته بقرار وزارى . وخالفت وكيل الوزارة فى رأيه هذا ، لأننى خشيت إن أنا عرضت الأمر على مجلس الوزراء أن يرى زملائى الوزراء غير رأيى فيرفضوا المشروع أو يرجئوه ، وأنا مقتنع بضرورة تنفيذه أشد الاقتناع .

على أنى إن تلافيت ما قد يحدث من معارضة بعض الوزراء لم أنج من معارضة ، ولو خفية من كبار الموظفين فى وزارة المعارف نفسها . وتلك كانت معارضة طبيعية . فقد كان مراقب التعليم الابتدائى يشعر بأن نظام اللامركزية يجعل سلطانه فى المدارس الابتدائية يتقلص ، بعد أن كان يتصرف فى كل شئونها فلا يرد وكيل الوزارة ، ولا يرد الوزير من تصرفاته إلا القليل . وكان طبيعياً أن يقوم مثل هذا الشعور بنفس مراقب التعليم الثانوى ، ومراقب التعليم الصناعى ، وغيرهم من مراقبى التعليم ومن كبار الموظفين فى الوزارة . فمشروع المناطق سيسلب كل واحد من هؤلاء ما يعطى لمراقب المنطقة من اختصاص ، وسيسلخ منهم من السلطان بقدر ما يسلبهم من الاختصاص . ولا شىء يدعو الإنسان للمقاومة ما يدعوه الحرمان من سلطان ألف التمتع به .

وقد شعرت ببوادر هذه المقاومة فى أحاديث أولئك الموظفين الكبار معى . وهم لم يكونوا يقاومون الفكرة فى ذاتها ، لأنهم كانوا يعلمون أن الفكرة متمكنة من نفسى ومن نفس وكيل الوزارة كل التمكن . لكنهم اتخذوا لمقاومتها وسيلة أخرى . قالوا : إن موظفى الوزارة الذين يمكن أن يعهد إليهم بتنفيذ هذا المشروع لم يألفوا حمل المسئولية ، فإذا حملوها اضطربوا ، وكان أغلب الظن أن يسيئوا استعمالها وهم لذلك يرون أن فكرة اللامركزية سابقة لأوانها .

وابتسمت فيما بينى وبين نفسى ، وذكرت حديثاً أفضى إلى به لطفى السيد (باشا) حين كان وزيراً للمعارف فى سنة ١٩٢٨ . ذلك أن وزير المعارف الذى سبقه جمع كبار

رجال التعليم فى الوزارة ، وطلب إليهم إبداء الرأى فيما إذا كان الامتحان الملحق مفيداً للتعليم أو ضاراً به . وكان هؤلاء الكبراء من رجال التعليم يعلمون أن الوزير يرى ضرورة الامتحان الملحق لاعتبارات حزبية ، ولذا وضعوا مذكرة ضافية وقعوها جميعهم ، تؤيد بحجج وأسانيد مختلفة أن الامتحان الملحق ضرورة لا يستقيم التعليم إلا بها . وبعد أسابيع من ذلك تغيرت الوزارة وتولى لطفى (باشا) وزارة المعارف وكان رأيه على خلاف رأى سلفه ، فجمع هؤلاء الكبار من رجال التعليم أنفسهم وعرض عليهم الموضوع من جديد فوضعوا مذكرة وقعوها جميعاً تؤيد بحجج وأسانيد مختلفة أن الامتحان الملحق ضار بالتعليم أبلغ الضرر ، وأنه يهبط بمستوى التحصيل العلمى هبوطاً فاحشاً .

لم أفض بهذا الذى حدثنى به لطفى (باشا) إلى رجال الوزارة الذين بدت منهم بوادر المقاومة لمشروع المناطق التعليمية ، ولم أقل لهم إن الذين وضعوا القرارين المتناقضين عن الامتحان الملحق إنما وضعوهما لأنهم لم يتعودوا حمل المسئولية ، بل تعودوا مجاراة الوزير القائم فى رأيه ، والمسارعة إلى إجابة رغباته ، لأنه كان الحاكم المطلق فى الوزارة ، والحكم المطلق يسلب ويقتل الرأى الحر ، بل قلت لهم : إن أول واجب على رجال التعليم أن يعلموا الناشئة حمل المسئولية ، فإذا لم يتعودوا هم حمل المسئولية عجزوا عن تعليم غيرهم حملها ، لأن فاقد الشىء لا يعطيه . ونظام المناطق وما يترتب عليه يؤدى إلى أن يتعود رجال التعليم جميعاً حمل المسئولية . وإذ كان رجال التعليم هؤلاء قد ألفوا مجاراة الوزير ، فقد أقروا ما قلت ، وإن بقى فى نفوسهم المضض لأنهم سيحرمون سلطاناً ألفوا التمتع به .

ورأيت بمشورة وكيل الوزارة أن لابد من تعويض هؤلاء الموظفين الكبار عما سيحرمونه من سلطان واختصاص ، وذلك برفع لقبهم من مراقب إلى مراقب عام إرضاء لكبريائهم ، وبتكليفهم دراسة المشاكل التعليمية الكثيرة التى تؤهلهم تجاربهم لدراستها ، ثم كانت تحول مسئوليتهم الإدارية التى ستنقل إلى مراقبى المناطق دون التفكير فيها . بذلك يؤدون عملاً منتجاً ، ويكون لرأيهم قيمة عند بحث ما يحتاج النظام التعليمى لبحثه . فهذا النظام يكاد يكون اليوم صورة مما كان عليه منذ عشرات السنين ، فيما خلا ما أدخله عليه بعض الوزراء من تطور نافع ولكنه بطىء الأثر .

ولم أرد أن أجعل ما نقل من اختصاص المراقبين العامين لمراقبى المناطق وحدهم ، بل حرصت على توزيعه بين مراقبى المناطق ونظار المدارس – فلم أكن أسيغ أن يلجأ ناظر مدرسة فى تعيين فراش لمكتبه أو لمدرسته إلى مراقب المنطقة . ولم أكن أسيغ أن يلجأ ناظر المدرسة

فى إصلاح باب أو شباك أو مروحة ، إصلاحاً لا يتكلف بضعة قروش أو مبلغاً يقل عن جنيه أو جنيهين إلى مراقب المنطقة . وما كنت لأتهم نظار المدارس جميعاً بأنهم يتلاعبون فى مثل هذه الأمور التافهة وهم يعلمون أن الرقابة عليهم قائمة ؛ فإذا منحوا هذا الاختصاص وحملوا مسئوليته بث ذلك فى حياة التعليم روحاً جديدة ينتقل أثرها من النظار إلى الأساتذة وإلى التلاميذ ، ويعودهم حمل المسئولية مما لم يتعودوه من قبل .

وبعد زمن اقتضاه وضع مشروعات القرارات الوزارية لهذا الإصلاح الأساسى ، أصدرتها . وبدأ المختصون ينفذونها ، ثم استغرق تنفيذها زمناً أطول . ذلك بأنه لم يكن لى بالوزارة رجال أختصهم بعطفى ، ولم يكن من رأيى فى أى أمر أتولاه أن أوسِّد عملاً إلا لمن يستحقه بصرف النظر عن كل اعتبار . لهذا لم يكن بد من اختيار رجال يؤمنون بهذا الإصلاح الجديد ويحرصون على حسن تنفيذه ، ولم يكن بد مع ذلك من مراعاة الأقدمية بين رجال الوزارة قدر المستطاع . ثم لم يكن بد أخيراً من أن يمتاز هؤلاء الرجال فى كفايتهم امتيازاً يبرز ما فى المشروع من مزايا إبرازاً يكفل ثباته واستقراره .

ولم يكن اختيار الرجال كل شيء فى التنفيذ ، بل اقتضى الأمر اختيار الأماكن الصالحة لكل منطقة تعليمية فى المدينة التى تقرر إنشاء المنطقة فيها . ولم يكن وجود الأماكن الصالحة يسيراً دائماً . ولم يكن بناء أماكن جديدة أكثر يسراً ، لأنه يستغرق وقتاً ويستنفد مالا يحتاج الحصول عليه إلى موافقة مجلس الوزراء ، ثم إلى موافقة البرلمان . وقد كنت حريصاً على أن يستقر المشروع بالفعل وأن يصبح حقيقة واقعة من غير التجاء إلى مجلس الوزراء أو إلى البرلمان ، فإذا انقضت سنة وسنة أخرى ، ثم دخلت اعتماداته الميزانية بعد أن ألف الناس الحديث عنه وأقروا مزاياه ، كان يسيراً بعد ذلك أن يقر مجلس الوزراء وأن يقر البرلمان ما يطلب منهما لتعزيزه وتقويته .

° ° °

وعلى ذكر مجلس الوزراء والبرلمان وعرض مشروعات الإصلاح عليهما ، وتفضيلى تنفيذ ما يمكن تنفيذه من إصلاح قبل هذا العرض ، لتشهد نتيجة التنفيذ بصلاح العمل وضرورة الإنفاق فى سبيله - أذكر ما لاحظت من أن وزارة المعارف كانت تنفق فى تلك السنة ، سنة ١٩٣٨ ، مائة ألف وسبعة آلاف من الجنيهات إيجاراً للأماكن التى تأوى الكثير من مدارسها الابتدائية والثانوية والفنية ، وكان الكثير من هذه الأماكن غير صالح صحيًّا أو فنيًّا للغرض الذى استؤجر من أجله . ولو اعتبر مبلغ مائة الألف وسبعة آلاف فائدة لرأس

مال قدره أربعة ملايين من الجنيهات ، وتكلفت الدولة بتقديم الأراضى اللازمة للبناء ، لاستطاعت الوزارة أن تقيم مبانى أكثر عدداً من المبانى المستأجَرة ، وأن تقيمها صالحة من الناحيتين الصحية والفنية للأغراض التى تنشأ من أجلها . لاحظت ذلك ، وأفضيت بملاحظتى إلى بعض الأصدقاء ، فأقرونى على رأيى على شريطة ألا تتولى مصلحة المبانى الأميرية الأمر ، وأن يتولاه مقاولون تشرف وزارة المعارف نفسها على عملهم ، حتى يتم فى الوقت المناسب وعلى الوجه الصالح . وزاد بعض هؤلاء الأصدقاء أنه يستطيع أن يجد الوسيلة للحصول على هذه الملايين الأربعة من طريق القرض ، وأكد أن المقاولين الذين يتقدمون بمناقصاتهم لهذا العمل سينهضون بالعبء على خير وجه ، وبذلك يتم الإصلاح الذى أريده لفائدة التعليم ولفائدة البلاد .

ولم أكن أستطيع تنفيذ هذا العمل بقرارات وزارية ، كما نفذت مشروع المناطق ، بل كان لابد لى قبل البدء فيه من أن ألجأ إلى مجلس الوزراء وإلى البرلمان . وأردت أن أبدأ الخطوة الأولى فأكسب تأييد رئيس الوزراء ، فأفضيت بالأمر إلى محمد محمود (باشا) فاستحسن الفكرة وأقر مبدأها ، لكنه لم يوافق مع ذلك على المضى فيها بسبب وقفت أمامه عاجزاً عن كل مناقشة . قال : « إن ما تريد أن تقوم به حسن ونافع لا ريب . ولكن اسمع رأيى وتجربتى . إن خصومنا لن ينظروا إلى الموضوع من ناحية فائدته ، بل سيقولون إنك اندفعت إلى التفكير فيه بتأثير جماعة من المقاولين ذوى المصلحة فى دفعك إليه ، وقد تتهم باطلا بأن لك فى تنفيذه مصلحة مادية . فأنصحك نصيحة صديق يحبك أن تترك هذا الموضوع وألا تفكر فيه » .

وقفت عاجزاً عن كل مناقشة إزاء هذا الاعتراض . فلا شيء يزعجنى ماتزعجنى الشبهة وإن كانت ظاهرة البطلان . وإذا كان محمد (باشا) يخشى أن تقوم مثل هذه الشبهة ، وهو صديق لا ريب فى محبته لى وحرصه على نجاحى فى الوزارة ، فما عسى يتصيده خصوم الوزارة لاتهام أحد أعضائها فى مقاصده ، بل فى نزاهته . . لذلك انصرفت عن التفكير فى عرض الأمر على مجلس الوزراء ، مخافة أن يثير عرضه هذه الشبهات ، فإذا رفضه المجلس كان الرفض خذلاناً لفكرة أؤمن أنا بصوابها كل الإيمان .

ولو أننى وجدت من رئيس الوزراء معززاً للفكرة مشجعاً عليها ، مؤيداً لها إذا قدمتها إلى مجلس الوزراء ، لزالت خشيتى مما قد يثور من الشبهات . فإن المجلس سيضع يومئذ من الشروط للقيام بهذا العمل الجليل ما يدرأ كل شبهة . وموافقة مجلس الوزراء عليه ستنقل تبعته من عاتقى إلى عاتق المجلس كله ، وبخاصة لأن وزير المعارف لم يكن وحده

يتولى التنفيذ وإن أشرف على المنفذين فى جملة العمل وفى تفاصيله .

كانت مبانى المدارس الإلزامية والمدارس الأولية فى القاهرة شر ما رأيت ، وكان يخيل إلى الداخل فى بعضها أنها مأوى الجراثيم والأمراض جميعاً . وكان فى عزمى ، لو أن فكرة البناء لقيت قبولاً ، أن أبدأ بتنفيذها فى المدارس الأولية والإلزامية .

كانت مبانى تلك المدارس غير صالحة ، مما يدل على أن اختيارها لم تراع فيه الدقة . وقد يرجع ذلك إلى الرغبة فى نشر التعليم على أوسع نطاق . مع هذا كان انتشار التعليم الإلزامى بطيئاً كل البطء . فقد بدئ بهذا التعليم نفاذاً للدستور من سنة ١٩٢٥ ، ثم لم يبلغ عدد الذين جرى عليهم الإلزام إلى سنة ١٩٣٨ ربع الأولاد والبنات الذين يقضى قانون الإلزام بتعليمهم . بل لقد بقيت مناطق كثيرة من بلاد الدولة معفاة من الخضوع لقانون الإلزام لعدم توافر الأماكن ، أو لعدم توافر المعلمين ، أو لأن البيئة لم تكن تسيغ هذا الإلزام الذى نص عليه الدستور وصدر بتنظيمه القانون . ولو أننا جرينا على هذا السنن لما استطعنا أن نمحو الأمية من البلاد فى أجيال متعاقبة ، وبقاء الأمية سبة فى وجه كل شعب متحضر وهى بعد عامل من عوامل التأخر والاضمحلال ، فلابد لى من مقاومتها بكل ما أستطيع من قوة .

وتحدثت فى هذا الأمر مع وكيل الوزارة ، ومع كبار الموظفين المختصين بالتعليم الأولى والإلزامى ، فأدهشنى قولهم إن ميزانية الوزارة لا تحتوى من الاعتمادات على ما يكفل المضى فى هذا التعليم إلى الغاية التى أرادها الدستور .

هذا الكلام عجيب حقاً ! أو ننفق فى الكماليات مئات الألوف بل الملايين ، ونترك ملايين من أبناء الأمة رازحين تحت عبء الجهل المطبق ؟ ! هذا أمر لا يطاق ، ولا سبيل إلى احتماله ! !

وأسرعت فقابلت رئيس الوزراء ، وكان يتولى وزارة المالية ، وتحدثت إليه فى هذا الأمر ، وأبديت له ما ساورنى من انزعاج ألا تبذل الدولة من الاعتمادات فى هذه الناحية ما يسرع بالأمة إلى المعرفة وإلى النور . ووافقنى الرجل ، وطلب إلىّ أن أوافيه الغداة بوزارة المالية . فلما ذهبت إليه ألفيته قد تحدث فى الأمر إلى رجال الوزارة الفنيين ، ولذلك ابتدرنى بقوله : كنت أرى يا هيكل أن أعاونك فى موضوع التعليم الإلزامى بمائة ألف جنيه . لكن الميزانية لا تحتمل هذا المبلغ . وقد بحث المختصون هنا ما يمكن أن نعتمده لهذا الغرض ، فأسفر بحثهم عن أن الميزانية لا تطيق اعتماداً يزيد على سبعين ألفاً . فحسبك هذا الآن . وربما استطعنا أن ندبر مبلغاً أكبر فى ميزانية العام المقبل .

عجبت مرة أخرى أن رأيت هؤلاء المختصين يقف بحثهم عند الأرقام فى مثل هذا الأمر الحيوى الهام ، ولكن عجبى لم يكن ليغير الأمر الواقع .

وقد حاولت أن أصل بالمبلغ إلى مائة ألف ، وأن أقنع محمد (باشا) بأن الثلاثين ألفاً التى تكمل مائة الألف لن ترهق الميزانية . ودعا رئيس الوزراء رجال المالية كرة أخرى فأصروا على أنهم اقتصدوا هذه السبعين ألفاً من أبواب كثيرة . وأنهم عاجزون كل العجز على أن يزيدوها . فاضطررت آخر الأمر إلى قبول ما سمحوا به وقلت فى نفسى : إذا استطاع المختصون فى وزارة المعارف أن يحسنوا الاستفادة بهذه الآلاف السبعين استطعنا أن نقنع المالية باعتماد ضعفها أو أضعافها فى العام المقبل .

وأفضيت بهذا الذى دار فى نفسى إلى رجال وزارة المعارف لعلهم يقدرون صعوبة الحصول على المال ، وأن الوسيلة المنتجة للظفر به هى اقتناع الرأى العام واقتناع مجلس الوزراء والبرلمان بالفائدة التى تعود على الأمة من أى مبلغ ينفق فى مصلحة عامة .

على أن الصحف ما كادت تنشر نبأ الاعتماد الجديد للتعليم الإلزامى ، حتى قامت حركة بين رجال هذا التعليم يريدون بها ما يسمونه (إنصافهم) ، أى تحسين حالهم بزيادة مرتباتهم . وبدأت وفودهم تحضر إلى الوزارة ترفع شكواها . وكنت أقابل بعضها فأسمع من خطبهم فى تصوير حالهم المادى ما يثير الألم فى نفسى . ولكن ماذا عساى أستطيع أن أصنع ؟ إنهم يزيدون على خمسة وعشرين ألفاً ، فلو أننى وزعت السبعين ألفاً من الجنيهات عليهم لما أصاب الواحد منهم فى العام ثلاثة جنيهات . ولما أصابه فى الشهر خمسة وعشرون قرشاً . ثم لو أننى فعلت لعدوت الغرض الذى من أجله حصلت على هذا الاعتماد من وزارة المالية . فأنا إنما حصلت عليه للتوسع فى التعليم الإلزامى ، أى لإنشاء عشرين أو ثلاثين مدرسة يتعلم فيها ألف طفل أو أكثر . وهذه هى المصلحة العامة التى توخيتها حين تحدثت إلى رئيس الوزارة فى الموضوع .

قلت هذا الكلام إلى رؤساء الحركة من رجال التعليم الإلزامى فسكتوا ولم يظهروا من الاقتناع به ما يزيد فى اطمئنانى إليه . لكننى رأيت أن أمضى فى إنفاق المبلغ على الوجه الذى أوضحته لرئيس الوزراء ، وأن أطلب فى نفس الوقت اعتماداً جديداً لتحسين حال هؤلاء الذين يطلبون الإنصاف . وهم وحظهم من بعد . فمن يومئذ كانت الوزارة تخشى إن هى بدأت فيما يسمونه إنصاف الطوائف ضاقت الميزانية عن إمدادها بما تريد فلم تستطع أن تنصف

من تريد إنصافهم . وذلك ما دلت عليه الأحوال من بعد . فالإنصاف حلقة مفرغة إذا انزلقت الحكومة إليها لم تستطع الوقوف أبداً .

ويجب أن أعترف بأنى لم أكن أقدر هذه النتائج يومئذ كما قدرتها من بعد ؛ فلو أنك أردت أن ترفع مستوى الحياة فى الأمة بمعدل قرش واحد يومياً لكل فرد من أفرادها لاقتضاك ذلك عشرين مليوناً من القروش كل يوم ، أى مائتى ألف جنيه ، ثم لكانت حصيلته فى السنة خمسة وسبعين مليوناً من الجنيهات تقريباً ، وهذا مبلغ ليس من السهل تدبيره . فأما إذا أردت أن تقصر « الإنصاف » على الموظفين ، فلن يكفى قرش فى اليوم لكل منهم ، وستحتاج إلى بضع عشرات من الملايين ثم لا تكون قد أرضيت الطوائف جميعاً .

على أن اعتماد هذه السبعين ألفاً من الجنيهات أثار أمامى مشكلة أخرى أجل من مشكلة « الإنصاف » خطراً . فقد جاءتنى كبيرة الطبيبات بوزارة المعارف وكانت إنجليزية ، وقالت : بلغنى أن الوزارة تريد أن تنشئ مدارس إلزامية جديدة . ولست أعترض على ذلك بطبيعة الحال . لكننى أضع تحت نظرك تقارير التفتيش الصحى بالوزارة لتدخلها فى حسابك . فهذه التقارير كلها تشير إلى أن التعليم الإلزامى لا يكاد ينتج أية نتيجة تعليمية ، لأن الأطفال يذهبون إلى المدارس الإلزامية فى أسمالهم البالية ولم يتناول أحد منهم لقمة يسد بها رمقه لفقر ذويهم . ولا يستطيع طفل جائع ويكاد يكون عارياً أن يفهم شيئاً مما يدرسه . فإذا جاءت ساعة الظهر لم يجد طعاماً لغذائه غير كسرة من الخبز إن أقامت الحياة وأبقت على صاحبها فليس فيها ما يدعو الذهن للاستفادة من التعليم . لهذا أنصح بأن تنفق المبالغ التى تعتمد للتعليم الإلزامى لتغذية الأطفال ، فذلك أكفل بأن يكونوا يوماً رجالاً تستفيد الدولة من سواعدهم .

عرضت ما قالته كبيرة الطبيبات على المراقبة العامة للتعليم الأولى فلم تعترضه ، واعترفت بأن كثيرين من الأطفال يتركون المدارس الإلزامية ولا يكادون يعرفون القراءة والكتابة . لكنهم رأو أن القانون هو القانون ولابد من نفاذه ، فإذا أريد تغذية الأطفال وجب الحصول على اعتماد مالى خاص لهذا الغرض .

ولم أر بداً من الموافقة على رأيهم وتخصيص السبعين ألفاً من الجنيهات لإنشاء مدارس إلزامية جديدة ، وبحث مسألة التغذية الواجبة للأطفال الذين يذهبون إلى هذه المدارس وعرضه بعد ذلك على مجلس الوزراء ؛ وحسبى فى هذه الآونة أن تخطيت مشكلة « إنصاف » الإلزاميين بإحالتها إلى وزارة المالية .

أحلت أمر الإلزاميين إلى وزارة المالية وهم وشأنهم هناك مع اللجنة المالية ومع غيرها من الهيئات المختصة بالنظر فى مثل هذه الشئون .

أما مسألة تغذية الأطفال وما قالته عنها كبيرة الطبيبات فرأيتها تستحق عناية خاصة . لذلك ألفت لجنة من الأطباء ومن رجال الوزارة لبحث هذا الموضوع وتوليت رياسة اللجنة بنفسى . وكانت العقبة التى واجهتها هى بعينها العقبة التى أشار إليها الإلزاميون : المال . فالذين يذهبون إلى المدارس الإلزامية يزيدون على المليونين . فإذا كانت تغذية الطفل تتكلف قرشاً واحداً فى اليوم ، أى ثلاثة جنيهات ونصف فى العام ، وجب تدبير سبعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات سنوياً لهذا الغرض . فإذا زاد عدد التلاميذ على توالى السنين زاد هذا الاعتماد بما يكاد يعجز الميزانية . ماذا نصنع إذن ؟ لم نستطع يومئذ التغلب على المشكلة ، وهى لا تزال قائمة إلى اليوم .

لقيت مشكلة المعلمين الإلزاميين من بعد عناية بعض الوزارات إلى حد أرضاهم . على أن ما سمعته من خطب وفودهم التى قابلتنى أثار أمامى مسألة كنت حريصاً على مواجهتها منذ وليت وزارة المعارف . فهؤلاء الإلزاميون أكثرهم شبان حفظوا القرآن عن ظهر قلب فاستقام لسانهم فأجادوا التعبير باللغة الفصحى حديثاً وخطابة ، وإن لم تسعفهم ظروف حياتهم بحظ كبير من الثقافة العامة . وقد لاحظت فى أثناء حياتى الصحفية أن الشبان المتخرجين فى كلية الحقوق وفى غيرها من الكليات - خلا الموهوبين ومن تخصصوا فى اللغة العربية – ضعاف أيما ضعف فى هذه اللغة . أما وهى لغة البلاد ، فالواجب الأول على وزارة المعارف أن تبذل من العناية ما يكفل استقامة اللسان لكل ناطق بها ، ثم يكفل قدرته على التعبير كتابة عما يريد بلغة سليمة قدر المستطاع .

لاحظت ضعف الشبان فى اللغة العربية حين كنت رئيساً لتحرير « السياسة » . فقد أردت يومئذ أن أجدد فى الحياة الصحفية فأدخلت فيها عناصر من الحاصلين على الشهادات الجامعية من كلية الحقوق ، ومن كلية التجارة ، فراعنى أن وجدت أكثرهم لا يستطيعون أن يصوغوا خبراً فى بضعة أسطر صياغة مقبولة . أليس من واجبى وقد توليت وزارة المعارف وأصبحت المسئول عن تربية النشء وتعليمه ، أن أسد ما لاحظت من نقص فى هذا الشأن ؟ !

ولقد كان إيمانى بما علىّ من واجب نحو لغتنا القومية أقوى من أن يزعزعه أى اعتبار . فاللغة من مقومات حياة الأمة . وإتقان اللغة القومية أساس من أجل أسس التقدم .

فإذا استطعت أن أضع حجراً متيناً فى هذا الأساس أديت لقومى واجباً يجعلنى مستريح الضمير أن وليت وزارة التعليم ، فنهضت فيها نهضة كان واجباً بدؤها من عشرات السنين .

وأخذت أفكر فى سبب ضعف شبابنا فى اللغة العربية . إن الجو المحيط بهم أكثر مواتاة لإتقان هذه اللغة من الجو الذى كان يحيط بنا حين كنا تلاميذ بالمدارس الابتدائية والثانوية ، فهم يدرسون اليوم كل العلوم ، فيما خلا اللغة الأجنبية ، باللغة العربية . وكنا نحن ندرس جميع العلوم ، خلا اللغة العربية ، بالإنجليزية فى المدارس الثانوية ، وكنا ندرس التاريخ والجغرافيا بالإنجليزية ابتداء من السنة الثالثة الابتدائية . ولابد أن يكون أبناء الجيل الحاضر أكثر شعوراً بالمسئولية الملقاة عليهم فى النهوض بوطنهم . فالحكومة حكومتهم ، تسيطر على سياسة بلادهم الداخلية والخارجية . أما نحن فكان الجليل من أمورنا فى يد الإنجليز ، وكنا لا نطمع فى تسيير سياستنا . فكيف وهذه هى الحال يكون أبناء الجيل الحاضر ضعافاً فى اللغة العربية ؟ ! وما هى الوسيلة لمقاومة هذا الضعف وإنهاض اللغة فى المدارس على نحو يكفل لبلادنا الوثبة السريعة القوية فى حياتها العقلية والعلمية والفنية ، وما يجر ذلك إليه من وثبة فى مرافقها جميعاً ؟

وتبادلت الرأى فى الأمر مع وكيل الوزارة ، فوجدته مقتنعاً بأن السبب فى الضعف مرجعه إلى أساتذة اللغة العربية أنفسهم . صحيح أنهم كأساتذتنا يتخرجون فى دار العلوم . ولكن شهادة المعاهد الدينية التى يدخلون بها دار العلوم اليوم أقل فى القيمة العلمية من الشهادة التى كان يدخل بها أسلافهم ، ولذلك يفيد أبناء اليوم من دار العلوم أقل مما كان يفيد هؤلاء الأسلاف . فإذا أريد إصلاح هذه الحال وجب أن ترجع وزارة المعارف إلى تجربة قامت بها من قبل وصادفت نجاحاً . ذلك أن تنشئ مدرسة ثانوية لدار العلوم يؤخذ طلابها من المعاهد الدينية ، ثم يتعلمون فيها أربع سنوات أو خمساً قبل أن يلتحقوا بدار العلوم . عند ذلك تطمئن وزارة المعارف إلى مدرسى اللغة العربية ، وتستطيع أن تنهض بهذه اللغة الكريمة النهضة اللائقة بها .

واقتنعت بفكرة العشماوى (بك) وطلبت إليه أن يضع النظام الصالح لثانوية دار العلوم كى أصدره بقرار وزارى ، ومن غير أن أحتاج للرجوع إلى مجلس الوزراء . وأعد العشماوى (بك) نظام هذه المدرسة والقرار الوزارى الذى يقرره ، ووقعت أنا القرار .

وإنى لجالس يوماً إلى مكتبى فى مصيف الوزارة ببولكلى برمل الإسكندرية إذ دخل عندى الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر الشيخ محمد مصطفى المراغى . وتبادلنا التحية وشربنا

القهوة ، وتناول حديثنا بعض موضوعات عامة ، ثم قال الشيخ : جئت أطلب إليك أن ترجئ تنفيذ قرارك بإنشاء تجهيزية دار العلوم إلى أن يحضر محمد محمود (باشا) من أوربا لعله يجد حلاً لما بين هذا القرار وقانون الأزهر من تعارض . وكنت أجل الشيخ وأقدر له تقديمه البارع لكتابى « حياة محمد » ، فلم أجد بدًّا من قبول طلبه ، وبخاصة لأن محمد (باشا) سيعود بعد أسبوعين . فلا ضرر من تأخير القرار الذى أصدرته هذين الأسبوعين .

واستأذن الشيخ وانصرف . وبعد دقائق تحدث إلىّ بالتليفون رئيس الوزراء بالنيابة عبد الفتاح يحيى (باشا) وطلب إلى أن أرجئ تنفيذ القرار الذى طلب إلىّ الشيخ المراغى إرجاء تنفيذه إلى أن يحضر محمد محمود (باشا) ، وأخبرنى أن الشيخ عنده فى مكتبه . قلت فى شيء من الحدة : لكن الشيخ كان عندى الآن وقد وعدته بإرجاء التنفيذ ، فما معنى تحدثه إلى دولتك فى الموضوع كرة أخرى ؟ أيظن أننى أعده ثم أخلف ، أم هو يشكونى إليك ؟ قال عبد الفتاح (باشا) : كلا ، كلا ! لا شيء من هذا ، هو أخبرنى بما دار بينك وبينه وشكرك على وعدك فأردت أن أبلغك ما حدث . وضحكت فيما بينى وبين نفسى من هذا الاستدراك اللطيف ، ووضعت السماعة وتركت الموضوع إلى أن يحضر رئيس الوزارة من أوربا .

وطلبت وكيل الوزارة وقانون الأزهر وراجعنا النصوص معاً فوجدت حجة الشيخ المراغى ترجح حجة وكيل الوزارة ، ورأيت النص وإن أريد تأويله أدنى إلى تأييد شيخ الأزهر ، وبخاصة إذا وضع الأمر موضع الاحتكام إلى محمد محمود (باشا) . لذلك اعتبرت القرار الوزارى الذى صدر وكأنه لم يكن من غير أن أتعرض له . لكننى رأيت فى قانون الأزهر نصاً بأن المتخرجين من كلياته يعينون فى وزارة المعارف . ولما كان التعيين من حق الوزير المطلق اعتزمت ألا أعين منهم أحداً بأية حال .

لم يدفعنى إلى هذا العزم قصد التحدى ، بل عرفت فى أثناء دراسة الموضوع وقبل أن أصدر فيه قراراً أن وزارة المعارف عينت من قبل بعض رجال المعاهد الدينية فى وظائف التدريس بها ، وأن هذا التعيين انتهى إلى فشل ذريع من الناحية التعليمية ومن نواح أخرى .

على أن اعتباراً أجل خطراً زادنى اقتناعاً بألا يعين وزير المعارف فى وظائف التدريس بمدارس الوزارة إلا من يطمئن هو إلى أهليتهم وكفايتهم . فمدرس اللغة القومية فى أية أمة من الأمم هو الذى يصوغ ثقافة الأمة العامة فى مناحى حياتها جميعاً . هو الذى يصقل لسان الأبناء فى لغة التفاهم والخطاب . وهو الذى ينقل المختار من آثار الماضى إلى الحاضر ،

وهو الذى يكشف عما فى هذه الآثار من معانى الجمال وصوره . فإذا لم يكن المدرس الذى يضطلع بهذه الرسالة على جانب من الكفاية والبراعة وسعة الأفق ، ومن تذوق الفن الأدبى ، لم يؤد رسالته . وإذا هو لم يحط إلى جانب ذلك بشىء من آداب الأمم الأخرى لم يؤد الرسالة على الوجه الأكمل . فالعالم فى عهدنا الحاضر قد تقاربت أجزاؤه فأصبح التفاهم السريع بين الأمم والشعوب المختلفة من ضروريات الحياة . والتفاهم لا يكون بتبادل الألفاظ التى تتألف منها عبارات بذواتها ، بل لابد له من أن يدرك المتفاهمان ما تنطوى عليه الألفاظ والعبارات من معان صقلها الزمان على أيدى الكتاب والشعراء وغيرهم من رجال الفن ، وكيف فهم الناس جميعاً هذه المعانى . معلم اللغة القومية الذى يستطيع أداء هذه الرسالة هو الذى كنت أريده ، وكنت أعتقد ألا أجده بين المتخرجين فى المعاهد الدينية ، وإننى لأجده بشىء من الصعوبة فى المتخرجين فى دار العلوم .

عاد محمد محمود (باشا) فلم أفاتحه ولم أفاتح الشيخ المراغى من جديد فى موضوع تجهيزية دار العلوم ، بل اعتبرت الأمر منتهياً . لكننى لم ألبث أن فوجئت قبيل موعد العام الدراسى بطلب من رئيس الوزراء ، بناء على طلب من شيخ الأزهر ، أن أعين حملة شهادات المعاهد الدينية العليا مدرسين للغة العربية تنفيذاً لقانون الأزهر . واعتذرت لرئيس الوزارة وبينت له أسباب اعتذارى عن عدم إجابة هذا الطلب ، وذكرت له أنى إن كنت قد عدلت عن إنشاء تجهيزية لدار العلوم مع اقتناعى بضرورتها فإنما كان عدولى إيثاراً لعدم الضجة . ورجوت رئيس الوزراء أن يقنع الشيخ الأكبر بألا يثير ثائرة لا خير لأحد فيها ، وذلك بعد أن شرحت له وجهة نظرى فى معلم اللغة العربية وفيما أريد أن أقوم به من إصلاح لمدرسة دار العلوم .

ولم أشعر أن رئيس الوزراء يخالفنى فى رأيى ، وإن لم يوافق عليه صراحة . وانقضت الأسابيع الأولى من السنة الدراسية ولم يحدث فى الجو ما ينذر بشىء ذى بال . على أن الصحف ما لبثت بعد حين أن تحدثت فى قانون الأزهر وما ينص عليه من أن شهادة المعاهد الدينية تؤهل لتدريس اللغة العربية والعلوم الدينية بالمدارس . ثم إن ضجة بدأت تزعم بأن وزير المعارف لا يريد تنفيذ هذا القانون . وأصدرت بياناً رداً على هذه الحركة صرحت فيه بأن وزير المعارف ووزارة المعارف لا تعترض تعيين حملة شهادات المعاهد الدينية فى المدارس الحرة فإذا أثبتت التجربة أهلية من تعين منهم على قدم المساواة مع أبناء دار العلوم لم يمنع مانع من اختيارهم من بعد مدرسين بمدارس الوزارة . وكان مقصدى الواضح من هذا

البيان أن المدارس الحرة خاضعة لتفتيش وزارة المعارف وتلقى معونتها المالية ، وأن كل مدرس فيها توضع عنه تقارير من قسم التفتيش ، فمن أثبتت هذه التقارير أهليته بعد سنتين أو أكثر يمضيها بالمدارس الحرة أمكن اختياره للتعلم بالوزارة .

لم يرض هذا البيان رجال الأزهر ولم يرض أبناء دار العلوم . خشى هؤلاء أن يكون خطوة تتلوها خطوة أخرى ، هى التسليم بتعيين حملة شهادات المعاهد الدينية فى وزارة المعارف . وحسب رجال الأزهر أنهم إذا ألحوا ثم ألحوا بلغوا مقصدهم . أما هذه الخطوة فلا ترضيهم . ولم يزعجنى ما شعرت به من عدم رضا الجانبين ، لأننى كنت قد انتهيت إلى عزم ولم أكن أقصد إلى التراجع قيد أنملة عنه .

وأضرب أبناء دار العلوم احتجاجاً على تدخل رجال المعاهد الدينية فى شئون وزارة المعارف . أضربوا مخافة انتصار رئيس الوزارة لشيخ الأزهر لما كانوا يعرفونه بين الرجلين من صلة صداقة وطيدة . وتركت أنا هذا الإضراب أياماً لم أتعرض له ، فحدثنى رئيس الوزراء فى أمره ، وطلب إلى أن أتخذ الإجراء الذى يعيد الأمر إلى نصابه حرصاً على أن تسود السكينة . ولم يكن ذلك بالأمر العسير . فقد طلبت عميد دار العلوم وأخبرتم بأنه إذا لم يعد الطلبة إلى دراستهم تخليت عن قضيتهم . وعاد الطلبة وانتظمت الدراسة فى الدار . لكننا فوجئنا بعد زمن بإضراب فى الأزهر استغرق أياماً كذلك ثم قضى عليه .

تنبهت الأذهان ، بعد إضراب دار العلوم وإضراب الأزهر ، إلى أن فى الجو مسألة لها خطرها . على أن أحداً لم يتعمق الموضوع ببحثه من ناحية فكرته أو مبدئه ، بل نظر الأكثرون فى الأمر من ناحية الفائدة المادية التى تعود على الأزهر أو على دار العلوم من انتصار هذا الفريق أو ذاك . لم يثر أحد يومئذ بحثاً فى اللغة العربية والسبب الذى أدى إلى ضعف الطلاب فى تحصيلها . ولم يتناول أحد الموضوع من ناحية الجهة صاحبة الحق فى تصوير الثقافة العامة للبلاد ، أهى وزارة المعارف أم المعاهد الدينية ، ولم ينقب أحد فى الآثار المترتبة على هذا الاتجاه أو ذاك ، بل عولج الموضوع معالجة سطحية من ناحية إضراب المعهد الدينية أو دار العلوم وأثر هذا الإضراب فى موقف الوزارة السياسى . وقد أسفت يومئذ ألا يعالج أمر ذلك مبلغ خطورته على نحو غير هذا النحو السطحى التافه . ولا أزال إلى اليوم وسأظل من بعد ، يعاودنى الأسف أن نعالج الموضوعات الخطيرة التى تتصل بحياتنا القومية العليا على هذا النحو غير الناضج !

ودعانى رئيس الوزارة يوماً وحدثنى فى الموضوع وذكر لى أنه أصبح غير مقصور على

سياسة وزارة المعارف ، بل تناول سياسة الوزارة العامة ، وأنه لذلك يرى أن لابد له من حل يتفق مع هذه السياسة العامة . وأجبت : أنا مستعد لأن أعرض الأمر على مجلس الوزراء وسأضع مذكرة فيه تكون أساساً لهذا العرض . ولم أبطئ بالفعل فى وضع هذه المذكرة ، ولم يبطئ محمد (باشا) فى تحديد جلسة لمجلس الوزراء يتناول فيها بحث الموضوع .

ضمنت مذكرتى مختلف الحجج التى دفعتنى إلى أن أتخذ من الإجراءات ما اتخذت . على أن واحدة من هذه الحجج كفت لإقناع الوزراء جميعاً بأننى على حق . تلك أن الوزير المسئول هو وحده الذى يملك التصرف فى شئون وزارته ، وليس يجوز لغيره أن يتدخل فى شئونها . ذلك نص الدستور الصريح ، وذلك ما جرى عليه العمل فى كل الأحوال . وما كان لوزير ألا يتمسك بهذه الحجة وهى تمسه فى أعمال وزارته . ولهذا أجل بحث الموضوع الذى طرح على المجلس رجاء حله خارج نطاق المجلس .

وإننى لفى غرفة الوزراء بمجلس النواب ذات مساء ، إذ أخبرنى حسين سرى (باشا) وزير الأشغال أنه هو والدكتور أحمد ماهر (باشا) وزير المالية يريدان التحدث إلى ، وأن الدكتور ماهر (باشا) ينتظرنى بوزارة المالية . وذهبنا إلى هناك فإذا هما يحدثانى فى مسألة الأزهر ودار العلوم ، ويذكران لى أن تطور المسألة يقتضى من جانبى بعض التساهل . ودهشت لهذه المفاجأة فسألتهما : أطلب إليكما محمد محمود (باشا) أن تحدثانى بمثل هذا الحديث ؟ وأقسما أنهما لم يخاطبا رئيس الوزارة فى هذا الموضوع ، ولم يخاطبهما هو فيه ، ولكنهما يريان أن شيخ الأزهر يلح ويحرك الأزهر ، وأن هذه الحركات قد تكون سيئة الأثر فى حياة الوزارة . قلت : وهل شيخ الأزهر على حق فيما يطلب ؟ قالا : كلا ! وأنت صاحب الحق فى الموضوع من أوله إلى آخره . واقترح الدكتور ماهر (باشا) أن أعين واحداً أو اثنين من خريجى المعاهد الدينية على سبيل التجربة . ورفضت هذا الاقتراح لأن معناه التراجع عن موقف يعترف الكل بأننى على حق فيه . وتراجع صاحب الحق بأية صورة من الصور خذلان للحق ذاته . وإذا كان شيخ الأزهر يعتز باعتبارات خاصة فأنا أعتز بالحق وبتمسكى به . ثم طلبت إليهما أن يبلغا رئيس الوزراء أنى على استعداد لتقديم استقالتى من الوزارة إذا رأى هو ، وهو رئيس حزبى ، أن أقدم هذه الاستقالة . وكان جواب الرجلين : إذا كنت أنت لا ترضى أن تتراجع أمام مطلب تعتقده حقاً وتؤثر الاستقالة ، أفلا تكون استقالتك وقبولها تراجعاً من مجلس الوزراء لا يجوز لك أن تعرضه له ؟

وانتهى حديثنا فى جو أكثر صفاء من الجو الذى بدأ فيه . وكان ذلك طبيعياً بعد أن

ذكّرت زميلىّ بكل الحلول التى عرضتها ورفضها شيخ الأزهر . لقد اقترحت أن يدخل من شاء من أبناء المعاهد الدينية الامتحان النهائى لدار العلوم ، فمن نجح فيه كان له من الحق فى أن يعين بمدارس الوزارة ما لأبناء دار العلوم ، فأبى الشيخ . وقد اقترحت أن يلتحق خريجو المعاهد الدينية بمعهد التربية كما يلتحق به خريجو قسم اللغة العربية بالجامعة المصرية ، فأبى الشيخ . وقد اقترحت أن تجرى وزارة المعارف مسابقة بين خريجى دار العلوم وخريجى المعاهد الدينية يعين الفائزون فيها فى مدارس الوزارة ، فأبى الشيخ . أبى إلا أن يعين خريجو المعاهد فى مدارس الوزارة رضى الوزير أولم يرض . هذا تحكم لا يمكن قبوله . ذكّرتّ زميلىّ بهذا كله ، وعرضت عليهما تقديم استقالتى لرئيس الوزراء ، ثم ودعتهما وقد انتهى حديثنا فى جو أكثر صفاء من الجو الذى بدأ فيه .

مع ذلك لم تنته المشكلة عند هذا الحد ، وما كان لها أن تنتهى عنده . فقد كان للشيخ الأكبر المراغى يومئذ نفوذ مبسوط فى حياة الدولة كلها : فى سياستها ، فى نظامها ، فى اتجاه حكمها ، فلم يكن يسيراً أن يرد قوله . وكان الاتجاه يومئذ إلى تقوية المعاهد الدينية بزيادة عددها وفخامة عمارتها وبكل ما يمد من نفوذها . وكانت السلطات تعتمد على أبناء هذه المعاهد فى الحركات السياسية ، فلم يكن يسيراً أن يرد وزير المعارف تيار هذا التوسع أو أن يحمى وزارته منه . ولقد خطب الأستاذ الأكبر يوم افتتح الملك معهد أسيوط الدينى فأشار إلى مثل هذه المعانى إشارة لفتت الأنظار وتهامس فى مغزاها بعض الوزراء . أما والتيار متدفع هذا التدفع فليس من يجرؤ على صده من غير أن يعرض نفسه ليجرفه هذا التيار الثائر الفيضان . ولقد بلغ من عنف ثورته أن فكر شيخ الأزهر فى ضم دار العلوم إلى المعاهد الدينية ، حتى لا تنهض ضده حجة أو يبقى أمام وزير المعارف ملجأ غير هذه المعاهد لتدريس اللغة العربية .

لم يزعجنى هذا التيار الجارف ولم يثننى عن موقفى . ذلك بأنى أعتقد أن المبادئ السليمة منتصرة آخر الأمر لا محالة ، وأن واجب من يتولى العمل العام ألا يحيد عن هذه المبادئ السليمة لأى اعتبار . ومن المبادئ السليمة ما بنى عليه الشيخ المراغى نفسه إصلاح الأزهر حين تولى المشيخة للمرة الأولى فى سنة ١٩٢٨ . فالتعليم فى البلاد كلها يجب أن تقوم مراحله الابتدائية والثانوية على أساس واحد ، وأن تتفق براجها فى حدود الغرض المقصود منها . فإذا انتهت المرحلة الثانوية وآن أوان التخصص اتجه كل وجهته الجامعية أو الفنية . وهذا ما فرضه قانون إصلاح المعاهد الدينية فى سنة ١٩٣٠ ، وما أريد أن يصدر التشريع به إبان

مشيخة المراغى الأولى . ولقد تمسك فضيلته بهذا الإصلاح يومئذ ، برغم كل معارضة قامت فى وجهه ، حتى اضطر أن يستقيل .

صدر قانون المعاهد فى سنة ١٩٣٠ يرعى هذا الأساس فى الإصلاح إلى حد كبير . لكن الذين تولوا تنفيذ هذا القانون لم يكونوا يؤمنون بضرورة الوحدة فى الثقافة القومية ، فزعموا أن ما أدخل من العلوم « الحديثة » فى المعاهد الدينية قد أضر بالتعلم الدينى نفسه ، ولذا عدل القانون وصدر فى سنة ١٩٣٦ قانون جديد يعدل عن وحدة الثقافة القومية فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ، ويعود بالمعاهد إلى ما يشبه عهدها الأول .

لم أقتنع بصلاح هذا القانون الجديد ، لكنى لم أكن لأعترض عليه بعد أن توليت وزارة المعارف لأن المعاهد الدينية لم تكن فى دائرة اختصاصى ، بل كانت تابعة قانوناً لرئيس الوزراء . على أننى لم أتنازل قط عن حق وزير المعارف فى أنه هو المهيمن على الثقافة العامة فى البلاد ، وهو الذى يصور سياستها وينفذ هذه السياسة . ألم يكن وزير المعارف فى فرنسا هو وزير المعارف والعبادات إلى أن تم الفصل بين الكنيسة والدولة ؟ وإذا لم يكن فى الإسلام كنيسة ففى الإسلام دولة . وللدولة « مصر » دستور يجعل الوزير مسئولاً عن وزارته . فوزير المعارف هو المسئول عن كل ما يتصل بالمعارف فى البلاد وإن انتمى إلى غير وزارته .

ولقد كنت شديد البرم بما فى مصر من تباين فى ألوان الثقافة ، وبما يؤدى إليه هذا التباين من اختلاف فى نظرة الطوائف إلى الحياة اختلافاً يحول بين هذه الطوائف وما يجب من تفاهمها وتضامنها القومى للمصلحة العامة . ولقد كان هذا الاختلاف فى وجوه النظر و[illegible] الأثر أشد الوضوح بين المتعلمين فى مدارس الدولة والمتعلمين فى المعاهد الدينية . ثم كان لهذا الاختلاف أثره الظاهر كذلك بين المتعلمين فى مدارس الدولة والمتعلمين فى المدارس الأجنبية الكثيرة المنتشرة فى أرجاء البلاد . لذلك رأيت أنه لابد لى من العمل للتقريب بين ألوان الثقافة المصرية ما استطعت . وكان من ذلك أن فرضت إشراف وزارة المعارف على المدارس الأجنبية ، ولم يكن لهذا الإشراف وجود محسوس من قبل بحجة الامتيازات الأجنبية ، كما فرضت على المدارس الأجنبية أن تعلم اللغة العربية وتاريخ مصر وجغرافيتها والتربية الوطنية المصرية للذين يدرسون فيها جميعاً ، لا فرق بين المصريين والأجانب . وقد أحدث ذلك ضجة تجاوزت [illegible] فى الصحف التى تصدر بلغة أجنبية إلى احتجاج بعض المعاهد ، إلى ملاحظة من بعض الممثلين السياسيين . لكن هذه الضجة لم تدم طويلا بعد أن رأى رجال المعاهد الأجنبية وجه الحق فيما صنعت ، ورأوا أن مدارسهم مفروض

فيها أنها تعمل لتخريج أبناء يقيمون فى مصر على اختلاف جنسيتهم ، فلابد أن يعرفوا لغة البلاد وتاريخها وجغرافيتها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ظلت المشكلة بيني وبين شيخ الأزهر قائمة . فلما كنا فى أخريات العام الدراسى ٣٨ ١٩٣٩ ، عاد رئيس الوزراء يسألنى عما أقترحه حلا للمشكلة ، فاقترحت تأليف لجنة يرأسها عبد العزيز فهمى (باشا) تنظر الموضوع وتفصل فى الخلاف ويكون حكمها فيه حاسماً . وعرض رئيس الوزراء هذا الاقتراح على شيخ الأزهر فقبله . وعرض الأمر على مجلس الوزراء فألفت هذه اللجنة برياسة عبد العزيز (باشا) فهمى وعضوية عبد الحميد بدوى (باشا) والشيخ أمين الخولى ، وأحيلت أوراق الموضوع للجنة ومعها مذكرتى التى كنت قدمتها لمجلس الوزراء .

وعقدت اللجنة عدة جلسات فى الإسكندرية قضت بعدها فى الموضوع بأن وزير المعارف هو وحده المسئول عن معاهد التعليم التابعة للوزارة أو الخاضعة لإشرافها ، وهو لذلك يعين بها من يشاء . وليس لغيره أن يتدخل فى تصرفاته فى هذا الشأن ، كما أقرت اقتراحى إجراء مسابقة بين خريجى دار العلوم وخريجى كلية اللغة العربية بالأزهر للتعيين فى وظائف التدريس ، وقررت ضرورة توحيد المعاهد التى تخرج معلم اللغة العربية .

لكن هذه القررات صدرت عشية استقالة الوزارة فكان صدورها انتصاراً لى . ولكنه كان انتصاراً نظرياً لأن وزارة المعارف أسندت إلى غيرى فى الوزارة الجديدة .

* * *

لم آسف على هذه المعركة التى خضتها يوماً مع الشيخ الأكبر المراغى ، برغم ما كان بيننا قبل من مودة اتصلت بعد ذلك إلى أن اختار رحمة الله عليه جوار ربه . فإنما دفعنى إليها حرصى على إتقان أبنائنا اللغة العربية ، ودقة وقوفهم على أسرارها ، وسلامة عبارتهم بها وحسن أدائهم لها . ولم يكن مرجع هذا الحرص إلى أن اللغة العربية هى اللغة القومية وكفى ، بل كان مرجعه إلى أنها لغة البلاد الممتدة من العراق شرقاً إلى مراكش غرباً ، وإن أن عصور الظلمة التى مرت بهذه الأمم قد هوت باللغة إلى لهجات تدعى كلها أنها عربية ، وينكر بعضها بعضاً حتى لا يستطيع المغربى أن يفهم لهجة المصرى أو لهجة العراقى ، ولا يستطيع المصرى أن يفهم لهجة العراقى ولا لهجة المغربى . ونشأ عن تناكر اللهجات أن تنكرت بعض هذه الأمم لبعض . فلم تعد إحداها تعنى بمصير سائرها ، بل نشبت بين الكثير منها العداوة والبغضاء . ولو أن أبناء هذه الأمم تعارفوا لغة لتحابوا شعوباً ، ولوصلت الألفة والعقيدة

بينهم من وشائج أمرهم ما انقطع وتدابر .

وإنى لأذكر ، وأنا أكتب هذه العبارة ، يوماً كنت فيه بلبنان عام ١٩١٤ ، وكان فى مصر يومئذ دعاة للكتابة باللغة العامية . وتناول أمر هؤلاء الدعاة حديثاً دار بينى وبين السيد عبد الرحمن الشهبندر ، أحد أقطاب الوطنية السورية ، فكان مما قاله : أعجب لهؤلاء الدعاة كيف ينسون أنهم إذ يكتبون باللهجة المصرية فإنما يفهمهم أربعة عشر مليوناً هم سكان مصر ، على حين أنهم إذ يكتبون العربية الفصحى يفهمهم سبعون مليوناً تتجاور بلادهم فى شمال أفريقية وشرق آسيا ، ثم يفهمهم ملايين مبعثرون فى أرجاء الأرض فى العالمين القديم والجديد ممن يتكلمون اللغة العربية . وهذه حجة قوية كل القوة ، إن صح معها أن تكتب لغة الكلام للمسرح أو للشاشة البيضاء فلن يكون ما يكتب من ذلك إلا رهناً بانتقال هذه الشعوب من الأمية إلى القراءة والكتابة . وهذا الانتقال لن يتجاوز جيلين أو ثلاثة أجيال إذا جدت هذه الأمم لمحو الأمية فيها . ويومئذ تندثر لهجات الكلام الجارية اليوم لتقارب لغة الكلام لغة الكتابة ، وتعود اللغة العربية سيرتها الأولى ، فتصبح كأية من اللغات الحية ، يكتب جميع المتكلمين بها لغة واحدة ، ويتفاهم جميع المتكلمين بها فى لهجات تتعارف ولا تتناكر ، وتقرب الشعوب وتربطها بأقوى الوشائج وأمتن الصلات .

ولقد مر بخاطرى ، فى هذه الفترة الأولى من ولايتى وزارة المعارف ، أن أتخذ من الإذاعة ومن السينما وسيلة لنشر التعليم ولنشر اللغة العربية بين جماهير الشعب . ولم يكن ذلك عسيراً ، ولم تكن نفقته طائلة ، لكنه كان يحتاج إلى اعتمادات جديدة تقتضى الرجوع إلى مجلس الوزراء وإلى وزير المالية . ولم أكن ميالاً للرجوع إلى مجلس الوزراء ما استطعت الاستغناء عن الرجوع إليه . لذلك اكتفيت بتقوية الإذاعات المدرسية مع اقتناعى بعدم كفايتها لأداء الغرض الذى أقصد إليه .

ثم إنى ذكرت ما لاحظته من عدم ميل أبنائنا وبناتنا إلى القراءة ، خلا قراءة الصحف التى تضر فى كثير من الأحيان بمستواهم المعنوى . هذا بينما رأيت الذين يتعلمون فى المدارس الأجنبية بمصر يحرص الكثيرون منهم على قرءة كتب قيمة يختارها لهم أساتذتهم ، ويسهل حصولهم عليها من مكتبات مدارسهم . ثم إنى ذكرت ما لاحظته فى أثناء مقامى للدراسة بأوربا من عكوف الأبناء والبنات على قراءة الكتب . لذلك أمرت بإنشاء مكتبات فى جميع المدارس الثانوية وفى بعض المدارس الابتدائية وتزويدها بالكتب العربية الحديثة ، ومطالبة مفتشى اللغة العربية بالوقوف على مبلغ عناية التلاميذ باستعارة الكتب وقراءتها ، وعناية

المدرسين بإرشادهم لخيرها كيما يطلعوا عليه ويدرسوا بعضه ويؤدوا فيه اختباراً .

على أن ما شغلتنى به معركة الأزهر ودار العلوم ، ثم ما شغلتنى به مشاكل أخرى فى الوزارة ، وقلة الأعوان المؤمنين بما أدعو إليه ، وقصر الزمن الذى قضيته هذه المرة الأولى وزيراً للمعارف كل ذلك عاقنى عن المضى فى تنفيذ سياسة كنت أرجو من ورائها أعظم الخير للبلاد .

* * *

والحق أن معركة الأزهر ودار العلوم لم تكن أعوص المشاكل التى واجهتنى وإن كانت أكثرها بروزاً ولفتاً للرأى العام .

فقد رأيت ، ووافق المختصون من رجال الوزارة على رأيى ، أن الطفل ، قبل التاسعة أو قبل العاشرة من سنه ، لا يحتمل أن يتعلم لغتين مختلفتين أصولاً وفروعاً كل الاختلاف ، وأن اللغة العربية الفصحى لا يسهل أن تثبت فى ذهن الطفل العادى قبل هذه السن إذا تعلم معها لغة أجنبية هى اللغة الإنجليزية . ولهذا قررت البدء بإلغاء اللغة الإنجليزية فى السنة الأولى الابتدائية . وشجعنى على اتخاذ هذا القرار أن المرحلة الأولى للتعليم كانت موزعة فى وزارة المعارف بين ثلاث شعب، التعليم الابتدائى ، والتعليم الأولى ، والتعليم الإلزامى ، واللغة الأجنبية لا وجود لها فى التعليم الأولى ولا فى التعليم الإلزامى . ومصر تسير بخطى سريعة نحو مجانية التعليم الابتدائى . وكنت أرى من يومئذ أن يلتحق الممتازون فى التعليم الأولى والتعليم الإلزامى بالمدارس الابتدائية بالمجان ، وهؤلاء لا يظهر تفوقهم وامتيازهم قبل التاسعة ، بل قبل العاشرة من سنهم . فإذا اتفقت برامج التعليم فى هذه الشعب الثلاث تيسر نقل هؤلاء الممتازين إلى السنة الثانية الابتدائية ولم يقف عدم تعلمهم اللغة الإنجليزية فى سبيلهم .

وقد ذهب بعض رجال الوزارة إلى أبعد من ذلك فاقترحوا إلغاء تعليم اللغة الأجنبية من المدارس الابتدائية جملة أو على الأقل إلغاءها إلى السنة الثالثة . ومع أننى لم أتخذ قراراً فى هذا الاقتراح ، بدأت جريدة « الاجيبشان جازيت » التى تمثل فى مصر الرأى الرسمى البريطانى ، أو الرأى الشبيه بالرسمى على الأقل ، حملة على وزير المعارف وعلى وزارة المعارف لأنها تريد إلغاء اللغة الإنجليزية من المدارس الابتدائية . ولم يقف حملتها أننى صرحت بأن الوزارة لم تقر هذا الرأى بعد ، بل استمرت تقول إن هذا التفكير أملاه روح مصدره التعصب وكراهية الأجانب . ويعلم الله أن التعصب وكراهية الأجانب لم يدر أيهما بخاطرى يوماً

من الأيام . إنما قصدت بكل تفكيرى مصلحة بلادى من غير نظر إلى أى اعتبار آخر . لكننى سرعان ما علمت أن هذه الجريدة الإنجليزية لا تعبر عن رأيها وحدها ، بل تعبر عن رأى السفارة البريطانية . وقيل لى يومئذ إن هذا الموضوع قد تنشأ بسببه أزمة بين مصر وإنجلترا . على أننى ما كنت لأفكر فى هذه الاقتراحات التى عرضت على قبل أن أرى نتيجة إلغاء تدريس اللغة الإنجليزية فى السنة الأولى الابتدائية . وهذا ما ذكرته لرئيس الوزراء حين فاتحنى فى الموضوع وما طمأنه إلى أن أزمة بهذا السبب لن تنشأ بين مصر وإنجلترا فى هذا العام أو فى العام الذى يليه .

لم يدر التعصب ولا دارت كراهية الأجانب بخاطرى فى يوم من الأيام ، فلا شىء أحب إلى من التماس الحقيقة حيث تكون . وليس الدفاع عن الحق الذى يؤمن الإنسان به بالحجة والدليل تعصباً ، إنما التعصب أن تتشبث برأى وإن لم تستطع الدفاع عنه ، وأن تتشبث به لغير شىء إلا أنك وجدت عليه آباءك . أما كراهية الأجانب فلا أفهمها . ففى الأجانب أخيار وأشرار ، كما أن فى أبناء الوطن أخياراً وأشراراً . والأجنبى الخير المطيع للقانون ولقواعد الخلق نافع كالوطنى الخير المطيع للقانون ولقواعد الخلق . والأجنبى الأنانى الذى يؤثر نفسه على الجماعة التى يعيش بينها ويستمتع بحمايتها آثم كابن الوطن الأنانى الذى يؤثر نفسه على الجماعة التى يعيش بينها ويستمتع بحمايتها . لكن كراهية الأجانب تهمة دأب الكثيرون من الأوربيين أن يلصقوها بالمسلمين وبأبناء الشرق ، لأنهم ألفوا أجيالا أن يستذلوا هؤلاء وأن يستغلوهم . فإذا حاول هؤلاء أن يلقوا نير الذلة وأن ينافسوا فى استغلال بلادهم وفى التمتع بخيراتها اتهموا باطلا بالتعصب وكراهية الأجانب . وتلك لعمرى تهمة إن دلت على شىء فعلى أن الذين يوجهونها بلغ من تعصبهم ومن كراهيتهم لأبناء الوطن الذى يفىء عليهم الرزق ، بل الرخاء ، بل الثراء ، أن صاروا يحسبون أنفسهم سادة وأبناء هذا الوطن عبيداً . ولو أنهم أنصفوا لحمدوا لأبناء هذا الوطن تسامحهم مع من يشاركهم فى رزق الوطن وثرائه .

وأقرب الأجانب إلى نفسى وأحبهم إلىّ هم العلماء الذين يؤمنون بأن العلم لا وطن له ، وأن العالم كله وطنه ، والذين يسمون بأنفسهم عن أن يتخذوا من العلم ذريعة استعلاء أو سلطان ، أو وسيلة لتغليب وطنهم الأصيل على الوطن الذى يقيمون فيه . هؤلاء العلماء موضع محبتى واحترامى وإجلالى . وكم كنت أغتبط إذ كنت أستمع إليهم يلقون محاضراتهم فى الفلسفة أو فى الأدب أو فى العلم فى الجمعية الجغرافية . فى تلك الساعات كان نور علمهم الفياض يضىء من حوله ، وينسيك من أمرهم إلا أنهم علماء أجلاء جديرون بكل محبة واحترام .

لهذا كان يساورنى الشىء الكثير من الأسف كلما اضطر واحد من هؤلاء العلماء لمغادرة مصر ، وترك مكانه من مجالس التدريس فيها ، إيماناً منى بأن العالم الجدير باسم العالم ذخر للبلد الذى يحل به ، سواء أكان هذا البلد موطنه الأصلى أم كان بلداً آخر جعله منار علمه .

* * *

لما ضاقت جامعة فؤاد الأول بالطلاب ، ولم تستطع كلياتها أن تستوعب الحاصلين على القسم الثانى من الشهادة الثانوية فوضعت قيوداً لقبول من يتقدمون إليها منهم — فكرت فى إنشاء جامعة ثانية بالإسكندرية تستقبل هذا التوسع العلمى المبارك .

ولم يصدنى عن المضى فى فكرتى ما كان ينادى به حماعة من أهل الرأى فى البلاد قائلين إن كثرة المتعلمين تعليماً جامعياً ، والحاصلين على شهادات جامعية تنشئ فى البلد طائفة من المتعلمين المتعطلين . فأنا أؤمن بأن التعليم لذاته فى كل درجاته ومراحله ، من حاجات الحياة الضرورية فى عصرنا الحاضر ، ومن المقومات القومية التى لا غنى عنها ، وأن ما يخشونه من ثورة المتعلمين المتعطلين لا محل له ، لأن ثورة المتعلم ثورة إصلاح ، وثورة الجاهل ثورة تدمير .

لذا مضيت أنضج فكرتى فى إنشاء هذه الجامعة ثانية . على أنى نجم أمامى اعتراضان لم يكن من التغلب عليهما بد . أولهما حاجة هذه الجامعة الجديدة للأساتذة ذوى الكفاية العالية حتى تضارع جامعة فؤاد الأول ، وتكون جديرة مثلها بأن تعترف أقدم جامعات أوربا بشهاداتها . وثانيهما حاجة الكليات العلمية ، كليات الطب ، والهندسة ، والزراعة ، والعلوم ، للمعامل التى لا غنى للطلاب والأساتذة فى دراستهم وتدريبهم عنها . وكنت أعلم أنا نستطيع أن نجد من أساتذة الآداب وأساتذة الحقوق من نستطيع بهم إنشاء هاتين الكليتين ، فى انتظار الاتفاق مع أساتذة أجانب يسدون ما قد يكون من فراغ فى هيئة التدريس بالكليات الأخرى ، وفى انتظار إنشاء المعامل اللازمة للكليات العملية . لذلك استصدرت من مجلس الوزراء قراراً بإنشاء كليتين بالإسكندرية للآداب والحقوق تكونان نواة لجامعة فاروق الأول حتى يتم الاتفاق مع الأساتذة الأجانب وننشئ ما نحن بحاجة إلى إنشائه من المعامل للكليات الأخرى . وتم إنشاء هاتين الكليتين للآداب والحقوق فى مفتتح العام الدراسى ، لم يمنع من إنشائهما حاجتنا للاستعانة بالعلماء الأجانب ، ولم يقف فى سبيلهما اتهام المصريين بالتعصب أو بكراهية الأجانب .

على أنى كنت حريصاً دائماً على التفريق بين ما هو من سيادة الدولة ، وما لا أثر له فى هذه السيادة ، حريصاً على أن تكون مظاهر السيادة كلها للمصريين . وربما رأى بعض الأجانب فى ذلك تعصباً أو كراهية للأجانب . أما أنا فلم أر قط فيه شيئاً من ذلك . فما اتصل بسيادة الدولة حق للوطن ولأبناء الوطن لا يجوز أن يشاركهم فيه مشارك . والأجانب الذين يريدون أن يشاركوا فى مظهر من مظاهر السيادة لا يريدون ذلك لحسابهم بل لحساب وطنهم الأصلى . وهذا مظهر من مظاهر استعلاء شعب على شعب لا يرضاه رجل فى أمة تحترم نفسها .

نحن إذن فى حاجة إلى العلماء الأجانب فى جامعاتنا ، حاجتنا إلى إيفاد البعثات من أبنائنا إلى البلاد الأجنبية الراسخة القدم فى العلم لينقلوا علم هذه البلاد إلى أمتنا . ونحن فى حاجة أشد إلى أن تسند كل وظيفة تتصل بسيادة الدولة إلى أبنائنا المصريين . وطبيعى أن تتصل كل رياسة إدارية بسيادة الدولة . لأن صاحبها هو الذى يتولى تنفيذ سياسة الدولة فى حدود ما يرسمه الوزير أو مجلس الوزراء . لهذا فكرت فى تمصير الرياسات الإدارية كلها فى وزارة المعارف ، مع الاحتفاظ بالخبرة الأجنبية التى أفادت مصر منها خلال القرن التاسع عشر كله وخلال ما فات من القرن العشرين فائدة لا يمكن إنكارها .

واتجه تفكيرى أول ما اتجه فى هذا الشأن إلى ناحية الفنون الجميلة وما يتصل بها . فقد اعتقدت دائماً أن الفنون الجميلة فى كل أمة هى المظهر الواضح لحضارة هذه الأمة . والفنون الجميلة فى مصر عريقة تتصل على العصور من عهد الفراعنة إلى وقتنا الحاضر . وقد كانت رعاية وزارة المعارف للفنون الجميلة ضعيفة غاية الضعف ، لأن هذه الفنون اندثرت أو كادت فى عهد الحكم العثمانى ، أى منذ القرن الخامس عشر الميلادى ، ولم تبدأ نهضتها على استحياء إلا منذ أوائل هذا القرن العشرين . ولم تكن الآثار القديمة التى تشهد لمصر بعلو الكعب فى فنون العمارة والنحت والتصوير أسعد حظاً . فقد طمرت هذه الآثار تحت الرمال حتى بدأ العلماء الفرنسيون بالكشف عنها فى القرن التاسع عشر . ومن يومئذ حرصت فرنسا على أن تبقى الآثار المصرية القديمة ، والآثار الرومانية ، والآثار الإسلامية نفسها ، منطوية تحت لوائها ، كما حرصت من بعد على أن تكون النهضة الحديثة للفنون الجميلة مطبوعة بطابعها .

ومن الحق على مصر لفرنسا أن تعترف لها فى هذا الميدان بفضل عظيم . فعلماؤها هم الذين كشفوا عن الكثير من الآثار المصرية القديمة . وشامبليون هو الذى كشف بفطنته

فى قراءة حجر رشيد عن طلاسم اللغة الهيروغليفية . وهذا الفضل هو الذى دفع فرنسا ، فى أثناء انفراد إنجلترا بالسلطان فى مصر أن تستمسك بأن يكون مدير الآثار المصرية فرنسياً . ثم أدت سياستها إلى تعيين مسيو جاستون فييت مديراً لدار الآثار العربية ، وإلى تعيين المسيو هوت كير مديراً للفنون الجميلة ، ثم تعيين المسيو ريمون خلفاً له فى إدارة الفنون الجميلة .

وكان طبيعياً ألا أغمط حق فرنسا أو أنكر سابقتها حين كنت أفكر فى إسناد الوظائف المتصلة بسيادة الدولة إلى المصريين . لذلك عينت الأستاذ محمد حسن مراقباً للفنون الجميلة واحتفظت بالمسيو ريمون مستشاراً فنياً لهذه المراقبة . ولم يثر هذا التغيير فى الوضع الإدارى أية ثائرة لأن الأستاذ محمد حسن كان وكيل المراقبة ، وكان مشهوداً له بأنه من رجال الفن البارزين فى مصر بعد أن أمضى فى إيطاليا سنوات يدرس فيها التصوير والنحت دراسة بلغ فيها من الإتقان ما شهد له به رجال الفن فى مهد الفن .

واتجهت مثل هذا الاتجاه أريد أن أعين مديراً مصرياً لدار الآثار المصرية والمتحف المصرى ، وأن يكون مديرها الفرنسى ، الأب دريوتون ، مستشارها الفنى ؛ ووقع الاختيار على الأستاذ مصطفى عامر ليتولى هذه الإدارة . وإنى لفى صدد هذا التفكير وتنفيذه إذ حمل إلى الأب دريوتون بلاغاً موقعاً عليه من عدد من خفراء الآثار بمنطقة الأهرام ، يتهمون فيه الأستاذ سليم حسن وكيل المتحف المصرى ، بأنه استغل نفوذه حين قيامه بالحفريات الأثرية فى منطقة أهرام الجيزة واستحوذ من الأموال المخصصة لهذه الحفريات على مبالغ طائلة لنفسه ، بأن كان يستمضى العمال العديدين على مبالغ يوقعون بأنهم قبضوها ، ثم لا يكونون قد قبضوا منها شيئاً ، أو لا يكونون قد قبضوا منها إلا النزر اليسير .

لم أكن لأحفظ بلاغاً عن جناية قدمه مدير دار الآثار موقعاً من عدد غير قليل من العمال . لهذا أحلته إلى التحقيق الإدارى ، وإن عجبت لتقديمه فى هذا الوقت الذى أفكر فيه فى تنظيم الآثار المصرية ، وشعرت بأن فى الأمر سرًّا لابد تكشفه الأيام عما قريب .

كان الربيع قد انتصف وبدأت تباشير قيظ الصيف فقرر الملك الانتقال إلى الإسكندرية فى الحادى عشر من مايو من تلك السنة . وصحب الوزراء ورجال الديوان ورجال الحاشية جلالته فى قطار الديزل الخاص . وإن القطار لينهب الطريق إلى غايته إذ جلس على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى إلى جانبى وتبادل معى أطراف الحديث فى أمور شتى ، كان

من بينها التحقيق مع سليم (بك) حسن . وقد اشتد عجبي حين ذكر لى رفعته اسم شخص بذاته فى لجنة هذا التحقيق ، وطلب إلى ألا أبدله . وإنما أثار عجبي أننى لم أكن أعرف هذا الشخص ولا أعرف شيئاً عنه ، وأن اسمه لم يكن عالقاً بذاكرتى . لأننى حرصت على أن يجرى هذا التحقيق بدقة ومن غير أن يتدخل فيه أحد ، وألا يرفع إلىَّ شيء عنه إلا حين تمامه . لذلك لم أجد ما أجيب به رئيس الديوان إلا أن أحداً لم يخاطبنى فى أمر التحقيق ، ولم يطلب منى إبدال عضو من اللجنة التى تتولاه بغيره ، وأننى حريص على أن يجرى هذا التحقيق فى جو من تمام الاستقلال .

وبعد أسبوعين أو ثلاثة أسابيع من هذا الحديث جاء سليم (بك) حسن إلى مكتبى شاكياً من أن الذين يحققون معه متحيزون ضده . وأنهم يحاولون إثبات التهمة الموجهة إليه بكل وسيلة ولو لم تكن نزيهة . وأثارت شكواه فى نفسى حديث رئيس الديوان معى فقلت له : أو تقبل يا سليم (بك) أن تتولى النيابة هذا التحقيق ، مع علمك بأن النيابة إذا وجدت ما يدينك فستقدمك إلى محكمة الجنايات ، ولن أقف أنا فى سبيل ذلك ، ولا يكفى يومئذ توقيع الجزاء الإدارى عليك ؟

وأجاب سليم (بك) على الفور : بل أنا أرحب بتحقيق النيابة وبكل نتيجة تترتب عليه . فأنا واثق من براءتى ومن أن البلاغ الذى قدم مكيدة دبرها لى مدير الآثار .

وطلبت إليه إن شاء أن يكتب لى كى تتولى النيابة التحقيق معه . فأسرع وقدم لى هذا الطلب بعـــد هنيهة ، فأشرت عليه لفورى بإحالة جميع الأوراق الخاصة بالموضوع إلى النيابة ، وشعرت فى نفسى بارتياح أن أنقل الأمر كله إلى الجهة القضائية ، ورجوت أن يكون لها فيه حظ من الاستقلال أوفر من حظ اللجنة الإدارية بوزارة المعارف .

وعدت بذاكرتى ألتمس الأسباب التى أدت إلى هذا النزاع العنيف فى دار الآثار . ولم يكن عسيراً أن أتبينها . فقد كان سليم (بك) حسن وكيل دار الآثار ، وكانت الظروف تهيئه ، وكان هو يهيئ نفسه ليتولى منصب مدير الآثار . ولم يترك للزمن وحده أن يفعل فعله ، بل أراد أن يدلل على أن إدارة الأب دريوتون للآثار لم تكن تخلو من الخطأ ، بل لعلها لم تكن تخلو من الشوائب . وللتدليل على ذلك أشار فى أحاديثه مع كثيرين إلى أن « بدروم » المتحف يحوى آلاف القطع الأثرية وأنها مودعة فيه من سنوات بغير جرد ، على الرغم من أن مجلس الوزراء قرر جردها من عهد وزارة صدقى (باشا) سنة ١٩٣١ . ومع أن هذا الجرد بدئ به غير مرة لقد حالت حوائل لا تخلو من غرابة دون إتمامه . وسألت أنا مدير

دار الآثار . وسألت وكيل الوزرة عن السبب فى أن عملية الجرد لم تتم فلم أكن أظفر بجواب مقنع ، ثم كان يقال لى إن هذه الآثار المكدسة بالبدروم ليست ذات قيمة علمية تستوجب عناء جردها ، لأنها تعد بالآلاف ولأن أكثرها إن لم تكن كلها قطع مكررة لتماثيل صغيرة يجد الإنسان من نظائرها فى المتحف المصرى وفى غير المتحف المصرى الشىء الكثير .

لم تكن هذه الحجة تقنعنى بطبيعة الحال . فالجرد الدقيق الذى يصف كل قطعة من القطع بالغاً ما بلغ عددها هو وحده الذى يبين المتشابه منها وغير المتشابه ، وهو وحده الذى يبين ما لها من قيمة علمية . وكثرة عددها لا تحول دون جردها . فمن اليسير تقسيم البدروم وإجراء الجرد فى كل قسم منه على حدة ، فإذا تم جرده ختم بالشمع الأحمر مثلا . لهذا كنت حريصاً على أن يتم الجرد نفياً لكل شبهة ونزولا على حكم القانون المالى فى أمر العهد . لكنى كنت أشعر بأن ما أبديه من حرص على إتمام الجرد ، يقابل بالوجوم حيناً ، وبالحديث عن العقبات التى تقوم فى سبيل هذا الجرد وتجعله مستحيلا أو فى حكم المستحيل حيناً آخر .

هذا الحديث وهذا الوجوم يبعثان على التساؤل عن سببهما . ولم يكن الموظفون المصريون فى دار الآثار ، خلا سليم (بك) حسن ، يحيرون على هذا التساؤل جواباً . أما سليم (بك) فكان يتحدث هنا وهناك ولا يمتنع عن إثارة شبهات تمس المسئولين عن الآثار ، وتمس الأب دريوتون فى مقدمتهم .

ولم يكن سليم (بك) ولا كان علمه موضع ثقة فى دوائر القصر . قيل لى فى هذه المناسبة : إن الملك قام برحلة نيلية فى الوجه القبلى فى حياة والده ، حين جعل والده لولى العهد لقب أمير الصعيد . وإن الأب دريوتون وسليم (بك) صحبا ولى العهد والملكة والدته ليشرحا للأمير تاريخ الآثار الكثيرة التى يشهدها ، وإن سليم (بك) أتى إلى الأمير بمعلومات عن أثر من الآثار ، فلما عرف الأب دريوتون ما قال زيّفه كله من الناحية العلمية ، فترك ذلك فى نفس الأمير أثراً ظل باقياً بعد أن جلس على عرش آبائه . لذلك لم يقبل أحد تفنيد سليم (بك) للأسباب التى أبديت بعدم جرد « البدروم » وقبل ما قاله مدير الدار فى هذا الموضوع .

أكان ما قيل لى من ذلك صحيحاً ؟ لم أحرص على تحرى دقته ، لأن مسألة الآثار . . . كانت متعددة الجوانب ، ولم يكن موقف فرنسا منها وحرصها على الإشراف على الآثار المصرية . . . جميعها أقل هذه الجوانب دقة وخطراً .

أخذت النيابة تحقق مع سليم « بك » حسن . وبعد أيام غير قليلة من بدء التحقيق علمت أن بين عضو النيابة المحقق وبين سليم (بك) جفاء أدى إلى امتناع سليم (بك) عن الإجابة ، وإلى تهديد المحقق إياه بالقبض عليه .

وتحريت الأمر فعلمت أن عضو النيابة الذى يتولى هذا التحقيق شاب ، وأنه يأخذ سليم (بك) حين سؤاله بشدة لم يألفها وكيل الآثار من قبل . ولما كان سليم (بك) عصبياً بطبعه ، وكان ثائر الأعصاب بصورة خاصة فى هذا الظرف ظنًّا منه أن مؤامرة دبرت للإيقاع به - فقد أبى الإجابة . فدعوت المحقق ، حين عرفت أنه بالوزارة ، وذكرته بأن المتهم برىء حتى تثبت إدانته ، وبأن من حق المتهم ألا يجيب ، وأنى مع ذلك سأنصح لسليم (بك) بأن يجيب على ما يوجه إليه من أسئلة . ودعوت سليم (بك) ونبهته إلى أن من حق النائب أن يأمر بالقبض عليه ، وأنى لا أملك منع هذا القبض إذا أسند على أساس من القانون ، وأن من مصلحته أن يجيب . فإذا رأى فى الأسئلة الموجهة إليه إعناتاً له ، فما عليه إلا أن يستعين بمحام يشير عليه بالإجابة أو بمنعه منها ، ثم يكون له من مشورة المحامى حصانة عند المحقق نفسه .

واستمر التحقيق زمناً غير قصير . فلما انتهى أحيلت أوراقه إلى النائب العام ، يس (بك) أحمد ، للتصرف فيه . ولم أتتبع أنا التحقيق ، بعد أن أحلته إلى النيابة وانتقلت مسئوليته إلى السلطة القضائية ، كما أنى لم أتتبعه قبل ذلك . فلما أحيل إلى النائب العام ، وانقضى على ذلك زمن غير قصير ، سألت وزير العدل ، أحمد محمد خشبة (باشا) ، عن مصيره ، فأخبرنى أن النائب العام لا يرى فيه ما يدين سليم (بك) حسن ليحيله إلى محكمة الجنايات ، وأنه مع ذلك يتردد فى حفظه . وتناقل الناس يومئذ أن رئيس الديوان كثير السؤال عن هذا التحقيق والتصرف فيه ، وأنه ضاق ذرعاً ببطء النائب العام حتى قال عنه يوماً إنه لم يصبح النائب العام ، بل صار « النائم العام » .

واستقالت الوزارة ولما يتصرف النائب العام فى التحقيق ، وبقى سليم (بك) حسن موقوفاً عن عمله لا يتقاضى مرتباً .

* * *

تولت النيابة العامة التحقيق فى قضية الآثار ، وتولت لجنة عبد العزيز فهمى (باشا) النظر فى تعيين مدرس اللغة العربية وصاحب الحق فى هذا التعيين فأعفانى ذلك من الاشتغال بهاتين المسألتين بعد أن شغلتنى كل واحدة منهما زمناً غير قصير ، واستطعت أن

أعود بتفكيرى إلى ما سواهما من شئون وزارة المعارف وما يجب من إصلاح فيها ، ومن توجيه جديد لسياستها .

ولم تكن هذه المهمة يسيرة ، ولم أكن أول من شغل بها . فقد استنفدت جهداً ضخماً من وزراء للمعارف سبقونى ، ورسم كل واحد من هؤلاء ما اعتقده السياسة المثلى لهذه الوزارة . وكان هذا طبيعياً ، وكان شاقاً . فإلى سنة ١٩٢٢ كانت السياسة المرسومة لوزارة المعارف هى السياسة التى رسمها الاحتلال البريطانى . وكان المستشار الإنجليزى فى وزارة المعارف يتولى تنفيذ هذه السياسة بدقة ، ويعمل على ألا تخرج اليقظة القومية بها عن النطاق الذى حددته سياسة إنجلترا لها . وكانت هذه السياسة تقصر غرض التعليم فى مصر على تخريج موظفين يقومون بشئون الأداة الحكومية فى سلاسة وانقياد وفى الحدود المرسومة لهذه الأداة .

فلما اعترفت إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وانسحب المستشارون الإنجليز من الحكومة المصرية ، لم يكن مفر من العدول بسياسة التعليم عن ذلك النطاق الضيق المحدود ليتناول تربية الشعب تربية حرية واستقلال ، وتعليم أبناء الشعب جميعاً تعليماً يسلحهم لمواجهة الحياة ، كما صورتها المدنية الحاضرة ، فى قوة وكرامة . ولا سبيل لهذا الانتقال الفسيح المدى إلا أن يغير رجال التعليم جميعاً ما ألفته نفوسهم عشرات السنين ، وما طبعه الماضى القريب فى قلوبهم وعقولهم أيام نشأتهم الأولى ، وأن يتعاون هؤلاء مع كل وزير للمعارف تعاوناً يكفل أن تحقق السياسة الجديدة الغرض الجديد . وهذا الانتقال يقتضى كذلك أن تنفسح أمام وزارة المعارف أبواب الميزانية لمواجهة ما تقضى به السياسة الجديدة من توسع فى مراحل التعليم جميعاً ، كما تقتضى تصوير المبادئ التى يقوم عليها التعليم بأغراضه الجديدة تصويراً دقيقاً . ومجال التفكير فى هذا كله مترامى الأطراف يصعب تحديده . لهذا اتجه كل وزير عنى بهذا الأمر اتجاهاً خاصاً ، مع صدق النية عند كل منهم لخدمة وطنه . وقد وجدت ، أول ما توليت وزارة المعارف ، من التباين فى ألوان هذا التفكير مع وحدة القصد إلى خدمة الوطن ما دفعنى إلى محاولة التوفيق بين هذه الألوان المتباينة ، وإلى الاتجاه بالتربية والتعليم إلى الغرض الذى اقتنعت بأنه يحقق أكبر الخير للبلاد .

وقد صورت فى هذا الفصل طرفاً من محاولاتى لإدراك ما سعيت إليه . لم أفصل موظفاً ولم أنقله من مكانه لاعتبار شخصى حتى يشعر الموظفون بالطمأنينة إلى عملهم ما أحسنوا أداءه . وقضيت على المركزية فأنشأت مناطق التعليم ليتعلم رجل التعليم حمل المسئولية فيعود الناشئة حملها . وأنشأت كليتى الآداب والحقوق بالإسكندرية نواة لجامعة فاروق الأول .

وسعيت برغم العقبات للارتفاع بمستوى اللغة العربية ودراستها . وعملت على أن يستقل المصريون وحدهم بكل ما يتصل بسيادة الدولة من إدارة شئون الوزارة . وألغيت اللغة الإنجليزية من السنة الأولى الابتدائية للتقريب بين ألوان التعليم فى المرحلة الأولى – الأولى والإلزامى والابتدائى – ولتيسير انتقال الممتازين من التعليمين الأولى والإلزامى إلى التعليم الابتدائى بالمجان . وأنشأت مراقبة للثقافة العامة تعنى بنشر هذه الثقافة فى المدارس وخارج المدارس . وعنيت بالإذاعة المدرسية تمهيداً لاتخاذ الإذاعة وسيلة لتثقيف الشعب وتعليمه . وكرست كل تفكيرى لأجعل من التعليم وسيلة للنهوض القومى السريع حتى تكاتف مصر الدول التى سبقتها فى مضمار الحضارة وتنهض بالعبء الإنسانى الملقى على عاتق كل أمة متمدينة نهوضاً كاملا .

لم يكن غرضى من تدوين ما قدمت أن أحصى كل ما قمت به فى وزارة المعارف خلال هذه الفترة الأولى من ولايتى شئونها . لكنى أرى واجباً قبل أن أختم هذا الفصل أن أذكر أمرين جعلت منهما موضع عنايتى الخاصة إيماناً منى بأن لهما فى حياة البلاد الأثر البالغ .

أما أول الأمرين فاستقلال الجامعة . وأما الأمر الثانى فالتدريب العسكرى .

فأنا أؤمن باستقلال الجامعة إيماناً عميقاً متأصلا فى نفسى مذ كنت طالباً بجامعة باريس . لذلك لم يدر بخاطرى يوماً أن أسوغ اعتداء وزير المعارف على هذا الاستقلال بحجة أنه الرئيس الأعلى للجامعة . فلما وليت وزارة المعارف ، فكنت الرئيس الأعلى للجامعة ، حرصت على احترام هذا الاستقلال وعلى الدفاع عنه . وكان هذا طبيعياً وقد قمت منذ سنة ١٩١٧ بالتدريس فى الجامعة المصرية الأهلية خمس سنوات شعرت فى أثنائها بالاستقلال الصحيح ، وبما يدفعه الاستقلال إلى النفس من تقدير الواجب والمسئولية والاضطلاع بهما على خير وجه . هذا إلى أن أستاذى لطفى السيد (باشا) قد عين مديراً للجامعة ، من يوم أصبحت حكومية فى سنة ١٩٢٥ ، فحرص على استقلالها وحافظ عليه ، حتى لقد استقال من منصبه فى سنة ١٩٣١ حين فصل مجلس الوزراء إذ ذاك الدكتور طه حسين من منصب الأستاذ بكلية الآداب . وظل منصب مدير الجامعة شاغراً إلى أن عاد إليه لطفى (باشا) ، فعاد يحافظ على استقلال الجامعة وكرامتها . لا جرم أن يكون احترام هذا الاستقلال عندى من المبادئ الأساسية لحياة الدولة العلمية .

وإن الأمور لتجرى فى مجراها العادى ، إذ أضرب طلاب الجامعة عن تلقى دروسهم . واجتمع مجلس الوزراء فى الغداة فسألنى محمد محمود (باشا) عما أنا صانع لإعادة الأمور

إلى مجراها الطبيعى . وتلفت الوزراء ينتظرون جوابى فلم أزد على أن قلت إن مجلس الجامعة سيجتمع غداً ، وسأتوجه إليه وأرأس جلسته ، وأنا مقتنع بأنه سيتخذ الإجراء اللازم لإعادة السكينة وعود الطلبة إلى كلياتهم لتلقى علومهم .

وكنت قد فكرت ، إثر هذا الإضراب ، فى أسبابه ، ودار بخاطرى أن عمداء الكليات وأساتذتها تقع عليهم تبعة غير يسيرة فيا حدث وما يحدث من مثله . فاحترام الطلبة أساتذتهم لعلمهم وفضلهم ، وما للطلبة من ثقة بهم واطمئنان لرأيهم ، يفرضان محبة الأساتذة واحترام مشورتهم . فلو أن الأساتذة بذلوا الجهد لمنع إضراب عن طريق النصيحة والإرشاد لما حدث . ولو أنهم بذلوا النصيحة فلم يسمع الطلاب لهم ، فكان جزاؤهم أن استمر الأساتذة فى إلقاء محاضراتهم على أقل عدد لتحطمت جهود المحرضين على الإضراب ، وبخاصة إذا شعر الطلاب بأن المحاضرات قيمة حقًّا ، وبأن لهم فى سماعها فائدة تفوتهم ولا يسهل تعويضها إذا حال انقطاعهم عن حسن الإصغاء إليها . أما أن يكون إضراب الطلبة وسيلة لانقطاع الدراسة فذلك غير جائز ، بل ذلك تحريض على الإضراب أى تحريض .

وذهبت الغد فرأست مجلس الجامعة ، وأدليت إلى رجالها الحاضرين بتفكيرى الذى قدمت ، فاعتذر بعضهم بنشوز الطلبة وعدم قبولهم نصائحهم ، وأقر البعض رأيى ، واتفقنا على تعطيل الدراسة ثلاثة أيام تستأنف بعدها بانتظام ، على أن يبذل رجال الجامعة جهدهم لتطمئن الأمور إلى نصابها . وبعدانقضاء الأيام الثلاثة انتظمت الدراسة من جديد واستقرت الأمور فى نصابها الطبيعى .

على أن تفكيرى فى مسئولية الأساتذة أدى بى إلى الانتقال خطوة أخرى . فلو أن الأساتذة قدروا واجبهم كاملا لاستقامت الأمور أكثر من استقامتها فى الوضع الحاضر . وأول واجب الأستاذ فى الجامعة أن يكرس كل وقته وكل جهده للعلم الذى يدرسه ، ينقطع له ولا يفكر إلا فيه ، ويحاول جهده أن ينتج فى نظرياته ومذاهبه جديداً يلقى على الحياة العلمية من الضوء ما يدعونا إلى الشعور حقًّا بأننا نتقدم . أما أن يكون رجال العلم كغيرهم من الموظفين ، يطغى تفكيرهم فى درجاتهم الوظيفية على تفكيرهم فى العلم وسعيهم إلى تقدمه ، فذلك ما لا يتفق والحياة الجامعية التى يمتاز رجالها على من سواهم بأنهم سدنة العلم وحراس محرابه . ولو أن الأساتذة سلكوا بتفكيرهم وبحياتهم هذه السبيل ، لكان للحياة الجامعية فى نفس الطلاب أثر غير ما كان لها يومئذ ، ولكان لاستقلال الجامعة من الحرمة ما يصد أية سلطة عن التعرض له .

لم يكن الإضراب الذى حدث هو وحده مبعث هذا التفكير عندى ، بل كان مبعثه كذلك ما لاحظته من اتخاذ رجال الجامعة هذا الاستقلال وسيلة للإسراع إلى الرقى المادى فى الدرجات الوظيفية . فقد كانت الجامعة تبعث قرارات الترقية ليوقعها الوزير ، فكنت ألاحظ أنها تصل يوم يكون رجل الجامعة ، مدرساً أو أستاذاً مساعداً أو أستاذاً ، قد أمضى السنوات الأربع المفروضة قانوناً للارتقاء من درجة إلى درجة ، لم تزد هذه السنوات أسبوعاً ، بل لم تزد يوماً واحداً . وكان وزراء المعارف يوقعون هذه القرارات عادة من غير بحث أو تردد ، اعتماداً على أن مجلس الكلية بحثها ، ثم بحثها مدير الجامعة ومجلس إدارة الجامعة من بعده . لذلك كانت مناصب التدريس فى الجامعة مرموقة يسعى إليها كل من وجد الوسيلة لبلوغها .

وقد تردد فى البرلمان غير مرة أن أساتذة الجامعة ومساعديهم ، ممن سمح لهم بمزاولة مهنة فى الخارج ، لا يواظبون على أداء محاضراتهم ، ولا ينهضون بالبحث العلمى الذى تقضى الحياة الجامعية بالانقطاع له . لذلك سألت ، لمناسبة عرض قرارات الترقية لرجال الجامعة علىّ ، عما إذا كانت هذه القرارات تصحب بما قام به من يطلب ترقيته من بحث علمى خلال السنوات الأربع المنقضية بين الدرجة التى كان فيها والدرجة التى يطلب ترقيته إليها . ولما كان النفى جواب سؤالى ، طلبت إلى الجامعة أن ترفق كل قرار بمذكرة عن البحوث العلمية التى قام بها من صدر القرار لمصلحته . وأذكر مع الشىء الكثير من الأسف أن هذه المذكرات لم تكن تحتوى أغلب الأمر على بحث ذى بال ، بل كان بعضها لا يذكر شيئاً قام به صاحبها فى السنوات الأربع ، وكان البعض يكتفى بذكر الرسالة التى قدمها صاحبها لنيل إجازة الدكتوراه .

وأبديت ملاحظتى هذه للدكتور على إبراهيم (باشا) مدير الجامعة ، فقال : أولئك خير رجالنا ، ولو لم نرقهم لتركونا ثم لما وجدنا من يحل محلهم ويملأ الفراغ العلمى الذى يخلفونه وراءهم . ولا تنس أن الجامعة لا تزال فى نشأتها الأولى ، وأن الزمن هو الكفيل بسد النقص الذى تشير إليه . فغداً يكثر خريجو الجامعة ، ثم يتنافسون ، فتؤدى منافستهم إلى ما تنشده من الرقى العلمى وما تريده من إبداع وابتكار .

وسألته : فما بالنا لا نعتمد على الأساتذة الأجانب المشهود لهم بالكفاية والفضل فنبذل لهم من المال ما يغريهم بالحضور إلينا ؟ بل ما بال رجال الجامعة عندنا يسعون للتخلص من كل أستاذ أجنبى ، ولو كان ذا سمعة عالمية عالية ، ليحلوا محله وليرقوا إلى درجته ؟ ! وهلا

ترى أن يكون للأساتذة المصريين « كادر » لا ينقل على درجة منه أجنبي ، وأن يكون للأساتذة الأجانب « كادر » آخر لا ينقل إليه مصرى ، فلا يطمع المصريون فى درجات الأجانب ولا يسعون للتخلص منهم ؟

وكان جواب مدير الجامعة : هذه فكرة جديرة بالتمحيص . على أنى أوثر ألا يكون الأجانب أساتذة « ذوى كراسى » دائمة ، بل أساتذة زائرين تتعاقد الجامعة معهم لسنة أو سنتين ، ويمكن تجديد عقودهم . فقد لوحظ أن الأساتذة الأجانب ، وإن بلغوا من العلم أسمى مكان ، يتخذون من مراكزهم الدائمة وسيلة لخدمة وطنهم وخدمة بنيه المقيمين بمصر . أما الأساتذة الزائرون فلا تمر بخاطرهم مثل هذه الفكرة ، وإن مرت فلا يكون لها أثر تخشى مغبته ، لأنهم يشعرون دائماً أنهم على سفر ، وأن ما قد يعرف من تدخلهم فيما لا يتصل بعملهم وعلمهم قد يؤدى إلى عدم تجديد عقدهم .

أكان حديثى فى مجلس الجامعة ، وقرارى إرفاق مذكرة ببحوث من يطلب ترقيتهم من رجالها ، وتفكيرى فيما يجب من رعاية الأساتذة واجبهم وعدم تخلفهم عن محاضراتهم ، وحديثى مع مدير الجامعة عن الأساتذة الأجانب ، أكان فى ذلك كله أو فى شىء منه مساس باستقلال الجامعة من جانبى أنا الحريص على هذا الاستقلال وعلى حمايته ؟ لم أر ذلك يومئذ ولا أراه اليوم . فإضراب الطلاب إخلال بالنظام يتعدى حرم الجامعة ، فإذا لم تستطع الجامعة التغلب عليه خيف أن تتدخل السلطات غير الجامعية فى شأنه ، فخير أن يشترك رئيس الجامعة الأعلى مع مجلس الجامعة لإعادة النظام إلى نصابه من أن تتولى إعادته سلطات الأمن بوسائلها التى تؤذى كرامة الجامعة حين يستطاع تجنب هذا الإيذاء بإجراء كالذى لجأت إليه . والبحث العلمى أساس الحياة الجامعية ومسوغها ، فإذا لم يتوفر أساتذة الجامعة عليه لم يؤدوا واجبهم على الوجه الأكمل . والاستقلال كالحرية ، أداء الواجب سياجه والكفيل باحترامه . والأمر كذلك فى رعاية الأساتذة واجبهم فى إلقاء محاضراتهم . أما الأساتذة الأجانب والاستعانة بهم فواجب ترعاه الجامعات كلها . فقد كانت الحياة الجامعية فى كل البلاد وفى كل العصور قائمة على أساس من أن العلم لا وطن له . وفى الجامعات الكبرى فى البلاد المتقدمة فى الحضارة أساتذة من جنسيات مختلفة . لكن للملاحظة التى أبداها على (باشا) إبراهيم قيمتها . فلابد إذن من التوفيق بين عالمية العلم وسموه عن تدخل رجاله فى غير شأنه .

واستقلال الجامعة لا ينظمه القانون وإنما يكفله حرص رجال الجامعة عليه وسموهم به

فوق كل اعتبار مادى أو غير مادى . وفرضهم الرقابة الجامعية الدقيقة على كل منتسب لمحاريب العلم حتى لا يخل أحد بواجبه . عند ذلك تسمو مكانة الجامعة ، لا فى وطنها وحده ، بل فى العالم بأسره .

* *

فأما التدريب العسكرى ، ففكرة عرضت علىّ فى أثناء اجتماع شهده وكيل الوزارة وبعض رجال التعليم . وقد شاقتنى الفكرة لدى سماعها . فأنا من أنصار التجنيد الإجبارى العام ، لأنه تنفيذ لنص الدستور بالمساواة بين المصريين فى الحقوق والتكاليف العامة ، ولأنه يشعر الناس جميعاً على اختلاف طبقاتهم ومراكزهم الاجتماعية بأنهم سواسية حقاً أمام الوطن ، وسواسية فى أداء ضريبة الدم دفاعاً عنه ، ولأنه فضلاً عن ذلك يقوى الروح المعنوية فى البلاد ويبعث إلى القلوب معنى التضامن الصادق فى خدمتها . وأى تضامن كأن يعرض الإنسان نفسه للموت دفاعاً عن وطنه وبنى وطنه . ذلك معنى يسمو بالوطنية إلى المقام الأسمى ، ويدعو الناس جميعاً إلى الإيمان بأنهم فى حدود وطنهم وحدة متماسكة لا انفصام لها ، إن اختلفت ميولهم أو تباينت آراؤهم ساعة الرخاء وجب أن تلتئم وتتضامن ساعة الشدة ، تضامناً تسمو معه التضحية إلى بذل الروح وإلى كل ما يكفل للوطن عزته ولكل فرد من أبناء الوطن كرامته .

هذا إلى ما فى التجنيد الإجبارى من انصراف عن ملاذ الحياة ، وتعود على شظف العيش ، ومن تقوية معانى الرجولية فى النفوس ، ومن إدراك الواجب وحسن أدائه .

وكان طبيعياً أن يصدر تشريع بالتجنيد إثر صدور الدستور تنفيذاً لأحكامه . لكن السنوات تعاقبت ولم يصدر هذا التشريع . أفلا يكون التدريب العسكرى فى معاهد التعليم جميعاً خطوة ، ولو ضيقة ، تتحقق بها طائفة من الأغراض التى يحققها التجنيد الإجبارى ؟ ذلك ما دار بخلدى أول ما عرضت الفكرة علىّ . ولذلك أقررت مبدأ هذا التدريب من غير تردد . وطلبت إلى المختصين أن يضعوا وسائل تنفيذه حتى أصدر القرار الوزارى به .

ووضعت صيغة القرار الوزارى فأصدرته فقوبل بالارتياح من كل جانب . وأقبل المختصون بتنفيذه يمهدون لهذا التنفيذ أول العام الدراسى بهمة لا تعرف الملل ، وكأنهم شعروا بما شعرت به مما يترتب على هذا النظام من أثر صالح .

وذكرت ، إذ أصدرت هذا القرار ، ما مرّ بنا نحن فى طفولتنا وبكرة صبانا . لم يكن فى المدارس أول ما دخلتها فى السنوات الأربع الأخيرة من القرن الماضى غير الدروس يلقنها

المدرسون للتلاميذ ، ولم يكن ثَمَّ أية عناية بالتربية البدنية فى أية صورة من صورها . ورأى المستشار الإنجليزى لوزارة المعارف فى ذلك الحين أن من حق التلاميذ أن يعنى بتربية أبدانهم ، وألا يكتفى بحشو ذاكرتهم بالمعلومات . فأدخلت الرياضة البدنية فى المدارس ، فكان أثرها أن علمت التلاميذ النظام كما علمتهم العناية بصحة أجسامهم ، وجعلتهم يدركون معنى التعاون فى العمل بحكم هذا النظام الذى تدربوا عليه . لكن هذه الرياضة البدنية لم تكن لتؤدى الغرض المقصود منها . والذى كان له الأثر البالغ فى تربية الشعب الإنجليزى ، لأنها كانت تربية آلية فرضت علينا ، فلم ندرك مراميها ، وإنما أصبنا منها ما كان تسلية لنا أو متفقاً مع ميولنا الفردية فى تلك السن . وكان ذلك طبيعياً ، أن عهد بهذه التربية إلى أفراد من الجيش لا ثقافة لهم ، يشرف عليهم مستر « دفير » الإنجليزى الذى لم يكن يزيد عليهم فى الثقافة كثيراً . لهذا بقيت فائدة الرياضة البدنية محدودة . أفادت أجسامنا ، ولكنها لم تتصل بمعنوياتنا وأرواحنا .

أفيكون التدريب العسكرى ، الذى أصدرت القرار الوزارى بتنفيذه ، أسعد حظاً من التربية البدنية إذ ذاك ؟ ذلك ما رجوته ، وبخاصة لأنى وجدت من المهتمين بهذا التدريب رجالاً ذوى ثقافة عالية ، منهم الأطباء ، ومنهم الحاصلون على درجات عالية فى التربية البدنية ، ولأنى قدرت أن بين مصر ، فى أواخر القرن التاسع عشر ومصر بعد أربعين سنة ، فرقاً فى الإدراك والثقافة يتيح لهذا التدريب العسكرى أن يؤدى الكثير من المعانى والأغراض التى يؤديها التجنيد الإجبارى .

* * *

حسبى هذا العرض السريع لبعض ماواجهته من شئون وزارة المعارف أول ماوليتها . ولن تزال هذه الوزارة كثيرة الشئون والشجون حتى يستقيم أمر التربية والتعليم فى مصر .

ولأنتقل الآن إلى ما واجهه مجلس الوزراء ، وما واجهه رئيس الوزارة ، محمد محمود (باشا) فى وزارتين تعاقبتا بعد وزارة الانتخابات ، هما وزارتاه الأخيرتان .

* * *

الفصل الرابع

الوزارتان الأخيرتان

تحريم التشكيلات الأهلية شبه العسكرية مجلس الدولة واختصاصه – قفل باب الاستثناء للموظفين تعديل الوزارة واشتراك السعديين فيها اعتداد ألمانيا فى سياستها بالقوة المسلحة سفر محمد محمود (باشا) إلى لندن – نذر الحرب فى أوروبا – اتفاق ميونخ ميثاق سعد أباد وموقف مجلس الوزراء منه – إعانة شركة (البوستة الخديوية) – فكرة اندماج الحزبين ورفضها استجواب مزرعة الجبل الأصفر رئيس الحكومة ومشكلة فلسطين سفر على ماهر (باشا) إلى لندن ثورة فى القصريين على ماهر (باشا) وكامل البدارى (باشا) – تعيين البدارى (باشا) وزيراً مفوضاً فى بروكسل – العلاقة بين الملك والسفير البريطانى – فساد الجو بين الملك ورئيس الوزارة استقالة الوزارة .

ذكرت فى الفصلين السابقين ما صادف تأليف الوزارة التى خلفت وزارة الانتخابات من عقبات وصعاب . ولست أدرى : أكانت هذه الصعاب تقوم وتستمر ما قامت واستمرت ، لو أن محمد محمود (باشا) حرص على أن يشرك معه فى الوزارة رجال الهيئة السعدية التى تألفت برياسة الدكتور أحمد ماهر إبان الانتخابات الأخيرة ؟ لكنه لم يفعل ، بل ألف الوزارة الجديدة ولم يشرك فيها أحداً من تلك الهيئة . ولعله لم يفكر فى إشراكها فى الوزارة لأن تلك الهيئة كانت جديدة لم يصهرها الزمن ولم يثبت مبلغ ما لها من قوة على البقاء .

واجتمع مجلس الوزراء الجديد ليضع خطة التنفيذ للبرنامج الذى أعلنه محمد محمود (باشا) فى خطاب الافتتاح للحملة الانتخابية . على أننى شعرت ، فى أول اجتماع لمجلس الوزراء ، بأن الصعاب التى لاقاها محمد (باشا) فى تأليف الوزارة كان لها أثرها الفعال فى الإقبال الصريح القوى على تنفيذ هذا البرنامج ، وكأنما كان رئيس الوزراء يقول فى نفسه : « من يدريني بعد الذى حدث ، إثر نجاحى الحاسم فى الانتخابات ، أن يكون لوزارتى بقاء مع ما يحيط بها من جو يسهل أن تترعرع فيه الأهواء ؟ » ومن ثم ترك لكل وزير أن يقوم بما يراه من إصلاح فى شئون وزارته ، ولم يتبادل مجلس الوزراء الرأى فى تنسيق

هذا الإصلاح لكيلا يُبذل جهد سدى ، ولا يتناقض اتجاه وزير مع اتجاه غيره من سائر الوزراء

مع ذلك لم يكن بد من معالجة ما عنفنا فى نقده من سياسة الوزارة الوفدية للتخلص منه والقضاء على آثاره . وقد كان فى مقدمة ما تناوله مجلس الوزراء من ذلك أمران : القمصان الزرقاء ، والاستثناء فى ترقية الموظفين والتحزب فى عزلهم .

ولم يتردد المجلس لحظة فى اختيار الوسيلة لمعالجة مشكلة القمصان الزرقاء . فهذه التشكيلات العسكرية ، أو الشبيهة بالعسكرية ، لا وجود لمثلها فى بلد ديمقراطى ، وإنما لجأت إليها الدكتاتورية الفاشية ، ثم لجأت إليها الدكتاتورية النازية ، ثم استبقتها الدكتاتوريتان دعامة لهما وعماداً ، وذلك بعد أن استولى موسولينى عنوة على حكم إيطاليا بفضل هذه القمصان ، وبعد أن مهد بها هتلر للحصول على كثرة فى الانتخابات طوعت له من بعد أن يكون عاهل ألمانيا المطلق . أما وقمصان الوفد الزرقاء بدعة ابتكرت فى ظل الحكم وغذيت بأموال الدولة – برغم منافاتها للنظام الديمقراطى الذى تسعى مصر جاهدة لإقرار قواعده فى ربوعها - فلا يجوز بقاؤها ، ولا يجوز قيام مثلها ، بل لابد من اعتبار وجودها منافياً للنظام البرلمانى ، واعتباره لذلك جريمة يعاقب عليها القانون . ووضع التشريع الذى يحوى هذه المبادئ وصدر ، واطمأنت الوزارة بذلك إلى أنها قضت على هذه البدعة قضاءً أخيراً .

أما مشكلة الموظفين والاستثناءات والفصل من الوظيفة ، فلم تكن معالجتها يسيرة هذا اليسر . فحق الاستثناء والفصل بالنسبة للموظفين حق مقرر لمجلس الوزراء منذ عشرات السنين . والموظفون جميعاً حريصون غاية الحرص على التمسك بنظرية الحق المكتسب ، ولا يفكر أحدهم فى أن مصلحة الدولة يجب أن تسمو على حق الفرد . وقد انتقل هذا الاعتقاد إلى الوزراء أنفسهم ، وبخاصة لأن الكثيرين منهم كانوا موظفين ، فليس يسيغ أحدهم إلغاء ما كسبه الموظفون من حقوق فى حدود القانون .

كيف تعالج هذه المشكلة إذن بعد أن أثارت الاستثناءات التى أغدقتها حكومة الوفد على أنصارها ، وأثار فصلها الموظفين الذين ليسوا من حزبها ، ثائرة الرأى العام كله ؟

كنت مقتنعاً بأن إنشاء مجلس للدولة على غرار مجلس الدولة الفرنسى أول إنشائه هو العلاج لهذه المعضلة ، على أن يقف اختصاصه عند شئون الموظفين لا يتعداها . وكنت أشعر بأن هذا المجلس إذا أنشئ يحول بين مجلس الوزراء والالتجاء إلى الاستثناء من غير أن يكون لهذا الاستثناء مسوغ قوىّ لا مطعن عليه . وقد أبديت هذا الرأى فى مجلس الوزراء فأقره ، وطلب إلى لجنة قضايا الحكومة أن تضع مشروع قانون يحققه . وفى انتظار هذا المشروع

رأى مجلس الوزراء أن يتابع الخطة التي جرى عليها منذ تألفت وزارة الانتخابات ، فيقفل باب الاستثناء ولا يلجأ لحقه فيه .

وقد جرت الوزارة ، كما جرت وزارة الانتخابات من قبلها ، على هذه الخطة . وإنني لأذكر لهذه المناسبة حادثاً طريفاً نظرته وزارة الانتخابات . كان أحد الموظفين بمكتبي في وزارة الانتخابات في الدرجة السادسة . ولم أكن أعرفه معرفة شخصية ، بل اقترح عليّ رجل له مكانته عندي أن أنقله إلى مكتبي فأخذت باقتراحه . فلما انقضى على وجوده مديراً لمكتبي شهر وبعض الشهر طلب إليّ من اقترح نقله أن أطلب ترقيته إلى الدرجة الخامسة . فهي الدرجة المقررة لمن يشغل مثل وظيفته . ووضعت مذكرة بذلك أرسلتها إلى اللجنة المالية فأقرتها . وأحيلت المذكرة إلى مجلس الوزراء وعرضت عليه ، ولم يكن لرئيس الوزارة اعتراض عليها . لكن عبد العزيز فهمى (باشا) لم يلبث حين عرضت أن طلب رفضها في إلحاح قائلا : لقد كان في مقدور هيكل (باشا) أن يختار موظفاً في الدرجة الخامسة ، وألا يختار موظفاً في الدرجة السادسة يطلب ترقيته إلى الخامسة ترقية استثنائية . ولم ألح أنا في الدفاع عن مذكرتي اعتماداً على إقرار اللجنة المالية لها ، فرأى رئيس الوزارة سحبها تفادياً من رفضها . وجاء ذكر هذه المسألة بعد زمن في حديث جرى بيني وبين حسين سرى (باشا) وزير الأشغال فقال : « لقد أشفقت عليك حين اعترض عبد العزيز (باشا) بالشدة التي اعترض بها ، لأنني اعتقدت أن بينك وبين هذا الموظف صلة قرابة . قلت : « وما قولك في أنني لم أكن أعرفه يوم عينته مديراً لمكتبي ، وأنه من الوجه القبلي وأنا من الوجه البحرى ؟ » فابتسم وقال : « وعلى هذا النحو تقع معظم الاستثناءات . يقرها الوزير ثم مجلس الوزراء إجابة لرجاء عضو في البرلمان أو عين من الأعيان أو صديق ذى مكانة ، لا علم لديهم بكفاية الموظف ولا بمؤهلاته ، ويقع ذلك حياء من الوزير أن يرفض هذا الرجاء ، وحياء من المجلس أن يرفض مذكرة الوزير . ولو أن من الوزراء من يستطيع أن يقف موقف عبد العزيز (باشا) من مذكرتك لما حدث من الاستثناءات ما حدث ، ولما أثارت هذه الاستثناءات من الضجة ما أثارت ، ولما تعرضت أداة الحكم للفساد الذى تعرضت له في عهد الوفد بارتقاء غير ذوى الكفاية إلى المناصب التي يجب أن تبقى وقفاً على الكُفاة دون سواهم » .

كذلك قال سرى (باشا) ، وقوله حق لا ريب . ولو أنه اتبع بدقة لسارت الأمور سيرة عدل تنتفى معه كل شكوى . لكن أموراً تطرأ أحياناً فلا يجرؤ الحاكمون في مصر على مجابهتها . فعلى الرغم من قرار مجلس الوزراء وقف الترقيات كلها منذ وزارة الانتخابات ،

عرضت على المجلس يوماً ترقية عمر (بك) فتحى ياور جلالة الملك ، ودار بخاطرى أن أعترض بقرار وقف الترقيات ، فإذا سرى (باشا) نفسه يغمزنى قائلا : اسكت .. هذا ياور الملك ! ولم يعترض أحد من الوزراء على الترقية . وتكرر بعد ذلك ترقية عمر (بك) فتحى ترقية استثنائية ، وأوجبت مجاملة صاحب العرش أن يتخطى مجلس الوزراء قراره بوقف الترقيات .

وجرت الأمور فى مجلس الوزراء من بعد مجرى عادياً بحتاً ، فكان جدول أعمال المجلس يبلغ إلى الوزراء قبل اجتماع المجلس بيومين أو بأربع وعشرين ساعة محتوياً على ستين أو سبعين مسألة قلّ منها ما يقف النظر ، وأكثرها يتعلق بتسوية حال موظف أو معاش ورثة موظف أو تأجير قطعة أرض مملوكة للحكومة بإيجار اسمى ، أو ما يشبه ذلك من شئون لم أكن أتوقع أن تكون الشاغل الأهم لمجلس الوزراء . ولم تكن لى بمعالجة هذه الشئون دراية خاصة لأنها تتصل بالقانون المالى أو بقانون المعاشات مما يحفظه الموظفون عن ظهر قلب ، ولا أعرف أنا منه إلا القليل ، لأننى لم أكن موظفاً فى يوم من الأيام . ولم يدر بخاطرى أن أدرس هذه القوانين ، لأنى وجدت فى شئون وزارة المعارف وما تقتضيه من إصلاح ما يشغلنى عن مثل هذه الدراسة . بل لقد وددت لو أن هذه المذكرات التى كانت تبعث اللجنة المالية بها إلى المجلس استبعدت من اختصاصه ، ووضعت لها قواعد ثابتة تطبق عليها ، فلا تضيع وقت المجلس يوماً كاملا من أيام الأسبوع فى غير جدوى .

ولم أكن أنا الوحيد الذى شعر بهذا الشعور . بل لقد شعر بمثله غير واحد من زملائى الوزراء ، وشعر به الأستاذ محمد كامل سليم (بك) سكرتير عام مجلس الوزراء ، وأفضى بشعوره هذا إلى رئيس الوزارة ، فعرض محمد (باشا) علينا الأمر ، فكلف المجلس كامل (بك) أن يضع مذكرة برأيه فى الموضوع . وقد وضع الرجل فيه مذكرة قيمة . لكنها أجلت ، ثم أجلت ، ثم نامت فى أضابير المجلس نوماً عميقاً لا يزال متصلا إلى اليوم .

وانقضى شهر مايو ، وسافر الملك إلى مصيفه بالإسكندرية ، وأقبل شهر يوليو . وإنى لفى مكتبى بالوزارة يوم الأربعاء الأخير من شهر يوليو إذ تلقيت دعوة من رئيس الوزراء لتناول طعام الغداء بنادى اليخت الملكى بالإسكندرية ظهر الغد من ذلك اليوم . وعجبت : فيم عسى تكون هذه الدعوة ؟ ثم علمت أن الوزارة عدلت ، وأن رجال « الهيئة السعدية » اشتركوا فيها ، وأن هذه الدعوة للغداء وجهت لأعضاء الوزارة الجديدة ليتعارفوا حول المائدة ، ويحلفوا اليمين بين يدى جلالة الملك بعد الظهر من ذلك اليوم .

لم حدث هذا التعديل ؟ وأى داع دعا إليه ؟ لم أعرف من ذلك شيئاً على سبيل التحديد

أو القطع إلى ساعة وصلتني الدعوة لتناول طعام الغداء . صحيح أن إشاعات بهذا التعديل كانت تتردد ، ولكنني لم أكن أصدقها . فقد كنت أوثر دائماً أن يضطلع بالحكم حزب واحد ، فإذا انضم إليه بعض المستقلين كان قبولهم الاشتراك معه بمثابة قبول منهم لسياسته وخططه . أما أن يشترك حزبان أو أكثر فى وزارة فلم يكن مما يروقنى إلا إذا قضت به ضرورة وطنية استدعت تأليف وزارة قومية . ولم أكن أشعر يومئذ بقيام هذه الضرورة ، وبخاصة بعد أن انتهت الانتخابات وفاز الأحرار الدستوريون فيها بالأغلبية النسبية لجميع الهيئات التى يتكون منها مجلس النواب .

وقد ذكرت فى هذه المناسبة ما حدث فى إنجلترا عام ١٩٢٤ حين فاز حزب العمال بالأغلبية النسبية ، وحين كان نوابه يؤلفون الأغلبية المطلقة مع نواب حزب الأحرار ، فأيد الأحرار العمال الذين تولوا وحدهم الحكم ، وألف مستر رامزى ماكدونالد حكومة العمال الأولى . صحيح أن وزارة العمال تلك لم تستطع أن تعمر طويلا ، واضطرت إلى إجراء انتخابات بعد عامين من تأليفها ، فاز فيها المحافظون بأغلبية ساحقة ، وقضى على حزب الأحرار البريطانى قضاء يكاد يكون مبرماً . لكن هذا الإجراء فى تأليف الوزارة من حزب واحد ، كان الإجراء الدستورى السليم ، وكنت لذلك أؤيده ، وأؤيد أن يكون مثله فى مصر . لكننى فوجئت بالتعديل الذى حدث وأدى إلى إشراك السعديين فى الحكم ، فلم يكن لى بد من قبول الأمر الواقع ، وبخاصة لأن رئيس الوزارة كان رئيس حزبى ، ولأنى بقيت فى التعديل وزيراً للمعارف ، وكنت معتقداً أننى أستطيع أن أقوم فيها بإصلاح يتحقق به للتربية والتعليم خير وفير .

على أن ذلك لم يمنعنى ، بعد قليل ، من أن أسأل محمد (باشا) عن السبب فى هذا التعديل ، وفى إسناد وزارة المالية إلى الدكتور أحمد ماهر ، وإسناد وزارة الداخلية إلى النقراشى (باشا) ، وهاتان الوزارتان هما أكبر الوزارات وأشدها اتصالا بمصالح الجمهور المادية العاجلة ، وأقوى الوزارات لذلك أثراً فى حياة الأحزاب المصرية . وكان الرجل صريحاً فى جوابه . لقد كان اتجاه السياسة المصرية قبل أن تسند الوزارة إليه أن تسند إلى الدكتور أحمد ماهر . وأغلبية الأحرار الدستوريين على السعديين فى مجلس النواب لا تتجاوز بضعة أصوات . و المستقلون مستعدون لتأييد أية وزارة قائمة . أما وقد أبدى السعديون استعدادهم للاشتراك فى الوزارة ، فمن الخير أن يشتركوا فيها بدل أن يناوئوها مناوأة لا يستطيع أحد أن يتكهن بنتيجتها ، وقد تكون هذه النتيجة إضعاف الحزبين لمصلحة الوفد . لهذا رأى هو ،

ورأى على ماهر (باشا) والدكتور أحمد ماهر ، أن من الخير اشتراك الحزبين فى الوزارة . وتحقيقاً لهذا الخير تم التعديل ودخل فيه ، مع الدكتور ماهر والنقراشى (باشا) ، محمود غالب (باشا) والأستاذ سابا حبشى . فتولى غالب (باشا) وزارة المواصلات ، وتولى الأستاذ سابا حبشى وزارة التجارة والصناعة .

ولم يذكر محمد (باشا) سبباً لتولى الدكتور ماهر وزارة المالية والنقراشى (باشا) وزارة الداخلية إلا أنهما رغبا فى ذلك ، وأنه لم ير بأساً بتحقيق رغبتهما حرصاً على تحقيق الفكرة من اشتراك الحزبين فى الوزارة . على أن شقيقه حفنى محمود (بك) أخبرنى غير مرة أنه كان صاحب الاقتراح بإسناد الوزارتين إلى هذين الرجلين ، لأن اتصالهما بالمصالح المادية للجمهور يسرع بمن لم تتحقق منافعهم المرجوة للانصراف عن تأييد السعديين . وعجبت لهذه الحجة ، ولم أشارك صاحبها رأيه ، لا من الناحية الحزبية ، ولا من ناحية المصلحة العامة .

وأقسم أعضاء الوزارة الجديدة اليمين الدستورية بين يدى الملك ، وبدأ كل وزير يباشر عمله فى وزارته .

وكان فى مقدمة ما عرض على مجلس الوزراء ، بعد هذا التعديل بأسابيع قليلة ، إطلاق اسم المغفور له الملك فؤاد على جميع المنشآت العامة التى أنشئت فى عهده . وأبدى الوزراء جميعاً الارتياح لهذا الاقتراح والاغتباط أشد الاغتباط به . والحق أنه شيدت فى عهد الملك فؤاد معاهد عظيمة وأعظم هذه المعاهد الجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن). فقد تولى الملك فؤاد رياسة إدارتها منذ سنة ١٩٠٧ حين كان أميراً ، وحين كانت هذه الجامعة أهلية ، وكانت تحارب من اللورد كرومر المعتمد البريطانى . فلما جلس فؤاد على عرش مصر ، صارت هذه الجامعة حكومية فى سنة ١٩٢٥ ، وضمت لها المدارس العليا ، فصارت كليات جامعية اختير لها من كبار الأساتذة فى أوربا من نهضوا بعبء تنظيمها تنظيماً جامعياً صحيحاً .

ومن الهيئات التى ساهم الأمير فؤاد فى شئونها ، ثم اهتم بأمرها بعد ارتقائه العرش ، جمعيات كثيرة ذات منفعة عامة ، كجمعية الهلال الأحمر ، وجمعية الإسعاف ، وجمعية الاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، وغيرها ، وغيرها .

واستجابة للاقتراح الذى عرضه رئيس مجلس الوزراء ، أطلق اسم الملك فؤاد على هذه الهيئات كلها ، فأصبحت الجامعة المصرية جامعة فؤاد الأول ، وأصبح مجمع اللغة العربية مجمع فؤاد الأول للغة العربية ، وهلم جراً . وقد فهمت منذ اللحظة الأولى أن هذا الاقتراح يثلج صدر الملك فاروق ويزيده تأييداً للوزارة ومعاونة لها فى تنفيذ خطتها .

ورحبت يومئذ بالاقتراح ، كما رحب به سائر زملائى ، ولم يمر بخاطرى ما كتبته من قبل نقداً للفرنسيين لأنهم غيروا أسماء بعض الشوارع فى باريس بعد الحرب العالمية لأولى ، فمحوا كل اسم ألمانى أو يمت للألمان بصلة ، على حين ترك الألمان اسم « ميدان باريس » علماً على أبهى ميدان فى برلين وأعظمه . والواقع أن مثل هذا المحو والتغيير لا خير فيه ، لأنه كثيراً ما يفسد أبحاث المؤرخ بعد مضى الأجيال ، كما يضر بالمعاملات بين الناس . لكن هذه المنشآت التى نسبت للملك فؤاد كانت حديثة العهد من ناحية ، فلم يكن هذا التغيير يضر بها ، كما أن ما حدث لم يغير من أسمائها إلا أن أضيف اسم الملك فؤاد إليها . صحيح أن الجامعات تنسب فى غير مصر إلى المدن التى تقوم فيها . فيقال : جامعة باريس ، أو جامعة لندن ، أو جامعة اكسفورد ، أو جامعة شيكاغو . لكن اهتمام الملك فؤاد فى إنشاء جامعة القاهرة كان عظيماً، فلم تزد نسبتها إليه على أنها اعتراف بالجميل أقره مجلس الوزراء بعد وفاة صاحب الجميل .

وقد أدى إطلاق اسم الملك فؤاد على جامعة القاهرة إلى نتيجة لم يكن مفر منها . فقد اقترحت أنا على مجلس الوزراء بعد أسابيع من ذلك إنشاء كلية للحقوق وأخرى للآداب بالإسكندرية تكونان نواة لجامعة تقوم فى تلك المدينة ، وتعيد إلى الأذهان ما كان لها من مجد علمى عالمى كريم بعد أن أنشأها إسكندر المقدونى بزمن غير طويل ، فكان طبيعياً أن يطلق اسم الملك فاروق على هذه الجامعة الجديدة . هذا إلى ما قدرته من أن إطلاق اسم الملك فاروق عليها كان كفالة النجاح فى إنشائها . وصح تقديرى ، فلم ألبث حين اقترحت الأمر على مجلس الوزراء أن وافق عليه .

فلما أنشئت جامعات أخرى بعد ذلك فى أسيوط وفى غيرها من المدن أطلقت عليها أسماء رجال الأسرة العلوية ، فكانت إحداها جامعة محمد على ، والأخرى جامعة إبراهيم ، وأصبح من غير الميسور لإنسان أن يعرف مقر أى من هذه الجامعات حين يذكر اسمها ، كما كان يعرفه لو أنها نسبت للبلد الذى تقوم فيه .

° ° °

وإن الوزارة لماضية فى عملها ، إذ نشرت جريدة المصرى نبأ أثار دهشتنا وكان موضع حديثنا فى مجلس الوزراء . نشرت أن على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى التقى فى سر من الناس بمصطفى النحاس (باشا) رئيس الوفد وكانت بينهما خلوة لم يعرف أحد ما دار فيها . ما معنى هذا ، وما المقصود منه ؟ ! إن الانتخابات التى أجرتها الوزارة لم يمض عليها

بضعة أشهر ، وكانت معركتها قائمة على أساس من الخلاف الذى نشأ بين الوزارة النحاسية والقصر على الحقوق الدستورية . ولما تمض سنة كاملة على إقالة النحاس (باشا) ، هذه الإقالة التى دمغت حكمه بما لم يدمغ به حكم فى أى بلد دستورى أو غير دستورى ، وكان على ماهر (باشا) رئيساً للديوان يوم صدر الأمر الملكى بهذه الإقالة . ترى هل انقلبت الموازين خلال هذه الأشهر الأخيرة انقلاباً تعتبر هذه المقابلة من علاماته ؟ ! وهلا يجب أن يصارح رئيس الوزارة رئيس الديوان بأننا نريد أن نعمل فى جــو هادئ ، إذا أريد بنا أن نحقق لمصلحة البلاد ما ألقى علينا تحقيقه ؟ ذلك أمر لابد منه ، وإلا فاستقالة الوزارة خير وأولى .

وصارح رئيس الوزارة رئيس الديوان بالأمر ، وذكر له حديثنا فى مجلس الوزراء ، فاعتذر على ماهر (باشا) بأن مقابلته مع النحاس (باشا) إنما أدت إليها المصادفة ، فقد التقيا وهما يسيران على كورنيش البحر بالإسكندرية . وكان التقاؤهما على مقربة من كازينو سان ستفانو ، وصافحه النحاس (باشا) ، فلم يكن بد من أن يرد التحية بمثلها ، ثم سارا يتحدثان حديثاً لا علاقة له بالسياسة ولا بالوزارة ، ثم جلسا يتمان حديثهما ذاك . ووقف الأمر عند هذا التفسير ، أو هذا الاعتذار إن شئت ، وإن جعلت صحف الوفد تلح فى الأمر وتلمح فى إلحاحها إلى أن المقابلة جرت غير مرة ، وإلى أن حديثاً جرى بين الرجلين قد يودى بالوزارة ويعيد الوفد إلى الحكم .

وتعاقبت الأيام والأسابيع ونسى الناس هذا الحديث كما ينسون غيره ، واندفعت الوزارة تنفذ سياستها ، فألفت لجنة لدراسة المشروع الذى أعدته لجنة القضايا لإنشاء مجلس الدولة . ولما كنت صاحب الاقتراح بإنشاء هذا المجلس علاجاً لمشكلة الموظفين فى أمر الاستثناء والفصل فقد اختارنى مجلس الوزراء عضواً فى هذه اللجنة التى كانت تجتمع فى مكتب وزير المالية ، الدكتور أحمد ماهر (باشا) . وقد لاحظت حين اطلعت على مشروع لجنة القضايا أنه جعل لمجلس الدولة اختصاصاً واسعاً يتجاوز مشكلة الموظفين إلى كل ما يقع بين الحكومة والأفراد من منازعات . ولم أسترح أنا لهذا التوسيع فى اختصاص المجلس لأننى أومن بأن التشريع يجب أن يواجه نقصاً يحس به الناس ، وألا يتعدى مواجهة هذا النقص وقد أنشئ مجلس الدولة أول ما أنشئ فى فرنسا محدود الاختصاص ، ثم جعل اختصاصه هذا يتسع تبعاً لطمأنينة الجمهور إلى أحكامه ولشعور الناس بالحاجة إلى توسيع اختصاصه . فلا ضير علينا أن ننشئ مجلس الدولة فى مصر لمواجهة شكايات الموظفين ، وأن

ندع الجمهور نفسه يقدر بعد اطلاعه على أحكام المجلس ، إذا كان من الخير توسيع اختصاصه ؟ ودافع عبد الحميد بدوى (باشا) رئيس لجنة القضايا عن مشروع اللجنة ، ودفع الرأى الذى أبديته بأنا يجب أن نستفيد من تجارب غيرنا من الأمم ، وأن ما مر به مجلس الدولة فى فرنسا مما أدى إلى توسيع اختصاصه يكفى لإقناعنا بأن ننشئ مجلسنا واسع الاختصاص منذ بدايته . وتشبث كلانا برأيه ، وانقسمت آراء اللجنة ، ينصر فريق رأيى وينصر فريق رأى بدوى (باشا) . وقد أدى هذا الانقسام إلى تأجيل نظر المشروع غير مرة ، ثم أدى إلى إرجائه بسبب الحوادث الخطيرة التى واجهتنا وواجهت العالم وأوشكت أن تزج به فى غمار حرب عالمية ثانية .

فقد بالغت ألمانيا ، منذ استهل عام ١٩٣٨ ، فى الاعتداد بقوتها المسلحة لتحقيق السياسة التى أعلنها عاهلها أدولف هتلر فى كتابه (كفاحى) . وقد اعتد هتلر بهذه القوة من قبل ، فألغى القيود التى فرضتها معاهدة فرساى على تسليح ألمانيا ، واضطر الفرنسيون عام ١٩٣٦ للانسحاب من منطقة (الرور) وكانوا يحتلونها بحكم تلك المعاهدة . ولم يجد هتلر يومئذ من الرأى العام العالمى معارضة ، لأنه كان يسترد لألمانيا حقوقاً سلبتها إياها الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى ، ولأن السياسة البريطانية نزعت منذ سنة ١٩٣٥ منزع التسليم لما يقوم به (الفوهرر) الألمانى تنفيذاً لهذه السياسة ، فلم تؤيد فرنسا فى اعتراضها على تصرفه . لكن (الفوهرر) تقدم منذ بدأت سنة ١٩٣٨ فى سياسة الاعتماد على القوة خطوة بل خطوات ، أزعجت إنجلترا وأزعجت العالم ، وجعلت الناس جميعاً يتطلعون إلى الغد القريب بعيون كلها الريبة والقلق .

فقد أراد هتلر أن يحقق ما سماه (المجال الحيوى للشعب الألمانى) . وكان هذا المجال يقتضى فى نظره أن تضم إلى ألمانيا جميع الأراضى التى تقطنها عناصر من أصل ألمانى أو تتكلم الألمانية . وتنفيذاً لهذه السياسة ، ضم النمسا إلى ألمانيا فى شهر مارس سنة ١٩٣٨ من غير حرب ، بل اكتفاء بالتهديد بالحرب واعتماداً على (طابور خامس) فى النمسا نفسها تفاهم معه سلفاً على تنفيذ خطته . وقد خيف أن تتدخل إيطاليا لمعارضة هذه الخطوة . لكن الدوتشى (موسولينى) أخطر حكومة النمسا أنه لا يعترض التدخل الألمانى ولا يقف فى وجهه . وكذلك تم لهتلر ما أراد ، فشكر لموسولينى موقفه .

تلفت الناس فى أرجاء العالم المختلفة إلى هذا الحادث الدولى الخطير ، وجعلوا يتساءلون : ماذا عسى يكون بعده . وهل يؤدى هذا الاعتماد على القوة إلى نشوب حرب

أوربية ، أو حرب عالمية ثانية ؟ التقيت يوماً بمستر سمارت السكرتير الشرقي للسفارة البريطانية ، وتناول حديثنا الموقف في أوربا وما قد يتمخض عنه إذا ضم هتلر الممر البولوني الذي يفصل بروسيا الشرقية عن سائر ألمانيا ، ومحا بذلك نصوصاً أخرى من معاهدة فرساي غير التي محاها من قبل حين سلح ألمانيا وحين أخرج فرنسا من منطقة الرور ، وحين ضم النمسا، فكان جواب سمارت : ما أظن حرباً تنشب بسبب الممر البولوني ، أو بسبب « دانتزيج » لكنه مع ذلك لم يخف ما كان يدور بخاطر الناس من مخاوف مبعثها هذا الاعتماد على القوة وحدها في توجيه السياسة الأوربية .

وكان طبيعياً أن تساورنا المخاوف في مجلس الوزراء . فمعاهدة سنة ١٩٣٦ تقتضينا التزامات تقابل انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والإسكندرية ومنطقة الدلتا إلى منطقة قناة السويس . ومن هذه الالتزامات إقامة منشآت بمنطقة القناة . وكان عثمان محرم (باشا) وزير الأشغال حين عقدت المعاهدة قد قدر نفقات هذه المنشئات بخمسة ملايين من الجنيهات . أما حسين سري (باشا) وزير الأشغال معنا ، فقدر نفقاتها بما يزيد على اثنى عشر مليوناً من الجنيهات . وهذا مبلغ تنوء به ميزانية الدولة . أفلا يجمل بنا ، والحالة هذه ، أن نفاوض إنجلترا لتنهض هي بعبء الإنشاء ، وأن ندفع نحن لها خمسة الملايين التي قدرها عثمان محرم (باشا) ؟ !

وسافر محمد محمود (باشا) إلى لندن أوائل الصيف ، وسافر معه حسين سري (باشا) وزير الأشغال وعبد الحميد بدوي (باشا) رئيس لجنة القضايا للتباحث مع الحكومة البريطانية في هذا الشأن . وأتم محمد (باشا) هذه المحادثات ووقع مع الحكومة البريطانية اتفاقاً يحقق ما أردنا وعاد إلى مصر في الأيام الأخيرة من شهر أغسطس فاستقبل بالإسكندرية استقبالا حافلا .

بعد زمن قصير من عودة رئيس الوزارة إلى مصر ، بدأ الجو الدولي في أوربا يضطرب بالنذر المؤذنة بالحرب ، فقد أذاعت الأنباء أن هتلر يعتزم ضم السوديت ، وهي الجزء المجاور لألمانيا من أرض تشكوسلوفاكيا ، بحجة أن أهل هذا الجزء كلهم من عنصر ألماني ، وأنهم يريدون الانضمام إلى وطنهم الرايخ الألماني ، وأنهم أصحاب الحق في تقرير مصيرهم . وشعرت إنجلترا كما شعرت فرنسا بأن هذه الخطوة تؤذن بما بعدها ، وتؤدي إلى ضم تشكوسلوفاكيا كلها ، ثم إلى ضم بولونيا ، لتدخل كلتاهما في (المجال الحيوي للشعب الألماني) . وإنجلترا وفرنسا قد ضمنتا سلامة بولونيا بمعاهدات عقدتاها معهـا من قبل . فإذا

تطورت الأمور بالسرعة التى ينفذ بها هتلر سياسته الجرمانية ، فلا مفر من اندلاع نيران الحرب فى القارة كلها شرقها وغربها . لذا بدأت الأنباء تتواتر من أرجاء أوربا المختلفة بما يهدد العالم من حرب ضروس قد تمتد إلى ما وراء أوربا وتصبح حرباً عالمية مخربة .

وكان طبيعياً أن تعنى مصر ، وأن يعنى مجلس الوزراء المصرى ، بهذه الأنباء . فالمعاهدة المصرية البريطانية المعقودة فى سنة ١٩٣٦ تلقى على مصر أن تسارع لمعاونة حليفتها إنجلترا إذا وقعت الحرب . ولم يكن أحد فى مصر يتردد يومئذ فى القول بأن هذه المحالفة تدفعنا إلى إعلان الحرب فى صف إنجلترا . وإذا نحن أعلنا الحرب أصبح حتماً أن نحمل أعباءها ، وأن نتعرض لكل ويلاتها . وقد تعرضنا فى الحرب العالمية الأولى ، حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ ، لغارات جوية قليلة لأن الطيران الحربى كان لا يزال فى طفولته ، ولأننا كنا محايدين لم نشترك فى الحرب ولم نعلنها . ما بالك وقد تقدم الطيران الحربى ، وأصبح يضارع قوات البر وقوات البحر ؟ ! ثم ما بالك ومصر معرضة لأن تعلن الحرب ! طبيعى إذن أن تشغل أنباء الأزمة الدولية بال كل مصرى ، وأن يشغل بها مجلس الوزراء أكثر من كل مصرى .

وبعث رئيس الوزارة برقيات إلى ممثلينا فى العواصم الأوربية جميعاً كى يوافونا بأنباء الموقف وتطوراته ، وبأدق ما يقفون عليه من المعلومات . وأخذ مجلس الوزراء يجتمع قبل الظهر من كل يوم ، منذ الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ، فى مقر الرياسة ببولكلى برمل الإسكندرية ، يستعرض ما تلقاه رئيس الوزراء من وزرائنا فى العواصم المختلفة ، ويتداول فى الموقف على هدى ما تنشره الصحف وما توافينا به هذه البيانات ، ويتذاكر فيما يجب على كل وزير فى وزارته إذا نشبت الحرب .

والحق أن وزراءنا المفوضين أفادونا فى ذلك الوقت بمعلوماتهم أجل الفائدة ، مما جعلنى أتساءل فيما بينى وبين نفسى : لم لا تبلغ إلى الوزراء تقارير الممثلين السياسيين أيام السلم كما تبلغ إليهم فى مثل هذا الظرف ؟ ففيها لا ريب فائدة عظيمة ، وأقل فائدتها شعور الوزير بأن بلاده لا تعيش فى عزلة عن العالم ، بل تتأثر بكل ما يجرى فيه من أحداث سلمية أو غير سلمية ، وأن عليها لذلك أن تكاتف العالم فى مضمار الحضارة ، وأن تساهم بنصيب كريم فى تقدمه ورقيه .

وإن الناس فى أرجاء العالم المختلفة لمشفقون مما عسى أن يتنفس عنه هذا الموقف الدولى الدقيق ، إذ نشرت وكالات البرق أن مستر نيفل تشمبرلن رئيس الوزارة البريطانية قد أبلغ هتلر أنه يريد مقابلته ، وأن هتلر اغتبط بهذا الرأى ، وأن الرئيس البريطانى سيسافر إلى

ألمانيا ليلتى (الفوهرر) فى مقره فى (برختسجادن) . وسافر مستر نيفل تشمبرلن ، فى منتصف ستمبر ، طائراً من لندن إلى ميونيخ ، ومن هناك ذهب إلى مقر هتلر والتقى به . واتفق الرجلان على أن تضم ألمانيا السوديت وألا تضم غيرها بغير اتفاق مع الدول الكبرى ، وفى مقدمتها إنجلترا وفرنسا . وعاد الرئيس البريطانى فى الغد مسرعاً إلى لندن ، بعد أن اقتنع الناس فى مشارق الأرض ومغاربها بأنه أنقذ العالم من كارثة فاجعة أظلته نذرها بالسحب القاتمة .

على أن نيفل تشمبرلن لم يسلم من نقد كثيرين على ما فعل ، إذ رأوا اتفاقه مع هتلر تسليماً على طول الخط ، وتشجيعاً للعاهل الألمانى على سياسة الاعتداد بالقوة ، وما تؤدى إليه هذه السياسة من صلف هتلر ، صلفاً ينتهى إلى الحرب وإلى الكارثة العالمية ، فلا يكون تصرف تشمبرلن إلا تأجيلا لهذه الحرب يزداد الألمان فى أثنائه استعداداً على استعدادهم الجهنمى .

وأجاب كثيرون على هذا النقد بأن تأجيل الكارثة ، إن صح أن ما صنعه تشمبرلن لم يزد على تأجيلها ، كان ضرورة محتومة ، لأن إنجلترا وفرنسا لم تكونا مستعدتين لخوض غمار الحرب ، فتأجيلها سنة يستعدان فيها لمواجهة ألمانيا هو خير على أية حال . خير إن وقعت الحرب إذ يكونان أكثر استعداداً لمواجهتها ، وخير أكبر إن أدى هذا الاستعداد لرد ألمانيا عن المضى فى سياسة الاعتداد بالقوة تمهيداً لخوض لظى الحرب .

تنفسنا الصعداء فى مجلس الوزراء ، كما تنفس الناس الصعداء فى مصر وفى كل أرجاء العالم . وعدنا إلى مألوف حياتنا الوزارية ، يباشر كل وزير عمل وزارته ، وينعقد مجلس الوزراء مرة فى كل أسبوع . وانقضى لصيف وعدنا إلى القاهرة مطمئنين إلى أن شبح الحرب قد انقشع ، معتقدين مع ذلك أنه قد يعود ، وأن واجباً أن يقدر المختصون لاحتمال هذه العودة .

وإن مجلس الوزراء لمنعقد يوماً فى الأسابيع الأولى من سنة ١٩٣٩ ، إذ عرض علينا رئيس الوزراء فكرة لم تكن تمر لأحد منا على بال . عرض علينا أن تنضم مصر إلى ميثاق سعد آباد ، الذى تعاهدت فيه تركيا والعراق وإيران وأفغانستان أن تعتبر كل منها أى اعتداء يقع على إحداها واقعاً عليها جميعاً ، فهى تتضامن فى دفعه بكل قوتها . لم يخالجنى أى شك لدى سماع هذا العرض بأن الفكرة من وحى إنجلترا . ولا يخالجنى اليوم شك فى أن الفكرة التى دفعت إلى هذا العرض هى التى دفعت من بعد إلى إنشاء جامعة الدول العربية ، وأن مبعثها يرجع إلى العناية بالدفاع عن الشرق الأوسط . لكن هذا الذى أراه اليوم واضحاً

لم يكن بيناً أمام أحد منا حين حدثنا رئيس الوزارة عن ميثاق سعد آباد . فلم يكن أحد منا يتوقع خطراً من ناحية الشرق . إنما كانت ألمانيا محور هذا الخطر . وقد ضمت ألمانيا بلاد السوديت فى أواخر سبتمبر بعد اتفاق ميونيخ ، ثم ضمت المجر « هنجاريا » وضمت تشيكوسلوفاكيا كلها فى شهر أكتوبر . فإذا أرادت بعد ذلك أن تتجه إلى الشرق كان البلقان طريقها إليه . لكنها إن تخطت تركيا بعد الاستيلاء عليها ، ألفت نفسها أمام قوات فرنسا صاحبة الانتداب فى لبنان وسوريا ، وأمام قوات إنجلترا صاحبة الانتداب فى العراق وشرق الأردن وفلسطين . أية مصلحة لنا إذن فى الانضمام إلى ميثاق سعد آباد إلا أن يمتد حلفنا مع إنجلترا إلى ما وراء حدودنا ، وأن نضطر إذا وقعت حرب إلى دفع قواتنا بعيداً إلى تركيا وإلى العراق وإيران ، وتعريض البلاد بذلك إلى خطر الغارات الجوية وإلى خطر الغزو إذا وقعت حرب عالمية .

مرّ شيء من ذلك بخاطرى ، حين عرض علينا رئيس الوزارة الانضمام إلى ميثاق سعد آباد ، فاعترضت بأن البلاد الأربعة المشتركة فى الميثاق – تركيا والعراق وإيران وأفغانستان – متجاورة بعضها مع بعض فالعدوان على إحداها يعرض سائرها لامتداد العدوان إليها ، ولها من ثم مصلحة فى التضامن لدفع المعتدى . أما ونحن لا نجاور أياً منها ، بل تبعد أقربها إلينا مئات الأميال عنا ، فلا مصلحة لنا فى الانضمام إلى هذا الميثاق .

وخالفنى فى هذا الرأى بعض زملائى الوزراء محتجين بأن لمصر مصلحة فى تكوين جبهة متضامنة فى هذا الركن من العالم ، لأن الحرب فى عهدنا أصبحت ميكانيكية ، ولأن الطيران الحربى أصبح لا يعنى بمئات الأميال ، ولذلك أيدوا فكرة الانضمام إلى الميثاق بمثل القوة التى أيدت بها عدم الانضمام إليه .

وشاركنى فى رأيى جماعة من الوزراء ، فلما عرض الأمر للتصويت انقسم المجلس فريقين متعادلين فى العدد . ولم يكن محمد محمود (باشا) قد أبدى رأيه . لذلك قال : إن هذه المسألة الخطيرة لا تكفى فيها أغلبية صوت واحد . لهذا لا أرى أن أنضم لأى الفريقين ، بل أسحب الموضوع من المجلس . ولما كان وزير الخارجية ، دولة عبد الفتاح يحيى (باشا) مسافراً إلى تركيا عما قريب ، فإنا نرجوه أن يبحث الموضوع بحثاً دقيقاً مع الساسة الأتراك . فإذا عاد بعد ذلك ورأى طرح الموضوع مرة أخرى للمناقشة ناقشناه .

وقد أعجبت أنا بتصرف محمد (باشا) فى هذا الموقف . فهو تصرف حكيم غاية الحكمة . فليس من الطبيعى أن ترتبط مصر بمعاهدة قد تجرها يوماً إلى حرب ضروس

بأغلبية صوته هو . وقد دل الواقع من بعد على بُعد نظره وحكمته ، إذ سافر عبد الفتاح يحيى (باشا) إلى تركيا ثم عاد منها ولم يطرح هذا الموضوع على مجلس الوزراء قط .

ومما يلفت النظر أن هذا الموضوع طرح على مجلس الوزراء ، ونوقش فيه وتم التصويت عليه ، من غير أن يفكر محمد محمود (باشا) بوصفه رئيس الأحرار الدستوريين ، أو يفكر أحمد ماهر (باشا) بوصفه رئيس الهيئة السعدية ، في ضرورة طرحه على حزبه ليتخذ قراراً فيه ، بل ناقشه كل وزير في المجلس برأيه الخاص . فكان من الوزراء الدستوريين من قَبِله وكان منهم من رفضه ، وكان من الوزراء السعديين من قبله وكان منهم من رفضه ، وكذلك كان شأن الوزراء المستقلين . وقد استبعده محمد محمود (باشا) من جدول أعمال المجلس حين تساوت أصوات القبول والرفض قبل أن يدلى هو بصوته . ترى لو أنه لم يفعل وقبل الاقتراح أو رفضه ، أفكان يترتب على القرار بقبوله أو رفضه أن يستقيل وزير يخالف القرار رأيه ، أم كانت المسألة تمر كما تمر أية مسألة عادية لا أثر لها في سياسة الدولة ؟ !

يقف هذا الأمر النظر لأن موضوع الانضمام إلى ميثاق سعد آباد كان يصور تطوراً جديداً في سياسة مصر الخارجية . فقد كان قوام هذه السياسة في معاهدة سنة ١٩٣٦ ألا تخرج قوات مصر عن حدود مصر ، وألا تتعدى معاونتها إنجلترا في حالة الحرب تقديم المساعدة داخل أراضيها . أما هذا الميثاق فيقتضى من ينضم إليه أن يخرج بقواته للدفاع عن أية دولة من دوله يعتدى عليها . أفلم يكن هذا الوضع الجديد جديراً بتدبر أطول وأعمق من جلسة في مجلس الوزراء ؟ وهلا كان يقتضى أن تستشار فيه الأحزاب ، وأن يكون لها فيه رأى ؟ لم يدر شيء من ذلك بخاطر رئيسى الحزبين المشتركين في الوزارة ، مع ما كان يبدو من ميلهما للانضمام إلى الميثاق ؛ ولم يدر شيء منه بخاطرنا نحن الوزراء ، وذلك لأن سياستنا الخارجية كانت يومئذ ، وأحسبها لا تزال ، بعيدة عن أن تشغل أذهاننا إلى الحد الذى يجعلنا نتم الرأى فيها ، ونقدر نتائجها البعيدة والقريبة . ولهذا يعالجها الأكثرون معالجة مرتجلة ولا يفكرون في مبلغ اتصالها بسياسة البلاد الداخلية وبميزانيتها ، وباقتصادها القومى وبكل مظاهر نشاطها .

لهذا نوقش الموضوع ، واختلف فيه الدستوريون فيما بينهم والسعديون فيما بينهم ، واعتبر هذا الخلاف من العلامات الطيبة التى تدل على السمو بالمسائل القومية فوق الاعتبارات الحزبية ، والتى تشهد بأن الوزارة تعمل وكأنها حزب واحد ، وكأن تعدد الهيئات فيها لا أثر له على سياستها .

وطُرح من بعد موضوع آخر للمناقشة فنُظر إليه بهذه العين المجردة عن الحزبية ، ثم كانت له نتائج خيف فى وقت ما أن يتأثر بها وجود الوزارة ، أو يتأثر بها مركزها أمام الرأى العام على الأقل . ذلك حين عرض أحمد ماهر (باشا) وزير المالية منح شركة بواخر البوستة الخديوية إعانة من مال الدولة تتجاوز مائة ألف من الجنيهات . فقد اعترض بعض الوزراء بأن هذه الشركة ليست مصرية ، وإنما هى شركة إنجليزية فعلا ، وإن كانت مصرية قانوناً ، وكانت تتستر وراء اسم أحمد عبود (باشا) . ودفع وزير المالية هذا الاعتراض بأن الشركة تمصرت بالفعل كما أنها مصرية بالقانون .

وللوقوف على الحقيقة فى هذا الأمر ، عهد مجلس الوزراء إلى الأستاذ سابا حبشى (بك) وزير التجارة والصناعة ، أن يبحث الموضوع وأن يطلع على ملفات الشركة وأن يعرض على المجلس نتيجة بحثه . وقام سابا (بك) بهذا البحث وعرض النتيجة على المجلس بعد عدة أسابيع ، وانتهى من عرضه إلى أنه اقتنع بأن الشركة ليست مصرية بالفعل ، وإن اتسمت بظاهر من المصرية ، وأنها لذلك لا تستحق أن تعاونها المالية المصرية . وكان سابا (بك) وزيراً سعدياً . مع ذلك رد عليه الدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية يفند حججه ويؤيد مصرية الشركة . واشترك بعض الوزراء فى هذه المناقشة ، ثم طرح رئيس مجلس الوزراء الموضوع للتصويت . وشعر أكثر الوزراء أن رئيس مجلس الوزراء يؤيد وزير المالية فى منح الإعانة ، فأثر ذلك فى رأيهم .

وكان سابا حبشى (بك) يجلس إلى جانبى . وقد رأيته يكتب ورقة ظننت أنه يحصى فيها الأصوات وأصحابها . فلما جاء دوره فى التصويت قام من مكانه وذهب إلى حيث يجلس رئيس الوزراء ودفع إليه الورقة التى كان يكتبها ، فألقى عليها محمد محمود (باشا) نظرة ثم قال فى شيء من الدهشة : « سابا (بك) يقدم استقالته من الوزارة » وكم أعجبت بسرعة خاطر الدكتور أحمد ماهر إذ قال فور سماعه لهذه العبارة : « يظهر أن سابا (بك) لم يقتنع بالحجج التى قدمتها . فأطلب إذن تأجيل هذا الموضوع حتى يعيد هو دراسته من جديد وينظر فى هذه الحجج ويزنها فى هدوء » . ولما كان وزير المالية مقدم الاقتراح هو الذى يطلب التأجيل ، أجل المجلس نظر الموضوع إلى جلسة مقبلة .

وسافرت إلى الأقصر قبل أن ينظر الموضوع من جديد . وإنى لأسير ذهوباً وجيئة فى شرفة فندق ونتر بلاس ، بعد أن تناولت طعام الغداء ، إذ أقبل سابا (بك) حبشى قادماً من القاهرة وشاركنى فى السير استمتاعاً بدفء الشمس . وتناول حديثنا موضوع ، شركة

البوستة الخديوية » وإعانتها . ورأيته متحمساً لرأيه ، فقلت : « أنت متحمس لرأيك ، والدكتور ماهر متحمس لرأيه ، فما قولك أن يقرر مجلس الوزراء إحالة الموضوع إلى لجنة القضايا لتدرسه وتشير برأيها على المجلس . فإن أيدت رأيك رفضت الإعانة ، وإن أيدت رأى الدكتور ماهر منحناها ، ثم لا يكون عليك ولا عليه غضاضة ، ولا يتعرض مجلس الوزراء لقالة المتقولين عند الرأى العام » . ووافقنى سابا حبشى (بك) واعتقدت بذلك أنى وصلت إلى حل كريم نزيه لمشكلة كادت تثير خلافاً عنيفاً فى الوزارة ، وفى أحد الحزبين اللذين تتألف منهما .

فلما عدت إلى مصر ذهبت إلى رياسة مجلس الوزراء ، وتحدثت إلى محمد محمود (باشا) فيما اتفقت مع سابا (بك) عليه . وإذ كانت مسألة الإعانة ستنظر الغد فى مجلس الوزراء ، فقد طلبت إليه إحالة الموضوع إلى رئيس لجنة القضايا ، عبد الحميد بدوى (باشا) ، فأجابنى متجهماً : « كلا ! لابد من الفصل فى الموضوع ، وليفعل سابا ما يشاء . إننى لا أقر طريقته فى الجلسة الماضية بحال . » قلت : « لكن الأمر فى هذا بينه وبين رئيس حزبه الدكتور ماهر (باشا) » — قال : « ولو ، وما كان له أن يواجه ماهر (باشا) بمثل ما واجهه به . فالدكتور ماهر ليس رئيس حزبه وكفى ، بل هو رجل تفاخر به أية أمة يكون وزيراً فيها ، وعلى أيه حال لابد من الفصل فى الموضوع غداً » .

كان محمد (باشا) مغضباً وهو يقول هذه العبارة الأخيرة ، فرأيت الخير فى تحويل مجرى الحديث على أن أعود إليه فى الغد قبل انعقاد مجلس الوزراء . وإننى لكذلك إذ دخل علينا الدكتور أحمد ماهر (باشا) فقلت : « أوثر أن أترككما تتحدثان فيما تريدان » : وقال الدكتور ماهر : « ليس بيننا عليك سر . عند ذلك قال محمد (باشا) : « قل له يا هيكل (باشا) ما جئت تعرضه علىّ » . فأعدت على الدكتور ماهر ما اتفقت أنا ووزير التجارة عليه من إحالة إعانة « البوستة الخديوية » على بدوى (باشا) . ولم أكد أتم حديثى حتى قال ماهر (باشا) : « هذا أحسن حل للموضوع ، وأنا موافق عليه تمام الموافقة » . وقال محمد (باشا) : « مادام الأمر كذلك ، فسنحيل الموضوع غداً إلى رئيس لجنة القضايا » .

وأحيل الموضوع إلى بدوى (باشا) وبقى عنده إلى أن استقالت الوزارة .

* * *

كانت المسائل تعرض إذن على مجلس الوزراء فلا يتقيد أعضاؤه فيها برأى حزبى ، بل

يناقشها كل وزير حسبما يرى ، فيختلف الدستوريون ، ويختلف السعديون ، ثم يقر المجلس رأياً ينتهى خلافهم عنده . لهذا حسب بعضهم من الخير أن تندمج الهيئتان ، الدستورية والسعدية ، فى هيئة واحدة ، يكون محمد محمود (باشا) رئيسها ، والدكتور أحمد ماهر نائب الرئيس ، وراقت هذه الفكرة بعض الجهات فشجعت عليها . ولم ير الأحرار الدستوريون بالفكرة بأساً ما دام رئيس الهيئة الجديدة سيكون رئيسهم . لكن الفكرة لقيت مقاومة عند السعديين . فقد كان بعض زعمائهم يؤمن بأنهم ورثة سعد زغلول ، وبأنهم سيتغلبون على النحاس (باشا) ما داموا محتفظين باستقلالهم . فأما إذا انضموا إلى الدستوريين فقد ضاعت عليهم الفرصة لأن النحاس (باشا) يظل عندئذ الوارث الوحيد لسعد زغلول . وتشبث أصحاب هذه الدعوة بها تشبثاً لم يكن يسيراً على زملائهم التغلب عليه ، ولذلك استبعدت فكرة اندماج الحزبين ولم يفكر فيها من بعد أحد .

وما كان للهيئتين أن تندمجا وقد أثبتت الأيام أن اشتراكهما فى الوزارة لم يزل ما بينهما من تنافس دل عليه فى وضوح حادث وقع برغم تضامنهما ضد الوفد . فقد استغل السعديون هذا الحادث استغلالا تساءل الأحرار الدستوريون عن المقصود منه . ذلك حادث مزرعة الجبل الأصفر التابعة لوزارة الزراعة . فقد كانت هذه المزرعة الحكومية الكبيرة تنتج فواكه تباع كل عام بآلاف الجنيهات بعد طرحها فى المزاد العلنى . وتم المزاد فى تلك السنة كما كان يتم فى السنوات التى قبلها ، واعتمده رشوان محفوظ (باشا) وزير الزراعة . ثم جرت الأقاويل بأن إجراءات المزاد لم تكن سليمة ، وبأن مزايدين تقدموا تلغرافياً بزيادة كبيرة على العطاء الأخير ، فلم تعرهم وزارة الزراعة بالا تشبثاً منها ، فيما قيل ، بإرساء المزاد على شخص معين . وإن الناس ليتحدثون فى هذا الأمر ، إذ تقدم إلى مجلس النواب استجواب عن هذه الصفقة من أحد النواب السعديين ، المفروض فيهم أنهم يؤيدون الوزارة . وعجب كثيرون لهذا التصرف ، وتساءل بعضهم : «ما بال المعارضين الوفديين لم يقدموا هذا الاستجواب وقدمه السعديون؟» وإنى لأشيع يوما جنازة أحد الكبراء إذ همس فى أذنى زميلى حسين سرى (باشا) وزير الأشغال ، وكان يسير إلى جانبى ، بأن الملك يرى أن يستقيل رشوان (باشا) محفوظ من الوزارة محافظة على نزاهة الحكم . وأن رسالة بهذا المعنى أبلغت إلى محمد محمود (باشا) . وبعد أيام من هذا الحديث قدم رشوان (باشا) استقالته من الوزارة ، وقبل مجلس الوزراء الاستقالة ، وندب حسين سرى (باشا) وزيراً للزراعة إلى أن يعين وزير لها ، وطلب إلى سرى (باشا) أن يجرى تحقيقاً دقيقاً فى مزاد مزرعة الجبل الأصفر . وندب سرى (باشا)

محمد رياض (بك) المستشار الملكى بلجنة القضايا لإجراء هذا التحقيق .

كان طبيعياً أن يحل حر دستورى فى وزارة الزراعة مكان رشوان محفوظ (باشا) الحر الدستورى ولذا اقترح محمد محمود (باشا) يوماً على مجلس الوزراء أن يعين إبراهيم دسوق أباظه (بك) وزيراً للزراعة . ومثل هذا الاقتراح يذكر عادة أمام المجلس للعلم . لكن الأمر فى هذه المرة اختلف عما جرت به العادة . فقد اعترض حسن (باشا) صبرى على تعيين دسوق (بك) أباظه وزيراً ، وهدد بالاستقالة من الوزارة إذا تم هذا التعيين قائلاً : إذا دخل دسوق (بك) من هذا الباب فأنا أخرج من الباب الآخر . وسئل عن سبب اعتراضه فلم يذكر إلا أن دسوق (بك) كان يدفع للمرشحين فى الانتخابات من الأحرار الدستوريين مالاً . ولما قيل له – إن دسوق (بك) سكرتير الحزب . وإنه كان يشرف على عملية الانتخاب لحساب الحزب – لم يغير موقفه ، بل أصر عليه . وتولتنا الدهشه لهذا الإصرار وبخاصة لأننا كنا مقتنعين بأن محمد (باشا) لم يعرض اسم دسوق (بك) على مجلس الوزراء إلا بعد أن اتفق عليه مع القصر ، على أن محمد (باشا) آثر أن يرجئ تعيين وزير الزراعة على أن تحدث فى الوزارة ثغرة باستقالة حسن صبرى (باشا) ، وقد تكون لهذه الثغرة من بعد نتائج غير محمودة .

وظل منصب وزير الزراعة بعد ذلك شاغراً زمناً غير قليل ، ثم عين فيه محمد (بك) رياض ، وكان قد انتهى من تحقيق مزرعة الجبل الأصفر إلى أن رشوان (باشا) لا تشوب نزاهته شائبة ، أما الاستجواب الذى قدمه أحد النواب السعديين فيها فكان قد انتهى بالانتقال إلى جدول الأعمال بعد أن أجاب رئيس الوزراء عليه بأن المسألة موضوع الاستجواب أصبحت محل تحقيق .

* * *

بينا يشغل حديث الاستجواب وموضوعه الأذهان ، نبت فى الجو موضوع آخر أشد لفتاً لنظر المشتغلين بالسياسة العامة . ذلك موضوع فلسطين . فمنذ سنة ١٩٣٦ نشبت فى هذه البلاد المقدسة المتاخمة لمصر ثورة عنيفة غاية العنف قام بها أهلها العرب ضد الوطن القومى اليهودى الذى كفلته السياسة البريطانية بتصريح أذاعه وزير خارجيتها ، سير آرثر بلفور فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، فكان صدوره مثار احتجاجات ومؤتمرات وفورات متصلة فى أرض المعاد . وكانت ثورة سنة ١٩٣٦ أعنف ما حدث . فلما لم تؤد إلى النتيجة المرجوة منها

دعا المشتغلون بالمسألة الفلسطينية إلى مؤتمر بالقاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٣٨ ولم تكن الحكومات العربية تأخذ بنصيب فى هذه المؤتمرات العربية ، بل كانت تقف منها موقف الحياد . لكن محمد (باشا) محمود رأى أن تبدى وزارته العطف على هذا المؤتمر ، فدعا المؤتمرين إلى وليمة كبرى ألقى فيها خطاباً أيد فيه مطالب العرب من أهل فلسطين تأييداً حاراً .

وظن الناس أن ينتهى هذا المؤتمر إلى ما تنتهى إليه المؤتمرات كلها : إلى قرارات توضع ويوافق عليها المؤتمر ، ثم ينصرف كل مشترك فيه إلى وطنه . وصدق هذا الظن على المؤتمرين ، لكنه لم يصدق على الموضوع الذى عقد المؤتمر من أجله . فإنجلترا كانت قد أوفدت لجنة لبحث مطالب العرب فى فلسطين ، والتماس الوسيلة للتوفيق بين العرب واليهود توفيقاً عادلا فى نظر اللجنة . ودعت الحكومة البريطانية بعد ذلك إلى مؤتمر مائدة مستديرة ، يحضره رجالات العرب ، يبحثون فيه مع الساسة الإنجليز عن حل لهذه المشكلة العويصة . وكان محمد محمود (باشا) يريد أن يسافر بنفسه إلى هذا المؤتمر ، راجياً أن يكون له فخر المشاركة فى تفريج أزمة العرب من أهل البلاد المقدسة . وكان الرجل مغتبطاً بما يرجو أن يقوم به من ذلك أيما اغتباط . لكننا فوجئنا فى اللحظة الأخيرة بأن رئيس الوزارة لن يمثل مصر فى مؤتمر هذه المائدة المستديرة ، بل يمثلها على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى . وسافر على (باشا) ماهر مصطحباً معه عبد الرحمن عزام (بك) . ، وأسندت رياسة الديوان الملكى بالنيابة إلى كامل (باشا) البندارى وكيل الديوان .

ما سبب هذا الانقلاب المفاجئ ؟ ! وإذا كانت مشاغل رئيس الوزارة فى مصر تحول بينه وبين السفر إلى إنجلترا ، فلماذا لم يسافر وزير الخارجية ، عبد الفتاح يحيى (باشا) ؟ ! لقد كان هذا هو الطبيعى ، ولم يكن طبيعياً أن يسافر رئيس الديوان فى مهمة قد تترتب عليها مسئولية سياسية ، وهو بحكم مركزه ، وبحكم تعيينه بأمر ملكى بغير رأى الوزارة ولا اقتراحها ، لا يشارك الوزارة فى المسئولية الدستورية . لكنك إن تلتمس تفسيراً دستورياً لهذا الأمر ، فتفسيره أن الوزارة هى التى انتدبت على ماهر (باشا) ، فهو لا يسافر بصفته رئيساً للديوان ، بل بصفته نائباً عن الوزارة ، والوزارة تحمل لذلك مسئولية أعماله . هذا هو التحليل الدستورى . أتراه متفقاً مع الواقع ؟ أما أنا فلم أعلم أن الوزارة ندبت على (باشا) ماهر لهذه المهمة ، لأن هذا الندب لم يعرض على مجلس الوزراء .

لم ينته على ماهر (باشا) من مهمته فى إنجلترا إلى نتيجة . لكن غيابه عن مصر أدى إلى انتشار أفكار لم يكن هو بعيداً عن العطف عليها وتشجيعها ، لكنه كان حريصاً على

ألا تنسب إلى القصر ، وألا ينسب إليه هو أنها تصدر عنه أو تلقى تشجيعه . راجت فكرة الدم الجديد فى الوزارة ، ونظرية النظام الإسلامى فى الحكم ، ونظرية الإصلاح الدكتاتورى السريع ، وأشباهها . صحيح أن هذه الأفكار كانت تقال قبل سفر رئيس الديوان إلى إنجلترا ، لكنها كانت تقال على شىء من الاستحياء . أما بعد سفره فقد نشطت الدعاية لها ، ولم يكن القصر يأبى أن تنسب إليه .

كنت أشهد ذات مساء رواية غنائية تقوم بها فرقة إيطالية على مسرح الأوبرا بالقاهرة . وصادف أن كان صديقى كامل (باشا) البندارى ، وكيل الديوان الملكى ورئيسه يومئذ بالنيابة يشهد هذه الرواية . والتقينا فى فترات ما بين الفصول فى غرفة الاستراحة ، فحدثنى فيما كان يروج من بعض هذه الأفكار ، وبخاصة فى نظرية النظام الإسلامى للحكم . وقلت له يومئذ : لكن الدستور المصرى يختلف فى طائفة من أسسه عن هذا النظام لذى تحدثنى عنه . وأجاب : كلا ، فالدستور المصرى يؤيد النظام الإسلامى فى الحكم ويؤكده . قلت : « كيف يصح هذا ومن أسس الدستور المصرى حرية الاعتقاد ، أى أنه يجيز للمسيحى أن يرتد عن مسيحيته إلى الإسلام من الأديان أو المذاهب المختلفة فى أمر العقيدة ، كما يجيز للمسلم أن يرتد عن إسلامه إلى المسيحية أو غير المسيحية من الأديان أو المذاهب المختلفة فى أمر العقيدة – بينما يقضى الإسلام بعقاب المرتد عنه بالإعدام ؟ ! وكيف يصح هذا والدستور المصرى ينص على أن الدولة المصرية ملكية وراثية فى أسرة محمد على ، بينما كانت الخلافة الإسلامية شورى بين المسلمين ، حتى كان الخليفة القائم يأخذ البيعة لابنه قبل وفاته ، ثم يقول الفقهاء إن مثل هذه البيعة غير صحيحة شرعاً ؟ وكيف يصح هذا والدستور المصرى يقضى باحترام المعاهدات التى تعقدها مصر ، ومعاهدة مونترو التى عقدت فى سنة ١٩٣٧ وألغت الامتيازات الأجنبية فى التشريع ومهدت لإلغائها فى القضاء تنص على أن يجرى التشريع فى نطاق المبادئ المقررة عند الأمم الغربية التى وقعت تلك المعاهدة حتى لا يكون تمييز مجحف بين المصريين والأجانب ، ومبادئ التشريع الغربى لا تتفق كلها مع النظام الإسلامى ؟ » وأجابنى البندارى (باشا) : كل هذه تفاصيل يمكن التوفيق بينها وبين النظام الإسلامى ، وليس فى تعارضها معه ما يجعل هذا التوفيق مستحيلا .

قبيل عودة على (باشا) ماهر من لندن ، ولمناسبة رأس السنة الهجرية ، أذاعت محطة الإذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية بياناً ألقاه الملك موجهاً إلى الشعب ، على نحو ما كان يحدث فى الأعوام السابقة ، وجاء فيه أن جلالته ورث عن والده التمسك برأيه ، فلا يستطيع

أحد أن يزحزحه عنه . وقد تساءل الناس عن مرمى هذه العبارة فى هذه المناسبة . فلما عاد على (باشا) ماهر من لندن شاع فى الأوساط المختلفة أنه موشك أن يستقيل من رياسة الديوان ، وقيل إنه طلب إليه وهو فى لندن أن يستمع إلى الإذاعة الملكية ، وأنه استدعى فور وصوله إلى الإسكندرية عائداً من لندن لمقابلة الملك بالقاهرة ، وأن جلالته واجهه بأنه المقصود بالعبارة التى جاءت فى الإذاعة الملكية ، وأنه علم من مصادر يثق بها أن البندارى (باشا) هو الذى كتب الإذاعة أو أوحى على الأقل بها ، ولذلك صح عزمه على الاستقالة ، ثم قيل إنه لن يعدل عنها إلا إذا خرج البندارى (باشا) من الديوان . وتولى الناس مما سمعوا من ذلك أشد العجب ، وذكر كثيرون منهم ما كان من أزمة حين كان محمد محمود (باشا) يؤلف الوزارة التى أعقبت الانتخابات سببها أنه لم يرشح كامل (باشا) البندارى للوزارة ، لأنه رحل على (باشا) ماهر .

وعجبت كما عجب غيرى ، وعز علىّ موقف صديقى البندارى (باشا) ، وحاولت أن أقوم بين الرجلين بالوساطة . ورحب كامل (باشا) بهذه الوساطة وشجعنى عليها وتمنى لو تنجح ، وأكد لى أن ما يقال من أنه انتهز فرصة غياب على (باشا) ماهر بالعاصمة الإنجليزية ليتقرب إلى الملك على حسابه لا أساس له من الصحة ، وأنه لا ينسى موقف على (باشا) حين اختاره وكيلا للديوان الملكى . أردت أن أقوم بالوساطة بين الرجلين وفاء لصديقى ونفياً لتهمة وجهها إلىّ عقب تعيينه وكيلا للديوان بعد أن لم يعد وزيراً معنا .

فعلى الرغم من أننى ذهبت إذ ذاك إلى داره وتركت له بطاقة تهنئة بمنصبه الجديد أظهر الغضب منى وانقطع عنى فلما كنا فى صحبة الملك حين سفره إلى مصيفه بالإسكندرية دعوته لتناول طعام الغداء معاً غداة ذلك اليوم ، وسألته حين اجتمعنا عن سبب تغيره علىّ ، فقال : إنه كان يطمع فى أن يحملنى الوفاء على ألا أشترك فى الوزارة إذا لم يكن هو وزيراً فيها . قلت : ولكنك تعلم أننى حاولت إقناع محمد محمود (باشا) بترشيحك ، وأنه رشحك للوزارة . قال نعم : أعلم أنه رشحنى . فقد كان اسمى فى كشفين من أحد عشر كشفاً قدمها . قلت : وأنت تعلم أن محمد (باشا) رئيس الوزارة هو كذلك رئيس حزبى ، فإذا دعانى لمعاونته فليس من حقى أن أتخلى عن هذه المعاونة . وكان جوابه : أنا أفهم الوفاء على صورة أخرى . قلت : لقد وفيت لك فرشحك محمد (باشا) للوزارة ، فإذا حدثت بعد ذلك ظروف لا علم لى بها فلا تثريب علىّ . وانتهت قطيعته ، وعدنا إلى سابق ودنا .

فلما أصر على (باشا) ماهر على ألا يبقى رئيساً للديوان إذا بقى البندارى (باشا) وكيله ،

ذهبت إلى على (باشا) ماهر فى قصر عابدين وذكرت له ما أكده لى البندارى (باشا) من أنه يحفظ وده ويحفظ جميله ، وأن ما أبلغ إليه من أن البندارى (باشا) انتهز فرصة غيابه ليتقرب إلى الملك على حسابه لا أساس له من الصحة . لكننى ألفيت الرجل ممتلئاً حفيظة ، مقتنعاً كل الاقتناع بأن البندارى (باشا) لم يحفظ عهده فى غيابه ، ويؤكد أن ما لديه من معلومات فى هذا الأمر لا يتطرق إليه الريب . ورأيت أن وساطتى لم تنجح . فأسفت ثم لم يغن الأسف شيئاً .

وعرفت بعد ذلك أن محمد محمود (باشا) قابل الملك وذكر له أنه إذا لم يكن بد من ترك أحد الرجلين القصر فرأيه ألا يكون هذا الرجل على (باشا) ماهر وله من سابقة فى خدمة الملك وفى خدمة والده ماله . وعلى ذلك عين البندارى (باشا) وزيراً مفوضاً لمصر فى « بروكسل »

أفكان صحيحاً ما نسب إلى البندارى (باشا) ، برغم تأكيده لى أنه غير صحيح ؟

لم أصدق أن نيته اتجهت يوماً إلى الوقيعة فى على ماهر (باشا) . ويحملنى على الظن بأن الوشاة جسموا الأمر فجاوز الحقيقة ما حدث بينى وبين صديقى بهى الدين بركات (باشا) بعد انتخابه رئيساً لمجلس النواب ، وبعد أن توليت أنا وزارة المعارف فقد ذكرت فى الفصل السابق أنه لما عين مجلس الوزراء محمود (بك) الدرويش سكرتيراً عاماً لوزارة المعارف . بناء على اقتراح من بهى الدين بركات (باشا) فى أثناء وزارة الانتخابات ، غضب موظفو المعارف لهذا التعيين لأن الدرويش (بك) ليس من رجال التعليم . فلما كان تعديل الوزارة ، طلبت إلى محمد محمود (باشا) إن أنا توليت وزارة المعارف أن يحسم هذه المشكلة ، فوعدني بنقل الدرويش (بك) إلى وزارة المالية . ولم يتم هذا النقل إلا بعد زمن غير قليل . وفى هذه الأثناء علمت أن بهى الدين (باشا) غاضب منى ، وأن قوماً أبلغوه أننى لم أحسن معاملة الدرويش (بك) . وأننى أنا الذى طلبت أن ينتخب هو رئيساً لمجلس النواب لأتولى أنا وزارة المعارف . وهذا تصوير لا صحة له على الإطلاق . فلما علمت بغضب بهى الدين (باشا) طلبت إلى من أخبرنى بغضبه أن يبلغه أننى أعتذر إليه سواء كنت أنا المخطئ ، أو كان هو المخطئ ، أو كان الواشى بيننا المخطئ ، فإننى لا أستطيع أن أهدر صداقة عقدت منذ الصبا أو أخون عهدها . أما وقد حدث هذا بينى وبين بهى الدين ، فمن حق أن أذكر أن البندارى (باشا) لم يدر بخاطره أن يخون لعلى (باشا) ماهر عهداً أو يجحد له جميلا .

كيف بلغ الوشاة إذاً أن يفسدوا بين رئيس الديوان ووكيله إلى حيث لا تنجح فى إصلاح ذات بينهما وساطة ؟ ليست لدى معلومات أبنى عليها حكماً . وغاية ما أستطيع استنتاجه أن

الناس ظنوا أن لعلى (باشا) ماهر ، من السلطان النافذ فى أمور الدولة ، ما أدى إلى تضمين الإذاعة الملكية فى رأس السنة الهجرية العبارة التى سبقت إلى ذكرها ، وأن على (باشا) ماهر أعتقد أن للبندارى(باشا) يداً فى هذا التضمين ، فتغيرت نفسه على وكيله تغيراً جعل تعاونهما مستحيلا .

والواقع أن هذه العبارة التى تضمنتها الإذاعة الملكية لا تنهض حجة بذاتها على أن للبندارى (باشا) يداً فيها . فمن الطبيعى أن تصدر عن ملك شاب لم يبلغ العشرين من سنه ، له ما لفاروق من اعتداد بنفسه لم تصقله التجارب .

لست أجهل أن هذا الاعتداد بالذات كانت تغذيه من يومئذ بطانة أحاطت بالملك منذ اعتلى العرش ، وكانت إلى جواره قبل ذلك حين بعث به والده إلى إنجلترا يتلقى العلم فى معاهدها . ولعل هذه البطانة لم تطب نفساً بسلطان على (باشا) فى القصر ، ولعل الملك كان يود لو استطاع التخلص منه . لكن الظرف لم يكن مهيأ يومئذ لهذا الغرض . لذلك آثر الصبر حتى تحين الفرصة لإقصاء رجل يحسب أن له على الملك يداً تجعله فى القصر الآمر المطلق .

ولقد أدى اعتداد الملك الشاب بنفسه إلى أن ساءت علاقات القصر بالسفارة البريطانية فى كثير من الأحيان ، فأدى ذلك إلى حفيظة فى نفس السفير لم يخفها فى مناسبات عدة .

دعا الدكتور على (باشا) إبراهيم ، وكان عميد كلية الطب إذ ذاك ، إلى مأدبة عشاء بفندق سميراميس تكريماً للأطباء الإنجليز الذين حضروا من إنجلترا أعضاء لهيئة الامتحان فى كليته . وكان ذلك فى شهر مايو . ودعيت أنا إلى هذه الحفلة بوصفى رئيس الجامعة الأعلى ، ودعى إليها السير مايلز لامبسون السفير البريطانى . فلما كنا بعد العشاء وقف السفير يتحدث إلى الدكتور نجيب محفوظ (باشا) ، الطبيب الكبير الذى أشرف على وضع الملكة فريدة . وأشار الدكتور محفوظ (باشا) إلى سعة اطلاع الملك سعة لاعهد بمثلها لمن كان فى سنه ، فرد عليه السير مايلز قائلا : ولكنه سطحى للغاية ، ثم قال : وما رأى وزير المعارف ؟ وكان جوابى : أنه ملكنا . ولم يعقب السفير على ما قلت بكلمة . لكن حديثه دل على أن العلاقة بينه وبين الملك لم تكن علاقة مودة متبادلة .

أتاح هذا الود المفقود بين الملك والسفير فرصة ذهبية لطائفة من بطانة الملك كى تفسد الجو بينه وبين رئيس الوزراء . فقد كانوا يحدثونه بأن محمد (باشا) محمود يتمتع بتقدير الإنجليز واحترامهم ، وأنه يعتز بهذا التقدير وهذا الاحترام . وكان الملك يشعر يومئذ بأن

محمد (باشا) ومن هم فى مثل سنه من ساسة مصر ينظرون إليه نظرة الأب لابنه الشاب . ولم يكن الملك يرضى عن هذه النظرة . فهو صاحب العرش وأكبر رجل فى الدولة برغم سنه ، وهو لذلك لا يقل عن أى من هؤلاء الساسة حكمة وبعد نظر . وقد شعر محمد (باشا) بهذا الجو يتكثف حوله ، وقدر لذلك أنه لن يستطيع البقاء فى الحكم طويلا .

ذكر لى خشبه باشا ، وزير العدل يومئذ ، أنه سمع من الملك نقداً شديداً لوزارته ففكر فى تقديم استقالته وعرض الأمر على محمد (باشا) فقال له : لا تعجل فعما قريب تستقيل الوزارة كلها .

استهل الصيف فانتقل الملك إلى الإسكندرية ، ثم انتقلت الوزارة إلى مصيفها ببولكلى . وكنت أشعر إذ ذاك بالحاجة إلى الاستجمام بعد مجهود متصل خلال ثمانية عشر شهراً فى الوزارة . وفكرت فى الاصطياف أسابيع بلبنان . وفاتحت رئيس الوزارة فى الأمر فكان جوابه : لا مانع عندى إذا سمح الملك ، فاطلب إلى الأمين بالقصر أن يبلغ الملك ما تريد . وعجبت لهذا الجواب لأن مجلس الوزراء هو الذى ينتدب من يتولى أعمال الوزير فى غيابه ، فالطبيعى أن يكون صاحب الرأى فى إجازة الغياب . لكننى لم أجد بداً من النزول على ما طلب رئيس الوزراء اقتناعاً منى بأن التقاليد تقتضيه . وطلبت إلى إسماعيل (بك) تيمور أن يستأذن الملك فى سفرى إلى لبنان وأنا لا أشك فى أن طلبى سيجاب .

وإننى لأنتظر مع زملائى الوزراء أمام أحد مساجد الإسكندرية لنصلى الجمعة فى صحبة الملك ، إذ جاء إلىّ تيمور (بك) وأخبرنى أنه يأسف إذ يبلغنى أن الملك لم يأذن بسفرى . ونقلت ذلك إلى رئيس الوزراء فقال : حسبك إذن أن تصطاف معنا بالإسكندرية

عرفت من بعد لماذا طلب محمد (باشا) أن يعرض أمين القصر أمر أجازتى على الملك . فقد طلب (رفعته) إلى الملك أن يسافر إلى أوربا مستشفياً هذا الصيف فاعتذر الملك بأن البلاد بحاجة إلى بقاء (رفعته) بها ، وذلك برغم أنه كان بحاجة حقاً إلى الراحة والاستشفاء ، بعد ثمانية عشر شهراً قضاها فى مجهود مضن للأعصاب، وللصحة أيما إضناء . لقد كان فى فترة الانتخابات يقضى معظم الليل ، وإلى ساعة مبكرة من الصباح ، مع لجنة الترشيحات . ثم إنه سافر يجوب بلاد الصعيد ، وينزل فى كل بلدة ترسو عليها الباخرة النيلية التى كانت تقله . فلما تمت الانتخابات ، واجهته أزمة تأليف الوزارة الجديدة على النحو الذى سبقت إلى بيانه ؛ ثم إنه عدل وزارته بعد ذلك وأشرك فيها السعديين . ولم يكن الجو صفواً من حوله فى يوم من الأيام ، بل كان يواجه شتى المتاعب فى كل حين . وهذه المتاعب كلها تضنى

الأعصاب . ومحمد (باشا) رجل يعيش بأعصابه . لذلك تأثرت صحته فلم تكن بعد هذه الشهور الطوال على ما ينبغى .

ولقد كان يخفى عنى وعن أكثر الوزراء ما يلقاه من متاعب وعقبات ، ولم يكن يفضى بها لبعض أصفيائه إلا فى النادر . ولقد كان يشعر فى هذا الصيف من سنة ١٩٣٩ بأن المتاعب والعقبات تتراكم أمامه لغير علة تقتضى قيامها ، بله تراكمها ، فكان يزيده شعوراً بأن الأمور ليست ميسرة أمامه .

وإنى لفى بهو الفندق ، ظهر يوم الجمعة الثانى عشر من أغسطس ، إذ لقيته مصادفة ، فقال لى بعد أن حييته : لقد قدمت استقالة الوزارة .

ولم يدر بخاطرى أن أسأله عن سبب تقديمها . على أننى علمت بعد قليل أن سعيد (باشا) ذو الفقار ، كبير الأمناء ، جاء إلى فندق وندسور حيث كان ينزل محمد (باشا) ، وأن رئيس الوزارة طلب إليه أن يبلغ الملك استقالته لأنه علم أن على (باشا) ماهر يتصل بأشخاص يعرض عليهم الاشتراك معه فى وزارة جديدة . وقال رجال القصر إن الملك هو الذى أوفد سعيد (باشا) ذو الفقار يطلب إلى محمد (باشا) أن يستقيل حرصاً على صحته .

ولما علمت أن على ماهر (باشا) هو الذى يؤلف الوزارة الجديدة . ذكرت مشورة محمد محمود (باشا) على الملك ، عندما اشتد الخلاف بين على ماهر (باشا) وكامل (باشا) البندارى ، أن يحتفظ الملك بعلى (باشا) ؛ وساءلت نفسى : أكان ما حدث اليوم رداً للجميل ، أم أن السياسة لا تعرف عاطفة ولا جميلاً ؟ ! أم أن الملك فضل رياسة على (باشا) ماهر للوزارة على رياسته للديوان ؟ . .

ولم يجر ذكر للدكتور أحمد ماهر (باشا) ورياسته الوزارة فى هذه المناسبة كما ذكر اسمه قبيل إقالة النحاس (باشا) فى الأسابيع الأخيرة من سنة ١٩٣٧ ؛ وسبب ذلك أن صحف الوفد نسبت إليه تصرفات خاصة بالبنك التجارى حققتها النيابة ثم رفعت دعوى القذف على تلك الصحف إلى محكمة الجنايات .

* * *

أزمع محمد محمود (باشا) السفر إلى مرسى مطروح يستجم بها بعد استقالته وعلمنا أنه سيستقل إليها باخرة من بواخر خفر السواحل تكون أكفل لراحته من القطار ومن الطائرة ومن السيارة

وفى عشية سفره اجتمعنا حوله فى بهو الفندق فذكر لنا أنه يرحب بعلى (باشا) ماهر رئيساً للوزارة ، وأنه يوافق تمام الموافقة على أن يشترك الأحرار الدستوريون معه ، وأن يبقى الوزراء الدستوريون فى مناصبهم ، وأن يشغل أحمد (بك) عبد الغفار منصب وزير الزراعة مكان رشوان (باشا) محفوظ . وأنه عهد إلى الدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيس الهيئة السعدية ووزير المالية فى وزارته ، ليقوم مقامه فى مفاوضات تأليف الوزارة برياسة على ماهر (باشا) .

وذهبنا صبح الغد إلى الميناء وصعدنا إلى الباخرة ، وودعنا محمد (باشا) فى سفره إلى مرسى مطروح ، وتمنينا له تمام الشفاء وموفور العافية . وأقلعت الباخرة بالرجل الذى شغل مصر عشرين سنة كاملة خادماً لها مجاهداً فى سبيل سيادتها واستقلالها .

وكانت استقالته من الحكم هذه المرة آخر عهده به .

وعدنا إلى مكاتب الوزارة فى بولكلى ننتظر ما يكون من تطورات الموقف فى أمر الوزارة الجديدة .

الفصل الخامس

مصر والحرب

على ماهر (باشا) يؤلف الوزارة – لماذا لم يشترك الأحرار الدستوريون فيها تكليف طلعت حرب (باشا) بالتخلى عن بنك مصر – إعلان الحرب العالمية الثانية – تشريعات مصرية لمواجهة حالة الحرب – البرلمان يقر الأحكام العرفية – معركة رياسة النواب – معركة بولونيا وانتقال الحرب إلى غرب أوربا الوزارة لا تجارى الإنجليز فى طلبهم إعلان الحرب على ألمانيا برم البريطانيين بالوزارة – فرنسا على وشك الانهيار – إيطاليا تعلن الحرب شريكة مع ألمانيا – إنجلترا والتعاون مع وزارة على ماهر (باشا) اجتماع القصر وستقالة الوزارة – حسن صبرى (باشا) يؤلف الوزارة الجديدة .

عدنا إلى ديوان الوزارة ببولكلى ، ننتظر تأليف الوزارة الجديدة ، والوزراء مقتنعون بأن التأليف يتم فى اليوم نفسه ، أو فى الغد إذا أراد على ماهر (باشا) أن يدخل بعض التعديل على الوزارة . لكن اليوم انقضى وتلاه غده ، ولم يتحدث على (باشا) إلى أحد فيما كلف به

واتصل بى حسين سرى (باشا) بعد يومين يخبرنى أن على ماهر (باشا) لم يخاطبه ، وأن عبد الحميد بدوى (باشا) تحدث إليه حديثاً غير رسمى ، وأنه لا يريد أن يبقى وزيراً للأشغال ، ولا يرضى إلا أن يكون وزيراً للمالية .

وفى ذلك اليوم استدعى على ماهر (باشا) أحمد خشبة (باشا) وفاتحه فى أمر الوزارة وذكر له أنه يريد أن يختار وزراء فنيين ، ويريد لذلك أن يكون مصطفى الشوربجى (بك) وزيراً للعدل ، ويعرض على خشبة (باشا) أن يكون وزيراً للصحة . ودهش خشبة (باشا) لهذا العرض ، فقد كان وزيراً للعدل أكثر من مرة ، ومنذ سنوات طويلة ، كما كان وزير العدل فى الوزارة المستقيلة . وهو من رجال القانون ، فما معنى أن يكون وزيراً للصحة إذا كان على ماهر (باشا) يريد أن يعاونه وزراء فنيون ؟ ! أليس معنى هذا أنه يعرض عليه هذا العرض ليرفضه ، وأنه راغب عن معاونة خشبة (باشا) بالذات ، أو راغب عن معاونة الأحرار الدستوريين جميعاً ؟ !

وكنا ، معشر الأحرار الدستوريين ، نجتمع أكثر من مرة فى كل يوم ، فى فندق

وندسور حيناً ، وفى فندق سان استفانو حيناً آخر ، وفى مكاتب الوزراء ببولكلى أحياناً ؛ وكنا نتناول فى أحاديثنا ما نقف عليه من اتصالات على (باشا) ماهر ويعلق كل منا بما يعن له . وقلق بعض الشبان الذين كانت لهم صلات بمحمد (باشا) محمود فسافروا إليه فى مرسى مطروح يعرضون عليه ما اتصل بهم ، برغم منع الأطباء له من أن يشغل ذهنه بأى أمر ذى بال حرصاً على صحته .

وقيل لى يوماً إن على (باشا) لا يريد أن أكون معه وزيراً للمعارف ، وذلك لما كان بينى وبين الشيخ الأكبر من خلاف على مسألة الأزهر ودار العلوم . لم يبق إذن من الوزراء الدستوريين الثلاثة فى وزارة محمد (باشا) غير مصطفى (باشا) عبد الرازق وزير الأوقاف . ولم يكن مصطفى (باشا) قد اختلف مع أحد خلافاً يدعو لعدم اختياره . ومع ذلك لم يرد ذكره بين من يرشحهم على (باشا) ماهر لوزارته .

فكرنا فى الموقف الذى يجب أن نقفه . ولما كان محمد (باشا) محمود قد أناب عنه الدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيس الهيئة السعدية فى مفاوضات تأليف الوزارة ، فقد رأينا أن نتفاهم مع السعديين ليكون موقفنا وموقفهم من على (باشا) ماهر واحداً . وذهبنا بعد ظهر يوم الثلاثاء إلى منزل النقراشى (باشا) برمل الإسكندرية واجتمعنا بالدكتور ماهر (باشا) والنقراشى (باشا) وآخرين من زعماء السعديين فانتهينا إلى اتفاق أن يكون موقفنا وموقفهم واحداً ؛ فإما أن نشترك ويشتركوا فى الوزارة ، وإما أن نمتنع ويمتنعوا عن الاشتراك فيها .

وفى الصباح من يوم الأربعاء علمنا أن إبراهيم الهلباوى (بك) قابل على (باشا) ماهر وتحدث إليه فى تأليف الوزارة ، وألح عليه فى ضرورة اشتراك الحزبين فيها . ثم إننا عرفنا بعد الظهر من ذلك اليوم أن على (باشا) مستعد أن يشرك معه اثنين من الأحرار الدستوريين هما هلباوى (بك) وعبد المجيد (بك) إبراهيم صالح ، ولم يكن أيهما وزيراً من قبل . عند ذلك اجتمعنا فى المساء وتداولنا الرأى فقر قرارنا على أن هذا التفكير من جانب رئيس الوزارة المقبلة ينطوى على تجريح صريح للوزراء الدستوريين فى وزارة محمد محمود (باشا) ، كما أن إشراك اثنين فى الوزارة لا يعتبر تمثيلا للحزب فيها ؛ ولذلك قررنا عدم اشتراك الحزب فى الوزارة . وأبلغ أحمد خشبة (باشا) هذا القرار تليفونياً إلى الدكتور أحمد ماهر (باشا) .

وفى مساء الغد ذهبت إلى مقهى ميامى بالإسكندرية ، واتخذت مجلساً إلى جانب نافذة مطلة على البحر . وإننى لهناك إذ جاء من أبلغنى أن الوزارة تألفت وأن السعديين اشتركوا فيها بأربعة وزراء ، وأن النقراشى (باشا) عين وزيراً للمعارف وأنه طرب لذلك أشد الطرب ، وأن على

(باشا) ماهر أنشأ وزارة جديدة للشئون الاجتماعية وأسندها إلى عبد الرحمن (بك) عزام .

كان ذلك يوم ١٨ أغسطس . وانعقد مجلس الوزراء الجديد بعد ذلك بثلاثة أيام ، فكان من بين قراراته إحالة سليم (بك) حسن إلى المعاش . عند ذلك تبهت إلى السبب الذى من أجله أبعد خشبة (باشا) عن الوزارة . ولعل هذا السبب ينسحب عليَّ أنا كذلك . أليس على ماهر (باشا) قد حدثنى عن التحقيقات التى طلب الأب دريتون مدير دار الآثار إجراءها مع سليم (بك) حسن ، وطلب إلىّ وهو رئيس الديوان ألا أقصى عن لجنة التحقيق الإدارى المعينة بالوزارة شخصاً بذاته ؟ وأنا قد أحلت التحقيق بعد ذلك إلى النيابة . ولم يستطع خشبة (باشا) ، وزير العدل يومئذ ، أن يحمل النائب العام ، يس أحمد (بك) ، على تقديم القضية إلى قاضى الإحالة تمهيداً لإحالتها إلى محكمة الجنايات . لأن النائب العام لم يكن يرى فيها ما يقتضى الإدانة . أفلا توحى إحالة سليم (بك) حسن إلى المعاش بالسبب الذى من أجله حيل بين خشبة (باشا) وبين الاشتراك فى الوزارة ؟

أثارت إحالة سليم (بك) حسن وجماعة من كبار الموظفين إلى المعاش على هذا النحو المفاجئ دهشة الناس وتعليقات الصحف . لكن أمراً أجل خطراً كان أكثر لفتاً للنظر . فقد استدعى حسين سرى (باشا) ، وزير المالية ، محمد طلعت حرب (باشا) مدير بنك مصر وتحدث إليه فى مركز البنك وشركاته وفى دقة هذا المركز دقة توجب على الحكومة أن تتدخل لمصلحة المساهمين وأصحاب الودائع ، وطلب إليه أن يتنحى عن إدارة البنك . وترامى إلى الناس هذا النبأ ففتحوا عيونهم واسعة من الدهشة . فطلعت حرب هو مؤسس البنك منذ عشرين سنة ، وهو الذى أنشأ شركات البنك واحدة بعد أخرى ، وبعث فى البلاد نهضة صناعية لم تعهدها من قبل . وهو لهذا موضع تقدير الشعب وإكباره وإجلاله . أفيعامل رجل خدم بلاده أجل خدمة على هذا النحو المهين ، وهو الجدير بكل إكرام وتقدير ؟ ! !

وتولى طلعت حرب لهذه المفاجأة ما تولى الناس جميعاً . لقد كان بنك مصر يعانى فى هذه الفترة أزمة تعانيها المنشآت المالية جميعاً بسبب الأزمة المالية الطاحنة التى حلت بالعالم واستمرت عدة سنين . لكن الرجل لم يكن يحسب أن الأمر يصل بالحكومة إلى أن تعامله هذه المعاملة ، وهو فى نظر الشعب المصرى أكبر من وزير وأكبر من رئيس وزارة ، لأنه هو الذى أقام المؤسسة المصرفية المصرية الكبرى والشركات التابعة لها بإقدامه ، فهو الذى خلق هذه المنشآت ولم يخلقـــه هو إلا الله . وهو لم يتهم يوماً فى إدارته البنك ولم ترق إلى نزاهته شبهة . وبعض الرعاية من جانب الحكومة للبنك كفيل بأن يعاونه على تخطى هذا المركز الذى لم يبلغ من

الدقــة مــا يريد وزير المالية أن يصوره. لكن وزير المالية حاسم فيما طلبه ، وللحكومة فى البنك ودائع ضخمة إذا هى فكرت فى نقلها إلى بنك غيره ، عرضت سمعة البنك للخطر ، أى عرضت كيان البنك للخطر . والبنك هو طلعت حرب . هو سمعته . وهو حياته ، وهو تاريخه الباق لن تستطيع الأيام محوه ما بقى البنك قائماً . ووزير المالية حاسم قاطع فى طلبه أن يتنحى منشئ البنك عن إدارته . هو يضرب له موعداً ثلاثة أيام ليتلقى جوابه . وهذا الموعد إنذار نهائى ، معناه أن ينزل طلعت على الحكم أو أن تقف الحكومة من البنك موقف الخصم . ما عسى تكون الخواطر التى مرت بنفس طلعت خلال ثلاثة الأيام التى ينتهى فى آخرها هذا الإنذار النهائى ؟ وكيف قضى الرجل هذه الأيام الثلاثة وهو يفكر فى النزول عن عرش مصرفه وبعد أن قضى فيه وفى شركاته عشرين عاماً كان فى أثنائها مقصد العشرات والمئات والألوف من المصريين ، شباناً وشيباً ، رجالا ونساء ، أغنياء وفقراء ، وكان فى أثنائها صاحب الكلمة المسموعة والرأى النافذ .

لقد ذهبت إليه بمنزله قبل ذلك بأسابيع إجابة لرجاء من أحمد ماهر « باشا » وزير المالية أحدثه فى وسيلة يقترحها لدعم البنك . فكبر عليه أن يسمع أن البنك فى حاجة إلى دعم ، وأخبرنى أن كل شىء يسير فيه على أقوم طريق . أما وهو اليوم بإزاء هذا الإنذار من وزير المالية الجديد ، فلا مَفَرَّ له من أن يتخذ قراراً إما بالتخلى عن إدارة البنك ، وإما بالتعرض لوقوف الحكومة من البنك موقف الخصومة .

وآثر الرجل أن يتخلى عن إدارة البنك إبقاء على تاريخه ، فأبلغ وزير المالية رأيه قبل انقضاء الموعد المحدد له ، واختارت الوزارة الدكتور حافظ عفيفى (باشا) مديراً للبنك مكانه ، وتخلى كذلك فؤاد (بك) سلطان عن مركزه بصفته عضواً منتدباً عن مجلس الإدارة ، وحل محله عبد المقصود (بك) أحمد .

* * *

انقضت الأيام الباقية من شهر أغسطس ، وبدأت نذر الحرب تخيم على جو أوربا بصورة تلفت الأنظار . والواقع أن الاتفاق الذى عقد فى ميونيخ ، فى منتصف أغسطس سنة ١٩٣٨ بين هتلر ونيفل تشمبرلين . والذى خيل إلينا فى مصر أنه أنقذ العالم من كارثة الحرب ، وكفل استقرار السلام العالمى – هذا الاتفاق لم يكن إلا هدنة ضاعفت دول أوربا الغربية فى أثنائها الاستعداد للحرب . حتى لا تذعن لمشيئة العاهل الألمانى .

ولم تكن ألمانيا أقل من دول أوربا الغربية اندفاعاً فى طريق التسلح . فلما كان الصيف

من هذه السنة ، سنة ١٩٣٩ : بـدأت ألمانيا تفكر فى استعادة دانتزيج ، الميناء الألمانى الواقع على البلطيق عند نهاية الممر البولونى والذى فرضته معاهدة فرساى ميناء حراً لمصلحة بولونيا . واعترضت بولونيا على هذا الذى يريده هتلر ، وبدا فى الجو أن العاهل الألمانى لن يتردد فى تحقيق ما يريد بالقوة ، وبالاعتداء على استقلال بولونيا نفسها . عند ذلك أعلن رئيس الوزارة البريطانية أن إنجلترا كفلت استقلال بولندا ، وأنها لن تتردد فى خوض غمار الحرب إذا اعتدى على هذا الاستقلال . وكان ظاهراً أن تنضم فرنسا إلى إنجلترا فى موقفها ، لأن فرنسا كذلك كفلت استقلال بولندا ، ولهذا بدأت نذر الحرب تخيم على جو أوربا ، بل تجثم على صدرها .

وقيل فى بعض الدوائر المصرية يومئذ إن هذا الموقف الدولى كان من الأسباب التى أدت إلى استقالة وزارة محمد (باشا) وتأليف وزارة على ماهر (باشا) .

ولست أستطيع أن أثبت هذا الذى قيل أو أنفيه . لكنى أحسب أن الموقف الدولى لم يكن محل بحث مستفيض فى اجتماعات مجلس الوزراء الأولى : بقدر ما كان الموقف الدولى فى سنة ١٩٣٨ حين كان ممثلو مصر فى الخارج : سفراء ووزراء وقائمون بالأعمال ، يوافون وزارة الخارجية يومياً بكل تطورات الأحوال فى دول أوربا كلها . أما فى هذا الصيف الأخير ، صيف سنة ١٩٣٩ ، فلم تكن معلومات الوزراء عن الموقف الدولى تزيد فيما يظهر على معلومات غيرهم من قراء الصحف ، ولم يكن موقف مصر من الأحداث الدولية محل مناقشة رسمية قط . أفيرجع ذلك إلى أن وزارة الخارجية لم تكن تتلقى من المعلومات فى هذا العام مثلما كانت تتلقاه فى العام الذى سبقه وأن ممثلينا كانوا يكتفون بأن يبعثوا ما يقفون عليه من الأنباء إلى الديوان الملكى ؟ أم يرجع إلى أن وزير الخارجية لم ير أن يحيط زملاءه بالموقف الدقيق الذى كانت تتحدث فيه وزارات الخارجية ووزارات الحربية الأوربية كلها ؟ أم أن ممثلينا لم يعنوا بالموقف هذا العام عنايتهم به فى العام الذى سبقه ؟

ليس فى مقدورى أن أقطع فى الأمر برأى . على أنى أذكر ، فى هذه المناسبة ، ما أورده مستر ونستون تشرشل فى مذكراته عن الحرب العالمية الثانية ، من أن التقليد جرى فى بريطانيا بأن توزع وزارة الخارجية على جميع الوزراء كل ما يرد إليها من برقيات ممثليها فى الخارج وتقاريرهم ليحاطوا علماً بالموقف الدولى . ولست أدرى ، أيتبع هذا التقليد فيما سوى إنجلترا من الدول الغربية . لكنه فى نظرى تقليد سليم نافع . فالسياسة الخارجية للدولة تعتمد لنجاحها على نشاط الحكومة ونشاط الشعب فى مرافق الأمة كلها نشاطاً

يزيد فى قوة الأمة وحيويتها . لذلك وجب أن يحاط كل وزير باتجاهات السياسة الدولية وأسرارها ، ليوجه سياسة وزارته توجيهاً تتسق فيه المصلحة الداخلية والاتجاه العالمى . أما أن يبقى الوزراء فى دائرة عملهم الإدارى لا يرون ما وراءها ، فأمر لا يتفق مع واجبهم فى الهيمنة على السياسة العامة للدولة .

بدأت النذر تتواتر بتفاقم الأحوال فى أوربا ، وبدأت البرقيات تنقل تصميم إنجلترا وفرنسا على الدفاع عن سلامة بولونيا ، إذا حاولت ألمانيا أن تغزوها ، تصميماً واضحاً فيما يدلى به كبار ساسة الدولتين من تصريحات فى البرلمان . مع ذلك ظل الكثيرون يرجون أن تتغلب حكمة الساسة كما تغلبت فى ميونيخ . لكن هذا الرجاء بدأ يذوى حين أخذت الوزارة المصرية تصدر قوانين خاصة برقابة السفن وتفتيشها بالموانى المصرية ، وبالتموين والاستيلاء ، وبما شابه ذلك من تشريعات لا تصدر إلا فى حالة الحرب ، أواحتياطاً لها . وكانت الوزارة تصدر هذه التشريعات بمراسيم بقوانين ليكون لها قوة النفاذ إلى أن يقرها البرلمان مما يدل على أن لها طابع الضرورة والاستعجال ، وعلى أنها لم تصدر إلا باتفاق بين الحكومتين المصرية والإنجليزية .

ولم تبطئ ألمانيا أن أعلنت الحرب على بولونيا فى أول سبتمبر . وفى اليوم الثالث من سبتمبر ، أى بعد يومين اثنين ، أعلنت إنجلترا وفرنسا أنهما فى حالة حرب مع ألمانيا .

وكان جلياً ألا تستطيع إنجلترا أن تسارع إلى نجدة بولونيا إلا إذا نزلت جنودها فرنسا وهاجمت الدولتان ألمانيا عبر نهر الرين الذى يفصل بين فرنسا وألمانيا . لكن فرنسا آثرت التزام خطة الدفاع والتحصن بخط ماجينو ، وهو الخط الحصين الذى شيدته على حدودها الشرقية درعاً يقيها غارة الألمان عليها . أما وألمانيا تتبدى منذ سنوات فى مظهر القوة العاتية التى لا تقهر ، وفرنسا وإنجلترا فى هذا الوضع — فقد آمن الناس فى مصر وفى غير مصر بأن بولونيا لن تستطيع مقاومة الجيوش الجرمانية زمناً طويلاً ، وبخاصة لأن ألمانيا وروسيا عقدتا ميثاق عدم اعتداء قبل إعلان الحرب على بولونيا بزمن وجيز .

ماذا عسى أن يكون موقف مصر من هذه الحرب ؟ إن المادة الثالثة من معاهدة الصداقة والتحالف ، التى عقدت بين مصر وإنجلترا فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، تنص على أنه إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب فإن الطرف الآخر يقوم فى الحال بإنجاده بصفته حليفاً . أفيقتضينا هذا أن نعلن قيام حالة الحرب بيننا وبين ألمانيا ؟ كان ذلك اتجاه الرأى العام فى الأيام الأولى من الحرب . أذكر أنى التقيت على شاطئ البحر فى تلك الأيام الأولى من سبتمبر بالشيخ المحترم عبد الستار (بك) الباسل ، وكان عضواً بارزاً فى حزب الوفد ، فذكر

لى أننا أصبحنا الآن فى مقام التنفيذ لمحالفتنا مع إنجلترا احتراماً لتوقيعنا . ولم يكن عبد الستار (بك) هو وحده صاحب هذا الرأى ، بل كان الاتجاه العام كاتجاهه ، وكان الاتجاه الرسمى كاتجاهه كذلك.

لكن المخاوف كانت تساور البعض وتصدهم عن الاندفاع فى هذا الرأى ، فقد كان هؤلاء يرون أن ألمانيا لا تقهر ، وأن تنفيذنا المعاهدة بإعلان الحرب عليها خطير النتائج ، ونتائجه تصبح أشد خطراً إذا اشتركت إيطاليا فى الحرب إلى جانب ألمانيا ، فإيطاليا تتاخم مصر فى برقة ،وطالما تحدث موسولينى عن استعادة إيطاليا للإمبراطورية الرومانية القديمة . ومصر كانت إحدى ولايات تلك الإمبراطورية .

لهذا الاعتبار تريثت الوزارة المصرية فلم تعلن قيام حالة الحرب بين مصر وألمانيا . وكان لها من العذر عن عدم إعلان الحرب أن ميادين القتال بعيدة عنا وأن إنجلترا فى غير حاجة إلى هذا الإعلان . ولم يكن ثمَّ فى المعاهدة المصرية الإنجليزية ما يقتضينا إعلان الحرب . فالمادة الثالثة ، التى أوردنا من قبل فقرتها الأولى ، تنص فى فقرتها الثانية على أن معاونة مصر تنحصر فى أن تقدم إلى إنجلترا داخل حدودها جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعها ، بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وطرق المواصلات . ليس إعلان الحرب إذن مما قضت به هذه المادة . وليس لهذا الإعلان موجب وميادين الحرب بعيدة عنا . فلنكتف باتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لمواجهة كل موقف تجب مواجهته .

لكن الفقرة الثالثة ، من المادة الثالثة المشار إليها ، تنص على أن تتخذ الحكومة المصرية الإجراءات الإدارية والتشريعية ، بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية ، وإقامة رقابة وافية على الأنباء تجعل التسهيلات والمساعدة فعالة .

أما وقد أصدرت الوزارة التشريعات الخاصة بالسفن وبالاستيلاء وبالتموين ، فقد بقى عليها بحكم المعاهدة أن تعلن الأحكام العرفية ، وأن تقيم الرقابة على الأنباء . والدستور المصرى يقتضى أن يكون إعلان الأحكام العرفية بقانون يصدق عليه البرلمان . فإذا كان البرلمان فى عطلة ، وجبت دعوته فوراً لعرض إعلان الأحكام العرفية عليه . وذلك ما فعلته الوزارة . فقد أصدرت قانوناً بإعلان الأحكام العرفية ، وبعد تردد دعت البرلمان من عطلته لإقرار هذا القانون حتى يستمر العمل به .

ما عسى يكون موقف الأحرار الدستوريين من هذا القانون وقد أصبحوا فى المعارضة ؟ وما عسى يكون موقف الوفد وهو فى المعارضة كذلك ؟ لقد جال بخاطر بعض زملائنا فى وجوب أن نعارض هذا القانون ، وأن نصوت ضده . وكان أصحاب هذا الرأى يستندون

إلى أمرين . الأول : أن مصر لم تعلن الحرب ، وأنها بعيدة كل البعد عن ميادينها ، فلا موجب مطلقاً لفرض هذا القانون المقيد للحرية . والآخر : أن فى مقدور الحكومة أن تعرض على البرلمان من التشريعات الكفيلة بجعل مساعدة مصر لحليفتها فعالة ، ما يغنى عن إعلان الأحكام العرفية وما تنطوى عليه من استثناءات صارخة لا يرضاها الدستور ولا يرضاها القانون فى الأحوال العادية . وقد أصدرت الوزارة بالفعل من التشريعات الخاصة بالسفن وبالتموين وبالاستيلاء ما يغنى عن فرض الحكم العرفى . وهى قادرة على أن تصدر تشريعات تحظر على الصحف نشر الأنباء الخاصة بالحرب مما لا تجيزه السلطات المختصة . ولمصر فى إنجلترا نفسها أسوة ومثل . فلم تعلن فى إنجلترا أحكام عرفية ، بل اكتفى البرلمان البريطانى ، واكتفت حكومة لندن ، بوضع التشريعات التى رأتها كفيلة بحماية الدولة فى حالة الحرب ، من غير تقييد لحرية الأفراد أو لحرية الصحافة فيما وراء أضيق الحدود التى تقتضيها ضرورات الحرب .

وقد أخذ حزب الوفد بهذه النظرية ودافع عنها أمام البرلمان ، متمسكاً بأن المعاهدة نفسها تنص على أن الحكومة المصرية لها أن تعلن هذه الأحكام ، وأن المسألة إذن تقديرية لا تقتضيها المعاهدة اقتضاء ، بل تقدر بما توجبه ضرورات الحرب . أما نحن الأحرار الدستوريين فناقشنا المسألة طويلا قبل نظرها فى البرلمان ، ثم رجحت أخيراً كفة القائلين بموافقة الحكومة على إعلان الأحكام العرفية . وكانت الحجة التى أدت إلى هذا الترجيح أننا لو كنا فى الحكم شركاء فى الوزارة لتضامنا معها فى إعلان الأحكام العرفية . وليس من الإنصاف أن يكون للإنسان فى الموضوع الواحد رأيان متناقضان تبعاً لوجوده فى الحكم أو كونه فى المعارضة .

على أن الأحرار الدستوريين اشترطوا لموافقتهم ، حين عرض الموضوع على البرلمان ، أن يقف تنفيذ الأحكام العرفية فى حدود ضرورات الحرب لا يتخطاها . وأقر رئيس الوزارة هذا الشرط ، وزاد على ذلك أن أبدى الرغبة فى تأليف لجنة برلمانية يعرض عليها ما يتخذه من الإجراءات التشريعية فى حدود الأحكام العرفية ويتقيد برأيها . وتألفت هذه اللجنة بالفعل . وعلى ذلك وافقت الأغلبية فى مجلسى البرلمان على قانون الأحكام العرفية ، فاستمر نافذاً .

وعهد إلى على ماهر (باشا) بأن يتولى السلطة القائمة على تنفيذ هذه الأحكام العرفية . وما كان لنا أن نعترض على أن يعهد بهذه السلطة إلى رئيس مجلس الوزراء بعد أن كنا قد رأينا فى سنة ١٩٣٨ أن يتولى رئيس الوزارة هذه السلطة إذا قامت الحرب وأعلنت مصر الأحكام العرفية .

لكن موافقتنا على إعلان الأحكام العرفية لم تعن أن نفوسنا اطمأنت إلى الوزارة الجديدة ، أو أننا نسينا ما حدث حين تأليفها ، بل كان ما حدث ، من دفع محمد (باشا) للاستقالة ،

ومن التماس الوسيلة لإقصاء الأحرار الدستوريين عن الحكم ، غدراً لا مسوغ له فى نظرنا .
وكان محمد (باشا) محمود قد استعاد من الهدوء ومن النشاط ومن الصحة ما يسمح له بتولى زعامة المعارضة . وكان بطبيعة الحال أشدنا غضباً من ذلك الغدر ، وأكثرنا حرصاً على أن يظهر الوزارة الجديدة فى صورة لا تحسد عليها . وفكرنا فى الخطوة التى نتخذها لندرك هذه الغاية ، فاستقر رأينا على إعادة ترشيح بهى الدين بركات (باشا) رئيساً لمجلس النواب وكان طبيعيًّا أن يقبل بهى الدين هذا الترشيح ، لأنه رئيس المجلس بالفعل ، ولأنه مستقل عن الأحزاب . فلا شيء يدعوه للتخلى عن هذه الرياسة . فلو أنه تخلى عنها لاعتبر الناس تخليه انضماماً لحزب ضد حزب آخر . وهو حريص على صفة الاستقلال عنده . والناس حريصون على أن يكون رئيس مجلس النواب مستقلا حتى يكون حكماً بين الأحزاب التى يتألف منها المجلس .

ولو أن على (باشا) ماهر وزملاءه فى الوزارة كانوا يريدون جو سلام برلمانى ويرتفعون برياسات الدولة فوق الاعتبارات الوقتية لوافقونا على ترشيح بهى الدين (باشا) ، ولما كانت هناك معركة حول رياسة مجلس النواب ، ولاستقر فى مصر تقليد صالح أن يكون رئيس مجلس النواب مستقلا . فإذا استقر هذا التقليد بضع سنوات تأثر به اختيار رئيس مجلس الشيوخ حين تعيينه فختير مستقلا كذلك . لكن الدكتور أحمد ماهر (باشا) لم يشترك وزيراً مع أخيه على (باشا) برغم اشتراك حزبه فى الوزارة . وإذ كان الدكتور أحمد ماهر رئيساً لمجلس النواب غير مرة ، قبل اشتراكه فى وزارة محمد (باشا) محمود ، فقد كان مفهوماً عندنا وعند الناس جميعاً أنه سيكون مرشح الحكومة لرياسة مجلس النواب .

وذلك ما حدث . انتهت الدورة البرلمانية غير العادية التى عقدت لإقرار قانون الأحكام العرفية ، وقبيل السبت الثالث من نوفمبر دعى البرلمان للانعقاد فى دورته العادية . وأذن الملك فألقى رئيس الوزراء خطاب العرش فى حفلة الافتتاح . وتأجلت جلسة النواب إلى يوم الاثنين الذى يلى الحفلة لإجراء انتخاب رئيس المجلس ومكتبه .

وبدأت معركة الانتخاب للرياسة بين بهى الدين بركات (باشا) يؤازره الأحرار الدستوريون وبعض المستقلين ، والدكتور أحمد ماهر (باشا) يؤازره السعديون وتؤازره الحكومة وأولياؤها من المستقلين . وكانت معركة حامية شعرت الوزارة بأنها إن انهزمت فيها هددت الهزيمة مركزها . ولم تخف هذا الشعور ولم تترك المعركة حرة ينتخب فيها من ينتخب بل كتب بعض الوزراء فى الصحف ، وأدلى آخرون بتصريحات نشرتها الصحف كذلك ، وقيل فى هذه التصريحات والمقالات إن الحكومة ترى المعركة معركتها ولا ترضى بأن ينهزم

مرشحها . ولم ينس محمد محمود (باشا) ما كان بينه وبين الدكتور أحمد ماهر (باشا) من مودة فى أثناء قيام وزارته ، ولم ينس أنه عهد إلى الدكتور ماهر (باشا) عشية سفره إلى مرسى مطروح أن يقوم مقامه فى محادثات تأليف الوزارة ، ولم ينس اتفاق السعديين مع الأحرار الدستوريين على أن يكون موقفهم موحداً بالاشتراك فى الوزارة أو عدم الاشتراك فيها ، ونكث السعديون هذا الاتفاق ، ولهذا كله عنى أن يقود معركة الانتخابات لرياسة مجلس النواب بنفسه . ودفعت هذه العناية من جانبه إلى مضاعفة الحكومة جهدها من جانبها هى كذلك ، حتى لقد اتصلت بجماعة من الأعيان الأحرار الدستوريين تغريهم وتعدهم ليعطوا أصواتهم للدكتور ماهر (باشا) . وقد ظفرت من بعضهم بما أرادت وفاز الدكتور ماهر (باشا) بأغلبية ضئيلة فى انتخاب الرياسة .

ويجدر بنا أن نقف هاهنا لندمغ تدخل الحكومة فى هذا الانتخاب . لقد حرص الدستور على أن يكفل لأعضاء البرلمان فى كلا المجلسين حريتهم الكاملة فى إبداء آرائهم ، فقرر أنهم غير مسئولين عما يبدونه من الآراء فى مجلسهم ، وجعل لهم من الحصانة فى أثناء الدورة البرلمانية ما يجعلهم يؤدون واجبهم وهم بمأمن من تدخل السلطة التنفيذية ، بل السلطة القضائية نفسها فى أمرهم ، بغير إذن مجلسهم . وقد حرم على السلطة التنفيذية أن تمنحهم رتباً أو نياشين حتى لا يغريهم وعد فيؤثر فى رأيهم . أما وهذه روح الدستور ، فمن مخالفة هذه الروح مخالفة صريحة أن تقارب الحكومة النواب من طريق مصالحهم ، لتوجههم توجيهاً خاصاً فى أى أمر يتعلق بالمجلس . وإذا جاز للأحزاب أن تخوض معاركها البرلمانية كما تخوض معاركها الانتخابية ، فمن المحرم قطعاً على الحكومة أن تتخذ من سلطانها وسيلة للتأثير فى عضو البرلمان ، سواء أكان ذلك فى إبداء رأيه أو فى التصويت على قرار الثقة أو مشروعات القوانين ، أو غير ذلك مما يكون محلا للتصويت ، أو فى الانتخابات الخاصة بالمجلس ومكتبه ولجانه . ولقد طالما دمغ الفقهاء ، ودمغت الصحافة ، تدخل السلطة التنفيذية فى الانتخابات العامة لاختيار أعضاء البرلمان ، واعتبرت ما يحدث من ذلك تزييفاً للانتخابات — أفلا يكون التدخل عند أعضاء البرلمان أنفسهم من جانب السلطة التنفيذية أشد استحقاقاً للمؤاخذة ؟ ! إن هذا التدخل ينافى الروح البرلمانية منافاة صريحة . فأساس الحياة البرلمانية الحرية : الحرية التامة الصريحة التى لا تعرف قيداً ولا حدًّا . وعضو البرلمان ، الجدير حقًّا باسم النائب المحترم أو الشيخ المحترم ، هو الذى يأبى أن تتدخل لديه السلطة التنفيذية فى أى أمر ، لأن هذا التدخل ينافى حرية النائب أو الشيخ ، وينافى مبدأ فصل

السلطات ، وينافى نص الدستور على أن النائب حر لا يملك ناخبوه ولا تملك السلطة التى عينته أن تطلب إليه أمراً على سبيل الإلزام . وأى إلزام كأن تشعرنى أننى مهدد ، فى مالى أو فى عيالى أو فى مكانتى . إذا لم أسلك مسلكاً معيناً فى الكلام أو فى الصمت أو فى الانتخاب ؟ ألا لئن صح أن يلام حاكم مستبد يلجأ إلى سيف المعز وذهبه ، لأجدر باللوم ذلك الحاكم الذى يزعم أنه يستند إلى ثقة الأمة ونوابها فى البرلمان ثم يلجأ إلى الإغراء أو التهديد أو إلى الوعد أو الوعيد .

وإنما يخفف من هذا اللوم أننا لا نزال متأثرين فى مصر بطبائع الاستبداد التى طبعت نظم الحكم عندنا أجيالا متعاقبة ، والتى جعلت من الحاكم سيداً تجب طاعته وإن خالف القانون . لا يزال عضو البرلمان عندنا يطلب إلى الوزير أن يأمر بتنفيذ رغباته وإن خالفت القانون ، لأنه يرى سلطان الوزير مطلقاً غير مقيد . وما تزال الوزارات ترى من حقها أن تحل مجلس النواب إذا خال بخاطر هذا المجلس أن يخالفها عن رأيها واستطاعت هى أن تحله . ولا يزال الناس يتحدثون عن هيبة الحكومة يقصدون بذلك سلطانها النافذ على الجميع فى حدود القانون ، وفيما وراء حدود القانون . ورجالنا المتعلمون الذين يلون الوزارة ، وفقهاؤنا الدستوريون أنفسهم إذا ولوا الوزارة ، يشعرون بشعور عامة الشعب ويسيرون على المبادئ التى يكررها أفراد الشعب . لم تتأصل فكرة الحرية بعد فى نفوس أبناء هذا الجيل الذى شهد الحكم المطلق وخضع له ، فلا عجب أن تبقى عالقة به سوائب من هذا الميراث الكريه ، لا يستطيع التغلب عليها أو التخلص منها . والرجاء كل الرجاء فى أن تتطهر الأجيال المقبلة من هذا الميراث وأن تشعر أن عمل الحاكم أن يكفل لأبناء الشعب حقهم فى الحرية ولو ضد الحاكم أو ضد جمهرة الشعب نفسه . يومئذ يكون لما نبديه الآن من لوم أو تثريب موضعه الحق ، لا يخفف منه اعتبار أيًّا كان ، ويومئذ يثور الشعب بمن يعتدى على الحرية ، ويرى هذا الاعتداء إهداراً لحقه ولكرامته لا يمكن السكوت عليه .

* * *

لم يؤد النزاع الحزبى على رياسة مجلس النواب ، أو على غيرها من المسائل ، إلى انصراف الناس عن التفكير فى الحرب والاتجاه بكل أفكارهم نحوها . ومما دعاهم إلى ذلك قوة الجيش الألمانى فى الحرب الخاطفة ، وسرعة اندفاعه إلى أغراضه ، ومحالفة النصر له محالفة خيل إلى الناس معها أن هؤلاء الألمان لا غالب لهم . ففى ثمانية عشر يوماً من بدء الحرب ألقت الجيوش البولونية سلاحها ، بعد أن دخلت الجيوش الألمانية البلاد من حدودها الغربية واستمر تقهقر

القوات التي تقاومها ، ثم دخلت الجيوش السوفييتية من حدود بولونيا الشرقية وكأنها كانت من القوات الألمانية على ميعاد .

وبهزيمة الجيش البولونى فى هذه الفترة الوجيزة أتيحت الفرصة للألمان أن يتجهوا بكل قواتهم لمحاربة فرنسا وإنجلترا فى الجبهة الغربية . ولم تحترم ألمانيا حياد البلجيك فى هذه الحرب العالمية الثانية ، كما أنها لم تحترم هذا الحياد فى الحرب العالمية الأولى ، وبخاصة لأنها رأت اجتياز خط ماچينو الفرنسى عسيراً ويكلفها تضحيات كبيرة ، ورأت أن فرنسا لم تهتم بتحصين الحدود الفاصلة بينها وبين البلجيك . فإذا سقطت بلجيكا فى يد ألمانيا سهل على القوات الألمانية أن تخترق أراضى بلجيكا إلى الشمال الفرنسى وأن تنحدر من هناك إلى العاصمة الفرنسية .

وقد كان إهمال فرنسا تحصين الحدود الفاصلة بينها وبين البلجيك أمراً عجبا فى نظر العسكريين وغير العسكريين . ففى حرب السبعين (١٨٧٠) كانت الموقعة الفاصلة بين الجيشين الألمانى والفرنسى هى موقعة سيدان الواقعة على حدود بلجيكا . وفى الحرب العالمية الأولى اندفع الألمان من بلجيكا إلى فرنسا . وكان ذلك كله لأن فرنسا عنيت دائماً بتحصين الحدود الفاصلة بينها وبين ألمانيا . ولم تعن العناية الكافية بتحصين الحدود الفاصلة بينها وبين البلجيك . أما وقد ثبت للفرنسيين فى الحربين أن الألمان يرون المعاهدات قصاصات ورق ، وثبت لهم بنوع خاص فى الحرب العالمية الأولى أنهم لم يحترموا حياد البلچيك ، فقد كان أول واجب عليهم أن يمدوا خط ماجينو إلى بحر الشمال ، وأن تكون الحصون بينهم وبين بلجيكا فى مناعة الحصون وخطوط الدفاع التى أقاموها بينهم وبين ألمانيا . لكنهم لم يفعلوا . لذلك لم يلبث الألمان ، حين فرغوا من بولونيا ، أن وجهوا ضرباتهم العنيفة إلى بلچيكا . وقاومتهم الجيوش البلجيكية الباسلة مقاومة عنيفة . وانضمت قوات كبيرة من الجيش البريطانى إلى الجيوش البجيكية لصد الهجوم على الدولة الصغيرة الصديقة لبريطانيا ولفرنسا . لكن الجيوش الألمانية الزاحفة سحقت قوات المقاومة سحقاً عنيفاً ، وكادت تلق بالقوات البريطانية فى البحر لولا أن استطاع الأسطول البريطانى والسفن التجارية البريطانية وزوارق الصيد البريطانية أن تنقذ بقية هذا الجيش المنهزم من « دنكرك » إلى إنجلترا ، وأن تم بذلك من معجزات الحرب ما جعل الهزيمة فى مقام النصر .

ترى ، ماذا عسانا نصنع فى مصر إذا امتدت الحرب إلينا يوماً من الأيام ؟ فكرت وفكر غيرى فى هذا الأمر الخطير قبل أن ينتهى الألمان من غزو بولونيا لينقلبوا إلى غزو بلجيكا . واتصل بى صديق الأستاذ فتح (بك) خليل المحامى وأخبرنى أن مصنعاً للأسلحة والذخيرة فى

بلچيكا يمكن نقله إلى مصر بثمن مقبول إذا رغبت الحكومة المصرية فى ذلك . وذهبت معه إلى وزارة الحربية وقابلنا وزيرها صالح حرب (باشا) وخاطبناه فى هذا الأمر ، فاستمهلنا أسبوعاً حتى يخاطب رئيس الوزراء . وقال لنا فى صراحة : أنتم تعلمون أن هذا الأمر لا يمكن أن يتم فى مثل هذه الظروف الحالية من غير موافقة إنجلترا . وذهبنا إليه بعد أسبوع ، فاستمهلنا أسبوعاً آخر . لكن الألمان كانوا قد دخلوا بلجيكا خلال هذا الأسبوع الثانى ، فلم نر فائدة من مخاطبة الوزير كرة أخرى . ولا أزال أعجب كلما ذكرت هذا الأمر كيف يؤجل من أسبوع لأسبوع حتى تفوت الفرصة ، وأسأل نفسى : أفخوطبت إنجلترا فى الأمر فلم ترضه ، أم أن الوزير رأى الأمر لا يستحق العجلة فلم يخاطب رئيس الوزراء فيه ، أو لم يخاطب الرئيس السلطات البريطانية فيه ، حتى فاتت على مصر وعلى إنجلترا نفسها فرصة ما كان يصح تفويتها بحال .

كان هجوم الألمان الخاطف على بلجيكا وتقدمهم السريع فيها واستيلاؤهم عليها ، ثم استيلاؤهم عنوة كذلك على هولندا ، واحتلالهم الدانمرك بغير حرب – كان ذلك كله مثار تطلع المصريين ، تطلع إعجاب بهؤلاء الغزاة الذين لا يقهرون ، ومثار بحث الوزارة موقف مصر من الفريقين المتحاربين . إن عليها بحكم المعاهدة التزامات لا مفر من الوفاء بها ، لكن إنجلترا تريد أن تعلن مصر الحرب على ألمانيا ليكون لهذا الإعلان أثره المعنوى فى البلاد العربية وفى بلاد الشرق الأوسط . أفتجيب الوزارة الدولة الحليفة إلى مطلبها وتعلن مصر الحرب على ألمانيا ؟ قال بعض الوزراء : ومالنا نراهن على الجواد الخاسر ونربط مصيرنا بعجلة الإمبراطورية المنهزمة . وقال غيرهم : إن الحرب سجال . وإنجلترا تخسر المواقع كلها ، وتكسب المعركة الأخيرة . ذلك تاريخها . ومن الخير أن نعود الشعب المصرى على المغامرة . وقال أولو الحكمة : وفيم العجلة وميادين الحرب بعيدة عنا كل البعد ؛ إننا نجيب إنجلترا إلى كل ما تطلبه بحكم المعاهدة . وهى تشكرنا على ذلك بلسان ممثلها ، ولا نحسبها تبالغ فى الإلحاح علينا بإعلان الحرب ما قمنا بمعاونتها ، وما كانت بيننا وبين ميادين القتال ألوف الأميال . فالخير فى أن نكسب الوقت ما بقيت إيطاليا على الحياد ، وما بقينا بذلك من الحرب بمنجاة . وكسب هذا الرأى أغلبية مجلس الوزراء ، ولم تبالغ إنجلترا فى الإلحاح على مصر أن تعلن الحرب مكتفية بوعد من رئيس الوزارة أن يكون هذا الإعلان محل تقدير الوزارة ونظرها إذا دخلت إيطاليا الحرب أو أصبحت مصر على مقربة من ميادينها .

وشجع الوزارة المصرية على هذا الموقف وعلى التمسك به ما كانت تذيعه محطات الإذاعة

الألمانية من أن ألمانيا تقدر موقف مصر الخاص ، ولا تعتبر ما تقدمه لإنجلترا من معاونة فى حدود المعاهدة عملا عدائياً ، لأن مصر لا تملك أن تمتنع عن تقديمه وجنود إنجلترا منتشرة فى بلادها .

وسرت العدوى من الوزارة إلى الشعب . ورأى كثيرون فى انتصارات الألمان المتصلة ما بعث إلى نفوسهم اليقين بأن إنجلترا منهزمة لا محالة ، وبأن من العبث التعلق بأذيالها ، بل من العبث مناصرتها قولا أو عملا . وانتشرت هذه الأفكار من الأندية إلى الجماهير ، وانتقلت من حيز التفكير إلى حيز العقيدة . وزاد هذه العقيدة تأصلا شعور الناس بقيام الأحكام العرفية ، وبالرقابة على الصحف ، برغم خفة هذه الرقابة وبقاء هذه الأحكام فى أضيق الحدود التى تقتضيها ضرورات الحرب اقتضاء لا مفر من النزول على حكمه .

وازدادت هذه العقيدة ثباتاً فى النفوس ، حين انتقلت الحرب من بلجيكا وهولندا والدانمرك إلى فرنسا . فقد بدأت حصون الشمال الفرنسى تسقط فى أيدى الألمان حصناً بعد حصن ، وبدأت جيوش الألمان تطارد الجيوش الفرنسية فلا يثبت أمامها جيش ولا تقف فى طريقها مقاومة ، وأصبح هؤلاء الألمان فى الأراضى الفرنسية وكأنهم الجراد المنتشر أو الطير الأبابيل . وكأن نيرانهم منبعثة من أفواه الجحيم لا من أفواه المدافع ، وكأنهم البلاء منصباً من السماء ، ومتفجراً من الأرض ، ومثيراً طباق الجو كله . والبرقيات تصل إلى مصر بهذه الانتصارات الألمانية ، مصورة تصويراً لا يدع موضعاً للشبهة فى أن فرنسا موشكة أن تنهار ، وأن غزاتها موشكون أن يضعوا أيديهم على كل أخضر ويابس فيها .

والجيوش البريطانية المقاتلة فى فرنسا لم تكن أحسن من الجيوش الفرنسية حظاً ، بل كانت تنهزم هى كذلك ويصيبها من البلاء ما يصيب أبناء هذا الوطن التعس المنكود الحظ ، بعد أن خاض غمار الحرب وأبناؤه أشد ما يكونون فى الحرب زهداً ، وعن الذهاب إلى جبهاتها تثاقلا . أفقدر لفرنسا أن يصيبها بعد سبعين سنة ما أصابها فى حرب السبعين ؟ وإذا انهزمت فرنسا فهل تستطيع إنجلترا أن تقف وحدها تقاوم هذا الغول الألمانى الذى يحطم بمصفحاته ومدرعاته كل ما أمامه ! ؟

انقضت ثمانية أشهر مذ بدأت الحرب فى بولونيا إلى أن تراجع الجيش الفرنسى وحلفاؤه البريطانيون فى شمال فرنسا . وفى هذه الأثناء كان الشعور فى مصر يزداد إعجاباً بالألمان ، وبتفوقهم المنقطع النظير ، ويزداد تبعاً لذلك إعراضاً عن إنجلترا يأساً من فوزها . وكانت وزارة على ماهر (باشا) تبدى من الحرص على تنفيذ المعاهدة فى أضيق حدودها ما يجنبها

لوم إنجلترا ، ويتحدث أعضاؤها مع ذلك حديث الواثق من انتصار الألمان السريع الساحق .

وكانت الوزارة قد عينت الفريق عزيز المصرى (باشا) رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى . وعزيز (باشا) رجل تعلم الفنون العسكرية الألمانية ، ولم يخف فى يوم من الأيام إعجابه بألمانيا . أما موجة الإعجاب بانتصار الألمان المتواصل ترتفع فى مصر ، وعزيز (باشا) هو رئيس أركان الحرب للجيش المصرى ، والوزارة المصرية تأبى أن تعلن الحرب على ألمانيا ، والإنجليز الرسميون وغير الرسميين فى مصر يشعرون فى أعماق نفوسهم بهول ما يصيب أبناء وطنهم فى ميادين القتال ، ويرون بأعينهم هذا الذى يقع فى مصر ويسمعون أن عبد الرحمن عزام (بك) وزير الشئون الاجتماعية ، وصالح حرب (باشا) وزير الحربية يتحدثان فى كل مجلس عن انتصارات الألمان وهزائم الإنجليز . فلا عجب أن تمتلئ نفوس السفير البريطانى ، وأعوانه فى السفارة ، والمشيرين عليه من الإنجليز المقيمين فى مصر ، حفيظة على هذه الوزارة التى رفضت مجاراتهم فى إعلان الحرب وأصرت على هذا الرفض ، وأن يروا فيما تقدمه من المعونة لإنجلترا فى حدود المعاهدة نوعاً من النزول على الحكم لا يرضاه من ضعضعت الهزيمة نفسه فلم يعد قادراً على كبح غضبه أو إخفاء حفيظته .

كنت أفكر تلك الأيام فيما اقترحه علىّ الأستاذ محمد نجيب من تأليف شركة مصرية للأنباء تتلقى الأنباء وتنقلها بطريق اللاسلكى . واقتضى التفكير فى هذا الموضوع أن أتصل بإدارة محطة الإذاعة اللاسلكية المصرية وإدارة شركة ماركونى . وكان الرايت أونوار بل سس كامبل هو مدير ماركونى . وبينى وبين الرجل علاقة ترجع إلى زمن أقربه صيف سنة ١٩٢٩ . حين كان محمد محمود (باشا) بلندن يتحدث مع وزارة الخارجية البريطانية لعقد معاهدة بين مصر وإنجلترا . لهذا قابلته ، وتحدثت إليه فيما إذا كانت « ماركونى » على استعداد للتعاون معنا فى إنشاء المحطة والأجهزة اللازمة لشركة الأنباء . وإذ كان كامبل معنياً بعلاقة مصر وإنجلترا ، فقد كان طبيعياً أن نتحدث فى موقف وزارة على (باشا) ماهر من الحرب وموقف إنجلترا منها . وكان كامبل صريحاً فى حديثه أن الوزارة تنفذ المعاهدة بسخاء ، ولكنها تنفذها تنفيذ الكاره الساخط لا الصديق الحريص على معاونة صديقه . وقد أثار حديثه فى نفسى الكلمة العربية القديمة عن الإحسان : « إن الناس لا يسألون كم أعطى ، ولكنهم يسألون كيف أعطى » ؛ وعلى هذا كانت الحالة النفسية ، القائمة بين الوزارة المصرية والسلطات البريطانية فى مصر ، مشوبة بقدر عظيم من عدم الثقة وعدم الاطمئنان إلى المستقبل .

وكان السفير البريطانى ، سير مايلز لامبسون ، من أشد البريطانيين تأثراً بهذه الحال النفسية . وهو لم يكن يخفى فى أحاديثه لأصدقائه ومعارفه من المصريين ، ما يخالج نفسه من هذا الشعور ، كما أنه لم يكن يقف فى حديثه عن موقف مصر من إنجلترا عند الوزارة ، بل كان يتخطى الوزارة إلى العرش وصاحبه ، ويذكر ان فاروق المانى الهوى ، يسر لانتصار النازية ولهزائم إنجلترا وكان يستشهد بحوادث لا أعرفها لكننى كنت أعلم أن الملك فاروق كان مستريحاً لعدم إعلان مصر الحرب ، وأنه كان يرى فى هذه السياسة خيرا لمصر كثيرا

كان حديث الحرب ، وما تنقله الأنباء عن ميادينها ، مما يتناقله الناس من جميع الطبقات فى مصر ويعلقون عليه . لكن ذلك لم يمنع الحياة العادية من أن تجرى مجراها . فلم تكن الوزارة تطبق الأحكام العرفية تطبيقاً قاسياً ، بل كانت تقف بها فى حدود ضرورات الحرب . لهذا كان البرلمان يتناقش فى الشئون التشريعية العادية . وكانت الأسئلة والاستجوابات فيه تتعرض لما يحدث من مختلف التصرفات فى العواصم والأقاليم ، وكان ما يخص الحرب من نشاط أعضاء البرلمان محدودا فى نطاق ضيق ، وكانت الحكومة تسعى جهدها لكسب معارضيها كيما يتعاونوا معها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا . من ذلك أنها ألفت لجنة لدرس مشروع استنباط الكهرباء من مساقط خزان أسوان ، ولم تكن وزارة الوفد قد أتمت الاتفاق فى شأنه مع الشركة البريطانية التى يمثلها الكولونيل حراى ، فاختارت من المعارضين أعضاء فى هذه اللجنة كنت من بينهم . صحيح أن هذه اللجنة لم تنته فى الموضوع إلى قرار بسبب تطور الحرب تطوراً سريعاً ، لكن تأليفها يشهد بأن الوزارة كانت تبذل غاية جهدها لتكسب ود المعارضة ما استطاعت . ولم يشترك الوفديون بطبيعة الحال فى هذه اللجنة . كما أنهم لم يشتركوا فيما خلا لجنة الأحكام العرفية التى تألفت فى مجلسى البرلمان . لأن الوفديين جروا فى سياستهم على عدم التعاون مع غيرهم من الأحزاب فى أية مسألة من خصائص السلطة التنفيذية .

وفى شهر مايو من سنة ١٩٤٠ احتل الألمان النرويج بعد أن كان البريطانيون يحاولون صدهم عنها أو سبقهم إليها . وشعر الساسة الإنجليز وأعضاء مجلس العموم أن وزارة نيفل تشمبرلين غير قادرة على أن تنهض وحدها بعبء الحرب ، فاتجه تفكيرهم إلى تأليف وزارة قومية تضم العمال والأحرار مع المحافظين . وقبل العمال أن يحملوا المسئولية فى ذلك الظرف العصيب إذا تولى ونستون تشرشل رياسة الوزارة . وتألفت الوزارة القومية الإنجليزية ، واشترك فيها نيفل تشمبرلين وزيراً ، وبدأ تشرشل سياسة جديدة أساسها المقاومة إلى النهاية .

لم يكن تأليف الوزارة البريطانية الجديدة ليغير مجرى الحوادث بين عشية وضحاها ، بل استمر إله الحرب يسير فى صفوف القوات الألمانية حين تدفقها مندفعة من شمال فرنسا إلى باريس . واضطرت الحكومة الفرنسية أمام هذا السيل الجارف العرم أن تنقل مقرها من العاصمة إلى بوردو ، وأن تعلن باريس مدينة مفتوحة ، ثم اضطرت وزارة دلادييه إلى الاستقالة ، ثم لجأت فرنسا إلى بطلها الشيخ المارشال بيتان ، بطل فردان فى الحرب العالمية الأولى .

ورأى السنيور موسولينى ، عاهل إيطاليا وحليف ألمانيا ، أن الفرصة سانحة لدخول إيطاليا الحرب . لقد بقيت بلاده قرابة العام تفيد من نغمة الحياد اقتصادياً وتجارياً فوائد جمة . وها هى ذى فرنسا الآن توشك أن تنهار . وإذا انهارت فرنسا واستولى الألمان عليها لم يبق لإنجلترا مفر من التسليم ، وإن قاومت بعد ذلك ما قاومت . لهذا انتهزت إيطاليا الفرصة فدخلت الحرب شريكة مع ألمانيا لعلها تظفر بنصيب من مغانمها عند عقد الصلح . ولم تكن فرنسا بحاجة إلى أن تعلم أن إيطاليا دخلت الحرب لتطلب إنهاء القتال . فقد تولى المارشال بيتان السلطة وهو عالم أن قوات فرنسا لم تبق لها بالمقاومة طاقة . لهذا بعث إلى الألمان ، واتفق معهم على شروط للهدنة منها أن يحتلوا شمال فرنسا المتاخم لبلجيكا إلى جنوب باريس ، وأن يحتلوا الشرق المتاخم لألمانيا إلى البحر المتوسط ، وأن يذروا ما وراء ذلك للفرنسيين . وأقامت حكومة المارشال بيتان فى فيشى وسميت باسم حكومة فيشى .

أدى دخول إيطاليا الحرب ، فى العاشر من شهر يونيو سنة ١٩٤٠ ، إلى تطور جوهرى فى موقف مصر وإنجلترا . فإيطاليا تحتل ليبيا ومن ثم تتاخم مصر فى برقة . وقد تولى الجنرال جراتسيانى قيادة القوات الإيطالية فى ليبيا ، ليتوجه بها إلى مصر ويجعل من أرضها ميادين لقتال إنجلترا فيها . فما عسى يكون موقف الحكومة المصرية ؟ ! لقد أعلنت إيطاليا بلسان موسولينى أنها مضطرة لدخول الأراضى المصرية لإخراج الإنجليز منها ، وأنها برغم ذلك تحترم استقلال مصر ولا تريد بحال أن تعتدى عليه أو تمسه . أفيكفى هذا الإعلان ، الذى نشرته محطات الإذاعة فى أرجاء العالم جميعاً ، لتظل الحكومة المصرية فى موقفها من محور ألمانيا — إيطاليا ؟ لقد كان مفهوماً أن تظل مصر دولة غير محاربة حين كان القتال فى ميادين أوربا لا يتعداها . أما اليوم وسيصبح القتال فى أرض مصر ، وقد يمتد إلى مدنها وأريافها ، فماذا عساها تصنع ؟ وأى موقف تراها تقف ؟ !

أعلن على ماهر (باشا) أن مصر ستقف موقف المدافع عن نفسها إذا اعتدى عليها ،

وأدلى أمام البرلمان بتصريح صريح فى هذا المعنى . على أن الحكومة البريطانية لم تكن مطمئنة إلى نوايا الحكومة المصرية بعد الذى رأته منها قبل أن تنتقل الحرب إلى جوارها . أتراها تكتفى بهذا التصريح من رئيس الوزارة المصرية لتنتظر حتى ترى ما يكون ؟ أم أنها بلغ من عدم ثقتها بعلى (باشا) ماهر ووزارته مبلغاً لا تطيق معه الصبر عليه وعليها ؟ . . .

لم تكن إنجلترا وحدها هى التى تحركت مخاوفها لإعلان إيطاليا الحرب وتأهبها لغزو مصر . فقد فكر المصريون فى الأمر طويلا واختلفوا فيه رأياً . وكان الدكتور أحمد ماهر (باشا) ، رئيس الهيئة السعدية المشتركة مع على (باشا) ماهر فى الحكم وشقيق على (باشا) ماهر ، أول من أدلى برأيه صراحة فى الأمر ، ونادى بأن مصر لم يبق لها مفر من أن تعلن الحرب على المحور : (ألمانيا وإيطاليا) ، وأن تتخذ لهذا الموقف كل أهبة وكل عدة . وكان يؤيد رأيه هذا بأن سكوت مصر عن إعلان الحرب إقرار منها بأن إنجلترا تحميها ، وأن إنجلترا هى المسئولة عن استقلالها . وهذا موقف لا يجوز أن ترضاه أمة تحترم نفسها وتقدر كرامتها وتعتز اعتزازاً حقيقياً باستقلالها . ثم إنه كان يرى أن اشتراك مصر فى الحرب يجعل لها الحق ، إذا انتهت الحرب بانتصار الحلفاء ، فى أن تظفر بجلاء القوات البريطانية على أراضيها بعد أن تكون هى التى دافعت عن استقلالها وعن سلامة هذه الأراضى . فإذا دارت الدائرة على إنجلترا وعلى مصر معها ، وقدر أن تنتصر ألمانيا وإيطاليا ، فلن يغنى عن مصر أن أعلنت الدولتان المنتصرتان أنهما تحترمان استقلالها . فأطماع موسولينى فى استعادة الإمبراطورية الرومانية معروفة . وقد كانت مصر قبل الفتح الإسلامى رومانية ، وموسولينى يريدها أن تكون مستعمرة إيطالية .

على أن هذا الرأى الذى نادى به الدكتور ماهر (باشا) لم يكن له فى الرأى العام المصرى صدى . فلم يكن أحد يتوقع انتصار إنجلترا بعد أن انهارت فرنسا ووقف الإنجليز وحدهم فى ميدان القتال يقول لهم تشرشل : لا أملك لكم إلا الدم والعرق والدموع ، وأنا مع هذا كفيل لكم بالنصر النهائى حتى لو أننا اضطررنا للجلاء عن إنجلترا إلى كندا .

وإذا حدثت المعجزة وانتصرت إنجلترا فلن تسلم بالانسحاب من مصر بعد أن بذلت عشرات الوعود بالجلاء ولم تصدق فى وعد منها . وإذا صح أن دخل الألمان والإيطاليون مصر فلن يكون المصريون أسوأ حالا منهم مع إنجلترا فإعلانهم الحرب على ألمانيا وإيطاليا ، ومغامرتهم لذلك بالمقامرة على جواد تدل كل الظروف على أنه الخاسر ، لن يكون من نتائجه إلا أن تدمر الطائرات الألمانية الجبارة منشآت الرى على النيل ، وقد تدمر خزان أسوان نفسه ، وعند

ذلك تبقى مصر عشرات السنين تحاول إصلاح ما أفسدت الحرب من مرافقها من غير أن تفيد شيئاً . فخير لها أن تجرى على سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب وأن تبقى دولة غير محاربة ، وأن تنتظر ما تسفر عنه الحرب من نتائج لترتب موقفها من بعد على هدى هذه النتائج .

كان محمد محمود (باشا) مريضاً فى هذه الأثناء ، اشتدت به العلة فلزم فراشه . وقد كانت سياسته ، حين كان رئيساً للوزارة ، متفقة مع اتجاه الدكتور أحمد ماهر من حيث إعلان الحرب . على أنه لم ير فى هذا الموقف أن يقول شيئاً ما دام لا يستطيع أن يفعل شيئاً أو أن يضطلع بتبعة ، وإن ظل برغم مرضه يتتبع الأنباء ويرقب تطور الموقف . وكان يقابل بعض أعضاء الحزب ويستمع لهم من غير أن يبدى رأياً صريحاً يطالعهم به .

وكنت فى ذلك الحين من أقل هؤلاء الرجال تحدثاً إليه فى شئون السياسة وتطوراتها . لأننى كنت أقدر أنه ، وهو فى علته ، محتاج أشد الحاجة إلى ألا يناقشه أحد ، أو يثير أعصابه أحد . فكنت كلما ذهبت إليه اقتصرت على الاستفسار عن صحته ، فإذا تكلم فى السياسة لم أزد على الاستماع ولم أبد رأياً.ومما كان يحملنى على ذلك أن الموقف لم يكن يتحكم فيه الرأى ، بل كانت تتحكم فيه الأحوال المتغيرة بتغير مجرى الحرب . فلم تكن القوات الإيطالية قد اقتربت بعد من الحدود المصرية . وقد أعلن على ماهر (باشا) أن مصر ستقف موقف الدفاع عن نفسها إذا مست القوات الإيطالية سلامة أراضيها . لذا كنت أوثر الانتظار أرقب ما تتطور إليه الحوادث ، وبخاصة لأننى لم أكن وزيراً أحمل تبعة ما ، ولأننى ناديت أول ما نشبت الحرب بأن تتألف كتلة من الدول غير المحاربة تعمل على إنقاذ العالم من هول الكارثة النازلة ، فلم يسمع لى أحد فى مصر ولا فى خارج مصر . وكيف يسمع الناس كلاماً حين يدوى المدفع وتئز الطائرة ، وتمخر البوارج الحربية البحار ؟ لهذا لم أكن أفاتح محمد (باشا) الحديث إلا بالقدر الذى تقتضيه المجاملة حين عيادة المريض .

وإننا لكذلك إذ علمنا أن الحكومة البريطانية وجهت عن طريق سفارتها فى مصر إلى الملك فاروق تبليغاً بأن حكومته لا تقف منها موقف الصديق ، وأنها فى ريب من نواياها . ورأى الملك حين رفع إليه هذا التبليغ أن يستنير برأى أولى الرأى فى البلاد ، فوجهت إلى الأحزاب بأمره دعوة أن تبعث مندوبين عنها إلى اجتماع يعقد بقصر عابدين للتشاور فى الموقف. واختار محمد محمود (باشا) مصطفى عبد الرازق (باشا) لينوب عن حزب الأحرار الدستوريين فى هذا الاجتماع ؛

وهناك عرض على ماهر (باشا) على المجتمعين ما قامت به وزارته من معاونة إنجلترا فى حدود المعاهدة ، وما تلقته من خطابات الشكر على هذه المعاونة . لكن الحاضرين ، وفى مقدمتهم أحمد ماهر (باشا) رأوا الخير فى أن تستقيل وزارة على ماهر (باشا) بعد أن انعدمت الثقة بينها وبين الحكومة البريطانية وبعد أن أصبح تعاونهما غير ممكن . وعلى أثر هذا القرار ألقى على ماهر (باشا) فى البرلمان تصريحاً طعن فيه طعناً جارحاً على موقف إنجلترا من مصر ، وعلى تصرف سفيرها الاستبدادى مع وزارة مصر ، مما جعل عودته إلى الحكم والحرب قائمة أمراً غير ممكن ، وجعل منه خصما صريحاً لممثل إنجلترا فى مصر ، وخصما صريحاً لإنجلترا نتيجة لذلك .

ورفع على (باشا) ماهر استقالة وزارته إلى الملك فقبلها ، وأخذ يتبين من عسى يكون الرجل الذى يعهد إليه بتأليف الوزارة الجديدة ليتلافى الموقف الذى أدى إلى استقالة الوزارة الماهرية . وكان طبيعياً أن يكون هذا الرجل ممن تصلهم بالسفير البريطانى مودة تمكنه من مواجهة الأحداث الدقيقة المتوقعة نتيجة لدخول إيطاليا الحرب . واستقر الرأى على أن يعهد لحسن (باشا) صبرى بتأليف هذه الوزارة الجديدة .

* * *

لم أشر فى هذا الفصل إلى أى نشاط سياسى قمت أنا به منذ أعلنت الحرب . والواقع أننى لم أقم فى هذه الشهور بنشاط سياسى يذكر . فمنذ تألفت وزارة على ماهر (باشا) ولم يشترك الأحرار الدستوريون فيها ، فكرت فى العود إلى الصحافة وإلى التأليف ، وشغلت بالتمهيد لإنشاء شركة الأنباء التى أشرت إليها منذ قليل . لهذا عدت إلى السياسة الأسبوعية أكتب مقالاتها الافتتاحية ، وفكرت فى أن أتابع سلسلة الدراسات الإسلامية التى بدأتها بالكتابين : « حياة محمد » و « فى منزل الوحى » . فجمعت المصادر العربية والأجنبية لحياة الخليفة الإسلامى الأول « أبى بكر الصديق » . وبدأت بقراءة ما كتبه ابن جرير الطبرى عن هذا الخليفة العظيم برغم قصر عهده . وأشهد لقد شعرت أثناء هذه القراءة بلذة بل بنشوة ملكت على كل مشاعرى ، وسمت بى إلى حيث استطعت أن أعيش فى جو ذلك العهد الجليل العظيم وفى صحبة رجاله ، وأن أسير مع خالد بن الوليد فى غزواته لقتال المرتدين ثم لفتح العراق وفتح الشام ، وكأننى مع هذه الجيوش المظفرة أرى بعينى قتالها المجيد ، وأدون من هذه الفعال ما يسترعى نظرى ويطرب له فؤادى . فلما انتقلت من ابن جرير إلى غيره من المراجع ازددت

اندماجاً فى البيئة والجماعة التى كنت أقرأ أنباءها تمهيداً لتدوين تاريخها . ولعل جو الحرب العالمية الذى أحاط بى فى أثناء هذه القراءة كان له أثره فى معاونتى على هذا الاندماج ، حتى لقد شعرت بأننى أعيش فى ذلك الصدر الأول للإسلام ، أجاهد مع المجاهدين وأغزو مع الغزاة الفاتحين .

شغلت بهذه القراءة ، وبتدوين ما ثبت عندى من تاريخ الخليفة الأول وعهده ، عن القيام بنشاط سياسى فى تلك الفترة التى تولت فيها وزارة على ماهر (باشا) الحكم ، فلم أكن أنتزع نفسى من جو ذلك العصر الإسلامى الأول إلا حين أضطر لذلك اضطراراً . وما كانت كتابة المقال الافتتاحى للسياسة الأسبوعية لتشغلنى عما أنا فيه . وإنما أذكر موقفاً لم أجد بداً من أن أخرج فيه من عزلة المؤلف لأدافع عن عمل بدأته وأنا وزير للمعارف حين شعرت بأن ثمة محاولات لهدمه . ذلك العمل الذى كنت أعتز به هو إنشاء جامعة فاروق بالإسكندرية . لقد أنشأت فيها كليتى الآداب والحقوق ، وكنت أريد أن أتم كلياتها السبع لولا أن استقالت الوزارة . وكنت عظيم الرجاء أن يتابع خلفى ما بدأت . لكننى قرأت فى الصحف حملات ترمى إلى إلغاء الكليتين اللتين تم إنشاؤهما ، وإلى القضاء على المشروع كله . عند ذلك انبريت للدفاع عن قيام هذه الجامعة فنشرت فى جريدة الأهرام مقالا كان له أثره من بعد ، فبقيت الكليتان ، ثم أنشئت الكليات الأخرى من بعد ، وقامت جامعة الإسكندرية لتبقى على الأجيال والقرون .

ومنعنى مرض محمد محمود (باشا) كما منعنى التأليف عن المشاركة فى النشاط السياسى مشاركة جدية . ذلك أننى كنت دائم الاتصال به أول ما تألفت وزارة على ماهر (باشا) وتولى محمد (باشا) زعامة المعارضة فى مجلس النواب . وكنا نتبادل الرأى فى الموقف الذى يجب أن يقفه الأحرار الدستوريون من الوزارة كلما جد جديد أو عرض على البرلمان أمر يختلف الرأى فيه . فلما لزم داره قبل أن يلزم فراشه كنت أتردد عليه ، فلم يكن يدور حديثنا حول ما يتخذه الأحرار الدستوريون من موقف ، بقدر ما كان يدور على التعليق على الأنباء اليومية . ومذ لزم فراشه حرصت ما استطعت على أن أقل من الكلام فى شئون السياسة حتى لا أشق عليه . فلما كان الموقف الأخير واختار مصطفى عبد الرازق (باشا) ليحضر اجتماع القصر باسم الحزب اكتفيت بسماع الأنباء من مصطفى (باشا) ، ثم كنا نجتمع فى نادى الحزب نحن القدامى من رجاله ، نتناول بالحديث ماتم وما يوشك أن يتم فى أمر الوزارة .

وكنت قد فرغت فى الأشهر العشرة التى تولت فيها وزارة على ماهر (باشا) الحكم من

كتابة تاريخ أبى بكر الصديق وعهده ، وكنت قد شعرت وأنا أكتب هذه الترجمة بمتاع أعاد إلى ذاكرتى ما شعرت به حين كنت أكتب « حياة محمد » . وزاد فى متاعى هذا متاع بالحرية المطلقة من كل قيد . لهذا رأيت فيما بينى وبين نفسى أن أقف نشاطى على التأليف ، وأن أضع سلسلة مؤلفات عن عمر بن الخطاب وعن عثمان بن عفان ، وعما حدث بعد وفاته من ثورة وحرب أهلية بين على ومعاوية أدت إلى قيام الدولة الأموية ، وإلى أن ينتقل نظام الحكم فى الإسلام من الخلافة إلى الملك .

فلما عهد الملك إلى حسن (باشا) صبرى بتأليف الوزارة التى تخلف وزارة على ماهر (باشا) كثرت اجتماعاتنا فى نادى الحزب ، وكثر الذين يحضرون هذه الاجتماعات . وتبادلنا الرأى : أنشترك فى الوزارة الجديدة إذا عرض علينا الاشتراك فيها ، أم نبقى فى المعارضة كما كنا فى عهد الوزارة المستقيلة ؟ وأراد غير واحد منا أن يعرف رأى محمد محمود (باشا) فى الأمر ، وطلبنا إلى أحمد محمد خشبة (باشا) أن يتعرف هذا الرأى بحكم ما بينه وبين محمد (باشا) من قرابة ، فكان من رأى خشبة (باشا) أنا يجب ألا نثقل على محمد (باشا) وهو فى مرضه ، ويجب أن نحمل نحن التبعة .

واستقر رأينا على أن نقبل ما عرضه حسن (باشا) صبرى من معاونته والاشتراك فى الوزارة معه . ورأى خشبة (باشا) أن يعرض عليه أسماء جماعة من رجال الحزب يختار من بينهم من يعاونه . ورجوت ألا يذكر اسمى بين هؤلاء المرشحين ، لأننى كنت قد اخترت مصيفاً برأس البر وحددت موعد سفرى له ، وكنت معتزماً أن أتابع هناك دراساتى فى التاريخ الإسلامى ، ولأننى رغبت عن الوزارة بعد استقالة محمد (باشا) محمود وتأليف وزارة على ماهر (باشا) لما رأيته حين كنت وزيراً للمعارف من مناورات لا تلائم طبعى ، ولا تتفق مع الحياة الحرة التى عشتها طول عمرى . فأنا لا أطيق بطبيعة مولدى وتكوينى إلا الطريق المستقيم . على ذلك نشأت منذ طفولتى وصباى . ثم كانت حياتى العملية حياة استقلالية بكل معنى الكلمة . هذا إلى ما وجهتنى إليه دراساتى العليا وقراءاتى فى الفلسفة والأدب والقانون ، وإيمانى بحياة الكاتب المجيد وأنها خير حياة وأكفلها ببقاء ذكر صاحبها ، لأن الكاتب المجيد فلذة من ضمير الإنسانية ، وضمير الإنسانية باق على الدهر بقاء الدهر .

وسرنى أن كان أهلى من رأيى فى الاعتذار وعدم الاشتراك فى الوزارة . وإننى لأعد معهم عدتنا للسفر إلى رأس البر إذ دق التليفون ، وإذا المتكلم حسن (باشا) صبرى ، وإذا هو يدعونى أن أكون وزيراً للمعارف فى وزارته . واعتذرت ورجوته أن يعفينى من هذا

التكليف ، فألح وألح قائلا : إنه يعتبرنى أخاه الأصغر ، لأن معرفتنا ترجع إلى أيام كنت طالباً بالحقوق ، وأنه مصر كل الإصرار على اشتراكى فى الوزارة معه .

وكان الرجل رقيقاً كل الرقة فى إلحاحه فلم أستطع أن أقاوم رقته وأن أتشبث برفض طلبه . وكانت كبرى أولادى تبلغ من العمر يومئذ عشر سنوات ، وكانت تتعجل سفرنا إلى رأس البر . فلما رأتنى قبلت الوزارة غضبت وقالت :

- أتحرمنا من السفر وتريدنا أن نقضى الصيف بالقاهرة لتكون وزيراً ؟ ! أما كفى أن أخرتنا يومين كاملين فى اجتماعاتك حتى تتألف الوزارة . وقد وعدتنا ألا تكون وزيراً . وها أنت ذا الآن غيرت كلامك وقبلت ؟ . .

ولم تتم الصغيرة كلامها إلى آخره حتى بكت ، فمسحت على كتفها وقبلتها وقلت :

— كلا يا صغيرتى . ستسافرون غداً إلى رأس البر . وسألحق أنا بكم يوم الخميس إن شاء الله .

واطمأنت الصغيرة لما قلت وسافرت مع والدتها وإخوتها وخدمها صبح الغد تصطاف ، وبقيت أنا بالقاهرة وزيراً .

الفصل السادس

تجنيب مصر ويلات الحرب

اشتراك الدستوريين والسعديين فى الوزارة متى تدخل مصر الحرب استقالة السعديين من الوزارة بعد تقريرها « تجنيب مصر ويلات الحرب » — البرلمان يثق بسياسة الوزارة — رفض طلب السفير البريطانى اعتقال على ماهر (باشا) تعيين حسنين (باشا) رئيساً للديوان الملكى صحة حسن صبرى (باشا) تضعف — يسقط ميتاً وهو يتلو خطاب العرش — حسين سرى (باشا) يؤلف الوزارة — وفاة محمد محمود (باشا) الشيخ حسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين سرى (باشا) وعلى ماهر (باشا) رئيس النواب والحصانة البرلمانية التجديد النصفى لمجلس الشيوخ عزيز المصرى (باشا) يحاول الفرار بالطائرة ، ثم يختفى - اشتراك السعديين فى الوزارة — نزول قوات ألمانية بقيادة رومل وانتصاراتها فى ليبيا وقف العلاقات مع حكومة فيشى مركز الوزارة يتحرج المظاهرات لرومل ضد إنجلترا — الإنجليز يزدادون حساسية إزاء الملك — جو الوزارة يزداد حرجاً — استقالة الوزارة .

رأى حسن صبرى (باشا) قبل أن يصله التكليف الرسمى بتأليف الوزارة أن يتصل بالسفير البريطانى ، وكانت بينهما مودة ، ليطمئن على ألا تتعرض وزارته بعد تأليفها لما تعرضت له وزارة على ماهر (باشا) من قبل الحكومة البريطانية ، فلما اطمأن إلى ذلك ألف الوزارة من الأحرار الدستوريين ومن السعديين ومن المستقلين

ولم يتناقش أعضاء الوزارة فى برنامجها حين تألفت . فلما اجتمع مجلس الوزراء بعد اجتماعه التقليدى الأول أثيرت مسألة الحرب وموقف مصر منها .

ولم يكن طبيعيًّا فى ذلك الظرف أن تثار مسألة داخلية ، برغم شعور الأحرار الدستوريين بأن إسناد وزارة الداخلية إلى محمود فهمى النقراشى (باشا) ، نائب رئيس الهيئة السعدية ، فيه مساس بحزبهم لا يسهل عليهم قبوله ، وذلك لأن وزير الداخلية هو المتصل بمصالح الأعيان فى الأقاليم ، وهو المتصرف فى شئون العمد ، وهو صاحب الأمر والنهى فى رجال الإدارة ، وهو الذى يستطيع لذلك أن يفيد لحزبه على حساب الأحزاب الأخرى فائدة جسيمة .

أثيرت إذن مسألة الحرب وموقف مصر منها ، ولم يكن الطليان إلى يومئذ قد قاموا بأكثر من مناوشات على الحدود التى تفصل بين مصر وبرقة . فلم يتخطوا حدود مصر ولم

يعتدوا على شبر من أراضيها . وإذ كانت وزارة على ماهر قد أعلنت ، كما سبق القول ، أن مصر ستدافع عن أراضيها إذا اعتدى عليها ، فقد تم الاتفاق فى هذه الجلسة الأولى من جلسات مجلس الوزراء على أن تحارب مصر الطليان إذا تقدموا إلى مرسى مطروح ، أول مرفأ مصرى محصن على البحر الأبيض المتوسط ، وأول مركز للقوات المصرية المسلحة فى صحراء مصر الغربية .

ولم يكن لمصر أن تعلن حرباً لمجرد اجتياز الطليان الحدود عند السلوم لأن القوات المصرية لم تكن ترابط هناك وبين السلوم ومرسى مطروح ثلثمائة كيلو متر من الصحراء لم يحسب من قبل حساب الدفاع عنها ، فلا مسوغ لأن تعلن مصر الحرب دفاعاً عن هذه المنطقة وهى لا تملك هذا الدفاع ، ولا تريد أن تجعل من إعلان الحرب مظاهرة كلامية لا حرباً بالفعل .

اتفق رأى الوزراء جميعاً على هذا الأمر ، ثم رأى محمد محمود (باشا) أن تثار مسألة وزارة الداخلية ، وطلب إلى عبد المجيد إبراهيم صالح (بك) ، وكان وزير دولة فى الوزارة ، أن يبلغ حسن صبرى (باشا) إصرار الأحرار الدستوريين على أن يكون وزير الداخلية مستقلاً إذا هو أراد الاحتفاظ برجال الحزب فى وزارته . ووعد حسن (باشا) بتحقيق هذا الطلب بأسرع ما يستطيع .

ولقد بذل هذا الوعد اقتناعاً منه بأن التقليد الذى جرت عليه الوزارات المصرية بأن يتولى رئيس الوزارة وزارة الداخلية سيقنع النقراشى (باشا) ويقنع السعديين ، فلا يتمسكون بهذا المنصب لأول ما يفاتحون فى الأمر . على أنه أقام مع ذلك قرابة ثلاثة أسابيع قبل أن يتمكن من إنجاز وعده وإتمام هذا التعديل .

كانت الحرب على حدود مصر تتطور فى هذه الأثناء ، فكان الإيطاليون يتخطون هذه الحدود أحياناً ، وينسحبون إلى برقة بعد ذلك . وكان السعديون يشيرون بين حين وحين إلى هذا التقدم إشارة تدل على أنهم يتحينون الفرصة لمناقشة إعلان مصر الحرب على إيطاليا وعلى المحور . لكن أحداً من الوزراء الدستوريين أو من الوزراء المستقلين لم يكن يقف عند إشاراتهم هذه أو يشاركهم فيها ، استمساكاً منا بما قرره مجلس الوزراء ألا نلاقى الطليان فى ميدان القتال إلا إذا بلغوا مرسى مطروح ، فلا موجب لإثارة الموضوع قبل ذلك .

ولقد بلغنى يوماً أن محمد محمود (باشا) بعث من قبله من بلغ بعض إخواننا الوزراء الدستوريين فى أثناء اجتماع لهم بنادى الحزب أن مقامه الرفيع يرى أن يستقيل الوزراء الدستوريون من الوزارة ، وأن عبد المجيد (بك) إبراهيم صالح تلقى هذا النبأ فأجاب

رسول رئيس الحزب بأنا لا نستطيع أن ننزل على زغبة (الباشا) بعد أيام من إجابة رئيس الوزارة طلبنا الخاص بوزارة الداخلية . ولم ير عبد المجيد (بك) أن يعرض هذه الرسالة على المجتمعين ، حتى لا يتخذ الحزب قراراً يعارض رغبة رئيسه .

ولو أن هذه الرسالة أبلغت إلى المجتمعين أو إلى الوزراء لكان أكبر الظن أن يجيبوا بمثل ما أجاب به عبد المجيد (بك) إبرهيم . ذلك أن حسن (باشا) صبرى لم تقف صلته بالوزراء الدستوريين عند إجابة مطلبهم عن وزارة الداخلية ، بل كان يبدى لهم من الود ما وثق الصلة بينه وبينهم إلى حد بعيد . والحق أن الرجل قد تغير مسلكه بعد أن تولى رياسة الوزارة عما كان عليه إذ كان وزيراً مع محمد محمود (باشا) تغيراً كبيراً . كان فيه من العنف ومن الاعتداد بالذات إذ كان وزيراً ما باعد بينه وبين كثير من زملائه الوزراء . فأما إذ تولى رياسة الوزارة فقد أصبح الأخ الأكبر لزملائه الوزراء ، يبادلهم من صنوف المودة ويبذل لهم من ألوان المجاملة ما جعلهم يكبرونه بل يحبونه . وقد عجب كثيرون لهذا التطور وتساءلوا عن أسبابه . ولعل سببه أن الرجل بلغ مطمعاً كان يداعبه سنين طويلة من حياته ، أقصد رياسة الوزارة ، فلما اطمأن إلى ما بلغ حرص على مودة زملائه تقوية لوزارته . أم لعل سببه أن لرجل شعر بثقل التبعة الملقاة على عاتق الوزارة كلها فى هذه الظروف الدقيقة التى تتخطاها البلاد وقدر أن الصلة الطيبة بينه وبين الوزراء تجعله وتجعلهم أقدر على حمل هذه التبعة .

لماذا أراد محمد محمود (باشا) أن يستقيل الوزراء الدستوريون من الوزارة ؟ لم يكن محمد (باشا) يطمع يومئذ فى الاضطلاع بأعباء الحكم وقد ألزمه المرض فراشه واقتضاه التوفر التام على العناية بصحته . وكان الدكتور أحمد ماهر (باشا) يكثر التردد عليه . أتراه كان يرى رأى الدكتور ماهر (باشا) فى ضرورة إعلان مصر الحرب ، وكان يعتقد أن حسن صبرى (باشا) لن يقدم على هذه الخطوة ، فأراد أن يمهد السبيل لاستقالة الوزارة كلها فيتولاها الدكتور ماهر فينفذ سياسته ويعلن الحرب ؟

لست أستطيع أن أؤكد شيئاً من ذلك . فقد كنت قليل التردد على محمد (باشا) محمود فى ذلك الحين . لأنى كنت أسافر بعد ظهر الخميس من كل أسبوع إلى رأس البر ، ثم أعود منها صباح السبت أو صباح الأحد . هذا إلى أن صلتى الوثيقة برئيس الوزراء لم تكن خافية على محمد (باشا) مما جعل حديثنا فى زياراتى له لا يتعدى السؤال عن صحته ورجائى الصادق فى أن يتم الله عليه نعمة العافية .

ثم إننى كنت حريصاً على أن أتجنب فى وزارة المعارف كل ما قد يثير مشكلة من نوع

ما ثار فى عهد وزارة محمد محمود (باشا) ، لأن ظروف الحرب كانت تقتضى المحافظة على السكينة جهد المستطاع . وقد حسبت بادئ الرأى أننى قد تواجهنى مشاكل كالتى واجهتنى من قبل ، فكنت دائم التفكير فى تفادى هذه المشاكل . على أن أحداً لم يفكر فى إثارة مشكلة جديدة ، لأن الجميع كانوا فى شغل بالحرب وتطوراتها عن التفكير فيما عداها من الأمور .

وزاد فى اشتغال الجميع بتطورات الحرب ما كانت تنقله الأنباء عن نشاط الطليان وعن تقدمهم فى صحراء مصر الغربية . فقد تواترت أنباء هذا التقدم فى منتصف الصيف حتى لقد بلغوا سيدى برانى فى منتصف الطريق بين السلوم ومرسى مطروح . وأراد الوزراء السعديون مناقشة موقف مصر من الحرب لهذه المناسبة ، فدعا حسن صبرى (باشا) مجلس الوزراء إلى جلسة عقدت يوم الخميس ودار الحديث عن هذا التقدم الإيطالى لأول ما انعقدت الجلسة ، فذكر الوزراء السعديون أن الوقت قد حان لتحديد سياسة مصر وهل تعلن الحرب أو لا تعلنها . عند ذلك قلت : ولكنا قد اتفقنا على ألا نثير هذا الموضوع قبل أن يبلغ الإيطاليون مرسى مطروح . وبين سيدى برانى ومرسى مطروح شقة تزيد على المائة من الكيلومترات . . . ولم أكد أتم كلامى حتى تدخل رئيس الوزراء قائلا : لعل من الخير أن نفصل منذ اليوم فى هذا الموضوع بعد أن نتناوله بالمناقشة .

وكان رأى السعديين صريحاً فى أن مصر يجب أن تعلن الحرب دفاعاً عن أراضيها بعد أن تقدم الطليان فيها . أما حسن صبرى (باشا) فقال : أنا لا أرى أن تعلن مصر الحرب حتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة . فموقفنا فى هذه الحرب موقف معاونة لحليفتنا إنجلترا فى حدود المعاهدة المعقودة بين البلدين . وإيطاليا تحارب إنجلترا ولم تعلن الحرب على مصر . وقد تحدثت إلى السياسيين وإلى العسكريين البريطانيين واتفقنا رأياً على أن بقاء مصر دولة غير محاربة أجدى على إنجلترا من إعلانها الحرب على إيطاليا أو المحور . وما دام الأمر كذلك فيجب أن تكون سياستنا تجنيب مصر ويلات الحرب ما استطعنا . وكل اعتبار لا يمكن أن ينهض إلى جانب هذا الاعتبار .

انتقلت المسألة بهذا التصوير الجديد عما كانت عليه حين اتفاقنا الأول ألا نناقش إعلان الحرب قبل بلوغ القوات الإيطالية مرسى مطروح ، وعما كانت عليه حين أعلن على ماهر (باشا) أن موقف مصر سيكون موقف دفاع عن نفسها إذا اعتدى الطليان على أراضيها . وهذا التصوير الجديد يجعل مصر تقف موقف الدولة غير المحاربة إلى النهاية ، فإذا ألقت الطائرات الإيطالية أو الطائرات الألمانية على منشآتها المدنية أو على مدنها قنابل دمرتها أو فتكت بأبنائها كان هذا العمل اعتداء غير مشروع ضد دولة مستقلة غير محاربة ، وبخاصة

بعد أن أعلن الألمان وأعلن الطليان أنهم يحترمون استقلال مصر وأنهم إذا اضطروا إلى دخول أراضيها لمطاردة الإنجليز فيها فلن يكون ذلك بقصد الاعتداء عليها ، بل لتعقب العدو فيها . ومن شأن هذا التصوير أن يستهوى نفوس كثرة المصريين ، لا نفوراً من الحرب لذاتها ، بل لأنهم لا مطمع لهم من ورائها ، ولأن خوضهم غمارها قد يعرض منشآتهم الحيوية ، وفى مقدمتها خزان أسوان ، إلى دمار لا سبيل إلى تعويضه قبل سنوات عديدة .

أما السعديون فتشبثوا بموقفهم ودافعوا عنه بأن كرامة مصر تأبى عليها أن تطأ أرضها قوات أجنبية فلا تدافع عن نفسها ، وأنه إذا كان واجباً على مصر أن تعاون حليفتها فى الحرب من غير أن تشترك فيها فإنما يكون ذلك حين لا تكون مصر نفسها ميداناً للحرب . فى هذه الحالة تكتفى مصر بأن تقدم لبريطانيا داخل حدودها ما نصت عليه المعاهدة من صنوف المعاونة . أما أن تكون أرض مصر ميداناً للحرب فلا تدافع مصر عنها فذلك هو التسليم بأن إنجلترا تدافع عن مصر ، وأن مصر فى حمايتها . فأما أن تدفع مصر من يدخلون أرضها فتعاونها إنجلترا فى ذلك بوصفها حليفتها فهذا الحفاظ على الكرامة القومية ، وعلى الاستقلال ، وهو الذى يدفع عن مصر تهمة قبولها حماية إنجلترا إياها .

تلاقت الحجتان ، وأصر بعض الوزراء على التمسك بألا تثار هذه المسألة قبل أن تبلغ القوات الإيطالية مرسى مطروح . وإذ كانت جلسة مجلس الوزراء قد استمرت عدة ساعات ، وكانت الساعة قد قاربت الثالثة بعد الظهر ، فقد رأى حسن (باشا) صبرى تأجيل المناقشة إلى يوم السبت ، على أن يتخذ المجلس فى الأمر قراراً حاسماً . وعلى ذلك ارفضت الجلسة فى جو مكهرب ملىء بالنذر .

وخرجت من الجلسة وقد فاتنى موعد الطائرة المسافرة إلى رأس البر . وللأقدار تصاريف علمها عند ربى . ورب ضارة نافعة كما يقولون . لقد أسفت على أن أضاعت المناقشة موعد الطائرة ، وحتم تحديد الجلسة يوم السبت لاستئناف المناقشة بقائى بالقاهرة آخر هذا الأسبوع فلا أسافر لأقضيه بالمصيف كعادتى . وقد اتصلت الساعة الرابعة تليفونياً برأس البر لأعتذر لأهلى من عدم سفرى فعلمت أن الطائرة ارتطمت بالأرض حين هبوطها بالمطار هناك فأصيب كثيرون من ركابها إصابات تختلف جسامتها . وعرفت من بعد أن بعض هذه الإصابات كانت غاية فى الجسامة ، فحمدت الله على جميل عنايته بى .

تقرر اجتماع مجلس الوزراء قبل ظهر السبت لاستئناف المناقشة ، فأخذت أفكر فى الأمر بعد أن لم يبق مجال لتأجيل بحثه إلى أن يبلغ الطليان مرسى مطروح . فرئيس الوزراء

مصمم على أن يصدر المجلس قراراً حاسماً فى الموضوع . لذلك اتصلت بحسن (باشا) صبرى فعلمت منه أن الإنجليز اقتنعوا بحجته فى بقاء مصر دولة غير محاربة ، لسببين ، أولهما : أن عدم إعلانها الحرب على المحور يجنبها غارات الألمان والإيطاليين الجوية حرصاً منهم على استبقاء اعتقادها بصحة ما صرحوا به من احترامهم استقلالها ، وثانيهما : أن أهم ما يعنى العسكريين البريطانيين من مصر أن تظل قاعدة حربية آمنة مطمئنة . والسببان يرتبط أحدهما بالآخر أوثق الارتباط . فلو أن غارات الألمان والإيطاليين الجوية أصابت الشعب المصرى فى مدنه وقراه لخيف اضطراب المصريين وبرمهم بالإنجليز وقيامهم ضدهم . أما أن تبقى هذه الغارات الألمانية والإيطالية موجهة للأهداف الحربية البريطانية وحدها فذلك أمر لا يثير الشعب المصرى بحال ، بل يستبقيه فى طمأنينة ويوفر على القوات البريطانية مئونة التفكير فى انتقاض هذا الشعب وما يمكن أن يواجه به الانتقاض . ولا خوف من أن يقال إن بقاء مصر دولة غير محاربة يجعلها فى حماية إنجلترا . فالقوات المصرية فى الصحراء الغربية وعلى قناة السويس تؤدى الواجب الذى عهد به إليها ، بالاتفاق بين القيادة البريطانية وأركان حرب الجيش المصرى . فهى تحمى المنشآت العامة ، وتصد المغيرين على الصحراء فى الأماكن التى تعسكر فيها ، وتدفع الغارات عن قناة السويس .

أدلى إلىَّ حسن (باشا) صبرى بهذه الأقوال فجعلت أفكر فيها . وقلت فيما بينى وبين نفسى لو أن مصر أعلنت الحرب منذ بدايتها لألف الشعب المصرى حالة الحرب ، ولما ح أن ينتقض يوماً من الأيام والحرب قائمة ، ولكانت له من وراء الحرب مطامع قومية يذكيها زعماؤه فى نفسه ويجعلون منها هدفاً وطنيًّا سامياً يجب تحقيقه . أما وقد ألف الشعب الوقوف من الحرب موقف المتفرج عاماً كاملا ، وقد جعلته انتصارات الألمان فى الميادين المختلفة يشعر بأن اشتراكه فى الحرب إلى جانب الإنجليز مراهنة على الجواد الخاسر ، فإن دفعه إلى القتال وحالته النفسية هى هذه فيه مخاطرة لا يقدم عليها بصير بنفسية الشعوب ؛ فمن الخير إذن تجنيبه ويلات الحرب حتى يظل فى طمأنينته . وما تقوم به القوات فى الصحراء وفى منطقة القنال ، وما يمد به الشعب القوات البريطانية من مساعدات فى التموين – هذا وذاك يكفل له الحق فى أن يطالب بعد الحرب بما يشاء .

لهذه الاعتبارات دخلت جلسة مجلس الوزراء يوم السبت مقتنعاً بأن سياسة حسن (باشا) صبرى أجدى على البلاد من دفعها كارهة لإعلان حرب . قال الشيخ الأكبر محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر أن لا ناقة لمصر فيها ولا جمل . وللشيخ الأكبر فى المقامات

المصرية العليا أثراً لا يمكن تجاهله .

استأنف مجلس الوزراء يوم السبت انعقاده . ولاحظت على حسن (باشا) صبرى أول ما رأس الجلسة أنه معتزم أمراً . وبدأت المناقشة وتمسك الوزراء السعديون برأيهم فى ضرورة إعلان مصر الحرب على المحور . وبعد تبادل الرأى لم يطل أمده عرض حسن (باشا) الأمر للتصويت فكان السعديون وحدهم هم الذين قالوا بإعلان الحرب . . وأبدى حسن (باشا) أن هذه مسألة جوهرية لا يمكن التعاون مع اختلاف الرأى فيها ، فهى تتقدم كل ما سواها ، وتتصل بشئون الحكم كلها . فلما رأى السعديون ذلك منه ، وأن لا مفر من تركهم مناصبهم فى الوزارة ، خرجوا منصرفين ، يقدمون استقالتهم .

ولم يبطئ حسن (باشا) أن استصدر المرسوم الملكى بإحلال وزراء الدولة محل الوزراء المستقيلين ، فتولى عبد الحميد سليمان (باشا) وزارة المالية ، وتولى عبد المجيد إبراهيم صالح (بك) وزارة التموين ، وتولى رئيس الوزراء وزارتى الداخلية والخارجية ، وبهذا تم تعديل الوزارة من غير حاجة إلى إدخال عناصر جديدة فيها .

لم يثر خروج السعديين من الوزارة دهشة الرأى العام . ولم يبعث أحداً على أن يتساءل : كيف أسرع حسن (باشا) صبرى إلى ملء الفراغ فى الوزارة من غير أن يقدر معارضة السعديين فى البرلمان . لقد كان لهم عدد محترم من النواب ، وكان الدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيسهم هو رئيس مجلس النواب . مع ذلك أقدم حسن (باشا) فى غير تردد فقبل الموقف الذى أرادوه له ، وتمثل ساعة أبلغنا تعديل الوزارة على النحو المتقدم بقول الشاعر القديم :

من راقب الناس مات همـــــاً وفاز باللـــــذة الجســـور

ولعله كان مبالغاً فى تمثله بهذ البيت فلم يكن الأمر يحتاج منه إلى كثير من الجسارة ؛ إذ كان يعلم أن الرأى العام فيما خلا السعديين قد رحب بنظرية « تجنيب مصر ويلات الحرب » أيما ترحيب ، وكان ينظر بعين الريبة إلى الدعوة لإعلان مصر الحرب على المحور . هذا إلى أن الملك كان يؤيد النظرية التى يؤيدها الرأى العام . وكان الإنجليز قد انتهوا إلى عدم معارضتها .

مع هذا كله رأى الدكتور ماهر (باشا) أن كرامته تقتضية أن يدافع عن رأيه فى البرلمان ، فعقدت جلسة لمناقشة موقف مصر من الحرب تكلم فيها ماهر (باشا) أكثر من خمس ساعات . ومع أن الحكومة لم تبذل أى جهد غير عادى فقد حرص النواب المؤيدون لتجنيب مصر ويلات الحرب على حضور هذه الجلسة إلى نهايتها ، أى إلى ما بعد منتصف الليل . فقد كانوا يعلمون أن حسن (باشا) صبرى مصرّ كل الإصرار على

أن يطرح مسألة الثقة بالوزارة فى هذه الجلسة نفسها ، وكان هؤلاء النواب حريصين غاية الحرص على أن ينصروا النظرية التى تنصرها الوزارة بعد تعديلها . وكان من بين هؤلاء النواب شيوخ يشق عليهم السهر ، وشبان لم يتعودوا البقاء بالمجلس إلى ما بعد الساعة الثامنة أو ما حولها . وبقى هؤلاء وأولئك حتى طرح رئيس الوزارة مسألة الثقة . فصوتوا معه وحصلت الوزارة على أغلبية كبيرة تؤيد سياستها ، وبذلك قضى ممثلو الأمة قضاء أخيراً فى مسألة كانت سبباً فى استقالة وزارة على ماهر (باشا) ، ثم كانت موضع عناية الرأى العام منذ دخلت إيطاليا الحرب فى جانب ألمانيا .

وسارت أمور الحكم بعد ذلك رخاء إلى زمن لم يطل . فقد طلب السفير البريطانى إلى رئيس الوزارة ، بوصفه السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية ، أن يعتقل على ماهر (باشا) بحجة أن له نشاطاً ضاراً بالمجهود الحربى . ورأى حسن (باشا) صبرى أنه إن يفعل يتسمم الجو حول الوزارة من غير أن يستطيع عن تصرفه دفاعاً . فلم يقدّم السفير دليلا مقنعاً ينهض حجة لما طلب . لهذا لم يقبل حسن (باشا) أن ينفذ هذه الرغبة ، وأنهى إلى السفير أنه مستعد للاستقالة إذا تشبث بطلبه . ولا شيء يزيد فى قوة الوزير أو رئيس الوزارة كأن يكون مستعداً دائماً لتقديم استقالته إذا أريد حمله على تنفيذ ما لا يطمئن إليه ضميره ، ما كان هو نزيهاً يريد بالحكم مصلحة الأمة التى يتولى سياستها ، والدولة التى يسوس أمورها ، ولا يرجو مصلحة لنفسه أو مغنماً لذويه وأنصاره . ولم يتشبث سير ما يلز لا مبسون بطلبه ، ولعله خشى أن يظن أنه إنما أراد أن ينتقم من على ماهر (باشا) بسبب التصريح الذى أدلى به عشية استقالته ، وهو التصريح الذى أشرت إليه فى الفصل السابق .

على أنه لم يلبث إلا قليلا ثم طلب إبعاد أشخاص بذواتهم من القصر الملكى ، فى مقدمتهم عبد الوهاب طلعت (باشا) وكيل الديوان الملكى بحجة أنه متشبع بسياسة على (باشا) ماهر مذ كان رئيساً للديوان ثم رئيساً للوزارة ، ومن بينهم جماعة من أصل إيطالى يعملون فى وظائف مختلفة بالسراى . وقد رأى الملك فاروق فى هذا الطلب من المساس بذاته ما لا يسمح بالنظر فيه . وتدخل حسن (باشا) صبرى فى الأمر للتغلب على حالة توشك أن تتكرر ، لما وقر فى نفس السفير البريطانى من أن جلالته (محورى الهوى) ، يميل إلى الألمان وإلى الإيطاليين ويتمنى لهم النصر على الإنجليز .

دخلت يوماً على حسن (باشا) بمكتبه بوزارة الخارجية فسألنى رأيى فيمن يصلح رئيساً للديوان الملكى . ذلك أن الديوان لم يعين له رئيس منذ انتقل على (باشا) ماهر من

رياسته إلى رياسة الوزارة ، بل عين وكيله عبد الوهاب طلعت (باشا) رئيساً بالنيابة . فلما وجه إلىّ هذا السؤال قدرت أنه يريد أن يتفادى تكرار الموقف الذى نشأ عما طلبه السفير البريطانى خاصاً برجال القصر ، وذلك بتعيين رئيس للديوان لا مطعن على ميوله من ناحية الإنجليز . وفكرت فى الأمر هنيهة ثم اقترحت تعيين أحمد حسنين (باشا) ، وكان يومئذ الأمين الأول للملك . فحسنين (باشا) رجل تلقى علومه العليا بجامعة أكسفورد ، وله أصدقاء كثيرون من البريطانيين ، وقد كان موضع ثقة الإنجليز فى الحرب العالمية الأولى حين كان سكرتيراً للجنرال مكسويل . وقال حسن (باشا) لدى سماعه اقتراحى : لقد فكرت أنا كذلك فى تعيين حسنين باشا ولا أشك فى أن الملك يرحب بهذا الاختيار . فحسنين من أكثر الناس إخلاصاً لشخصه مذ كان رائده أيام أرسله والده يتلقى العلم فى إنجلترا .

وبعد أيام قلائل عين الملك حسنين (باشا) رئيساً للديوان الملكى ، ثم أعفى عبد الوهاب طلعت (باشا) من خدمة الديوان مشكوراً .

كانت هذه المواقف التى تنشأ عن مطالب السفير البريطانى تقتضى تفكيراً من جانب رئيس الوزراء للتغلب عليها ، وكانت تقتضيه مشقة وجهداً غير قليل . وحسبك لتصوير هذا الجهد وهذه المشقة أن نذكر أن الملك لما يكن قد بلغ الحادية والعشرين ، وأن السفير البريطانى الشيخ كان لا يطمئن لميول جلالته تجاه بريطانيا ، وأن مهمة رئيس الوزراء كانت تلطيف ما يثور الحين بعد الحين بين صاحب العرش وممثل القوات البريطانية المنتشرة فى طول البلاد وعرضها متأهبة للقتال فى حرب تراها إنجلترا حرب حياة أو موت . ولم يكن حسن (باشا) صبرى يومئذ فى عنفوان الشباب أو فى قوة الكهولة ، بل كان شيخاً تدور سنه حول السبعين . فكان لهذا الجهد وهذه المشقة من الأثر فى صحته ما يحتم عليه الفرار من القاهرة إلى الصحراء أو إلى القناطر الخيرية ليستجم آخر الأسبوع وبعض أيامه كيما يستعيد نشاطه . وزاد فى احتياجه للاستجمام والراحة أنه كان يشكو علة فى القلب يحاول ما استطاع معالجتها ومقاومتها . ولقد كان من أثر هذا المجهود وهذه العلة أن هدت ذلك الرجل الذى كان قبل ذلك بسنة واحدة مضرب المثل فى النشاط والقوة . لقد كنت أدخل إلى غرفته بوزارة الخارجية أول ما تولى الوزارة فيلقانى واقفاً وقفة الجندى ، فإذا فرغنا من الحديث ودعنى إلى باب الغرفة ، وإلى باب البهو الطويل المتصل بها . فلما انقضت ثلاثة أشهر فى رياسته للوزارة كان قلّما يدخل إلى غرفته أو يجلس إلى مكتبه ، بل كان يبقى فى منتصف البهو المتصل بالغرفة ، وكان يعتذر أحياناً عن عدم قدرته على القيام لرد التحية .

وبلغ من أمره أن اضطر للسفر إلى الإسماعيلية ليستشير الدكتور جوديل الفرنسى ذى الشهرة الفائقة فى أمراض القلب . . وقد نصحه الطبيب أن يسكن إلى الراحة إبقاء على نفسه . ولعله حاول أن ينتهز فرصة يستريح فيها من أعباء رياسة الوزارة التماساً لهذه الراحة . ولعله كان يرحب بالخلاص من تبعاته لو أنه وجد لهذا الخلاص سبيلا .

نشرت الصحف يوماً أن ثمت تفكيراً فى الإنعام على رئيس الوزراء بوشاح محمد على ، ثم نشرت أن الملك أرجأ الإنعام بهذا الوشاح . وذهبت قبيل الظهر من ذلك اليوم أقابل حسن (باشا) بوزارة الخارجية أتحدث إليه فى بعض الشئون فألفيته مرتدياً الردنجوت ، فقلت بعد أن حييته : خيراً . قال : إننى ذاهب الآن لمقابلة الملك ، وأرجوك أن تنتظر هنا عودتى . ودار بظنى بعد كلمات تفوه بها أنه ذاهب يرفع إلى جلالته استقالة الوزارة . فلما عاد قلت : خيراً . وأجابنى : لقد ضحك علىّ الشاب ، ولم يزد ، وانتقل بى إلى حديث آخر . عند ذلك ذكرت فعل الألفاظ المعسولة فى النفس ، وبخاصة إذا تنازع النفس عاملان قويان : عامل المنصب الرفيع إبقاء على الجاه ، وعامل الصحة المتداعية إبقاء على الحياة .

كانت الدورة البرلمانية قد فضت ، وكنا نقترب من نوفمبر ، ومن موعد دعوة البرلمان للدورة العادية الجديدة . وكنا بمجلس الوزراء إذ قال لى حسن (باشا) : أرجوك أن تكتب مشروع خطاب العرش وأن تتوخى فيه الإيجاز ما استطعت ، فلا تتعرض إلا للسياسة العامة للوزارة . وبعثت له بالمشروع بعد أيام فراجعه ونقحه وأثنى على إيجازه حين تلاه على مجلس الوزراء فى الجلسة التى سبقت حفلة افتتاح البرلمان . وفى صباح يوم الحفلة نشرت الصحف النبأ بإنعام جلالة الملك على رئيس وزرائه بنيشان محمد على .

وذهب الأمراء والوزراء وذهب الشيوخ والنواب إلى دار البرلمان قبيل موعد الحفلة ينتظرون مقدم الملك يصحبه رئيس وزرائه ، وأقبلت عربة التشريفة الكبرى ، فترجل منها جلالة الملك فحيته لجنة الاستقبال البرلمانية فسار بين صفوف الأمراء والوزراء وممثلى الأمة يحيى الجميع ، ومن خلفه حسن (باشا) صبرى يتبعه إلى الغرفة الملكية وقد تحلى صدره بوشاح محمد على وارتسمت على ثغره ابتسامة الرضا وأضاءت محياه غبطة الطمأنينة إلى الحياة ، ولم يدر فى خاطره ما خط له القدر فى لوحه المحفوظ .

دخلنا جميعاً قاعة الجلسة بمجلس النواب وأذن الملك لرئيس الوزارة فى إلقاء خطاب العرش . وكنت أقدر أن تلاوة الخطاب لن تستغرق أكثر من اثنى عشر دقيقة . وبدأ حسن (باشا) يلقى الخطاب بصوت جهورى ممتلئ ، صوت رجل قضى حياته مدرساً

فمحامياً . واستمر صوته جهورياً قرابة ثمانى دقائق أو عشر ، ثم بدأ فجأة ينخفض ، ثم إذا هو يميل فى موقفه مستنداً على رئيس مجلس الشيوخ ، محمد محمود خليل (بك) ، الجالس إلى جانبه ، ثم إذا أوراق الخطاب تفلت من يده وإذا هو يتهالك إلى الأرض فى أناة وينحدر فوقها لا حراك به . كل ذلك فى ثوان بهتت فى أثنائها القاعة ومن فيها ، ومد كل بصره إلى ناحية الرجل الذى كان يملأ صوته ما حوله وعلى صدره وشاحه الجديد المنعم به عليه هذا الصباح ، وشاح محمد على . وأسرع بعض الوزراء فحملوا الرجل إلى خارج القاعة ، وأسرع رئيس الشيوخ فأخذ الخطاب وتلا بقيته ويكاد لا يدرى ما يفعل ، وهل من حقه أن يفعله .

وفرغنا من الجلسة بعد دقائق قليلة خرج الملك على أثرها يسأل عن وزيره الأول وما أصابه . وذهبت مع سائر الوزراء إلى الغرفة التى نقل إليها جسمه فإذا على (باشا) إبراهيم وزير الصحة يعزينا جميعاً فى الرجل الذى كان منذ هنيهة ملء السمع والبصر ، وإذا بهذا الرجل الذى كان يتكلم باسم الحكومة ويلقى خطاب العرش مزهواً بلباسه الرسمى ونيشانه الجديد قد أصبح جثماناً لم يبق له بالوشاح حاجة إلا أن يوضع على نعشه ، وأن يكفل لهذا النعش أن يحمل فى جنازة رسمية على عربة مدفع .

وكذلك قضى على مسرح الجهاد فى ميدان الشرف رجل جنب بلاده ويلات الحرب . قضى مأسوفاً عليه من الناس جميعاً . لقد واتته الحياة من سابغ أنعمها ما طوع له أن يبلغ من الاعتداد بالنفس مبلغ الصلف : حسن سمت وطائل ثروة وسعة جاه ونباهة ذكر . فلما بلغ من ذلك كل ما يريد ، فأصبح رئيس وزارة ، وجنب وطنه ويلات الحرب ، أحس فى نفس الوقت أن حيوية الحياة تتقلص من بين جنبيه فإذا هو ينقلب وديعاً ، ألوفاً ، رقيق المعشر ، جم الوفاء ، يزايله صلفه من غير أن يزايله اعتداده بنفسه وحفاظه على كرامته . وأراد الله له مزيداً فى الكرامة فأماته هذه الميتة البارعة الرائعة . لذا عزت وفاته على الناس جميعاً فذكروه بخير ما يذكر به مثله ، واستغفروا الله له ، ودعوه أن ينزله منازل الأبرار الصالحين .

فى ضحى الغد شيعت جنازة الرجل إلى مقره الأخير بمقابر الخفير فى حفل رهيب . وذهب الوزراء إلى المدافن حتى ووري الجثمان التراب فى مثواه الأخير .

وبينما نحن فى تشييع الجنازة طلب إلى حسين سرى (باشا) أن أخاطب زملائى الوزراء الدستوريين لكى لا يغيب أحد منهم عن القاهرة بعد ظهر هذا اليوم ، عند ذلك عرفت أنه كلف بتأليف الوزارة الجديدة .

* * *

ذهبت بعد الظهر إلى رياسة مجلس الوزراء بدعوة من حسين سرى (باشا) والتقيت هناك بعبد المجيد (بك) إبراهيم صالح ، وتحدثنا فى تأليف الوزارة ، واتفقنا على أن يضم للأحرار الدستوريين وزير جديد انتهى رأينا إلى أن يكون محمد (بك) عبد الجليل أبو سمرة . وعدّل سرى (باشا) فى المستقلين فضم للوزارة حسن صادق (بك) وكيل المالية وجعله وزيراً لها . وكذلك تم تأليف الوزارة ودعى أعضاؤها للاجتماع . واتفقت كلمتهم على أن برنامجها هو برنامج الوزارة السابقة ، وأقسم أعضاؤها اليمين بين يدى الملك وتولى كل منهم عمله فى وزارته .

ولم تر الوزارة أن تعيد معركة الرياسة لمجلس النواب ، فأعيد انتخاب الدكتور أحمد ماهر (باشا) لهذه الرياسة بعد معركة بينه وبين إبراهيم (بك) دسوقى أباظة لم يظهر للحكومة فيها أثر . وألقى سرى (باشا) فى المجلس بياناً أعلن فيه أن سياسة وزارته هى سياسة الوزارة السابقة . وجرت الأمور بعد ذلك زمناً غير قصير فى مجراها العادى . وكان ممكناً أن تطرد على هذه الوتيرة لولا حرص الإنجليز بسبب موقفهم من الحرب على القضاء على كل شبهة يمكن أن تثير فى نفوسهم المخاوف هنا أو هناك من أرجاء الدولة .

والواقع أن الإنجليز كانوا شديدى الحساسية فى ذلك الظرف إلى غير حد . ولعلهم كان لهم من العذر أن طائفة من أولى الرأى بين المصريين كانوا لا يخفون هواهم المحورى ، وأنهم كانوا يرتابون فى نشاط بعض العناصر ذات الأثر فى سواد الشعب . على أنهم لم يكونوا أقل طمأنينة إلى حسين (باشا) سرى مما كانوا لسلفه حسن (باشا) صبرى ، بل لعلهم كانوا مقتنعين بأن سرى (باشا) أقل من سلفه مناقشة لهم فى مطالبهم .

ترى ما الذى كان يدور بنفس محمد محمود (باشا) إزاء هذه الحوادث وهو فى سرير علته ؟ لقد كان يود قبل ولاية سرى (باشا) رياسة الوزارة لو أن الدكتور أحمد ماهر (باشا) حل محل حسن (باشا) صبرى . وكان الدكتور ماهر (باشا) كثير التردد فى هذه الآونة على محمد محمود (باشا) وكان أثيراً عنده . لكن محمد (باشا) كان ينطوى على عطف غير قليل نحو سرى (باشا) . أتراه مع ذلك ينظر إلى وزارته نظرته إلى وزارة صبرى (باشا) ؟ كلا . فقد ذهب إليه سرى (باشا) يوم ألف وزارته وعرض عليه أمره فتمنى له التوفيق . ولم يكن محمد (باشا) بالرجل الذى يظهر غير ما يضمر . هذا إلى أن العلة كانت قد اشتدت به فكان شديد الإحساس بدنو أجله ، وإن لم يمنعه ذلك من تتبع الحوادث جهد طاقته . لكن شعوره ذاك وإحساسه بأنه لم يكن قديراً على الاضطلاع بتبعة كان يمسكه

كارهاً دون اقتحام الحوادث على ما كان يفعل أيام صحته وفى بدء مرضه . ولطالما كنت أعوده فى ذلك العهد الأخير فألفيه ممسكاً بأنبوبة الأكسجين يستنشقه ولا يكاد الحديث بيننا يزيد على عبارات قليلة متقطعة يشكو فى أثنائها أحياناً وطأة المرض ، ثم يمسك فجأة عن الشكوى كبراً عن أن يظن به ضعف أو استسلام للعلة ونزول على سلطانها .

وانقضى شهر ديسمبر ، وتقدم شهر يناير والعلة تزداد بهذا الرجل الذى عاش حياته صلباً على الحياة شامخاً بأنفه على كل حوادثها وأحداثها . فلما كنا فى الثلث الأخير من يناير سنة ١٩٤١ سألت الدكتور على (باشا) إبراهيم عن حال مريضنا العظيم ، وكان صديقه وطبيبه معاً ، فأخبرنى أنه لم يبق له فى الحياة إلا أيام يستريح بعدها من علة الحياة وعنائها . وانتصف الليل الأخير من يناير ثم تقدم إلى الساعات الأولى من فبراير ، وبينا أنا فى سريرى ، دق التليفون ونعى الناعى إلىّ رئيس حزب الأحرار الدستوريين .

حزنت للنبأ وإن لم يفاجئنى ، وإن وجدت فيه نجاة للرجل من آلام مضنية طال عليه احتمالها . وما كان حزنى من شبح الموت وهو غايتنا جميعاً ، بل ذكرت فى هذه اللحظة ما كان للرجل من مواهب وسجايا وهبها جميعاً هبة سماح لخدمة وطنه وأمته فعز علىّ نعيه ، وأشفقت ألا تجد مصر من تجتمع له هذه المواهب والسجايا فيضعها فى خدمتها بالروح الرفيعة والنزاهة الخالصة والكرامة التى يعتز بها صاحبها ويعزها كما فعل هذا الزعيم النبيل الذى اختاره الله الساعة إلى جواره .

لم يكن محمد (باشا) محمود سهل اللقيا ، وكان وجهه الأسمر المستدير وعيناه السوداوان حادتا النظرة وأنفه الشامخ تصد عنه من ألف رفع الكلفة ، وتحمل على الظن أن به صلفاً عرف عن أمثاله من أبناء طبقته . وكان سكوته الطويل يغرى على الاعتقاد بأنه رجل يعتز بجاهه وماله فلا يعنى بما سواهما . فإذا استطعت أن تكشف لنفسك عن ذات نفسه تبدت لك صورة تختلف عن هذه الصورة الظاهرة تمام الاختلاف ، ورأيته رجلا ذواقاً للأدب يروى منه الشىء الكثير ، كثير الاطلاع على التاريخ العام ، وعلى التاريخ السياسى بوجه خاص . فيه وداعة ورقة ، وفيه دعابة وظرف ، وفيه إلى ذلك كبر عن الدنايا وترفع عن الصغائر ، وفيه حب للخير يصاحبه طموح لأبعد الغايات وأعز المطالب .

وقد أعفاه مال أبيه عن أن يفكر فى المال وجمعه ، وسمت به دراسته صدر الشباب بجامعة أكسفورد عن الزلفى للإنجليز ذوى الكلمة النافذة فى حكم مصر حين عاد إلى وطنه وشغل وظائف الدولة فى حكومته . ودفعه سموه عن الزلفى واعتزازه بماله وجاهه واعتداده

بنفسه وبكرامته إلى ترك مناصب الحكم حين أراد الإنجليز غير ما يريد ، ولما يكن قد بلغ الأربعين . وكانت الحرب العالمية الأولى يومئذ فى أشد مراحلها . فلما آذنت الحرب بالانتهاء دعا زملاءه رجال مجلس إدارة الجامعة المصرية الأهلية فألفوا الوفد المصرى واختاروا لرياسته سعد زغلول (باشا) بعد أن ضموا إليهم من رجال الجمعية التشريعية من يكفل للوفد تمثيل الأمة المصرية تمثيلا شبيهاً بالرسمى إن لم يكن تمثيلا رسمياً .

ومن يومئذ إلى أن اختار جوار الله وهب الرجل نفسه وحياته وكل مواهبه هبة سماح لخدمة وطنه . طالب ، هو وزملاؤه أعضاء الوفد ، الإنجليز أن يعترفوا باستقلال مصر يوم كانت حمايتهم مفروضة عليها ، ويوم أعلنوا هدنة الحرب ظافرين منتصرين . اعتقل هو وثلاثة من زملائه أعضاء الوفد فى مالطة فقامت مصر عن بكرة أبيها غداة اعتقالهم ثائرة بالإنجليز الذين اعتقلوهم . سافر مع زملائه أعضاء الوفد إلى باريس ، ومن هناك سافر إلى الولايات المتحدة داعياً لاستقلال وطنه . عاد إلى أوربا فاشترك فى محادثات لجنة ملنر ، ثم عاد إلى مصر مع ثلاثة من زملائه يعرض وإياهم ما انتهت إليه هذه المحادثات على الشعب المصرى . أيد عدلى يكن (باشا) حين سافر وهو رئيس الوزارة فى سنة ١٩٢١ ليفاوض وزير الخارجية البريطانية لتقرير استقلال مصر . اشترك فى تأليف حزب الأحرار الدستوريين وكان وكيله بعد أن اعترفت إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وبعد أن وضعت لجنة الدستور مشروع الدستور وقدمته إلى الحكومة فى شهر أكتوبر من تلك السنة . قاد المعركة الانتخابية للأحرار الدستوريين فى أخريات سنة ١٩٢٣ وأوليات السنة التى تليها . وقف يناضل الرأى العام ويكافح الطغيان عامى ١٩٢٤ و ١٩٢٥ . جمع كلمة الأمة فى ائتلاف سنة ١٩٢٦ واشترك فى وزارتى ذلك الائتلاف عامى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ . ألف وزارته الأولى سنة ١٩٢٨ وجعل الإصلاح الاشتراكى أساس سياستها . عقد اتفاق مياه النيل فى يناير سنة ١٩٢٩ . انتهى مع الإنجليز صيف سنة ١٩٢٩ إلى مقترحات اعتبرت أساساً للاتفاق بين مصر وإنجلترا . قاوم الدستور الذى صدر فى سنة ١٩٣٠ ينتقص من حقوق الأمة وقاوم الوزارة التى أصدرته مقاومة عنيفة انتهت بتقديمه إلى محكمة الجنايات فى سنة ١٩٣٢ . حارب سوء الحكم وأيد نزاهته بكل قوة فى سنة ١٩٣٤ . ساهم بأوفر نصيب لجمع كلمة الأمة فى سنة ١٩٣٥ فأعاد اجتماعها دستور سنة ١٩٢٣ ثم كان عظيم الأثر فى الجبهة الوطنية التى تألفت فى سنة ١٩٣٦ وفاوضت إنجلترا وعقدت معها معاهدة ٢٦ أغسطس من تلك السنة . قاوم فوضى القمصان الزرقاء والمظاهرات فى سنة ١٩٣٧

مقاومة انتهت إلى تأليفه وزاراته الثلاثة الأخيرة . . . وكان فى المواقف كلها رجل كفاح وصراحة ونزاهة لا ترق إليها ريبة ولا تعلق بها شائبة . من لمصر بمثل هذه المواهب والسجايا يهبها صاحبها هبة سماح لخدمة وطنه وأمته ما وهبها محمد محمود خلال هذه السنوات الثلاثة والعشرين فى إقدام وجرأة ليس كمثلهما إقدام ولا جرأة .

ارتسمت أمام ذهنى صورة من هذا التاريخ الحافل لهذا الرجل الذى اختاره الله إلى جواره قبل أن يتم الرابعة والستين من سنه فحزنت إشفاقاً على مصر . فلما تنفس الصبح فكرت فى تشييع جنازة الرجل إلى مقره الأخير ، وكان قد تقرر أن تقوم فى الساعة الثالثة بعد الظهر .

وإذ كنت وزير المعارف ، فقد رأى رجال التعليم فى أرجاء القاهرة جميعاً أن يشاركونى فى تشييعه ، كما شارك فيه من رجال الدولة ومن طبقات المثقفين جميعاً كل من كان يقدر للرجل مزاياه ومواقفه . وهؤلاء كانوا جلة أهل مصر ، خصومه وأنصاره على سواء . فقد كان الجميع يجلونه ويحترمونه وإن خالفوه فى الرأى . وسار حسين سرى (باشا) رئيس الوزارة فى الصف الأول للمشيعين . وصحبنا جثمان الفقيد إلى مقره الأخير . فلما ووري التراب ألقى سرى (باشا) كلمة فى تأبينه ، وألقيت كلمة وجيزة سكبت فيها كل عواطفى وكل ما كنت أكنه للرجل من مودة واحترام .

وتحدثنا فى ليالى المأتم عمن نختاره رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين خلفاً لمحمد (باشا) ، ثم اتجهنا جميعاً إلى اختيار عبد العزيز فهمى (باشا) . وتردد الرجل معتذراً بأنه اعتزل السياسة فى فترة ولايته القضاء رئيساً لمحكمة الاستئناف ثم رئيساً لمحكمة النقض بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٥ . وقد استعنا على تردده هذا بجلة أصدقائه فانتهى إلى الاقتناع وتولى رياسة الحزب للمرة الثانية ، بعد أن كان قد تولاها فى المرة الأولى فى سنة ١٩٢٥ ثم استقال منها فى سنة ١٩٢٦

° ° °

كان الإنجليز يومئذ شديدى الحساسية ، وبخاصة إزاء ما يبديه بعض ذوى الرأى من المصريين من ميولهم المحورية ، وإزاء بعض العناصر ذات النشاط بين سواد الشعب . وكانت جماعة الإخوان المسلمين قد تألفت قبل ذلك بأعوام قليلة على أنها جماعة دينية تدعو للتخلق بالأخلاق الإسلامية وللأخذ بقواعد التشريع الإسلامى فى النظام المصرى . وكان الشيخ حسن البنا هو الذى دعا لتأليف هذه الجماعة فكان مرشدها العام . وكان الشيخ

حسن معلماً للغة العربية فى مدرسة المحمدية الابتدائية الأميرية . وقد أبلغت السلطات البريطانية رئيس الوزارة ، حسين سرى (باشا) ، أن هذا الرجل يعمل فى أوساط جماعته لحساب إيطاليا ورغبت إليه فى العمل على الحد من نشاطه . ورأى سرى (باشا) أن نقل الرجل من القاهرة إلى بلد ناء بالصعيد يكمل هذا الغرض ، فحدثنى فى الأمر وطلب إلىّ نقله إلى قنا . ولم أجد بأساً بإجابة طلبه ، فنقل مدرس فى مدرسة ابتدائية ليس أمراً ذا بال ، إذ يقع مثله خلال العام الدراسى فى كل سنة ولا يترتب عليه أى أثر .

لكن نقل الشيخ حسن البنا أدّى إلى ما لم يؤد إليه نقل مدرس غيره . فقد جاءنى غير واحد من النواب الدستوريين يخاطبنى فى إعادته إلى القاهرة ويرجونى فى ذلك بالحاح . ولما لم أقبل هذا الرجاء ذهب هؤلاء النواب إلى رئيس الحزب ، عبد العزيز فهمى (باشا) ، وطلبوا إليه أن يخاطبنى فى الأمر . وخاطبنى الرجل فذكرت له أن حسين سرى (باشا) هو الذى طلب إلىّ نقل الشيخ حسن البنا بحجة أن له نشاطاً سياسيًّا ، وأن النشاط السياسى محرم على رجال التعليم كما أنه محرم على غيرهم من الموظفين ، وأنى لا مانع عندى من إعادة الرجل إلى مدرسة المحمدية كما كان إذا أبدى سرى (باشا) عدم اعتراضه على إعادته . وخاطب عبد العزيز (باشا) سرى (باشا) فى الأمر وذكر له إلحاح طائفة من النواب الدستوريين ذوى المكانة . ووعد سرى (باشا) بإعادة النظر فى الموضوع ثم أبدى لى أنه لا يرى مانعاً من إعادة الرجل إلى القاهرة فأعدته .

تُرى أأحسن سرى (باشا) فى تراجعه هذا أم أساء ؟لعله خشى أن يزداد ضغط النواب جسامة ، وبخاصة حين رأى سؤالاً يقدم إلى البرلمان فى هذا الشأن ، فأراد اتقاء ما قد يجر إليه ذلك من نتائج . لكن الذى لا شبهة فيه أن تراجعه أشعر الشيخ حسن بأن له من القوة ما يسمح له بمضاعفة نشاطه من غير أن يخشى مغبة ذلك النشاط ، وأن هذا الشعور كان له أثره فى تطور جماعة الإخوان المسلمين من بعد .

وكما رغب الإنجليز فى الحد من نشاط الشيخ حسن البنا رغبوا كذلك إلى سرى (باشا) أن يعمل على الحد من نشاط على ماهر (باشا) . وذهبوا فى رغبتهم هذه إلى مثل ما ذهبوا إليه مع حسن صبرى (باشا) حين طلبوا اعتقال على (باشا) إذا اقتضى الأمر . ولم يطلع سرى (باشا) مجلس الوزراء ، ولا أحسبه أطلع أحداً من الوزراء على هذه الرغبة ؛ فأنا لم أعرف شيئاً عنها إلا حين رأيت مجلة روز اليوسف تنشر خطاباً من سرى (باشا) إلى على ماهر (باشا) يطلب إليه ألا يشتغل بالسياسة . وقد نشرت المجلة بعد ذلك ردًّا من على (باشا)

ماهر على سرى (باشا) يذكر فيه أنه يقدر حقه وواجبه ويقدر موقف بلاده من الأحداث المحيطة بها أدق تقدير . ولم يذهب سرى (باشا) إلى أبعد من هذا .

ومن حق من شاء أن يتساءل : أأحسن سرى (باشا) فى كتابة ما كتب لعلى (باشا) ماهر ، وفى الإذن بنشره ونشر الرد عليه فى الصحف ؟ ليس من شك فى أن تصرف حسن صبرى (باشا) فى هذه المسألة بالذات كان أدنى إلى الحكمة ، وإن صح أن يكون سرى (باشا) قد قصد من كتابة ما كتب إلى على (باشا) ماهر ، ومن إباحة الرقابة على الصحف نشر كتابه ونشر الرد عليه أن يفهم الإنجليز أنه قد استجاب لرغبتهم ، وأن الذهاب إلى أبعد مما فعل قد يضر ولا ينفع ، وأن شعور على (باشا) ماهر بأنه مهدد بالاعتقال يكفى للحد من نشاطه إن كان له نشاط .

أسلفنا أن سرى (باشا) ألف وزارته على النحو الذى ورثه عن حسن صبرى (باشا) ، فلم يشرك أحداً من الهيئة السعدية فيها ، وأن الدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيس الهيئة السعدية كان قد انتخب رئيساً لمجلس النواب . وقد فوجئنا يوماً ونحن فى هذا المجلس ببيان يلقيه الدكتور ماهر (باشا) يذكر فيه أن رئيس الوزارة بوصفه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أمر بتفتيش منزل أحد النواب ، وأن هذا النائب أبلغ الأمر إلى رئيس المجلس لما فيه من اعتداء على الحصانة البرلمانية ، وأن رئيس المجلس يشارك العضو فى هذا الاحتجاج على رئيس الوزارة . وقد أجاب حسين سرى (باشا) بأن المنزل الذى جرى تفتيشه ليس مملوكاً للنائب بل مملوك لجده لأمه ، وأن النائب لا يقيم فيه وحده ، وأن حصانته لا تمتد إلى المنزل كله . ولم يسترح النواب لإجابة رئيس الوزارة حرصاً منهم على حصانتهم . وقد دل ما حدث على أن بقاء الهيئة السعدية بعيدة عن الحكم مع رياسة رئيسها لمجلس النواب من شأنه أن يخلق لرئيس الوزراء بوصفه القائم على إجراء الأحكام العرفية متاعب يجب التفكير فى معالجتها . لكن سرى (باشا) لم ير أن يعالج الأمر بضم الهيئة السعدية للوزارة بعد الذى حدث فى مجلس النواب ، مخافة أن يضعف ذلك من هيبته ، ولهذا آثر أن يعالجه على نحو آخر .

ما سر هذه التصرفات التى صدرت عن سرى (باشا) وأوجبت التساؤل عن مبلغ حكمتها ؟ لعل السر يرجع إلى أن الرجل كان شديد الحرص على مركز وزارته ، وكان يتلمس فى تصرفاته ألا يصدر عنه ما قد يضر بهذا المركز . فهو لم يكن السياسى المغامر الذى كانه حسن صبرى (باشا) ، ولم يكن رئيس حزب يعتمد على قوة برلمانية يطمئن إليها ، ولم يكن

له من التجارب السياسية على السنين ما يجنبه هذا التلمس . فقد قضى حياته موظفاً بوزارة الأشغال ، وكان والده إسماعيل سرى (باشا) وزيراً للأشغال ، وكانت له عند رجالها مكانة الأب من أبنائه ، وكان الذين تولوا وزارة الأشغال بعده من المهندسين المصريين يقدرون مكانته هذه منهم ، وكانوا يسبغون على حسين (باشا) من التقدير ما يوجبه نشاطه الشاب وحسن إدراكه لواجب المهندس فى وزارة الأشغال . ولهذا بلغ حسين (باشا) أن أصبح وكيل وزارة الأشغال فى سنوات قليلة . فلما ألف محمد (باشا) محمود وزارته فى سنة ١٩٣٨ كان لسرى (باشا) عند الملك فاروق مكانة خاصة عاونت كفايته فاختاره محمد (باشا) محمود وزيراً للأشغال معه . وقد حدثنى حسين (باشا) بأنه سيخلف محمد (باشا) محمود فى رياسة الوزارة . فلما ألف على ماهر (باشا) وزارته فى سنة ١٩٣٩ خلفاً لمحمد محمود (باشا) شعر سرى (باشا) بشىء من المرارة ولكنه لم يفقد الأمل . وكان ذلك شأنه حين ألف حسن صبرى (باشا) وزارته . فلما فاجأت المنية حسن (باشا) وألف هو الوزارة بعد أن اشترك مع هؤلاء الرؤساء الثلاثة الذين سبقوه واجهته الصعاب التى ذكرناها فشعر بالحاجة إلى تقوية سنده فى الوزارة . ولما كان قد قضى حياته موظفاً فقد لجأ بادئ الرأى إلى اختيار موظف ممتاز محترم من الجميع ضمه إلى وزارته وحسب فى هذا الضم التقوية الكافية له وللوزارة . هذا الموظف الممتاز هو عبد الحميد بدوى (باشا) رئيس لجنة القضايا ، والذى اعتذر قبل ذلك فلم يقبل غير مرة أن يكون وزيراً ، لأنه كان بكفايته الفقهية العالية وذكائه النادر ، وبمنطقه الدقيق ، شديد الحرص على أن يظل فى رياسة لجنة القضايا . فلما فكرت وزارة محمد محمود (باشا) فى إنشاء مجلس الدولة وأن يكون رئيسه غير قابل للعزل اتجه تفكير المسئولين إلى أن يكون بدوى (باشا) رئيس مجلس الدولة . فلما لم يصدر التشريع بإنشاء هذا المجلس بقى رئيساً للجنة القضايا ثم قبل أن يعاون سرى (باشا) وزيراً للمالية .

ولعله قبل هذا المنصب بعد أن كان قد اعتذر عن قبول مثله من قبل لأنه اعتبره تمهيداً لرياسة الوزارة . جرى من بعد بينى وبين حسنين (باشا) رئيس الديوان الملكى حديث ذكر لى فى أثنائه أن القصر كان يرشح بدوى (باشا) لرياسة الوزارة يوم تضطر وزارة سرى (باشا) للاستقالة لسبب أو آخر . أفكان بدوى (باشا) يعلم بهذه النية من جانب القصر ؟ ذلك ما لا أعلمه ، وما لم أفكر فى سؤال حسنين (باشا) عنه ، لأن الظرف الذى جرى فيه هذا الحديث بينى وبين رئيس الديوان كان قد باعد بين بدوى (باشا) ورياسة الوزارة .

وقد رحب الوزراء جميعاً ورحبت معهم باختيار بدوى (باشا) وزيراً للمالية واعتبرنا ذلك كسباً للوزارة عظيماً . وهنأت أنا سرى (باشا) حين طالعنى بهذا النبأ تمهيداً لصدور المرسوم بتنفيذه . وقد اعتبر المثقفون فى مصر جميعاً هذا التعيين نصراً لسرى (باشا) لأن علم بدوى (باشا) ومكانته كان لهما فى نفوسهم تقدير بالغ غاية السمو .

واجهت الوزارة بعد تولى بدوى (باشا) منصبه فيها مشكلة من مشاكل الفقه الدستورى كان للرأى الذى انتهى إليه فيها آثار بعيده فى حياة مصر البرلمانية من بعد . ومنشأ هذه المشكلة أن مجلس الشيوخ كان يحل موعد تجديده النصفى فى ٧ مايو سنة ١٩٤١ ، فينتخب النصف من أعضائه المنتخبين ، ويعين النصف من المعينين . ولما كان المجلس قد انتخب كله فى ٧ مايو سنة ١٩٣٦ فقد وجب إجراء القرعة التى يتعين بها من يخرجون من أعضائه ومن يبقون منهم . وكان واجباً أن تجرى هذه القرعة قبل ٧ مارس سنة ١٩٤١ ليتسنى إجراء الانتخابات للتجديد النصفى قبل ستين يوماً من انتهاء مدة الأعضاء الذين يخرجون بالقرعة . وقد رأى سرى (باشا) بمشورة بدوى (باشا) ، أن الخير فى عدم إجراء الانتخابات بحجة قيام الحرب وعدم تعريض البلاد إلى هزة لا تتفق وما يقتضيه المجهود الحربى من طمأنينة الأمن واستتباب السكينة فى ربوعها . ولعل سرى (باشا) قدركذلك أن عدم إجراء الانتخابات للشيوخ يكون سابقة تطوع له عدم إجراء الانتخابات للنواب فى سنة ١٩٤٣ . على أنه لم يقل بطبيعة الحال من ذلك شيئاً . وما كان له أن يقوله والفصل التشريعى لمجلس النواب مستمر إلى سنتين أخريين لا يعلم أحد ما يحدث خلالهما . وقد أفتى بدوى (باشا) بأن تأجيل الانتخاب لمجلس الشيوخ لا يقتضى تأجيل التعيين محل الأعضاء المعينين الذين انتهت مدتهم أسوة بزملائهم المنتخبين ، فخروجهم وتعيين غيرهم مكانهم لا يترتب عليه أى إضرار بالمجهود الحربى . لذلك صدرت الفتوى بإجراء القرعة للمعينين بعد أن تجرى القرعة للمنتخبين .

وقد اعترض ممثلو حزب الوفد فى مجلس الشيوخ على هذه الفتوى بأن عدم إجراء الانتخاب يقتضى عدم إجراء التعيين ، لأن الحكمة فى التعيين سد الفراغ الذى لا تسده الانتخابات ، سواء فى الكفايات التى يحتاج المجلس إلى توافرها فيه ، أو فى توازن الأحزاب بالمجلس .

وكان لحزب الوفد فى مجلس الشيوخ يومئذ عدد من الأعضاء إذا انضم إليه فريق محترم من المستقلين تكونت أغلبية تناهض الحكومة . وقد اعتمد حزب الوفد فى مقاومة

فكرة الحكومة على نفور الأعضاء جميعاً من القرعة حرصاً منهم على بقاء عضويتهم فى المجلس ، وخشية كل منهم أن تؤدى القرعة إلى خروجه منه . على أن الوزارة أعلنت بلسان رئيسها أنها ستجرى القرعة إذا لم يقم المجلس بإجرائها ، وعللت ذلك بأنها لا تستطيع أن تجارى المجلس فى تعطيل حكم من أحكام الدستور . وكذلك كانت المعركة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بالغة غاية العنف .

وخشى المجلس ، وعلى رأسه محمد محمود خليل (بك) أن تقوم الحكومة بإجراء القرعة ، وأن تعين أعضاء محل الذين تخرجهم القرعة ، وأن تنفذ ذلك بسلطان القانون ؛ وأن تكون هذه سابقة تستند إليها الحكومات من بعد ، فرأى أن يتولى إجراء القرعة بنفسه ، ونزل بذلك على رأى الوزارة . وأجريت القرعة وعينت الحكومة أعضاء فى المحال التى خلت نتيجة للقرعة ، وأحيل مرسوم التعيين إلى لجنة تحقيق صحة العضوية بالمجلس ، وأقر المجلس صحة عضوية الأعضاء الجدد ، وانتهت بذلك هذه المشكلة ، ثم تجددت من بعد فى أدوار متعاقبة يرى القارئ صورها فى مواضعها من هذا الكتاب .

كانت وزارة سرى (باشا) تواجه من العقبات ما رأيت . ولم ينجها من هذه العقبات أنها اطمأنت فى مجلس الشيوخ إلى أغلبية توافرت لها من التعيينات الأخيرة . فقد بدأ حزب الوفد يرى فى هذه التعيينات تحدياً له ويفكر فى حمل رجاله من أعضاء المجلس على الاستقالة منه ، لأن التعيينات الأخيرة استبعدت جميع الوفديين الذين أخرجتهم القرعة ولم تعد سوى الأستاذ يوسف أحمد الجندى . ولو أن ذلك حدث لأحدث رجة لا ريب . لكن سرى (باشا) كان مطمئناً إلى أنه لن يحدث ، اعتماداً على تشبث الأعضاء بعضويتهم ، وعلى قبول الأستاذ يوسف الجندى عضويته الجديدة وشكره للملك حين تلاوة مرسوم التعين على هذا العطف الكريم .

على أن هذه الطمأنينة لمجلس الشيوخ لم تبعث إلى نفس سرى (باشا) ما يماثلها بالنسبة لمجلس النواب . فقد كانت الهيئة السعدية لاتفتأ الحين بعد الحين تثير أمام الوزارة من العقبات عن طريق الأسئلة والاستجوابات ما يقتضى الحذر ويستوجب التفكير . وقد أشرنا من قبل إلى بيان الدكتور ماهر (باشا) فى أمر الحصانة البرلمانية . وكنا نرجو أن يؤدى اشتراك بدوى (باشا) فى الوزارة إلى التغلب على هذه الصعوبات ، وأن تتحقق النتيجة التى كان سرى (باشا) وكنا جميعاً نتوقعها . لكن ذلك لم يحدث . فقد تبين بعد زمن غير طويل أن هذا العالم الجليل والفقيه الدستورى الممتاز أسمى تفكيراً وأشد اعتزازاً بنفسه من أن

ينزل على حكم الضرورات البرلمانية فى مصر . فهو قوى الشعور بالأرستقراطية العقلية وقد بلغ منها المكان الأرفع . وقد حال شعوره هذا دون انسجامه مع البرلمانيين ، ومع أعضاء مجلس النواب خاصة . لذلك لم يكن بد من أن يبحث سرى (باشا) عن وسيلة أخرى يتقى بها مهاجمة البرلمان له مهاجمة قد تزعزع ثقة السلطات العليا بقدرته على مواجهة الموقف والمحافظة بنجاح على الهدوء والسكينة اللازم توافرهما فى البلاد لطمأنينة المجهود الحربى البريطانى .

وزاد سرى (باشا) شعوراً بدقة الموقف حادث وقع وأثار فى البلاد دوياً وضجة . سافرت فى الأيام الأخيرة من شهر مايو سنة ١٩٤١ إلى رأس البر أهيئ مكان اصطياف وقضيت بها ثلاثة أيام . وفى صباح اليوم الذى اعتزمت فيه العودة إلى القاهرة أبلغنى الحاجب المرافق لى أنه سمع أن عزيز (باشا) المصرى سافر خفية بطائرة حربية يريد الذهاب إلى الألمان . ولم أصدق الخبر لأول ما سمعته ، واتصلت تليفونياً من رأس البر بمحافظ دمياط أستوثق منه . وأخبرنى الرجل أنه بلغته مثل هذه الأنباء ، وأنه سيتصل بالقاهرة للتثبت منها .

فلما بلغت دمياط لقيته فأنبأنى أن عزيز (باشا) المصرى وضابطاً طياراً استقلا ليلاً طائرة عسكرية من القاهرة وقاما بها يريدان جهة غير معلومة ، وأن الطائرة اصطدمت بأسلاك التليفون عند قليوب فهبطت إلى الأرض واضطر راكباها لمغادرتها وللفرار هرباً إلى حيث لا يعلم أحد ، وأن مجلس الوزراء منعقد بعد الظهر من هذا اليوم ليتداول فى الحادث ، وأنه خوطب من القاهرة كيما يتصل بى لأحضر اجتماع مجلس الوزراء .

وعدت مسرعاً إلى القاهرة وحضرت اجتماع المجلس فألفيت سرى (باشا) والوزراء جميعاً فى حيرة ، ورأيتهم يخشون أن يكون لما حدث نتائج بعيدة الأثر . فعزيز (باشا) المصرى هو الذى تولى رياسة أركان حرب الجيش المصرى فى وزارة على (باشا) ماهر وكان متهماً بميله الواضح للألمان . فلما تولت وزارة سرى (باشا) أعفته من منصبه . وكان طبيعياً ، وذلك الرأى فيه ، أن يراقب مراقبة دقيقة ، فكيف استطاع مع ذلك أن يدبر وسيلة للفرار من غير أن يعلم بهذا التدبير أحد ؟ وأين ترى يكون قد اختفى ؟ وما هى الإجراءات التى يمكن أن تتخذ فى شأن من يروجون الدعايات لمصلحة ألمانيا ؟ تداول المجلس فى هذا وفى مثله وانتهى بأن ترك الأمر لرئيس الوزارة بوصفه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية يتصرف فيه بحكمته وحسن تدبيره .

ازداد سرى (باشا) بعد هذا الحادث اقتناعاً بضرورة تدعيم الوزارة . لكنه لم يكن يستطيع أن يفاتح أحداً فى هذا التدعيم قبل أن يعثر على عزيز (باشا) المصرى وأن يتخذ

معه إجراء يعيد الطمأنينة إلى مقدرته على معالجة شئون الدولة فى الأوقات العصيبة المحيطة به بالحزم والحكمة . لهذا وجه كل جهده للبحث عن الفارين واعتقالهما .

ولم يكن هذا يسيراً . فقد كان الجمهور يحيط عزيز (باشا) بعطف يتعذر معه الاستعانة بمعلومات هذا الجمهور لاقتفاء آثار الرجلين ومعرفة المكان الذى اختفيا فيه وبعد أسابيع استطاع البوليس السياسى أن يتأكد أنهما موجودان بمنزل بإمبابة ، وأن يحيط بالمنزل ، وأن يقبض عليهما . وأصدر سرى (باشا) أمره باعتقالهما .

واطمأن رئيس الوزارة إلى نجاحه هذا وعاد يفكر فى تدعيم وزارته . وكان السعديون ، وعلى رأسهم الدكتور أحمد ماهر (باشا) ، قد أيقنوا أن سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب قد استقرت فى النفوس وقد رضيها الإنجليز فلم يبق مستطاعاً مناوأتها . لذلك رأى سرى (باشا) أن يشركهم فى الوزارة حتى تزول كل مخاوفه البرلمانية . ولم أقف على ما بذله من جهد لبلوغ هذه الغاية . لكنه لقينى متهللاً فى أحد الأيام من أخريات شهر يوليو وأخبرنى بأنه اتفق مع السعديين على أن يشتركوا فى الحكم . ولم أجد بذلك بأساً . واكتفيت بأن سألته : أأطلع عبد العزيز فهمى (باشا) ، رئيس حزبنا ، على ما هو مقدم عليه . وأجابنى بأنه فعل . وعدلت الوزارة واشترك فيها السعديون فى أول أغسطس سنة ١٩٤١ .

ولم يكن اشتراك السعديين فى الوزارة عجباً . فقد كانت أطوار الحرب فى ليبيا خير شاهد على أن الإيطاليين لن يستطيعوا التقدم فى أرض مصر ، فلم يكن للتفكير فى دخول مصر الحرب ضدهم ما يسوغه . فقد أعلنت إيطاليا الحرب على إنجلترا فى ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ ، وقد كان لها من القوات فى ليبيا ، بقيادة الجنرال جراتسيانى ، ما يمكنها من اقتحام الأراضى المصرية والتقدم فيها . لكن عاماً كاملاً انقضى من ذلك التاريخ وقواتها عاجزة عن مواجهة القوات البريطانية أو التقدم إلى مرسى مطروح . بل لقد كانت هذه القوات لا تلبث أن تتقدم إلى سيدى برانى أو إلى ما حولها حتى تتراجع من جديد إلى قواعدها فى برقة . لا تثريب على السعديين إذن أن يشتركوا فى وزارة سياستها تجنيب مصر ويلات الحرب ، ما دامت هذه الحرب بعيدة عن مدنها وأراضيها المأهولة ، وما دامت القوات التى أعدها موسولينى للدخول إلى مصر تتراجع ولا تتقدم ، وتدع المصريين مطمئنين إلى سلامتهم وإلى عجز هذه القوات عن اقتحام ديارهم عليهم .

هذا إلى أن القوات المصرية المرابطة بالصحراء الغربية على الدروب التى يخشى تقدم

الإيطاليين منها إلى أرض مصر كانت مستعدة لصد هذا التقدم إذا حدثت جراتسيانى نفسه بالإقدام عليه .

وانقضى الصيف كما انقضى الربيع والشتاء قبله والحرب لا تزيد على مناوشات يتخطى الإيطاليون بها حدود برقة ثم يرتدون منهزمين أمام القوات البريطانية فيبلغ ارتدادهم بعض الأحايين حتى ليظن الإنسان أنهم سيخرجون من ليبيا كلها وأنهم قضى عليهم القضاء الأخير .

وفضت الوزارة الدورة البرلمانية ثم افتتحت الدورة العادية التى تليها يوم الخميس الذى يسبق السبت الثالث من نوفمبر .

وفى هذه الأثناء بدأت الأنباء ترد بأن قوات ألمانية نزلت ليبيا وعلى رأسها القائد الألمانى الظافر الجنرال روميل لتنقذ القوات الإيطالية من الهزائم التى حلت بها . وكان هذا القائد قد أقام بمصر زمناً من قبل عرف فيه الصحراء ودروبها ، ولذلك حسب القواد البريطانيون فى مصر لتطور الحرب فى الصحراء الغربية وقدروا أنها قد تتغير وجهتها وقد يواجهون فيها غير ما واجهوا خلال الأشهر الطويلة التى تتابعت منذ دخلت إيطاليا الحرب . وقد أثبتت الحوادث أنهم لم يكونوا مخطئين فى حسابهم ، وأن ما قاموا به من مضاعفة استعدادهم فى مصر ومن اقتحام ليبيا وطرد الجيش الإيطالى إلى داخلها ووضع يدهم على بعض مناطقها وتحصين طائفة من موانئها ، وتحصين ميناء طبرق خاصة ، قد كان له ما يسوغه . فقد بدأ روميل يقاوم قوات الحلفاء فى ليبيا مقاومة عنيفة ، وقد أخذ يتغلب عليها فى مواقع كان يظن أنها من المنعة بما يمكنها من أن تقاوم كل محاولة للاستيلاء عليها كما قاوم حصن فردان الفرنسى فى الحرب العالمية الأولى .

وليس من غرضى أن أصف فى هذا الفصل كيف انتصر المحور بقيادة روميل على الحلفاء فى بير حكيم وفى طبرق وفى غيرهما من المواقع الحصينة التى استولت عليها القوات البريطانية من الإيطاليين ، فتصوير الوقائع الحربية لا يدخل فى نطاق هذا الكتاب . وحسبى أن أذكر أن انتصار القوات الألمانية بقيادة روميل واستيلاءها على هذه المواقع التى حصنها البريطانيون بث فى نفوس أهل مصر الاعتقاد بأن روميل لا يقهر ، وزاد نظرية تجنيب مصر ويلات الحرب ثباتاً فى النفوس ، وأدخل فى روع الكثيرين أن مصير الحرب سيتقرر عما قريب على أرض مصر .

لم يفت هذا الشعور المصرى تقدير الإنجليز ، بل زادهم حساسية على حساسيتهم وجعلهم يتنطسون فى كل ناحية يتوقعون فيها الخطر ، ويذكرون مرة أخرى أن صاحب العرش

محورى الهوى ، وأن فى خدمته طائفة من الإيطاليين يتجسسون لحساب المحور . ثم إنهم اتجهوا إلى ناحية الفرنسيين الذين يؤيدون حكومة المارشال بيتان ، ولا يناصرون « فرنسا الحرة » . فمنذ ألقت فرنسا سلاحها وعقدت الهدنة مع ألمانيا فى يونيو سنة ١٩٤٠ اصطفت إنجلترا الجنرال ديجول وفرت به إحدى طائراتها إلى لندن فألف هناك حكومة فرنسية دعاها حكومة « فرنسا الحرة » وأعلن أنه لا يقر هدنة المارشال بيتان ، وأن فرنسا لا تزال فى حرب مع ألمانيا . وقد تألفت فى مصر وفى غير مصر هيئات باسم « فرنسا الحرة » تعضد ديجول ، ثم بقى بعض الفرنسيين فى مصر وفى غير مصر يؤيدون المارشال بيتان وحكومة فيشى . هؤلاء كانوا موضع ريبة من السلطات البريطانية ، وكانت الريبة تبلغ فى شأن بعضهم مبلغ الاتهام .

من هؤلاء مسيو ريمون مستشار الفنون الجميلة بوزارة المعارف . فقد اتهمه البريطانيون بأنه يبالغ فى مناصرته للمارشال بيتان ويدعو له ضد « فرنسا الحرة » . وقد حدثنى سرى (باشا) فى شأنه فطلبت الرجل فى مكتبى وخاطبته فيما ينسب إليه فلم يخف أنه يناصر حكومة فيشى ، وأنه وهو الجندى القديم الذى خاض غمار الحرب العالمية الأولى يعرف واجبه لوطنه كما يعرف أن عليه لمصر واجباً ألا يقوم فيها بنشاط سياسى يخالف اتجاه حكومتها . وذكر أنه لا يقوم بأى نشاط من هذا القبيل ، ولكنه لا يستطيع إخفاء رأيه فى سياسة بلاده . وإبداء الرأى ليس نشاطاً سياسيًّا . وإنما النشاط السياسى أن تدعو إلى الرأى لتكسب له أنصاراً يعاونوك على نشاط مقصود به إلى تأثير هذا الرأى فى مجرى الحياة العامة . أما وهو لا يعمل لشىء من ذلك ولا يزيد على إظهار رأيه لمن سأله عنه فلا جناح عليه فيما يفعل .

أبلغت هذا الحديث إلى سرى (باشا) . لكن السلطات البريطانية لم تقتنع به ولم تقنع بما دون اعتقال الرجل فاعتقل .

* * *

بلغنى فى النصف الأخير من ديسمبر أن مركز عبد الحميد بدوى (باشا) فى الوزارة غير ثابت وأنه سيضطر إلى الاستقالة . وزارنى سرى (باشا) فتحدثنا فى هذا الشأن حديثاً أيقنت منه أن الأمر جد ، وأن سرى (باشا) لا يستطيع تعضيد وزير المالية للبقاء فى منصبه ، برغم ما بين الرجلين من صداقة ، وبرغم تقديرنا جميعاً لبدوى (باشا) ولمكانته . وزرت بعد ذلك أحمد حسنين (باشا) ، رئيس الديوان الملكى ، وحدثته فى الأمر فألفيته فى مثل موقف سرى (باشا) ، بل زاد على ذلك أن ذكر لى أن بدوى (باشا) كان منظوراً إليه فى القصر على أنه خلف لسرى (باشا) فى رياسة الوزارة ، وأنه هو — حسنين (باشا) — يأسف

لأن اضطرار بدوى (باشا) للتخلى عن منصب وزير المالية لم يبق معه مجال للتفكير فى رياسته للوزارة .

وسافر الملك إلى أسوان فى الأيام الأخيرة من ديسمبر وسافر فى معيته جمع من رجال حاشيته كما سافر رئيس الوزراء إلى هناك . وسافرت أنا كذلك أمضى بهذا المشتى البديع أياماً ، فكنت أسمع من الأحاديث عن استقالة بدوى (باشا) ما جعل كل رجاء فى تلافيها غير ممكن . وبالفعل قدم بدوى (باشا) استقالته إلى رئيس الوزراء وبقى أن تعرض على مجلس الوزراء ليبت فيها .

وعدنا إلى القاهرة واجتمع مجلس الوزراء بها يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٢ فكانت استقالة وزير المالية أول ما عرض عليه . وقرر المجلس قبول الاستقالة بغير مناقشة ، لأن الوزراء جميعا كانوا يعلمون أن لا جدوى من المناقشة . وبعد أن نظر المجلس الأعمال العادية الواردة فى جدول أعماله عرض علينا رئيس الوزراء أن تقطع مصر علاقاتها بحكومة ڤيشى الفرنسية . ولم يكن أحد منا يتوقع أن يعرض يومئذ هذا الموضوع الذى تأجل من قبل غير مرة وإن كنا نعلم أن إنجلترا أصبحت غير مستريحة لاتصال علاقات مصر بفرنسا الرسمية .

عرض رئيس الوزراء قطع العلاقات بحكومة ڤيشى ، فاعترض مصطفى عبد الرازق (باشا) وزير الأوقاف بأننا قبلنا استقالة وزير المالية فى هذه الجلسة ، وليس يدرى أحد ما يترتب على هذه الاستقالة من أثر فى حياة الوزارة كلها ، وطلب لذلك إرجاء النظر فى قطع العلاقات مع فرنسا . وأجابه رئيس الوزراء فى عنف : يجب أن نبت اليوم فى هذا الموضوع ، ومن لم يعجبه ذلك فله أن يتصرف بما يشاء . ولم تعجبنى هذه اللهجة فى الإجابة ، فقلت : إننى وزير المعارف ، ولنا فى فرنسا عشرات بل مئات من أبنائنا الطلاب يجب أن نرعى مصلحتهم ، وقطع العلاقات يضر بهم ضرراً بليغاً . فسيتعذر علينا أن نرسل لهم مرتباتهم فكيف يعيشون ؟ وستعاملهم السلطات الفرنسية فى المناطق غير المحتلة والسلطات الألمانية فى المناطق المحتلة معاملة قسية ربما ناء الكثيرون منهم بآثارها . أفلا يجب أن نتريث حتى ندبر لهؤلاء الأبناء أمورهم ؟ . وأجاب سرى (باشا) فى غير عنف ولا حدة : اطمئن وزير المعارف إلى أن أبناءنا هناك لن يصيبهم مكروه ، وسترعى مصالحهم خير رعاية ؛ وأنا أطرح موضوع قطع العلاقات على حضراتكم للتصويت . ومع ما كنت ألمحه على وجوه كثيرين من زملائى من تردد فى المناقشة التى دارت بين وزير الأوقاف وبين رئيس مجلس الوزراء ، وبينى وبين رئيس مجلس الوزراء ، لقد تولتنى الدهشة حين رأيتهم جميعاً يوافقون على قطع العلاقات مع

حكومة ڤيشي . وقد امتنعت وامتنع مصطفى (باشا) عبد الرازق عن التصويت .

لم أتوقع أن يكون لهذا القرار من الآثار العميقة القريبة والبعيدة بعض ما حدث . لكنني فوجئت بعد قليل من مغادرتي مجلس الوزراء بحسنين (باشا) يطلبني فى التليفون ويرجونى أن أمر به . وذكرت له أننى مضطر للذهاب بعد الظهر إلى مجلس النواب فألح فى ضرورة التقائنا بأسرع ما يمكن . وقابلته فى منزله فأدهشنى أنه عرف بالتفصيل ما دار فى مجلس الوزراء . وما قاله مصطفى (باشا) عبد الرازق ، وما أجاب به رئيس الوزراء ، وما قلته أنا ، وما أبداه بعض الوزراء من ملاحظات لم تعير من موافقتهم على طلب سرى (باشا) طلباً لم يخف على أحد أن إنجلترا هى التى أصرت عليه . وكان الملك متغيباً إذ ذاك عن القاهرة فى منطقة البحر الأحمر ، وكان غيابه بعض ما دعا حسنين (باشا) لطلب مقابلتى . قال : أنت تعلم أن الملك ليس هنا الآن وأنه لم يستشر فى هذا القرار الذى وافق عليه مجلس الوزراء . والسفراء والوزراء فى البلاد الأجنبية يمثلون الملك فلا يجوز التصرف فى أمرهم قبل عرض الأمر عليه . وقرار قطع العلاقات مع حكومة ڤيشي معناه استدعاء وزيرنا فى فرنسا . وأنا أعلم أن الملك لن يرضى عما حدث . فهل لك أن تجد حلا لهذه المشكلة قبل أن ينشر قرار مجلس الوزراء ؟ ! قلت : أحسب الرجوع فى قرار مجلس الوزراء رجوعاً مطلقاً غير ممكن. فكما عرفت أنت هذا القرار فقد عرفته السفارة البريطانية لا ريب ، وبخاصة أن إلحاح سرى (باشا) فى صدور القرار اليوم معناه أن الإنجليز طلبوا ذلك إليه . والرأى عندى أن نخفف من صيغة القرار وأن نجعله وقف العلاقات مع حكومة ڤيشي بدل أن يكون قطع هذه العلاقات . فوقف العلاقات معناه إمكان إعادتها من غير حاجة إلى مفاوضات جديدة ، كما أن وقف العلاقات من جانب مصر لا يقتضى إبعاد وزير فرنسا المفوض فى مصر .

اغتبط رئيس الديوان بهذا الاقتراح ورجانى أن أقنع به سرى (باشا) لأول ما ألقاه فى البرلمان قبل انعقاد مجلس النواب . وقصدت إلى غرفة رئيس الوزراء أول ما وصلت البرلمان فإذا بسرى (باشا) يلقانى بقوله : نعم يا سيدى . لقد أوقفنا العلاقات مع حكومة ڤيشي ولم نقطعها . إذ ذاك علمت أن رئيس الديوان اتصل به وأبلغه اقتراحى ، وأنه رضيه ، فلم يبق من حاجة لأن أقنعه به .

وعاد الملك من رحلته فى الصحراء والبحر الأحمر بعد ثلاثة أيام ، ثم إذا الصحف تنشر أن صليب سامى (باشا) وزير الخارجية ، اعتكف فى منزله لوعكة خفيفة . وسألت أصدقاء صليب (باشا) من زملائى الوزراء عما به فعلمت أن لا وعكة به ، وأن رئيس الديوان

أبلغه أنه هو الوزير المسئول عن علاقات مصر الدولية ، وأن واجبه كان بقتصيه أن يعترض ما طلبه رئيس الوزراء من قطع العلاقات مع حكومة فيشى . أما ولم يفعل فليلزم داره . وأبلغ صليب باشا سامى ما حدث إلى رئيس الوزراء وأبدى استعداده ليقدم استقالته من منصبه فطلب إليه سرى (باشا) ألا يفعل ، وأن يترك له الأمر يسويه مع الملك .

عرف الإنجليز ما حدث مع وزير الخارجية واعتبروه عملا غير ودى وأبلغوا رأيهم ذاك إلى سرى (باشا) . وشعر سرى (باشا) ، وهو مستشار الملك الأول ، بجسامة التبعة الملقاة على عاتقه ، وذكر ما حدث من قبل لشاه إيران رضا بهلوى حين نحاه الحلفاء عن عرشه وأبعدوه إلى جزيرة سيشل وأقاموا ابنه الشاب محمد رضا بهلوى على العرش مقامه ، وخشى أن تفاجأ مصر بمثل هذه المفاجأة التعسفية وهو رئيس وزرائها ، وبينه وبين الملك فاروق إلى جانب ذلك ما بينهما من رابطة النسب . وقد أفضى إلى بمخاوفه هذه وأخبرنى أنه صارح الملك بها وأشار على حلالته بقبول الأمر الواقع ، وبعودة صليب سامى (باشا) لمباشرة عمله بوزارة الخارجية . وحسب سرى (باشا) أن الملك اقتنع بحجته فأخبر صليب (باشا) بأن المسألة سويت ، وطلب إليه أن يعود لمباشرة عمله بوزارة الخارجية . وعاد صليب (باشا) بالفعل يباشر عمله فى الوزارة . لكنه لم يلبث على ذلك غير يومين ثم اتصل به رئيس الديوان من جديد وأعاد عليه ما كان قد ذكره له وطلب إليه أن يكف من جديد عن الذهاب إلى الوزارة ، فكف الرحل واعتكف فى بيته .

ما سر هذه التطورات ؟ لقد كان رومل يتقدم بجيوشه فى أرض مصر بعد أن طرد قوات الحلفاء من ليبيا . وقد احتاز سيدى برانى إلى مرسى مطروح وعسكر بها وأصبح على ثلثمائة كيلو متر من الإسكندرية . أيكون لهذا التقدم أثر فى هذا التطور ؟ لكن الحلفاء الذين طردوا من ليبيا قد فتح أمامهم باب جديد للأمل . لقد أعلن هتلر الحرب على روسيا فى ديسمبر سنة ١٩٤١ ، وقد ابتهج الحلفاء بما حدث من ذلك أشد الابتهاج . ففتح جبهة جديدة تحارب فيها ألمانيا من شأنه أن يخفف الضغط على قوات إنجلترا وفرنسا الحرة فى مصر ، وبخاصة بعد أن عجز الألمان عن اقتحام إنجلترا ، ثم بعث هتلر رسوله « هيس » يعرض الصلح على الإنجليز فاعتقلوه . ألا يدعو ذلك أولى الرأى فى مصر للتفكير وعدم الاندفاع ؟ أم أن تقدم الألمان السريع فى روسيا وتراجع القوات السوفييتية أمامهم ضاعف الاعتقاد فى نفوس الذين كانوا يحسبون ألمانيا لا تقهر ثباتاً وقوة ؟ ! الحق أن بعض الوزراء أنفسهم كانوا يميلون إلى هذا الرأى ، وكان بعضهم يجاهر به مجاهرة نبه رئيس الوزراء أصحابها

إلى أنها لا تتفق مع دقة الموقف وخطورته . أياً ما كان الأمر لقد بدأ سرى (باشا) يشعر بحرج مركزه ، وقد فاتحنى غير مرة بأنا على أبواب مغامرة خطيرة النتائج .

واتصل بى حسنين (باشا) إذ ذاك غير مرة وأخذ يسألنى رأيى فى الموقف . وفهمت منه أن وزارة سرى (باشا) لم يبق لها حظ من البقاء بعد أن قطعت علاقات مصر مع حكومة فيشى فى غياب الملك عن القاهرة . فقد اعتبر الملك هذا التصرف تجاوزاً من الوزارة لحقها الدستورى فيه مساس بحقوقه . وأشرت عليه بأنه إذا لم يكن بد من تنحى وزارة سرى (باشا) عن الحكم فخير ما يعالج به الموقف الدقيق الذى تتخطاه البلاد أن تتألف فيها وزارة قومية تضم الأحزاب جميعاً ، يرأسها النحاس (باشا) أو يرأسها غيره . فهذه الوزارة هى وحدها التى تستطيع مواجهة الأحوال العالمية الدقيقة من غير أن تتعرض سيادة مصر وحرية أبنائها إلى الخطر .

ووافقنى حسنين (باشا) على هذا الرأى ، وفهمت فى بعض مقابلاتى اللاحقة لرئيس الديوان أن النحاس (باشا) فوتح فى الفكرة وقبلها بل رحب بها ، وأن تنحى وزارة سرى (باشا) عن الحكم ، برغم اطمئنان إنجلترا إلى المجهود الحربى فى عهدها ، لن يحدث فراغاً ولن تكون له أية نتيجة تخشى عواقبها .

على أن ما كان سرى (باشا) ينقله إلىّ من أنباء الإنجليز لم يكن يبعث إلى النفس مثل هذه الطمأنينة . لقد كان ينبئنى أنه يتمنى لو استطاع أن يستقيل ، وأنه لم يكن يتردد فى تقديم استقالته لولا مخاوفه من نتائج تقديمها . وقد فاتحنى فيما يجول بخاطره من ذلك ورغب إلىّ فى أن أزور الدكتور أحمد ماهر (باشا) بمنزله وأن أتداول وإياه الرأى فى الموقف . وكان أحمد ماهر (باشا) معتكفاً إذ ذاك فى داره لشلل خفيف أصاب الجانب الأيسر من وجهه ، فزرته وأفضيت إليه بتفكير سرى (باشا) فى الاستقالة وطالعته بأسباب هذا التفكير . وكان كثيرون يظنون أن الدكتور أحمد ماهر (باشا) سيخلف سرى (باشا) فى رياسة الوزارة ، لأن رأيه فى موقف مصر من الحرب يرشحه لهذه الرياسة . وقد رجانى بعد أن تبادلنا الحديث فيما ذكرته أن أرجو سرى (باشا) ألا يتعجل بتقديم استقالته ، فقد تتطور الحوادث على نحو يعود به وبالوزارة كلها إلى الطمأنينة للاضطلاع بالحكم على وجه منتج . وعلم سرى (باشا) بعد أيام من ذلك أن مستر سمارت السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية ، زار الدكتور ماهر (باشا) بمنزله ، وكانت الأمور قد ازدادت شدة ، فرغب إلى كرة أخرى أن أتداول مع ماهر (باشا) فى أمر استقالة الوزارة . وكنت أشعر شعوراً قوياً أننا فى الأيام الأخيرة لعهد

وزارى غير محسود . مع ذلك حاول الدكتور ماهر (باشا) ، بكل ما أوتيه من قوة الإقناع ، أن يحملنى على رجاء سرى (باشا) ألا يتعجل بتقديم استقالته . فلما أبلغت سرى (باشا) ما حدث قال :

– أتراه يريدنى على احتمال هذا الموقف التعس حتى يشفى فيتولى هو الوزارة خلفاً لى .

وسألته ألديه معلومات ترجح عنده هذا الظن ، فأخبرنى بأسلوبه الهندسى أن ذلك ممكن ٢٠ ٪ ، أما الثمانين فى المائة الأخرى فترجح أن النحاس (باشا) هو الذى سيتولى الوزارة .

كنت فى هذه الآونة ألتقى بحسنين (باشا) أبادله الرأى فى تطورات الموقف ؛ وكان يبدو وقتاً ما مطمئناً كما قدمت ، اقتناعاً منه بأن النحاس (باشا) يقبل تأليف وزارة قومية . وكان اطمئنانه هذا يدعوه إلى الابتسام إذ ذكرت له مخاوف سرى (باشا) ابتساماً معناه أن حرص سرى (باشا) على منصبه هو الذى يدعوه لتجسيم الأمر وتهويل نتائجه . على أنى ألفيته يوماً غير مطمئن من ناحية الإنجليز وموقفهم إلى حد جعله عميق التفكير بادى التوجس . وفيما نحن نتحدث عَنّ له خاطر فأدار تليفونه وتحدث إلى إنجليزى فى السفارة وطلب إليه أن يعين موعداً يلتقيان فيه . فلما فرغ من حديث شعرت فى أثنائه أنه لا يوجب الطمأنينة ولا الابتسام سألته عن الرجل من هو ، فذكر اسمه ثم قال : هو صديق من عهد الدراسة فى اكسفورد . وقد كان بعد ذلك محامياً ، وكان صديقاً وفياً للملك إدوارد الثامن . وقد بقى إلى جانبه أيام محنته حين ثار به أسقف كانتربرى وثارت به الحكومة البريطانية وانتهى به الأمر إلى التنازل عن العرش واعتزال الملك . وصديقى هذا هو الذى كتب لإدوارد الثامن وثيقة الاعتزال .

وقلت بعد أن أتم حديثه : أرجو أن تكون أحسن حظاً مع الملك فاروق مما كان صديقك مع الملك إدوارد .

واستدار الرجل لدى سماعه هذه العبارة وقال فى لهجة عصبية : فال الله ولا فالك يا شيخ .

ترى أكان الإنجليز فى مصر يرقبون الحوادث متفرجين ؟ أم أنهم كان لهم نشاط يواجه نشاط السلطات المصرية ؟ لم أكن أعلم من أمرهم غير ما كان يحدثنى به سرى (باشا) ، وغير القليل الذى كنت أقف عليه من خلال أحاديثى مع حسنين (باشا) . لكننى علمت من بعد أنهم أرسلوا رسولا إلى النحاس (باشا) ، وكان يمضى أياماً بالأقصر ، يطلبون إليه أن يتولى الوزارة ويتركون له الحرية المطلقة فى تأليفها . أما وقد خوطب النحاس (باشا)

قبل ذلك من قبل القصر في تأليف وزارة قومية تضم الأحزاب المصرية كلها ، فقد أصبح له الخيار بين قبول هذا العرض المصري ، وبين هذه الحرية التي تركها له الإنجليز وأظهروا معها أنه يستطيع إن شاء أن يؤلف وزارته وفدية صرفاً .

لم تغب هذه التطورات عن علم الجمهور طويلا . وكيف تغيب عنه ولطائفة من الساسة مصلحة كبرى في ضعضعة مركز الوزارة . والجمهور المصري – وبخاصة جمهور القاهرة – حساس يتأثر بمثل هذه المواقف ، وهو إلى جانب حساسيته سريع إلى البرم بأية وزارة تقضي في الحكم ما يزيد على العام ، فهو يتربص بها الدوائر ويرجو أن تزول وقد علمت تجارب السنين هذا الجمهور أن البرلمان لم يسقط وزارة قط . لأن وزارة لم تبق في الحكم فصلا تشريعياً كاملا وإن أيدتها في البرلمان أغلبية واضحة ، كما علمته أن حركات الاضطراب في العاصمة هي التي تدفع الوزارة للاستقالة . وقد شجعت أنباء الحرب وتقدم الألمان في أرض مصر على خلق جو ملائم لعناصر الاضطراب . لذا قامت المظاهرات تنادي نداءات عدائية ضد إنجلترا ، وذهب بعضها إلى السفارة البريطانية يلقي صيحات مهينة لهؤلاء الإنجليز الذين ينهزمون أمام الألمان ، وتنادي « تقدم يا روميل . إلى الأمام يا روميل » إيذاناً بسخطها على الإنجليز واغتباطها بأن يسحقهم هذا القائد الألماني الظافر .

أيقن سري (باشا) أن لا مفر له بعد ذلك من أن يستقيل . فتأييد البرلمان لوزارته لم يبق سنداً كافياً لبقائها في الحكم بعد أن فقدت رضا صاحب العرش عنها ، كما فقدت طمأنينة الإنجليز إلى مقدرتها على كفالة الطمأنينة في البلاد صيانة للمجهود الحربي . وقبل أن يعرض أمر هذه الاستقالة على مجلس الوزراء أبلغ رئيس الديوان أول يوم من فبراير سنة ١٩٤٢ أنه سيرفع استقالة الوزارة في الغد . وأبلغني أنه فعل هذا حتى لا يؤخذ الملك على غرة ، وليكون لدى القصر الوقت الكافي لتدبر الموقف . وفي الغداة دعا مجلس الوزراء وأبلغنا أنه سيرفع استقالة الوزارة إلى الملك ، وتلا علينا نصها ، ثم سألنا رأينا في المظاهرات القائمة وهل يقمعها بالقوة . وكان رأيي ورأي أغلبية المجلس ألا يبلغ القمع حد إطلاق الرصاص على المتظاهرين وإن بلغت المظاهرات من العنف أعظم مبلغ . فليس من حق وزارة مستقيلة أن تسفك دماً لأي اعتبار .

وخرجنا من جلسة الاستقالة والجو السياسي مبهم كل الإبهام ؟ ترى من يؤلف الوزارة الجديدة ، وما موقف الإنجليز منها ؟ وما موقفهم من صاحب العرش في أثناء تأليفها ؟ هذه وغيرها كانت مواضع استفهام لا يستطيع أحد الجواب عنها . ولذا وجب أن ننتظر

الفصل السابع

٤ فبراير سنة ١٩٤٢

الملك يستدعى ممثلى الأحزاب فى ٣ فبراير   النحاس (باشا) يرفض تأليف وزارة قومية – الإنذار البريطانى صباح ٤ فبراير   الملك يستدعى الزعماء   الرسالة الملكية   النحاس (باشا) يقول إنه لم يكن يعلم شيئاً مما حدث ويصر على أنه يؤلف الوزارة إذا عهد إليه الملك فى تأليفها – رفضه كل اقتراح يخالف هذا الرأى   تقرير المجتمعين أن توجيه الإنذار إخلال كبير بالمعاهدة المصرية الإنجليزية وباستقلال مصر فلا يسع الملك قبوله   النحاس (باشا) وربور (باشا) يوقعان القرار بعد زملائهما رئيس الديوان يقابل السفير – محاصرة قصر عابدين بالقوات والدبابات البريطانية – السفير وقائد القوات البريطانية يقابلان الملك   الملك يقبل الإنذار ويكلف النحاس (باشا) بتأليف الوزارة .

لا يدهش القارئ إذ يرانا نفرد فصلا مستقلا ليوم واحد ، بل لساعات من ذلك اليوم . فيوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ من الأيام الحالكة السواد فى تاريخ مصر ، وفى تاريخ إنجلترا فى مصر . هو يوم يؤرخ الناس به كما يؤرخون بيوم دنشواى ، أو بموقعة التل الكبير ، أو بضرب الإسكندرية ، أو بمثل هذه الأيام التى لا تمحى ذكراها على الأجيال ، بل تبقى وكأنها الكلَف الأسود فى وجه الشمس المضىء ، أو الخسوف الذى يطمس وجه القمر ليلة تمامه بدراً .

لا ينسى الناس على تعاقب الأجيال هذه الذكريات المزعجة ، وإن اضطروا إلى تناسيها بحكم حاجات الحياة . فإذا ذكروها وذكروا أبطال مآسيها ، تقرزت نفوسهم غضباً ، وودوا لو يستطيعون نبش القبور التى تحوى رفات هؤلاء الذين لطخوا تاريخ أوطانهم بالعار ، وجللوا أعلامها بالسواد .

ولا أريد أن أزيد على سرد حوادث ذلك اليوم ، واليوم الذى سبقه ، فى بساطة ومن غير تعليق . فليست هذه الحوادث فى حاجة إلى تعليق عليها أو تضخيم لها . سياقها وحده يكفى ليبرزها واضحة ناطقة . ويشهد بما كان لها ، من بعد ، من أثر فى تطور الحوادث تطوراً لم يكن عسيراً على أبطال هذا اليوم أن يقدروه ويتوقعوه .

وأعترف بأننى لم أستطع ، برغم انقضاء عشر سنوات على ذلك اليوم المشئوم ، أن أجلو

كل أسراره ، برغم ما بذلت من محاولات لهذا الغرض . ولعل ذلك يرجع إلى أننى قدرت ، ولا أزال أقدر ، أن أبطال ٤ فبراير كانوا يفكرون بعقولهم ، والواقع أنهم كانوا يفكرون بأعصابهم المتوترة المضطربة ، ومن ثَمَّ بدت تصرفاتهم وكأنها تنطوى على أسرار غير معروفة ، على حين أنها لا تنطوى على سر غير ذلك الاضطراب العصبي الذى أغفل كل معنى من معانى الكياسة وحسن السياسة .

وقد كان من حظى أن تابعت أحداث ذلك اليوم والأيام التى سبقته ، وشاركت فى أطوارها ؛ لأن رئيس الأحرار الدستوريين ، عبد العزيز (باشا) فهمى ، كان قد لزم داره لمرض ألم به وطال عليه ، وكان قد أنابنى عنه فى رياسة الحزب ، فكنت المتكلم باسم الأحرار الدستوريين فى هذه الساعات التاريخية العصيبة .

* * *

لما قدمت وزارة سرى (باشا) استقالتها ، فى ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ، تطلع الناس من كل صوب إلى ناحية القصر ، يريدون أن يعرفوا من ذا يقع عليه اختيار الملك ليؤلف الوزارة الجديدة . وفى صباح اليوم الثالث من فبراير ، نشرت الصحف أن الملك استدعى رؤساء الأحزاب والمتكلمين باسمها : مصطفى النحاس (باشا) رئيس الوفد المصرى ، وأحمد ماهر (باشا) رئيس الهيئة السعدية ، وحلمى عيسى (باشا) رئيس حزب الاتحاد ، وحافظ رمضان (باشا) رئيس الحزب الوطنى ، وإياى نائب رئيس الأحرار الدستوريين . ولما كان البرلمان القائم يومئذ ليس فيه للوفد إلا أقلية لا تبلغ الخمسة عشر نائباً ، وكانت كثرته للأحرار الدستوريين وللسعديين ، فقد كان المتوقع أن يكلف الملك مصطفى النحاس (باشا) أو الدكتور أحمد ماهر (باشا) بتأليف الوزارة الجديدة ، على أن تكون وزارة ائتلافية تضم الأحزاب كلها جهد المستطاع . وكان بعضهم يستبعد أن يكلف الدكتور ماهر (باشا) بتأليف الوزارة لمرضه الذى أشرنا إليه فى ختام الفصل السابق .

وكان موعد المقابلة الملكية بعد الظهر ، وكان النحاس (باشا) وماهر (باشا) قد سبقانى إلى التحدث إلى الملك . فلما أذن لى بالدخول فى غرفة المكتب الملكى بقصر عابدين حيانى الملك بقوله : هذه أول مرة تحدثنى فيها باسم الأحرار الدستوريين ، وأنا مسرور للقائك ؛ وقد عرفت رأيك مفصلاً من حسنين ، وأنك ترى تأليف وزارة قومية ولو برياسة النحاس (باشا) . فشكرت للملك تحيته ، وقلت : أرجو أن يكون النحاس (باشا) قد قبل تأليف وزارة قومية من جميع الأحزاب ؟ قال الملك : لقد حدثته فى ذلك طويلا أريد

إقناعه ، ولكنه لم يقتنع بعد . وقد أراه غداً كرة أخرى . قلت : لعل الدكتور ماهر (باشا) قد أبدى رأيه « لجلالتكم » فى هذا الأمر ؟ وقال الملك : أنت تعرف الدكتور ماهر ، وأنه متحدث لبق . وقد أفاض فى الكلام عن الموقف . قلت : أرجو على كل حال ألا ينقضى هذا المساء قبل أن تتألف الوزارة الجديدة ، فالموقف يقتضى الإسراع فى تأليفها ، وألا تبقى البلاد فى هذا الظرف الدقيق بغير وزارة . قال الملك : لعلى أستطيع أن أقنع النحاس (باشا) غداً ، قلت : أخشى ألا يحتمل الموقف التأجيل إلى غد . فابتسم الملك وقال بالفرنسية : لكنى لا أصنع المستحيل ؛ وأجبت : إذا كان فى هذا البلد من يستطيع أن يصنع المستحيل فذلك هو (جلالة) الملك . وكم كنت أود لو أن مكرم عبيد (باشا) دعى مع النحاس (باشا) ، فله عليه تأثير بالغ . قال الملك : سآمر بدعوة مكرم غداً ، ولا تبالغ فى مخاوفك ، فستمر هذه الأزمة الوزارية كما مرت غيرها من قبل ، وسنجد رئيس الوزارة الجديدة على نحو ما وجدنا حسن صبرى ثم حسين سرى .

شعرت بأن اللياقة تقتضينى أن أمسك بعد هذه العبارة عن الكلام فأمسكت ، فاعتدل الملك ثم قام علامة الإذن بالانصراف . وانصرفت وقصدت من فورى إلى مكتب حسنين (باشا) فسألنى عما دار من حديث فقصصته عليه ، فطمأن مخاوفى وذكر لى أن الأمر سينتهى إلى تأليف وزارة قومية تواجه الموقف ، فذلك ما أشار به جميع الذين قابلوا الملك ، وذلك رأى الملك كذلك .

وعدت إلى دارى وقضيت الليل أفكر فيما يتنفس عنه صبح ٤ فبراير . وكانت الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم حين خاطبنى أحمد (باشا) عبد الغفار تليفونيًّا من كلوب محمد على ، يستعجل ذهابى إلى هناك ، ويخبرنى أن إنذاراً بريطانيًّا قد أبلغ إلى الملك ، وأنه لا يعرف صيغة هذا الإنذار ولا فحواه . وأسرعت بالذهاب إلى « الكلوب » فألفيته يموج بأعضائه على غير عادة ، ولمحت على وجوههم جميعاً سيما التفكير والحيرة ممزوجين بشيء من الوجل . وأخبرنى أحمد (باشا) عبد الغفار كرة أخرى أن أحداً لا يعرف ما ينطوى عليه الإنذار البريطانى ، ولكنه علم أن الملك أمر بدعوة أصحاب الرأى من المصريين وبينهم رؤساء الأحزاب للاجتماع بقصر عابدين بعد الظهر من ذلك اليوم .

حرصت على أن أقف على شيء من التفصيل فى أمر الإنذار والدعوة للاجتماع بالقصر ، لأروّى فى الأمر خلال الساعات الباقية على هذا الاجتماع ؛ فاتصلت تليفونيًّا بحسنين (باشا) فى مكتبه بعابدين وسألته عن الإنذار فأجابنى بأنهم لم يفرغوا بعد من ترجمته . ولما طلبت إليه أن يتلوه علىّ بالإنجليزية اعتذر مرة أخرى بأنه يترجم ، وأنه متى تمت ترجمته سيخاطبنى

فى نادى محمد على ويبلغنى نصه . وخيل إلىّ من هذا الحديث أن الإنذار مطول ، فاكتفيت بما سمعت وانتظرت مع إخوانى ، نتبادل ألواناً من الحدس فيما عسى أن يكون ذلك الإنذار ، وما عسى أن يتمخض عنه .

وانقضى الوقت إلى مابعد منتصف الساعة الثانية بعد الظهر ، ولم يتصل بى حسنين (باشا) من جديد . ولم أفكر فى طلبه كرة أخرى ظنًّا منى أن الأمر سر ، وأن اعتذاره الأول بأن الإنذار لم يترجم إنما أريد به الاحتفاظ بهذه السرية . وعدت إلى منزلى فألفيت به رسالة تليفونية تدعونى إلى الاجتماع الذى يعقد بقصر عابدين الساعة الثالثة بعد الظهر .

وذهبت إلى القصر فبلغته قبل الموعد المضروب ، وهناك ألفيت فى قاعة الانتظار بالطابق الأرضى جماعة ممن وجهت إليهم الدعوة ، بينهم محمد (بك) محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ والدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيس مجلس النواب . ولقد علمت مما كتبه بعض المؤلفين الإنجليز من بعد أن محمد (بك) محمود خليل كان ممن فكر الملك فى أن يعهد إليهم بتأليف الوزارة خلفاً لحسين سرى (باشا) : لكننى لم أكن أعلم شيئاً من ذلك حين لقيته بالقصر فى ذلك اليوم . وقد وقف إلىّ يحدثنى فى الأزمة التى دعينا للتشاور فى أمرها ، وفى الإنذار الذى وجهه السفير البريطانى إلى الملك . فلما سألته عما يحتوى عليه هذا الإنذار أخبرنى أنه لا يعرف على وجه التحديد ما هو ، وأنه سمع أن الإنجليز يصرون على أن يعهد بتأليف الوزارة إلى مصطفى النحاس (باشا) . وسألته رأيه فى الأمر فكان جوابه أن الملك فوق المسئولية ، وأنه لا يجوز أن يتولى بنفسه الرد على هذا الإنذار ، وأن الوضع الدستورى السليم يقضى بأن يعهد الملك إلى من يشاء بتأليف الوزارة ويصدر إليه أمره كتابة بذلك . وعلى هذا السياسى أن يتولى قبل تأليف الوزارة مواجهة الإنجليز والتفاهم معهم فى شأن الإنذار .

ربما كان هذا الوضع سليماً من الناحية الدستورية . ولعله كان يؤدى إلى لنتيجة المرجوة لو أن اختيار الرئيس الذى يعهد إليه بتأليف الوزارة تم إثر تقديم سرى (باشا) استقالته . عند ذلك كان هذا الرجل يستطيع أن يقابل السفير البريطانى قبل تأليفه الوزارة وأن يتفاهم معه ، على نحو ما فعل حسن صبرى (باشا) على أثر استقالة على ماهر (باشا) . لكن الأمور سارت فى غير هذا الطريق من قبل أن يقدم سرى (باشا) استقالته . فقد عرف الإنجليز نبأ هذه الاستقالة فى اليوم الأول من فبراير ، حين أبلغ سرى (باشا) رئيس الديوان أنه يعتزم تقديم هذه الاستقالة غداة ذلك اليوم . وقد اتصل السفير البريطانى برئيس الديوان يومئذ ، وأبلغه أنه علم بأن سرى (باشا) سيقدم استقالته فى الغد ، وأن الحكومة البريطانية تحرص

على أن تعرف اسم من سيعهد إليه بتأليف الوزارة الجديدة قبل تأليفها . وقد أخبرنى حسنين (باشا) أنه أجاب على هذا الكلام بأنه يؤكد للسفير البريطانى أن الرجل الذى سيؤلف الوزارة سيكون صديقاً لإنجلترا . لكن السفير أصر على أن الحكومة البريطانية ترى فى ظروف الحرب القائمة ، ومن غير أن تهتم بالتدخل فى شئون مصر الداخلية ، أن من حقها أن تعرف سلفاً من سيعهد إليه بتأليف الوزارة قبل أن يكلف بهذا التأليف رسميًّا . ولقد أصر السفير البريطانى على طلبه هذا برغم ما كرره له رئيس الديوان من أنه سيراعى فى اختيار الرئيس الجديد أن يكون صديقاً لإنجلترا .

فلما دعا الملك ممثلى الأحزاب بعد الظهر من يوم ٣ فبراير يستشيرهم فى الموقف ، ولم يقبل النحاس (باشا) تأليف وزارة قومية ، دعا السفير البريطانى رئيس الديوان فى الساعة السابعة من مساء ذلك اليوم ، وأبلغه أنه علم أن النحاس (باشا) لم يقبل تأليف وزارة قومية ، وأن إنجلترا ترغب فى أن يؤلف النحاس (باشا) الوزارة الجديدة على أية حال . ورأى الملك فى هذا التصرف من جانب السفير البريطانى تدخلاً فى أخص خصائصه الدستورية ، فلم يبلغ رئيس الديوان السفير أن رغبته فى تأليف النحاس (باشا) الوزارة الجديدة أجيبت . لهذا كان الإنذار الذى دعينا للتشاور فى أمره .

ورأى الملك فى هذا الإنذار افتئاتاً صارخاً على سيادة مصر فلم يرد أن ينفرد فيه برأى . ولم يكن هذا الحل الدستورى الذى اقترحه محمد (بك) محمود خليل ليغير من هذا الواقع شيئاً ، ولن يزيد على اختيار رجل يكون الوسيط بين الملك والسفير . ذلك لأن رئيس الوزارة فى ظل دستورنا المصرى ، والأنظمة الغربية المشابهة له ، لا يصبح مسئولا دستوريًّا حتى يصدر المرسوم الملكى بتأليف الوزارة . فإذا لم يصدر هذا المرسوم لأن الرئيس الذى اختاره الملك لم يستطع أن يؤلف الوزارة لسبب من الأسباب ، لم يكن هذا الرئيس مسئولا دستوريًّا ولا يملك لذلك أن يباشر عملا من أعمال الحكم .

دعينا قبيل منتصف الساعة الرابعة للاجتماع بقاعة مجلس البلاط فى قصر عابدين . وكان الاجتماع مؤلفاً من رئيسى الشيوخ والنواب ، ومن رؤساء الوزارة السابقين ، ومن ممثلى الأحزاب ، ومن أعضاء هيئة المفاوضة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ . فلما اكتمل عقدنا حول المائدة الكبيرة فى هذه الغرفة دخل الملك علينا يتبعه رئيس الديوان . وبعد أن جلس الملك أذن لنا فى الجلوس فجلسنا بالبروتوكول الآتى :

(أصحاب المقام الرفيع) شريف صبرى (باشا) ومصطفى النحاس (باشا) وعلى ماهر

(باشا) و (أصحاب الدولة) أحمد زيور (باشا) وإسماعيل صدقى (باشا) وعبد الفتاح يحيى (باشا) وحسين سرى (باشا) و (أصحاب المعالى والسعادة) بهى الدين بركات (باشا) وأحمد ماهر (باشا) وحافظ رمضان (باشا) ومحمد محمود خليل (بك) وتوفيق رفعت (باشا) ومحمد حسين هيكل (باشا) وحافظ عفيفى (باشا) وعلى الشمسى (باشا) وحلمى عيسى (باشا) ومحمود حسن (باشا) كبير المستشارين الملكيين .

وأذن الملك رئيس ديوانه فألقى علينا البيان التالى باسم الملك :

عندما واجهت البلاد هذه الساعات الخطيرة التى يجتازها العالم ناديت ، ونادى الشعب معى ، بوجوب اتحاد الجميع لمواجهة الصعوبات التى تقوم فى طريقنا . وكنت أرى أن أوقات الشدة يجب أن تعلمنا أن ننسى أشخاصنا وندفن الماضى لنبدأ عهداً جديداً نكون فيه كتلة واحدة ، وأمة واحدة ؛ ذلك لأننى أعلم أنه ما من خير أصاب هذه البلاد إلا وهى متحدة ، وما من شر أحاق بها إلا وهى متفرقة الكلمة .

وبدأت منذ أمس أستدعى بعضكم وكنت عازماً على أن أستدعى البعض الآخر اليوم لأشرح لكم وجهة نظرى ولأدعو الجميع إلى تأليف وزارة قومية ؛ وكنت أعتقد أن كلا منكم يضحى شيئاً قليلا لتكسب البلد شيئاً كثيراً ، وكنت على ثقة من أنكم ستلبون دعوتى . فى الساعات الخطيرة يجب أن ننسى أشخاصنا ولا نذكر إلا بلادنا .

ولكن قبل أن نبدأ المشاورات أمس « الثلاثاء » طلب إلىَّ السفير البريطانى ظهر يوم الاثنين أن أستدعى النحاس (باشا) وأكلفه أن يؤلف الوزارة أو أن أقبل من يقترحه النحاس (باشا) رئيساً للوزارة .

وحدد السفير البريطانى الساعة الثانية عشرة ظهر الثلاثاء موعداً أستقبل فيه النحاس (باشا) .

فأجبت السفير على ذلك بأننى كنت قررت فعلا ، وقبل وصول هذا الطلب أن أستدعى النحاس (باشا) ورؤساء الأحزاب والزعماء لاستشارتهم فى تأليف وزارة قومية تواجه صعوبات البلاد الداخلية والخارجية ، وبذلك نحقق رغبة الشعب ، ونجمع مصر فى كتلة واحدة ، ووزارة واحدة .

وانتهت مشاورات أمس . . . وعلى أثرها مباشرة طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وأخبره أنه علم أن النحاس (باشا) رفض فكرة الوزارة القومية ؛ وطلب السفير من رئيس الديوان أن يرفع إلىَّ نصيحة أن أكلف النحاس (باشا) بتأليف وزارة وفدية .

فرد عليه رئيس الديوان قائلاً : إن المسألة لا تزال تبحث مع النحاس (باشا) ورؤساء الأحزاب ، وإن المباحثات جارية لتأليف وزارة قومية ؛ وأن الملك واثق من أن وطنية

الزعماء ستتغلب على كل شيء وسيقبلون النزول على رغبة البلاد .

واليوم طلب السفير البريطاني مقابلة رئيس الديوان وسلمه إنذاراً هذا نصه :

« إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس (باشا) قد دعى لتأليف وزارة فإن الملك فاروقاً يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث » .

إنني دعوتكم اليوم لأستشيركم فى هذا الموقف ، وإنني واثق من أن رأيكم ستمليه عليكم الوطنية والحكمة ، وأنكم ستجلسون هنا بصفتكم مصريين وترجون الخير والكرامة والسعادة لهذه البلاد (١) .

* * *

دهشنا للهجة الإنذار البريطاني وإيجازه ، وسألت نفسي وأنا أسمع صيغته : ما الذى دعا رئيس الديوان ليخفى عنى أمره حين سألته فى الصباح من كلوب محمد على عن مضمونه ؟

وبعد أن فرغ رئيس الديوان من تلاوة الرسالة الملكية تكلم الملك الشاب الذى لم يكن يومئذ قد أتم الثانية والعشرين من سنه ، فقال : « لقد دعوتكم لتتداولوا فى الموقف بعد أن سمعتم الآن تفاصيل ماحدث . وأطلب إليكم أن تقصدوا بمداولاتكم إلى مصلحة مصر وحدها وألا تجعلوا لأى اعتبار آخر حساباً . إننى مستعد فيما يتعلق بشخصى أن أضحى بكل شيء ، فلا شيء يعنينى غير مصلحة مصر وكرامتها واستقلالها » .

تركنا الملك بعد أن ألقى هذه العبارات . ولم يستطع الحاضرون أن يخفوا إكبارهم لما انطوت عليه من نبل ومن عاطفة وطنية سامية غاية السمو ، بلغ سموها أن أثار الإكبار غاية الإكبار فى نفوسنا جميعاً ، وأن علق عليها إسماعيل صدقى (باشا) وأحمد ماهر (باشا) بما هى جديرة به من إعظام وإجلال .

فلما فرغنا إلى مداولاتنا طلب النحاس (باشا) الكلمة ، وقال إنه يود قبل بدء المناقشات أن يذكر أنه ساعة حضر هذا الاجتماع لم يكن يعرف شيئاً مما حدث وجاء ذكره فى الرسالة الملكية . فهو لم يكن يعلم أن الإنجليز طلبوا أن يعهد إليه بتأليف الوزارة ، ولم يكن يعلم أنهم طلبوا إلى رئيس الديوان بعد مقابلة الملك أمس ملحين فى ضرورة إسناد الوزارة إليه ، ولم يكن يعلم بهذا الإنذار الأخير ولم يسمع به إلا وهو فى طريقه إلى القصر إجابة لدعوة الملك

---

(١) وهذا نص الإنذار بالإنجليزية :

Unless I hear by 6 P. M. that Nahas Pasha has been asked to form a Cabinet, His Majesty King Farouk must accept the consequences.

إياه كى يشهد هذا الاجتماع . أما وذلك موقفه فإنه لا يرفض تأليف الوزارة إذا عهد إليه الملك فى تأليفها .

سمع الحاضرون عبارات رئيس الوفد المصرى وعلى ثغر بعضهم ابتسامة ذات مغزى ، معناها : يكاد المريب يقول خذونى ؛ فلو أن النحاس (باشا) لم يكن يعلم شيئاً من هذا الذى قال إنه لا يعلمه ، لكانت النتيجة المنطقية المترتبة عليه : أنه وقد عرف ما كشفت عنه الرسالة الملكية ، فإنه يرفض أن يؤلف الوزارة ولو دعاه الملك لتأليفها ، حتى لا يكون الملك قد أكره على ذلك من جانب الحكومة البريطانية إكراهاً يتنافى مع خصائص الملك الدستورية . أما أن يقول إنه لم يكن يعرف هذه الوقائع ، وإنه مستعد بعد أن عرفها لتأليف الوزارة إذا عهد إليه الملك فى تأليفها ، فمعنى ذلك فى أيسر صوره أنه لا ينكر على الإنجليز حقهم فى هذا التدخل ، ولا ينكر توجيههم الإنذار إلى الملك ، وأنه غير مستعد لأية تضحية فى سبيل رد هذا الإنذار على الذين وجهوه إلى صاحب العرش . هذا إذا صح أنه لم يكن يعرف . أما إن كانت عبارته أنه يؤلف الوزارة إذا عهد إليه الملك فى تأليفها تفيد أنه كان يعرف ما اشتملت عليه الرسالة الملكية ، وأن الإنجليز لم يوجهوا إنذارهم إلا لأنهم اتفقوا مع النحاس (باشا) أن يتولى الوزارة بأمرهم ، فذلك ما لم يكن يرضاه لنفسه أحد من الذين ارتسمت على ثغورهم هذه الابتسامة ، بل لم يكن أحد منهم يرضاه للنحاس (باشا) وهو زعيم من زعماء مصر .

ساد الصمت هنيهة بعد كلام النحاس (باشا) ، ثم تكلم الدكتور أحمد ماهر (باشا) قائلا : « إننا نعرف وطنية النحاس (باشا) وحرصه على استقلال بلاده وسيادتها . وهذا الإنذار الذى وجهته الحكومة البريطانية إلى الملك ضربة قاضية على هذا الاستقلال . ولا سبيل إلى رد هذه اللطمة إلا أن يرفض النحاس (باشا) تأليف الوزارة ، وأن يرفضها بسبب هذا الإنذار . فأنا أرجوك يا (رفعة الباشا) وأهيب بوطنيتك أن تنقذ استقلال بلادك وسيادتها . فأنت الذى تستطيع ذلك وحدك الآن . ولو أنك فعلت لحققت لمصر خيراً ، ليس كثيراً على ماضيك وعلى وطنيتك وعلى إخلاصك لبلادك أن تحققه » .

وكرر النحاس (باشا) فى رده على هذا الكلام ، أنه لا علم له بهذا الإنذار ، وأنه لا يتلقى أمراً بتأليف الوزارة إلا من الملك ، فإذا عهد إليه الملك فى ذلك فإنه لا يتردد فى تأليف الوزارة .

عند ذلك تكلم أحمد زيور (باشا) فنصح بقبول الإنذار ، وأن تشير الهيئة على الملك

بذلك اتقاء ما هو شر منه . فليس طبيعياً أن توجه الحكومة البريطانية مثل هذا الإنذار ، ثم لا ترتب على رفضه نتائج معينة قدرتها وأعدت لها عدتها . والنحاس (باشا) يعلم هذا كما نعلمه جميعاً .

وكرر النحاس (باشا) من جديد أنه لا يعرف شيئاً مما يشير إليه زيور (باشا) وأنه مستعد لتأليف الوزارة إذا عهد إليه الملك فى ذلك .

رأيت المناقشة لإقناع النحاس (باشا) برفض تأليف الوزارة غير منتجة ، بعد أن كرر الرجل غير مرة أنه لا يتردد فى تأليفها إذا عهد إليه الملك فى ذلك . فقلت : لقد عرض الملك أمس على النحاس (باشا) أن يؤلف وزارة قومية على نحو ما جاء فى الرسالة الملكية التى تليت علينا . فإذا أجاب النحاس (باشا) هذا الطلب اليوم ، بعد أن كان قد رفضه أمس ، كان ذلك حلا كريماً للموقف ، وكان رفض الإنذار على أساسه مأمون العاقبة ، ثم كانت فيه المحافظة كل المحافظة على سيادة مصر واستقلالها وكرامتها .

شعرت بأن بعض الحاضرين رأى فيما عرضته مبالغة فى مجاملة النحاس (باشا) ، وأنه كان يود أن يترك النحاس (باشا) يواجه الموقف وحده ؛ فشخصه هو الذى يدور عليه الإنذار وتدور حوله الأزمة التى اجتمعنا لمعالجتها . لكن النحاس (باشا) لم يدع لأحد فرصة مناقشة الرأى الذى أبديته . فقد أسرع إلى رفض هذا الرأى ، وقال فى صراحة : إنه لا يقبل تأليف وزارة قومية ، أو وزارة مؤتلفة ، أو وزارة غير حزبية أيًّا كان لونها .

ولقد سأله حسين سرى (باشا) عن السبب فى رفضه تأليف وزارة قومية فكان جوابه : لقد جربت هذه الوزارات غير الحزبية مرة ولا أريد أن أعود إلى تجربتها ، ولا أرى ضرورة لذكر الأسباب التى أقنعتنى بهذا الرأى . وألح عليه سرى (باشا) لعله يذكر الأسباب فلم يفعل . عند ذلك اقترح بعض حضرات أعضاء الهيئة ألا يشترك مع النحاس (باشا) فى هذه الوزارة القومية غير وزير واحد من كل حزب ، ليكون ذلك استجابة منه لما عرضه الملك عليه أمس . مع هذا لم يقبل . وعرض شريف صبرى (باشا) أن تتألف وزارة إدارية تحل مجلس النواب وتجرى انتخابات جديدة ، ومتى فاز الوفد فيها بالأغلبية ألف النحاس (باشا) وزارته الحزبية . وأيد شريف (باشا) رأيه بأن تأليف وزارة إدارية لإجراء الانتخابات قد كان من سياسة الوفد التى جرى عليها فى جميع الظروف .

رفض النحاس (باشا) هذا الاقتراح كذلك بحجة أن الموقف اليوم غير الموقف فى ظروف سابقة . فقيل : إذن يؤلف النحاس (باشا) وزارة يشترك فيها كل حزب ولو بوزير

واحد ، وتجرى هذه الوزارة الانتخابات ، ومتى أسفرت الانتخابات عن أغلبية وفدية عدل النحاس (باشا) وزارته وجعلها حزبية صرفاً . ولن يستغرق إجراء الانتخابات غير شهرين اثنين تتألف بعدها الوزارة الوفدية الحزبية .

رفض النحاس (باشا) هذا الاقتراح ، ورفض كل اقتراح عرض عليه ، وتشبث بعبارته التى قالها فى مستهل الاجتماع من أنه يؤلف الوزارة إذا عهد إليه الملك فى تأليفها . تشبث بهذا الوضع على الرغم مما كان يقال له من أن القصد من الاقتراحات الأخرى هو مواجهة الإنذار البريطانى مواجهة تمكن الملك أو تمكن الوزير الذى يعهد إليه بتأليف الوزارة من أن يرفضه .

استغرقت المناقشات فى هذا الموضوع أكثر من ساعتين نبهنا بعدهما حسنين (باشا) إلى أن الموعد المحدد فى الإنذار ، وهو الساعة السادسة قد اقترب . وكنا قد اقتنعنا جميعاً بأن المناقشة غير منتجة ولا مجدية نفعاً . فالنحاس مصمم على ما قاله منذ بدأنا الحديث من أنه يؤلف الوزارة إذا كلفه الملك بتأليفها ، مصمم على رفض كل اقتراح يعرض عليه تفادياً للإنذار . لهذا انتقلنا من البحث العملى لمواجهة الموقف ، بعد أن يئسنا من إمكان إنتاجه ، إلى بحث نظرى فى قيمة الإنذار الفقهية . ورأينا أن الإنذار يتنافى مع استقلال مصر وسيادتها ووضعنا فى ذلك قراراً مكتوباً .

ولم يطل النحاس (باشا) التفكير حين تليت صيغة هذا القرار ، بل قال : أنا موافق عليه وأوقعه معكم . أما زيور (باشا) فتردد فى التوقيع حتى بعد أن وقع النحاس (باشا) ، فلما علم أن النحاس (باشا) مصمم على رأيه من أنه يؤلف الوزارة إذا عهد إليه الملك بتأليفها وقع هو كذلك .

وحمل رئيس الديوان الملكى ، أحمد محمد حسنين (باشا) ، هذا القرار وذهب به إلى السفارة البريطانية بعد أن طلب إلينا أن ننتظر عودته منها . وانتظرنا طويلا . فلما تجاوزت الساعة السابعة عاد إلينا يقول إنه سلم قرارنا للسفير ، سير مايلز لامبسون . وأن السفير قال له : سأوافيكم برأيى فى الساعة التاسعة ، وقد أبلغكم أننى لا أحضر ، وقد أبلغكم نبأ آخر .

وحاولنا أن نستشف من حسنين (باشا) ما قد يكون فهمه من اتجاه السفير ، معتقدين أن ما دار بينهما من حديث ربما يكون قد نمّ عليه . لكن حسنين (باشا) أكد لنا أنه لم يستطع برغم المحاولات التى بذلها أن يتبين شيئاً ، وأنه حاول جهده أن يصرف السفير عن المضى فى إجراء قد يفسد علاقات الدولتين فلم يظفر منه بجواب . ثم قال : إن الملك يأذن لنا فى

الانصراف على أن يترك كل منا رقم تليفونه ، فقد يقتضى الأمر دعوتنا من جديد .

وانصرفنا جميعاً وعدت إلى منزلى ؛ وجعلت أفكر فيما عسى أن يكون الساعة التاسعة . ترى أيكتفى السفير البريطانى بهذا القرار الذى وقعه النحاس (باشا) معنا احتجاجاً على الإنذار البريطانى العنيف ؟ وهل ظن السفير أن هذا الاحتجاج ربما أدى إلى عدول النحاس (باشا) عن تأليف الوزارة ، وأن هذا الظن هو الذى دعاه ليقول إنه قد لا يحضر الساعة التاسعة ؟ وإذا صح هذا ، أفما كان الأفضل أن نبقى جميعاً بالقصر حتى لا تتاح للسفير فرصة جديدة للاتصال بالنحاس (باشا) عن طريق مباشر أو غير مباشر ؟ وإذا كان السفير سيبلغ القصر نبأ آخر غير عدم الحضور ، فما عسى أن يكون هذا النبأ ؟ لقد علمت أن (الأمير) محمد على ولى العهد دعى لحضور اجتماعنا بقصر عابدين ، فقيل لمن تحدث إلى قصره إن (الأمير) ليس بالقصر ولا يعرف أحد مكانه . فهل لغياب (سموه) فى هذه المناسبة الدقيقة معنى معين ؟ وإذا صح أن كان لغيابه ما قد يتبادر إلى الذهن من المعانى ، فما عسى تكون الاحتمالات المتوقعة لاحتجاجنا على الإنذار البريطانى وعدم قبولنا إياه ؟

جعلت أدير مثل هذه المسائل فى رأسى ، وأنا أنتظر الساعة التاسعة وما قد تتمخض عنه . والحق أنها كانت لحظات دقيقة فى حياتى لم أواجه مثلها من قبل أبداً . وتساءلت فيما بينى وبين نفسى ، عن خاطر مرَّ بذهنى فى أثناء اجتماعنا ، ثم استبعدته لفورى مخالفة أن أتهم بأن اعتباراً شخصياً هو الذى أملاه علىّ : أكنت على حق فى استبعاده ؟ ذلك أننى فكرت فى أن يرفض الملك استقالة حسين سرى (باشا) وأن يبلغ السفير أن الوزارة القائمة باقية فى الحكم فلا محل لتأليف وزارة جديدة . لكنى خشيت ، وأنا وزير مع سرى (باشا) ، أن يقال إننى أبديت هذا الاقتراح حرصاً على بقاء وزارة أنا من أعضائها ؛ وزاد فى خشيتى أن مثل هذا الاقتراح لم يبده أحد من الحاضرين الذين ليسوا أعضاء فى الوزارة مثلى . مع ذلك عدت أسأل نفسى : ترى لو أننى قدمته ودافعت عنه ، ولم أقم للاعتبار الشخصى وزناً ، ولو أن هذا الاقتراح قبل من هيئة المجتمعين ، أفما كان يضع النحاس (باشا) ويضع السفير فى وضع دقيق ؟

ولعلى كنت أظل يعاودنى الأسف أن لم أعرض هذا الاقتراح لولا أن أخبرنى على (باشا) الشمسى من بعد ، وكان يجلس إلى جانب رئيس الديوان ، أنه عرض عليه هذا الاقتراح فيما بينه وبينه ، فكان جواب رئيس الديوان : إنه لا يحل الموقف ولا يتخطى بنا الأزمة . ولهذا أمسك الشمسى (باشا) عن عرضه ، ولم يبق بعد ما يوجب تثريبى على نفسى أن لم أتقدم به

وإنني لأفكر فى هذا الأمر ، وفى غيره من الأمور ، إذ دق التليفون وتحدث إلى من أخبرنى أن الدبابات الإنجليزية حاصرت قصر عابدين من كل جوانبه ، ثم دق التليفون مرة أخرى وعلمت أن قوات بريطانية ضخمة وقفت فى الطريق المؤدى من ثكنات الجيش المصرى بالماظة إلى القاهرة لتمنع أية قوة مسلحة مصرية من دخول العاصمة . ودق التليفون مرة ثالثة ومرة رابعة وفى كل مرة يذكر محدثى نبأ جديداً عن هذه الحركات العنيفة التى تقوم بها القوات البريطانية ، والتى أشاعت فى العاصمة الذعر والفزع .

وتتالت الدقائق وكل واحدة منها تتمخض عن نبأ جديد .

وأثارت هذه الأنباء المتعاقبة فى نفسى ما كان يذكره لى حسين سرى (باشا) من مخاوفه . لكننى ظننت أن مثل هذه المخاوف إن تحققت لم يكن بعد ذلك ما يقتضى ذهابنا إلى القصر فى تلك الليلة الليلاء . وما فائدة ذهابنا إلى القصر إذا غادره صاحبه ؟ وكيف نستطيع الذهاب إليه وهذه القوات البريطانية التى تحاصره ستحول بيننا وبينه ؟

وإننى لفى هذا المضطرب الفكرى ، إذ دق التليفون وتحدث إلى من دعانى للذهاب إلى القصر . وسألت محدثى : أما تزال القوات البريطانية محيطة به ؟ فقال كلا ، بل انسحبت أو هى بسبيل الانسحاب . وكذلك جاءت هذه القوات بليل وذهبت بليل . لكن مجيئها وذهابها جعل هذا الليل أشد سواداً من كل ليل عرفته

وذهبت من فورى إلى القصر فألفيت بعض زملائى سبقنى إليه ، كما لحقنى بعضهم . لكن النحاس (باشا) لم يحضر إلا بعد نصف ساعة أو نحوها من وصولى . وفى هذه الأثناء كنا نتبادل الحديث فيما وقع ، ويروى كل منا ما سمع من أنبائه . لقد اقتحمت دبابة بريطانية الباب الخارجى الحديدى للقصر ودخلت فناءه . وقد صعد السفير البريطانى ومعه قائد القوات البريطانية ، تتبعهما قوة مسلحة من الجنود فى يدهم مسدساتهم قد شهروها ، ودخل السفير والقائد على الملك فى غرفة مكتبه ومعه رئيس ديوانه ، وتحدثوا إلى الملك وتحدث هو إليهم ، ثم عادا أدراجهما بعد أن ذكر لهما أنه سيكلف النحاس (باشا) بتشكيل الوزارة . عرفت من بعد أن الملك ووالدته ورئيس الديوان اجتمعوا وفكروا كيف يواجه الموقف إذا جاءت قوات بريطانية إلى القصر تريد تنفيذ الإنذار وأنهم وضعوا الخطة التى يتبعها الملك ، وأن هذه الخطة نفذت تنفيذاً دقيقاً . لكن أحداً لم يكن يعلم من ذلك شيئاً ، ولم يكن يعلم كيف تتابعت الحوادث . لقد شهد بعضنا منها جانباً ، وشهد البعض جانباً آخر . فأما مجموعها فلم ترتسم صورته أمامنا فى هذا الوقت ، لأن الجزء الأهم منها ، وهو ما حدث داخل

القصر ، وما حدث بين الملك وبين السفير وقائد القوات البريطانية كان مغيباً علينا ، ولم يكن فى مقدورنا فى تلك الساعة أن نعرفه أو أن نحكم عليه .

ولست أستطيع اليوم أن أرسم صورة ما حدث كما يرسمها شاهد عيان . فما سمعته من بعد لا يعدو تصوير أجزاء من المأساة يجب على من يريد أن يجمعها أن يقف على مقدماتها ، وأن يعرف الخطة المرسومة وكيف نفذت . وأعترف بأننى لا أعرف ذلك إلى اليوم ، ولم أعنِّ نفسى بالوقوف عليه وقوفاً دقيقاً فى يوم من الأيام . فأما الحالة النفسية التى أشاعتها المأساة فى نفوسنا فكانت حالة فزع لم يخفف منه أن علمنا أن الملك بالقصر ، وأنه هو الذى أمر بدعوتنا لنعود إلى الاجتماع . فقد اهتزت أعصاب الكثيرين لدى سماعهم بتحرك القوات البريطانية وإحاطتها بالقصر ، وبلغ من بعضهم أن لم يملك عبرته . وكنت تلمح هذا الأثر على الوجوه صريحاً . فقد كانت الصدمة بالغة غاية العنف ، إذ أصابت عرش مصر ، وصاحب هذا العرش ، وأصابت استقلال مصر ، وكرامة مصر ، وسيادة مصر . ولو أن إنجلترا كانت فى حالة حرب مع مصر ، وكانت منتصرة عليها ، لما قست فى معاملة شعبها وملكها هذه القسوة .

وقد تواترت الأنباء من بعد بأن السفير قدم إلى الملك حين دخل مكتبه ، والجنود شاهرة مسدساتها على باب الغرفة ، ورقة تنازل عن العرش ، وطلب إليه توقيعها . وتلا الملك الورقة ثم نظر إلى قائد القوات البريطانية المصاحب للسفير ، وكان الجنرال ستون الذى خدم فى الجيش المصرى سنوات طويلة وقال له : كنت أود لو أنك كنت الساعة لا تزال فى خدمة جيشى ؟ ثم قال للسفير : إننى مستعد لتوقيع هذه الوثيقة التى قدمتها إلى ؛ وأنت توافقنى على أنها وثيقة تاريخية خطيرة ، فليس يجوز أن تكتب على ورق عادى كهذا الورق المكتوبة عليه . فيحسن أن أكلف من يكتبها على ورق لائق بأن أضع توقيعى عليه . وعجب السفير لهذا الهدوء الذى يبديه ملك شاب يطلب إليه بقوة السلاح أن يتنازل عن عرشه ، وأرتج عليه القول فلم يجد ما يجيب به . وانتهز الملك الفرصة فقال : وهل لى أن أسألك عن السبب الذى دعا لكتابة هذه الورقة ؟ لقد كلفت النحاس (باشا) منذ أمس أن يؤلف وزارة قومية ، اقتناعاً منى بأن تأليف وزارة قومية فى الظرف الحاضر يكفل سلامة مصر بوصفها قاعدة حربية أكثر من قيام وزارة حزبية . وكنت أحسب هذا يحقق المصلحة التى تبغيها إنجلترا . فأما إن أصررتم على أن يؤلف وزارة حزبية فسأكلفه كطلبكم بتأليف هذه الوزارة . عند ذلك لم يجد السفير محلا للإصرار على ما طلب فانسحب وانسحب قائد القوات البريطانية معه ، وصدرت الأوامر إلى القوات المحاصرة بالعودة إلى قواعدها سالمة .

تواترت الرواية من بعد بأن ذلك يصور ماحدث بين الملك والسفير البريطانى ، على أنا لم نكن نعلم منه شيئاً حين عدنا إلى القصر وجعلنا نتبادل الحديث فى انتظار عودة النحاس (باشا) .

وأقبل النحاس (باشا) فأمسكنا عن الكلام . وشعرت بفتور وبرد يسرى فى جو قاعة مجلس البلاط حيث كنا مجتمعين ، وكأنما امتلأ الجو بأشباح هذه الدبابات التى تحيط بالقصر منذ قليل . فلما علم الملك أن جمعنا اكتمل دخل إلينا وجلس فى صدر المكان وجلس كل منا حيث كان فى اجتماعنا الأول ، ثم وجه الملك الكلام إلى النحاس (باشا) قائلا : إننى أكلفك يا نحاس (باشا) بتأليف الوزارة ، وأطلب إليك أن يكون حكمك قومياً لا حزبياً ، كما أطلب إليك حين انصرافك من هنا أن تمر بالسفارة البريطانية فتبلغ السفير بأننى عهدت إليك بتأليف الوزارة . وأخذ النحاس (باشا) لدى سماعه هذه العبارة الأخيرة وقال : إننى أتلقى الأمر من (جلالتكم) بتأليف الوزارة ، ولا أرى ضرورة لإبلاغ السفير هذا الأمر . فكرر الملك : لكننى أرى ضرورة فى أن تمر بالسفارة وتبلغ السفير ما طلبت إليك أن تبلغه إياه .

عند ذلك قال الدكتور ماهر (باشا) موجهاً القول إلى النحاس (باشا) : إنك يا نحاس (باشا) تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية بعد أن رأيت الدبابات بعينى رأسك . وهنا اعترض الملك قائلا : بل أنا الذى أكلفه بتأليف الوزارة . وقال النحاس (باشا) : أنا لم أر دبابات ولا حراباً ، وأنا أؤلف الوزارة بأمر (جلالة) الملك . وبعد هنيهة كرر : نعم ، أنا لم أر دبابات ولا حراباً . فقال إسماعيل صدقى (باشا) : نعم يا باشا ، إنك جئت متأخراً بعد أن انصرفت الدبابات حتى لا تراها . أما نحن جميعاً فقد رأيناها ساعة جئنا إلى القصر .

وساد على أثر ذلك صمت وقف الملك بعده فوقفنا فودعنا منصرفاً إلى داخل القصر . وخرجنا متفرقين ، وذهبت إلى نادى محمد على وقضيت به مع بعض من حضروا هذه المأساة إلى ساعة متأخرة من الليل . وجفا النوم تلك الليلة مضجعى إلى مطلع الصبح . وقرأت صحف الصباح ألتمس تصويراً ولو موجزاً لما حدث ، فإذا الرقابة قد منعت نشر أى شيء عنه أكثر من أن الملك عهد إلى النحاس (باشا) بتأليف الوزارة الجديدة .

كان ذلك أمرى . أما النحاس (باشا) فمر بالسفارة البريطانية فأبلغ السفير ما حدث ، ثم دعا كبار أنصاره ممن قدر أنهم سيشتركون معه فى الوزارة يتداول وإياهم الرأى . وأكبر

ظنى أن أمين (بك) عثمان قد اشترك فى هذا الاجتماع أو كان على اتصال وثيق به . فقد كان أمين (بك) هو ضابط الاتصال بين السفير والنحاس (باشا) . وصلة أمين (بك) بالسفير وبالنحاس (باشا) فى أثناء المفاوضات التى جرت لعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وقيامه فى هذه المفاوضات بوظيفة السكرتير العام ، قد أتاحا له من الأسباب لتوثيق هذا الاتصال ماسمح له بأن يقابل النحاس (باشا) فى محطة العاصمة حين عودته من الأقصر صبح اليوم الثالث من فبراير ، قبل مقابلة (رفعته) الملك فاروق بعد ظهر ذلك اليوم للتشاور فى الموقف الذى نشأ عن استقالة سرى (باشا) .

ترى أحمل أمين (بك) إلى النحاس (باشا) رسالة من السفير فى هذه المقابلة بمحطة العاصمة ؟ وهل هذه الرسالة هى التى دفعت النحاس (باشا) إلى أن يرفض ماعرضه عليه الملك من تأليف وزارة قومية ؟ أو أن النحاس (باشا) كان على علم بخطة السفارة من قبل أن يلقاه أمين (بك) عثمان ، وكان على علم بها وهو بالأقصر ؟ أم تراه كان صادقاً حين ذكر فى أول الاجتماع الذى عقد بعابدين أنه لم يكن يعلم شيئاً مما أدى إلى الإنذار البريطانى ؟ ليس من غرضى أن أستنتج شيئاً . وإنما أروى ما شهدته وما عرفته ، وأدع للتاريخ أن يصدر بعد ذلك حكمه .

جمع النحاس (باشا) كبار أنصاره ممن قدر اختيارهم معه فى الوزارة وأخذ يتبادل وإياهم الرأى . ولست أزعم أنى عرفت مادار بينهم . لكن الذى لا ريب فيه أن رئيس الوفد قد طالعهم بكل ما حدث فى اجتماع القصر يومى ٣ و ٤ فبراير ، وذكر لهم أن الملك عرض عليه تأليف وزارة قومية ، وأنه رفض هذا العرض ، وأن الإنجليز وجهوا إنذارهم إلى الملك بأنه إذا لم يعهد إلى النحاس بتأليف الوزارة قبل الساعة السادسة من مساء يوم ٤ فبراير فإن الملك يتحمل شخصياً تبعة تصرفه ، وأن رئيس ديوان الملك تلا على الذين اجتمعوا بقصر عابدين الرسالة الملكية التى تلاها ، وأن المناقشات تناولت ما سبق أن ذكرناه ، وأن المجتمعين انتهوا إلى قرار بأن الإنذار البريطانى يعتدى على سيادة مصر واستقلالها ولذلك لا يمكن قبوله ، وأنه هو- النحاس (باشا) وقع هذا القرار معهم . أفيقبل كبار أنصاره وقد سمعوا منه كل هذا أن يشتركوا معه فى وزارة تؤلف فى هذا الجو ؟ أم ترى يجب اتخاذ إجراء جديد يواجهون به الرأى العام المصرى ؟

جرت هذه المداولات فى ليل ٤ فبراير . وكان من أثرها أن رأى المجتمعون أن يتبادلوا مع السفارة البريطانية خطابات تقول السفارة البريطانية فيها إن إنجلترا لا تتدخل فى شئون

مصر الداخلية . ولم تر السفارة بطبيعة الحال بأساً من إجابة هذا الطلب ، مادام الإنذار الذى وجهته إلى الملك يستمر تنفيذه ، فيؤلف النحاس (باشا) الوزارة كما أرادت . فأما أن يؤدى تبادل الخطابين إلى أن يعتذر النحاس (باشا) عن تأليف الوزارة ، فذلك ما لم يدر بخاطر السفير ولم يدر بخاطر النحاس (باشا) وأصحابه . وعلى ذلك تبودل الخطابان الآتى نصهما ، فقد كتب النحاس (باشا) إلى السير ما يلز لامبسون ما يأتى :

يا صاحب السعادة .

لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صدر من (جلالة) الملك بما له من الحقوق الدستورية ، وليكن مفهوماً أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا المعاهدة البريطانية المصرية ، ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة ، يسمحان للحليفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية ، وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها .

وإنى أؤمل يا صاحب السعادة أن تتفضلوا بتأييد ما تضمنه خطابى هذا من المعانى وبذلك تتوطد صلات المودة والاحترام المتبادلين وفقاً لنصوص المعاهدة .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق احترامى

٥ فبراير سنة ١٩٤٢ — مصطفى النحاس

ورد السير مايلز لامبسون على مصطفى النحاس (باشا) بما يأتى :

يا صاحب المقام الرفيع .

لى الشرف أن أؤيد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم ، وأن أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون بإخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة فى تنفيذ المعاهدة البريطانية المصرية من غير أى تدخل منها فى شئون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات أو تغييرها .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لرفعتكم فائق احترامى

٥ فبراير سنة ١٩٤٢ — مايلز لامبسون

٥ ٥ ٥

وتألفت الوزارة على أثر ذلك وصدر المرسوم بتأليفها على الوجه الآتى :

(حضرة صاحب المقام الرفيع)	مصطفى النحاس باشا	للرياسة والداخلية والخارجية
(حضرة صاحب المعالى)	عبد السلام فهمى جمعة (باشا)	للزراعة
» » »	على زكى العرابى (باشا)	للمواصلات
» » »	أحمد حمدى سيف النصر (باشا)	للدفاع الوطنى
» » »	عبد الفتاح الطويل (باشا)	للصحة والشئون الاجتماعية
» » »	مكرم عبيد (باشا)	للمالية والتموين
» » »	على حسين (باشا)	للأوقاف
» » »	محمد صبرى أبو علم (باشا)	للعدل
» » »	أحمد نجيب الهلالى (باشا)	للمعارف

وفى صبيحة اليوم السادس من فبراير ، ذهب رئيس الوزراء إلى دار الرياسة ، وذهب الوزراء إلى مكاتبهم ، فإذا العاصمة تستقبل هذه الوزارة بمظاهرات الغبطة والابتهاج ، وكأن لم يكن إنذار بريطانى ، وكأن لم تكن مأساة ٤ فبراير ، وكأن لم يناد واحد فى المظاهرات التى سارت قبل ذلك بأيام : لتسقط إنجلترا ، أو : تقدم يارومل ، وكأن لم تذهب هذه المظاهرات إلى دار السفارة البريطانية تنادى بعبارات نابية ضد صاحب الجلالة البريطانى . عند ذلك تصورت السفير البريطانى وقد جلس إلى مكتبه مبتسما يردد كلمة الخليفة الإسلامى الثانى : « هان أمر أصلح به قوماً أن أبدلهم أميراً مكان أمير ! ! » .

وبدأت الوزارة من ذلك اليوم عملها ، واغتبط النحاس باشا وأنصاره فى طول البلاد وعرضها أشد الاغتباط .

الفصل الثامن

الحرب على أبواب مصر

مظاهرات لمصلحة لوزارة والإنجليز حل مجلس النواب موقف الأحزاب المعارضة من الانتخابات ينتهي إلى مقاطعتها الانتخابات لمجلس الشيوخ وإلغاء التعيينات التي أجرتها وزارة سرى (باشا) اعتقال على (باشا) ماهر ومحمد (باشا) طاهر الألمان يتقدمون فى صحراء مصر خطر إغراق عرب الدلتا وإحراق آبار البترول - موقف رئيس الوزارة من هذا الأمر مكرم عبيد (باشا) يقصى من الوزارة وينضم إلى المعارضة دقة الموقف الحربى وتطوره عند العلمين تراجع الجيش الألمانى – استجواب لرقابة على الصحف فى مجلس الشيوخ حدث لقصاصين – صلة الملك بالوزارة ، وبالمعارضة مؤتمر القاهرة يحضره « الثلاثة الكبار » المعارضة تتجول فى مديرية المنوفية الكتاب الأسود والاستجواب لخاص به مكرم (باشا) عبيد يفصل من مجلس النواب ثم يعتقل الحرب فى أوربا – ألمانيا فى طريق الانهيار – الملك يقيل الوزارة ويعهد إلى أحمد ماهر (باشا) فى تأليف الوزارة الجديدة .

تولت وزارة النحاس (باشا) الحكم وموقف قوات الإنجليز وحلفائهم بالغ من الدقة مبلغاً جعل كثيرين يؤمنون بأن مصير الحرب سيتقرر فى دلتا النيل ، وبأن القائد الألمانى الظافر روميل سيدحرهم ، وسيتقدم إلى الإسكندرية وإلى القاهرة ثم يستمر فى مطاردتهم حتى تلتقى جيوشه ، عن طريق فلسطين وسورية ولبنان ، بالجيوش الألمانية التى احتلت اليونان وكريت .

على أن الجماهير التى كانت تقوم بالمظاهرات قبيل استقالة سرى (باشا) منادية : « تقدم يا روميل » ما لبثت حين تألفت وزارة النحاس أن نسيت روميل ، وأن انقلبت تحيى الوزارة الجديدة وتظهر من الابتهاج بولايتها الحكم ما أثار عجب الأجانب وإعجاب السفير البريطانى والجالية البريطانية بأسرها ، فقد دلت مظاهرات الابتهاج هذه على أن للوفد من القدرة على توجيه المظاهرات ما مكنه من أن يقلب المأساة عيداً ، ومن أن يحول التيار المتدفق المعادى لإنجلترا فيجعله بين عشية وضحاها تياراً متدفقاً يظاهر إنجلترا . ولقد بلغ الأمر من ذلك أن ذهب سير مايلز لامبسون إلى رياسة مجلس الوزراء فى زيارته التقليدية لرئيس كل وزارة جديدة ، فاستقبل الجمهور هذا السفير البريطانى ، بطل مأساة ٤ فبراير ، بترحيب وتهليل وإكبار ، حتى لقد رفعوه على أكتافهم مبالغة فى الحفاوة به . وبدأ أنصار الوفد

يذكرون فى كل مكان أن قبول النحاس (باشا) تأليف الوزارة ، نزولا على حكم الإنذار البريطانى ، عمل وطنى جليل قصد به رئيس الوفد إلى إنقاذ عرش مصر ، بل إلى إنقاذ استقلالها . وما كان لجريدة من الجرائد أو لخطيب من الخطباء أن ينقض هذا الكلام أو يرده على أصحابه ، لأن الأحكام العرفية والرقابة على الصحف منعت كل كلام فى هذا الموضوع ، ولأن النحاس (باشا) بادر حين ألف الوزارة إلى تأجيل البرلمان تمهيداً لحله ، فامتنع بذلك على أعضائه أن يتكلموا . ولو أنه لم يفعل لما استطاعوا الكلام فى هذا الجو الذى نشره الإنذار البريطانى فى البلاد : جو الإرهاب العرفى الذى بلغ من الشدة والقسوة أعظم مبلغ .

على أن الناس بدءوا بعد أيام يتناقلون الأحاديث عما وقع ، وبدأ بعضهم يتساءلون : أأحسن الحرس الملكى إذ لم يقاوم القوات البريطانية حين حاصرت القصر ؟ . . . وهل أحسن الجيش المصرى المقيم على مقربة من القاهرة حين لم يتحرك ؟ . . وكأنما شعر هؤلاء العسكريون أن واجبهم كان يقتضيهم أن يتحركوا وإن كان لهم من العذر القائم أن رؤساءهم لم يصدروا إليهم أمراً بذلك . وكان تساؤل الناس وشعور الجيش مدعاة لتحريك عواطف هؤلاء وأولئك .

وقد برزت هذه العواطف بوضوح يوم عيد ميلاد الملك فى ١١ فبراير سنة ١٩٤٢ ، أى بعد أيام خمسة من تأليف الوزارة ، فقد حرص الوفد يومئذ على تحريك العناصر الوفدية لتبدى من الابتهاج بهذا العيد ما لعله يسدل ستاراً على المأساة التى وقعت فى ٤ فبراير . وقد تحركت هذه العناصر بالفعل تهتف بحياة الملك وحياة النحاس (باشا) . لكن جماهير تزيد أضعافاً مضاعفة على هذه العناصر الوفدية ، وفرقة من الجيش ذهبت إلى القصر واجتمعت فى ميدان عابدين تحيي الملك فى هذه المناسبة ، وتعلن فى صمت أبلغ من كل كلام وكل هتاف عدم رضاها عما حدث ، وولاءها الصادق لصاحب العرش الذى وجه الإنجليز إليه الإنذار أن يعهد إلى النحاس (باشا) بتأليف الوزارة أو يتحمل التبعة شخصياً إن لم يفعل .

بذلك انتشر الشعور بأن الوزارة القائمة ليست موضع الرضا من الشعب ، وليست موضع الرضا من صاحب العرش . لكن هذا الشعور لم يغير من الواقع شيئاً . لقد كانت الحرب يومئذ فى مرحلة من أدق مراحلها ، وكانت القوات البريطانية والقوات الحليفة يواجهون فى طرابلس وبرقة وفى صحراء مصر موقفاً بالغاً غاية الدقة . فلتكن الأحكام العرفية الصارمة خير متحكم فى عواطف الشعب وشعوره . إنما تولت الوزارة الحكم لتكفل بقاء مصر قاعدة آمنة للقوات البريطانية المحاربة ، فلا بد لها من أن تلجأ لكل وسيلة كى تحقق

هذه الغاية ، معتمدة على تأييد الإنجليز وتأييد قواتهم المنتشرة فى العاصمة وفى كل أرجاء البلاد .

أشاع هذا الجو القلق بل الفزع فى نفوس معارضى الوزارة . فهؤلاء المعارضون قد تولوا الحكم أربع سنوات متعاقبة ، من أول يناير سنة ١٩٣٨ إلى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ . وقد دأبت الحكومات الوفدية ، كلما تولت السلطان ، على أن تعصف بخصومها ، فتنكل بالموظفين الذين تقوم الشبهة فى ولائهم للوفد ، وتفصل العمد ومشايخ البلاد الذين لا يدينون بالوفدية ، وتكل للجان الوفد فى الأقاليم ولأعضاء البرلمان الوفديين سلطان الحكم كله ، يولون ، ويعزلون ، ويعاقبون ، ويثيبون ، وليس لرجال الإدارة إلا أن ينفذوا ما يطلب رجال هذه اللجان وأعضاء البرلمان تنفيذه . فإذا كان ذلك ديدنهم حين يكون السلطان للدستور وللقانون ، فماذا عسى يصنعون والسلطان للحكم العرفى ، ولرئيس الوزارة الحاكم المطلق القائم على تنفيذ الحكم العرفى . لذا اضطرب معارضو الوفد وتوقعوا ألواناً من النكال لم يسبق لهم بمثلها عهد

أذكر يوماً كنت فيه بمصر الجديدة أزور عبد العزيز فهمى (باشا) رئيس الأحرار الدستوريين ، فإذا جماعة من رجال الحزب يحدثونه فيما يتوقعون أن يصيبهم من حكومة الوفد وعسفها وبطشها . وجعل كل منهم يقص عليه ما يخشى أن يضيق به صدره . وبعد أن سمع الرجل الشيخ المجرب لمخاوفهم أجابهم فى إيجاز بكلمة طالما سمعتها ، لكنها لم تنقش فى صدرى ولم تثبت فى ذهنى بمثل العمق الذى نقشت به يومئذ . قال الرجل : لا تجزعوا . « الفلك ما انسمرش » . سمعت هذه الكلمة فذكرت لسماعها ما طالما سمعته وقرأته وقلته من مثلها . الفلك دوّار ، والدنيا دول ، ويوم لك ويوم عليك ، والدهر قُلَّب ، وكثير غيره مما يجرى هذا المجرى . لكن شيئاً من هذه العبارات لم يأخذ بمجامع نفسى ما أخذت كلمة عبد العزيز فهمى فى هذه المناسبة .

فقد أثارت أمامى صورة من ماضينا السياسى منذ أعلنت مصر استقلالها فى سنة ١٩٢٢ ، فرأيت الفلك بالفعل دواراً خلال هذه السنوات العشرين ، على نحو لا يصح معه لإنسان أن يجزع أو أن يتوهم أن لشىء تحت سماء مصر صفة الثبوت . فى هذه السنوات العشرين تقلبت على مصر عشرون وزارة بل أكثر من عشرين وزارة ، إذا حسبت تعديل الوزارة باستقالتها وتأليف رئيسها وزارة أخرى دورة جديدة من دورات الفلك . أما والأمر كذلك ، ففيم الجزع وبم الخشية ؟ ولن تزيد وزارة النحاس هذه على غيرها من الوزارات ، ولن تكون أطول عمراً . وهى إن تسرف فى استغلال الحكم العرفى فلعل ذلك يكون من بواعث القصر فى حياتها .

لكن هذا الشعور ، الذى خالج نفسى وبعث إليها الطمأنينة، لم يخالج نفوس كثيرين من الأحرار الدستوريين ، وبخاصة حين استصدرت الوزارة مرسوماً بحل مجلس النواب ، وحين تحدث الناس بأن لها اتجاهاً خاصاً إزاء مجلس الشيوخ . هنالك فكر بعض إخواننا يريدون أن يلتمسوا الوسيلة للتفاهم مع الوزارة على الانتخابات . صحيح أنها تألفت نتيجة إنذار ظالم معتد على استقلال الوطن أنكرناه وننكره . ولكن هذا البعض رأى أنه لا محيص لنا من هذا التفاهم ، إذا أردنا أن نخوض المعركة الانتخابية فى هذا الجو المسمم بالأحكام العرفية البالغة فى تقييد الحرية وفى تهديد الأفراد والجماعات أعظم مبلغ . وكنت أشعر أن السعى لأى تفاهم يتنافى مع كرامة حزبنا ، وأن الظروف التى تألفت فيها هذه الوزارة القائمة تجعل هذا المسعى متنافياً مع كرامة الوطن . لذلك اعتذرت فلم أشترك مع الساعين فى مسعاهم . وقد حاول بعضهم إقناعى بأن ما بينى وبين بعض ذوى النفوذ فى الوفد من حسن الصلة ، وفى مقدمتهم مكرم عبيد (باشا) ، قد يكون ذا فائدة للحزب ، فاعتذرت كرة أخرى ، ثم توقعت ألا يصيب مسعاهم أى حظ من النجاح .

وصح ما توقعت ، فقد نقل إلينا إبراهيم (بك) الطاهرى أنه قابل مكرم عبيد (باشا) وزير المالية وسكرتير الوفد ، وأنه حاول إقناعه بأن يترك الوفد للمعارضين ثلث مقاعد مجلس النواب يرشحون فيها من غير منافسة ، وأن مكرم (باشا) وعده بأنه سيقنع النحاس (باشا) بقبول هذا العرض ، ثم التقى الرجلان مرة أخرى فذكر مكرم (باشا) أن رئيس الوفد متمسك بأن تزيد أغلبية الوفد على ثلاثة الأرباع من أعضاء المجلس ليضمن كل الأغلبيات المقررة فى الدستور ، ومنها أغلبية الثلاثة الأرباع التى يفرضها الدستور لإسقاط عضوية النائب بأية حجة تراها هذه الأغلبية ، وأن النحاس (باشا) لم يقبل مطلقاً أن ينزل عن رأيه فى هذا الأمر .

وتداول إخواننا الرأى ، ورفضوا المضى فى هذا المسعى ، اقتناعاً منهم بأن النحاس (باشا) إنما حرص على أن تكون له الأغلبية التى يسقط بها العضوية عن النائب حتى لا يجرؤ نائب على إثارة مسألة تضيق بها الحكومة ، وحتى لا يجرؤ نائب بخاصة على أن يثير ما حدث فى ٤ فبراير من غير أن يتعرض لإسقاط عضويته فى المجلس .

ونظر المجتمعون من الأحرار الدستوريين بعد هذا الرفض فى موقف الحزب من الانتخابات ، فأشار بعضهم بمقاطعتها لأنها تجرى فى ظل الأحكام العرفية . وذكرت لهذه المناسبة أن الأحكام العرفية البريطانية كانت معلنة فى مصر سنة ١٩٢٢ ، فلما اعترفت إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ذكرت فى الكتاب الذى رافق هذا الاعتراف أنها

مستعدة لرفع هذه الأحكام العرفية متى أصدرت مصر قانوناً للتضمينات يصحح ما اتخذ من الإجراءات فى ظل الأحكام العرفية ، فإذا لم يصدر هذا القانون ثم جرت الانتخابات لإقامة حكومة برلمانية فى مصر رفعت إنجلترا أحكامها العرفية فى كل ما يتصل بالانتخابات ، واقترحت لذلك أن نطلب إلى النحاس (باشا) رفع الأحكام العرفية فى أثناء المعركة الانتخابية وفى حدودها ، فإن هو فعل خضنا معركة الانتخاب ، وإن لم يفعل كان لنا رأى آخر .

أقر المجتمعون هذا الرأى ، وانتدبنا إبراهيم دسوقى أباظة (باشا) وأحمد عبد الغفار (باشا) ليبلغوه النحاس (باشا) . وقابل الرجلان رئيس الوزارة وأبلغاه قرار الحزب وطلبا إليه أن تكون المعركة الانتخابية حرة تعقد فى أثنائها الاجتماعات وتلقى خلالها الخطب ، يقول فيها كل مرشح وكل ممثل لحزب ما يروق له أن يقوله . وضرب الرجلان مثلا أن يشرح من شاء ما حدث يوم ٤ فبراير ، وكيف تألفت الوزارة بعد إحاطة قصر عابدين بالدبابات ، فرفض النحاس (باشا) ما طلبا فى حماسة ومن غير تردد ، وأفهمهما أنه لن يسمح بشىء منه . وعاد الرجلان فأبلغانا فى اجتماع عقدناه ما دار بينهما وبين رئيس الوزارة . عند ذلك قررنا فى غير تردد مقاطعة الانتخابات

وكان طبيعياً ألا يعبأ النحاس (باشا) بهذا القرار ، بل كان الطبيعى أن يغتبط به ، وأن يغتبط بأن اتخذت الهيئة السعدية قراراً بعدم الاشتراك فى الانتخابات كذلك . فمثل هذه القرارات تعاون على ألا تكون فى المعركة الانتخابية دعاية حزبية ، وأن يسود المعركة جو هدوء يعاون على أن تظل مصر قاعدة آمنة للقوات الحربية البريطانية ، فلا يذكر فيها شىء عن حادث ٤ فبراير ، ولا يتحدث فيها متحدث عن موقف مصر من الحرب ومطالبها بعدها .

مع هذا لم تكتف الحكومة بأن خلا الجو لمرشحيها ، بل خشيت أن يكون بين من يتقدمون مستقلين من ينافس مرشحيها ويفوز عليهم . لذلك لجأت إلى تعديل الدوائر الانتخابية تعديلا يلائم أهواء أنصارها . وتعديل الدوائر الانتخابية من الوسائل التى لجأت إليها الوزارات المختلفة متذرعة بحجة أو بأخرى ، وغايتها الحقيقية « إقفال » الدائرة على مرشح بذاته . وقد اجتمعت بوزارة الداخلية لجنة برياسة وزير الأشغال ، عثمان محرم (باشا) ، تولت هذا التعديل ، وجعلت تسمع لاقتراحات المرشحين . ولما كانت الأحزاب قد قاطعت الانتخابات ، فقد كان طبيعياً ألا يعنى بهذا التعديل إلا أنصار الحكومة أو من يلتمسون نصرتها من المستقلين .

وليس تعديل الدوائر هو الوسيلة الرئيسية التى تتحكم بها الوزارة القائمة فى مصير الانتخابات ، بل هناك كذلك عمد البلاد ومشايخها . هؤلاء العمد والمشايخ هم الذين

يوجهون الناخبين الوجهة التى تريدها الحكومة القائمة . فهم يتلقون الوحى من رجال الإدارة ، مديرين ومأمورى مراكز ومعاونى بوليس وغيرهم ، وهم يدلون إلى الناخبين برغبتهم فلا يخالف الناخبون هذه الرغبة حرصاً على مصالحهم ، وعلى طمأنينتهم من بعد .

ولم تكن عناية الوزارة بفصل العمد والمشايخ الذين يؤازرون خصومها فى الأرياف ، وتعيين العمد والمشايخ الذين يناصرونها ، بأقل من عنايتها بتعديل الدوائر الانتخابية .

وثمَّ خطوة ثالثة لها أثرها الفعال فى الحركة الانتخابية كانت موضع عناية الوزارة كذلك . تلك تعيين رؤساء اللجان التى تتولى الإشراف على عملية الانتخابات من الموظفين أنصارها . فرؤساء هذه اللجان هم الذين يفضى إليهم الناخبون الذين لا يعرفون القراءة والكتابة سرًّا بأسماء من ينتخبونهم . والناخبون الذين لا يعرفون القراءة والكتابة يكادون يبلغون السبعين فى المائة من مجموع الناخبين . فإذا أضفت إلى هذا أن كثرة الذين يقرءون ويكتبون لا يتقدمون إلى صناديق الانتخاب ، أيقنت بما للجان من أثر فى توجيه نتيجة الانتخاب .

ولا حاجة للإشارة إلى ما لنشاط الإدارة ليلة الانتخاب ، ونشاط رجالها يوم الانتخاب ، من أثر فى هذه النتيجة . وهذا النشاط هو الذى يصد الأكثرين من المثقفين وذوى الرأى عن الاشتراك فى عملية الانتخاب ، اقتناعاً منهم بأن رأى الحكومة أكبر أثراً فى نتيجة الانتخاب من رأى الشعب ومن رأى الناخبين .

كان النحاس (باشا) مطمئنًّا إذن إلى نتيجة الانتخاب لمجلس النواب ، وأنه سيفوز على أثر إعلانها بإجماع المجلس ، لا بأكثريته الساحقة الماحقة وكفى . ولكن ماذا يكون موقف مجلس الشيوخ ؟ إنه يخشى أن تواجهه فيه أكثرية معارضة ؛ ففيه عدد كبير من المستقلين الذين يحرصون على أن تجرى أمور الحكم رخاء لا تعثر فيها ولا اضطراب . وكان فى مقدوره أن يعتمد على هؤلاء المستقلين لتكون له أكثرية تؤازره . لكنه حرص مع ذلك على أن يهز هذا المجلس هزة تقنع أعضاءه بأن الأمر فى البلاد بيد الوزارة لا بيدهم ، وأنها تستطيع أن تكون صاحبة الكثرة الصريحة المستقلة عن هؤلاء المستقلين ، فلا يقدر أحدهم على أن يواجهها بما لا تحب .

وكان يسيراً أن يبلغ النحاس (باشا) هذا الغرض من غير رجة لا مسوغ لها . فمنذ أشهر رأت وزارة سرى (باشا) أن جو الحرب والأحكام العرفية لا يسمح بإجراء انتخابات للتجديد النصفى لمجلس الشيوخ . أما وقد قرر النحاس (باشا) حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة ، فقد كان طبيعيًّا أن يجرى التجديد النصفى لأعضاء الشيوخ المنتخبين الذين أنهت

القرعة مدتهم ، وأن يفوز الوفد من طريق هذا الانتخابات بما يكفل له كثرة مطلقة فى المجلس بعد أن قاطعت الأحزاب والهيئات الأخرى الانتخاب . ويومئذ لا يؤاخذه أحد وتتحقق غايته وتقوم فى المجلس أكثريته .

لكنه رأى هذا التصرف غير كاف لإحداث الأثر الذى يريد إحداثه . فلا بد من قارعة تسلفت إليه نظر البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، ويفهم معها الجميع أن الأمر كله بيد الوزارة ، وأن الهيئة التشريعية العليا فى البلاد بيد الوزارة كذلك . ولذا استصدر مرسوماً بإلغاء التعيينات التى أجرتها وزارة سرى (باشا) فى ٧ مايو سنة ١٩٤١ بحجة أن التعيين مكمل للانتخاب ، وأنه لذلك يجب أن يتم بعد الانتخاب لا قبله ، فإذا لم يجر انتخاب وجب ألا يجرى تعيين ، ووجب أن تمد مدة الشيوخ المعينين ، كما تمد مدة الشيوخ المنتخبين .

أسلفنا فى الفصل السادس حجة وزارة سرى (باشا) فى أن تأجيل انتخاب الشيوخ بسبب الحرب والأحكام العرفية لا يمنع من تعيين المعينين ، لأن الدستور يجعل مدة العضوية فى مجلس الشيوخ عشر سنوات لا يجوز أن تزيد إلا لظرف قاهر ، ولكنه لم يعلق تعيين المعينين على أى اعتبار خاص بالمنتخبين ، وأن ما يقال من أن الحكمة فى التعيين هى تحرى الكفايات التى لم يسفر عنها الانتخاب إنما هو اعتبار فقهى وليس نصاً تشريعياً ، وأن الاعتبار الفقهى لا يكفى لوقف إعمال النص التشريعى . أما والدستور يوجب التجديد النصفى ، فمن حق الوزارة ومن واجبها أن تجرى التعيينات سواء سمحت الظروف بإجراء الانتخابات أو لم تسمح بإجرائها .

كان على زكى العرابى (باشا) وزيراً للمواصلات فى وزارة النحاس (باشا) . وقد عارض فى استصدار مرسوم بإلغاء تعيينات الشيوخ التى أتمتها وزارة حسين سرى (باشا) حين عرض الأمر على مجلس الوزراء . وكانت حجته فى الاعتراض أن السلطة التنفيذية استنفدت حقها بإجراء التعيين ، وأن الوزارات المتعاقبة يكمل بعضها بعضاً ، فهى السلطة التنفيذية المتصلة وإن اختلفت أشخاصها ، وعلى ذلك لا يجوز لوزارة أن تنقض ما أتمته وزارة أخرى فى حدود حقها المشروع بالدستور أو بالقانون . لكن مجلس الوزراء لم يأخذ بهذه الحجة واستصدر المرسوم الذى أشرت إليه .

وقد أثبت العرابى (باشا) رأيه هذا فى مقال نشره بمجلة القانون والاقتصاد ، وإن لم يرتب على هذا الرأى نتيجته العملية فيما يتعلق بمركزه فى الوزارة .

كنت أنا بين الشيوخ الذين أخرجتهم القرعة وأعيد تعيينهم بمرسوم ٧ مايو سنة ١٩٤١ فى

عهد وزارة سرى (باشا) . فلما ألغت وزارة النحاس (باشا) مرسوم هذه التعيينات خاطبنى حسنين (باشا) رئيس الديوان الملكى يعرض علىّ إعادة تعيينى فقبلت ، ولم يمنعنى من القبول أن الحزب قاطع الانتخابات ، لأن الأسباب التى أدت إلى مقاطعة الانتخابات لا تدعو إلى مقاطعة التعيين ، ولأننى رأيت فى هذا التعيين استمراراً لعضويتى التى قررها مرسوم سرى (باشا) ، كما قدرت أن منبر البرلمان هو وحده الذى يستطيع الإنسان أن يدلى من فوقه برأيه فى ظل الأحكام العرفية القاسية القائمة فى ذلك الظرف العصيب الرهيب .

وتمت انتخابات المجلسين وانعقد البرلمان وعادت الحياة النيابية سيرتها ، ولكن بأغلبية مطلقة للوزارة الوفدية فى كل من المجلسين ، وفى جو من الرعب الذى لابس مأساة ٤ فبراير ، والذى بَثَّ فى كثيرمن النفوس الفزع والوجل .

وبعد قليل من انعقاد البرلمان وقع حادث زاد النفوس فزعاً ووجلا .

ذكرنا فى الفصل السادس أن الدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيس مجلس النواب تلا على المجلس بياناً ذكر فيه أن وزارة سرى (باشا) تذرعت بالأحكام العرفية واعتدت على الحصانة البرلمانية إذ فتشت منزل أحد النواب ، وأن المجلس يومئذ برم بما حدث من ذلك برغم البيان الذى ألقاه رئيس الوزراء وقال فيه إن المنزل الذى تم تفتيشه لم يكن مملوكاً للنائب الذى تحدث رئيس المجلس عنه ، بل كان مملوكاً لجده لأمه ، وأن هذا البرم كان له أثره إذ عدل سرى (باشا) وزارته وأدخل فيها وزراء من الهيئة السعدية التى يرأسها الدكتور ماهر (باشا) .

وأشرنا فى ذلك الفصل السادس كذلك إلى أن السفير البريطانى طلب إلى حسن صبرى (باشا) ثم طلب إلى حسين سرى (باشا) ، أن يعملا على الحد من نشاط على (باشا) ماهر السياسى ، وأن الرجلين لم يستجيبا لهذا الطلب على خلاف فى الطريقة التى اتبعها كل منهما لهذه الغاية .

وقد عاد السفير البريطانى فطلب إلى النحاس (باشا) ما كان قد طلبه إلى حسن صبرى (باشا) وإلى حسين سرى (باشا) . أترى يصنع رئيس الوزارة التى جاءت وليدة الإنذار البريطانى صنيع أى من هذين الرجلين ، فيلتمس العذر من عدم قبول ما طلبه السفير ؟ لقد كان على ماهر (باشا) مقيماً بمزرعته بالقصر الأخضر ، على مقربة من الإسكندرية : حين أبلغ النحاس (باشا) هذا الطلب . وقد رأى النحاس (باشا) أن خير وسيلة لإجابة رغبة السفير من غير أن يحدث ضجة ، أو يثير لدى الرأى العام ثائرة ، أن يلزم على ماهر (باشا)

بالإقامة حيث هو ، فلا يبرح القصر الأخضر . وأبلغ هذا الأمر إلى على (باشا) وأرسلت قوة عسكرية أحاطت بالمزرعة وأمرت بمراقبة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزارة السابق ، أول حاكم عسكرى فى مصر ، حتى لا يخرج من المكان الذى أمر بالإقامة فيه أو يحاول الخروج منه .

لم يطق على (باشا) أن يذعن لهذا الأمر وفكر فى الوسيلة للخلاص منه . ولما كان عضواً بمجلس الشيوخ فقد ظن أن الحصانة البرلمانية تحميه ، وأنه إن استطاع أن يصل إلى المجلس ، وأن يرفع إليه أمره ، صدر قرار المجلس بأن الأحكام العرفية لا تسوغ الاعتداء على الحصانة البرلمانية . لهذا تحايل حتى استطاع أن يفلت من حراسه ، وجاء إلى القاهرة من الطريق الصحراوى ، ونزل بيت زميله فى وزارته الأستاذ مصطفى الشوربجى (بك) المحامى وعضو مجلس الشيوخ . وعلم النحاس (باشا) بما حدث وعرف مقر على ماهر (باشا) فآثر الحيطة حتى لا يعتدى على حصانة منزل الشوربجى (بك) ، وأمر البوليس بانتظار على (باشا) ماهر والقبض عليه متى خرج من المنزل . لكن على (باشا) خرج ، وركب مع الشوربجى (بك) فى سيارته ، وذهب إلى فناء وزارة الأشغال كى يتخطاه إلى حرم مجلس الشيوخ . وهنا استوقفه رجل البوليس المكلف بتعقبه وحاول منعه من دخول المجلس ، فدفعه على (باشا) ودخل حرم الشيوخ . وأغلب الظن أن مهابة رفعته وماضيه الطويل حالا بين رجل البوليس والتشبث بالقبض عليه .

وعرف محمد (بك) محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ ما حدث فتجاهله وفتح الجلسة وكأن لم يكن شيء .

وحضرت الجلسة يومئذ وليس لى علم بشيء من أمر على (باشا) ماهر مطلقاً . ولم يذكر لى الرجل شيئاً برغم أننى كنت أتولى زعامة المعارضة . وبدأ المجلس ينظر جدول أعماله وتليت الرسائل ، فلم يرد فى شيء منها ما يشير إلى اعتقال على (باشا) ماهر بالقصر الأخضر ، ولا إلى مجيئه إلى القاهرة ، ولا إلى أى مما يشعر المجلس بأن هناك اعتداء وقع على أحد أعضائه وأهدر حصانته . فلما أريد الانتقال إلى الأسئلة والاستجوابات وتقارير اللجان وسائر مواد الجدول ، وقف على ماهر (باشا) يريد الكلام . لكن رئيس المجلس منعه منعاً عنيفاً بحجة أن ما يريد الكلام فيه لم يرد فى جدول الأعمال . ودهش أعضاء المجلس جميعاً لهذا المنع ، وتساءلوا فيما بينهم : ما عسى يريد على (باشا) ماهر أن يقول ؟ ! . . وأسرع رئيس المجلس فى عرض مواد الجدول على المجلس حتى فرغ منها ورفعت الجلسة .

رفعت الجلسة فى جو يسوده الوجوم . فقد بدأ أعضاء المجلس وموظفوه ، وبدأ

الصحفيون ، يتحدث كل منهم بما رأى وسمع ، ويذكر بعضهم اعتقال على (باشا) بالقصر الأخضر ، وخفيته فى مغادرته إياه إلى القاهرة ، ونزوله بمنزل الشوربجى (بك) ومقاومته رجل البوليس الذى حاول منعه من دخول المجلس ، وبدأ العارفون يتحدثون عن العلاقة المتينة بين رئيس المجلس ، محمد (بك) محمود خليل ، وعلى ماهر (باشا) ، وكيف منع رئيس المجلس على (باشا) من الكلام تمسكاً باللائحة وحرفيتها ، مع ما كان لعلى (باشا) من أياد على محمد (بك) محمود خليل هى التى رشحته لرياسة المجلس والاستمرار فى هذه الرياسة أربع سنوات . وسمعت أنا أطرافاً من هذا الحديث لم أقف عندها ليقينى أننى لا أستطيع فى الأمر شيئاً .

علمت من بعد أن على (باشا) لم يرد أن يبرح المجلس بل أقام به محتمياً بحرمه ، وأن عبد القوى أحمد (باشا) ، وزير الأشغال فى وزارة على (باشا) ماهر الأخيرة ، ذهب بعد الجلسة إلى محمد (بك) محمود خليل فى غرفة رياسة المجلس وقص عليه ما أصاب على (باشا) ماهر ، وطلب إليه بوصفه رئيس المجلس أن يحمى الرجل وهو عضو فى المجلس ، وأن محمد (بك) أبدى أنه لا يملك شيئاً خارج حدود المجلس . وقد بقيت هذه المحادثات زمناً قيل إن أسلاك التليفون المتصلة بالمجلس قطعت فى أثنائه ، وإن على (باشا) ماهر طلب إليه بعد انصراف الرئيس أن يغادر المجلس ، فلما غادره قبض البوليس عليه ليذهب به إلى معتقل جديد لا يستطيع مغادرته كما استطاع مغادرة القصر الأخضر .

نشر هذا الحادث فى النفوس الفزع والرعب . فإذا كان رؤساء الوزارات السابقون يقبض عليهم ويعتقلون وهم من أعضاء البرلمان ، فذلك النذير لكل مصرى بأنه معرض لمثل هذا المصير . وإذا كان رؤساء مجلس الشيوخ والنواب لا يدافعون عن حصانة أعضاء المجلسين فمن ذا الذى يدافع عن هذه الحصانة ؟ ! وأدى هذا الرعب وهذا الهلع إلى توجيه كثيرين اللوم إلى رئيس مجلس الشيوخ لأنه منع على (باشا) ماهر من الكلام . وزاد بعضهم على اللوم اتهام الرجل بأنه أنكر جميل على (باشا) ماهر عليه ، وأن واجبه كان يقتضيه أن يستقيل من منصبه احتجاجاً على اعتقاله . بل لقد ذهب بعضهم إلى القول بأن محمد (بك) محمود خليل إنما صنع ما صنع لأن مدة رياسته المجلس كانت تنتهى بعد أسابيع من هذا الحادث ، وأن حرصه على أن تجدد الحكومة رياسته هو الذى دفعه إلى أن يتصرف كما تصرف .

ودافع محمد (بك) محمود خليل عن تصرفه فى منع على (باشا) ماهر من الكلام بأنه

إنما كان ينفذ لائحة المجلس ، إذ تقضى بألا ينظر المجلس أمراً غير وارد بجدول الأعمال ، وأنه كان فى مقدور أى من أصدقاء على (باشا) ماهر الأعضاء بالمجلس ممن كانوا يعرفون ما تم معه أن يقدموا استجواباً قبيل الجلسة ، وأنه كان مضطراً عند ذلك بحكم اللائحة أن يعرض هذا الاستجواب لتحديد موعد للمناقشة ، وكان يسيراً عند تحديد الموعد ذكر الحصانة واعتداء الحكومة عليها .

بعد اعتقال على (باشا) ماهر قدم مصطفى الشوربجى (بك) استجواباً عما حدث فى الأسبوع الذى تلاه . وتكلم فى هذا الاستجواب جلستين متواليتين ، حاول أن يثبت خلالهما أن اعتقال الأفراد وإهدار حريتهم على هذا النحو ليس مما يجيزه قانون الأحكام العرفية ، وأن يدلل على خطورة هذا التصرف ونتائجه فى حياة البلاد بأن شيئاً من مثله لم يحدث فى إنجلترا ولا فى غيرها من البلاد المحاربة بالفعل ، والتى تعتبر الحرب مسألة حياة أو موت بالنسبة لها ، وأن امتداد الاعتقال إلى رجل بلغ من مراتب الدولة ذروتها ، فهو رئيس ديوان سابق ، ورئيس وزارة سابق ، وصاحب مقام رفيع يتحلى صدره بقلادة فؤاد الأول ، معناه أن الحرية فى مصر لم يبق لها معنى ولا مدلول ، وأن الدستور نفسه أصبح حبراً على ورق بعد أن أهدرت الحصانة التى قررها لأعضاء البرلمان ، لأن اجتماع البرلمان وأعضاؤه لا يطمئنون إلى حريتهم ضرب من العبث ، ولأن التسليم بحق الحاكم العسكرى فى اعتقال أعضاء البرلمان تسليم بحقه فى تعطيل انعقاد البرلمان . والدستور صريح فى أن الأحكام العرفية لا يجوز أن تعطل انعقاد البرلمان .

وتلا النحاس (باشا) رداً مسهباً على هذا الاستجواب ، بدأه بسرد ما دار بينه وبين على (باشا) ماهر وطلبه إلى رفعته أن يقيم بمزرعته بالقصر الأخضر ، ثم أشار إلى فرار على (باشا) ماهر من معتقله ، وإلى محاولته الاحتماء بدار البرلمان ، وإلى اضطراره بعد ذلك كله لاعتقاله « بالسرو » . ثم انتقل بعد رواية هذه الوقائع إلى تقرير حق الحاكم العسكرى بموجب قانون الأحكام العرفية فى اعتقال الأشخاص الذين يرى لمصلحة الأمن والنظام اعتقالهم ، لا تفريق فى ذلك بين أعضاء لبرلمان وغيرهم ، وإلى أن القول بما قد يؤدى ذلك إليه من تعطيل لانعقاد البرلمان غير مقبول ، فليس من المعقول أن يمتد الاعتقال إلى النصف من عدد أعضاء البرلمان ، وختم كلامه بأنه لن يتردد ، بوصفه السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية ، فى استعمال ما خوله إياه القانون من الحق باعتقال كل شخص ، أياً كان مركزه ، يكون له من النشاط الضار بالأمن والنظام ما يوجب اعتقاله .

زاد هذا الرد الذى تلاه رئيس الوزراء جو الوجوم الذى ساد المجلس يوم اعتقل على (باشا) ماهر كثافة على كثافته . وكان طبيعياً لذلك ألا يناقش أحد من أعضاء المجلس غير صاحب الاستجواب هذا الرد أو يدفع حجة من حججه . وانتقل المجلس إلى جدول الأعمال وقد خيم عليه صمت شابته كل الريب فى مصير أعضائه ومصير البلاد كلها .

وبعد أسابيع اعتقل محمد طاهر (باشا) عضو المجلس فلم يعترض أحد ولم يستجوب أحد . ذلك أن الناس كانوا يؤخذون إلى المعتقلات زرافات ووحداناً ولا تسمح الرقابة على الصحف بذكر أسمائهم ، أو بذكر شيء عنهم ؛ ثم كان اعتقالهم يزيد جو الإرهاب الذى ساد البلاد حلكة وسواداً .

وأعانت أنباء الحرب على حلكة هذا الجو وسواده ، فقد كانت الأنباء تتواتر من ميادين القتال ببرقة والأراضى المصرية بأن الجيش البريطانى يتراجع أمام قوات القائد الألمانى رومل ، وأن الجيش الألمانى سيدخل الإسكندرية لا محالة . وكانت مظاهر التراجع البريطانى والتقدم الألمانى بادية للعيان فيما تتخذه السلطات البريطانية من احتياطات بالغة حول القاهرة .

كنت إذ ذاك أقضى يوم الجمعة من كل أسبوع بمزارع صديقى الدكتور سليمان عزمى (باشا) بناحية برقاش من أعمال مديرية الجيزة على مقربة من القناطر الخيرية وقد ألفنا فى ذلك الظرف الدقيق أن نرى الأسلاك التليفونية تمد على الطرق الزراعية لتتصل بهيئة أركان حرب الجيش البريطانى بالقاهرة ، وأن نرى قواعد المدافع تقام بالأسمنت المسلح على هذه الطرق ، وأن نرى ما بين حين وحين شرذمة من العساكر البريطانيين هنا وهناك فيما حول القاهرة من المناطق المتاخمة للصحراء العربية . وقد كثرت غارات الطائرات الألمانية على القاهرة فى تلك الآونة ، فكان الناس فى كل مكان من العاصمة يبيتون يتوقعون صفارات الإنذار وإطفاء الأنوار ودوىّ المدافع المضادة للطائرات ترسل قنابلها فى الجو فى أثناء الغارات . وكان الشعور السائد فى العاصمة وفى الأقاليم أن رومل موشك أن تبلغ قواته أراضى الدلتا ، فإذا بلغتها لم تستطع الإسكندرية ولم تستطع القاهرة مقاومته ، ولم يكن للقوات البريطانية بد من الانسحاب أمامه . لكن ، ماذا تراها تصنع فى انسحابها ، وأى دمار وأى تخريب تتعرض له البلاد إذا أصبحت ميدان حرب تجتاحها هذه القوات الهائلة المدمرة من الجانبين ؟ ! لقد قيل إن القيادة البريطانية قد أعدت عدتها لنسف الجسور على النيل والترع ، ولإغراق مديرية البحيرة حتى تعوق تقدم القوات الألمانية إذا أرادت تعقبها . فإذا تم ذلك تعرضت البلاد لمجاعة مروعة ، ولما ينتشر مع المجاعة من أمراض وأوبئة وفناء .

وإنى لفى منزلى يوماً إذ تحدث الدكتور أحمد ماهر (باشا) بالتليفون ودعانى لأجتمع معه ومع إسماعيل صدقى (باشا) وحسين سرى (باشا) للتداول فى أمر هام . والتقينا بعد الظهر من ذلك اليوم بصالة المطالعة بنادى محمد على ، وأخبرنا صدقى (باشا) أنه علم ، بوصفه رئيساً لإحدى شركات البترول ، أن الإنجليز يعتزمون إلهاب النار بآبار البترول الموجودة بمصر إذا اضطرهم الألمان للانسحاب منها ، وأن مثل هذا العمل إن تم يصيب الاقتصاد المصرى بكارثة فادحة لا يسهل إلى عشرات السنين تعويضها . وصادق ماهر (باشا) وسرى (باشا) على كلام صدقى (باشا) وأكداه . وتداولنا الرأى فيما يجب أن نصنع لاتقاء هذه الكارثة . قال صدقى (باشا) : لن يستطيع أحد اتقاءها إلا بتفاهم صريح بين الحكومة المصرية والقوات البريطانية على العدول عنها ، وبتفاهم صريح معهم كذلك على ألا يخربوا مصر أو يغرقوها فى أثناء انسحابهم أمام العدو . إنهم يؤكدون أن جلاءهم عن مصر لن يكون إلا مؤقتاً ، ولن ينهى الحرب ، وأنهم سيعودون إليها قبل نهاية الحرب لا محالة . فخير لهم أن يعودوا إليها وفيها من الخيرات ما يستفيدون يومئذ منه ، من أن يعودوا إليها وقد انتشرت فيها المجاعة ، وقد نضبت فيها آبار البترول ، وقد أصبحت زراعتها وصناعتها خراباً يباباً .

واتفقنا جميعاً على أن هذه هى السياسة الصالحة البعيدة النظر والخطة الحكيمة المنتجة ، وأننا لابد أن نبلغ هذا الرأى إلى رئيس الوزراء . فمن ذا يبلغه ؟ قال صدقى (باشا) : أنتم تعلمون أن الود بينى وبين النحاس (باشا) مفقود ، وأن الثقة بيننا معدومة ، وبخاصة بعد الذى قلته له يوم ٤ فبراير . وقال الدكتور ماهر (باشا) : وليست صلتى بالنحاس (باشا) بخير من صلة دولة صدقى (باشا) ، وأحسب ما قلته أنا كذلك يوم ٤ فبراير قد قطع بيننا كل صلة . واعتذر حسين سرى (باشا) كذلك بأن كل تفاهم بينه وبين النحاس (باشا) معدوم مذ كان رئيساً للوزارة وحاكماً عسكرياً عاماً . لم يبق إذن إلا أن أقابل أنا الرجل وأبلغه ما دار بيننا نحن الأربعة . وأنا لا أجد غضاضة فى مقابلة النحاس (باشا) ولا فى مقابلة غيره من الناس ، صديقاً كان من أقابله أم خصماً . ولعل ذلك يرجع إلى اشتغالى الزمن الطويل بالصحافة ، وما كان يقضى به هذا الاشتغال من مقابلة المصريين والأجانب على اختلاف ألوانهم وأرائهم وميولهم .

وفى الغداة خاطبت سكرتير مجلس الوزراء ، محمد صلاح الدين (بك) ، بالتليفون وذكرت له أنى أريد مقابلة رئيس الوزراء فى أمر هام ، وأنى لا أريد أن أراه بمجلس الوزراء ، بل بمنزله بمصر الجديدة . وبعد نصف ساعة من هذا الحديث أخبرنى صلاح الدين أن

النحاس (باشا) ينتظرنى بمنزله فى الساعة السابعة مساء .

وقابلت الرجل بداره فى الموعد الذى حدده ، وأفضيت إليه بالحديث الذى دار بينى وبين أصحابى رجال المعارضة فى نادى محمد على ، وطلبت إليه أن يتخذ من الإجراءات والاحتياطات ما يجنب مصر ويلات الحرب ، وذكرت له جسامة الخطر الذى تتعرض له البلاد إذا أغرق الإنجليز مديرية البحيرة أو أحرقوا آبار البترول فى منطقة سينا . وطالعته بكل ما ذكره صدقى (باشا) وسرى (باشا) وماهر (باشا) من البيانات وأضفت إليه ما عرفتــه من مصادر أخرى . فلما فرغت من حديثى قال : كن مطمئناً ، أنا متنبه لهذا كله ، مدرك ما يصيب مصر إذا انسحب الإنجليز منها أو دخل الألمان إليها . وقد أصدرت أوامرى وتعلياتى إلى محافظ الإسكندرية ليتلقى جيوش الألمان باسم الحكومة المصرية لقاء حسناً .

وسكت الرجل هنيهة ، ثم أضاف : وأود أن أخبرك أن أصحابك : صدقى (باشا) وسرى (باشا) وماهر (باشا) ، لا يعنيهم من هذا الأمر ولا من غيره إلا مضايقة الوزارة ابتغاء إجلائها عن الحكم لمصلحتهم . فهم جميعاً لا ينظرون إلى المسائل بغير هذه العين . وليس فيهم رجل تعنيه مصالح بلاده إلا أنت . فابتسمت وقلت فيما بينى وبين نفسى : ترى لو أن أحدهم هو الذى حضر لمقابلة الرجل ، أفكان يقول له مثل هذا القول ؟ فأكون أنا ممن لا يعنيهم إلا الحكم ، ويكون هذا المتحدث هو وحده الرجل الذى تعنيه مصلحة بلاده ؟

ثم إنى أردت أن أقف على ما اتخذه رئيس الوزارة من إجراءات غير ما أصدره لمحافظ الإسكندرية من تعليمات ، فإذا هو يضن علىّ بها ولا يذكر لى شيئاً عنها ، بل لا يبدى استعداده لمحادثة الإنجليز حتى يصدهم عن إغراق مديرية البحيرة أو إحراق آبار البترول وشعرت من تحفظه أنه آسف لما ذكره لى عما أصدره من تعليمات لمحافظ الإسكندرية . مع ذلك حاولت أن أعود إلى الحديث معه فيما يجب لدرء الخطر عن مصر ، فذهبت محاولتى عبثاً ، ولم يزد الرجل على أن قال : إنه مدرك واجبه فى هذا الموقف تمام الإدراك .

وودعنى الرجل متلطفاً . فقابلت أصحابى وأفضيت إليهم بما دار بينى وبينه .

* * *

بينما كانت البلاد تتتبع ببالغ الاهتمام تطورات الحرب على حدودها وفى صحرائها الغربية ، وتتوقع ما قد تسفر عنه من حوادث جسام ، كانت الوزارة تعانى فى داخلها أزمة بدأت تظهر آثارها فى النصف الثانى من شهر مايو سنة ١٩٤٢ . لقد ألف الناس أن يحسبوا مكرم عبيد (باشا) ، وزيــر المالية وسكرتير الوفد ، محرك الوفد ، ومركز نشاطه وحركته

الدائمة ، والقوة الدافعة له فى الانتخابات وفى غير الانتخابات من مظاهر النشاط الشعبى . وقد كانوا معتقدين أنه هو الذى يحرك النحاس (باشا) فى نشاطه السياسى إلى اليمين وإلى اليسار ، لأنه كان على اتصال بثلة من الساسة الإنجليز فى لندن بحكم دراسته فى اكسفورد وأسفاره الكثيرة إلى العاصمة البريطانية وعلاقته المتينة برجال حزب العمال خاصة ، وعلى رأسهم مستر رامزى ماكدونالد رئيس حزب العمال ، وبماجور آتلى وغيره من أقطاب الحزب . وقد كان النحاس (باشا) يزيد اعتقاد الناس فى سلطان مكرم عبيد قوة بما يسبغه عليه من أوصاف وما يظهره من ثقته به ثقة لا حد لها . وكان مكرم عبيد (باشا) هو همزة الوصل بين النحاس (باشا) والسفارة البريطانية فى أمسية ٤ فبراير ، وهو الذى أشرف على صيغة الخطابين اللذين تبودلا بين النحاس (باشا) والسفير لتأليف الوزارة . فلما تألفت وحلت الوزارة مجلس النواب كان مكرم (باشا) هو الذى تولى محادثة أفراد من أحزاب المعارضة بغية التوفيق بينهم وبين الوزارة .

ولم تكن هذه المكانة التى امتاز بها مكرم (باشا) حديثة العهد ، بل كانت ترجع إلى عهد سعد (باشا) زغلول ورياسته للوفد . كان مكرم (باشا) يومئذ شاباً ، وكان قد أطلق عليه لقب « ابن سعد البكر » . فلما توفى سعد كان لمكرم أثر كبير فى اختيار النحاس (باشا) رئيساً للوفد . وكان بين الرجلين من المودة والثقة المتبادلة ما زاده نفيهما إلى جزيرة سيشل توكيداً وجعلهما لا يكادان يفترقان . كان النحاس (باشا) يذهب ظهر كل يوم إلى العمارة التى بها مكتب مكرم « باشا » للمحاماة فينتظره حتى ينزل ليصطحبا إلى مصر الجديدة . فلما عزم النحاس (باشا) فى سنة ١٩٣٤ أن يتزوج كان لمكرم (باشا) يد فى اختيار حرم النحاس (باشا) ورفيقة حياته . ووصلت المودة بين حرم مكرم (باشا) وحرم النحاس (باشا) فتوثقت علاقة السيدتين كتوثق علاقة زوجيهما . وبقى الأمر على ذلك إلى سنة ١٩٤٢ .

فلما كان النصف الأخير من شهر مايو والوزارة ماضية فى عملها بدأ الناس يذكرون أن النحاس (باشا) يطلب إلى مكرم (باشا) أن يستقيل من الوزارة ، وأن مكرم (باشا) لا يرضى أن يستقيل .

واستقبل الملك مكرم (باشا) ، ثم استقبل النحاس (باشا) . وقيل إن الملك حاول التوفيق بينهما . لكن النحاس (باشا) أصر على خروج مكرم (باشا) . وانتهى الأمر بأن

استقال النحاس (باشا) وأعاد تأليف الوزارة وخرج منها مكرم (باشا) وعين كامل صدقى (باشا) وزيراً للمالية .

عجب الناس لهذا الانقلاب وذهبوا مذاهب يلتمسون الأسباب .

وقد لا يكون يسيراً أن يعرف غير الخاصة له سبباً . لكن ما تناقله الناس عنه قبل حدوثه ، وما رواه لى مكرم (باشا) من بعد ، قد يفسره كل التفسير ، وقد يفسره على الأقل إلى حد كبير .

فقد قيل قبل هذا الانقلاب إن مكرم (باشا) اختلف مع صاحبة العصمة حرم النحاس (باشا) خلافاً تدخل النحاس (باشا) شخصيًّا لإزالة أسبابه ، وإن مكرم (باشا) ذهب إلى فندق مينا هاوس حيث كان رئيس الوزراء وحرمه يقيمان فصالحهما النحاس (باشا). لكن هذا الصلح لم يدم طويلا ، فعاد الخلاف وأدى إلى خروج مكرم (باشا) من الوزارة .

وأراد بعضهم أن يرد سبب هذا الخلاف إلى أن حرم الرئيس كانت لها مطالب فى وزارة المالية أرادت أن يحققها مكرم (باشا) لذويها ، وأن سكرتير الوفد لم يجبها إلى ما طلبت ، فأحفظها ذلك عليه ، وجعلها تقع فيه عند النحاس (باشا) وتذكر لزوجها أنه بالغ فى إكبار مكرم (باشا) مبالغة جعلت الناس يظنون مكرم (باشا) كل شىء ، وأن النحاس (باشا) ليس شيئاً ، وأطمعت مكرم فلم يبق يسمع لها ولا لزوجها قولا .

وقد ذكر لى مكرم (باشا) من بعد ، وكنا نصطاف برأس البر ، أن زينب هانم حقدت عليه أنه إذا خرج من الوزارة عمل فى المحاماة وربح فيها الأرباح الطائلة ، على حين لا يشتغل النحاس (باشا) بالمحاماة ، فإذا ترك الحكم لم يكن له إلا معاشه ، وأنها كانت لا تجد بأساً بأن تصارحه بذلك أمام زوجها . فإذا ذكر لها مكانة النحاس (باشا) من الشعب وجلال قدره فى الناس ، قالت ساخرة : « يكفينا نعيرها » ! ! ولذلك حرصت على أن تجعل من الحكم وسيلة استغلال وكسب ، لكن مكرم « باشا » كان يعارض هذا الاتجاه الذى يلوث الحكم ونزاهته ، فغضبت منه وحقدت عليه ، واستطاعت لمكانتها من زوجها أن تهدر صداقة عشرين سنة أو تزيد ، وأن تخرجه من وزارة المالية ومن الوزارة كلها ليخلو لها الجو فتصنع ما تريد ، وبخاصة حين يعلم الوزراء أن لها مثل هذا السلطان فلا يستطيع أحد منهم معارضة ما تطلب .

هذا ما رواه مكرم (باشا) تفسيراً لتغير ما بينه وبين النحاس (باشا) . وقد يؤيد روايته أن حرم النحاس (باشا) ، وكانت يومئذ تجاوز الثلاثين من سنها ، قد شعرت بأن من حقها ،

وهى سيدة ذكية جميلة ، وهى زوج زعيم سياسى كبير ورئيس للوزارة ، أن تبرز إلى المكان اللائق بها فى الجماعة المصرية . ولعل ذلك هو ما دعاها بعد قليل من تأليف زوجها هذه الوزارة إلى جمع تبرعات فى أسبوع أسمته « أسبوع البر » بلغت فى فترة وجيزة ما يزيد على مائة ألف من الجنيهات جعلتها رأس مال لجمعية خيرية أسمتها « جمعية أسبوع البر » ، فشجعها إقبال الناس وتلبيتهم رغباتها على أن تقف من مكرم عبيد هذا الموقف الذى قص علىّ هو نبأه .

لا أقف عند أى من هذه الأقوال التى تبادلها الناس فى تعليل خروج مكرم (باشا) من الوزارة . وحسبي أن أذكر أن عنصراً جديداً دخل الوزارة قبيل خروج مكرم (باشا) منها كان له من بعد أثر واضح فى الوفد وسياسته . ذلكم هو الشاب محمد فؤاد سراج الدين (بك) الذى عين وزيراً للزراعة ولم يكن قد بلغ الخامسة والثلاثين من سنه . فلما أخرج مكرم (باشا) من الوزارة عين فؤاد (بك) وزيراً للداخلية ، ثم وزيراً للداخلية وللشئون الاجتماعية .

أثار خروج مكرم (باشا) من الوزارة واختلافه مع النحاس (باشا) فضول كثيرين جعلوا يتساءلون : ما عسى أن يكون أثر هذا الحادث فى الوفد وفى الوزارة ؟ لقد عرف الناس مكرم (باشا) مناضلا لا يستطيع السكوت . لكن الأحكام العرفية الصارمة المفروضة على البلاد تجعل فى يد النحاس (باشا) سلاحاً حاسماً يستطيع به أن يحد من نشاط مكرم (باشا) وأن يقضى عليه . أفيستطيع مكرم (باشا) ، وله على كثير من أعضاء البرلمان أياد استمرت على السنين ، أن يضم إليه قوة منهم تضعف الوزارة وتجعل الإنجليز يدعون لصاحب العرش حرية التصرف فى أمرها ؟

وكان مكرم (باشا) موقناً أنه لا يستطيع نشاطاً ظاهراً والأحكام العرفية مبسوطة والرقابة على الصحف قاسية ، وأبواب الاعتقال مفتوحة . لذلك حاول أن يضم إليه من أعضاء البرلمان من استطاع أن يضمهم . لكنه لم يلق فى ذلك نجاحاً يذكر . فإنما انضم إليه جماعة الشبان المتعلمين ، وقليلون من أعيان الصعيد فى مديريته . فأما من عدا أولئك الشبان وهؤلاء الأعيان من أعضاء البرلمان الوفديين فوزنوا الأمر بالميزان الدقيق الذى يعرفونه : ميزان المصلحة الذاتية والقدرة على تحقيقها .

فمكرم (باشا) لم يعد يستطيع شيئاً بعد أن خرج من الوزارة . والنحاس (باشا) هو الحاكم يومئذ بأمره فى البلاد ، وهو صاحب الكلمة النافذة فى حرية المصريين جميعاً وفى مصالحهم ومصالح ذويهم . فإذا كان مكرم (باشا) والنحاس (باشا) قد اختلفا فليس

من حقهم أن يحكموا أى الرجلين على حق وأيهما المخطئ ، لكن من حقهم أن يقدروا أين تكون مصلحتهم ، ذلك ما علمتهم إياه تجارب السنين . وهم إنما انضموا إلى الوفد لأن ترشيح الوفد لعضوية البرلمان قد كان وسيلتهم للوصول إلى مقاعدهم فيه ، والوفد هو صاحب الحكم اليوم ، فمن خرج على صاحب الحكم خرج على مبادئهم الشخصية المتصلة بمصالحهم الذاتية ، فليس من حقه أن يطمع فى انضمامهم له أو تأييدهم إياه .

فأما الشبان المتعلمون الذين انضموا إلى مكرم (باشا) فقد آزروه ونصروه اقتناعاً منهم بأن النحاس (باشا) ظلمه فى غير حق ولا مصلحة وطنية ، ولذلك اندفعوا فى تأييده وتعرضوا لغضب النحاس (باشا) تعرضاً سنرى من بعد آثاره وأما أعيان الصعيد فى مديرية قنا فناصروه عصبية ليس غير . على أن هؤلاء وأولئك من الشبان والأعيان كانوا قلة ضئيلة لم تؤثر فى الأغلبية الوفدية الضخمة من حيث العدد تأثيراً ينزعج له النحاس (باشا) أو يخشى نتائجه .

من الحق أن أضيف إلى ما سبق أن أطوار الحرب قعدت بمجهود مكرم (باشا) فى أن يضم أعضاء من البرلمان إلى صفة عن أن تذهب إلى أبعد من هذا المدى الذى ذكرناه . فقد غشت هذه الأطوار على كل ما سواها من الحوادث ، وشدت أنظار الناس إليها ، فلم تدع لأكثرهم فرصة التفكير فى سواها . وكيف يفكرون فى شيء غيرها وقد تقدمت الجيوش د خل الأراضى المصرية ، فانتقلت من السلوم إلى مرسى مطروح ، وجعلت تطهر ما حولها من كل أثر للقوات البريطانية أو المصرية .

هذا طور مزعج من أطوار الحرب دعا الكثيرين من المصريين والأجانب المقيمين فى مصر ليفكروا فى المصير الذى ينتظرهم إذا دخلت القوات الألمانية البلاد . فمن المصريين من كانوا يتشيعون تشيعاً ظاهراً للإنجليز وحلفائهم ، ومن كانوا يقدرون لذلك أنهم ملاقو حتفهم إذا ظفرت القوات الألمانية بهم . فأما الأجانب أصحاب الأموال ، وأما اليهود خاصة ، فكانوا أشد جزعاً وأكثر تفكيراً فى المصير المحتوم الذى قدر لهم ! وظن بعض المصريين أنهم قد يجدون فى السودان ملجأ إذا حزب الأمر وجد الجد . بل لقد سافر بعضهم إلى أقصى الوجه القبلى برغم تقدم الجو إلى قيظ الصيف المحرق . وفكر الأجانب ، وفكر اليهود ، فى التخلص من أموالهم بإيداعها عند أصدقائهم المصريين ، أو بالنزول عنها بأبخس الأثمان . . . ومن هؤلاء وأولئك من أعد للسفر إلى جنوب أفريقيا نجاة بنفسه من مصير مجهول .

وتقدم شهر يونيو والموقف يزداد دقة وحرجاً . بل لقد بلغ من دقته وحرجه أن فكر الرسميون

من رجال السفارة البريطانية بالقاهرة فيما يجب عليهم ، وقد أيقنوا أن رومل داخل عاصمة مصر لا محالة . لذلك بدءوا يحرقون أوراقهم الرسمية حتى لا يقع الألمان عليها ويفيدوا مما تحويه من أسرار سياسية وعسكرية . وبدأنا نحن نجتمع فى الصباح من كل يوم بنادى محمد على نستمع إلى ما تنقله وكالات الأنباء وإلى ما يترامى إلينا من شتى المصادر .

انقضى شهر يونيو وآن لكل أن يذهب إلى مصيفة ، لكن حرج الموقف أمسكنا جميعاً عن مغادرة العاصمة . فلم يكن معقولا ولا مقبولا أن نغادرها وعلينا – نحن المشتغلين بالسياسة – مسئوليات لوطننا لا نستطيع التخلى منها . لقد بلغ الألمان موقع « العلمين » وصاروا على مائة كيلومتر أو ما دونها من الإسكندرية . وها هى ذى الأنباء تتواتر بأن أهل العاصمة يسمعون دوى المدافع ، فإذا تراجعت القوات البريطانية إلى ما وراء العلمين وتعقبتها القوات الألمانية انكشف الطريق إلى الإسكندرية فبلغها الألمان والإيطاليون فى يوم أو يومين .

على أننى كنت أعلم أن موقع « العلمين » لا يسهل اجتيازه . فقد أخبرنى أحمد حسنين (باشا) ، وهو رجل جاب هذه الصحراء الغربية وعرف مسالكها . وهو بعد عليم بحكم مركزه فى رياسة الديوان بما لا يعرفه غيره من أسرار المواقع ، أن هذا الموقع محصور بين منخفض القطارة من ناحية والتلال المحاذية لشاطئ البحر الأبيض من ناحية أخرى ، وأن تحصينه لذلك يسير على القوات البريطانية . لكن معلوماته هذه لم تكن تدفع إلى نفسى ما يقنعها بأن رومل يعجز عن تخطى « العلمين » . فقد طالما أكدوا لنا أن ميناء طبرق قد حصنه الإنجليز تحصيناً يسهل معه الدفاع عنه من البحر والبر والجو ، ويجعله لذلك من المنعة بحيث لا يمكن الاستيلاء عليه . مع ذلك استولى رومل عليه وأجلى الإنجليز عنه . رجل تلك مقدرته الحربية قادر على احتياز مضيق « العلمين » الصحراوى ، وعلى احتياز أية عقبة تقف فى سبيله .

وانقضت الأيام الأولى من شهر يوليو ونحن نتتبع ببالغ الدقة تفاصيل ما يجرى على مقربة من عاصمتنا الثانية ، ونسمع أن أنباء الميدان متقلبة ، وأن المقاومة البريطانية للقوات الألمانية تـــزداد شدة . هنالك كنا نلمح على وجوه كثيرين من الأجانب الأعضاء فى نادى محمد على بعض الطمأنينة . ثم كنا نسمع أن القائد البريطانى ، الجنرال مونتجمرى ، قد استطاع أن يحيط بالجيش الألمانى ، فيزداد هؤلاء الأجانب اطمئناناً . وفى النصف الأخير من يوليو تواترت الأنباء بأن تقدم الألمان أوقف نهائيًا ، وبأنهم لا مفر لهم من الارتداد عن مصر ، وأنهم معرضون للهزيمة فى الشمال الأفريقى كله .

لم يفكر أحد منا يومئذ فى السبب الذى أدى إلى هزيمة الألمان ، بل اغتبطنا جميعاً أن

حفظ الله كنانته من كوارث مزعجة كانت تتعرض لها لو أن الألمان دخلوا الدلتا وبلغوا القاهرة وتعقبوا الإنجليز إلى قناة السويس . فقد كانت مديرية البحيرة معرضة كلها للغرق . وآبار البترول معرضة للحريق ، هذا إلى ما كنا نجهله من حكم نازى يفرض علينا لتموين جيوش الغزاة الجدد ، والسهر على راحتهم ، وطمأنينتهم ، ورفاهيتهم . وكذلك تنفسنا جميعاً الصعداء ، وسافر كل إلى المصيف الذى أعده لنفسه . وسافرت وأهلى إلى رأس البر مطمئنين .

ودعانا اطمئنانا بمصيفنا إلى التساؤل : كيف حدثت المعجزة وانتصر الإنجليز على الألمان ؟ أهى براعة مونتجمرى ، أم منعة العلمين ؟ أم أن ثمَّ سبباً مجهولا لم نقف عليه ؟ وطال تساؤلنا فى غير جدوى . لكن الصحف نشرت من بعد أن بواخر إيطالية ، محملة بوقود (البنزين) لجيش رومل ، قد ذهبت إلى مالطة ولم تذهب إلى برقة ، فلم يجد الجيش الألمانى من هذا الوقود ما يحتاج إليه لطائراته وسياراته ومصفحاته ودباباته . فكان ذلك سبب هزيمته . أفحق ما نشرته هذه الصحف ؟ وإن يكن حقًّا ، أفذهبت البواخر الإيطالية التى كانت تحمل هذا الوقود مكرهة بضغط البوارج أو المدمرات أو الغواصات البريطانية إلى مالطة ؟ أم ذهبت مختارة بعوامل لعل قلم المخابرات البريطانى أدرى بها ؟ ذلك كله سر لم أعلم حقيقته ، ولم أعنِّ نفسى بالبحث عنها . ولكن الذى عرفه الناس جميعاً أن إيطاليا بدأت بعد قليل من موقعة العلمين تتمرد على موسولينى ، ثم تعتقله ، ثم تقتله ؛ كما أنها بعد قليل من موقعة العلمين بدأ فيها التخاذل والانهيار وبخاصة حين أنزلت أمريكا قواتها فى شمال أفريقيا بمراكش والجزائر وتونس ، وكانت لا تزال خاضعة لنفوذ فرنسا الحرة .

تنفس المصريون الصعداء بعد موقعة العلمين ، وبعد أن نزلت القوات الأمريكية فى شمال أفريقيا ، واطمأنوا إلى أن خطر الحرب ارتد عنهم إلى غير عودة . مع ذلك بقيت مصر معسكراً ضخماً يتلقى القوات البريطانية والأمريكية والفرنسية وسائر قوات الحلفاء التى تعسكر بها ، كيما تسافر منها مجتازة إيران إلى ميادين الحرب المختلفة فى روسيا أو تولى وجهها شطر آسيا الشرقية حيث كانت الحرب بين اليابان والحلفاء على أشدها .

على أن طمأنينة المصريين إلى ارتداد خطر الحرب عن وطنهم جعلهم يوجهون كل نظرهم إلى ما هو جار فى حكم البلاد وإلى تصرفات الوزارة القائمة . وكان معارضو الوزارة حريصين على تسقط أخطائها وعلى الكشف عما يجرى من اعتقالات تجيزها الأحكام العرفية أولا تجيزها . ومن استثناءات للموظفين والمحظوظين ، ومن استيراد وتصدير ، ومن استغلال للنفوذ فى مختلف الصور . لكن هؤلاء المعارضين لم يكونوا يستطيعون أن يذيعوا شيئاً مما يقفون عليه حتى يعرفه

الرأى العام ، لأن الرقابة على الصحف كانت على أشدها ، ولأن الاجتماعات العامة كانت محظورة .

والواقع أن الرقابة على الصحف ومنع الاجتماعات العامة قد أتاحا للوزارة أن تطلق يدها فى هذه الشئون بأكثر مما فعلت الوزارات الوفدية فى أى عهد مضى . صحيح أن سياسة هذه الوزارات كانت دائماً سياسة حزبية صارخة ، وأنها كانت تقوم على تحكم النواب والشيوخ الوفديين إلى حد كبير فى شئون دوائرهم ، يأمرون فيطاعون فى فصل عمدها وفى توجيه موظفيها ، ويعملون على أن تكون الحكومة وفدية لحماً ودماً لكنهم لم يبلغوا من ذلك ما بلغوا فى هذه الفترة التى غشيت فيها البلاد غاشية الأحكام العرفية ، فامتنعت فيها رقابة الرأى العام على الحكم ، وأطلقت فيها يد السلطة التنفيذية فى شئون التموين والاستيلاء وغيرها مما لم تكن تمنكه حين كان للدستور وللقانون السلطان والسيادة . لذا كثرت الاستثناءات التى تمنح فأتاحت ألواناً من الكسب غير المشروع لم يكن للناس بها عهد من قبل ، وأصبح التصدير والاستيراد مورد ثراء فاحش من غير جهد أو مشقة .

ماذا عسانا نحن رجال المعارضة لمقاومة ذلك كله ؟ ! لم نكن نستطيع شيئاً إلى أن انتهت معركة العلمين ، وإلى أن انقضى صيف سنة ١٩٤٢ . فلما أقبل الشتاء بدأنا نجتمع عند الدكتور أحمد ماهر (باشا) تارة ، وعندى تارة ، وعند زعماء الأحزاب الأخرى تارة ثالثة ، ثم ألفنا هيئة كانت تجتمع كل أسبوع بنادى الأحرار الدستوريين تتداول الرأى فيما عسى أن تصنع . ولم يكن القيام بعمل إيجابى أمرًا يسيراً . فكل نشاط ظاهر تستطيع الحكومة منعه بقوة الحكم العرفى . وكل دعاية تستطيع الحكومة القضاء عليها بالرقابة على الصحف ، وبمصادرة المنشورات . أفنستطيع أن نقوم سرًّا بعمل ينكشف للناس فى يوم من الأيام فيكشف لهم عن مكنون ما يجرى وراء الستار من هذه الشئون ؟ وهل نستطيع نحن أعضاء البرلمان أن نثير هذه المسائل فى مجلس الشيوخ إن تعذرت إثارتها فى مجلس النواب ؟ قد يكون هذا الطريق أخير أيسر الطرق وأنجحها ، وبخاصة أنه كان مفروضاً أن يد الرقابة لا تمتد إلى ما يجرى فى مجلسى البرلمان ، فكانت الصحف تنشر منه الشىء الكثير .

واتفق الرأى على تقديم استجواب بمجلس الشيوخ عن الرقابة على الصحف. وكان الوزير الشاب فؤاد سراج الدين (باشا) وزير الداخلية هو المختص بمناقشة هذا الاستجواب . وقد لجأ فى الرد عليه إلى طريقة سهلة مألوفة فى مصر ، ومألوفة بين الأحزاب المصرية . قال . إن الرقابة فى عهد الحكومة السابقة كانت أشد بكثير ، وعلى هذا تكون الوزارة القائمة

نعمة وبركة . ومعنى هذا أن الحرية ليس لها مقياس ذاتى تقاس به ، أو فكرة مثالية يجب احترامها بل مقياس الأمر فى احترامها مقارنة بين تصرف وزارة وتصرف أخرى إزاءها . وإذا فتح باب المقارنات تعذر الخروج منه أو الانتهاء فيه إلى نتيجة .

وهذه طريقة فى المناقشة لا تلجأ إليها وزارة فى مصر دون وزارة ، وهى مع ذلك طريقة كلها عوج ، لا يستقيم معها قياس ولا يحترم معها رأى ولا مبدأ لذاته . وطالما نبه معارضو الوزارات فى عهود مختلفة إلى فساد هذه الطريقة ، وهى مع ذلك هى طريقة الجميع ، يأخذ بها القائم فى الحكم ويندد بها معارضوه .

على أن أمراً حدث فى أثناء هذا الاستجواب أثار انتباه مجلس الشيوخ كله وأثار انتباه الرأى العام ، وسرعان ما انتقل أمره بعد ذلك من الحديث المتصل إلى المنقطع إلى نسيانه أو تناسيه . فقد وقف حسين سرى (باشا) فى مجلس الشيوخ والاستجواب ينظر فأشار إلى ما حدث يوم ٤ فبراير وإلى منع الرقابة نشر شىء عنه . وقد فتح الشيوخ جميعاً أعينهم واسعة حين سمعوا هذه الإشارة ، فلم يكن أحد يتصور أن يذكر حادث ٤ فبراير فى البرلمان أو خارج البرلمان ، ولم يكن أحد يعتقد أن مصرياً ، وإن سما مركزه ، يستطيع أن يذكر هذا الحادث ثم لا يتعرض للاعتقال . كيف اجترأ سرى (باشا) إذن على ذكر هذا الحادث والإشارة إليه ؟ وأية شجاعة هذه التى جعلته يقتحم جو الإرهاب المخيم على البلاد ليلقى بإشارته فى البرلمان ؟ ! ووجم أعضاء المجلس جميعاً . ولم يعلق أحد منهم بكلمة على هذه المقاطعة غير المنتظرة . على أن الأمر فيها لم يطل ، ولم تستطع الصحف بطبيعة الحال أن تعلق عليها والرقابة تمنع كل تعليق من هذا القبيل .

على أن هذه الإشارة العابرة ، لم تستغرق غير ثوان من دقيقة ، جعلت كثيرين يفكرون : ترى لو أن المركز الحربى كان دقيقاً ما يزال مثلما كان قبل موقعة العلمين ، أفكان هذا الحادث يمر ثم لا يعتقل سرى (باشا) ؟ إن الإنجليز اليوم مطمئنون إلى موقفهم من الحرب ، وإلى أن مناصرة الولايات المتحدة لهم ، مناصرة تزداد كل يوم أثراً ، ستنتهى لا محالة إلى انتصارهم على الألمان ، كما انتهت بتخاذل إيطاليا وبدء انهيارها . أما والأمر كذلك ، فلا ضرورة لأخذ المصريين بشدة لا مسوغ لها إذا هم قاموا بعمل ضد حكومتهم لا يضر بالمجهود الحربى لبريطانيا وحلفائها ، وبخاصة إذا تعلق ذلك بسرى (باشا) وقد عاون الحلفاء حين رياسته الوزارة خير معاونة .

ويجب ألا ننسى عاملا جوهرياً كان له أثره فى تشجيع المعارضة . فمنذ ٤ فبراير ظلت

صمة بين الملك والسفير البريطانى، وبين الملك ووزارة النحاس (باشا) ، صلة رسمية تشوبها مراره لم تستطع الدبلوماسية ولا استطاعت أطوار الحرب التغلب عليها . فقد اعتبر الملك تصرف النحاس (باشا) خروجاً على واجب الولاء للعرش إن لم يكن قد اعتبره أكثر من ذلك ، كما اعتبر تصرف الحكومة البريطانية بإرسال الدبابات لمحاصرة القصر ابتغاء غاية أبعد مدى عملا لا شيء من الود فيه . وقد حرصت السياسة البريطانية ، بعد انتصار مونتجومرى فى العلمين ، على أن تزيل ما تركته حوادث ٤ فبراير فى نفس الملك من أثر ، فجاء دوق كنت ابن عم ملك إنجلترا إلى مصر ، وقيل إن فى مجيئه ومقابلته الملك معنى الاعتذار عما حدث بضغط تطورات الحرب . ومع ذلك بقيت المرارة التى تخلفت عن ٤ فبراير فى نفس الملك . وكان طبيعياً والأمر كذلك أن تشعر المعارضة لحكومة النحاس (باشا) بقوة معنوية ما كانت لتشعر بها لولا هذا العامل الجوهرى .

وساقت الأقدار فى تلك الآونة حادثاً هز مشاعر الشعب ودفعه ليستكنه أسراره ، ذلك حادث (القصاصين) .

فبينما كان الملك يقود سيارته من أنشاص إلى الإسماعيلية عن طريق (المعاهدة) ، وهو يطلق مسرعاً إزاء قرية القصاصين ، اعترضته سيارة ضخمة من سيارات الجيش البريطانى مقبلة من داخل المعسكر إلى طريق (المعاهدة) فلم يستطع الملك تفاديها ، بل اصطدم بها . ونزعته الصدمة من أمام عجلة القيادة وألقته خارج السيارة فانشرخ عظم الحوض منه ولم يستطع لشدة الصدمة حراكاً من مكانه . ونقله رجال الجيش البريطانى إلى مستشفى الجيش بالقصاصين وهم لا يعلمون من هو . فلما عرفت القيادة هناك بما حدث خاطبت قصر عابدين بالتليفون تبلغه الحادث وتبدى أسفها .

ورأيت ليلتئذ ، ولم أكن أعرف شيئاً عن الحادث بعد ، الدكتور على (باشا) إبراهيم ، جراح مصر الأكبر ، بنادى محمد على ، وهو مشغول البال مشتت الفكر ، يطلب (ساندوتش) مع أن الساعة كانت قد قاربت السابعة ، وأبديت دهشتى أن يطلب إنسان (ساندوتش) فى هذا الوقت من المساء ، فلم ينبئنى بشيء . لكنى علمت بعد قليل بالحادث ، وبأن الدكتور على (باشا) إبراهيم ، والدكتور محمد كامل حسين طبيب العظام ، دعيا للذهاب إلى القصاصين للعناية بالملك ، وقدرت أن على (باشا) كان يعد (السندوتش) لرحلته من القاهرة إلى القصاصين ، مخافة ألا يجد فى المعسكر البريطانى طعاماً لعشائه .

وعرف الناس من بعد بالحادث فتولاهم الإشفاق والجزع . فهذا الملك الذى لم يجاوز

لثالثة والعشرين من سنه ، والذى لم يكن قد أساء بعد إلى أحد ، قد أراد به الإنجليز فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ما أرادوا ، ثم أضاع بينه وبينهم كل ثقة ، وما جعل طائفة من أبناء الشعب تتوهم أن الحادث وقع قصداً لغاية فى نفس الإنجليز ، فأراد الله غير ما أرادوا ، وأضاع الله عليهم قصدهم وما بيتوا .

وبدأ المصريون من أهل العاصمة ، ومن شتى المدن والأقاليم ، يفدون إلى القصاصين يقيدون أسماءهم فى سجل التشريفات الذى أعد هناك للاطمئنان على صحة الملك . على أن الناس لم يلبثوا أن تساءلوا : لماذا لم يذهب النحاس (باشا) ورجال وزارته إلى القصاصين ؟ وهل تراهم إذ ذهبوا يؤذن لهم بالدخول إلى غرفة الملك ؟ أو أن ما هو معروف من عدم رضا الملك عنهم يحول دون أدائهم واجب الذهاب إلى القصاصين أسوة بغيرهم من الناس ؟ !

والواقع أن الجفوة بين الملك ووزارته جعلت الناس يتجهون بقلوبهم يومئذ إلى ناحية الملك يحوطونه بولائهم وصدق إخلاصهم . فلم يصدق أحد قط أن النحاس (باشا) ، يوم قبل الوزارة فى ٤ فبراير بعد أن أحاطت الدبابات البريطانية قصر عابدين ، قد قبلها لمصلحة مصر ، بل آمن الكل بأنه قبلهـا من يد الإنجليز لمصلحته هو ، وعلى كره من الملك . أما والملك غير راض عنه وعن وزارته ، والملك فى بدء شبابه لم يسئ بعد إلى أحد ، فلم يفكر أحد حينذاك فى البرلمان وتمثيله سلطة الأمة ، لأن الأمة لم تكن لها يومئذ سلطة ، بل كانت السلطة للإنجليز الذين أقاموا النحاس (باشا) رئيساً للوزارة بإنذارهم ودباباتهم .

وتجلت عواطف الملك إزاء وزارته إذ ذاك فى مناسبة دولية خطيرة . فقد عقد الحلفاء مـؤتمر القاهرة حضره الثلاثة الكبار ، روزفلت رئيس الولايات المتحدة ، وتشرشل رئيس الوزارة البريطانية ، وشان كاى شك رئيس الجمهورية الصينية . وإنى لفى دارى ذات مساء إذ تلقيت نبأ من قصر عابدين أن أذهب إلى القصاصين صبح الغد . وعلمت أن الدكتور أحمد ماهر (باشا) وحافظ رمضان (باشا) وبعض زعماء المعارضة ذاهبون كذلك إلى هناك ، وأن الرغبة الملكية اقتضت أن نتشرف بالمقابلة قبل الظهر من ذلك اليوم . فلما اجتمعنا بالقصاصين وأذن لنا بالمقابلة ، ذكر لنا الملك اجتماع هؤلاء الرؤساء (الكبار) بالقاهرة ، وأنا يجب ألا نضيع هذه الفرصة ، بل يجب أن نبلغهم مطالب مصر القومية لقاء معاونتها الحلفاء فى الحرب ، ويجب أن نسعى إن استطعنا إلى مقابلتهم وأن نذلى بحجتنا إليهم .

لهذه اللفتة الملكية مغزاها . فالطبيعى أن تقوم الوزارة بهذا السعى ، فهؤلاء (الكبار) ضيوفها ، وهى أقدر من المعارضة على الاتصال بهم والتحدث إليهم . وهى مطالبة بحكم

مركزها بأن تتولى هذا الأمر . ومن خصائص الملك الدستورية أن يلفت رئيس وزرائه ووزراءه إلى هذا الأمر وأن يشير بما يراه فيه . فالوزراء هم وكلاء الملك فى ولاية السلطة التنفيذية ، والملك يتولى هذه السلطة بواسطة وزرائه . فاختصاص الملك رجال المعارضة بمشورته فى هذا الأمر الحيوى له مغزاه البين فى تقدير عواطفه إزاء من يتولون السلطة باسمه ، وله دلالته على أن حادث ٤ فبراير ترك عميق الأثر فى نفسه .

زادنا هذا التوجيه الملكى عناية بتقدير ما يجب علينا لوطننا فى أثناء اجتماع هؤلاء الثلاثة الكبار ضيوفاً على هذا الوطن . لقد كنا نعلم أنهم اجتمعوا لتوحيد المجهود ورسم الخطط التى تجعل هذا المجهود أكثر إنتاجاً وأقوى أثر . وكنا نعلم كذلك أن سعينا لمقابلة « الكبار » أو أحدهم قل أن يكتب له النجاح . ولهذا آثرنا أن نضع مذكرة بما نريده لمصر فى أعقاب الحرب من جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها ومن رد السودان إليها . فتناقشنا فيما يجب أن تحتويه هذه المذكرة ، وكتبها إسماعيل صدقى (باشا) بالفرنسية ، ثم أرسلناها إلى مقر اجتماع رؤساء الثلاثة بفندق ميناهاوس ، وذلك بعد أن أيقنا أن كل محاولة للالتقاء بهم لا نتيجة لها .

* * *

كان مكرم عبيد (باشا) أشد منا جميعاً حقداً على النحاس (باشا) وسعياً لمقاومة سلطانه . وكان هذا طبيعياً بعد أن أخرجه النحاس (باشا) من الوزارة ، وبعد أن أعلن عليه حرباً لا هوادة فيها ، وبعد أن فتك بالذين ظاهروا مكرم (باشا) أشد الفتك . وحسبك لتقدر صور هذا الفتك أن تعلم أن من هؤلاء المتشيعين أعضاء فى مجلس النواب صحح المجلس نيابتهم ، فلما وقفوا إلى جانب مكرم (باشا) طعن على جماعة منهم بأنهم لم يكونوا قد بلغوا السن القانونية يوم انتخابهم ، وأقر المجلس هذا الطعن وأقصاهم من عضويته ، بعد أن كان قد أقر حين صحح نيابتهم بأنهم بلغوا السن وحازوا شروط النيابة جميعاً . وأحسب أن النحاس (باشا) إنما لجأ إلى هذا الفتك حتى يقضى على كل نزعة لمشايعة مكرم (باشا) داخل المجلس أو خارجه ، إذ يخشى الناس أن يصيبهم من بطش الحكومة ما أصاب هؤلاء الذين ظاهروا هذا الخارج على الزعيم الرئيس الجليل .

على أن هذا البطش وهذا الفتك لم يضعضعا من عزيمة مكرم (باشا) فى معارضة وزارة الوفد وقد أقصى من حظيرتها . وكان طبيعياً أن تتجه معارضته إلى النيل من نزاهتها ، ومن نزاهة رئيسها بالذات . فقد كانت شهرة النحاس (باشا) قائمة فى نفس الجمهور إلى يومئذ على أنه

رجل نزيه طاهر اليد ، وأنه ظل لذلك فقيراً لم يفد من الحكم شيئاً . ولقد طالما نعى عليه خصومه عدم الكفاية السياسية ، وطالما نقدوه لانقياده وراء مكرم عبيد ، وطالما تحدثوا عن فساد خططه فى معالجة المطالب القومية ، فكان رد صحف الوفد أن ما يقوله خصوم رئيس الوفد لا يمكن أن يرق إلى نزاهة الرجل وطهارة ذمته ويده ، وأن الرجل النزيه هو الرجل الذى تحتاج إليه مصر فى جهادها لحريتها واستقلالها ، لأن الرجل النزيه ينسى نفسه فى سبيل قومه وفى سبيل وطنه . وإذا نسى الناس أنفسهم وتجردوا لخدمة وطنهم كان لهم الفضل أكبر الفضل ، واستطاعوا أن يصلوا بوطنهم إلى أهدافه وغاياته . وقد كان مكرم (باشا) صديق النحاس (باشا) حين كانت هذه الدعاية أساس الزعامة لرئيس الوفد وأساس قدسيته . فإذا ارتقت الشبهة إلى نزاهة الرجل لم يبق له من الصفات ما يؤهله للزعامة ، ثم كان ذلك دعاية لمكرم (باشا) نفسه بأنه كان المهيمن على النزاهة فى حكم الوفد إلى أن فصله النحاس (باشا) لحرصه عليها .

وكان هذا الاتجاه الذى اختاره مكرم (باشا) للمعارضه بارعاً . فقد أدت الأحكام العرفية واحتياجات الحرب وضرورات التموين إلى أن ترعرعت السوق السوداء ، وعرف الناس استغلال النفوذ فى التصدير والاستيراد وفى غير التصدير والاستيراد من الشئون . وإذ كانت نظرية الوفد فى الحكم أن يكون لنواب الوفد وشيوخه ورؤساء لجانه الكلمة النافذة فى أمور الدولة ، فقد رأى هؤلاء فيما تفتح أمامهم من أبواب جديدة للثراء ما دفعهم للاستفادة منها ، حتى لقد أصبح بعضهم فى أشهر معدودات من أصحاب الألوف وعشرات الألوف ، ولم يكن يملك قبل ذلك شيئاً . أو لو كشف عن هذا لأهل مصر . أفيستطيع النحاس (باشا) أن يبقى فى الحكم وإن آزره الحكم العرفى وسلطانه المطلق ؟

ولكن كيف السبيل إلى مطالعة الرأى العام فى العاصمة وفى الأقاليم بما يجرى من ذلك ؟ لا أمل فى أن تنقل الصحافة منه شيئاً والرقابة قاسية غاية القسوة وليس مستطاعاً عقد اجتماع عام بغير إذن الوزارة ، والوزارة لن تأذن للمعارضة بعقد مثل هذا الاجتماع . ثم إن الوصول إلى معلومات وثيقة عما يقع مخالفاً للنزاهة ليس أمراً ميسوراً والموظفون فى الدواوين يعرفون ما هو مصيبهم إذا هم كشفوا عن هذه الأمور للمعارضة .

فى هذا وفى مثله تحدثنا فى اجتماعاتنا التى كنا نعقدها . فلما واجهتنا هذه الصعوبات التى لا يسهل تذليلها رأينا أن لابد من مجازفة تكون قارعة أو تشبه القارعة ، نقف فيها إزاء الحكومة وجهاً لوجه ، فإما قبضت علينا واعتقلتنا بسلطان الحكم العرفى ، وعند ذلك يبدو

ظلمها واستبدادها صارخين واضحين للعيان ، وإما تراجعت أمامنا فبدت ضعيفة فضعضع ضعفها من هيبتها فى نفس الشعب . والشعب فى الحالين كاسب . والتضحية التى نتعرض لها تافهة ، بل ليست على الحقيقة تضحية ، والاعتقال فى مثل هذه الحال يريحنا من عناء موقف ثقيل على النفس ألا تستطيع مغالبته والتغلب عليه .

وعلى ذلك قررنا أن ننتقل بنشاطنا من العاصمة إلى بعض الأقاليم نتصل فيها بأنصارنا ؛ يجمعون لنا فيها الناس فنخطبهم . ونبين لهم من أمر الحكومة وعسفها وعبثها فى تصرفاتها ما يشعرون معه بأن الأمور العامة تجرى فى طريق يعرض البلاد للخطر ، وما يجعلهم يتناقلون ما نقول فيعوضنا ذلك عن الاجتماعات العامة ، ويضعف من أثر الرقابة على الصحف . فإذا تعرضت الحكومة لنشاطنا كان لنا أن نواجهها فى البرلمان نؤاخذها بالاعتداء على الحرية فيما لا تقتضى ضرورات الحرب والأحكام العرفية التى شرعت لصيانة هذه الضرورات الاعتداء عليه أو الحد منه .

واتفقنا تنفيذاً لهذه الخطة أن نزور مديرية المنوفية ، وأن نطوف بها ، وأن ننزل عند أنصارنا فيها يومين كاملين أو ثلاثة أيام إن اقتضى الأمر . واجتمعنا فى الموعد الذى حددناه بندر (تلا) بدعوة زميلنا أحمد (باشا) عبد الغفار ، وذهبنا من محطتها سيراً على الأقدام إلى منزل شقيقه عبد السلام (بك) عبد الغفار حيث أعد مكان الاجتماع . وقد كانت الإدارة بمديرية المنوفية ، كما كانت وزارة الداخلية ، على علم بذهابنا إلى (تلا) وعزمنا التجول فى أرجاء المنوفية . لكنا لم نجد فى زيارتنا (تلا) ما يدل على شدة الحكومة فى مقاومتنا ؛ وأغلب الظن أنها رأت أن تراقب حركتنا فى بدايتها من غير مبالغة فى العنف ، فإن رأت انكماش الأهالى عنا مخافة بطش الحكومة ، أو رأت أنا نكتفى بزيارات لا يخشى أثرها ، تركتنا نتجول من غير مبالغة فى التضييق علينا ، ثم كانت لها الحجة يوم تقول إن الرأى العام لا يعبأ بنا . أما إن هى رأت للحركة قوة يخشى أن تثير الثائرات فإنها عند ذلك تتخذ الإجراء الذى يمليه الموقف .

نجحت زيارتنا (تلا) أعظم النجاح ؛ فقد حاول البوليس منعنا من السير على الأقدام إلى مكان الاجتماع حتى لا يلتف الناس بنا ويكثر جمعهم حولنا ونحن فى طريقنا إلى منزل مضيفنا . فإذا حركته تنقلب إلى النقيض مما أراد ، وإذا الناس يظنون أن البوليس يحاول الاعتداء أو القبض علينا ، وإذا هم لذلك يجيئون من كل مكان ليروا ما سيكون . عند ذلك ترك البوليس تذهب إلى دار عبد السلام (بك) ليتمكن من محاصرتنا داخل المكان ومنع

الجمهور من الوصول إلينا . وعرف الجمهور ذلك فأسرع إلى مكان الاجتماع ، فلما دخلناه وجدناه مكتظاً بمن سبقونا إليه . وأقمنا ريثما اكتمل الجمع ثم قمنا نخطب هذه الجماهير التي غص بها المكان ونلق على الحكومة من المآخذ فى حكمها ما تحمست له الجماهير أشد الحماسة . وبعد الظهر ذهبنا إلى (كفر ربيع) بدار أسرة « أبو حسين » فإذا حكمدار المديرية يبلغنا أن عنده أمراً بمنعنا من الكلام وبفض الاجتماع بالقوة إن أحوج الأمر . وتداولنا الرأى فيما بيننا ، واتفقنا من غير مناقشة على أن نرفض هذا الأمر بالمنع ، وقمت فتكلمت ثم تكلم الدكتور ماهر (باشا) ومكرم عبيد (باشا) . ولم يفرق الحكمدار الاجتماع بالقوة مخافة اصطدام البوليس بالأهالى .

وفى ضحى الغد ركبنا السيارات لنطوف أرجاء المديرية فإذا البوليس قد وضع فى طريقنا العقبات بإلقاء مواسير ضخمة تعترض سيرنا أحياناً ، وبحفر الطريق حتى لا تتخطاه السيارات أحياناً أخرى . مع ذلك استطعنا بشيء من الجهد أن نبلغ غايتنا وأن ننزل دار مضيفنا السيد (بك) الفقى ببلدة (كمشيش) وأن نخطب الذين لبوا الدعوة لمقابلتنا . وتناولنا طعام العشاء ثم عادت بنا السيارات إلى القاهرة فبلغناها قرابة منتصف الليل .

كانت جولتنا هذه بالمنوفية موفقة . لكنا علمنا بعد قليل أن الإدارة الحكومية بدأت تؤاخذ الذين استقبلونا ، والذين خفوا للقائنا ، وتنزل بهم ألواناً من العنت والمضايقة .

ونحن نعرف ما للعنت والمضايقة من أثر فى نفوس كثيرين يضيقون بهما ولا يطيقون احتمالهما ، وإن دفعتهم مجاملتنا للتظاهر بالصبر عليها وعدم الشكوى منهما .

فللناس مصالح تهيمن عليها الإدارة وتستطيع التسامح أو التشدد معهم فى شأنها وهيمنتها لا تقتصر على العمد والمشايخ ومن إليهم ممن هم فى حكم الموظفين ، ومن يقعون لذلك تحت سلطانها ؛ بل تمتد هذه الهيمنة إلى الأهلين أنفسهم . فهذا مالك له آلة رافعة يمكن تعطيلها بدعوى مخالفته اللوائح ، وذاك تاجر يمكن تعطيل تجارته بحجة أو بأخرى . والناس يحرصون على هذه المصالح أشد الحرص . أترانا وقد علمنا ما حدث بالمنوفية ، ننتقل للتجول فى مديريات أخرى ، فنعرض أهلها لمثل هذا العنت البالغ الذى كان يصل تحت الأحكام العرفية فى ذلك العهد إلى القبض على الأشخاص ونفيهم إلى الطور واعتقالهم هناك ، لغير شيء إلا أن أشخاصنا لا يصيبها مكروه . . . ذلك ما لم تطمئن إليه نفوسنا ، ولهذا ترددنا فى متابعة هذه الخطة إبقاء على أنصارنا وحرصاً على حريتهم وعلى مصالحهم .

كانت الإدارة تنزل مثل هذه الألوان من العنت والمضايقة بالناس كلما صدرت لها الأوامر

أو التوجيهات به . وكان ذلك يسيراً عليها فى ظل الأحكام العرفية . وقد امتد سلطان الأحكام العرفية فى مصر فى العهود السابقة على نحو لم يقع فى بلد غيرها . فمنذ سنة ١٩٣٩ إلى الوقت الذى أكتب فيه هذا الفصل من المذكرات – سنة ١٩٥٢ – خضعت مصر للأحكام العرفية ثلاث مرات استغرقت أكثر من تسع سنوات . فقد أعلنت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ وبقيت إلى سنة ١٩٤٦ ، وذلك بسبب الحرب العالمية الثانية ، ثم أعلنت فى مايو سنة ١٩٤٨ وبقيت إلى مايو سنة ١٩٥٠ ، وذلك بسبب حرب فلسطين ، ثم أعلنت فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بسبب حريق القاهرة فى ذلك اليوم .

وفى هذه العهود وقع من ألوان التنكيل بالناس فى غير جرم ومن غير محاكمة ما ضج الرأى العام منه ، من غير أن يستطيع التنفيس عما فى نفسه مخافة البطش الصارم فى ظل تلك الأحكام العرفية القاسية .

للإدارة ورجالها باع طائل فى إعنات من يراد إعناتهم ، وذلك أمر يؤسف له . ولعل ذوى الضمائر الحية من رجال الإدارة لا يرضونه ، أو يقدمون عليه كارهين اتقاء الغضب عليهم وتأخيرهم عن دورهم فى الترقية أو إنزال الأذى بهم ، ولعل هذا الإعنات قد أصبح فى طبيعة بعضهم فلا تتحرك ضمائرهم لما يقومون به ولا للأذى الذى ينتج عنه .

كيف كان يحدث هذا ؟ وكيف كانت ترضى عنه الحكومة المركزية أو تشجع عليه أو تأمر به ؟ . . .

سبب ذلك أننا لما يصبح احترام القانون فى طبعنا ، ولم يجر من أخلاقنا مجرى الدم فى العروق ، بل نحن على العكس من ذلك كنا نرى فى التحايل على القانون للتخلص من أحكامه « شطارة » نغتبط لها ونغبط أصحابها . وقد يكون مرجع ذلك إلى أن الظالمين الذين حكموا بلادنا أزماناً طويلة كانوا قد فرضوا علينا أحكاماً ظالمة وتشريعات يأباها العدل ، وأنا لم نكن نستطيع أن نثور صراحة بهذه الأحكام والتشريعات ، فكنا نتحايل عليها ونفرح لمخالفة ما فيها . وقد بلغ بنا الأمر فى ذلك أن صرنا نتحايل على أحكام الشريعة الإسلامية وأن وضع فقهاؤنا المؤلفات فى الحيل الشرعية . وهذا ديدن الشعوب الضعيفة التى لا تستطيع الثورة بالظلم وتحطيمه ، فهى تلجأ للحيلة وإن أبتها الأخلاق الكريمة . وقد انتقل هذا الميراث إلى حكامنا فأصبحوا يلجأون إلى الحيلة لتفادى حكم القانون ، لا هرباً من بطش القانون وظلمه ، بل هرباً مما يفرضه القانون من ضمانات للحرية ، وإمعاناً فى ظلم الناس ، اقتناعاً بأن « العاجز من لا يستبد » .

والعجيب أن كبراءنا وقادتنا لم يتخلصوا من هذا الميراث ، ولم تهدهم دراساتهم فى تاريخ الشعوب ولا هداهم تفكيرهم فيما يفرضه العدل ، لادراك ما يجر هذا الخلق على الأمة من شر ووبال . فرؤساء الوزارات والوزراء والحكام على اختلاف مراتبهم لم تكن تأبى ضمائر أكثرهم أن يظلموا وأن يحابوا وأن يرفعوا رجلا ظلماً ويخفضوا آخر ظلماً كذلك ، وكانوا لا يخشون الله فيما يصنعون من ذلك ، ولا يعنون بما يترتب عليه من نتائج فى حياة الأمة ليومها ولغدها ولمستقبلها . ولو أنهم أفادوا من دراساتهم فى تاريخ الأمم لأدركوا أن العدل هو حقاً أساس الملك ، وأن احترام القانون هو وحده الكفيل برقى الأمم وتقدمها ، وأن الحرية الصحيحة هى المدرسة لا مدرسة مثلها تتعلم فيها الشعوب وتبلغ من طريقها مدارج العظمة والمجد . ولهذا تعنى الأمم العريقة فى الحضارة بتنشئة أبنائها على احترام القانون فى كل كبيرة وصغيرة فإذا هدى الإنسان رأيه إلى أن قانوناً ظالم واجب الإلغاء لم يكن التحايل على هذا القانون ومخالفته وسيلة الرجل الحر والشعب الحر للتخلص من القانون الظالم ، بل كان النداء بإلغاء القانون ، مع احترامه ، الوسيلة إلى أن يلغى ، أو كانت الثورة الصريحة على القانون الظالم وتحمل نتائج هذه الثورة هى الوسيلة لتغيير هذا القانون أو إلغائه .

لم نكن قد بلغنا بعد فى مصر هذه المرحلة الكريمة . لذلك أخذ رجال الإدارة يرهقون من استقبلونا فى المنوفية ومن احتفلوا بنا ، ولذلك عدلنا عن متابعة التنقل فى الأقاليم ضناً بحرية أنصارنا ومصالحهم ، وأخذنا من جديد نفكر فيما يجب أن نقوم به لمعارضة الحكومة فى سياسة البطش واستغلال النفوذ وإشاعة السوق السوداء وما إلى ذلك من مثله .

وإنى لفى منزلى ذات صباح إذ دخل على مكرم عبيد (باشا) ولم يلبث حين استقر به المجلس أن دفع إلىّ كتاباً ملفوفاً فى ورق أزلته فإذا للكتاب غلاف أسود . فقلت : ما هذا ؟ قال : هذا هوالكتاب الأسود الذى جمع فضائح النحاس ووزارته ، قلت : ومتى طبعت هذا الكتاب ؟ قال : أتذكر إذ كنا نتحدث فى الوسيلة لمطالعة الرأى العام بأعمال النحاس وزملائه ؟ من ذلك التاريخ استعنت بكل من استطعت الاستعانة بهم لجمع هذه البيانات ، وبكل من استطعت الاستعانة بهم لتبويبها وترتيبها ، وبكل من استطعت الاستعانة بهم لطبعها فى هذا الكتاب . وهؤلاء جميعاً عدد قليل جداً . ولم أرد أن أظهر أحداً على ما نقوم به ليظل السر فى أضيق حدوده . ولم يكن ذلك مخافة أن يفشيه أحد من إخواننا فى المعارضة ، ولكننى خشيت أن تسقط كلمة هنا أو هناك من غير عمد فتقف عليها الحكومة فتفسد علينا عملنا . والآن قد تم بحمد الله وبدأنا نوزع الكتاب . وهذه نسخة من نسخه الأولى حملتها إليك

عندى . وسترى حين تقرؤها العجب العجاب .

وتوفرت على قراءتها فور انصرافه من عندى فوجدت فيها العجب العجاب فعلا . لقد كنت أعرف من قبل الشيء الكثير مما احتوته . لكننى ألفيت فيها إلى ذلك ما لم أكن أعرف مما أثار دهشتى . صحيح أن الوفد درج ، فى جميع الفترات التى تولى فيها الوزارة ، على أن يجعل الحكومة وفدية لحماً ودماً ، فلا يسند المناصب الرئيسية إلا لمن يطمئن إلى وفديتهم ، ولا يرى بأساً بأن يطفر إلى هذه المناصب بأشخاص كل كفايتهم إخلاصهم لهذه الوفدية . وصحيح أنه جعل للنواب والشيوخ الوفديين الكلمة النافذة والسلطان المطلق فى دوائرهم . لكن الأمر فى هذه المرة انتقل من الحزبية السياسية إلى القرابة العائلية والمحسوبية الشخصية ، كما انتقل إلى استغلال الحكم فى الكبيرة والصغيرة استغلالاً هوى فى بعض الأحيان إلى الصغائر ، وضخم فى أحيان أخرى فتناول الضياع الواسعة . ذلك ما احتوى عليه الكتاب الأسود ، وذلك ما أثار دهشتى حين قرأته . فأما ما انطوى عليه من بطش الوفد بخصومه من طريق الأحكام العرفية فذلك ما لم يثر دهشتى لأنى كنت أعرف كل تفاصيله .

لم تمض أيام على زيارة مكرم (باشا) حتى كان الكتاب الأسود قد أثار فى البلاد كلها ضجة أى ضجة ، مع أن الرقابة على الصحف منعت الإشارة إليه ، وحتى كان الناس من كل الأحزاب يبذلون الجهد للحصول على نسخة منه . ولم يقف أمر هذا الكتاب فى حدود مصر ، بل بدأت الصحف الإنجليزية فى إنجلترا تتحدث عنه . واضطربت الوزارة للأمر وجعلت تفكر فيما يجب عليها أن تصنعه إزاء هذه الحملة العنيفة التى وجهت إليها ، والتى تشعر أن لبعض المقامات يداً فيها .

وكان رأينا نحن رجال المعارضة أن الوزارة فى موضوع الكتاب الأسود بين أمرين : إما أن تبلغ النيابة لتحقق ما احتواه ولترفع دعوى القذف على مكرم (باشا) إذا كان ما احتواه الكتاب غير صحيح ، وإما أن تسكت فتقبل ما اتهمها به وتقر بصحته . ولن يعترض على تحقيق النيابة بأن مكرم (باشا) نائب يتمتع بالحصانة البرلمانية ، فالأغلبية الوفدية الساحقة فى مجلس النواب كفيلة بأن ترفع عنه هذه الحصانة فى أقل من أربع وعشرين ساعة .

سكتت الوزارة طويلا قبل أن تتخذ إزاء الكتاب وإزاء صاحبه إجراء أياً كان نوعه ، مكتفية بمنع الصحف من الإشارة إلى الموضوع . وبعد أسابيع تقدم لمجلس الشيوخ سؤال من أحد أعضاء المجلس الوفديين عما تعتزم الحكومة اتخاذه من الإجراءات إزاء الكتاب وواضعه . وتأجل الرد على السؤال أربعة أسابيع وضعت الوزارة فى أثنائها خطتها بأن أوحت

إلى رجال حزبها فى كل من مجلسى البرلمان فقدموا أسئلة عن الوقائع التى وردت فى الكتاب الأسود ، وأخذ الوزراء يجيبون عن هذه الأسئلة بتفسير بعض الوقائع تفسيراً يخرجها من دائرة الحظر إلى دائرة الإباحة ، وبتصحيح بعض الوقائع تصحيحاً يلقى فى الذهن أنها صورت فى الكتاب الأسود بنية سيئة تصويراً قصد به إلى التشهير ، وبنفى بعض الوقائع أو إبرازها فى صورة تختلف تمام الاختلاف عن الصورة التى أوردها الكتاب . ولا تجيز اللائحة فى كلا المجلسين لغير النائب أو الشيخ صاحب السؤال أن يعلق على الإجابة . وكثيراً ما كان التعليق بالشكر أو بتجريح واضع الكتاب الأسود .

كان الكثير من هذه الإجابات أدنى إلى مرافعات المحامين . وكان فى الكثير منها براعة لا ريب . وكانت تتوخى مهاجمة نقط الضعف ، أو ما يبدو أنه نقط الضعف ، وتغفل مسائل هامة . فلما طال أمر الأسئلة ، ذكرنا لمكرم عبيد (باشا) أن السبيل الطبيعى والوحيد لإظهار الرأى العام على الحقيقة ، بعد أن بدأت الصحف تروى ما يجرى فى البرلمان ، إنما يكون بأن يقدم هو استجواباً فى مجلس النواب يتيح له أن يشرح ما حاولت إجابات الوزراء على الأسئلة أن تشوهه ، ويدلى فيه بما لديه من حجج جديدة . وكان مكرم (باشا) متردداً بادئ الرأى ، اقتناعاً منه بأن الأغلبية الوفدية فى مجلس النواب ستقاطعه ، ثم زال تردده بعد ذلك شيئاً فشيئاً .

وقدم مكرم (باشا) استجوابه فأحدث تقديمه فى الرأى العام انتعاشاً عصبياً عجيباً شمل أنصار الوزارة ومعارضيها على السواء ، وكأنما كان الناس يظنون أن الأحكام العرفية القاسية المفروضة على مصر تمنع من التعرض للحكومة بأى نقد .

وجاء موعد نظر الاستجواب فاكتظت شرفات مجلس النواب على نحو لم تشهده من قبل قط . وبدأ مكرم (باشا) يشرح استجوابه وقد اتجهت الأنظار كلها إليه ، وقد أعد أنصاره الشبان المتعلمون فى مجلس النواب عدتهم لمواجهة المقاطعات والمقاطعين . واستغرق شرح الاستجواب جلسات كان حاضروها رجالا ونساء يزدادون فى كل جلسة عما كانوا فى الجلسة التى سبقتها . وبح صوت مكرم (باشا) بعد هذه الجلسات لكثرة ما تكلم ، ولكثرة ما قوطع ، وإن شهد الجميع بأن رئيس المجلس حرص على حماية المنبر فى هذه المناسبة بدقة غاية الدقة .

ورد النحاس (باشا) على الاستجواب ، فبدأ يتناول النقط الضعيفة واستظهر تفاهتها بوضوح أشد الوضوح ، فصفق له أنصاره فى المجلس تصفيقاً حاداً مهد لنصره السريع الحاسم . ولم يكن مكرم (باشا) ولم يكن أحد منا فى شك من أن نتيجة الاستجواب ستكون

الانتقال لجدول الأعمال ، وأن الوزارة ستنال تصفيق البرلمان ، لكنا لم نكن فى شك كذلك من أن هذا الاستجواب سيكون له من الأثر فى الرأى العام وفى الحياة السياسية ما يبعث إلى الجو الذى ترزح مصر تحته قبساً من نور يخفف من هذا الظلام الذى خيم عليها وخنق كل صور الحرية فيها .

لم أذكر شيئاً مما احتواه الكتاب الأسود ضناً بهذه المذكرات عن أن تعلق بها شبهة الجدل الحزبى . وإنما يقتضينى المقام أن أذكر أن هذا الكتاب تناول عدداً كبيراً جداً من وقائع استغلال النفوذ ، وبعضها تافه كإرسال شحنة من الفول من جهة إلى أخرى بالسكة الحديد من غير أجر لأنها مرسلة باسم أحد الوزراء ، وأن ضخامة هذا العدد من الوقائع جنت على الكتاب الأسود أكثر مما أفادته . ذلك أن بعض هذه الوقائع أصابه بعض التحريف ، وبعضها لم يكن دقيقاً كل الدقة . وليست مهاجمة وزارة لمجافاتها نزاهة الحكم بحاجة إلى مثل هذا العدد الكبير من الوقائع ، بل يكفى فيها ذكر عدد محدود من وقائع تخالف لنزاهة ، على أن تكون هذه الوقائع ثابتة ثبوتاً قطعياً لا تتطرق إليه ريبة . هنالك يوقن الرأى العام بأن الحكم ليس نزيهاً فى مجموعه ، لأنه يعلم أن من الصعب ، أن لم يكن من المستحيل ، لوقوف على كل الوقائع التى تجافى نزاهة الحكم ،وأصعب منه إقامة الدليل على صحة هذه الوقائع . فإذا ثبت بعض الوقائع ثبوتاً قطعياً أيقن الرأى العام أن تصرفات القائمين بالأمر ليست و مجموعها فوق مستوى الشبهات ، لأن النزاهة صفة قائمة بضمير الحاكم . وإذا أجاز ضمير الحاكم مخالفة النزاهة فى أمر هان عليه أن يجيز هذه المخالفة فى أمور ، بل أصبح هذا الضمير ولا ثقة للرأى العام به ، ولا اطمئنان للرأى العام إليه ، وأصبح الحاكم الذى شابت نزاهته الشوائب منظوراً إليه على أنه قدير على مخالفة العدل والقانون كلما دعاه إلى مخالفتهما هوى أو منفعة .

والواقع أن ولاية الحكم تقتضى صاحبها من مراقبة النفس ومحاسبة الضمير ومراعاة العدل والتقيد بالقانون ما ينوء به الأكثرون ولا يقدرون عليه إذا تركوا لأنفسهم ولم يكن عليهم رقيب من ضميرهم ومخافتهم الله . والرأى العام فى الأمم المؤمنة بسلطانها هو الرقيب الحسيب ، وهو الذى يجعل من يخالف القانون أو العدل أو النزاهة عاجزاً عن البقاء فى منصبه مضطراً لترك هذا المنصب لأول ما تقع منه هفوة من الهفوات . فقد علمت التجارب هذا الرأى العام أن الظلم الذى يعصف بطائفة من الأمة اليوم ، يعصف بالطائفة الأخرى غداً ، وأن قيام الحكم على أساس من محاباة الأنصار يفيد عدداً محدوداً من أبناء الشعب ، لكنه يضر

بمجموع الشعب ضرراً بليغاً ، ويدفع هذا الشعب ، وله من الحيوية والوعى وقوة الإدراك حظ عظيم ، إلى التذمر وإلى الثورة .

أباحت التقاليد فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أول عهدها بالاستقلال ، أن يجىء الحزب الذى يتولى الحكم – سواء أكان الحزب الجمهورى أم الحزب الديمقراطى – بأنصاره إلى مناصب الدولة ويقصى خصومه عن هذه المناصب ، ولاحظ الرأى العام أن الأمور لا تسكن إلى قرار ، بل تظل مضطربة على نحو يهدد المرافق العامة بأشد الأخطار ، وأيقن أن مرجع ذلك إلى هذا التقلقل الحزبى المستمر ، فثار بهذا التقليد وأصر على أن تكون لموظفى الدولة ضمانات تحميهم حين انتقال الحكم من حزب إلى حزب ، وكذلك كان . واستقرت الأمور وسارت المرافق العامة فى طريقها السوى ، وتقدمت الدولة سراعاً ، فأصبحت الولايات المتحدة أقوى دولة فى العالم ، وأشد الدول كفالة لحرية أبنائها ، وحرصاً على تمتع كل فرد بحقه فى الحرية متاعاً كاملا .

فأما الأمم التى يضعف رأيها العام عن محاسبة الحكام ، فتنبت فيها طائفة الوصوليين والنفعيين الذين يجرون لاهثين فى مواكب الحكام ، ليفيدوا لأنفسهم من المنافع العاجلة ما يؤذى سمعة الحكم ويفسد القائمين به ، ويصرفهم عن التعلق بالأمور العامة إلى محاباة هؤلاء النفعيين الذين يظهرون لهم من التعلق بأشخاصهم ومن تمجيدهم ما يزدريه الرجل ذو الهمة ، وما تنتفخ له أوداج العاجز الضعيف الذى لا يملك من القدرة على الحكم إلا الجعجعة الفارغة والكلام الأجوف . ولذا ترى سير هذه الأمم بطيئاً برغم حيوية طائفة عظيمة من أبنائها وقدرتهم على العمل والإنتاج . لكن هذه الحيوية وهذه القدرة تظلان كامنتين لأن هذه الطائفة وحدها لا تكوّن الرأى العام . والرأى العام القوى المستنير ، الذى يزدرى قطيع الهمل من المرتزقة ومن الجهال ، هو وحده الرقيب العتيد الذى يستطيع أن يبرز قبضة يده للظالم فيرده عن ظلمه ، وللمستبد فيرده عن استبداده وعن طغيانه .

* * *

لم يقف أمر الكتاب الأسود وصاحبه عند الاستجواب والرد عليه وانتقال مجلس النواب إلى جدول الأعمال ، بل رأى النحاس (باشا) فيما أقدم عليه مكرم (باشا) هرطقة وتجديفاً لا يجوز معهما أن يبقى عضواً بمجلس النواب . لذلك تقدم إلى المجلس طعن جاء فيه أن مكرم (باشا) قد اجترح بما صنع أمراً نكراً يتنافى مع كرامة النيابة عن الأمة ويجب لذلك فصله من مجلس النواب وإسقاط صفة النيابة عنه . هنالك ذكرت الحديث الذى دار ،

عقب حل مجلس النواب ، بين إبراهيم (بك) الطاهرى ومكرم (باشا) ، وكان يومئذ لا يزال وزير المالية والسكرتير العام للوفد . وكيف رفض مكرم (باشا) ما طلبه الطاهرى (بك) من ترك الثلث من عدد مقاعد المجلس للمعارضة بحجة أن النحاس (باشا) لا يرضى أن ينزل عن أكثر من الربع حتى تتوافر له جميع الأغلبيات الدستورية ، وبينها أغلبية فصل أعضاء المجلس الذين لا يرضى الوفد عنهم . فقد كان مكرم (باشا) أول من طبقت هذه القاعدة عليه ،ففصل من عضوية المجلس ، ثم فصل معظم أنصاره من هذه العضوية ، جزاء لهم عن تأييده وعن نشر الكتاب الأسود .

ولم يقف أمر الكتاب الأسود وصاحبه عند فصل مكرم (باشا) وأكثر مؤيديه من عضوية البرلمان . فبعد زمن رأى النحاس (باشا) - بدافع من نفسه أو من سواه - أن لمكرم (باشا) نشاطاً ضاراً لا يجوز معه أن يتمتع بحريته ، ولذلك أمر ، بوصفه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، باعتقاله كما أمر من قبل باعتقال على ماهر (باشا) ومحمد طاهر (باشا) وغيرهما من كبار المصريين . وأرسل مكرم (باشا) إلى معتقل السرو وظل معتقلا إلى يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

كان الأمريكان والإنجليز يومئذ قد نزلوا فرنسا وبدءوا يجلون الألمان عنها ، وكان الروس من ناحيتهم قد قاوموا الألمان فى (ستالنجراد) مقاومة اضطرتهم إلى التراجع ، وأتاحت للروس من بعد ذلك أن يتقدموا إلى بروسيا الشرقية . وكانت بوادر نصر الحلفاء تتبدى فى الأفق نصراً حاسماً بغير شرط ولا قيد . وكان الإنجليز قد بدءوا يرون أن لم تبق لهم فى مصر حاجة باليد الحديدية التى جعلوا النحاس (باشا) وسيلتها منذ ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ . وكان الملك فاروق قد أبدى منذ تولت وزارة النحاس (باشا) الحكم ضيقه بالسفير البريطانى سير مايلز لامبسون — الذى أنعم عليه بعد ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ فصار لورد كيلرن - وعدم رضاه عن وزارة النحاس (باشا) . وكان ما لجأت إليه الوزارة خلال السنتين ونصف السنة التى سلختها فى الحكم من محاباة واستثناءات وإباحة لاستغلال النفوذ وما هو من ذلك بسبب ، قد جعل بقاء الوزارة فى الحكم غير ممكن . وكان الناس فى مصر يشعرون بوطأة الأحكام العرفية وشدتها لما ترتب عليها من اعتقالات ورقابة على الصحف واستيلاء على أرزاق الناس وأقواتهم . وكان الجو كله يشعر بأن أمراً يوشك أن يقع .

وسافر لورد كيلرن فى أخريات الصيف إلى جنوب أفريقيا يمضى إجازته هناك . وبعد قليل من سفره بدأ الناس يتهامسون بأن الملك لم يبق له بالوزارة طاقة .

وإنى لفى منزلى بعد ظهر السابع من أكتوبر سنة ١٩٤٤ إذ دق التليفون وخاطبنى الدكتور أحمد ماهر (باشا) من رياسة مجلس الوزراء وطلب إلىّ أن أوافيه هناك . ذلك أن الملك أقال الوزارة وعهد إليه بتأليف الوزارة التى تخلفها ، وماهر (باشا) يريد أن نتعاون فى هذا التأليف .

وذهبت إلى رياسة مجلس الوزراء . وقابلت الدكتور ماهر (باشا) وأخذنا نتبادل الرأى فى تأليف الوزارة الجديدة .

الفصل التاسع

فى أعقاب الحرب

وزارة من جميع الأحزاب غير الوفدية – متاعب تأليفها – حل مجلس النواب الوزارة ومجلس الشيوخ – الملك والانتخابات – كادر العمال – مشاكل العمال – انتقالى من الوزارة إلى رئاسة الشيوخ – إعلان الحرب على اليابان ومؤتمر سان فرنسسكو – اللجنة السياسية توافق على إعلان الحرب رئيس الوزارة يطلب إلى مجلس النواب إعلان الحرب مقتل الدكتور أحمد ماهر (باشا) – النقراشى (باشا) يؤلف الوزارة البرلمان يوافق على إعلان الحرب ميثاق الجامعة العربية مصر وتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ – البرلمان يقر ميثاق الأمم المتحدة خلاف مكرم والنقراشى وأثره نشاط المعارضة الملك يضع حجر الأساس للمدينة الجامعية فيقاطع الطلاب الحفلة استقالة الوزارة – الملك يعهد إلى إسماعيل صدقى (باشا) فى تأليف الوزارة

ذهبت إلى مجلس الوزراء إجابة لدعوة الدكتور أحمد ماهر (باشا) . وبعد قليل من دخولى عليه جاء أحمد (باشا) عبد الغفار وإبراهيم (باشا) دسوقى أباظة وإبراهيم (باشا) عبد الهادى والنقراشى (باشا) . وبدأنا نتداول الرأى فى تأليف الوزارة الجديدة ، فأبدى ماهر (باشا) أن الاتجاه إلى اشتراك الأحزاب غير الوفدية جميعاً فيها ، وعلى ذلك يشترك حافظ (باشا) رمضان والحزب الوطنى ويشترك مكرم عبيد (باشا) وحزب الكتلة الناشئ . ولم تطل مناقشتنا فى هذا الأمر ، فقد رأينا حافظ (باشا) رمضان يحضر الاجتماع مدعواً إليه . وبعد سويعة حضر مكرم عبيد (باشا) وكان قد أفرج عنه منذ ساعة وجاء إلينا من معتقله .

بأمر من أفرج عنه ؟ وكيف استطاع أن يحضر بهذه السرعة ؟ لقد كان الطبيعى أن يفرج عنه بعد تعيين حاكم عسكرى يحل محل النحاس (باشا) ويصدر أمر الإفراج . وتعيين حاكم عسكرى لا يمكن أن يحصل قبل أن تتألف الوزارة وتستصدر مرسوماً يوافق عليه مجلس الوزراء يعين بموجبه حاكم عسكرى جديد . لكن هذا التصوير القانونى الذى تقضى به طبيعة أوضاعنا الدستورية لم يرد بخاطر أحد ساعة دخل علينا مكرم (باشا) ، بل قابلناه جميعاً بالترحيب والتهنئة والعناق . فلما استقر به وبنا المجلس بدأنا نتحدث فى الوزارة وتأليفها .

وقد شعرت بعد هنيهة بأن جو الحديث لا يشجعنى على الاشتراك فى الوزارة ، بل لايشجع على أن يشترك الأحرار الدستوريون فيها . ذلك بأن مكرم (باشا) بدأ كلامه بأن الأحزاب يجب أن تمثل فى الوزارة بعدد متساو من الوزراء . ودهشنا جميعاً وسألناه عمن يقترحهم من أعضاء كتلته ، اقتناعاً منا بأنه لن يجد العدد الذى يتعادل به مع الأحزاب الأخرى ، وبخاصة مع الدستوريين والسعديين . لكنه أصر على أن نقبل المبدأ أولاً ثم يكون الكلام فى الأشخاص بعد ذلك .

ثم إننى سألت ماهر (باشا) عن الوزارة التى يريد أن يتولاها مع الرياسة ، فقال إنها وزارة الداخلية . وكان رأى الأحرار الدستوريين أنه إذا تولى حزب إحدى الوزارتين : الداخلية أو المالية ، وجب أن يتولى دستورى الوزارة الأخرى ، وإذن فقد وجب أن يتولى دستورى وزارة المالية . قال مكرم (باشا) : لكنى توليت وزارة المالية غير مرة ، وأنا أخبر بها . واختلفنا على هذا الأمر كذلك . قلت إذن أرجو إعفائى من الاشتراك فى الوزارة ، وأصررت على ذلك .

وإنا لنتحدث فى هذا الأمر وفى مثله ويطول حديثنا إذ دق التليفون وتكلم رئيس الديوان ، أحمد محمد حسنين (باشا) ، يسأل عما فعلنا . وأخبره الدكتور ماهر (باشا) أنه يلقى صعوبات فى إتمام مهمته . ولم تكن إلا دقائق بعد ذلك حتى رأينا حسنين (باشا) يقبل علينا ويسأل عن الصعوبات التى تواجهنا . وأخبره ماهر (باشا) بما هنالك وباعتذارى عن عدم الاشتراك فى الوزارة . وبعد حديث حاول حسنين (باشا) به التوفيق قال : « أرجو أن تقدروا أن عدم تأليف الوزارة معناه أن (جلالة) الملك لم يوفق فى الخطة التى وضعها ، بعد أن كان مقتنعاً بأنها تنال منكم كل الرضا » .

وانصرف رئيس الديوان وعدنا إلى بحثنا . لكننا لم نستطع أن ننتهى إلى رأى تلك الليلة ، لأن مكرم (باشا) كان متشبثاً بمساواة كتلته بالأحرار الدستوريين وبالسعديين فى عدد الوزراء ، وبأنه يجب أن يتولى وزارة المالية ، وكأنما طاف بذهنه أن الوزارة لا يمكن أن تؤلف إلا إذا كان راضياً كل الرضا . أليس هو واضع الكتاب الأسود ؟ أو لم يقدم إلينا من معتقله منذ ساعة من الزمان ؟ فمن غيره يستطيع أن يزعم أن له فى مقاومة النحاس (باشا) مثل جهده ؟ !

وكنت أنا مقتنعاً من جانبى بأنه يغالى فيما يطلب ، وكان ذلك هو اقتناع الدكتور أحمد ماهر (باشا) كذلك . لكن الدكتور ماهر (باشا) كان مكلفاً بتأليف الوزارة ، وكان حريصاً على ألا يخفق فى هذه المهمة . أما أنا فكنت أشعر بأن واجبى الأول أن أحافظ على كرامة الأحرار الدستوريين وقد توليت رياسة الحزب . وإذا كان ماهر (باشا) حريصاً على

تأليف الوزارة ، فلن ينزل الأحرار الدستوريون لذلك عن خطتهم التي جروا عليها منذ اشتركوا فى وزارات مختلفة إبان مرض محمد محمود (باشا) وبعد وفاته .

وانصرفنا ذلك المساء وعدت إلى منزلى أفكر فى الموقف . لقد شعرت من محادثاتى مع إخوانى زعماء الأحرار الدستوريين أنهم يحرصون على اشتراك الحزب فى الوزارة ليطمئن إلى الانتخابات التي يجريها الدكتور ماهر (باشا) . وقد ألح على غير واحد منهم بألا أحول دون هذا الاشتراك .

أما أنا فأخذت أفكر فى السبب الذى من أجله يراد أن تشترك جميع الأحزاب غير الوفدية فى الوزارة . لقد دلت تجارب الماضى منذ بدء الحياة النيابية فى سنة ١٩٢٤ على أن الوزارة التي تجرى الانتخابات تصل إلى النتيجة التي تريد الوصول إليها ، فإذا كان المقصود أن تكون النتيجة غير وفدية ، فتأليف رئيس الهيئة السعدية الوزارة كفيل بتحقيق هذا الغرض . وقد ألف محمد محمود (باشا) وزارته فى سنة ١٩٣٨ ولم يشرك فيها حزباً غير الأحرار الدستوريين ، ففاز غير الوفديين فى الانتخابات فوزاً مبيناً . لكن ما حدث من بعد ذلك أوحى إلى المقامات العليا أن بقاء بعض الهيئات خارج الوزارة يضعفها . ولذلك رأوا ، فيما يظهر ، أن تبدأ الوزارة والأحزاب كلها مشتركة فيها حتى لا يكون بقاء حزب بعيداً عنها سببا فى ضعف هيبتها .

فكرت فى الأمر وأنا شديد الرغبة عن أن أشترك شخصياً فى الوزارة ، ميال مع ذلك لاشتراك الحزب فيها حتى يكون له على الانتخابات من الإشراف المباشر بعض ما يطمئن مرشحى الحزب جميعاً إليها . وقلت فى نفسى : لعلى إذا طلبت أن أكون وزير وزارتين ، المعارف والخارجية ، أدى ذلك إلى عدم اشتراكى فى الوزارة . فلما أصبحت وذهبنا إلى موعدنا بمجلس الوزراء قبيل الظهر من يوم ٨ أكتوبر وعرضت الوزارتين على الدكتور ماهر (باشا) لم يعترض بل كفاه أن قال : أود أن أذكر لك أنى كنت قد اخترت النقراشى (باشا) لوزارة الخارجية ليكون على اتصال دائم بى ، فإذا لم يكن لديك مانع من هذا الاتصال فلا بأس عندى بأن تتولى الخارجية مع المعارف . وقال مكرم (باشا) : لكن الصلة منقطعة بين المعارف والخارجية . أما الشئون الاجتماعية فأقرب الوزارات إلى المعارف . وبعد مناقشة أبدى ماهر (باشا) فى أثنائها حرصه على إرضائى لأعاونه فى الوزارة لم أجد بأساً بقبول رأى مكرم (باشا) .

وأصر حافظ رمضان (باشا) على أن يتولى وزارة العدل أو لا يشترك فى الوزرة ، فأجيب

إلى ما طلب . وكذلك تألفت الوزارة تمرضى مكرم (باشا) وأرضانى وأرضى حافظ رمضان (باشا) .

وأجلت الوزارة البرلمان شهراً تمهيداً لحل مجلس النواب ولإجراء انتخابات جديدة وأخذنا نفكر فيما يجب عمله فى أمر الاستثناءات وما يليها من تصرفات عيناها ونحن فى المعارضة مخالفة لمقتضى النزاهة والعدل ، وقاومنا وزارة النحاس (باشا) بسببها أشد المقاومة .

وفى تلك الأثناء قابلنى حسين سرى (باشا) وسألنى عما تعتزمه الوزارة إزاء إلغاء النحاس (باشا) مرسوم تعيين الشيوخ الذى تم فى عهده ، فلما ذكرت له أننى حريص على إلغاء مرسوم التعيين الذى أصدرته وزارة النحاس (باشا) وإعادة المرسوم الذى صدر فى عهد وزارة سرى (باشا) ، إذ كنت أحد أعضائها ، ألح علىّ فى الرجاء أن أتشبث بهذا الرأى لأن فى تحقيقه ما يرضى كرامته . وأجبته : إننى جد حريص على رأيى لأنه الرأى المتفق مع الدستور ، والذى يكفل استقرار الأمور وعدم تعرضها للاضطراب كلما استقالت وزارة وحلت أخرى محلها .

وكنت مقتنعا بأن رأيى هذا لا يحتمل المناقشة من الناحية الدستورية . وكان الوزراء جميعا متفقين معى على ضرورة إلغاء المرسوم الذى استصدره النحاس (باشا) ، لكن مكرم عبيد (باشا) كان يرى عدم التقيد بالمرسوم الذى أصدرته وزارة سرى (باشا) ويميل إلى استصدار مرسوم بتعيينات جديدة على أن هذا الرأى المكرمى لم يجد نصيراً فى لجنة قضايا الحكومة ، بل أيدت هذه اللجنة رأيى .

فلما كان الموعد الذى رأينا فيه إلغاء مرسوم النحاس (باشا) ، أعدنا مرسوم سرى (باشا) مكتفين بتعيين أعضاء جدد فى المحال التى خلت بالوفاة أو بسقوط العضوية لسبب أو لآخر . وعددها سبع من تسع وعشرين عضوية .

كان حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة أهم ما يشغل بال الوزارة منذ تأليفها فلم يخطر ببال أحد من الوزراء أن نتقدم إلى مجلس النواب القائم نلتمس ثقته . وكان موضوع الانتخابات محل التفكير فى القصر كذلك ولقد دعا الملك رؤساء الأحزاب الذين تتألف منهم الوزارة الدكتور ماهر (باشا) رئيس الهيئة السعدية ، وحافظ رمضان (باشا) رئيس الحزب الوطنى ، ومكرم عبيد (باشا) رئيس الكتلة الوفدية ، وأنا ، رئيس الأحرار الدستوريين . فلما كنا بحضرته فى غرفة مكتبه بقصر عابدين اقترح أن يتساوى عدد المرشحين لمجلس النواب من كل حزب من الأحزاب الأربعة ، وطلب إلينا رأينا فى هذا

الاقتراح . وسكت ماهر (باشا) ولم يبد رأيه . فلما سأله الملك عن سبب سكوته قال : أنا على كل حال خادم (جلالة) الملك سواء كنت فى الحكم أم كنت خارج الحكم . وأذن لنا على أثر هذه الكلمة الحاسمة فى الانصراف فخرجنا ، فطلب إلينا رئيس الديوان فاجتمعنا فى قاعة مجلس البلاط وانضم إلينا فيها بعض إخواننا الوزراء . وبدت فى جو هذا الاجتماع نذر غير مطمئنة . فقد أبدى الدكتور ماهر (باشا) تصميمه القاطع على الاستقالة من رياسة مجلس الوزراء ، ومعنى هذا سقوط الوزارة . وحاول بعض إخواننا تهدئة الرجل وتسكين غضبه . ثم انصرفنا بعد أن اتفقنا على ألا يبت ماهر (باشا) فى الأمر قبل أن نتشاور فيه مرة أخرى . ولم نحتج إلى هذا التشاور ، لأن ماهر (باشا) تفاهم مع رئيس الديوان على أن مسألة الترشيحات متروكة للأحزاب ، تبت فيها بما ترى فيه المصلحة .

لماذا غضب ماهر (باشا) حتى عزم الاستقالة ؟ . أتراه غضب لأن الملك تدخل فى شأن خاص بالأحزاب لا يجوز لغيرها أن تتدخل فيه ؟ أم تراه غضب لأنه اعتقد أن مشورة الملك فى هذا الأمر لم تكن صادرة عنه من تلقاء نفسه ، وأن مكرم عبيد (باشا) حسب أنه يستطيع ، عن طريق الملك ، أن يفرض إرادته فى أمر الانتخابات كما فرضها حين تأليف الوزارة ، وأن ماهر (باشا) رأى فى هذا التصرف ما يزعجه على مستقبل الوزارة ومستقبله فى رياستها ؟ لست أدرى . لكنى سمعت من مكرم (باشا) غير مرة ، قبل تأليف الوزارة وقبل أن يعتقل ، أنه أحق من ماهر ومن النقراشى بالتقدم ، لأنه كان رئيسهما فى الوفد بوصفه سكرتير الوفد العام ، حين لم يكونا إلا عضوين كغيرهما من الأعضاء . سمعت هذا منه غير مرة فى أثناء اصطيافنا جميعاً برأس البر ، وسمعت منه أكثر من ذلك أنه لا يرى قبطيته مانعة من رياسته الوزراء ، وأن تفكير الدكتور ماهر والنقراشى فى التقدم عليه فيه من الافتيات على مكانته السابقة وعلى تقدير الشعب له ما لا يرضاه هو ولا يسلم به .

أفكان ماهر (باشا) يقدر هذا الشعور المكرمى ويريد أن يتحداه ؟ لم يذكر لى ماهر (باشا) شيئاً من هذا ، ولكنه ذكر لى حين سألته من بعد عن سبب غضبه أنه رأى فى مشورة الملك معنى لم تطب به نفسه وهو رئيس وزارة ورئيس حزب ، وأنه لا يقبل هذه التسوية بين الأحزاب فى عدد أعضاء البرلمان وهو يعلم أن مكرم (باشا) وكتلته الوفدية ، وحافظ رمضان (باشا) والحزب الوطنى ، ليس لديهم من المرشحين الذين يستطيعون التقدم والنجاح فى الانتخابات إلا عدداً يسيراً ، وأنه فضلاً عن هذا لا يرى أن يجعل مركزه فى رياسة الوزارة رهناً برضا هذا الحزب أو غضب ذاك عليه ، فلابد له من عدد محترم من الأعضاء فى

المجلس يستطيع الاطمئنان إلى تأييده لبقاء الوزارة التي يرأسها في مناصبها .

وتألفت لجنة الترشيح للانتخابات من الأحزاب الأربعة المشتركة في الوزارة . وكانت تجتمع معظم الوقت بمنزل أحمد عبد الغفار (باشا) وزير الزراعة الحر الدستورى والصديق الحميم للدكتور ماهر (باشا) وللهيئة السعدية . وكنت أحضر اجتماعات هذه اللجنة ، ولكنى قلما كنت أشترك في مناقشاتها للأسباب التي جعلتنى لا أحضر لجنة الترشيح التي كانت تجتمع سنة ١٩٣٨ بمنزل محمد محمود (باشا) . وقد اتفقت هذه اللجنة على تقسيم الدوائر إلى طائفتين : دوائر مقفلة ، ودوائر مفتوحة . أما الدوائر المقفلة فهي التي تتفق الأحزاب الأربعة على ترشيح شخص بذاته في كل دائرة منها . وأما الدوائر المفتوحة فهي التي تركت ليرشح فيها كل حزب من شاء . وإنما قصد بهذا التقسيم إلى أن تترك لكل حزب فرصة النجاح بالعدد الذى يختاره ممن يستطيعون النجاح في هذه الدوائر المفتوحة .

أما حزب الوفد ، فأخذ يشكك في الانتخابات ويزعم أن الحكومة ستزيفها وأنه سيقاوم هذا التزييف ما استطاع . وسارع قبل المعركة الانتخابية فبذل الجهد لإثارة الاضطراب في بيئات الأمة المختلفة . وبين طلاب الجامعات في القاهرة والإسكندرية عناصر وفدية قوية الأثر في مثل هذه الإثارة . لذلك أصبحت يوماً وإذا جامعة فؤاد الأول مضربة ، وإذا طلبتها يجتمعون في حرمها يخطبون ضد الوزارة ويحرضون على مداومة الإضراب . وإننى لأفكر في الاتصال برجال الجامعة لاتخاذ الإجراء الواجب ، إذ علمت ضحى اليوم التالى أن الدكتور ماهر (باشا) ذهب بنفسه إلى الجامعة وخطب الطلاب فيها وجادل زعماءهم وانتهى إلى إقناعهم بالعدول عن إضرابهم . وكانت هذه لا ريب خطوة جريئة من رئيس الوزارة لم يسبقه غيره لمثلها منذ إنشاء الجامعة . وقد قوبلت بالتقدير لأنها نجحت وأدت إلى الغرض المنشود منها .

وبعد أيام أضرب طلاب جامعة الإسكندرية ، فأبلغت الدكتور منصور فهمى (باشا) مدير الجامعة المذكورة أنى قادم بالطائرة إلى الثغر ، وأننى أريد أن أخطب الطلاب . فسبقنى إلى هناك ، فلما كنت بإدارة الجامعة ، واتصلت بالأساتذة ، علمت أن الطلبة مختلفون ، وأن عناصر الإضراب والشغب قلة في الإسكندرية ، كما كانت قلة في القاهرة . فلما ذهبت إلى المدرج الكبير بكلية الآداب ، وخطبت الطلاب ، لم أجد عنتاً في إقناعهم بعد أن ذكرت لهم أنى أريد أن أقف على أسباب إضرابهم وأنا أناقشها معهم . والواقع أن أحداً منهم لم يذكر سبباً مقنعاً ، ولم يذكر من تكلم منهم شيئاً يدعو إلى تذمرهم . فلما رأت

كثرتهم ضعف حجة هؤلاء من زملائهم ، قرروا العودة إلى كلياتهم والانتظام فيها . ثم جاء إلى الفندق الذى تناولت فيه طعام غذائى جماعة منهم أخبرونى أن المحرضين على الإضراب مأجورون ، وأن الكثرة الكبرى من الطلاب تمقت هؤلاء المحرضين ولكنها تخشاهم ، وأن النظام سيعود لا محالة بعد حديثى إليهم وإقناعى إياهم .

وساد النظام فى الجامعتين ، جامعة القاهرة وجامعة الإسكندرية ، وعدنا نفكر فى الانتخابات وما يجب اتخاذه من عدة للنجاح الحاسم فيها .

وإننا ذات يوم فى مجلس الوزراء ، إذ عرض علينا الدكتور ماهر (باشا) مشروع (كادر) وضعه مكرم عبيد (باشا) لعمال الحكومة . عرضه من غير أن يكون وارداً فى جدول أعمال المجلس ، واعتذر عن ذلك بأن له صفه الاستعجال . وكانت الصحف تنشر قبل ذلك بأيام أن العمال يذهبون إلى وزارة المالية يهتفون لوزيرها ، وأن مكرم (باشا) كان يخطبهم ويعدهم بأنه سيحقق مطالبهم . فلما عرض هذا (الكادر) علينا فى مجلس الوزراء ، قلت :

– أريد أن أبدى ملاحظة بصفتى وزير الشئون الاجتماعية ، وهى الوزارة التى تتحدث على شئون العمال جميعاً فى المصانع والمنشآت الأهلية . إن إقرار هذا (الكادر) لعمال الحكومة سيثير فى هذه المنشآت الأهلية مشاكل كثيرة . فسيطالب عمالها بأن يوضع لهم (كادر) كالذى وضع لعمال الحكومة ، وسيضربون ، وسيقوم بعضهم بأعمال الشغب ، وسيثيرون متاعب شتى من الخير اتقاؤها . وتفادياً لذلك كله أقترح تأليف لجنة وزارية تنظر فى (الكادر) المعروض علينا الآن ، وفى شئون عمال المنشآت الأهلية فى الوقت نفسه وهذه الطريق هى المثلى لمواجهة مشاكل العمال بوجه عام » .

تلت عبارتى هذه فترة صمت فى المجلس . قطعها رئيس الوزارة بقوله :

– إن ما يبديه هيكل (باشا) فى محله . وأنا أوافق تمام الموافقة على تأليف اللجنة الوزارية التى يقترحها . لكنى أرى أن نقر الآن هذا (الكادر) الذى يعرضه علينا وزير المالية لأن إقراره يفيدنا كثير فيما نحن مقبلون عليه ، ولا أظن هيكل (باشا) يعارض فى ذلك » .

قلت : كلا . فأنا أرى إذا وافق المجلس على هذا (الكادر) لعمال الحكومة ألا تتألف اللجنة الوزارية التى أقترح تأليفها ، لأنها لن تستطيع أن تتم عملها سريعاً ، وسيبعث تأليفها إلى نفوس العمال آمالا أخشى ألا تستطيع تحقيقها لأن لأصحاب الأعمال اعتبارات

ليست لدى الحكومة . فإما أن يؤجل (كادر) عمال الحكومة حتى تبحث اللجنة الوزارية الموضوع كله ، وإما أن يعتبر المجلس أنني لم أقترح تشكيل تلك اللجنة الوزارية إذا أراد أن يقر هذا (الكادر) لعمال الحكومة » .

وامتنعت عن التصويت حين عرض موضوع هذا (الكادر) عن المجلس . وقد وافق الحاضرون جميعاً عليه ، ولم تتألف لجنة وزارية لبحث موضوع العمال بوجه عام .

والواقع أن طوائف العمال فى ذلك الوقت كانت متحركة كلها على نحو لم يؤلف من قبل ، فكانت الحكمة تقتضى قبول اقتراحى بتأليف لجنة وزارية تنظر الموضوع كله ، ما تعلق منه بمطالب العمال الحكوميين وبمطالب عمال المنشآت الأهليه . فلما لم يقبل اقتراحى وأقر مجلس الوزراء (كادر) عمال الحكومة ، شعرت بأن التعاون بينى وبين زملائى فى الوزارة ليس يسيراً ، وفكرت فى الاستقالة . لكننى قدرت أن استقالتى ونحن مقبلون على الانتخابات ستكون سيئة الأثر فى هذه الانتخابات ، ورأيت لذلك أن أنتظر حتى تتم الانتخابات ثم يكون لى من بعد أن أختار الوضع الذى أرضاه .

ولم أكن مبالغاً فى تقدير ما سيواجه البلاد من مشاكل العمال ، ولا فيما سيترتب على إقرار (الكادر) المقترح لعمال الحكومة من إرهاق الميزانية . فقد كان العمال متحركين فى ذلك الوقت ، وكانت لهم مطالب كثيرة . كان ذلك شأن عمال الترام وغيره من وسائل النقل المشترك . وكان كذلك شأن العمال فى الشركات المرتبطة بها مصالح الجمهور ، بل حياته . هدد عمال شركة مياه القاهرة بالإضراب لأن لهم مطالب يريدون تحقيقها . وحددوا لهذا الإضراب موعداً قريباً . وتحدثت إلى الأستاذ حامد العبد ، مدير مصلحة العمل ، فى هذه المطالب . وذكر لى أن بعض مطالب هؤلاء العمال عادل ، وأن الشركة تماطل فى تنفيذ هذا البعض بحجة أنها تبحث الموضوع وتريد الفصل فيه جملة ، وأن صادق حنين (باشا) رئيس مجلس إدارة الشركة وعد غير مرة بالإسراع فى بحث الموضوع ثم تعاقبت الأشهر ولم ينته إلى رأى . وقد رأيت أن هذا الإضراب الذى يهدد العمال به خطير النتائج على صحة أهل العاصمة وعلى حياتهم . فدعوت زعماء العمال وهددتهم بأنهم إن أضربوا جندتهم الحكومة وأمرتهم بأن يقوموا بالعمل فى الشركة مجندين أو تطبق عليهم القوانين العسكرية ، ووعدتهم فى نفس الوقت بأنى سأنظر فى مطالبهم وأحقق العادل منها ، وطلبت إليهم أن يعودوا بعد أسبوع لأبلغهم قرارى . وانصرف العمال مغتبطين مقتنعين بأنى جاد فى تنفيذ وعدى كما أنى جاد فى تنفيذ تهديدى . ثم إننى دعوت صادق حنين (باشا) وطلبت إليه بحضور حامد العبد (بك) أن

ينفذ ما اتفق مع مدير مصلحة العمل على أنه عادل من مطالب العمال ، وأن يتم ذلك قبل أسبوع أو تضع الحكومة يدها على الشركة اتقاء الإضراب والاضطراب . وفى خلال هذا الأسبوع أبلغنى صادق (باشا) أن ما اتفق عليه مع مدير مصلحة العمل سيجاب ، ورجانى أن أجعل إجابة هذه المطالب بعض ما رأته الشركة من تلقاء نفسها . وفى الموعد الذى حددته للعمال كى أبلغهم إجابة العادل من مطالبهم حضر ممثلوهم وحضر صادق (باشا) حنين وأبلغت العمال أن إدارة الشركة رأت حرصاً على حسن التعاون بينها وبين العمال ، وحرصاً كذلك على مصلحة الجمهور أن تجيب من مطالبهم ما رأته عادلا ، وطلبت إليهم أن يشكروا صادق (باشا) حنين ، فشكرونى وشكروه ، وانتظم العمال فى عملهم ، وانتهت مشكلة كانت خطيرة النتائج إذا استفلحت .

وكانت البلاد تواجه فى هذه الآونة مشكلة عمالية ذات نتائج اجتماعية خطيرة إذا هى لم تعالج علاجاً صالحاً . فقد أنشأت السلطة العسكرية البريطانية فى أثناء الحرب مصانع كثيرة فى طول البلاد وعرضها لأغراض الحرب ، واستخدمت فى هذه المصانع ألوفاً من المصريين . ولما كانت الحرب فى أوربا قد انتهت ، فقد كانت إنجلترا موشكة أن تستغنى عن هذه المصانع . أين يذهب هؤلاء الألوف من العمال وما عسى يكون مصير أهلهم وأولادهم ممن يعولون ؟ تلك مشكلة لابد من حلها . وألقى إلينا فى وزارة الشئون الاجتماعية أن نفكر فى إيجاد هذا الحل . وفكرت ، وفكر معى وكيل الوزارة ومدير مصلحة العمل ، ثم رأينا أن نعقد مؤتمراً فى مكتب الوزير يحضره ممثلون لاتحاد الصناعات وللغرف التجارية المصرية وممثلون كذلك للسلطة العسكرية البريطانية لنتعاون كلنا على إيجاد الحل الممكن لهذه المشكلة العويصة . واجتمع هؤلاء جميعاً فى مكتبى وطرحنا الموضوع للمناقشة ، وانتهينا إلى اقتراح بأن تبيع السلطة العسكرية هذه المنشآت التى أقامتها فى أثناء الحرب للحكومة المصرية . وقبل ممثلو السلطة العسكرية البريطانية هذا الرأى مع تحفظ واحد ، ذلك أن يكون لهم الحق فى أن ينقلوا من هذه المنشآت إلى الشرق الأقصى ما تقضى به ضرورات الحرب هناك . وكان تقديرهم أن الحرب فى الشرق الأقصى تستغرق سنتين بعد انتهاء حرب أوربا . ولم يكن يدور بخلد أحد منا أن اليابان ستلقى سلاحها بعد أشهر معدودات ، كما لم يدر بخاطر أحد منا أن أمريكا ستلقى على اليابان القنبلتين الذريتين اللتين ألقتهما من بعد على (هيروشيما ونجازاكى) فيكون ذلك سبباً فى تسلم اليابان بعد أشهر معدودة من ذلك الاجتماع الذى أتحدث الآن عنه .

ولقد اغتبطت أشد الاغتباط بالنتيجة التى انتهينا إليها فى هذا الاجتماع ، وبخاصة لأننى كنت قد زرت بعض هذه المنشآت الصناعية الضخمة التى أقامها الحلفاء فى مصر ، وقدرت إننا إذا استطعنا أن نحتفظ بها أمكننا أن ننشئ فى مصر صناعات كبيرة جليلة الأثر فى اقتصادنا القومى . فقد كنت من يومئذ شديد الاقتناع بأن حياة مصر الاقتصادية لا يمكن أن تطمئن على أساس سليم إلا إذا قامت الصناعات الكبرى فيها . كما أن قيام هذه الصناعات الكبرى ضرورى لحياتنا العامة فى السلم والحرب على سواء .

كانت مشاكل العمال فى المنشآت الأهلية يومئذ بهذا المقدار من التعقيد . ولهذا كان من حقى ، وأنا الوزير المسئول عن عمال هذه المنشآت ، أن أقف من (الكادر) الذى اقترحه وزير المالية لعمال الحكومة ذلك الموقف الذى بينته ، وأن أشعر عندما تخطى مجلس الوزراء اقتراحى أن تعاونى مع الوزارة بتشكيلها ذاك لم يكن أمراً يسيراً .

وتقدمت المعركة الانتخابية إلى أطوارها الأخيرة ، فكان تصرف المسئولين من أقطاب الهيئة السعدية ، مما ثبت اليقين فى نفسى بأن تعاونى فى الوزارة بعد الانتخابات غير ممكن . فقد بدأت الشكاوى تصلنى من المرشحين الأحرار الدستوريين بأن اتجاه رجال الإدارة فى الدوائر المفتوحة ، وفى بعض الدوائر المقفلة ، صريح فى معاونة مرشحى الهيئة السعدية التى يرأسها رئيس الوزراء . وقد علمت أن من أقطاب الهيئة السعدية من يتصلون من وزارة الداخلية برجال الإدارة يوجهونهم فى الانتخابات وجهات خاصة . كما علمت أن السكرتير العام لوزارة الداخلية ، وكان قد عين أخيراً ، كان يطوف الأقاليم للإشراف على الانتخابات إشرافاً مشوباً بعطف ظاهر على مرشحى الهيئة السعدية . إزاء ذلك كله وإزاء ما يشبهه رأيت أن أعلن إلى الدكتور ماهر (باشا) أنى لن أبقى وزيراً بعد الانتخابات .

وأعلنت إليه هذا العزم ذات مساء كنا فيه بوزارة الداخلية ، وكان يحضر هذا الاجتماع إبراهيم عبد الهادى (باشا) وأحمد عبد الغفار (باشا) . وكنت أعلم وأنا أعلن إليه هذا العزم أن الحزب حريص على بقاء الأحرار الدستوريين مشتركين فى الوزارة . وقال الدكتور ماهر (باشا) : لكنى حريص على معاونتك لنا . فقلت : أما فى الوزارة فلا . وإذا لم يكن بد من معاونتى فلا مانع عندى من أن أكون رئيساً لمجلس الشيوخ .

وتمت الانتخابات وأسفرت نتيجتها عن فوز أحزاب الحكومة على الوفد فوزاً ساحقاً ، وبفوز الهيئة السعدية بأغلبية نسبية على سائر أحزاب الحكومة ، وإن لم يزد عدد الذين فازوا منها على الذين فازوا من الأحرار الدستوريين زيادة تذكر .

ونشرت الصحف في الغداة أن الوزارة استقالت ، وأن الدكتور ماهر (باشا) ألف وزارة جديدة حل حنفي (بك) محمود محلي فيها ، ولكنه لم يعين وزيراً للمعارف ولا للشئون الاجتماعية ، بل عين وزيراً للتجارة والصناعة ، وعين السنهوري (بك) وكيل وزارة المعارف وزيراً لها ، وعين عبد المجيد (بك) بدر وزيرا للشئون الاجتماعية .

وحلف أعضاء الوزارة الجديدة اليمين بعد الظهر من يوم ١٨ يناير ١٩٤٥ ثم دعيت إلى اجتماع مجلس الوزراء في مساء اليوم نفسه ، فلما دخلت قاعة المجلس هنأني الوزراء برياسة الشيوخ . وكان الأستاذ أمين عز العرب السكرتير العام لمجلس الشيوخ ، قد حضر إلى منزلي صباح ذلك اليوم ، وأخبرني أنه علم أن رياسة الشيوخ ستسند إليّ ، وأنه جاء يتلقى أوامري فيما يتعلق بحفلة افتتاح البرلمان فأخبرته أني لا أرى أن أوجه إليه أية تعليمات قبل أن يصدر المرسوم بتعييني رئيساً للمجلس .

وفي الغد صدر مرسوم التعيين .

ليس الحديث عن رياستي مجلس الشيوخ مدار هذا الفصل ، وسأتناول هذا الموضوع عند الكلام عن الحياة النيابية في مصر .

افتتح الملك الدورة البرلمانية ، وتلا رئيس الوزارة خطاب العرش بإذنه ، وأخذت الوزارة الجديدة تباشر أعمالها .

واتجه تفكير رئيس الوزارة إلى مسألة بالغة الأهمية ، تلك موقف مصر الدولي في أعقاب الحرب ، ومآل العلاقات بين مصر وإنجلترا .

دعاني الدكتور ماهر (باشا) يوماً ، فذهبت إلى رياسة مجلس الوزراء فألفيت عبد الحميد بدوي (باشا) هناك . فلما استقر بي المجلس ذكر لي الدكتور ماهر (باشا) أنه تلقى من الحكومة الأمريكية أن دول الحلفاء : أمريكا ، وإنجلترا ، وروسيا ، وفرنسا ، والصين ، وكان يعبر عن رؤسائها يومئذ ، بالخمسة الكبار ، ستعقد مؤتمراً بسان فرنسسكو في ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ لإنشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم ، وأن هذه الدول الكبرى قد وضع خبراؤها في بلدة (دمبارتن أوكس) مشروعاً بالأسس التي تقوم عليها المنظمة الجديدة ، وأن الدول التي تشترك في هذه المنظمة يجب أن تعلن الحرب على خصوم الحلفاء قبل يوم أول مارس سنة ١٩٤٥ ، وأنه أراد بدعوتي ودعوة بدوي (باشا) أن نبحث فيما إذا كنا نعلن الحرب لنشترك في هذا المؤتمر أو لا نعلنها ونظل بعيدين عنه .

وكانت سياسة مصر إلى يومئذ سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب . تلك هي

السياسة التى جرت عليها وزارة على ماهر (باشا) منذ سنة ١٩٣٩ ، وأعلنتها صراحة وزارة حسن صبرى (باشا) سنة ١٩٤٠ ، وتابعتها عليها كل الوزارات التى تعاقبت بعدها ، ومنها وزارة الوفد التى فرضها الإنجليز على مصر فى سنة ١٩٤٢ . وكان الدكتور أحمد ماهر (باشا) يخالف هذه السياسة وينادى بنقيضها . لكنه فى هذا الموقف لم يتشبث برأى ما ، لأن الحرب فى أوربا كانت قد انتهت ، ولأن مصر كانت قد تجنبت ويلات الحرب بالفعل ، فإذا هى أعلنت الحرب على اليابان لم يكن من إعلانها أى خطر عليها أو تهديد لها .

لم أتردد حين ذكر لى رئيس الوزراء ما أبلغته إياه حكومة الولايات المتحدة فى أن أشير بضرورة إعلان الحرب على اليابان لإمكان الاشتراك فى مؤتمر سان فرنسسكو ، فقد كان رأيى دائماً أن لمصر مصلحة كبرى فى أن تشترك فى الحلبة الدولية ما وجدت إلى هذا الاشتراك سبيلا . ذلك يخرجها من الدائرة الثنائية التى تحصر علاقاتها الدولية فى حدود ما بينها وبين إنجلترا من صلة ، وذلك يعودها الاتصال بالعالم فى مختلف أرجائه ، ويطوع لها أن ترعى صلاتها السياسية والاقتصادية بالدول كلها من غير أن ترتبط بقيود الثنائية بينها وبين إنجلترا .

لم أتردد فى إبداء رأيى هذا وفى التدليل عليه . ووافقنى بدوى (باشا) كل الموافقة . ولم يكن ماهر (باشا) محتاجاً إلى أن يوافق ورأيه معروف من قبل ، لكنه رأى أنا يجب علينا أن نمهد لهذا الرأى حتى يسيغه الساسة المصريون والرأى العام المصرى ، وذكر أنه فكر فى أن ينشئ لجنة سياسية يجمع فيها أهل الرأى فى البلاد على اختلاف ميولهم ومشاربهم ، وأنه سيدعو الوفد للاشتراك فيها ، وإن كان مقتنعاً بأن الوفد سيرفض هذا الاشتراك .

وتحقق ما توقعه . فقد رفض الوفد التعاون مع الوزارة على أية صورة . وتألفت اللجنة السياسية من غير الوفديين . وقد اشترك فى هذه اللجنة أكثر الساسة البارزين فى مصر من الأحزاب غير الوفدية ومن المستقلين .

عقدت هذه اللجنة اجتماعات كثيرة درست فيها مقترحات (دمبارتن أوكس) دراسة فقهية ، وناقشت هذه المقترحات مناقشة كانت تقف فى بعض الأحيان عند نقطة بذاتها جلسة كاملة . وأعترف لقد كنت أضيق فى بعض الأحيان بهذه المناقشات ثم لا أستطيع إلا أن أسكت وأن أكظم ما فى نفسى فى صمت وصبر . ذلك بأنى كنت مقتنعاً بأن الخبراء الفنيين الذين وضعوا هذه المقترحات - وهم من الفقهاء السياسيين فى الدول الكبرى الخمس - قد قتلوا كل لفظ من ألفاظها بحثاً وتمحيصاً ، وقد قصدوا بما وضعوا إلى أغراض سياسية انتهوا إلى التوفيق بينها بعد جهد ومشقة ، فليس من شأننا أن

نراجع الألفاظ وأن نقف عندها ، وإنما شأننا أن نقف عند المبادئ لنرى منها ما نرضاه ونقره ، وما نحرص على تعديله لغرض سياسى نريد تحقيقه . فأما الصياغة الفنية فشأن القانونيين الدوليين المحيطين باتجاه السياسة العالمية . فإذا نحن استطعنا أن نعترض على مبدأ اعتراضاً يقوم على اعتبار عالمى – لا على مجرد اعتبار محلى – كان لنا رجاء كبير أو قليل فى تعديل المبدأ الذى نريد تعديله . وهذا يبدو أكثر وضوحاً إذا قدرنا أن الدول التى دعيت للاشتراك فى مؤتمر سان فرنسسكو قد بلغ عددها العشرات وأن فقهاءها السياسيين سيحاولون ما نحاول ، وسيصطدمون كما سنصطدم ، بسياسة الدول الخمس الكبرى التى كسبت الحرب ، والتى ترى أنها هى التى يقع على عاتقها الجانب الأكبر من مهمة حفظ السلام فى العالم ، بل يقع على عاتقها العبء كله ، ثم لا يكون من شأن الدول الوسطى أو الصغرى إلا أن تدور فى فلكها .

وبعد جلسات عدة ، ومناقشات طويلة ، اتفق الرأى على أن تشترك مصر فى مؤتمر سان فرنسسكو ، ووجب على مصر لذلك أن تعلن الحرب على اليابان تمهيداً لهذا الاشتراك . فإعلان هذه الحرب ، كان كما قدمت ، شرطاً أساسيًّا للاشتراك فى المؤتمر .

ونقل الدكتور ماهر آراء اللجنة السياسية إلى مجلس الوزراء فوافق عليها . ولما كان إعلان الحرب على اليابان لا يمكن أن يعتبر إعلاناً لحرب دفاعية تستطيع الوزارة أن تستقل به ، فقد تقرر عرض الأمر على البرلمان فى جلسة سرية يعقدها مجلس النواب ثم يعقدها مجلس الشيوخ ، يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٥ ، ويتكلم فيها رئيس الوزراء ليدلى بالحجج التى تسوغ إعلان هذه الحرب .

وكانت الجلسة تبدأ بمجلس النواب الساعة الخامسة بعد الظهر وفيما أنا ذاهب إلى مجلس الشيوخ قبيل هذه الساعة تناولت جريدة البلاغ التى تنطق بلسان الوفد ، وإذا فيها بيان بتوقيع (مصطفى النحاس) رئيس الوفد يتهم فيه الوزارة بأنها تضر بمصالح البلاد ضرراً يكاد يبلغ الخيانة بما تريد من إعلان الحرب ، ويلصق بالوزارة لذلك أبشع التهم . ولم أشك فى أن الدكتور ماهر (باشا) سيفند ما جاء فى هذا البيان فى الخطاب الذى سيلقيه بالجلسة السرية بمجلس النواب ثم بمجلس الشيوخ . ذلك بأن الدكتور ماهر لم يكن يكتب خطبه ويتلوها على البرلمان ، بل كان يحضر النقط الأساسية ثم يرتجل فى ترتيب ومنطق دقيق . وهو لم يكن خطيباً ساحراً يبهر سامعيه بقوة بلاغته ، ولكنه كان برلمانيًّا ممتازاً يقدم بين يدى رأيه بحجج خصمه ويقضى عليها من منطقه البارع قوة أكثر من قوتها الذاتية ، ثم يتناولها بعد

ذلك بالتفنيد فى دقة وبراعة تكسب إليه سامعيه . وهو لم يكن يضيق بالمقاطعة أو بالمعارضة وهو يخطب ، بل كان يرحب بكل مقاطعة ، لأنه كان فى عهده الأول بالحياة البرلمانية مقاطعاً بارعاً . فإذا قوطع استل من مقاطعات خصومه حججاً له يؤيد بها رأيه . وكان له من حدة الذكاء وسعة الاطلاع ما يعاونه على إدراك غرضه أشد المعاونة .

وبدأت جلسة النواب سرية ، واستمرت كذلك ، وخطب رئيس الوزارة فيها ساعات متعاقبة حضرت جانباً منها ثم ذهبت إلى مجلس الشيوخ أنتظر فى غرفتى انتهاء جلسة النواب لأفتتح جلسة الشيوخ . وتقدمت الساعة إلى الثامنة وبدأ أعضاء المجلس يبرمون بالوقت ، ويطلب بعضهم إلىّ أن أؤجل الجلسة إلى الغد إذا كان ذلك مستطاعاً . وبعثت أسأل عما يجرى فى جلسة النواب فقيل لى إنها على وشك الانتهاء . ولم تمض بضع دقائق بعد ذلك حتى جاء من يخبرنى أن شاباً أطلق الرصاص على الدكتور ماهر (باشا) وهو يتخطى البهو الفرعونى قادماً من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ .

يا لها من لحظة رهيبة ! ! ويا له من نبأ فاجع ! ! وقمت لفورى أرى ما حدث ، فألفيت رئيس مجلس الوزراء وقد نقل إلى غرفة الإسعاف بمجلس الشيوخ ، وقد أحاط به الأطباء من أعضاء المجلسين يفحصونه ، وقد أُصمت فلا ينبس ببنت شفة . وسألت كيف وقع الحادث المروع ، فقيل لى إن أربعة من الشبان كانوا يجلسون فى البهو الفرعونى ، فلما فرغ الدكتور ماهر من خطابه بمجلس النواب ، وأراد أن ينتقل إلى غرفة رئيس الوزراء بمجلس الشيوخ ماراً بالبهو الفرعونى ، استوقفه أحد هؤلاء الشبان الأربعة ومد يده يسلم عليه ، فلما مد الدكتور ماهر يده ليقابل التحية بمثلها ، أطلق عليه هذا الشاب رصاصات مسدسه فأصابت القلب ، فهوى الرجل لساعته . وأراد الشاب أن يطلق الرصاص على من كانوا يحيطون برئيس الحكومة إرهاباً لهم كيما يتمكن من الفرار ، ولكنهم استطاعوا القبض عليه . أما زملاؤه الثلاثة الآخرون فقد تمكنوا من الفرار فلم يعثر عليهم أحد .

ونقل الدكتور ماهر إلى غرفة المستشفى لإسعافه بالعلاج وأحاط به أصدقاؤه ومحبوه ، وقد مد على سرير فى انتظار معونة الطب ، لكن القضاء كان قد حم فانتقل الرجل إلى جوار ربه وصعدت روحه إلى بارئها ، وخير شفيع له أنه استشهد فى ميدان الشرف والجهاد لحرية وطنه ولاستقلال هذا الوطن وكرامته .

وخيم الوجوم على جو المجلس ، وانتشرت فيه ظلمة الكآبة والأسى ، وجعل الذين بقوا به بعد أن نقل جثمان الفقيد منه يهمس بعضهم إلى بعض عبارات الاستنكار والألم ،

ويسائل بعضهم بعضاً كيف غاب عن حرس البرلمان أن يراقبوا أمثال هؤلاء الشبان الذين جلسوا فى البهو الفرعونى ، وليس يدخل إلى حرم البرلمان إلا من كانت بيده بطاقة من مراقبة النواب أو من مراقبة الشيوخ ، ويسأل كل منهم عن الجانى وإلى أية هيئة ينتمى ، وينتهون جميعاً إلى الترحم على الدكتور ماهر وطلب المغفرة له من الله .

وأقمت بغرفتى فى رياسة مجلس الشيوخ أفكر فى الحادث المروع ولا أكاد أصل من تفكيرى إلى شيء . وإنى لكذلك إذ دخل اللواء أحمد عطية (باشا) وقال : إن مقتل رئيس الحكومة قد يترتب عليه من الاضطراب فى العاصمة وفى الأقاليم ما يجب الاحتياط له فهل فكرت الحكومة فى ذلك ؟ وكان حسين سرى (باشا) حاضراً ، فوجه إلىّ الكلام وقال : إنك أنت الآن الرجل الأول فى الدولة ، وليست فى البلد وزارة وقد قتل رئيس الوزارة ، فعليك أن تفكر فيما يلقيه عليك هذا المقام من تبعة لتنهض بها على الوجه الذى يكفل مصلحة البلاد .

وانصرف الرجلان ، فرأيت أن أذهب لمقابلة الملك ولأشير عليه بالرأى فى هذا الموقف الدقيق . وركبت سيارتى وذهبت من فورى إلى قصر عابدين ، فقيل لى إن الملك ورئيس ديوانه ذهبا إلى منزل الدكتور ماهر (باشا) ، فعدت إلى سيارتى وقصدت إلى منزل ماهر (باشا) بشارع الملك بحدائق القبة . وأخذت أفكر وأنا فى الطريق إلى هناك فى المشورة التى أتقدم بها ، وسرعان ما استقر رأيى على أن الوزارة يجب أن تبقى كما هى وكأن لم يحدث شيء ، ويجب أن يتولى رياستها نائب رئيس الهيئة السعدية ، محمود فهمى النقراشى (باشا) حتى لا يشعر أحد بأن مقتل رئيس هذه الهيئة قد أراحها عن رياسة الوزارة .

وبلغت منزل الدكتور ماهر ، ودخلت إليه فوجدت به أخاه على ماهر فقدمت إليه صادق العزاء . ثم إنه ذكر لى أن الملك كان هناك ، وأنه غادر المنزل قبل هنيهة من وصولى إليه ، فأقمت برهة عدت بعدها إلى قصر عابدين وسألت عن رئيس الديوان ، فاستمهلنى رجل التشريفات الذى سألته ريثما يتأكد من وجود حسنين (باشا) بالقصر . وجلست فى الغرفة المجاورة لغرفة كبير الأمناء أنتظر عودة الرسول . ولم تك إلا دقائق تبلغ الخمس ثم إذا حسنين (باشا) يدخل إلى الغرفة ويبادلنى العزاء ، ويطلب إلى أن أصعد معه إلى غرفته . وصعدت معه ودخلت غرفته ، فإذا بى أرى الملك جالساً إلى جوار مكتبه متكئاً عليه .

وحييت وجلست ، وتبادلت مع الملك عبارات الأسف للحادث الفاجع . وسكت الملك هنيهة ، ولعله دهش لمقدمى . ثم إنه سألنى : وما رأيك ؟ قلت : إنما جئت أذكر أن البلاد

لا يصح أن تبيت بغير وزارة ، حتى لا تنشط عناصر الفوضى فتثير فى البلاد اضطراباً . قال : لا عليك من هذا فقد أمرت بتعيين النقراشى (باشا) وزير داخلية بالنيابة . قلت : ولم يعهد (جلالة) الملك إلى النقراشى (باشا) بتأليف الوزارة ؟ . إن دم الدكتور ماهر لا يزال يهز مشاعر الناس جميعاً . والنقراشى (باشا) هو نائب الدكتور ماهر (باشا) فى الهيئة السعدية . فالطبيعى أن يكون رئيسها مكانه ، والطبيعى كذلك أن يحل محله فى رياسة الوزارة . والرأى عندى أن تبقى الوزارة كما هى حتى لا يتوهم الناس أن مقتل رئيسها وهو يؤدى واجبه قد غير من الأوضاع شيئاً ، وحتى يثبت فى أذهانهم أن ثقة الملك بالوزارة فى هذا الموقف الدقيق تامة ، وبذلك تنكمش عناصر الاضطراب والفوضى .

استمع الملك إلى كلامى ، وبدت عليه سيما التفكير فيه ، ثم قال : نعم ، ستبقى الوزارة كما هى . ثم أعين لها رئيساً . وسأصدر الأمر بذلك الآن . وإنى لأخشى أن يكون النقراشى ممن لا يسهل التعاون معهم . لقد حدثت بينى وبين الدكتور ماهر ألوان من الاحتكاك أول عهده بالوزارة ، ثم تفاهمنا تمام التفاهم وصرنا صديقين . أما النقراشى فلا أظن فيه المرونة التى كانت فى ماهر . قلت : إن أعباء رياسة الوزارة ستغير الكثير من طباع النقراشى (باشا) عما قريب ، وسيرى (جلالة) الملك صحة رأيى إذا أخذ بمشورتى . قال (جلالته) : سأصدر الأمر ببقاء الوزارة كما هى ، ثم أعين النقراشى رئيساً لها . واستدركت : لكن الوزارة سقطت بوفاة ماهر (باشا) فلم يبق لها وجود . وتقاليدنا الدستورية كلها . تقضى بأن يعهد الملك إلى من يؤلف الوزارة من جديد ، وذلك حكم الدستور أيضاً .

قال الملك : كلا . لقد بحث هذا الموضوع عندنا فى القصر ، وتبين أنه لا مانع من تعيين رئيس جديد لوزارة زال رئيسها . وعلى ذلك ستبقى الوزارة الحاضرة كما هى ، وسيعين النقراشى رئيساً لها .

عجبت لما سمعت من هذا الرأى الدستورى ، فمتى تم هذا البحث ؟ ولأية مناسبة تم ؟ ولماذا لم يؤخذ به حين مات حسن صبرى (باشا) وألف حسين سرى (باشا) الوزارة التى خلفته ؟ وما هو المقصود بهذا التقليد الجديد الذى يراد به أن يعين الملك الوزارة ثم يعين رئيسها ؟ مر ذلك كله بخاطرى فاكتفيت بأن قلت : إننى لم أطلع فى كل قراءاتى الدستورية على مثل هذا الرأى .

وتركت القصر ، ودخلت على الوزراء ، وكانوا مجتمعين فى وزارة الداخلية ، فألفيت معهم محمود (باشا) حسن ، وكان قد عين رئيساً للجنة القضايا فى عهد ماهر (باشا) ،

وعلمت منهم أن النقراشي (باشا) دعي إلى القصر ، فقصصت عليهم ما حدث بيني وبين الملك وكيف اتفقنا على أن تبقى الوزارة كما هي ، وأن يرأسها النقراشي (باشا) ، وذكرت لهم الرأى الدستورى الذى طالعنى به الملك وموقفى منه ، فقال محمود باشا حسن : كلا ! لا يمكن ولابد أن تتألف الوزارة من جديد على النحو الذى اتبع من قبل ، فيكلف النقراشي (باشا) بالتأليف ، ويرفع أسماء زملائه إلى الملك ليصدر المرسوم بهم وليحلفوا اليمين على أنهم وزارة جديدة . وقال مكرم عبيد (باشا) : دافع عن هذا الرأى يا محمود (باشا) ، وعلى بركة الله أن يؤلف النقراشي الوزارة ، وأن نبقى متضامنين فى هذا الموقف الدقيق .

وتركت الوزراء وعدت إلى منزلى قبل عودة النقراشي (باشا) إليهم . وفى الصباح نشرت الصحف نبأ تأليف الوزارة الجديدة ومرسوم تأليفها على النحو المألوف ، وعلمت أن الملك أفضى إلى النقراشي (باشا) بما أفضى به إلىّ من رأى قيل إنه بحث فى القصر ، وأن النقراشي (باشا) حمل هذا الرأى إلى زملائه الوزراء ، فلم يقبله محمود (باشا) حسن ، ولذلك ذهب إلى القصر وناقش القانونيين فيه وأقنعهم بالعدول عنه إلى ما ألفته مصر فى تقليدها الدستورى حين تأليف الوزارات . بذلك قضى فى المهد على بدعة لم يعرفها دستور برلمانى فى العالم ، ولم تعرفها مصر منذ سنة ١٨٧٩ حين أصدر الخديو إسماعيل إرادته بأن يحكم مصر مع وزرائه وبواسطتهم .

وفى ذلك اليوم حمل جثمان الدكتور أحمد ماهر إلى مقره الأخير فى حفل رسمى رهيب اشترك فيه الشعب بكل طوائفه ، مظهراً بذلك استنكاره الجريمة السياسية وإنكاره الصريح لها وسخطه على من يلجأون لأى سبب إليها .

وعقد مجلس الشيوخ بعد الظهر من ذلك اليوم جلسة سرية تليت فيها خطبة الدكتور ماهر بمجلس النواب قبيل مقتله . ووافق المجلس كما وافق مجلس النواب على إعلان الحرب على اليابان تمهيداً لاشتراك مصر فى مؤتمر سان فرنسسكو .

كانت الحكومة المصرية معنية فى ذلك الوقت بمسألة تستغرق من عنايتها ما تستغرقه مسألة الأمم المتحدة ، تلك مسألة جامعة الدول العربية . وكانت عنايتها بهذه المسألة ترجع إلى سنة ١٩٤٢ حين كانت الوزارة الوفدية فى الحكم . وقد أوفت المفاوضات بين الدول العربية على وضع ميثاق تلك الجامعة وانتهت إلى توقيعه فى الثانى والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٤٥ . ولست أعرض الآن لهذا الموضوع ، بل أدعه إلى حين الكلام عن مسألة فلسطين ،

لأنه يتصل بها أوثق اتصال . وحسبي الآن أن أتابع الحديث فيما قامت به الوزارة الجديدة تمهيداً لمؤتمر سان فرنسسكو .

ولست أعرض كذلك لأمر آخر أجل خطراً ، ذلك تنظيم العلاقات المصرية الإنجليزية على قاعدة تخالف معاهدة سنة ١٩٣٦ . فقد كان هذا التنظيم مدار البحث فى اللجنة السياسية فى وزارة الدكتور ماهر ، لكنه سار فى هذه المرحلة الجديدة على مهل ، لأن الاشتراك فى مؤتمر سان فرنسسكو استأثر بالحظ الأوفى من عناية الوزارة .

أعلنت الحكومة المصرية إذن الحرب على اليابان وأبلغت هذا الإعلان إلى الحكومة الأمريكية تمهيداً للاشتراك فى مؤتمر سان فرنسسكو ، ووافقها الملك أن يتألف هذا الوفد من مجموعة من أكبر الساسة المصريين حتى تكون أسماؤهم ذات وزن إلى جانب الوفود الأخرى التى تمثل الدول الكبرى . لهذا رأى النقراشى (باشا) أن يسند وزارة الخارجية إلى عبد الحميد بدوى (باشا) فقيه مصر الكبير ليكون بين أعضاء الوفـــد ، وأن يتألف الوفـد برياسة رئيس الوزارة .

وصدر المرسوم بتأليف الوفد ، وأقسم أعضاؤه اليمين بين يدى الملك .

وتولت وزارة الخارجية متابعة الدراسة لمقترحات(دمبارتن أكس) . وشغلنا نحن بمفاوضات الجامعة العربية . وتوالت الأيام والأسابيع بعد ذلك وأنا أفكر فى أمر هذا الوفد المسافر إلى أمريكا . ودار بخاطرى فى أثناء هذا التفكير أن غياب كبار الساسة عن مصر فى هذه الفترة الدقيقة من حياة العالم لا ضرورة له وقد تخشى مغبته . لا ضرورة له لأن الدول الكبرى صاحبة الشأن الأول فى تصوير هذه المنظمة العالمية الجديدة التى تحل محل عصبة الأمم ستكون صاحبة الكلمة الأخيرة فيما يعرض من الاقتراحات ، ولن تتضامن الدول الصغرى ضدها وهى تدور فى فلكها ، وقد تخشى مغبته لدقة الموقف الذى نشأ عن تطور الأحوال فى مصر تطوراً كان مقتل الدكتور أحمد ماهر (باشا) بعض نتائجه . وأفضيت بتفكيرى هذا يوماً إلى النقراشى (باشا) وقلت له إننى أوثر أن يرأس بدوى (باشا) ، وزير الخارجية ، وفدنا إلى سان فرنسسكو ، وأن يستصحب من رجال القانون أكثر مما يستصحب من رجال السياسة . وأجابنى رئيس الوزارة على الفور : إننى مع هذا الرأى ، وقد خشيت أن أبادئك به وأنت عضو فى الوفد مخافة أن تدور بنفسك ظنة أياً تكون . أما وقد انتهيت أنت إليه ، فإننى موافق تمام الموافقة عليه .

وكذلك أعيد تأليف الوفد برياسة وزير الخارجية .

كان حافظ (باشا) رمضان قد سافر قبل هذا التأليف الجديد للوفد إلى نيويورك لحضور اللجنة التى تنظر فى أصول التشريع الدولى ، وكان مما عنى به أن تكون الشريعة الإسلامية من أصول هذا التشريع .

ثم سافر الوفد بتكوينه الحديد يصحبه عدد من السكرتيرين والصحفيين إلى سان فرنسسكو فى النصف الأول من شهر أبريل . وفى هذه المدينة التى جمعت أعضاء المؤتمر من دول العالم فى قاراته الخمس ، اشتركت مصر اشتراكاً واضح الأثر فى أعمال المؤتمر . وإذ كانت جامعة الدول العربية قد تألفت إذ ذاك وبدأت دورتها الأولى فى شهر مارس من تلك السنة ، فقد اتصلت وفود الدول العربية التى اشتركت فى مؤتمر سان فرنسسكو بعضها ببعض وألفت منها جميعاً كتلة حاولت أن تتصل بدول أمريكا اللاتينية ، وأن تجعل من الدول الصغرى قوة فى التصويت العام لإقرار رأيها . وقد نجحت فى بعض الأمور . لكن كفة الدول الكبرى كانت بحكم قوتها وفوزها فى الحرب صاحبة الكلمة المسموعة فى الأمور الهامة جميعاً .

وأقام الوفد فى سان فرنسسكو ، وتنقل من شاء من أعضائه ومن المتصلين به حيث شاءوا فى مدن أمريكا . فلما وضع ميثاق الأمم المتحدة وقعته مصر .

وعرض الميثاق على البرلمان المصرى فأقره ، فكانت مصر من الدول المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة ، وكانت موضع التقدير فيها .

° ° °

كانت الأمور بمصر تسير فى أثناء ذلك كله فى مجراها العادى ، وكان ذلك طبيعياً . فقد بعث مقتل الدكتور أحمد ماهر فى أرجاء البلاد جوًّا من الوجوم فرض على عناصر الشغب والاضطراب أن تتوارى ، ثم كانت أنباء سان فرنسسكو والنشاط الذى أبداه وفد مصر فى المحيط الدولى ، باعثاً على السكينة وعلى نوع من الاطمئنان ، انقلب مع تقدم الصيف ركوداً أو ما يشبه الركود . فقد شغل الطلبة فى شهرى مايو ويونية بمذاكراتهم ثم بامتحاناتهم ، فلما فرغوا من الامتحانات انقلبوا إلى أهليهم بالريف وترك كثيرون العاصمة إلى مصايفهم ، فلم يبق بها من مظاهر النشاط ما تخشى عواقبه .

فلما انقضى الصيف ، وعاد الناس إلى العاصمة ، وعادت الحكومة إليها من الإسكندرية ، بدأ النشاط يدب فى الحياة من جديد ، ورأت الوزارة فى ميثاق سان فرنسسكو ما يعاونها على التفكير فى التخلص من قيود المعاهدة التى وقعتها مصر فى سنة ١٩٣٦ . فقد كان الأساس الذى يقوم عليه هذا الميثاق أن الدول التى وقعته متساوية فى السيادة ،

ولا يجوز لذلك أن تفرض دولة كبرى إرادتها على دولة صغرى أو تمس سيادتها . وبقاء قوات أجنبية بمصر يمس سيادة مصر . فمن حق مصر ، وهذه هي الحال ، أن تطلب جلاء هذه القوات عن أراضيها ، مع استعدادها لعقد اتفاق مع إنجلترا فى حدود الميثاق الجديد .

صحيح أن بدوى (باشا) حاول فى مؤتمر سان فرنسسكو أن يدمج فى الميثاق نصاً بإبطال المعاهدات المخالفة لمبادئه فلم يوفق فى محاولته . وصحيح كذلك أن ميثاق عصبة الأمم كان ينطوى على نص مؤداه أن تنظر العصبة فى أية معاهدة ولو لم تنقض مدتها – إذا كان بقاء هذه المعاهدة يضر بالسلام العالمى ، وأن هذا النص رفع من ميثاق الأمم المتحدة . لكن النصوص التى احتواها الميثاق تفتح باباً لتعديل المعاهدة ، وبخاصة بعد المعاونة القيمة التى بذلتها مصر للحلفاء فى أثناء الحرب ، وبعد أن انتهت هذه الحرب فى أوربا بتسليم ألمانيا من غير قيد أوشرط ، ثم انتهت فى الشرق الأقصى بتسليم اليابان كذلك بعد أن ألقت الولايات المتحدة القنابل الذرية على هيروشيما وناجازاكى فدمرتهما تدميراً .

شغلت الوزارة بالتفكير فى مفاوضة إنجلترا لجلاء قواتها عن مصر ، ولوضع حد للنظام القائم فى السودان . وكان من شأن هذا التفكير أن يشعل الجمهور بما يشد من أزر الوزارة لولا أن كانت فى الوزارة عوامل داخلية تضعفها . فقد كان مكرم عبيد (باشا) قوى الشعور بأن رياسة النقراشى (باشا) للوزارة ، رياسة أدى إليها مقتل الدكتور ماهر (باشا) ، ليس أمراً طبيعياً ، وكان لذلك دائم البرم بوجوده فى وزارة يرأسها النقراشى (باشا) . ولم يكن يخفى هذا الشعور . بل كان يبدى فى كثير من المواقف أنه يريد الاستقالة . واستقالته معناها استقالة زملائه فى الوزارة . وكان هذا التفكير يخيف النقراشى (باشا) ويخيف رئيس الديوان . وقد حدثنى حسنين (باشا) فى هذا الأمر غير مرة ، وطلب إلى أن أتوسط بين الرجلين لإزالة ما بينهما من جفوة حتى تظل الأمور جارية من غير تعقيد . ولم تكن وساطتى ، ولا وساطة حسنين (باشا) ليزيد أثرها على تهدئة النفوس إلى حين . لكنها سرعان ما كانت تثور من جديد . أذكر يوماً ذهبت فيه مع لجنة الرد على خطاب العرش نرفعه إلى الملك بقصر القبة ، فلما فرغنا من هذه المهمة التى لا تستغرق عادة أكثر من دقيقتين أو نحوهما ، استبقانى الملك وطلب إلىّ أن أسوى ما بين مكرم والنقراشى من خلاف ، وأن أقنعهما بأن من الخير للعهد كله أن تزول أسباب الجفاء بينهما . وحاولت ، فلم أوفق . فذهبت إلى حسنين (باشا) بمنزله فاستدعاهما وتحدث إليهما ، فلم يكن أكثر توفيقاً . ودعاهما الملك لمقابلته بقصر القبة ، وطلب إلى أن أكون هناك للمعاونة فى هذه المهمة . فلما قابلهما خرجا

من عنده وعليهما من مظاهر الاتفاق ما طمأننى ، وما جعلنى أحمد لهما حسن تقديرهما للموقف فى هذا الظرف الدقيق الذى تعد فيه مصر عدتها لمفاوضة إنجلترا فى تعديل المعاهدة .

ترى لو أن أحمد ماهر (باشا) كان حيًّا ، أكان مكرم (باشا) يسلك معه مسلكه مع النقراشى (باشا) ؟ ولو أنه فعل ، أكان ماهر (باشا) يسلك معه مسلك النقراشى (باشا) ؟ لا أظن . فقد كان مكرم (باشا) يعلم أن الدكتور ماهر كان إلى ذكائه ، حازماً ، وإلى لطفه وظرفه ، شديد الاعتداد بنفسه ، فلا يقبل مثل هذه المعاملة من أحد . ولو أن مكرم (باشا) سلك معه مسلكه مع النقراشى (باشا) لما تردد فى تقديم استقالة الوزارة لأن التعاون بينه وبين مكرم (باشا) أصبح مستحيلا ، ولما رجع عن استقالته هذه لأى اعتبار ، ولما بلغ من حرصه على الوزارة أن يقبل وساطة أو تسوية . فإما كلفه الملك بعد ذلك بإعادة تأليف الوزارة فألفها ولم يشترك فيها مكرم (باشا) وحزبه ، وإما ألفها غيره ، فكان له رأيه فى اشتراك حزبه أو عدم اشتراكه فى الوزارة الجديدة .

لم يكن ذلك تصرف النقراشى (باشا) على الرغم من قوله لى غير مرة إن التعاون بينه وبين مكرم أصبح مستحيلا . وأحسب أن حرص رئيس الديوان وحرص الملك على ألا يتغير الوضع الوزارى كان له أثره فى تصرفه .

لكن ما حدث من استدعاء الملك لرئيس الوزارة ولوزير المالية ، وما كان قبل ذلك من خلافهما ، لم يبق سرًّا ، بل تناثرت أنباؤه ووقفت عليها المعارضة ، فكان لذلك أثره فى تشجيع هذه المعارضة وإضعاف الوزارة . ومن أساليب المعارضة فى مصر أن يندفع طلبة الجامعة لمناوأة الوزارة بالإضراب وبالمظاهرات التى يحتك فيها الطلبة بالبوليس ، وتقع فيها غالباً مناوشات يصاب فيها أفراد من الفريقين بالأذى .

وكذلك كان . فقد بدأ طلبة جامعة فؤاد الأول بالجيزة يضربون ويتظاهرون . وبدا لهم يوماً من أيام شهر يناير سنة ١٩٤٨ أن ينحدروا من كلياتهم إلى القاهرة يريدون قصر عابدين للتظاهر أمامه ، واتخذوا طريقهم إلى (كوبرى عباس) المؤدى إلى منيل الروضة . فلما اكتمل جمعهم فوقه فتحه البوليس فحصرهم فى نطاقه ، فلم يعودوا يستطيعون حراكاً . وفى هذا المضيق وقع بينهم وبين البوليس التحام عنيف استغلته المعارضة من بعد حتى لقد زعمت أن أحد الطلبة بلغ من تأثره بإصابته أن ألقى بنفسه فى الماء فغرق . ولم يكن هذا صحيحاً . مع ذلك استقر فى أذهان الجمهور وجعله أشد مقتاً للوزارة . فأما طلبة الجامعة فأثار هذا الصدام بينهم وبين البوليس ما حرك الحفيظة والحقد فى نفوسهم ، وما دفع بعض العناصر للتفكير

فى التخلص من الوزارة بأية طريقة مشروعة كانت أو غير مشروعة .

وكان ١١ فبراير - عيد ميلاد الملك - يقترب . وفى عشية ذلك اليوم أنعم الملك على الوزراء الذين لم يكونوا (باشوات) برتبة الباشوية . وحسب كثيرون أن الملك أراد بذلك أن يظهر تأييده للوزارة ليقوى مركزها . لكن هذا الإنعام زاد الحفائظ التى انطوت عليها بعض النفوس زيادة ظهر أثرها جليًا فى اليوم التالى من يوم عيد الملك .

ذلك أن الملك كان سيضع فى ذلك اليوم حجر الأساس للمدينة الجامعية لجامعة فؤاد الأول ، على أن يكون « بيت الطلبة » أول ما يقام من مبانى هذه المدينة . وكان الطبيعى أن يغتبط الطلبة بهذه المدينة وبهذا البيت الذى يأوى منهم كثيرين يتعذر عليهم أن يجدوا مأوى صالحاً على مقربة من الجامعة . لكن الصبح تنفس عن شائعات تردد أن طلاب الجامعة سيقاطعون الحفلة التى يحضرها الملك لوضع حجر الأساس . فلما تقدم النهار ، بلغنى أن الأمر لن يقف عند المقاطعة ، وأن الملك قد لا يحضر الاجتماع . وسمعت ظهراً أن محاولات إجرامية تدبر فاتصلت برئيس الديوان وسألته عن الموقف وتطوراته . وعما إذا كانت الحفلة تجرى وفق برنامجها الأول ، وهل يرى واجباً أن أذهب إليها بوصفى رئيس مجلس الشيوخ ، فذكر لى أنى يجب أن أعد عدتى للذهاب إليها ما لم يتصل بى قبيل موعدها . ولم يتصل بى ، وذهبت إلى مكان الاجتماع ، فإذا الطرق كلها محروسة أشد الحراسة . وجاء الملك متأخراً عن الموعد المعين ، ثم علمت أن البوليس ضبط فى إحدى العمارات أشخاصاً بتهمة أنهم كانوا يعتزمون إلقاء متفجرات على الموكب الملكى . ولم يحضر الحفل من الطلبة إلا من وثق رجال الأمن بهم . وتم الحفل سراعاً فى أضيق حدوده ثم انصرف الملك ، وانصرف الحاضرون كل إلى منزله أغلب الأمر ، والجو يؤذن بالنذر .

ما عسى يكون مصير الوزارة بعد ذلك اليوم ؟ وهل يوكل إليها وقد عجزت عن حفظ الأمن أن تتولى المفاوضات مع إنجلترا ؟ شعر الجميع بأن ذلك أصبح محالا ، وكان هذا الشعور صادقاً .

وقدم النقراشى (باشا) استقالة الوزارة ، وعهد الملك إلى إسماعيل صدقى (باشا) بتأليف الوزارة الجديدة .

* * *

الفصل العاشر

من عهد إلى عهد

صدق (باشا) يؤلف وزارة من الأحرار الدستوريين والمستقلين - الملك يعين مستشاراً صحفياً للقصر ويدعو رؤساء الدول العربية ويجتمع معهم بإنشاص بغير رأى الوزارة ولا علمها - محاربة الفقر والجهل والمرض - اختلاف هيئة المفاوضة على مسألة السودان - ، السعديون يشتركون فى الوزارة - مشروع صدق ، بيفن - حل هيئة المفاوضة وموافقة النواب على المشروع - ، اضطراب الأمن فى القاهرة - صدق يستقيل والنقراشى يؤلف الوزارة - استئناف المفاوضات وإخفاقها - الاحتكام إلى مجلس الأمن - مشكلة فلسطين فى الأمم المتحدة - التمهيد لإنشاء دولة إسرائيل موقف النقراشى (باشا) وتغيره - الدول العربية تحارب اليهود - نزعة الملك للحكم المطلق ودوافعها - حياة الملك الخاصة وأثرها فى مسلكه - معاملة الملك للساسة - تدخل القصر فى شئون الحكم حرب فلسطين وأثرها الضباط الأحرار الإخوان المسلمون طلاق فريدة وفوزية - النقراشى (باشا) يقتل وعبد الهادى (باشا) يخلفه - مقتل الشيخ حسن البنا - تعديل الدوائر الانتخابية واختلاف الدستوريين والسعديين بسببها ، عبد الهادى (باشا) يستقيل ويؤلف حسين سرى (باشا) وزارة مؤتلفة للانتخابات الأحزاب المؤتلفة تختلف فيؤلف سرى (باشا) وزارة إدارية - فوز الوفد فى الانتخابات النحاس (باشا) يؤلف الوزارة ويؤيد سلطان الملك المطلق - (الملكة) نازلى فى أمريكا تزوج كريمتها من سكرتير استجواب مصطفى (بك) مرعى فى مجلس الشيوخ مراسيم ١٧ يونيو سنه ١٩٥٠ الملك فى (دوفيل) - سمعة مصر فى الخارج كتاب المعارضة إلى الملك - خطاب ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ - إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ - مولد ولى العهد - حريق القاهرة وزارات تتعاقب - انتخابات نادى الضباط - بدء حركة الجيش بذلك انتقلت مصر من عهد إلى عهد .

انتهت الحرب فى أوربا وفى الشرق الأقصى ، ووضع مؤتمر سان فرنسسكو ميثاق الأمم المتحدة ، وتابعت مصر تفكيرها فى المصير الذى تختاره لنفسها بعد الحرب ، فبعث النقراشى (باشا) إلى وزارة الخارجية البريطانية رسالة يذكر فيها أن مصر تريد أن تدخل فى مفاوضات مع إنجلترا لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ بما يتفق ومبادئ الميثاق الجديد ، على أن تتناول هذه المفاوضات مسألة السودان . لكن وزارة النقراشى (باشا) لم تقو على مواجهة الموقف الداخلى ،

ولم تستطع لذلك أن تبقى بعد أن أبلغتها إنجلترا أنها مستعدة للتفاوض معها وفقاً لأحكام المعاهدة نفسها حيث تنص على إمكان تعديلها بعد مضي عشر سنوات من تاريخ توقيعها .

وعهد الملك إلى إسماعيل صدقى (باشا) فى تأليف وزارة تضطلع بإجراء المفاوضات . وليس من غرضى فى هذا الفصل الأخير أن أتناول ما حدث تمهيداً للمفاوضات ، ولا كيف جرت خلال الأشهر التسعة التى قضتها وزارة صدقى (باشا) فى الحكم . فسأفرد باباً خاصاً فى الجزء الثالث من هذه المذكرات للمفاوضات المصرية الإنجليزية ، كما أفرد أبواباً فى ذلك الجزء لمسألة فلسطين والجامعة العربية ، وللحياة النيابية فى مصر ، ومراسيم ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ ولوفد مصر فى مجلس الأمن ، ولوفد مصر فى الأمم المتحدة ، وللاتحاد البرلمانى الدولى . وإنما أريد أن أوجز فى هذا الفصل الحالى ما تعاقب على مصر فى السنوات لست الأخيرة من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٢ ، حين أكره (الملك) فاروق على التنازل عن العرش وعلى مغادرة البلاد .

وبعض فصول الجزء الثالث مما أشرت الآن إليه قد كتب من قبل حين كتبت فصول هذا الجزء الثانى كلها – خلا هذا الفصل وتقديم هذا الجزء – قبل تنازل (الملك) فاروق عن عرش مصر . ولم أعدل منه شيئاً يذكر . . وسيرى القارئ اتساق حوادث هذا الفصل وأحداثه مع ما سبقه من فصول ، وأن ما تم فى السنوات الست الأخيرة من عهد فاروق كان التطور الطبيعى للأحداث التى وقعت قبلها .

عهد (الملك) فاروق إذن إلى إسماعيل صدقى (باشا) فى تأليف الوزارة . وقد دهش المشتغلون بالسياسة لهذا الأمر . فلم يكن لصدقى (باشا) حزب سياسى يستند إليه ، فماذا عساه يفعل إذا لم تؤيده الأحزاب الممثلة فى البرلمان تمثيلا قوياً ؟ لقد زارنى الرجل مساء اليوم الذى استقال فيه النقراشى (باشا) وذكر لى تكليفه بتأليف الوزارة ، وذكّرنى بصلاتنا القديمة حين كان هو حرًّا دستورياً ، وطلب معاونة الحزب له . فذكرت له أننى سأستشير إخوانى فى الحزب . فلما انصرف من عندى مرَّ بالنقراشى (باشا) رئيس الهيئة السعدية ، وبمكرم عبيد (باشا) رئيس الكتلة الوفدية . وقد ذكرا لى أنهما رأيا عدم معاونته ، لأن تأليفه الوزارة خروج على التقاليد الدستورية المألوفة .

وشاورت أصدقائى الدستوريين ، وذكرت لهم موقف الحزبين الآخرين ، فذكرنى

بعضهم بموقف الهيئة السعدية منّا فى انتخابات سنة ١٩٤٤ وبما كان منها فى أثناء رياسة النقراشى (باشا) للوزارة ، وأبدت كثرتهم الميل للتعاون مع صدقى (باشا) . ولم أشاركهم فى هذا الميل ، فلم أنس مواقف صدقى (باشا) منا فى سنة ١٩٣٠ . وترك لى هؤلاء الأصدقاء أن أتصرف فى الموقف مع إلحاح بعضهم علىّ أن أقدر النتائج التى تنجم عن رفض الاشتراك فى الوزارة إذا وقف الملك من أحزابنا موقف الخصومة وأباح لصدقى (باشا) حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة . وبعد مناقشات طويلة بينى وبين الوزراء الدستوريين السابقين ، تألفت الوزارة وبين أعضائها أربعة منهم . ولم أر الاعتراض على ما حدث حرصاً على وحدة الحزب .

وبالغ صدقى (باشا) من بعد فى الحفاوة بالحزب ووزرائه مبالغة دفعت الحزب لتأييد وزارته بالقوة التى كان يؤيد هو بها الحزب ، أو على الأقل إلى التظاهر بهذ التأييد من جانبه ومن جانبنا مع قيام حالة الحذر عند الفريقين .

ونشأ عن كل ما حدث أن بدأ رئيس الوزراء يميل إلى مجاراة القصر فى رغائبه ، معتبراً القصر سنده الأصيل . وكان ذلك الميل متفقاً مع اتجاه صدقى (باشا) ، وإن بدا أقل اندفاعاً فيه عما كان فى سنة ١٩٣٠ .

ابتدع القصر فى ذلك الحين منصباً فيه لم يعرف من قبل . ذلك منصب المستشار الصحفى لديوان الملك . وصدر الأمر الملكى بتعيين الأستاذ كريم ثابت فى هذا المنصب ، فلم يبد صدقى (باشا) اعتراضاً جدياً على هذا الوضع المبتكر . وقيل يومئذ إنه أراد أن يلمح بالاعتراض فأبلغ الملك أن الأستاذ كريم ثابت كان يتقاضى من المصروفات السرية مبلغاً معيناً ، وأن كرامة منصبه الجديد تقتضى إعفاءه من الاستيلاء على هذا المبلغ ، فصدرت الإرادة الملكية بمضاعفة المبلغ الذى يستولى عليه المستشار الصحفى من المصروفات السرية ، ونفذ صدقى (باشا) هذه الإرادة .

وحدث فى ذلك الحين أن دعا (الملك) فاروق ، بغير رأى الوزارة ولا علمها ، ملوك الدول العربية ورؤساء جمهورياتها ، واستقبلهم فى مزارعه الخاصة بإنشاص ، وتحدث وإياهم فى سياسة الدول العربية والجامعة العربية . وصدرت فى هذا الاجتماع قرارات أذيعت ، من بينها قرار بإنشاء قومية عربية . ولم يحضر هذا الاجتماع وزير الخارجية . نطق لسيد (باشا) ، وحضره الأمين العام لجامعة الدول العربية . وفهم الناس يومئذ أن سياسة (الملك) فاروق الشخصية ترمى إلى أن يتولى بنفسه الزعامة على الدول العربية . مع ذلك لم تعترض

الوزارة على ما حدث ، ولم ترد أن تثير أية ثائرة بشأنه .

وكان صدقى (باشا) يعتذر عن سكوته عن مثل هذه الأمور بأنه يفاوض إنجلترا لإجلاء قواتها عن قناة السويس وإعادة الوحدة بين مصر والسودان ، ومن الخير أن يبقى الجو الذى تجرى فيه هذه المفاوضات صفواً لا يعكره خلاف بين القصر والوزارة على أمور لا تبلغ أهميتها مبلغ المفاوضات ، وكأنما القصر غير مطالب من جانبه بالمحافظة على صفاء هذا الجو ، بل كأن من حق القصر أن ينتهز مثل هذه الفرصة لتحقيق أغراض لا يستطيع تحقيقها فى الأوقات العادية .

وقد أثبت الواقع من بعد أن الإغضاء عن حق بحجة المحافظة على مصلحة عليا لا يكفل هذه المصلحة ، ويؤدى إلى نتائج خطيرة . فقد أدت سياسة القصر من بعد إلى اضطراب فى شئون الحكم ، ولم يكفل السكوت عنها نجاح المفاوضات .

ورسمت الوزارة لنفسها سياسة داخلية صورتها فى عبارة (محاربة الفقر والجهل والمرض) ، وعهدت إلى كل وزير بتنفيذها فى وزارته . وقد أخبرنى بعض الوزراء أن هذه السياسة كانت جديرة بأن تؤتى خير الثمرات لو أن تنفيذها جرى بهمة تعادل همة الدعاية التى صحبتها أول إعلانها . لكن اشتغال رئيس الوزارة بالمفاوضات من ناحية ، واعتبارات الميزانية من ناحية أخرى ، جعلتا الهمة التى بدأت بها تفتر شيئاً فشيئاً ثم تزداد فتوراً كلما شعرت الوزارة بعقبات تقف فى سبيلها وتهدد مركزها .

وكان مجرى المفاوضات يهدد مركز الوزارة أحياناً . وقد اختلف أعضاء هيئة المفاوضة عند بحث مسألة السودان اختلافاً اضطر معه إسماعيل صدقى (باشا) إلى تقديم استقالة الوزارة فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٦ . وأراد الملك أن تتألف وزارة مؤتلفة برياسة شريف صبرى (باشا) يشترك فيها الوفديون . لكن هذه الفكرة لم تنفذ لأسباب مختلفة ، منها أن القصر لم يكن متحمساً لها . دعانى الملك فى هذه المناسبة لمقابلته ، فلما كنت فى حضرته ذكر لى أنه كلف شريفاً بتأليف وزارة يشترك فيها الوفد بأعضاء ثلاثة ليس رئيسه منهم ، ويشترك فيها السعديون والدستوريون ، فيكون النقراشى (باشا) وسعدى معه ، وأكون أنا ودستورى معى من أعضائها . وكان جوابى أنى عاهدت الله ونفسى ألا أكون وزيراً أبداً ، وأننى لا أنقض عهداً قطعته . وقال الملك : قابل شريفاً وتكلم معه .

ولعل إجابتى هذه ، وإن وافقت هوى الملك فى أمر تأليف الوزارة الجديدة ، لم تعجبه صيغتها ، كما لم تعجبه صيغة كثير من إجاباتى فى ظروف مختلفة .

فلما قابلت شريف (باشا) صبرى بمنزل سرى (باشا) فى المساء لم نتفق . وقد ذكر لى حسن يوسف (بك) رئيس الديوان بالنيابة ، فى الغداة ، أنه سر بعدم الاتفاق ، ولكنه كان يود أن يجىء إخفاق الفكرة من ناحية الوفد حتى لا يتهم القصر بأنه عمل لإخفاقها .

ورفض الملك استقالة صدقى (باشا) ، وعادت وزارته تعالج شئون الدولة . لكن الخلاف فى هيئة المفاوضة كان قد بلغ حداً تعذر معه الاتفاق على شىء . وكانت الوزارة قد عدلت واشتركت فيها الهيئة السعدية . ورأى صدقى (باشا) أن يسافر إلى لندن ، وأن يتصل مباشرة بوزير الخارجية البريطانية لإتمام المفاوضات ، وطلب أن أسافر ويسافر النقراشى (باشا) معه بوصفنا رئيسى الحزبين المشتركين فى الوزارة . ورفضت هيئة المفاوضة إقرار هذا الرأى ، فسافر صدقى (باشا) ووزير الخارجية إبراهيم عبد الهادى (باشا) إلى لندن ، ممثلين لهيئة الوزارة لا لهيئة المفاوضة ، وانتهيا إلى مشروع اتفاق وقعاه ووقعه مستر بيفن بالحروف الأولى من أسمائهم ، وعرف من بعد بمشروع « صدقى – بيفن » .

فلما عادا إلى مصر ، دعيت هيئة المفاوضة للاجتماع كى تبدى رأيها فى المشروع ، فتبين أن الخلاف القديم جعل التعاون بين أعضائها ، والتعاون بينها وبين الوزارة مستحيلا . عند ذلك حلها صدقى (باشا) اكتفاء بعرض المشروع على البرلمان . وقد أفادت المعارضة من هذا الإجراء ، واتخذته دليلا على أن المشروع لا يحقق مطالب مصر . وأيد المخالفون من أعضاء الهيئة المنحلة هذا التصوير فزاد مركز صدقى (باشا) ومركز الوزارة كلها دقة وحرجاً .

وأعان المعارضة على الاشتداد فى مهاجمة الوزارة ، التجاء صدقى (باشا) إلى الشدة فى معاملة الصحف بحجة مقاومة الشيوعية وما يتصل بها من نزعات يسارية ، وإلى اعتقال من ينسب إليهم نشاط شيوعى اعتقالا شبه عرفى .

وقد استندت الوزارة لتسويغ الشدة فى معاملة الصحف إلى فقرة وردت فى مادة الدستور الخاصة بحرية الصحافة تبيح إنذار الصحف أو تعطيلها بالطريق الإدارى إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى ، وحاولت أن تبسط سلطانها فى الإنذار والتعطيل إلى مدى أوسع من الشيوعية والنزعات اليسارية ، حتى لقد قال رئيس لجنة القضايا إذ ذاك من فوق منبر مجلس الشيوخ . إن مسائل الزواج والطلاق والميراث وما إليها تدخل فى مدلول كلمتى (النظام الاجتماعى) الذى تشير إليه المادة . وقد اضطررت أنا أن أتلو يومئذ من منصة رياسة الشيوخ بياناً أدفع به هذا التفسير وأدافع عن حرية الصحافة ، وأعيد إلى الأذهان أن الفقرة التى تستند إليها الحكومة إنما أقحمت على المشروع الذى وضعته

لجنة الدستور فى سنة ١٩٢٢ لمقاومة الشيوعية ، فهى استثناء من نص المادة الذى يحظر مراقبة الصحف وإنذارها أو تعطيلها بالطريق الإدارى ، ولا يصح أن يتجاوز الاستثناء حدوده بحال ، بل يجب أن يبقى محصوراً فى أضيق هذه الحدود .

أدت هذه الأحوال مجتمعة إلى تبلبل الأفكار وشيوع القلق ، وإضراب طلاب الجامعة . وتعدى الأمر إلى أعمال إجرامية منكرة : كانت القنابل تلقى فى غسق الليل فى الشوارع أو فى أحياء تجارية ، فيدفع تفجرها فى النفوس الرعب والفزع . وألقيت قنابل أمام مساكن مأهولة فأحدثت من الأضرار ما زاد الناس رعباً وهلعاً . عدت إلى منزلى ذات مساء ، فلما استقر بى المقام سمعت نفير عربتنا الخاصة إيذاناً باقترابها من المنزل . وبعد لحظة سمعت دوياً مزعجاً نشأ عن تفجر قنبلة أمام باب المنزل . وتبين حين التحقيق أن قنبلة أخرى كانت موضوعة فى الطريق على مقربة من القنبلة الأولى ولم تنفجر .

تعددت هذه الحوادث ، وجعلت الناس فى العاصمة وفى الأقاليم يشعرون بأن الوزارة عاجزة عن حفظ الأمن ، وأنها يجب أن تستقيل .

استقالت وزارة صدقى (باشا) إثر هذه الحوادث . وكانت قبل ذلك قد لجأت إلى مجلس النواب وعرضت عليه مشروع « صدقى — بيفن » فأقره . وكان النقراشى (باشا) بين الخطباء الذين تكلموا يؤيدون المشروع . فلما قبل الملك استقالة صدقى (باشا) عهد إلى النقراشى (باشا) فى تأليف الوزارة ، فألفها من الأحرار الدستوريين والسعديين دون غيرهم من الأحزاب أو من المستقلين . وظن بعضهم يومئذ أن اختيار النقراشى (باشا) لرياسة الوزارة ، بعد أن أعلن قبوله مشروع « صدقى — بيفن » له مغزاه . لكن الأحرار الدستوريين كانوا قد أبدوا على مشروع « صدقى — بيفن » تحفظات . وكان ما حدث من اختلاف هيئة المفاوضة مع صدقى (باشا) على مسألة السودان قد أقنع الناس بأن ما ورد فى المشروع بشأنها لا يمكن الاطمئنان إلى صيغته . لذلك كله لم يكن للنقراشى (باشا) بد من استئناف المفاوضات . ولم ترفض إنجلترا ما طلب من ذلك لأنها جرت فى سياستها منذ ١٩٢٢ على ألا ترفض المفاوضة إذا طلبتها مصر .

والوقع أن الإنجليز كانوا حريصين فى ذلك الحين على جلاء قواتهم عن قناة السويس تخفيفا لأعباء دافع الضرائب البريطانى ، ولأن القناة لم يبق لها من الأهمية الاستراتيجية بعد التطور الذى حدث فى أسلحة الحرب مثل ما كان لها من قبل . ولتثبت حسن نيتها نقلت قواتها من القاهرة والإسكندرية إلى منطقة قناة السويس ، واحتفلت وزارة النقراشى

(باشا) بهذا النقل ، وعدته فألا حسناً بنجاح المفاوضات التي استأنفها رئيسها .

على أن ما قام به النقراشي (باشا) من مباحثات ، ثم ما قام به أحمد خشبة (باشا) وزير الخارجية من مسعى لتنظيم الحكم في السودان – ذلك كله لم يسفر عن نتيجة مقبولة . وتداول ساسة مصر المؤيدون للحكومة النظر في موقف مصر بعد إخفاق المفاوضات ، واستقر رأيهم على أن تلجأ مصر إلى مجلس الأمن تعرض خلافها مع إنجلترا عليه . وعرض الخلاف بالفعل في أشهر الصيف من سنة ١٩٤٧ . وبعد جلسات وخطب عديدة انتهى المجلس في ١٠ سبتمبر إلى قرار بتأجيل المشكلة إلى أجل غير مسمى ، مع الاحتفاظ بها في جدول أعماله ، وللطرفين المتنازعين ، ولمن شاء ، أن يثيرها من بعد على النحو الذي يراه .

وعاد النقراشي (باشا) بعد ذلك إلى مصر ، وبعث الملك إلى المطار بعربة ملكية أقلت وزيره الأول إلى القصر ، فقابله الملك وأصدر إليه نطقاً ملكياً بأن أحداً لم يخدم مصر كما خدمها هو [١] .

اطلعت على قرار مجلس الأمن بتعليق المسألة المصرية وأنا على ظهر الباخرة مسافر إلى نيويورك أرأس وفد مصر لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة . وكانت هذه الجمعية ستنظر مسألة جد خطيرة عند الدول العربية كلها . كانت ستنظر التقرير الذي وضعته لجنة شكلتها في دورة خاصة لحل مشكلة فلسطين ومكان العرب واليهود فيها .

لم تعهد الجمعية العامة للجنتها السياسية بنظر هذه المسألة ، بل ألفت لجنة خاصة تقديراً لما لها من جليل الخطر في الحياة الدولية . وقد استمرت اللجنة الخاصة تبحث الموضوع وتناقشه وتحاول إيجاد حل يرضاه العرب واليهود طيلة الثلاثة الأشهر التي امتد إليها انعقاد الجمعية العامة فلم توفق إلى هذا الحل ، فأحالت المسألة على الجمعية العامة . وبعد مناقشتها قررت الجمعية إنشاء دولة إسرائيل بأغلبية لم تبلغ الثلثين من عدد الأعضاء الحاضرين ، وذلك لكثرة الممتنعين عن التصويت . مع ذلك اعتبر القرار بإنشاء دولة إسرائيل صحيحاً متفقاً مع ميثاق الأمم المتحدة ! ! [٢] .

فكرت طويلا وأنا في طريق عودتي إلى مصر في هذا الموقف الذي أثارته الأمم المتحدة في الشرق الأوسط بالنكوص عن إصدار قرار موضوعي في المسألة المصرية ، وبإصدار قرار بإنشاء دولة إسرائيل ، ورأيت أن البلاد الشرقية يجب أن تتخذ لها موقفاً خاصاً في المعترك

---

(١) تفصيل ما حدث في المفاوضات وفي مجلس الأمن مدون في الجزء الثالث من هذه المذكرات

(٢) تاريخ المسألة الفلسطينية وأطوارها مشروحة في الجزء الثالث من المذكرات .

الدولى يعاونها على تحقيق استقلالها وسيادتها . وزادنى إمعاناً فى هذا التفكير ما لمسته خلال ثلاثة الأشهر التى أقمتها فى أمريكا من توتر العلاقات بين الكتلتين الشرقية والغربية توتراً أثار فى الولايات المتحدة هستريا الحرب وجعل ساستها وصحافتها يندفعون يريدون القضاء على روسيا السوفييتية قبل أن تستعد لمهاجمة بلادهم أو تستعد للدفاع عن نفسها .

إننا حلفاء الدول الغربية . وبعبارة أصدق تصويراً للواقع : إن أكثر البلاد الشرقية ، والبلاد العربية كلها ، واقعة فى دائرة النفوذ الغربى . فإذا وقعت حرب بين الكتلتين الغربية والشرقية ، ونحن فى هذا الموقف ، تلقينا صدمتها الأولى ، وكنا طوال الحرب فى مثل موقف بلجيكا فى الحربين العالميتين الماضيتين . فإذا لم تحترم هذه الدول الغربية حريتنا وسيادتنا كاملتين فى أثناء السلام ، وكنا سنبقى كما نحن فى دائرة النفوذ الأجنبى ، فما أجدرنا أن نعدل نهائياً عن التفكير فى الاستقلال والسيادة والحرية والرخاء . وهذا ما لن نرضاه . ويجب لذلك أن نفكر فى إنشاء كتلة جديدة تضم شعوب الشرق الأوسط وشعوب المحيط الهندى ، تكون سياستها الوقوف بمعزل عن الكتلتين ، واكتفاء كل واحدة من دول هذه الكتلة الجديدة بالدفاع عن نفسها إذا هوجمت . ذلك أحفظ لكرامتنا جميعاً ، وأحفظ للسلام العالمى .

كذلك فكرت ، متأثراً بما شهدته فى اجتماع الأمم المتحدة . وقد أعلنت إنجلترا إلى هذه الأمم أنها قررت إنهاء انتدابها على فلسطين وسحب قواتها منها فى موعد نهايته ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ ، وتركت لليهود وللعرب مواجهة الموقف الذى ينشأ عن تنفيذ قرارها . وكان اليهود بعد قرار الأمم المتحدة يعدون العدة لإنشاء دولتهم . وكان وزراء خارجية الدول العربية يجتمعون يفكرون ما عساهم يصنعون للحيلولة دون إنشاء هذه الدولة . وكان النقراشى (باشا) مصراً إزاء هذا الموقف على ألا يلجأ إلى القوة المسلحة حتى لا يدفع الجيش إلى حيث تكون القوات البريطانية المرابطة فى منطقة قناة السويس وراء ظهره .

ولو أن الأمر فى مصر كان للنقراشى (باشا) وحده ، لبقى على إصراره ذاك . لكن الأمر فى الواقع لم يكن كذلك .

أشرت إلى أن الملك فاروقاً بدأ بعد انتهاء الحرب فى أوربا وفى الشرق الأقصى ، يعمل على توطيد سلطانه المطلق ، فأنشأ منصب المستشار الصحفى للديوان الملكى بغير علم الوزارة ولا رأيها ، ثم إنه اتجه بتفكيره إلى أن يتولى بنفسه زعامة الدول العربية من غير أن يكون لوزرائه رأى فى الأمر أو كلمة . ولهذا الغرض جمع ملوك الدول العربية ورؤساء جمهورياتها بمزارعه الخاصة بإنشاص ، وتداول معهم الرأى فى شأن هذه الدول ومصيرها . وحضر هذا

الاجتماع عبد الرحمن عزام (باشا) الأمين العام لجامعة الدول العربية . وآثر صدقى (باشا) ، حرصاً منه على صفاء جو المفاوضات ألا يعترض على اجتماع إنشاص فسكت عنه .

وقد شجع الملك فى اتجاهه المطلق أن بلغ الخلاف بين الأحزاب المصرية مبلغاً استعصى معه جمع كلمة الأمة حين كان الخطر الذى يقتضى اتقاؤه جمع الكلمة ماثلا أمام كل عين . لما لم تنته مفاوضات النقراشى (باشا) وخشبة (باشا) مع إنجلترا إلى نتيجة ، واجتمع الرأى على الاحتكام إلى مجلس الأمن ، قدرت أن وحدة الأمة فى وزارة قومية أكفل بنجاح مسعاها . وخاطبت فى الأمر كثيرين ممن كانوا يحضرون إلى مكتبى برئاسة الشيوخ . وحضر عندى ذات صباح حسن (بك) يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، وأخبرنى أن الملك يرحب بتأليف وزارة قومية ، ويرى أننى أقدر من غيرى على إقناع الوفديين وسائر الأحزاب بقبول الفكرة . ودعوت إلى مكتبى لطفى السيد (باشا) ، وواصف غالى (باشا) ، وزكى العرابى (باشا) وصبرى (باشا) أبو علم . وخاطبتهم فى الأمر ، فاقتنع الأولان لأنهما مستقلان ، واستمهلنى الآخران ، وهما وفديان ، للتفكير فيه . وفى الغد أبلغنى صبرى (باشا) أبو علم أن الوفد يرفض هذه الدعوة لاقتناعه بأنها غير مخلصة ، وأن الوزارة القومية إذا تألفت وحققت جلاء القوات البريطانية عن مصر ووحدة مصر والسودان ، فستقال هذه الوزارة أو تستقيل ، وسيسخر الملك من الوفديين ويقصيهم عن الحكم إلى غير عودة . وعبثاً حاولت إقناع سكرتير الوفد بأن هذا التفكير غير مستقيم ، وبأنه لو صح لزاد الوفد قرباً من قلب الشعب ، ودمغ خصومه بشر ما يدمغ به سياسى ، بالنفاق والكذب جرياً وراء الحكم وحرصاً عليه .

آمن الملك من يومئذ بأن الأحزاب التى تأبى أن تجتمع لمصلحة وطنية عليا لا سبيل إلى اجتماع كلمتها ضد ما يكسبه لنفسه من سلطان مطلق . وكان قد آمن من قبل بأنه يستطيع أن يفعل ما يشاء ما أمن تدخل إنجلترا فى شئونه . ذلك بأنه كان يظن إلى يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أن محبة الشعب له وتعلقه بشخصه يصدان إنجلترا عن التعرض لذاته أو لعرشه . فلما رأى ما حدث فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ورأى الشعب يستقبل الأمر الجلل بما استقبله به ، فقد إيمانه بالشعب ، وحسب أنه يستطيع أن يحكمه حكماً مباشراً إذا أمن جانب الإنجليز مؤمناً — كآبائه — بأن الشعب المصرى لين العريكة سهل القياد .

أذكر يوماً قابلته وجرّ الحديث إلى ذكر ٤ فبراير ، فأبديت أسفى لما حدث يومئذ ، فقال : لا تأسف . لقد علمنى هذا الحادث درساً لن أنساه .

وما أحسبه قصد بعبارته هذه غير المعنى الذى أشرت إليه .

وكان طبيعياً أن يتجه فاروق للسطان المطلق وقد وجد ما يدفعه إليه ويشجعه عليه . فتاريخ مصر الحديث يميل به إلى هذا السلطان وإلى مقاومة كل قوة تقف فى سبيله . ألم يكن جده الأعلى محمد على قد فرض نفسه حاكماً مطلقاً بعد أن وصل إلى « باشوية » مصر بإرادة الشعب المصرى ، ثم أدت به نزعته الفردية فقاوم متبوعه سلطان آل عثمان حتى لا تقف قوة فى سبيل إرادته . وكان موشكاً أن يبلغ ما أراد لولا أن قاومته السياسة الأوربية وحاربته ؟ ! أو لم يكن جده إسماعيل مثال الحاكم الفرد الذى لا يعرف لسلطانه حداً ولا قيداً ، فكانت إرادته العليا وكانت كلمته أمراً نافذاً وقانوناً يخضع الكل له ؟ وظل ذلك شأنه حتى اصطر تحت ضغط الحوادث الدولية إلى التظاهر بالاعتماد على الشعب والتسليم بحقوقه برغم ازدرائه هذا الشعب وإنكاره وجوده . وقد انتهت به نزعاته ومداوراته إلى أن استجاب السلطان العثمانى إلى ما طلبته الدول الكبرى فخلعه عن عرش مصر .

وكان لوالده الملك فؤاد مثل هذه النزعة . وإن بقيت حبيسة فى السنوات الأولى من عهده ، لأنه جاء إلى العرش بعد أن بلغ الخمسين من سنه ، وجاء إليه بقوة الحماية البريطانية التى فرضت على مصر منذ بدأت الحرب العالمية الأولى فكان الأمر فى أثناء تلك الحرب إلى السلطة العسكرية البريطانية . فلما انتهت الحرب واستخلصت مصر من إنجلترا الاعتراف باستقلالها وسيادتها ، حاول أن يفوز بالنصيب الأوفى من ثمرات هذا الاعتراف ، وأن يوسع حقوق الملك فى الدستور ، وأن يمدها من بعد إلى ما وراء نص الدستور . ولهذ ظلت صلاته بالساسة المصريين قائمة على الحيطة والحذر .

شاب لما يبلغ السابعة والعشرين ، هذه وراثته ، طبيعى أن يكون النزوع إلى السلطان المطلق بعض فطرته . فإذا أحاطت به منذ نعومة أظفاره بيئة شجعت أثرته ، ثم توفى والده ولما تسعده دراسته بحظ من الحكمة يخفف من هذه الأثرة ، كان طموحه إلى الانفراد بالسلطان عظيم .

قص علىّ عزيز (باشا) المصرى ، وكان قد سافر إلى إنجلترا قبيل وفاة الملك فؤاد مشرفاً على تعليم فاروق ، أن المحيطين بولى العهد كانوا يسارعون إلى إرضاء أهوائه ونزوات شبابه ، وأن رائده حسنين (بك) — الذى أصبح من بعد حسنين (باشا) رئيس الديوان — كان لا يصده دون الاندفاع إلى ما يطؤ نوازع هذا الشباب . فلما تولى الملك بعد أبيه ، بالغ المحيطون به فى تملق شبابه وفتوته . فكانوا يقولون له : إنه وحده الذى يستطيع أن ينهض بالبلاد ويدفع إليها من شبابه أسباب الوثبة والفتوة ؛ وكانوا يقولون له : إن الساسة فى مصر قد نشأوا فى عهد الاحتلال البريطانى والحماية البريطانية وظلوا متأثرين بتفكير ذلك العهد

وعقليته ، وأن البلاد يعوزها دم حديد وعقلية جديدة . وهذا الدم وهذه العقلية موجودان فيها ولكنهما بحاجة إلى من يبعثهما ويبرزهما ، وفاروق الشاب الحكيم يستطيع ذلك ولا يستطيعه غيره ؛ وكانوا يقولون له : إن أجداده هم الذين أنشأوا مصر الحديثة من العدم ، وهم الذين انتشلوها من وهدة الفناء إذ كادت تتردى فيها لعهد المماليك ، وأنه وارث هذا التراث المجيد وصاحب الرسالة ببعث الشرق كله وإتمام المعجزة التى حاولها جده محمد على ثم حالت الأقدار دونها .

كانوا يقولون له ذلك وأشباهه من القول ، فكان يصدقه ويفتتن به ، وكان لذلك يمقت كل من يذكره بأنه ما يزال فى بدء شبابه ولما تنضج التجارب حكمته ، أو أنه بحاجة إلى أن يدرس ليتم تعليمه ، أو أن من الخير له وللبلاد أن يسمع لمشورة الساسة القدامى وأن يفيد من تجاربهم . كان لا يطيق هذا الكلام ويضيق بصاحبه قدر ما كان يفسح صدره للملقين الذين لا يفتأون فى ملقهم يكررون له أنه الحكمة مجسمة ، وأنه يرى بعين بصيرته ما لا يراه غيره بعلمهم وتجاربهم وسنهم وخبرتهم .

نشبت الحرب العالمية الثانية ولما يكن فاروق قد بلغ العشرين من سنه . وأدت الظروف إلى بقاء مصر دولة غير محاربة . وقد سمعت الملك غير مرة يقول إنه هو الذى رسم هذه السياسة وأمر بتنفيذها ، وأن أحداً غيره لم يكن يفكر فيها . هذا مع أنه كان يرى فى سنة ١٩٣٨ أن يتولى بنفسه قيادة الجيش المصرى وأن يتخذ مقر قيادته على حدود مصر وبرقة . لكن أطوار الحرب غيرت من هذا الاتجاه . فقد رأى المصريون تقدم الألمان السريع واستيلاءهم على بولونيا ثم على البلجيك وهولندا والدانمرك . عند ذلك بدأ المسئولون يتزعمهم الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر ، يقنعون الملك بأن تبقى مصر بعيدة عن الحرب فلا تعلنها . مع ذلك ظل الرأى فى دخول مصر الحرب أو بقائها دولة غير محاربة يتأرجح حتى أقنع حسن (باشا) صبرى الإنجليز بأن مصلحتهم تقضى ببقاء مصر قاعدة حربية آمنة غير محاربة .

ولو أن الملك توافرت له حكمة السن وتجاربه ، وصدق المشورة من حاشيته والمحيطين به ، لما أدت نزعته إلى السلطان المطلق لبرم الشعب المصرى أو عدم رضاه . فهذا الشعب طويل الاحتمال ، غير ميال للثورة إلا أن تفيض الكأس ولا يبقى فى قوس الصبر منزع . لكن نزعته هذه ، وشبابه المبكر ، وتمليق المتملقين ، ومكانة العرش ، كل ذلك دفعه إلى نوع من عدم المبالاة ظهر أول ما ظهر فى حياته العائلية . أذكر يوماً من سنة ١٩٤٠ لقيت فيه حسن (باشا) صبرى رئيس الوزارة وهو فى مكتبه بوزارة الخارجية ، وفيما نتحدث ذكر لى أن سير مايلز

لامبسون ، السفير البريطانى ، أبلغه فى الساعة الحادية عشرة من صباح ذلك اليوم ، أن نزاعاً حاداً قام بين الملك فاروق والملكة فريدة فى الساعة الثالثة من صباح اليوم نفسه وقص عليه ماتبادله الزوجان من عبارات لا تخلو من قسوة لعل من أسبابها أن الملك رزق من فريدة (صافيناز) ثلاث بنات ولم يرزق ولى عهد .

فلما انتهت الحرب ازداد الملك اندفاعاً مع أهوائه ، فكان كثير ما يرتاد (الكباريهات) ويجالس فيها مختلف الطبقات ، ومن حوله حاشيته بوللى وكريم ثابت وحلمى حسين . وكان يقضى معظم لياليه يقامر بنادى السيارات بالقاهرة شتاء وبالإسكندرية صيفاً . وقد غامر بعضهم بتنبيهه إلى ما قد يجره ذلك من نتائج ، فكان يسخر من هذا التنبيه ويقول : أنا أعلم أنه لن يبقى فى العالم بعد سنوات إلا خمسة ملوك ، ملك إنجلترا وأربعة الملوك المصورة فى ورق اللعب .

وأدت به هذه الحال إلى أنه لم يكن يحفل برجال دولته ، بل كان يزدريهم ويقول إنه يكفيه أن يشير إلى أى منهم بإصبعه ليلبى الإشارة طائعاً شاكراً . كنت بروما صيف ١٩٤٨ أحضر مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى . وفى أنا غائب عن مصر هاجمتنى جريدة (أخبار اليوم) برغم اشتراك حزبى فى الوزارة مهاجمة لم أعرف لها سبباً . فلما عدت إلى مصر وقابلت الملك وقصصت بإيجاز ما حدث بروما رأيته انتقل بالحديث ، ودار بيننا حوار أذكر منه مايلى :

الملك : إنت يا هيكل جعلت الناس يقولون إنك طامع فى رياسة الوزارة .

أنـا : من هم هؤلاء الناس ؟ أنا لا أعرف أحداً قال ذلك غير (أخبار اليوم) .

الملك : كلا ، بل هناك آخرون كثيرون .

أنـا : وإذا كنت أطمع فى رياسة الوزارة ، (فجلالة) الملك هو الذى أتوجه إليه بهذا المطمع . فهل سمعتم منى (جلالتكم) شيئاً من هذا ؟ ! وهل ذكر أحد (لجلالتكم) أننى طلبت إليه أن يخاطبكم فيه ؟ ! إننى لا أرفض رياسة الوزارة إذا رأيتم (جلالتكم) يوماً أن لبلاد مصلحة فى ذلك . لكنى أؤكد لكم أننى لا يعنينى أن أكون يوماً رئيساً للوزارة ، ولا يعنينى أن أكون كما أنا اليوم رئيساً للشيوخ . وأسعد ساعة عندى أن أجلس إلى مكتبى أؤلف كتاباً تطمئن إلى تأليفه نفسى .

وبعد هنيهة صمت أردفت : وهل تحسبون (جلالتكم) أن رياسة الوزارة فى مصر مركز محسود ؟ . حسب رئيس الوزارة فى مصر متاعب زملائه ، ومطالب أعضاء البرلمان ،

ومطاعن الصحف ، والمشاكل التي تواجهه من كل جانب . فإذا لم تكن هناك خدمة للبلاد ترونها (جلالتكم) في إسناد الوزارة لشخص بذاته فما أغنى العاقل عن أن يواجه كل هذه المتاعب .

بعد هذا الكلام فترت أسارير الملك ثم قال : على كل حال يستطيع رئيس الوزارة إذا عز عليه مواجهة الموقف أن يستقيل . ولكن ، ماذا يستطيع الملك أن يفعل ؟

قلت متبسماً : وهل كان لي شأن في أن تولد (جلالتكم) ملكاً .

وتبسم الملك . وانتقل إلى حديث آخر . لكن مفاجأته إياي بهذا الحديث كانت نذيراً بكلام لم يقله بعد لذي سمعه مني . فطالما سمعت من وزراء عبارات وجهها الملك إليهم لا يساوي البقاء في الوزارة سماعها .

وكان موقف الملك من وزارته بعد قرار الأمم المتحدة إنشاء دولة إسرائيل وتمهيد اليهود لهذا الإنشاء أشد إيضاحاً لاستئثاره بتوجيه سياسة البلاد من كل ما يمكن أن يرد بالخاطر .

ذكرت أن النقراشي (باشا) كان يأبى أن يلجأ إلى القوة المسلحة للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار . وكان يقول إنه لن يدفع الجيش المصري إلى حيث تكون القوات البريطانية المرابطة على قناة السويس وراء ظهره . وظل ذلك موقفه إلى يوم ١١ مايو سنة ١٩٤٨ . وبين عشية وضحاها تغير هذا الرأي فجأة . ففي يوم ١٢ مايو طلب النقراشي مني عقد البرلمان في جلسة سرية ليطلب دخول القوات المصرية المسلحة أرض فلسطين . وعلم الناس بعد قليل أن وزير الدفاع الفريق محمد حيدر (باشا) ، رحل الملك وبطانته الخاصة ، تلقى أمراً من الملك مباشرة فأمر فرق الجيش المصري باجتياز الحدود إلى أرض فلسطين دون أن يعلم رئيس الوزراء ومن غير أن ينتظر قرار البرلمان أو قرار مجلس الوزراء . ذلك بأن حيدر كان جندياً وكان يفهم أن نص الدستور بأن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة لا يتقيد بأن الملك يستعمل سلطته بواسطة وزرائه . ومن ثم كان يفرض على نفسه ، وهو وزير الحربية ، أن ينفذ أوامر القائد الأعلى من غير انتظار لرأي رئيس الوزارة أو لرأي مجلس الوزراء .

كان اجتياز القوات المصرية الحدود إلى أرض فلسطين على هذا النحو عملا مخالفاً للدستور ، أقل ما يجزى به أن يستقيل وزير الحربية . وأن ترتد القوات المصرية إلى أرض مصر حتى ينظر البرلمان الأمر ويصدر قراره بشأنه . فإن لم يحدث ذلك فقد كان واجباً أن تستقيل الوزارة وأن تعلن إلى الشعب من فوق منبر البرلمان أنها قدمت استقالتها حتى لا تحمل وزر هذا الاعتداء على الدستور . لكن النقراشي (باشا) نظر إلى الأمر غير هذه النظرة ، فتجاهل ما حدث ، وتقدم إلى البرلمان وكأن الأمور تسير في مجراها الدستوري ، وعرض عليه

معلومات غير دقيقة أدت إلى موافقة كل من المجلسين على إعلان الحرب على إسرائيل . ولعله أراد بذلك تغطية الملك ، ولعل اعتبارات أخرى جاوزت فى نظره احترام الدستور هى التى جعلته يغضى عن هذا الاحترام .

أقول اعتبارات أخرى وأقصد الوضع الداخلى فى البلاد . فقد كانت الأمور فيها تتطور فى اتجاه يدعو إلى كثير من القلق ومن الحذر ومن التفكير . وقد بلغ من هذا التطور أن أضرب رجال البوليس - حفظة الأمن فى البلاد عن القيام بواجبهم ، واضطر حيدر (باشا) إلى إنزال قوات الجيش لحفظ الأمن فى القاهرة والإسكندرية ، ثم اضطر إلى تسوية مشكلة البوليس بأمر الملك على نحو يختلف مع اتجاه رئيس الوزراء .

والالتجاء إلى الحرب ، لصرف الأنظار عن المشاكل الداخلية ، سياسة لجأت إليها الدول الدكتاتورية مراراً فى التاريخ القديم والحديث .

أياً ما تكون الاعتبارات التى جاوزت احترام الدستور فى نظر النقراشى فإن ما سبق يشهد بأن الوزارة لم تكن فى مصر منفردة بمسئولية الحكم ، وأن القصر كان له السلطان الأعلى ، حتى لقد عبر صديق فى ذلك الموقف بأن فى مصر سلطتين ، إحداهما سياسية هى سلطة القصر ، والأخرى إدارية هى سلطة الوزراء ، وأن لسلطة الإدارية تنفذ أوامر السلطة السياسية من غير مناقشة جدية ومن غير اعتراض .

والواقع أن سلطان القصر تجاوز رسم السياسة العامة إلى التدخل فى شئون الحكم جليلها ودقيقها ، وكان أشد تدخله فيما يتصل برغبات الملك ومطالبه . وكان سلاح إقالة الوزارة أو دفعها كارهة للاستقالة هو ما تخشاه بعض الوزارات وما ترتعد منه فرائص بعضها .

بل لقد حاول القصر التدخل فى شئون الهيئة التشريعية ، مع أنه لا سلطان له عليها إلا فى حدود ضيقة وأوقات محدودة . حدث التجديد النصفى لمجلس الشيوخ فى سنة ١٩٤٦ وانتهت مدة محمود شكرى (باشا) ولم يعين من جديد . وكان محمود شكرى (باشا) رئيساً للجنة المالية بالمجلس ، مشهوداً له بالكفاية والمثابرة والدقة . أما ولم يبق عضواً بالمجلس فقد وجب أن تنتخب اللجنة رئيساً لها مكانه . وتداولت مع أعضاء اللجنة فى الأمر واستقر رأينا على اختيار حسن صادق (باشا) وزير المالية الأسبق رئيساً للجنة . وفى اليوم الذى تحدد لانتخاب الرئيس دق جرس التليفون وحدثنى حسن (بك) يوسف رئيس الديوان بالنيابة وقال فى تلطف زائد : أيسمح (معالى) الرئيس أن نقترح عليه رئيساً للجنة المالية مكان شكرى (باشا) ؟ وأجبته على الفور : لقد تم اختيار حسن (باشا) صادق . عند ذلك قال : حسن

(باشا) رجل عظيم. وانتهت المحادثة ولم يخاطبنى أحد شخصياً من بعد فى أمر مما يجرى بمجلس الشيوخ.

أما تدخل القصر لدى الوزراء فيما يتصل برغبات الملك ومطالبه فكان متصلا، لأن رغبات الملك ومطالبه كانت متصلة. أراد الملك أن ينزع أطيان الأوقاف الخيرية من وزارة الأوقاف لتتولى الخاصة الملكية إدارتها وتستولى على أجر نظرها. وكان على عبد الرازق (باشا) قد خلف أخاه مصطفى (باشا) وزيراً للأوقاف. فلما أبلغ هذه الرغبة الملكية اعترض عليها لما فى إقرارها من معنى الاعتراف بأن وزارة الأوقاف سيئة الإدارة. ولا يملك وزير أن يوقع إقرارا ينطوى على مثل هذا المعنى. لكن اعتراضه لم يقف دون تنفيذ إرادة الملك. وكان ذلك يسيراً، فوزير الأوقاف وكيل فى إدارة هذه الأوقاف بتوكيل يوقعه الملك عند تأليف كل وزارة، فحسبه وهو الأصيل أن يعهد إلى غير الوزارة بإدارتها ليسقط التوكيل. وكذلك فعل. فقد أصدر أوامر ملكية بضم الأوقاف التى يريد ضمها إلى الخاصة الملكية واحداً بعد الآخر. ولم يستطع وزير الأوقاف إلا أن يبلغ رئيس الوزارة ما حدث، ولم ير رئيس الوزارة أن يجعل من هذه المسألة سبب أزمة قد تنتهى إلى إقالته أو إلى استقالته.

لم يكن الأمر بهذا القدر من اليسر فيما سوى الأوقاف. وقد حدث غير مرة أن وقف بعض الوزراء فلم ينفذوا ما أبلغوا أن رغبة الملك أو أن أمره متجهان إلى تنفيذه. وكانت مثل هذه المواقف تحسب على الوزراء الذين يقفونها. وحسابها عليهم كان يميل بوزراء آخرين إلى المسارعة لإجابة ما يطلب إليهم، بل إلى اقتراح ما يحسبونه يرضى الملك وإن لم يطلبه. وهذا الطراز الأخير من الوزراء كان يتمس الزلفى لدى القصر بالتقرب إلى هذا أو ذاك من رجال الحاشية يظنونهم مقربين من الملك قريبين إلى قلبه. وكان الأستاذ كريم ثابت فى مقدمة هؤلاء المقربين القريبين، ثم كان محمد حسن السليمانى خادم الملك الخاص (الشماشرجى) من هؤلاء المقربين الذين يلتمس بعض الكبراء الزلفى إليهم.

وقد سرت عدوى هذه الزلفى من الوزراء إلى الموظفين كباراً وصغاراً، فكان وكيل الوزارة أو سكرتيرها العام أو مدير المديرية، بل كان بعض رجال القضاء، يرون من أسباب ولائهم للقصر أن يتجاوزوا رؤساءهم وأن يتجاوزوا وزيرهم وأن يذهبوا إلى القصر يعرضون عليه ما يحسبونه ينال الرضا السامى وما يترتب عليه من رقى وطمأنينة إلى نعمة الحياة.

وكانت بعض الوزارات والإدارات تتبع القصر تبعية شبه رسمية. كان ذلك شأن وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، والمعاهد الدينية. وكانت هذه التبعية ترجع إلى عهد قديم، وكان الحرص عليها سبباً فى تعديل بعض مواد المشروع الذى وضعته لجنة الدستور

فى سنة ١٩٢٢ . لكن هذه التبعية للقصر كانت تتعلق بالسياسة العامة ولا تتناول التفاصيل . فلما اتجه فاروق إلى الاستئثار بالسلطان انحدرت التبعية لتتناول أصغر التفاصيل ، حتى لقد أخبرنى اللواء أحمد عطية (باشا) ، وكان وزيراً للدفاع فى وزارة النقراشى (باشا) ، أنه لم يكن يستطيع أن يقبل طالباً استثناء بالكلية الحربية إلا إذا عرض ذلك على القصر فأقره .

وكان الكثير جداً من وظائف الدولة يحتاج التعيين فيه أو الترقية إليه إلى صدور مرسوم بهذا التعيين أو بهذه الترقية . ولم يكن بد من الاتفاق سلفاً مع القصر ليصدر المرسوم . فالحركات القضائية من تعيين وترقية ونقل ، وحركات المديرين ومن إليهم من رجال وزارة الداخلية ، ممن يحتاج الأمر فى شأنهم إلى صدور مرسوم ، هذا وما إليه من مثله لم يكن يعرض على مجلس الوزراء قبل أن يتفق الوزير المختص عليه مع القصر . فإذا عرض بعد ذلك على مجلس الوزراء ونوقش فيه وأبديت عليه اعتراضات كان الوزير المختص كثيراً ما يقول : « لكننا اتفقنا مع السراى » . فإذا لم يكن الاعتراض جوهرياً حداً تنازل عنه صاحبه حتى لا يعطل العود إلى السراى حركة كاملة .

وكان الوزير الذى لا يرضى الملك عن بقائه فى الوزارة مضطراً للاستقالة . علمت وأنا فى أمريكا فى أخريات سنة ١٩٤٧ أن اللواء أحمد عطية (باشا) وزير الدفاع ، والمهندس عبد المجيد بدر (باشا) وزير المالية استقالا . فلما عدت إلى مصر علمت أن سبب استقالتهما أنهما كانا مع وزيرين آخرين فى ملهى (حلمية بالاس) وكان الملك يرتاد هذا الملهى . فلما رآهما فيه مع زميليهما ، ورأى الزميلين يتركان المكان بعد قليل من دخوله ، ثم رآهما يبقيان زمناً بعد ذلك ، طلب إلى النقراشى (باشا) إخراجهما من الوزارة . وربما كانت لديه أسباب تتعلق برغباته الخاصة لم ينفذاها ، فرأى وجودهما فى هذا الملهى حجة لخروجهما من الوزارة لا يستطيعان دفعها أمام الرأى العام .

هل كان للرأى العام من رد الفعل ضد هذه السياسة وطريقة تنفيذها ما يلفت النظر ؟ لقد كانت جمهرة المطلعين على هذه التصرفات أكثر عناية بما يتعلق بشخص الملك ، فكانوا أكثر اهتماماً بعلاقاته بالملكة ، وبسهراته فى (حلمية بالاس) وفى (أوبرج الأهرام) وفى (سكارابيه) ، وفى نادى السيارات منهم بنزعته إلى الحكم المطلق . وكانت التصرفات الحكومية التى تتعلق بمصالحه المادية أشد إثارة لعنايتهم من اتجاهاته السياسية ، فكان استيلاء الأوقاف الملكية على عشرات الآلاف من الأفدنة التى تديرها وزارة الأوقاف ، وكان ما يماثل ذلك من تصرفات تهدف إلى زيادة الثروة الملكية ، أحل خطراً فى نظرهم من اجتماع

إنشاص ، ومن اتجاه الملك الشخصى لزعامة الدول العربية . وكان بعضهم يلتمس للملك العذر عن سهراته ومغامراته ومقامرته بشبابه الباكر ، وبما للشباب من سلطان على الناس جميعاً وهم فى مثل سنه .

وقد كان للملك عند الرأى العام رصيد ضخم من المحبة والإعزاز منذ اعتلى العرش ، فلم يكن يسيراً أن يتبدد هذا الرصيد فى زمن وجيز ، وبخاصة لأن الحرب العالمية الثانية وتحكم القوات البريطانية وسياسة الحلفاء فى حكم مصر الداخلى بسلطة الأحكام العرفية حالت دون استئثار الملك بالسلطان ، ولأن شعوره كان متفقاً مع شعور الجمهور إلى أن انتهت الحرب . فلما بدأت ميوله تتكشف ، لم يكن طبيعياً أن ينقلب الناس دفعة واحدة من محبته وإعزازه إلى لومه والتثريب عليه . لكن فئات منهم بدأت تهمس ويرتفع همسها ، وبدأت تظهر الأسف على ما يبديه من عدم المبالاة فى مسلكه الشخصى ، وتلوم حاشيته ووزراءه لأن أحداً منهم لا يبصره بما لهذا المسلك من أثر فى نفس شعب مسلم ، سريع إلى النقد وإن كان بطيئاً إلى الثورة .

وكان طبيعياً أن يعمل الوفديون على إذاعة هذا النقد فى طول البلاد وعرضها ما استطاعوا . فقد أقصوا عن الحكم بإقالة وزارتهم بعد خمسة أشهر من تولى الملك سلطته الدستورية فلم يعودوا إليه إلا بسلطان الإنذار البريطانى فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، ثم لم يلبثوا فيه إلا ريثما انتهت الحرب فى أوربا ، فأقصوا عنه مرة أخرى فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ . لذلك كان خصومهم يحاولون الدفاع عن الملك جهد طاقتهم ، وكان المستقلون والمحايدون ينظرون إلى هؤلاء وأولئك ثم لا يكادون يبدون رأياً وإن انطوت نفوسهم على الأسف الصامت لما يقع من تصرفات لا تعجبهم .

وكان الكثير من ذلك كله يبلغ الملك فلا يعنى به ولا يعيره التفاتاً . إنه مطمئن إلى أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة طمأنينته إلى حماية الدستور إياه بالنص على أن ذات الملك مصونة لا تمس ، وبما انطوى عليه قانون العقوبات من أحكام قاسية على العيب فى (الذات الملكية) . ولعله كان يبتسم حين يستمع إلى ما ينقل إليه عن بعض الساسة من أنهم قادرون على إثارة الشعب به لولا مخافتهم أن تترتب على هذه الإثارة مضرة وطنية كبرى تنتهى إلى تدخل السلطات البريطانية ، وقد تنتهى إلى عود قواتها لاحتلال القاهرة والإسكندرية . لهذا كله كان مطمئناً ، وإن لم تكن طمأنينته تخلو من حذر أن تظل فى نفس الإنجليز حفيظة عليه لمشايعته الألمان فى أثناء الحرب ، ولأنه كان لا يخفى هذا التشيع فى وقت كانت

الإمبراطورية كلها مشتبكة فى أثنائه فى نضال حياة أو موت .

أقر البرلمان بالإجماع محاربة اليهود فى فسطين لاعتبارات نفصلها عند الحديث عن « مشكلة فلسطين » . وفى الغد من ذلك اليوم تقدمت الوزارة إلى البرلمان تطلب إعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف .

وفى مساء الخامس عشر من مايو أعلن اليهود إنشاء دولة إسرائيل غير عابئين بدخول القوات المسلحة لدول الجامعة العربية كلها أرض فلسطين . ولم تبطئ الولايات المتحدة الأمريكية أن اعترفت بالدولة الجديدة فور إعلان اليهود قيامها وتأليفهم حكومتها .

كانت القوات المسلحة المصرية وقوات الدول العربية الأخرى تسير فى أرض فلسطين تريد إلقاء اليهود الذين أنشأوا هذه الدولة فى البحر والقضاء بذلك على قرار الأمم المتحدة فى يوم تنفيذه . وهللت الشعوب العربية لهذه الخطوة وأخذت البلاغات الرسمية المصرية من يومئذ تروى تقدم الجيش المصرى فى بلاد بيت المقدس فيقرأها الناس فى الصحف ويسمعونها فى الإذاعة فلا يخامرهم ريب إزاء لهجتها الحاسمة فى أن القضاء لا محالة نافذ فى (إسرائيل المزعومة) . وفى أن تل أبيب ، عاصمة (إسرائيل المزعومة) ستسقط فى يد الجيش المصرى بعد أيام .

ومر أسبوع وأسبوعان واقتربت الجيوش المصرية من تل أبيب ، ثم إذا بها تقف فجأة وتطيل خطوطها فى اتجاه القدس لاعتبارات ليس هنا محل تفصيلها .

وبعد زمن تدخلت الأمم المتحدة فى هذا النزاع المسلح وطلبت إلى المتحاربين أن يعقدوا هدنة مؤقتة لمدة ثلاثة أسابيع يحاول الكونت برنادوت السويدى ، مندوب الأمم المتحدة ، أن يجد فى أثنائها حلا للمشكلة . وعلى أسف من الشعوب العربية قبلت الحكومات العربية الهدنة فى اجتماع عقد بعمان . وبعد ثلاثة الأسابيع استؤنفت الحرب لتعقد هدنة أخرى تلاها استئناف الحرب مرة ثالثة . وفى هذه المرة الثالثة شعرت القوات العربية بأن اليهود صاروا أكثر استعداداً مما كانوا أول الحرب ، وشعرت مصر بأن هذه الحرب موشكة أن تطـول وأن القضاء على إسرائيل أصبح عسيراً . فلما عرضت الأمم المتحدة عقد هدنة دائمة بين العرب واليهود تفاوضت مصر وعقدت هذه الهدنة الدائمة ووقعتها مع مندوب دولة إسرائيل . وكذلك فعلت الدول العربية الأخرى .

سيرى القارئ فى الجزء الثالث من هذه المذكرات تفصيلا وافياً لمشكلة فلسطين منذ بدايتها إلى أن عقدت الهدنة الدائمة . وإنما أوجزت بحثها فيما أسلفت لبيان ما كان لها من أثر فى تطور الأحوال فى مصر تطوراً انتهى بها إلى الانتقال من عهد إلى عهد .

فمنذ الأشهر الأولى لنشوب الحرب بدأ المصريون يتساءلون : كيف أقدمت حكومتهم عليها من غير أن تكون مستعدة لها ، وبدءوا يتهامسون بما يجرى فى عواصم أوربا حيث ذهب ضباط مصريون ، ومدنيون مصريون ، يحاولون أن يعقدوا صفقات مع مصانع الأسلحة والمعدات الحربية لحساب الجيش ثم كان كثيرون منهم مثال الطيش والخفة ، وكان أكثر تفكيراً فى منفعته الخاصة منه فى سلامة دولته أو وطنه . وبدأ الساسة فى مصر يتحدثون عن موقف الملك من هذه الحرب وما كان بينه وبين ملك شرق الأردن ، الملك عبد الله ابن الحسين الهاشمى ، من تنافس أيهما يسبق إلى صلاة الجمعة فى المسجد الأقصى ببيت المقدس . وكان من أثر هذه الحرب كذلك أن بدأت طائفة من ضباط الجيش الشبان الذين اشتركوا فى القتال يفكرون فى أوضاع الحكم فى مصر ومبلغ احترام الحكام لأحكام الدستور.

ثم كان من أثر هذه الحرب أيضاً أن قويت شوكة جماعة الإخوان المسلمين قوة يخشى بأسها . ذلك بأنهم اعتبروا هذه الحرب بين العرب واليهود حرباً دينية فتطوع عدد غير قليل منهم اشتركوا فيها وخاضوا غمارها ، وكان من متطوعيهم عدد من الشبان المتعلمين رأوا ما كان من عبث فى ميادين القتال . وكيف كانت الأسلحة فاسدة والمدد غير منتظم ، وكيف أدى ذلك إلى إخفاق المجهود المصرى وإلى عقد الهدنة المؤقتة ثم إلى عقد الهدنة الدائمة ، فعادوا إلى وطنهم ساخطين على طريقة حكمه ، مؤمنين بأن اطراد الأمور على هذه الوتيرة يجر على الوطن أبلغ الضرر .

أما الملك ، ومن ورائه الحكومة ، فرأوا مواجهة هذا الشعور بإقامة الحفلات والاستعراضات إشادة ببطولة الجيش المصرى ، وببسالة القوة المصرية التى بقيت محصورة فى (الفالوجا) أربعة أشهر لم تسلم فى أثنائها سلاحها . بذلك استطاعوا أن يدعوا الشعب المصرى فى حيرة يتساءل : هل انهزم الجيش المصرى أمام اليهود ؟ أم أن جيشهم الباسل لم ينهزم ، ولكنها الأمم المتحدة هى التى أكرهت السياسة المصرية على قبول الهدنة الدائمة كما قبلت من قبل الهدنة المؤقتة ؟ !

وفيما كانت الحرب وكانت محادثات الهدنة جارية وقع حادث فتح الناس عليه عيونهم واسعة برغم المقدمات التى كانت تنذر به . لقد أشرنا من قبل إلى اختلاف الملك فاروق والملكة فريدة ، وإلى استهتار الملك فى حياته الخاصة وعلاقاته الزوجية . وقد اطرد هذا الخلاف وتحدثت الدوائر الخاصة عن علاقات الملك بإحدى الأميرات ، ثم عن صلاته الغرامية حديثاً استفاض حتى انتقل من هذه الدوائر الخاصة إلى الجمهور . وقيل يومئذ إن

علاقات الملك والملكة بلغت من التوتر حداً انقطع معه كل رجاء فى إصلاح ذات بينهما . وفى هذه الأثناء جاءت إلى مصر من طهران الإمبراطورة فوزية شقيقة الملك وزوج شاه إيران وطالت إقامتها بمصر برغم تركها ابنتها الطفلة بالعاصمة الفارسية .

أدى ذلك إلى تساؤل الناس : ما بال هذا الملك الصالح الذى كان يؤدى فريضة الجمعة كل أسبوع فى أحد المساجد تحيط به جماهير غفيرة ، ثم كان يدعو كبار القارئين فى رمضان ليسمعهم الناس ليالى شهر الصوم - ما باله يتقلب فى مسراته الدنيا على هذا النحو الذى لا يتفق مع ما فرضه الإسلام من صلاح وتقوى ؟ ! وما باله يسىء إلى الملكة فريدة هذه الإساءات التى يتعفف عنها الناس ؟ ! بل ما باله لا يستتر وله القصور والدور والأركان وفى مقدوره من أسباب المتاع المستور ما لا يستطيعه غيره ؟ !

وإن الناس ليتناولون هذه الشئون الخاصة بالحديث إذا أعلن القصر أن الملك طلق الملكة فريدة وأعاد لها اسمها الأول (صافيناز) ، وأن شاه إيران طلق الإمبراطورة فوزية فعادت أميرة مصرية كما كانت . هنالك بهت كثيرون وجعل بعضهم يسأل بعضاً : أكان لرئيس الوزارة علم بما حدث قبل إعلانه ؟ أم أن الملك جرى فى هذا الشأن على إرادته فلم يكن لحكومته بما حدث علم ولم يكن لها فيه رأى ؟

فتح الناس عيونهم واسعة لما حدث ، وذكر بعضهم أن ملك إنجلترا تنازل عن العرش بضغط حكومته وضغط الرأى العام ، حين تشبث بزواجه من مسز سمسون بغير رضا الحكومة . كيف يقع طلاق الملك للملكة فى مصر ولا تحرك الحكومة ساكناً ، وكأنما الملك مطلق الرأى فى تصرفاته ، لا يحاسبه أحد ولا يصده أحد ؟ !

وكان لهذا الاضطراب الفكرى بإزاء الأحداث المختلفة آثاره . وكانت حرب فلسطين أشد الأحداث إثارة لهذا الاضطراب . كنت بباريس فى الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٨ أحضر اجتماعات اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى . وفيما نحن مجتمعون صباح يوم ٢٩ ديسمبر بعث إلى مدير شركة (فرانس پرس) للأنباء مذكرة موجزة ينبئنى فيها بأن النقراشى (باشا) قتل فى القاهرة ، أطلق عليه شاب يرتدى اللباس العسكرى رصاصات أردته جثة هامدة ساعة وصوله إلى وزارة الداخلية . وذهبت لفورى إلى السفارة المصرية بباريس أستوثق من النبأ . فلما تيقنته أشار علىّ أحدهم أن أسرع بالعودة إلى القاهرة فأبيت . فليس فى مصر ما فى غيرها من تقليد دستورى يقتضى أن يستشار رئيس الشيوخ أو يستشار رؤساء الأحزاب فى مثل هذا الموقف . واتصل بى دسوقى أباظة (باشا)

تليفونياً بعد الظهر من مصر وأنبأنى بأن رياسة الوزارة أسندت إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادى ، وأنه يؤثر بقائى بباريس إلى الموعد الذى أنتهى فيه من عملى بها ، فقلت له إننى سأبقى بالعاصمة الفرنسية الأسبوع الذى حددته لبقائى بها حين سافرت من القاهرة إليها .

ما هو الدافع لقتل النقراشى (باشا) ؟ يرجح كثيرون أن الشاب الذى قتله ، وهو من الإخوان المسلمين ، قد تأثر بما بين النقراشى (باشا) وجماعة الإخوان المسلمين من خصومة . فقد كان النقراشى (باشا) مقتنعاً بأن حوادث القنابل والمتفجرات يرتكبها شبان من المنتمين للإخوان وقد بلغ اقتناعه ذاك حد اليقين فاستصدر قراراً بحل الجماعة ومصادرة أمواله ، فكان ذلك إعلاناً للحرب بينه وبينها . وهذا هو السبب فى ترجيح بعضهم هذا الدافع لقتله .

عدت إلى مصر من باريس بعد عشرة أيام ، ثم قابلت الملك فذكر لى أنه أسند الوزارة إلى إبراهيم عبد الهادى (باشا) ليتابع سياسة النقراشى (باشا) .

وكان الطابع الظاهر لسياسة النقراشى (باشا) الحد من نشاط الإخوان المسلمين ، ومحاربة الشيوعية . وكانت محاربة الشيوعية أهم ما يعنى به الملك حرصاً على أمواله الطائلة وعلى عرشه ، كما كانت بعض ما تعنى به إنجلترا حتى لا تقوى الجبهة الشيوعية بامتدادها إلى الشرق الأوسط .

وإننى لفى منزلى ذات صباح إذ نقل إلى التليفون نبأ خطيراً . ذلك أن الشيخ حسن البنا ، المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين ، قتل أمام جمعية الشبان المسلمين بعد زيارة دعى إليها وتحدث فى أثنائها إلى بعض رجالها . فلما نزل منها واستقر فى عربة التاكسى داهمه من أطلق عليه النار ، ثم اختفى فى ظلمة الطرق المحيطة بمكان الحادث مستتراً بسواد الليل . وسرعان ما انتشر هذا النبأ وتحدث الناس فيه وحاولوا الوقوف على سره . وزاد حديثهم الغداة وزادت طلعتهم حين علموا أن الحكومة أمرت بنقل جثة الشيخ حسن من مستشفى قصر العينى إلى منزل والده فى سرّ من الناس ، ثم أمرت بألا يشيعه إلى مقره الأخير إلا عدد محدود من أهله الأقربين ، وألا يقام له مأتم يقصد إليه المعزون فيه . وكانت المحافظة على الأمن سند الحكومة فى تصرفها . أما الإخوان فحسبوا فى قتل مرشدهم العام ثأراً من الحكومة لمقتل النقراشى (باشا) . ولم يسفر التحقيق الذى أجرته النيابة عقب الحادث عن نتيجة . ولا تزال هذه الجريمة غامضة المقدمات حتى اليوم فى حدود ما أعلم .

كان الفصل التشريعى لمجلس النواب ينتهى فى الأيام الأولى من شهر يناير سنة ١٩٥٠ . وكان إبراهيم (باشا) عبد الهادى قد انتخب رئيساً للهيئة السعدية إثر تأليفه الوزارة خلفاً

للنقراشى (باشا) . وكان الأستاذ حامد جودة ، رئيس مجلس النواب ، قد انتخب نائباً له فى رياسة الهيئة السعدية . وكان الأستاذ حامد جودة مشغول البال باقتراب موعد الانتخاب ، طويل التفكير فى الوسيلة التى يكسب بها معركتها . وقد ترك له رئيس الوزارة هذا الميدان ليتفرغ لما سواه من شئون الدولة .

وقد علمت أن تقسيما جديداً للدوائر الانتخابية وضع فى وزارة الداخلية تمهيداً لعرضه على البرلمان لاستصدار قانون به . وكانت الحجة التقليدية لوزارة الداخلية فى تعديل الدوائر أن التعداد الذى جرى فى سنة ١٩٤٧ أثبت أن عدد السكان زاد زيادة كبرى لا مفر معها من إجراء هذا التعديل .

بدأ أعضاء مجلس النواب من رجال حزبنا ، وبدأ غيرهم ممن يريدون أن يرشحوا أنفسهم تحت لوائه يسألوننا عن هذا التعديل ، يريدون معرفته لإبداء ملاحظاتهم عليه لعلنا نجد الوسيلة للتوفيق بينه وبين هذه الملاحظات . وطلبت إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادى أن يطلعنى على هذا التعديل ، فأخبرنى أنه لم يطلع عليه بعد ، وأنه سيدعونى لنطلع عليه معاً متى سمحت مشاغله بذلك . وبعد أسابيع علمت أن مشروع هذا التعديل موجود عند الأستاذ حامد جودة بمجلس النواب ، وأن النواب السعديين يطلعون عليه عنده ويبدون ملاحظاتهم بشأنه ، وأن من يؤثرهم حامد (بك) من النواب الدستوريين تدون ملاحظاتهم كذلك بشأن دوائرهم . فلما خاطبت رئيس الوزارة فيما بلغنيه النواب من ذلك لم ينكره ، ولكنه استمهلنى حتى يدرسه معتذراً بكثرة مشاغله .

فلما عرف دسوقى أباظة (باشا) ما حدث بينى وبين رئيس الوزارة ثار ثائره كما ثار ثائر كثيرين من النواب ، ولذلك شبت بين الحزبين خصومة خالطتها المرارة . فقد تخيل الأحرار الدستوريون أن السعديين يريدون أن ينظموا المعركة الانتخابية من أول مراحلها ليفوزوا بالأغلبية المطلقة فيها وليستأثروا بالأمر دون غيرهم يوم تتم لهم تلك الأغلبية .

وزاد فى هذا الشعور ما قيل من أن السعديين يعملون على أن يرشحوا فى كل دائرة رجلا من أنصارهم فلا يدعون للأحرار الدستوريين إلا الدوائر التى لا سبيل إلى منافستهم فيها . عند ذلك تحدث بعض نوابنا بأنا لا نستطيع أن نطمئن إلى الانتخابات إلا أن يتولى وزارة الداخلية رجل مستقل . وقدرت أنا أن اتخاذ قرار حزبى بهذا المعنى ، بل إن الحديث باسم الحزب فيه ، سابق على الأقل لأوانه ، وأن الواجب يقتضى تنبيه زعماء السعديين إلى ما هو حادث حتى يتدبروا ما قد يترتب عليه من النتائج فى أمر الوزارة وبقائها فى مناصبها .

وقابلت عبد الهادى (باشا) بالإسكندرية ، مصطحباً إبراهيم دسوقى أباظة (باشا) وأحمد عبد الغفار (باشا) . وبعد حديث كنت فيه حازماً كل الحزم سلم رئيس الهيئة السعدية بأن الحزبين يجب أن يتقاسما الدوائر بالسوية . على أن دسوقى (باشا) لم يطمئن للمستقبل

وبينما يجرى ذلك كله ، صادفنى الأستاذ كريم ثابت عند باب كازينو سان ستفانو وأخبرنى أنه يريد أن يتحدث إلىّ . قال : أصحيح أن الأحرار الدستوريين يريدون وزيراً مستقلا للداخلية ليطمئنوا إلى نزاهة الانتخابات ؟ قلت : لم يتخذ الحزب قراراً فى الأمر . وإن أفضى إلىّ بعض النواب بمثل هذا الرأى . قال : سأبلغ الملك هذا الحديث . قلت : أنت وما بدا لك . وكان هذا أول حديث وآخر حديث جرى بينى وبين كريم ثابت فى مسألة عامة .

حدث ذلك فى النصف الثانى من شهر يوليو . وبعد أيام من حدوثه عاد حسين سرى (باشا) من أوربا ، وكان قد سافر إليها يصطاف ، وأعلن قبل سفره أنه لن يعود قبل شهر نوفمبر . فلما قرأت نبأ عودته دار بخاطرى أن فى الجو السياسى إرهاصاً يوحى بالتوحس . وكنت إذ ذاك أصطاف فى بور فؤاد ، تجاه بورسعيد . وإننى لفى منزلى بكرة الصباح من يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ إذ دق التليفون وخاطبنى حسن (بك) يوسف رئيس الديوان بالنيابة قائلا : لقد استقالت الوزارة ونريد أن تحضر إلى الإسكندرية اليوم للتشاور مع سرى (باشا) فى تأليف الوزارة الجديدة .

وجاءت طائرة خاصة أقلتنى وأقلت معى الأستاذ حامد جودة ، وكان قد جاء إلى بورسعيد يصطاف . وسألته ، فقال إنه لم يكن يعلم شيئاً عن استقالة الوزارة حتى أخبره محافظ القنال أن إبراهيم عبد الهادى (باشا) أبلغه النبأ وطلب إليه أن يرجو الأستاذ حامد كى يسافر معى إلى الإسكندرية .

وقابلنى دسوقى أباظة (باشا) فى مطار الإسكندرية ، فلما سألته عن استقالة الوزارة ذكر لى أن أحداً لم يكن يعلم عنها شيئاً إلى هذا الصباح ، وأن رئيس الوزراء دعا الوزراء إلى اجتماع فى الساعة التاسعة صباحاً وأبلغهم أن الملك بعث إليه حيدر (باشا) وزير الحربية فى الساعة السابعة صباحاً يبلغه أن الملك يرى أن تستقيل الوزارة . ورأى الملك أمر ، ولذلك جمعهم يتلو عليهم كتاب الاستقالة .

وقد علمت من بعد أن الملك دعا إليه وزير الحربية فى الساعة الثالثة بعد منتصف الليل ، وأمره أن يذهب من فوره إلى منزل رئيس الوزراء يطلب إليه أن يستقيل . والتمس وزير الحربية تأجيل الأمر إلى الصباح ، فأصر الملك على التنفيذ فوراً بحجة أن (الدنيا

رمضان) ، وأن سهرة رمضان ممتدة إلى الصباح ؛ وكرر وزير الحربية التماسه ، وتسامح الملك وأجازه أن ينتظر بالتبليغ إلى الساعة السابعة صباحاً .

وبعد أسابيع سألت رئيس الديوان الملكى بالنيابة عن السبب فى استعجال استقالة الوزارة فى الثلاثة الأيام الأخيرة من رمضان ، ولماذا لم تترك إلى ما بعد أيام العيد ، ثم لماذا لم يعط عبد الهادى (باشا) فرصة يمهد فى أثنائها لاستقالة كريمة ، وبخاصة أنه حرص على أن تكون العلاقة بينه وبين القصر طيبة ؟ ! فكان كل جوابه أن عبد الهادى (باشا) كان يعلم منذ كلف بتشكيل الوزارة أن سياسة الملك قيام وزارة قومية ، وأنه طولب غير مرة بتنفيذ هذه السياسة ، وأنه لم يفعل وكان حريّا بأن يرى (النور الأحمر إشارة الحظر) فى طريق وزارته . أما ولم يره ، ولم يرد أن يراه ، فلم يكن بد من أن يحدث ما حدث .

لماذا نفذ عبد الهادى (باشا) تبليغ وزير الحربية من غير أن يطلب مقابلة الملك ليقف على الدافع لهذا التبليغ ؟ ولماذا استقال ومجلسا البرلمان يؤيدانه ؟

أما السبب فى أنه لم يطلب مقابلة الملك فلأنه كان يعلم أن هذا الطلب لن يجاب . لقد كان رئيساً للديوان قرابة سنتين ، وقد عرف فى هذه الأثناء أن الملك لا يقابل رئيس الوزارة ولا أحداً من الوزراء ، ولا يقابل رئيس الديوان نفسه إلا فى المناسبات التى توجب (الرسميات) فيها هذه المقابلة ، أو حين يريد الملك أن يقابل شخصاً بعينه . أما فيما عدا ذلك فالحاشية تبلغ أوامر الملك للمختصين .

وأما أنه استقال ومجلسا البرلمان يؤيدانه ، فلأنه كان يعلم أنه إن لم يفعل كانت الإقالة أسرع إليه من أن يتقدم إلى البرلمان يعرض عليه أمر الملك إياه أن يستقيل . كما كان يعلم أنه إن فعل لم يسعفه البرلمان بنافع ، لأن حق الملك فى إقالة الوزارة قد أقره المصريون ، سواء منهم من صدرت إليه هذه الإقالة فنفذها ، ومن خلفه فى الحكم على أساسها ، والمؤيدون لهذا وذاك من الوزراء والمستوزرين ورجال البرلمان وأنصار الأحزاب فى طول البلاد وعرضها .

صحيح أن هؤلاء جميعاً يعتذرون بأنهم إن لم يقبلوا الإقالة فى سلم ، أكرهتهم القوات المسلحة من البوليس والجيش على قبولها ، وأن مقاومة الشعب لهذه القوات هى الثورة . والثورة فى بلد محتل ، أو واقع فى دائرة النفوذ الأجنبى ، تجر عليه أبلغ الضرر . لكن هذا لا يعدو أن يكون اعتذاراً . والمعاذير يشوبها الكذب ، كتعبير المثل العربى القديم . فالشعب المصرى لن يثور لينصر ظالماً على ظالم ، ولا ليكون حكماً بين متنافسين كل منهما يريد الحكم لحسابه الخاص أكثر مما يريده لحساب الشعب . ولو أن هذا الشعب آمن

يوماً بأن حكومة ما تنكر ذاتها لمصلحته هو ، فتكفل لأبنائه جميعاً حريتهم ، لا فرق بين مؤيد ومعارض ، وترعى العدل المجرد عن الهوى بينهم جميعاً ، لا تؤثر طائفة على طائفة ، ولا تقدم نصيراً لنصرته إياها وإن كان لا يستحق التقديم ، ولا تخذل عاملا متفرغاً لعمله حزل الكفاية فيه لأنه لا ينصرها ، ولا تكتفي بالوعود البراقة تنثرها على الشعب ثم لا تنفذ منها شيئاً إذن لثار لها في وجه خصومها ، ولما استطاع ملك ولا استطاعت قوات مسلحة أن تقف في سبيل ثورته .

لم يطمئن شعب مصر إلى يومئذ مع الشيء الكثير من الأسف – إلى قيام مثل هذه الحكومة . لم يطمئن إلى قيام الحكومة العادلة النزيهة الممتازة في كفايتها المنكرة لذاتها والمتجردة لخير الشعب دون خيرها ، ولمجد الشعب قبل مجدها . ولا يزال لدينا من ميراث الماضي حين تسلط الأجانب على حكم البلاد آثار يمقتها الشعب وإن ملق الحاكمين المتأثرين بها ، وإن قال في هؤلاء الحاكمين : إنا لنبش في وجوه قوم وقلوبنا تلعنهم . وإن أجمع على نقدهم ثم سكت عنهم مخافة صولة الحكم ، وهو يتمثل بقول الشاعر :

على الـــذم بتنا مجمعين وحالنـــا من الخوف حال المجمعين على الحمد

ولن تستقيم الأحوال في مصر وهذه النفسية متشبثة بقلوب ساستها وحكامها . فالله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

بلغت الإسكندرية ونزلت بفندق سان ستفانو واتصلت تليفونياً بسرى (باشا) فأبلغني أنه سيحضر ليتشاور معي في الساعة السادسة مساء . فلما جاء أخبرني أن الملك عهد إليه بتأليف وزارة قومية من جميع الأحزاب تجرى الانتخابات ، تمهيداً لوزارة قومية بعد الانتخابات. وكنت قد زرت إبراهيم عبد الهادي (باشا) في الساعة الخامسة وعرفت منه أنه لا يرى بأساً بأن تشترك الهيئة السعدية مع سرى (باشا) إذا اشترك الأحرار الدستوريون معه . وأبدى الأحرار الدستوريون الذين قابلتهم في هذه الفترة القصيرة ميلا لأن يشترك الحزب في الوزارة حتى يكون له نصيب من الإشراف على الانتخابات .

لكنني قدرت أن الوزارة التي تجرى الانتخابات لا يمكن أن تكون وزارة قومية إلا إذا اتفقت الأحزاب المشتركة فيها على ألا تتنافس في المعركة الانتخابية . فليس يسيغ العقل ولا المنطق أن تخرج الأحزاب إلى هذه المعركة يطعن بعضها بعضاً ويجرح بعضهم بعضاً ثم يجلس ممثلو هذه الأحزاب معاً في اجتماع مجلس الوزراء يعالجون شئون الدولة بروح من التفاهم والمودة تمكنهم من الوصول إلى رأى سديد فيما يعرضون له .

فلما أخبرني سرى (باشا) بعهد الملك إليه ذكرت له أني أود من كل قلبي معونته ،

ثم أفضيت له صراحة بأنى أرى فكرة الوزارة القومية غير منتجة إذا دخلت الأحزاب معركة الانتخابات متنافسة ، كما أرى أن حدة النضال الحزبى فى مصر تجعل محالا على أية وزارة حزبية أن تحقق لمصر خيراً ، وأن خير الوطن إنما يتحقق إذا تعاونت الأحزاب عليه فى وزارة قومية إلى زمن غير قليل يحل فى أثنائه النزاع المصرى الإنجليزى ، كما تحل فى أثنائه مشاكلنا الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما لا يقع عليه من الأحزاب خلاف حقيق .

وأجابنى سرى (باشا) بأنه متفق معى فى ذلك كله تمام الاتفاق ، وأنه يغتبط كل الاغتباط إذا أمكن أن تتفق الأحزاب على ألا تتنافس فى الانتخابات ، وطلب إلى أن أتحدث إلى فؤاد (باشا) سراج الدين سكرتير الوفد لعلى أستطيع إقناعه برأيى ، وأخبرنى أنه سيدعو فؤاد (باشا) لمقابلتى صبح الغد بمقر الوزارة ببولكلى ، وأكد لى أنه إذا لم يتمكن من تأليف وزارة قومية فإنه لن يؤلف وزارة محايدة ، بل سيأخذ الباخرة أو الطائرة ويعود إلى أوربا يتم بها اصطيافه .

ولم يكن الحديث فى فكرة الوزارة المؤلفة من كل الأحزاب لمواجهة الأحوال فى مصر حديثاً جديداً بينى وبين فؤاد (باشا) سراج الدين . فقد كان فؤاد (باشا) كثير التردد على مكتبى فى رياسة الشيوخ باعتباره المتحدث باسم المعارضة فى المجلس ، وكنا كثيراً ما نتناول هذا الموضوع بالبحث ، وكنا متفقين تمام الاتفاق على أن أى حزب ينفرد بالحكم لا يستطيع مواجهة الموقف فى مصر ، فلا يستطيع حل المشكلة السياسية مع إنجلترا ، ولا يستطيع إقناع الملك بأنه يملك ولا يحكم ، ولا يستطيع توطيد الأحوال الاقتصادية أو المبادئ الدستورية أو أن ينقذ البلاد من المشاكل الجسيمة التى تواجهها .

والتقيت أنا وفؤاد (باشا) سراج الدين صبح الغد ببولكلى ، وحضر سرى (باشا) الدقائق الأولى من اجتماعنا ثم انصرف لأول ما بدأنا مناقشة الموضوع . وأعدت إلى ذاكرة فؤاد (باشا) ما جرى بيننا من أحاديث ، وما كان بيننا من اتفاق على أن المصلحة الوطنية العليا تقتضى تعاون الأحزاب وتكاتفها لمواجهة المشاكل القومية الكبرى ، وأن ذلك لا يتأتى إذا دخلت هذه الأحزاب المعركة الانتخابية متنافسة ، فكان جوابه : لو أن الأمر لى وحدى لاتفقت معك . لكن الوفد يأبى كل الإباء أن يتفاهم فى هذا الموضوع ، وأنه مصمم على أن يرشح فى كل الدوائر ، وأن يحارب للفوز بالأغلبية المطلقة . قلت : أو تظن أن الوفد يستطيع إذا فاز بهذه الأغلبية أن يضطلع بمسئولية الحكم وحده وأن يواجه كل المشكلات

منفرداً ؟ وكان جوابه : ذلك تصميم الوفد . وهو مقتنع بمقدرته على أن يحمل العبء منفرداً . وعبثاً حاولت بعد ذلك أن أجد حلا يتلافى تنافس الأحزاب فى المعركة . فقد أصر على رأيه ، معتذراً بأنه رأى الوفد ، وأنه لا يستطيع الخروج عليه .

ذكرت لسرى (باشا) ما دار بينى وبين فؤاد (باشا) ، وأننى لا أرى فائدة من تأليف وزارة قومية . وعدت إلى سان ستفانو وطالعت الأحرار الدستوريين ثم طالعت إبراهيم (باشا) عبد الهادى برأى الوفد فإذا هم فى حيرة من الأمر ، يرون أن وزارة قومية يحارب بعض أحزابها بعضاً فى الانتخابات غير معقولة ، ثم يرون تأليف وزارة محايدة انتصاراً للوفد يجعل مركزهم فى الانتخابات أكثر دقة .

وأبلغتهم أن بينى وبين سرى (باشا) موعداً أخيراً بعد الظهر أبلغه فيه القرار النهائى فلم يخرجهم ذلك من حيرتهم وإن بدا على أكثرهم أنهم يودون اشتراك الحزب فى الوزارة الجديدة .

وعدت بعد الظهر إلى بولكلى فألفيت سرى (باشا) وعنده حيدر (باشا) ياور الملك وحسن (بك) يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة . فلما أعدت على مسمع سرى (باشا) ألا خير فى وزارة مؤتلفة تتنافس الأحزاب التى تؤلفها فى الانتخابات أكد لى أن سياسته ألا يكون لحزب أغلبية مطلقة فى البرلمان . فلما أبديت له أن الحوادث كثيراً ما كانت أقوى من الرحال فلم يستطيعوا تحقيق سياستهم ، تدخل حسن (بك) يوسف فى الحديث وقال : أنا أصرح لك باسم الملك أنه لن يكون لحزب أغلبية فى البرلمان .

وأدهشنى هذا التصريح ، فقال حيدر (باشا) : كيف تتردد يا أخى وهذا رئيس الديوان يصرح باسم الملك ، ورئيس الوزارة يؤكد لك أن هذه سياسته . عند ذلك قلت : أما وأنتم تحملون العبء والتبعة فأنتم وما حملتم وعلى بركة الله .

وتألفت الوزارة مؤتلفة اشترك فيها أربعة من الدستوريين وأربعة من السعديين وأربعة من الوفديين . وإذ كان تأليفها آخر يوم من رمضان ، فقد صدر مع مرسوم التأليف نطق ملكى بأن هذه الوزارة هى هدية العيد من الملك إلى شعبه . وابتسم قوم لهذا النطق وقالوا : ووزارة إبراهيم عبد الهادى هى ضحية العيد وإن لم يكن عيد الضحية .

وباشرت الوزارة عملها . وأخبرنى بعض الوزراء الذين رأوا توجسى فى يوم تأليفها أنها تعالج المسائل العامة بروح قومية لا سلطان للحزبية عليها فى كثير ولا قليل . وأصدرت الوزارة بالفعل قرارات فى مشاكل واجهتها البلاد غير متأثرة بما سوى المصلحة العامة . وما كان للوزراء أن يختلفوا على مسائل لا تمس شئونهم الخاصة أو الحزبية . وظل الحال

على ذلك زمناً سافرت فى أثنائه إلى أوربا أحضر مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى بمدينة ستوكهلم عاصمة السويد . فلما عدت إلى مصر فى الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر كانت الوزارة قد بدأت تعالج مشكلة الانتخابات ، وكانت الصحف الحزبية قد بدأت تعبر عما فى نفس كل حزب إزاء الحزب الآخر بعبارات لا تخلو من عنف .

وكان تعديل الدوائر والبت فيه أول خطوة فى سبيل المعركة الانتخابية . وسرعان ما تبين صدق ما قلت . فعلى الرغم من المجهودات التى بذلناها جميعاً للتوفيق حتى نصل إلى نتيجة إيجابية لهذا التعديل ترضى عنها الأحزاب كلها لقد بدأت مناقشات هذا التعديل فى مجلس الوزراء وفى اللجنة الخاصة التى ألفها المجلس للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة تبعث إلى الجو الوزارى ما جعله يكفهر شيئاً فشيئاً وتعصف فيه العواصف ما بين حين وحين .

وإننى لجالس إلى مكتبى برياسة الشيوخ صباح يوم من شهر نوفمبر إذ دخل على دسوقى أباظة (باشا) وقال لى : انتهينا . قدم سرى (باشا) استقالته . وعلمت أنه يؤلف اليوم وزارة محايدة .

لم أعجب لاستقالة الوزارة وقد كنت أتوقع هذه النتيجة يوم كنا لا نزال فى مفاوضات تأليفها . ولم يدهشنى أن يؤلف سرى (باشا) وزارة محايدة برغم تأكيده لى أول حضوره من أوربا أنه لن يؤلف وزارة محايدة . فقد تداولت الألسن فى الأسابيع الأخيرة أن الإنجليز يحرصون على استئناف المفاوضات ، ويرون أن تتم مع وزارة تستند إلى برلمان غير البرلمان القائم ، ويؤثرون أن تكون هذه الوزارة مؤتلفة ، وأنهم أشاروا بذلك على الملك منذ زمن غير قليل . فلما رأوا تطور الأحوال فى مصر لم يأبوا الدخول فى المفاوضات مع وزارة وفدية بعد أن خابت المفاوضات بينهم وبين الوزارات المؤتلفة من الأحزاب الأخرى ، وبعد الذى عرفوا من سيطرة الوفد على الجماهير سيطرة ظهرت آثارها واضحة كل الوضوح فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

على أن غير الوفد من الأحزاب قد كانوا يعتقدون أن حوادث ٤ فبراير حفرت بين الملك والوفد هوة لا سبيل إلى اجتيازها . وكان لهم العذر فى هذا الاعتقاد . فقد ظل الملك وبينه وبين وزارة ٤ فبراير ما رأيت من جفوة انتهت إلى إقالة النحاس (باشا) فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ . ومن قبل كان بين القصر والنحاس (باشا) فى سنة ١٩٣٧ ما علمت من خلاف دستورى أدى إلى إقالة الوزارة كذلك . وخيل إلى الناس حين رأوا استئثار القصر بالسلطان وتوجيهه سياسة البلاد فى السنوات الأخيرة أن النحاس (باشا) هو وحده الذى يستطيع أن يقف فى وجه هذه النزعة ويرد الملك إلى حدوده الدستورية . وثبت هذا الظن

فى نفوسهم ما وقع من حوادث الاعتداء على النحاس (باشا) إذ أطلق الرصاص عليه وهو فى سيارته ، ثم حصلت محاولة نسف بيته بجاردن سيتى بالمفرقعات وهو فيه ، فلما سئلت حرمه قالت إنها تتهم الملك فاروقاً شخصيًّا بأنه دبر هذه الحركة . أيمكن – وبين الرجلين هذا الثأر المتبادل – أن يتفقا ؟ هذا محال . بذلك آمن غير الوفديين من الأحزاب . ولذلك ظنوا ، برغم استقالة الوزارة المؤتلفة وتأليف وزارة محايدة ، أن السياسة التى ترمى إلى ألا يكون لحزب فى البرلمان أغلبية مطلقة ستنفذ . ولم يذكروا أن للسياسة أطوارها وتقلباتها .

على أنهم ما لبثوا ، حين اقترب موعد الانتخاب ، أن تبينوا فساد ظنهم ، إذ رأوا الوزارة ورجال الإدارة يعرضون عن مرشحيهم ، ويظهرون عطفهم على المرشحين الوفديين ، ثم علموا صباح يوم الانتخاب أن رئيس الوزارة ، حسين سرى (باشا) ذهب إلى لجنة الانتخابات وانتخب شفاهاً وعلانية الأستاذ يس سراج الدين ، شقيق فؤاد (باشا) سراج الدين مرشح الوفد فى الدائرة . وسرى هذا النبأ فى طول البلاد وعرضها مسرى البرق منذ الصباح . فلما ظهرت نتيجة الانتخابات فاز الوفد فيها بأغلبية ساحقة لم يكن يتوقعها أحد ، ولم يكن يتوقعها الوفد نفسه .

على أثر ذلك حدث ما تستطيع أن تراه جدًّا ، أو تراه مسرحية أتقن « توضيبها » . عهد الملك إلى النحاس (باشا) بتأليف الوزارة فألفها ، وأصدر أمره الملكى بتعيين سرى (باشا) رئيساً للديوان – ثم كانت المقابلة الأولى بين بطلى ٤ فبراير ، وكان سرى (باشا) حاضراً هذه المقابلة ، فإذا النحاس (باشا) لا يطمع فى شىء خلال هذه المقابلة التى طلبها إلا أن يقبل يد الملك . ودهش الذين عرفوا ما حدث وتساءلوا عن السر فى هذا الانقلاب العجيب وعمن أشار به . . وهل كان للإنجليز رأى فيه ؟

تولت الوزارة الحكم فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ وأعلنت فى خطاب العرش أنها ستفاوض الإنجلير من جديد . وقد رأت الأحزاب الأخرى التى انتقلت إلى مقاعد المعارضة أن تتيح للوزارة الفرصة كاملة لتقوم بهذه المفاوضة ، ولتنهض بأعباء الحكم الداخلى . وألا تعترض على شىء من تصرفاتها إلا أن يكون محل اعتراض شديد . وقدرت الوزارة من جانبها أن الخير فى أن تنيم الخصومات القديمة بينها وبين المعارضة ، فلم تفكر فى إلغاء مراسيم الشيوخ التى صدرت فى سنة ١٩٤٤ كما ألغت مراسيم سنة ١٩٤١ حين تولت الحكم فى سنة ١٩٤٢ ، بل رفض النحاس (باشا) هذه الفكرة حين خوطب فيها . بذلك صار عملى فى رياسة الشيوخ أكثر يسراً ، وسارت الأمور على هذه الوتيرة إلى أن سافرت فى الأسبوع الأول من

أبريل أرأس الهيئة المصرية التي سافرت إلى (موناكو) لتحضر اجتماع مجلس الاتحاد البرلماني الدولي.

وأتم مجلس الاتحاد أعماله فسافرنا إلى لندن استجابة لدعوة وجهها البرلمان البريطاني إلى البرلمان المصرى . وعدنا إلى القاهرة بعد ثمانية أيام قضيناها بالعاصمة البريطانية كنا فيها موضع حفاوة بالغة . فلما اطلعت بعد عودتى على جدول أعمال الشيوخ للجلسة التى تلت وصولنا رأيت بها سؤالا موجهاً من مصطفى (بك) مرعى إلى رئيس الحكومة عن السبب فى استقالة محمود محمد محمود (بك) رئيس ديوان المحاسبة من منصبه . ولم يقنع مرعى (بك) بإجابة الحكومة فأحال سؤاله استجواباً فلما عرض هذا الاستجواب على المجلس حدد جلسة لمناقشته بعد أربعة أسابيع .

حدث فى أثناء هذه الأسابيع الأربعة ما لفت نظر الناس جميعاً . فقد كانت (الملكة) نازلى مقيمة بأمريكا مع كريمتيها (الأميرتين) فائقة وفتحية ، وكان فى صحبتهما الأستاذان فؤاد صادق ورياض غالى يعملان سكرتيرين أو ما يشبه ذلك . وطالت إقامة (الملكة الأم) وكريمتيها وحاشيتها بالولايات المتحدة الأمريكية إلى يومئذ قرابة أربع سنوات . ولم يدهش الناس لطولها إذ أجريت للملكة الأم هناك جراحتان خطيرتان لم يكن يسيراً إجراؤهما فى غير الولايات المتحدة . لكن الناس فوجئوا يوماً بنبأ نشرته الصحف بإملاء المستشار الصحفى للديوان الملكى أن الملكة الأم تعتزم تزويج ابنتيها القاصرتين من الأستاذين السكرتيرين . ودهش الجميع لهذه المفاجأة لانعدام الكفاءة فى نظرهم بين الشابين والفتاتين ، وبلغت الدهشة حد الإنكار والاستنكار لأن رياض غالى مسيحى ، ولا يجوز شرعاً تزويج مسلمة من مسيحى .

ولم يخفف من دهشتهم أن قيل إن رياض غالى اعتنق الإسلام ، بل ظل إنكارهم للأمر واستنكارهم للفعلة على أشدهما .

وتابعت الصحف النشر والتعليق على هذه الأنباء بإفاضة دلت على أن الملك غاضب أشد الغضب لتصرف أمه ، وأنه يوجه إليها من اللوم أعنفه ؛ وقيل إنه بلغ من غضبه أن طلب من حكومة الولايات المتحدة إخراجها وإخراج أختيه من بلادها ، بعد أن فشل السفير المصرى فى إقناعها بالعدول عما هى ماضية فيه . ولم تجز القوانين الأمريكية إخراج الملكة الأم وكريمتيها وحاشيتها من أراضيها ، فزاد ذلك فى سخط الملك على أمه وقد رفضت أن تعود إلى أرض الوطن نزولاً على رغبته وأمره . عند ذلك طلب الملك إلى (الأمير) محمد على رئيس مجلس البلاط بكتاب بعث به إليه أن ينظر المجلس فى الأمر .

وإذ كنت عضواً فى مجلس البلاط بوصفى رئيساً لمجلس الشيوخ ، فقد سألت حسن (باشا) يوسف بوصفه سكرتير مجلس البلاط عن طلبات الملك لأنها غير مبينة بكتابه إلى (الأمير) محمد على ، فأخبرنى أنهم يطلبون اتخاذ إجراءات تحفظية على أموال (الملكة) و(الأميرتين) توطئة لتوقيع الحجر عليهن . ولم تحفل (الملكة الأم) بشىء من ذلك كله ، بل أتمت تزويج ابنتيها من السكرتيرين ، فتزوج فؤاد (بك) صادق (الأميرة) فائقة ، وتزوج رياض غالى (الأميرة) فتحية .

وعقد مجلس البلاط جلسة لم تطل ، تولى وزير العدل ، عبد الفتاح (باشا) الطويل ، عرض الموضوع فى مستهلها وطلب من المجلس أن يقرر إجراء التحفظ على أموال السيدات الثلاث ، ونزع وصاية (الملكة) نازلى على كريمتيها . وعلى غير عادة حضر النائب العام ، محمد (بك) عزمى الجلسة وطلب توقيع الحجر على (الملكة الأم) . ولما كانت (الملكة) لم تعلن فقد قرر المجلس تعيين نجيب سالم (باشا) ناظر الخاصة الملكية حارساً على أموال السيدات الثلاث كإجراء تحفظى ، وأجل الجلسة لإعلان (الملكة) نازلى . وفى غداة هذا القرار أصدر (الملك) أمره بإلغاء ألقاب (الملكة والأميرتين) .

ولم يفرغ الناس من حديثهم فى هذا الموضوع حتى جاء موعد نظر استجواب مصطفى (بك) مرعى ومناقشته بمجلس الشيوخ . ولهذا الاستجواب وما ترتب عليه فصل خاص فى الجزء الثالث من هذه المذكرات . لكن تطور الأحوال على أثر هذا الاستجواب وتمهيدها للانتقال السريع من عهد إلى عهد يقتضينى أن أذكر هنا أن مصطفى (بك) مرعى أشار فى استجوابه إلى حادثين تناولهما رئيس ديوان المحاسبة فى تقرير الديوان السنوى ، أولهما استيلاء كريم ثابت (باشا) المستشار الصحفى للديوان الملكى على خمسة آلاف من الجنيهات من أموال جمعية المواساة بالإسكندرية بتوقيع مديرها الدكتور أحمد محمد النقيب (باشا) . والثانى ما كان من عبث وتلاعب فى صفقات الأسلحة والذخائر التى اشتريت من أوربا للجيش المصرى المحارب فى فلسطين .

وقد شرح مقدم الاستجواب هذين الحادثين بإسهاب لا يخلو من عنف ، ولكنه لا يتجاوز العنف إلى نبو فى العبارة يتنافى مع أحكام لائحة المجلس . واستغرق شرح المستجوب استجوابه الجلسة كلها ، وأجلت الحكومة ردها إلى الغد . وفى صباح هذا الغد نشرت الصحف أن كريم ثابت (باشا) رفع استقالته من منصبه فى الديوان إلى (الملك) فرفضها إعلاناً لثقته به . وبدأت الجلسة بعد الظهر فإذا مصطفى (بك) مرعى يغيب عنها

معتذراً بسفره إلى الإسكندرية استعداداً للسفر إلى أوربا . وإذا الدكتور إبراهيم بيومى مدكور يتبنى الاستجواب ، ثم إذا فؤاد (باشا) سراج الدين يتكلم باسم الحكومة رداً على الاستجواب ويبدأ كلامه بأنه لاحظ أن كرسى الرياسة كان يهتز عندما كان مرعى (بك) يتكلم لكثرة ما خولفت اللائحة . ورد على الحادثين اللذين تناولهما الاستجواب بأنهما لم يقعا فى وزارة الوفد بل وقعا فى الوزارات التى سبقتها ، ودافع مع ذلك عن تصرف كريم ثابت (باشا) ، ثم قال ، إن الوزارة أجرت تحقيقاً فى مسألة الأسلحة والذخائر الفاسدة فنفى التحقيق المسئولية عن كل من كان لهم يد فى هذه المسألة ، واختتم رده على الاستجواب بأن رئيس ديوان المحاسبة هو الذى أصر على الاستقالة برغم محاولته هو ومحاولة رئيس الوزارة صده عنها .

تأجل الاستمرار فى مناقشة الاستجواب أسبوعاً . وإذ كنا فى العشرة الأخيرة من شهر مايو ، فقد حدد (الملك) موعد انتقاله إلى الإسكندرية ليصطاف يوم الخميس الذى يلى الجلستين اللتين تكلم فيهما مصطفى (بك) مرعى وفؤاد (باشا) سراج الدين . ودعا الملك الوزراء إلى تناول الغداء على المائدة الملكية بالإسكندرية يوم وصوله إليها ، ودعا معهم رئيس النواب ، ولم يدع رئيس الشيوخ إعلاناً لعدم رضاه عما حدث فى الاستجواب . وأشار على جماعة من معارفى ومن خاصة أصدقائى ألا أعير هذا الأمر بالا ، وحذرونى من التفكير فى الاستقالة حتى لا تكون ثمت سابقة تفسر بنزول رئيس الهيئة التشريعية على رغبة الملك أو على هواه .

وعاد المجلس إلى مناقشة الاستجواب فى الأسبوع التالى ، وتكلم الدكتور مدكور وطلب أن يعين المجلس لجنة تحقيق برلمانية تحقق الحادثين اللذين تناولهما الاستجواب . واعترضت الحكومة على هذا الطلب بأنه غير دستورى . وانتهى المجلس بإحالة المسألة على لجنة الشئون الدستورية لفحصها .

فى هذه الأثناء جاء عندى فؤاد (باشا) سراج الدين بمكتب رئيس الشيوخ ؛ فلما عاتبته لدفاعه عن كريم ثابت (باشا) ولطالما حدثنى من قبل طاعناً عليه وعلى سياسة القصر وتدخله المعيب فى شئون الدولة ، كان جوابه : لقد بقى الوفد فى الشارع عشر سنوات كاد يقضى عليه فيها ، ولنا من ذلك كل العذر عن الاتفاق مع القصر وسياسته . عند ذلك أيقنت أن حرص النحاس (باشا) على تقبيل يد (الملك) قد أصبح سياسة الوفد المرسومة ، وأنه يأمل بها أن يبقى فى الحكم السنين الطوال .

وتحدث الناس فى الأندية ولمحت الصحف إلى تفكير السلطة التنفيذية فى أمر رئيس الشيوخ . وفى المساء من يوم ١٧ يونيو صدرت المراسيم بتعيين على زكى العرابى (باشا) رئيساً للشيوخ ، وإسقاط العضوية عن تسعة عشر عضواً بينهم إبراهيم عبد الهادى (باشا) ولطفى السيد (باشا) ومصطفى مرعى (بك) وآخرين . فلما تلى هذا المرسوم فى المجلس اعترض عليه عبد السلام الشاذلى (باشا) بأنه غير دستورى ، ثم تقدم حافظ رمضان (باشا) من بعد باسم المعارضة يريد مناقشة دستوريته ، لكنه منع من الكلام بقرار مبيت من الأغلبية التى تكونت بتعيين من حلوا محل الذين أسقطت عضويتهم .

أحدثت مراسيم ١٧ يونيو تأثيراً عميقاً فى طول البلاد وعرضها ، ووجمت الصحف إزاءها فلم يستطع أحد الدفاع عنها . ذلك بأن أحداً لم يتصور أن تدبر مؤامرة يغتال بها الدستور هذا الاغتيال المريع من أجل شخص لبنانى الأصل ومن أبناء جريدة المقطم التى ناصرت السياسة الاستعمارية فى مصر منذ نشأتها ، ذلكم هو كريم ثابت ؛ كما أن أحداً لم يتصور أن يقع هذا الاغتيال المريع حماية للذين تلاعبوا فى صفقات الأسلحة والذخائر التى كانت ترسل للجيش المحارب فى فلسطين . لكن هذا الأثر العميق لم يزد على قلق استحوذ على النفوس خوف المصير ، فلم يكن له فى الخارج مظهر بارز .

بعد أيام من صدور هذه المراسيم أعلنت الصحف أن (الملك) سيسافر إلى أوربا متنكراً باسم فؤاد (باشا) المصرى . فلما كان بفرنسا جعل مقره الرئيسى فيها مصيف (دوفيل) ، وجعل نادى هذه المدينة مكان سمره وسهره ولعبه القمار كما كان الحال فى نادى السيارات بالقاهرة . وما لبثت غانيات باريس والفاتنات الدوليات حين عرفن ذلك أن هرع عدد كبير منهن إلى (دوفيل) ، مؤمنات بأن ملك مصر يريد أن يقضى صيفه فى مرح ومسرة . وزادهن إيماناً بذلك أن دعيت الراقصة المصرية سامية جمال إلى (دوفيل) لتبعث برقصاتها إلى هذا المجتمع المصرى الفرنسى الدولى النعمة والنعيم . وأوفدت صحف فرنسا وصحف أوربا وصحف أمريكا مراسليها إلى المدينة الرافلة فى حلل هذه البهجة الغناء لموافاتها بأنباء الملك الشرق ومغامراته .

وأخذت الصحف فى أرجاء العالم تنشر من أنباء الملايين التى يكسبها فاروق أو يخسرها على مائدة القمار ، ومن أنباء الحفلات التى تقام لمسرته ، ومن أنباء مغامراته ، ما فتح العيون فى العالمين القديم والجديد واسعة على هذا الملك الشاب الذى أعاد فى القرن العشرين ، وفى قلب أوربا ، صوراً أعجب مئات المرات من صور ألف ليلة وليلة .

وانتهزت الدعاية هذه الفرصة للتشهير بملك مصر . ولم تكتف بأنباء (دوفيل) وتجسيمها ، بل لجأت إلى حياته الزوجية فجعلت منها مادة زادت بها استهتار الملك بروزاً ووضوحاً . ذلك أنه بعد أن طلق الملكة فريدة أراد أن يتزوج ، وكان نجيب (باشا) الجواهرجى بالقاهرة ممن عهد إليهم فى اختيار فتاة تصلح زوجاً له . وكانت ناريمان صادق كريمة حسين (بك) فهمى صادق سكرتير عام وزارة المواصلات ، مخطوبة إذ ذاك للأستاذ زكى هاشم الموظف بوزارة الخارجية والمعين بهيئة الأمم المتحدة ، وكانت رقاع عقد قرانها قد وزعت على الأهل والأصدقاء .

وذهبت الفتاة مع أمها يوماً إلى محل نجيب الجواهرجى تختار خاتماً من الماس تتحلى به فى حفل قرانها . فلما رآها نجيب أسرع إلى التليفون وخاطب الملك وقال له إنه عثر بالضالة الفريدة المنشودة . وجاء الملك لفوره إلى متجر الجوهرى فأعجبته الفتاة فتحدث إليها وأبدلها من الخاتم الذى اختارته خاتماً يعدل ثمنه عشرات الأضعاف من الخاتم الأول . وقد أخبرنى سرى (باشا) حين رياسته وزارة الانتخابات المؤتلفة بأنه أشار على الملك ألا يتزوج ناريمان لأنها لاتصلح ملكة لمصر فلم يأبه لمشورته . فلما كان الملك فى (دوفيل) اتخذت الدعاية من هذا الحادث مادة اتهمت فاروق بسببها أنه انتزع فتاة من خطيبها وحبيبها ، وأنه أتى بذلك أمراً نكراً . وأثمرت هذه الدعاية وخلقت من فاروق فى خيال الفرنسيين والأوربيين والأمريكيين أبشع ما يتصوره هذا الخيال لملك شرقى مطلق مستهتر .

بل تجاوزت الدعاية ذلك كله وجاوزت فى بعض ما نشرت حدود الإنصاف . فجريدة (لى موند) الفرنسية من الصحف المعروفة بالحصافة والاتزان وبصلتها الوثيقة بوزارة الخارجية الفرنسية . مع ذلك نشرت يوماً مقالاً تزعم فيه أن فاروقاً يريد أن يعيد فى بلاده تقاليد الفراعنة تقصد بذلك إلى ما كان من زواج فرعون بأخته ، وتريد أن تنسب لفاروق ما يشبه هذا الأمر .

أثمرت هذه الدعاية حتى كان المصريون المصطافون بأوربا يخجلون فلا يذكرون جنسيتهم لمن يسألهم عنها . وقد لمست ذلك بنفسى إذ كنت بباريس عائداً من مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى الذى عقد ذلك العام بدبلن عاصمة أيرلندا . فقد اطلعت فى مجموعة الصحف الفرنسية عند أحد أصدقائى المصريين على طائفة من المقالات والصور التى نشرت عن فاروق فطأطأت رأسى . واطلعت كذلك على بعض المجلات الأمريكية فإذا هى تنشر عن حوادث فاروق وتصفه بأقبح الصفات . ورأيت فى بعض مسارح باريس تعريضاً بالملك الشاب ومغامراته يندى له الجبين . وسمعت من بعض معارفى ، رجال وسيدات ، ما ووجهوا به حين عرف محدثوهم أنهم مصريون . فآثرت ألا أتعرض لمثل ما تعرضوا له .

وزاد الطين بلة أن كانت هذه الصحف الأوربية والأمريكية تنشر عن التحقيقات التى تجرى فى مصر عن الأسلحة والذخائر الفاسدة التى اشتريت للجيش المصرى المحارب فى فلسطين ما يندى له الجبين . ذلك أن إحدى الصحف فى مصر بدأت ، بعد أن أحيل الاستجواب فى مجلس الشيوخ إلى لجنة الشئون الدستورية ، تنشر أن لديها وثائق تلقى التهمة على رجال من الجيش فى صفقات هذه الأسلحة الفاسدة . وبدأت النيابة تحقق مع هذه الصحيفة ، فلما تبينت أن للتهمة أساساً بدأت تحقق موضوع هذه الأسلحة والذخائر .

وتولى النائب العام محمد محمود (بك) عزمى التحقيق بنفسه وندب معه عدداً من رجال النيابة البارزين وأخذ ينشر فى الصحف ما بين الحين وحين أنباء يشتم منها أن للقصر علاقة بالموضوع ، وأنه يتدخل فى التحقيق ؛ بل لقد بلغ الأمر أن استُدعى منظم رحلة الملك إلى (دوفيل) وغيرها من مدن أوربا ، الأستاذ إدمون جهلان ، فلما حضر إلى مصر تلقاه فى المطار أحد رجال القصر وصحبه إلى النائب العام ، ثم لم يجرؤ النائب العام أن يقرر القبض عليه أو يمنعه من العودة إلى أوربا من جديد ، لأن الملك فيما قيل أصدر أمره بعدم التعرض له .

كانت صحف أوربا تنشر من التفاصيل الخاصة بهذا التحقيق ما يزيد الدعاية ضد الملك وضد مصر إثارة لنفس كل من يتابعها ، وما يجعل المصريين المقيمين بباريس وبأوربا يطأطئون رؤوسهم خجلا .

عدت من أوربا فألفيت القاهرة تتحدث عما تنشره صحف العالمين القديم والجديد عن ملك مصر ، وذلك برغم منع الوزارة دخول هذه الصحف إلى مصر أو تمزيق الصفحات التى نشرت فيها هذه الأنباء . وألفيت أصدقائى رجال المعارضة يتحدثون فيما لهذه الدعاية من أثر سيئ على سمعة الوطن ، وفى استخذاء الحكومة للملك وضعفها المطلق أمامه وأمام حاشيته . وتداولنا فى الأمر واتفقنا على أن واجبنا الوطنى يقتضينا أن نقف فى سبيل هذا التيار ، وأن أول خطوة نخطوها فى هذه السبيل أن نعد كتاباً نبلغه للملك أول وصوله إلى مصر نبين فيه خطورة ما تنحدر إليه الأحوال فى مصر ، ونطلب إليه فيه أن يتخذ خطوة تنقذ البلاد من الخطر . ووضع هذا الكتاب ووقعناه وأبلغناه إلى الديوان الملكى عشية وصول الملك إلى الإسكندرية . وهذا هو نص الكتاب :

« يا صاحب الجلالة :

« إن البلاد لتذكر لكم أياماً سعيدة كنتم فيها الراعى الصالح والرشيد ، وكانت تحف

بكم أمة تلاقت عند عرشكم آمالها ، والتفت حول شخصكم قلوبها ، فما واتتها فرصة إلا دلت فيها على عميق الولاء والوفاء . وما العهد ببعيد بحادث القصاصين ، وقد أنقذكم الله من مخاطره وهو أرحم الراحمين .

« واليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث . ومن أسف أنها كلما اتجهت إلى العرش فى محنتها حيل بينه وبينها ، لا لسبب إلا لأن الأقدار قد أفسحت مكاناً فى الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف ، فأساءوا النصح وأساءوا التصرف ، بل إن منهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات هى الآن مدار التحقيق الجنائى الخاص بأسلحة جيشنا الباسل ، حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة ستقصر حتماً عن تناولهم بحكم مراكزهم ، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور وأن النظام النيابى قد أضحى حبراً على ورق ، منذ أن عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فصدرت مراسيم يونية سنة ١٩٥٠ التى قضت على حرية الرأى فيه وزيفت تكوين مجلسنا الأعلى كما زيفت الانتخابات الأخيرة من قبل تكوين مجلس نوابنا .

« ومن المحزن أنه قد ترددت على الألسن والأقلام داخل البلاد وخارجها أنباء هذه المساوئ وغيرها من الشائعات الذائعات ، التى لا تتفق مع كرامة البلاد ، حتى أصبحت سمعة الحكم المصرى مضغة فى الأفواه ، وأمست صحافة العالم تصورنا فى صورة شعب مهين ، يسام الضيم فيسكت عليه ، بل ولا يتنبه إليه ، ويساق كما تساق الأنعام ، والله يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلى مراجله ، وما يمسكها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون .

« يا صاحب الجلالة :

« لقد كان حقًّا على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق ، ولكنها درجت فى أكثر من مناسبة على التخلص من مسئوليتها الوزارية ، بدعوى التوجيهات الملكية ، وهو ما يخالف روح الدستور ، وصدق الشعور . ولو أنها فطنت لأدركت أن الملك الدستورى يملك ولا يحكم . كما أنها توهمت أن فى رضاء الحاشية ضماناً لبقائها فى الحكم ، وستراً لما افتضح من تصرفاتها ، وما انغمست فيه من سيئاتها – وهى هى لا تزال أشد حرصاً على البقاء فى الحكم وعلى مغانمه منها على نزاهته– ولهذا لم نر بداً من أن ننهض بهذا الواجب فنصارحكم بتلك الحقائق ابتغاء وجه الله والوطن ، لا ابتغاء حكم ولا سلطان ، وبراً بالقسم الذى أديناه أن نكون مخلصين للوطن والملك والدستور وقوانين البلاد . وما الإخلاص لهذه الشعائر السامية إلا إخلاص الأحرار الذى يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما اقتضاها الحال .

« يا صاحب الجلالة :

« إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لابد منته إلى حد . وإننا لنخشى أن تقوم فى البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم ، بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالى وسياسى وخلقى ، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة ، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد . .

« لهذا كله ، نرجو مخلصين أن تصحح الأوضاع الدستورية تصحيحاً شاملا وعاجلا ، فترد الأمور إلى نصابها ، وتعالج المساوئ التى تعانيها مصر على أساس وطيد من احترام الدستور ، وطهارة الحكم وسيادة القانون ، بعد استبعاد من أساءوا إلى البلاد وسمعتها ، ومن غضوا من قدر مصر وهيبتها ، وفشلوا فشلا سحيقاً فى استكمال حريتها ووحدتها ونهضتها ، حتى بلغ بهم الفشل أن زلزلوا قواعد حكمها وأمنها ، وأهدروا فوق إهدار اقتصادها القومى ، فاستفحل الغلاء إلى حد لم يسبق له مثيل وحرموا الفقير قوته اليومى .

« ولا ريب ، أنه ما من سبيل إلى اطمئنان أية أمة لحاضرها ومستقبلها ، إلا إذا اطمأنت لاستقامة حكمها ، فيسير الحاكمون جميعاً فى طريق الأمانة على اختلاف صورها ، متقين الله فى وطنهم ، ومتقين الوطن فى سرهم وعلنهم .

« والله جلت قدرته هو الكفيل بأن يكلأ الوطن برعايته ، فيسير شعب الوادى قدماً إلى غايته .

إمضاءات

إبراهيم عبد الهادى . محمد حسين هيكل . مكرم عبيد . حافظ رمضان . عبد السلام الشاذلى . طه السباعى . مصطفى مرعى . عبد الرحمن الرافعى . دسوقى أباظة . أحمد عبد الغفار . على عبد الرازق . رشوان محفوظ . حامد محمود . نجيب إسكندر . زكى ميخائيل بشارة . السيد سليم .

منعت الوزارة نشر هذا الكتاب وصادرت الصحف التى نشرته ، واتهم النحاس (باشا) موقعيه بأنهم مجرمون وهدد بأنه لن يسكت عن هذا الإجرام السافر . ومنعت الوزارة تداول النسخ التى كانت تطبع منه وأمرت بالقبض على موزعيها . وغضب الملك على الذين وقعوا هذا الكتاب أشد الغضب ، واحتفظ بأصله فى حافظة جيبه مخافة أن تنازعه يوماً فكرة التسامح معهم فتصدها تلاوته عن الاستجابة إلى مثل هذه النزعة .

على أن غضب الملك ووصف رئيس الوزارة هذا الكتاب بأنه « إجرام سافر » ، ووضع الذين وزعوا ما طبع من نسخه سراً فى غيابات السجون ، لم يتعد الإرهاب إلى

محاكمتنا نحن الفاعلين الأصليين . فالكتاب على ما فى لهجته من عنف لا يمكن أن تجد فيه محكمة عيباً فى الذات الملكية أوما يشبهه . فإذا قدمتنا الحكومة للقضاء فبرأنا كانت الطامة الكبرى . وكان حكم القضاء لطمة عنيفة للنظام الذى حاول القصر إقامته ، وقد تتعدى هذه اللطمة القصر إلى صاحبه . وعند ذلك تكون الوزارة قد كشفت الملك حين توهمت أنها تريد الدفاع عنه ولهذا لم يتعرض لنا أحد ولم يفكر فى مؤاخذتنا إنسان .

ولم أر أن يقف الأمر عند هذا الحد . وكان يوم ١٣ نوفمبر يقترب . وهذا اليوم هو عيد الجهاد الوطنى ، واليوم الذى اعتاد الساسة أن يلقوا فيه خطبهم يصورون فيها جهود البلاد ومبلغ اتفاقها مع الأهداف التى سعت إليها منذ سنة ١٩١٩ فى سياستها الداخلية وسياستها الخارجية . وقد آثرت أن أسبق بخطابى هذا اليوم ، واخترت يوم ٧ نوفمبر من تلك السنة – سنة ١٩٥٠ – لأن زعيمنا الراحل محمد (باشا) محمود كان قد اختار يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ فخطب الألوف الذين كانوا يسمعون له منبهاً « لما كانت تجتازه البلاد يومئذ من أوقات عصيبة ، مهيباً بكل مصرى أن يؤدى واجبه لإنقاذ مصر من محنة دستورية قاسية نزلت بها » . وقد صوّر خطابى هذا ما كانت تعانيه مصر من محن تناولت كل مرافقها وامتدت إلى حرية الأفراد وحرية الصحافة . وبعد أن فصل الخطاب هذه المحن وسوء أثرها فى حياة البلاد جاء فيه :

« إن نطاق الظلام المضروب حول هذه الأمة قد جر علينا من الكوارث الشىء الكثير مما تعلمون وما لا تعلمون . وهذا النطاق يزداد مع ذلك كل يوم كثافة فيزيد الكوارث تفاقماً . وها هى ذى الرقابة العرفية قد فرضت على الصحف من غير أن يكون فى البلاد حكم عرفى ، فجعل البوليس يراقب ما يراد نشره فى كل صحيفة لا ترضى عنها الحكومة ، ويطلب محو ما يريد محوه ، وإلا صودرت الصحيفة قبل أن تصل إلى أيدى قرائها . أليس هذا سجناً للأقلام والأفهام والعقول لم تعهده مصر منذ عشرات السنين إلا فى عهد الأحكام العرفية ؟ أو ليست هذه الرقابة العرفية سجناً للرأى العام يحول بينه وبين معرفة ما يجرى فى شئونه العامة ؟ أو ليس هذا ازدراء للأمة وتحقيراً من شأنها ؟ فأين من هذا ما نص عليه الدستور من أن مصدر السلطات كلها الأمة ، وأن الرقابة على الصحف محظورة ، وأن حرية الرأى مكفولة ؟ أليس معنى هذا أننا نرجع القهقرى وأننا نتأخر بدل أن نتقدم ، وأن ما قامت الأمة لتحقيقه فى سنة ١٩١٩ من أن تكون مصدر السلطات ويكون أمرها بيدها قد أصبح هراء من الهراء ؟ أو ليس معناه أن نصوص الدستور قد أصبحت فى نظر الحاكمين

لغواً لا يساوى الحبر الذى كتب به ، والورق الذى كتب عليه ؟ وهل لهذا اسم غير الاستبداد نخضع له بدل الحرية التى كنا نطمع فى أن نتمتع بها ؟ وأن المستبدين بنا قد بلغوا من الاستهتار حد احتقارنا ، فهم يدعون أنهم وكلاء عن الأمة وهم مع ذلك يسومون الأمة سوء العذاب من غير أن يخشوا رقيباً ، ويتلاعبون بمصالح الأمة كما تهوى أنفسهم من غير أن تحاسبهم ضمائرهم إذا لم يخشوا حساب القانون ولم يردعهم الرأى العام ؟ »

وتحدث الخطاب فى ختامه عن السبيل إلى الإصلاح فجاء فيه :

« إذا أردنا الإصلاح يجب أولا أن نعترف بما ارتكب فى جميع العهود الماضية من أخطاء أدت إلى إصدار تشريعات مقيدة للحرية لا يكاد يكون لها نظير فى الأمم المتقدمة فى الحضارة ، وأن تلغى هذه التشريعات كلها ، وفى مقدمتها النص الذى يسمح بسرية التحقيقات والقيود التى فرضت على حرية الصحافة .

« ويجب ثانياً أن نصحح أوضاعنا الدستورية . وليس المقصود من تصحيح الأوضاع الدستورية الاكتفاء بإلغاء مراسيم ١٧ يونيو الماضى وانتخابات الصيف الماضى ، فهذا الإلغاء لا يزيل أسباب الشكوى إذا بقيت الأمور تسير فى طريقها الذى تسير فيه اليوم . إنما أريد بتصحيح الأوضاع الدستورية أن يجرى الحكم فى مصر على النحو الذى يجرى عليه فى إنجلترا وغير إنجلترا من البلاد البرلمانية ، وأن تسود فيه الروح الدستورية بالمعنى الصحيح . أليس يحرم الدستور على الوزراء أن يشتروا أو يستأجروا شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام حماية لهم من تهمة استغلال النفوذ ؟ فلابد كذلك من تشريع يحرم على الوزراء وعلى مجلس الوزراء ترقية أقرباء الوزراء وذويهم بالاستثناء ، متابعة لفكرة الدستور فى حماية الوزراء من أن ترق إليهم الشبهة وأن يتهموا حين تصرفهم فى الأموال العامة .

« كذلك يجب أن يقدر رئيس الوزراء وأن يقدر الوزراء ما يجب عليهم للملك صوناً لمركزه من أن تظن به مسئولية أيا كان نوعها . ولهذا كان لرئيس الوزراء فى البلاد البرلمانية جميعاً أن يقابل الملك مباشرة فى كل ساعة من النهار أو من الليل ، ليعرض عليه المهم من شئون الدولة . وللملك أن يشير بالنصيحة . على أن المسئولية واقعة دائما على الوزارة وحدها ، لأن توقيعات الملك يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ، ولأن أوامر الملك شفاهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال .

أما أن تجرى الأمور على النحو الذى تجرى عليه عندنا ، فيكون بين رئيس الوزراء والملك وسطاء غير مسئولين ، وأن يكون لهؤلاء الوسطاء بحكم اتصالهم بالملك مركز ممتاز وسلطة خفية خاصة . فذلك قلب للأوضاع الدستورية التى تجعل الوزراء مسئولين لدى مجلس النواب وحده ولا مسئولية عليهم لدى غيره .

« وإذا كان لرئيس الوزراء أن يقابل الملك فى كل وقت من غير حاجة إلى وسيط فالأوضاع الدستورية تقتضى كذلك أن يكون الوزير المختص إلى جانب الملك حين يلقى الملك بنطق يحتاج نفاذه إلى توقيع الوزير . ولا حاجة بى إلى أن أضرب الأمثال على ذلك فهى مستفيضة يقف عليها فى كتب الفقه الدستورى من شاء .

« هذه أمثلة من الأوضاع الدستورية التى نريد تصحيحها . وأرجو ألا يكون الجواب على ما أطالب به من هذا التصحيح أن وزارات سبقت قد خالفت هذه الأوضاع كما تخالفها الوزارة الحاضرة . فالتقصير لا يلحق المقصر وحده ولا يكون علاجه بالإمعان فيه ، أو بإضافة تقصير جديد إليه . فمعالجة الشر بالشر إضافة شر إلى شر . إنما تكون معالجة التقصير بالقضاء عليه وإزالته . وكل إمعان فى التقصير ، وكل زيادة عليه ، مضاعفة للإثم تبلغ حد الجريمة . وعند ذلك لا تكفى المسئولية السياسية ، بل يجب الجزاء الرادع الصارم .

« ويجب أن يقوم الحكم دائماً لمصلحة المحكومين ، لا لمنافع الحاكمين ، ويجب لذلك أن يكون هدفه تحقيق الطمأنينة إلى العيش عند العدد الأكبر من أبناء الأمة من الفقراء والمتوسطين من الفلاحين والعمال والموظفين الحكوميين وغير الحكوميين . فهؤلاء هم عماد الأمة ومظهر قوتها فى السلم والحرب . على أذرعهم وعلى عقولهم وعلى قوتهم المادية والمعنوية يعتمد الإنتاج القومى فى مختلف صوره ، فإذا لم يطمئنوا إلى العيش ضعف هذا الإنتاج ؛ ولهذا يجب أن تكفل الحكومة للموظفين ولغير الموظفين حداً أدنى لمستوى العيش ، أقله ما كان قبل سبتمبر سنة ١٩٣٩ حين أعلنت الحرب العالمية الأخيرة . فليس هذا بالمستوى الرفيع ولكنه بعض ما تطمئن له النفوس وتنشط معه للقيام بالعمل والإنتاج على وجه صالح » .

° ° °

كانت الأمة إذ ذاك شديدة البرم بما هو حادث . وكانت تسمع لأقوالنا نحن أحزاب المعارضة بآذان مفتوحة وقلوب واعية . لكنها كانت تخشى إن هى قامت بحركة عنيفة أضر ذلك بأهدافها القومية ، وبخاصه لأن مصر وإنجلترا بدأتا إذ ذاك محادثاتهما بشأن جلاء

القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس . وقد استمرت هذه المحادثات وما سبقها من إجراءات تمهيدية قرابة سنة ونصف سنة .

وقضيت إجازة الصيف من سنة ١٩٥١ فى لبنان وحضرت مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى بإستامبول . فلما عدت إلى مصر فى الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر كانت المفاوضات بين الدولتين قد انتهت إلى مأزق جعل الوزارة الوفدية تفكر تفكيراً جديًّا فى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ من جانب مصر وحدها . وأعلن النحاس (باشا) هذا الإلغاء بالفعل فى خطاب ألقاه بمجلس النواب يوم الاثنين ٨ أكتوبر ، وقدم على أثره التشريعات التى اقتضاها ومنها تعديل الدستور بجعل لقب الملك « ملك مصر والسودان » بدلا من « ملك مصر » فقط . وقد ذكر النحاس (باشا) فى خطابه أن الحكومة المصرية أعدت عدتها لكل الاحتمالات ونظمت خطواتها لتجعل إلغاء المعاهدة فعليًّا ، وأنها ستعلن عن كل خطوة تخطوها فى حينها القريب .

وأحال المجلس التشريعات على لجانه المختصة وأجل نظرها فى المجلس أسبوعاً واحداً . وقبل نهاية الأسبوع قدمت الدول الأربع ، إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ، مذكرة إلى الحكومة المصرية بإنشاء قيادة الشرق الأوسط . ورفضت الحكومة هذه المذكرة وأقر البرلمان إلغاء المعاهدة والتشريعات المتصلة بهذا الإلغاء ، ولم يعبأ بما أعلنته إنجلترا من تمسكها بمعاهدة سنة ١٩٣٦ لأن إلغاء المعاهدات لا يجوز دوليًّا أن يكون من جانب واحد .

لم تثر المعارضة اعتراضاً على إلغاء المعاهدة ، بل أيدت الأحزاب كلها هذا الإلغاء ، واحتفظت برأيها فى الإجراءات التى تتخذها الحكومة لجعله فعالا حتى تقف عليها .

بعد أسابيع من إقرار البرلمان لتشريعات الإلغاء عين الملك حافظ عفيفى (باشا) مدير بنك مصر رئيساً للديوان الملكى . وكان حافظ (باشا) قد أدلى فى شهر سبتمبر بحديث إلى جريدة الأهرام ذكر فيه أنه لا يوافق على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولم يكن حافظ (باشا) وفديًّا . لذلك قابلت الوزارة وقابل الوفد تعيينه بهجوم عنيف عليه ، إذ خيل إليه أن لهذا التعيين دلالة غير مطمئنة على بقاء الوفد فى الحكم . واستمر هذا الهجوم العنيف زمناً غير قليل ، ولم تخل الحملات التى نشأت عنه من تعريض مستور بالملك بسبب هذا التعيين . وقابل حافظ (باشا) هذا الهجوم بالأناة والصبر ، اقتناعاً منه بأن لكل حملة نهاية .

وهدأت الحملة بعد زمن، وإن بقيت فى النفوس دوافعها ، وإن تركت من الآثار ما لا يسهل نسيانه .

وأخذت الحكومة فى تنفيذ إلغاء المعاهدة بأن أمرت عشرات الألوف من العمال الذين يعملون فى المعسكرات البريطانية أن يتركوا عملهم ، وإلى التجار والمقاولين ومن إليهم من الذين يتعاملون مع الجيش البريطانى المعسكر على القناة ألا ينفذوا تعهداتهم ، وشرعت عقوبات للذين يخالفون ما أمرت به . وقابل الإنجليز هذه الخطوات بأن استقدموا عمالا من قبرص ومالطة وغيرهما ، وأن جلبوا التموين من أرجاء الإمبراطورية المختلفة ، كما هددوا بقطع الكيروسين والبنزين وغيرهما من مواد الوقود عن القاهرة وعن بلاد القطر كلها .

واستمرت المعركة بين مصر وإنجلترا على هذا النحو ، وامتدت إلى ميادين مختلفة .

وأقبلت سنة ١٩٥٢ فذهبت أستجم بالفيوم أنا ودسوقى أباظة (باشا) وكريمته الكبرى . وإننا لهناك إذ علمنا أن الملك فاروق رزق من ناريمان ولى عهد دعاه أحمد فؤاد . واغتبط دسوقى (باشا) واغتبطت كريمته لأن (الملكة) ناريمان كانت صديقة الفتاة وأختها منذ طفولتهن ، ولأن دسوقى (باشا) كان يعطف على والدها المرحوم حسين (بك) فهمى صادق أشد العطف . واقترح دسوقى أباظة (باشا) علىَّ أن نبعث للملك ببرقية تهنئة ، فترددت وقلت له : لن يرد الملك علينا . قال : هذا محال . فهذه مجاملة منا له وأدبه يوجب عليه أن يرد علينا . قلت : أنا عند رأيى ؛ فإن أبيت إلا أن تفعل فاكتب برقية واحدة ووقعها باسمينا حتى إذا صدق رأيى ولم يرد الملك كان ذلك ذنبك . وأرسل دسوقى هذه البرقية ، كما أرسل برقية باسم كريمتيه إلى (الملكة) ناريمان ، فجاء رد الملكة على الكريمتين وحالت الحفيظة دون رد الملك علينا .

وإنما دعانى إلى الاقتناع بأن الملك لن يرضى بالرد على برقيتنا ما بدا من تشبث الحفيظة بنفسه ضد من يغضب عليه تشبثاً يتجاوز الحياة إلى ما بعدها .

لما عرض على البرلمان قتال اليهود فى فلسطين عارض إسماعيل صدقى باشا طلب الحكومة لأسباب عديدة أبداها ، منها عدم استعداد الجيش المصرى ، ومنها أن الدول الكبرى التى أيدت إنشاء دولة إسرائيل ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، لن تدع الدول العربية تبلغ من معارضة هذا القرار حد إسقاطه ، ومنها أن مصر أحوج إلى إنفاق الأموال التى تقتضيها هذه الحرب فى إصلاح شئونها الداخلية . وغضب الملك على صدقى (باشا) لموقفه ذاك أشد الغضب . وعلى الرغم من أن الرجل عاش بعد ذلك زمناً غير قصير ، ومن

أنه رأس الوزارة المصرية عدة مرات ، كانت وزارته فى سنة ١٩٤٦ آخرها ، ومن أنه أدى لمصر خدمات كثيرة منح من أجلها نياشين كبرى ، أحدها نيشان محمد على الذى يجعل لصاحبه الحق يوم يموت أن يشيع فى جنازة رسمية وأن يحمل نعشه على عربة مدفع — على الرغم من ذلك كله استمر غضب الملك عليه حتى لقد أمر حين مات بألا يحتفل رسمياً بتشييعه ، وألا يشترك فى هذا التشييع من رجال القصر أحد .

وقد تولت الناس الدهشة بل تولاهم الاستياء لهذا التصرف ، فهم يقولون دائماً : اذكروا محاسن موتاكم .

ولم يكن ما حدث مع صدقى (باشا) هو المثل الوحيد من نوعه ، ولكنه أشدها دلالة على أن الملك لا ينسى حفيظه ، ولذلك اقتنعت بأنه لن يرد على برقية منى أنا ودسوقى (باشا) نهنئه فيها بمولد ولى عهده ، وكلانا وقع الكتاب الذى أثار حفيظته .

وكيف ينسى ما فعلنا ولم ينس لصدقى (باشا) شجاعته فى إبداء رأى دلت الحوادث من بعد على أنه كان حصيفاً ، كما أن صدقى (باشا) كان فى الحق جديراً بأن يعامل فى موته أكرم معاملة بعد الذى أداه لمصر فى مفاوضات سنة ١٩٤٦ من خدمة وطنية جليلة لن ينساها له التاريخ ، وكانت تفيد مصر منها أعظم فائدة وأجلها لو أن مشروع المعاهدة الذى انتهى إليه أقر ونفذ فجلت القوات البريطانية عن مصر بغير قيد ولا شرط منذ سنة ١٩٤٩ .

وعدنا إلى القاهرة ، فإذا الملك يعد وليمة كبيرة فى قصر عابدين دعى إليها المصريون والأجانب احتفاء بمولد ولى العهد . وأمر فلم يدع إليها من وقعوا الكتاب الذى اشتركت أنا ودسوقى (باشا) فى توقيعه . زرت حافظ (باشا) عفيفى بمنزله فى هذه الأثناء ، وتطرق حديثنا إلى موقف الملك منا ، فذكر حافظ (باشا) أنه قضى أكثر من نصف ساعة يحاول عبثاً إقناع الملك بدعوتنا إلى هذه الوليمة التى دعى إليها المصريون والأجانب ، وأنه أشار فى حديثه إلى أن الملك قد يضطر يوماً إلى الالتجاء إلينا إذا قضت الظروف بتنحى الوفد عن الحكم ، فمن الخير أن تحسن العلاقة بيننا وبينه ، كما ذكره كذلك بأن والده الملك فؤاد كانت تقع الجفوة بينه وبين بعض الساسة أحياناً فلا يستديمها ، بل ينتهز الفرصة للإغضاء عنها . وأى فرصة أكرم من مولد ولى العهد يمكن أن يجدها (الملك) فاروق لتناسى ما سلف بينه وبين المعارضة . وكان جواب الملك أن أخرج العريضة من حافظة جيبه وقال : ولكنهم أهانونى . ومع ذلك أرجوك يا حافظ (باشا) أن تدعنى هذه المرة ، وسأفكر فى الإغضاء عما سلف فى فرصة اخرى .

كانت العلاقات بين مصر وإنجلترا تزداد فى هذه الفترة عنفاً ، وكان الشبان الجامعيون ، والشبان الإخوان المسلمون ، وشباب مديرية الشرقية ، قد ألفوا فرقاً من الفدائيين تعمل على اغتيال من تستطيع اغتيالهم من الجنود الإنجليز . وكانت القيادة البريطانية فى قناة السويس تقابل هذه الأعمال بعنف شديد .وقد أعلنت يوماً أنها قررت تدمير قرية « كفر عبده » على مقربة من السويس لأن الإرهابيين يحتمون بهذه القرية ويحاولون نسف محطة المياه القائمة على مقربة منها . وتصدى فؤاد (باشا) سراج الدين وزير الداخلية لمواجهة هذا الموقف فأمر قوات البوليس الموجودة بالسويس بمقاومة البريطانيين فيما يريدونه . ولم يكن لهذه القوات بالمقاومة قِبَل ، فأزيل « كفر عبده » . ثم إن الإنجليز أمروا قوة بلوك النظام المصرية المجتمعة فى دار المحافظة بالإسماعيلية بالانسحاب منها بحجة أن وجودها يهددهم ، فأمر فؤاد (باشا) هذه القوة بأن تقاوم إلى النهاية وألا تستسلم لطلب الإنجليز . وكان ذلك فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ . وقد نزلت قوة بلوك النظام على أمر وزير الداخلية فرفضت التسليم ، فأطلق الإنجليز عليها مدافعهم وقتلوا منها ما يزيد على ثمانين شخصاً قبل أن تذعن وتنسحب .

وأذاعت محطة الإذاعة ما حدث ، ونشرت صحف الصباح نبأه ، فاجتمعت قوات بلوك النظام الموجودة بالقاهرة وتجمهرت وسارت إلى جامعة فؤاد الأول بالجيزة وخطبوا الطلاب معلنين أن البوليس ، ومنه بلوك النظام ، وظيفته حفظ الأمن وليست وظيفته مقاومة الجيوش المسلحة . وانحدرت هذه القوات إلى القاهرة وذهبت إلى مجلس الوزراء محتجة على تصرف وزير الداخليه . وخطب عبد الفتاح حسن (باشا) وزير الشئون الاجتماعية هذه القوات قائلا : إن الوزراء مستعدون لتعريض صدورهم لرصاص الإنجليز . واستمرت مظاهرة بلوك النظام فذهبت إلى قصر عابدين تعلن استياءها .

وانتهزت طائفة من المخربين اضطراب النظام فانتشرت فى القاهرة توقد النار فى متاجرها وفنادقها وملاهيها على نحو لم يعرف تاريخ مصر الحديث له مثالا . وشجعهم على ذلك أن رأوا البوليس متقاعساً عن مقاومتهم أو القبض على أحد منهم . بدءوا جرائمهم بإحراق (كازينو أوبرا) فى ميدان الأوبرا ، فلم يتعرض لهم أحد ؛ برغم وجود البوليس على مقربة منهم . ثم امتد نشاطهم المخرب فأحرقوا متجر شيكوريل بشارع فؤاد ، وفندق شبرد ذا السمعة العالمية ، وانتشروا ها هنا وهناك وفى كل مكان من أرجاء العاصمة حتى بلغوا شارع الهرم يحرقون ويخربون إلى ساعة متأخرة من الليل .

وكان فؤاد (باشا) سراج الدين فى شغل هذا الصباح بأمر خاص هو مشترى عمارة

لنفسه من شخص يدعى عريضة . فلما فرغ من ذلك حوالى الظهر وعرف بما هو حادث من الإحراق والتخريب ، ومن قعود رجال البوليس عن أداء واجبهم بسبب ما أصاب زملاءهم فى الإسماعيلية نتيجة لأوامره ، ذهب إلى القصر يطلب معونة الجيش لكبح جماح الفوضى وإعادة النظام . وكان ضباط الجيش مدعوين يومئذ إلى مأدبة ملكية احتفاء بمولد ولى العهد ، فأمر الملك قائد القوات المسلحة بإنزال الجيش فى شوارع العاصمة . ولم يلبث البغاة حين رأوا قوات الجيش تحتل الميادين أن اختفوا فجأة فلم يبق لهم من أثر .

وزارة تنتهى تصرفاتها إلى هذه الكارثة الفادحة لا يمكن أن تبقى فى مناصبها ، ولذلك أقيلت . ولكن من ذا يحل محلها ؟ أهى أحزاب المعارضة وزعماؤها هم الذين قدموا الكتاب الذى اعتبره الملك مهيناً له ؟ ! كلا ! . . بل عهد إلى على ماهر (باشا) بتأليف الوزارة وطلب إليه أن يدعونا للاشتراك معه أفراداً معينين بالاسم ، لا أحزاباً ولا ممثلين لأحزاب . وكان المتسبون إلى الأحزاب ، والذين أريد اشتراكهم فى الوزارة بأشخاصهم لا يزيد عددهم عن خمسة أو ستة ، فى وزارة أريد أن تشتمل على ستة عشر إلى عشرين وزيراً .

وتداولت الرأى مع دسوقى (باشا) أباظة ثم مع إبراهيم (باشا) عبد الهادى وأحمد خشبة (باشا) ، وانتهينا إلى أن الخير فى ألا نلبى الدعوة . وخاطبنى حافظ عفيفى (باشا) تليفونياً يطلب إلى أن أسهل مأمورية على (باشا) ماهر ، ويذكر أنه قضى يومين حتى أقنع الملك بتأليف وزارة مستقلة . قلت : ما دام الأمر كذلك فلتكن الوزارة مستقلة بالفعل ، فإذا احتاج الأمر إلى معاونتنا إياها من بعد ، واقتنعنا بضرورة ذلك سهل التكييف القانونى لهذا الوضع .

وكان على (باشا) ماهر فيما ظهر لى من حديثه ميالاً لإشراك الأحزاب المعارضة معه ؛ بل لقد قال لى : من ذا تمثل الوزارة المستقلة ؟ . . لكنه ألف وزارة مستقلة حين رأى أن اشتراك الأحزاب فيها غير مقبول ، وتقدم بها إلى البرلمان .

لم يطل عمر هذه الوزارة غير خمسة أسابيع . فقد ظن على (باشا) ماهر أنه يستطيع أن يجمع حوله الأحزاب كلها قبل أن يحدد التحقيق المسئوليات فى حريق القاهرة ، وقبل أن يحل مجلس النواب ، مكتفياً باقتناعه هو بأن فى اجتماع الأحزاب حوله خيراً لمصر كبيراً ، متناسياً أن بينها من أسباب الخصومة والتنازع ما يجب التغلب عليه بادئ الأمر . وكان أول ما صنعه فى سبيل ما ظن أنه يجمع به الكلمة أن تقدم إلى البرلمان مثنياً على « سلفه العظيم مصطفى النحاس (باشا) » ، معلناً أنه سيسير على خطته ونهجه . فيم إذن كانت إقالة

النحاس (باشا) ؟ ! . . . واغتبط الوفد بما سمع من ذلك ، وأعلن تأييده لعلى ماهر (باشا) فى حدود هذه السياسة .

وأراد على (باشا) أن يظهر شيئاً من الاستقلال عن القصر . كنت عنده يوماً وسمعته يجيب على دقة تليفون ، وفهمت من جوابه أنه كان يخاطب القصر ، وأغلب الظن أن يكون المتكلم رئيس الديوان ، وكان مما أجاب به على (باشا) ماهر وسمعته أنا قوله : لا لا . إذا كان الأمر كذلك فابحثوا عن غيرى . ! وبعد ثلاثة أسابيع من تأليف الوزارة بدأت الأحاديث تجرى بأن القصر غير راض عن سياستها . وسألت يوماً : أفى النية تعديلها ؟ قيل لى : كلا . بل تغييرها .

وفى اليوم الأخير من شهر فبراير طلب على (باشا) ماهر مقابلة الملك ، فلم يجب طلبه ، بل قيل له : إن كان لديك ما تريد أن تقوله فرئيس الديوان عندك . فذهب الرجل إلى القصر يحمل استقالة الوزارة . وقبلت هذه الاستقالة فور تقديمها .

وعهد الملك إلى نجيب (باشا) الهلالى فى تأليف الوزارة فألفها مستقلة كذلك . وكان نجيب (باشا) وفدياً ثم اختلف مع الوفد وأبى الاشتراك مع النحاس (باشا) فى وزارته الأخيرة . لذلك كان برنامجه صريحاً فى الطعن على الوفد وسياسته ، وفى ضرورة حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة . وقد زرته غداة وزارته مهنئاً وأبديت له استعدادى لمعاونته بالرأى ، فكان جوابه أنه سيشاورنى فى خطة العمل بعد أن يخف ضغط المهنئين . وانقضت الأسابيع بعد ذلك لم يتصل بى ولا بأحد من رجال الأحزاب ، لأن الملك أظهر عدم رضاه عن هذا الاتصال .

وكان التفاهم بين الهلالى (باشا) وبين القصر يبدو كلما توالت الأيام صريحاً قوياً . وكان لهذا التفاهم أثره بطبيعة الحال فى إعراضه عنا وعدم اتصاله بنا . وانقضى شهر وتبعه شهر آخر والوزارة تجرى على سياسة غير مفهومة لنا ، ولا تعنى بالتفاهم معنا . وانتهى ذلك بطبيعة الحال إلى تخلينا عن تأييدها وإن لم ننتقل لمعارضتها معارضة مكشوفة . وتنصف الشهر الثالث منذ تأليف الوزارة وهى تبدو مكتفية بتأييد القصر لها ورضا الملك عنها. وفى النصف الأخير من ذلك الشهر الثالث جمعت المصادفة بينى وبين الدكتور حافظ عفيفى (باشا) رئيس الديوان فى « كلوب محمد على » فأخذ يسألنى عن السبب فى موقفنا غير الودى من الوزارة وفى امتناعنا عن إسداء المشورة لها . قلت : لأن رئيسها لم يخاطبنا من يوم تأليفها ، بل وقف منا موقف المتجاهل وجودنا . وانتهى رئيس الديوان إلى اجتماعى أنا وإبراهيم (باشا) عبد الهادى

برئيس الوزارة فى بيت حافظ (باشا) بعد أيام قليلة من هذا الحديث . على أن اجتماعنا هذا كان قليل الثمرة . واجتمعنا فى دار رئيس الديوان مرة أخرى أسفرت عن النتيجة التى أسفر عنها اجتماعنا الأول .

وفى الأيام الأخيرة من شهر يونيو بعث نجيب (باشا) الهلالى من أخبرنى أنه يريد أن يرانى بالإسكندرية . وذهبت إليه يوم الخميس ٢٦ يونيو فتحدث إلىَّ فى شئون شتى كان أهمها أن لديه معلومات وثيقة عن أن كريم ثابت (باشا) وأحمد عبود (باشا) وأنطون بوللى سكرتير الشئون الخصوصية للملك اجتمعوا بباريس ، وأن مليوناً من الجنيهات أو من الفرنكات السويسرية دفع من جانب عبود (باشا) للتخلص من الوزارة . ورجوت لرئيس الوزارة أن يتغلب على هذه المؤامرة التى يحدثنى عنها ، وعدت إلى القاهرة فى اليوم نفسه .

بعد أربع وعشرين ساعة من عودتى إلى القاهرة انتشر النبأ بأن الهلالى (باشا) يستقيل . وتأكد هذا النبأ ضحى السبت ٢٨ يونيو . وفى مساء ذلك اليوم عهد الملك إلى حسين سرى (باشا) بتأليف الوزارة . وعجبت لهذا النبأ لما أعلمه من أن الثقة مفقودة بين رئيس الديوان وبين سرى (باشا) ، ولأن الملك لم يكن يطمئن إلى سرى (باشا) منذ زمن غير قليل .

وأخذ سرى (باشا) صبح الغد يستدعى من يعاونونه فى الوزارة . وفى الساعات الأولى من المساء علمت أنه لم يتمكن من تأليف الوزارة ، وأن الملك عهد إلى بهى الدين بركات (باشا) فى تأليفها ، وطلب رئيس الديوان إلى بهى الدين (باشا) أن يذهب إلى الإسكندرية لهذا الغرض . لكن المهتمين بالأنباء عرفوا فى ساعة متأخرة من الليل ، وعرف الجمهور فى الصباح ، أن المراسيم صدرت بتأليف وزارة حسين سرى (باشا) ، وبأن كريم ثابت (باشا) وزير دولة فيها .

كان الخاصة يهمسون فى الأشهر الأخيرة باتجاهات لبعض ضباط الجيش ليس يسمها الولاء الخالص للملك . ولم يدر بخاطر أحد مع ذلك أن يكون لهذه الاتجاهات أثر تخشى مغبته . فقد أغدق الملك على الجيش من العطف ومن الميزانية ما جعل الناس يظنون بأن الجيش حصن الملك المكين . أما هؤلاء الضباط الذين تغيروا على سنة الولاء ، ودعوا أنفسهم الضباط الأحرار ، فأخذوا يوزعون الفينة بعد الفينة منشورات سرية يشيرون فيها إلى حرب فلسطين وإلى الأسلحة والذخائر الفاسدة التى كانت ترسل إلى المقاتلين هناك ، وإلى الفساد الذى استشرى فى الجيش كما استشرى فى غير الجيش من مرافق الدولة وهيئاتها ونظامها . وتزايد

الهمس ولم يزد مع ذلك عن أنه الهمس حتى لفتت الأنظار ظاهرة كان لها فى نظر هؤلاء الخاصة مغزاها .

ذلك ما حدث فى نادى الضباط . ويقع هذا النادى بحى الزمالك فى دار ذات حدائق كانت من قبل سكناً خاصاً للسردار الإنجليزى للجيش المصرى . فلما أعلنت مصر استقلالها فى سنة ١٩٢٢ ، ثم قتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى فى أواخر سنة ١٩٢٤ ، بقيت هذه الدار خالية حتى أمر الملك بوصفه القائد الأعلى للجيش ، أن تكون ناديًا للضباط . وكان للنادى مجلس إدارة ورئيس ينتخبهم الضباط من بينهم . وكان المفهوم أن الانتخابات مظهر فقط ، وأن الأوامر كانت تصدر من القصر بأسماء الأعضاء وأسم الرئيس فلا يناقشها أحد ، ولا يخالفها حين الانتخاب أحد ، لأنها أوامر القائد الأعلى ، ومخالفة القائد الأعلى لا تجوز فى حكم العسكرية .

وقد اختص الملك هذا النادى بالكثير من عنايته ورعايته ، وكان يزوره بين حين وحين ، ويتحدث إلى الضباط وإلى من يحضر من زوجاتهم فيه حديثاً تشوبه المودة ، بل كان لا يأبى أن يمزح مع الضباط ويسألهم عن آخر نكتة وإن أباها مألوف الأدب والذوق ، فإذا ذكرت أمامه قهقه ضاحكاً منها ، وأظهر اغتباطه بها وبقائلها .

واختص الملك اللواء محمد حيدر (باشا) بعطفه الخاص فى السنوات الأخيرة . وكان حيدر (باشا) مديراً لمصلحة السجون التابعة لوزارة الشئون الإجتماعية ، ثم رقى سنة ١٩٤٤ وكيل وزارة للسجون ، ثم عين وزيراً للحربية فى وزارة النقراشى ونقلت مصلحة السجون معه من وزارة الشئون الاجتماعية إلى وزارة الحربية . وقال بعضهم إن السبب فى هذا النقل الذى لا مسوغ له أن حيدر (باشا) كان يأمر بتشغيل المسجونين مجاناً فى مزارع الملك وأعماله الخاصة . وعين حيدر (باشا) كذلك ياوراً خاصًّا للملك ، وجمع بين هذا المنصب الشرفى ومنصب الوزير .

وكان حيدر (باشا) ينتخب فى كل عام رئيساً لنادى الضباط بأمر الملك . فلما اشتد ساعد الضباط الأحرار فكروا فى تغيير إدارة النادى وفى إسناد رياسته إلى رجل منهم . وتم لهم ما أرادوا وانتخب اللواء محمد نجيب (بك) رئيساً للنادى .

ماذا يعمل الملك إزاء هذه المخالفة الصارخة لأوامره الصريحة ؟ أيدعها تمر حتى تسكن العاصفة ثم يجد للموقف حلاً ؟ كلا ؛ بل اعتبر ما حدث تحدياً له تجب مقاومته . فأصدر أمره بوصفه القائد الأعلى فألغيت هذه الانتخابات فكان إلغاؤها ظاهرة أشهدت

الناس جميعاً على أن الجيش منقسم فى ولائه للملك ، وأن هؤلاء الضباط الأحرار أصبح لهم من النفوذ بين زملائهم ما يجب أن يحسب حسابه . أليس الجيش هو السند الذى يعتمد الملك عليه لتوطيد ما يسعى إليه من دعم سلطانه المطلق ؟ أولا يحسب الساسة جميعاً حساب الجيش ويخشون نتائج انتقاضه ، وما قد يجر إليه هذا الانتقاض ، إن حدث ، من تدخل الإنجليز لإعادة نفوذهم ، بل لإعادة قواتهم إلى القاهرة وإلى الأراضى المصرية كلها ؟

ولاحظ الأجانب انقسام الجيش فى ولائه للملك أكثر مما لاحظه المصريون وقدروا لنتائجه .

روى لى الأستاذ محمود عزمى أنه تحدث وهو فى أمريكا فى شتاء ١٩٥١ – ١٩٥٢ ، إلى سياسى أمريكى ، وأن الحديث تطرق إلى اعتماد الولايات المتحدة على الملك فى تنفيذ سياستها فى مصر والشرق الأوسط ، وأن هذا السياسى الأمريكى عاد إلى الأستاذ محمود عزمى بعد أسبوعين أو نحوهما وقال له : إنى أحمل إليك نبأ هاماً . لقد عدلت وزارة الخارجية الأمريكية عن سياسة الاعتماد على الملوك فى الشرق الأوسط . ولم يذكر لى الأستاذ عزمى أكثر من هذه العبارة فى هذا الصدد ، وإن رتب عليها ما رتب من استنتاج .

وظلت المعركة الخفية قائمة بين الضباط الأحرار والقصر ، وازداد حديث الناس عنها بعد انتخابات نادى الضباط وإلغائها. وقيل فيا بعد إن حيدر (باشا) نبه الملك إلى ضرورة العمل لتلافيها فلم يأبه لتنبيهه .

وبدأ سرى (باشا) بعد أسبوعين من تأليف وزارته يشعر بهذه الخطورة وينبه الملك إليها . وبعد ثلاثة أسابيع اقترح على الملك أن يعين اللواء محمد (بك) نجيب وزيراً للحربية ، واعتبر ذلك علاجاً للحالة يتلافى به تفاقم الخطر مؤقتاً حتى يستطيع معالجته . لكن الملك رأى فى اقتراح رئيس وزارته ضعفاً يغرى هؤلاء الضباط الأحرار بالمغالاة فى نزعتهم فلم يقبل اقتراحه تعيين اللواء نجيب (بك) وزيراً للحربية . عند ذلك قدم سرى (باشا) استقالته وأصر عليها برغم تعيير الملك إياه بأن فراره بالاستقالة جبن لا يليق برئيس وزارة .

وعرف الضباط الأحرار ما حدث فأيقنوا أن الموقف بينهم وبين الملك أصبح حاسماً ، وأنه إن ظفر بهم حوكموا بتهمة الخيانة لا ريب ، هذا إذا لم يُغتالوا بليل ويقضى على حياتهم ثم لا يعرف أحد مصيرهم . لذلك لم يلبثوا حين قدم سرى (باشا) استقالته أن اجتمعوا وأن قرروا انتزاع الموقف من يد الملك ليأخذوه بيدهم . فالمسألة الآن بالنسبة لهم مسألة حياة

أو موت . وخير أن يموتوا كراماً فى معركة إذا هم لم ينتصروا . فإن انتصروا آل الأمر إليهم وأنقذوا رءوسهم .

أما الملك فعهد بتأليف وزارة جديدة إلى نجيب الهلالى (باشا). واقترح الهلالى (باشا) ما اقترحه سرى (باشا) من تعيين اللواء محمد نجيب (بك) وزيراً للحربية . لكن الملك استدعى إسماعيل (بك) شيرين ، زوج أخته (الأميرة) فوزية ليكون وزيراً للحربية . ولم يعلم الهلالى (باشا) بما اعتزمه الملك إلا حين رأى إسماعيل (بك) شيرين فى القصر فى الموعد المعين لحلف الوزراء اليمين بين يدى الملك . ولم يجد الهلالى (باشا) فى نفسه القوة ليرفض تأليف الوزارة لأن اقتراحه الخاص بوزير الحربية رفض . وتألفت الوزارة كما أراد الملك أن تتألف .

لم أكن بمصر حين حدثت هذه التطورات السريعة الأخيرة . فقد سافرت أصطاف بلبنان يوم ٢٠ يوليو ونزلت برمانا . وفى ٢٢ يوليو سمعت إذاعة الراديو تعلن استقالة سرى (باشا) وعهد الملك إلى الهلالى (باشا) بتأليف الوزارة الجديدة . وعجبت لما حدث برغم عهدى الطويل بما يقع فى مصر من عجائب . وخرجت صبح الثالث والعشرين من يوليو للرياضة ، فلما عدت لموعد الغداء رأيت فتاة لبنانية تقيم بالفندق الذى نقيم به وتنزل كل صباح إلى بيروت لعملها فى أحد البنوك ، وألفيتها تقول إنها سمعت فى الإذاعة أن الجيش المصرى وضع يده على أداة الحكم ، وأن وزارة الهلالى (باشا) قدمت استقالتها ، وأن الملك عهد إلى على (باشا) ماهر بتأليف وزارة جديدة نزولاً على إرادة الجيش . وسرعان ما أكدت لى إذاعة القاهرة التى سمعتها بالفندق بعد تناول الغداء هذا النبأ .

وصعدت إلى غرفتى لغفوة الظهيرة فإذا النوم يجفو جفنى ويذرنى مفكراً فيما حدث وفى واجبى إزاءه .

ولقد عدت إلى التفكير فى هذه الأحداث بعد ذلك غير مرة . وتحدثت فى مقدماتها وأسبابها مع غير واحد من أصدقائى وزملائى . على أننى كنت فى الساعات التى تلت ورود هذا النبأ إلى لبنان أكثر اشتغالاً بما يجب علىّ إزاء هذا الانقلاب المفاجئ . لقد كنت معتزماً الإقامة بمصيفى شهرين أستجم فى أثنائهما لأواجه أحداث العام المقبل ، وهاهى ذى الأحداث تسبق كل ما توقعت . أترانى أعود إلى مصر لأكون على مقربة من مسرحها ؟ وما فائدة عودتى وقد ألف على (باشا) ماهر الوزارة فرضى الجيش ونزل الملك على الحكم ؟ لكن اللواء محمد نجيب (بك) أعلن نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة ، فلم يسع الملك إلا أن

يعزل حيدر (باشا) من هذا المنصب وأن يقر تعين اللواء نجيب (بك) وأن ينعم عليه برتبة الفريق . الجيش إذن أصبح صاحب السلطان ، أما والأمر كذلك فلن يغير رجوعى إلى مصر ما هو حادث ، ولن أستطيع ولن يستطيع الأحرار الدستوريون شيئاً . وجفوت فراشى وعدت أسمع إذاعات القاهرة وبينها نشرة الجيش يطمئن بها الناس ويدعوهم إلى الهدوء والسكينة وينذر بها من يحاولون الصيد فى الماء العكر ، ويطمئن الأجانب بنوع خاص على أرواحهم وأموالهم .

وانقضى الليل وأنا فى ترددى . فلما أصبحت وصلتنى قبيل الظهر برقية من الإسكندرية بتوقيع دسوقى أباظة (باشا) يطلب فيها باسم الأحرار الدستوريين عودتى إليهم للتشاور فى الموقف . وأزالت هذه البرقية ترددى فحجزت مكاناً على الطائرة وبلغت الإسكندرية والتقيت بدسوقى (باشا) وبسائر إخوانى هناك . وفى الغد قابلت على (باشا) ماهر وفهمت منه أنه لا يعرف إلى أى مدى تقف مطالب الجيش . فقد طلبوا إلى الملك أن يعزل كثيرين من رجال حاشيته وفى مقدمتهم كريم (باشا) ثابت الذى ثار استجواب مجلس الشيوخ فى سنة ١٩٥٠ حول اسمه فكانت النتيجة أن عزل الملك رئيس الشيوخ من رياسته ، وأن أسقطت عضوية تسعة عشر من أعضاء المجلس بينهم رجال ذوو قدر ومكانة . وقد حاول الملك المماطلة ثم عزل رجال حاشيته وعزل كريم ثابت نزولاً على إرادة الجيش حين رأى المماطلة غير مجدية نفعاً .

وطلب إلىَّ أحمد (باشا) عبد الغفار تليفونياً صبح ٢٦ يوليو أن أحضر اجتماعاً بمنزله حضره لطفى (باشا) السيد ، وإبراهيم (باشا) عبد الهادى ، وأحمد (باشا) خشبة وعبد السلام (باشا) الشاذلى ، وطه (باشا) السباعى ، ومحمود (بك) محمد محمود ، فلما لقيتهم هناك سألونى رأيى فى زيارة اللواء نجيب (بك) بمعسكر مصطفى (باشا) بالإسكندرية تأييداً لحركة الجيش ، فوافقت ودعوت دسوقى أباظة (باشا) وأحمد على علوبة (باشا) فانضما إلينا وذهبنا جميعاً إلى المعسكر وقابلنا اللواء نجيب (بك) . وتكلم لطفى (باشا) السيد باسمنا جميعاً معرباً عن تأييدنا حركة الجيش ، ورد نجيب (بك) بأن الجيش إنما ينفذ السياسة التى نادينا بها خلال السنين الأخيرين وأنه مغتبط بتأييدنا له .

وخرجنا من المعسكر فعلمنا أن اللواء نجيب (بك) إنما جاء من القاهرة إلى الإسكندرية تصحبه الطائرات التى ملأت جو الإسكندرية أزيزاً مزعجاً منذ الصباح الباكر لدعوة الملك إلى التنازل عن العرش لولى عهده الطفل أحمد فؤاد أو لخلعه إن هو لم يقبل التنازل .

والخطاب الذى بعث به اللواء نجيب إلى الملك يدعوه فيه إلى التنازل عن العرش لولده ، وإلى مغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه – يوم ٢٦ يوليو – والأمر الملكى بالتنازل عن العرش ، وثيقتان تاريخيتان جديرتان بإثباتهما هنا .

أما الوثيقة الأولى فتجرى بالنص الآتى :

« من الفريق أركان الحرب محمد نجيب – باسم ضباط الجيش ورجاله ، إلى جلالة الملك فاروق الأول

« إنه نظراً لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته .

« ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير .

« ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى ، وفجر من فجر ، وكيف لا والناس على دين ملوكهم .

« لذلك ، قد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه . والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج .

توقيع

محمد نجيب

فريق أركان حرب

الإسكندرية فى يوم السبت

٤ من ذى القعدة ١٣٧١ هـ (٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ميلادية)

وأما الأمر الملكى بالتنازل عن العرش فنصه ما يأتى :

« نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نتطلب الخير دائماً لأمتنا ، ونبتغى سعادتها ورقيها ، ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنيب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة ، ونزولاً على إرادة الشعب :

قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الأمير أحمد فؤاد ، وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه .

صدر بقصر رأس التين فى ٤ من ذى القعدة سنة ١٣٧١ « فاروق »

(٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢)

ترى ، ألم يدر بخاطر فاروق أن يقاوم الجيش ويرفض التنازل عن العرش ؟ إن له لحرساً ملكيًّا مسلحاً بخير من تسليح الجيش يستطيع المقاومة . فهل حاول هذا الحرس المقاومة بالفعل صبح ذلك اليوم السادس والعشرين من يوليو ؟ قيل إنه تبودلت بينه وبين الجيش الذى حاصر قصر رأس التين طلقات نارية . لكنها لم تزد على أن كانت طلقات فردية قليلة لا يقاس إلى ما يحدث بين قريتين صغيرتين من قرى الصعيد يقع بينهما نزاع على أمر ما ، فيأخذ رجال كل من القريتين سلاحهم ويلتقيان . ولم يذكر أحد فيما سمعت من الأحاديث التى رويت عن هذه الساعات الحاسمة من حياة فاروق أنه فكر فى النزول بنفسه إلى الحرس وفى قيادة معركة ينتصر فيها أو ينهزم ، بل كل ما قيل إنه هدد بأن يصدر أمره إلى الحرس أن يقاوم ، فلما قيل له إن ذلك معناه أنه يعرض حريته بل حياته للخطر أذعن وقبل التنازل عن العرش .

وكان موقفه هذا منطقيًّا متسقاً مع تصرفاته منذ بدأت حركة الجيش فى القاهرة فجر الثالث والعشرين من يوليو ، بل من قبل أن تبدأ هذه الحركة بزمن غير قليل . لقد بدأت اتجاهات الضباط الأحرار فأبدى من عدم الاكتراث لها ما يكاد يبلغ حد الاستهتار . فلما عرضت عليه معالجتها بتعيين اللواء نجيب (بك) وزيراً للحربية رفض تعيينه ولم يفكر مع ذلك فى أن يتخذ أى احتياط لما عساه يترتب على هذا الرفض . فلما استقال سرى (باشا) وتألفت وزارة الهلالى (باشا) على النحو الذى أسلفنا كان الأمر بين الملك والضباط الأحرار قد بلغ مبلغاً يقتضى بعد النظر وسلامة التقدير توقع نتائجه . فلما بدأت حركة الجيش

بالقاهرة واعتقل القائمون بها رؤساءهم وزملاءهم في الجيش ممن لم يكونوا محل ثقتهم ووضعوا يدهم على دار الإذاعة ، وأعلنوا أن الأمر أصبح بيدهم ، لم يفكر الملك ولم تفكر وزارة الهلالى (باشا) فى اتخاذ إجراء حاسم لمواجهة ما حدث ، بل سافر مرتضى المراغى (باشا) وزير الداخلية ، والذى كان وزيراً للحربية فى وزارة الهلالى (باشا) الأولى ، وطلب إلى اللواء نجيب (بك) أن يحضر إليه ، فأبى وطلب إلى الوزير أن يحضر هو إليه فى ثكناته ، أى فى المقر الجديد للسلطان والحكم . وقدر الوزير أنه إذا ذهب أضاع هيبة الوزارة ، وأنه قد يعتقل كما اعتقل الضباط غير المشتركين فى الحركة ، فقر عائداً إلى الإسكندرية ناجياً بنفسه . وطلب الجيش إلى الملك إسناد الوزارة إلى على ماهر (باشا) ، فاستقالت وزارة الهلالى (باشا) بعد ساعات من تأليفها وألف على ماهر (باشا) وزارته . بذلك أصبح السلطان المدنى والسلطان العسكرى بيد الضباط المنتفضين على الملك ، ولم يبق إلا حاشيته وحرسه . وطلب هؤلاء الضباط عزل المقربين إلى الملك من رجال الحاشية فعزلهم . وفى الصباح الباكر من ٢٦ يوليو زحفت فرق الجيش الموالية للضباط الأحرار إلى الإسكندرية وحاصرت قصر رأس التين ، وقام سلاح الطيران بمناورات مزعجة هدت ما كان باقياً من أعصاب الملك ، فكان طبيعياً ألا يفكر فى مقاومة الحرس للجيش ، وأن يسلم بالتنازل عن العرش لولده .

كانت المناورة التى قام بها سلاح الطيران تعزيزاً للجيش الزاحف لحصار القصر مرعجة بالفعل . استيقظت بالإسكندرية صباح السادس والعشرين من يوليو فإذا بى أسمع أزيز الطائرات الحربية المزعج يملأ جو الثغر وينذر بحادث جلل . وذكرت إذ ذاك كيف كان سلاح الطيران الملكى موضع العناية الفائقة من فاروق ، ظناً منه أنه بهذا السلاح وبسائر أسلحة الجيش يستطيع أن يجعل يده على الشعب المصرى العليا ، ناسياً أنه : « ما من يد إلا يد الله فوقها » . واستمر الأزيز المزعج يملأ جو الإسكندرية زمناً غير قصير . وفى هذه الأثناء كانت قوات « السوارى » بمصطفى باشا ودباباتها تحاصر القصر ، وفيه زوجة فاروق الشابة وبناته الثلاث وابنه الطفل يحيطون به . أتراه فى موقفه ذاك ، وقد سمع من أزيز الطائرات المزعج ما سمعت ، وعرف من تحركات الجيش وحصاره القصر ما لم أعرف ، يفكر فى أمر الحرس بالمقاومة ويأمن أن يطيع الحرس أمره ؟ وهل تراه يفكر فى أن ينزل إلى الحرس يحرضهم ويتقدمهم ويترك وراءه هاتيك النسوة وهذا الطفل ويعرض نفسه للموت . ذلك ما لم يتسق ومنطقه وتصرفاته فى الأيام الثلاثة التى سبقت هذا اليوم

التاريخى الحاسم . ولذلك ألقى بكل سلاح واستسلم وتنازل عن العرش .

ولم تكن تصرفاته فى هذه الأيام الثلاثة هى وحدها التى أدت إلى هذه النتيجة . فلو أن الجيش شعر بأن للملك فى الشعب سنداً قوياً ، وأن إكراهه على التنازل عن العرش يقابل بموجة من الاستياء ، لتردد الضباط الأحرار قبل أن يقدموا على ما أقدموا عليه . لكن الملك خاصم ما سوى الوفد من الأحزاب على أثر الاستجواب الخاص بكريم ثابت والأسلحة الفاسدة خصومة ضاعفها فى نفسه هذا الكتاب الذى بعثوا به إليه فى أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، والذى أثبتنا نصه فى هذا الفصل ؛ وقد أصر الملك على هذه الخصومة إلى النهاية . ثم إنه أقال الوزارة الوفدية على أثر حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . ومن يومئذ إلى أن حدثت حركة الجيش عين وزارة على ماهر (باشا) ثم اضطرها للاستقالة ، وعين وزارة نجيب الهلالى (باشا) فاستقالت حين علمت أن حاشيته تعمل على خروجها من الحكم ، ثم عين وزارة حسين سرى (باشا) ، وهو يعلم ، وسرى (باشا) يعلم أن التعاون بين الملك وأية وزارة أمر غير ميسور ، لأن الملك يريد أن يستأثر بالأمر ولا يدع للوزارة من حرية التصرف شيئاً . بذلك فقد الملك تأييد الشعب بكل طوائفه وأحزابه ، وبذلك شعر المحيطون به ، وشعر الحرس الملكى نفسه ، بالفراغ الذى ضرب نطاقه حول الملك وعزله عن الشعب عزلا تاماً .

ربما غاب عن تصور الملك ما يؤدى إليه هذا الفراغ ، اقتناعاً منه بأن ما أفاءه على الجيش من عطف ومن رتب وترقيات يكفى ليكفل له البقاء على عرشه . لكن العجيب أن يغيب أثر هذا الفراغ عن رجال الحاشية وعن بطانة الملك وخاصته . فليس عسيراً أن يدرك مشتغل بالشئون العامة أن الأنصار الذين يكسبهم بالمال والمنافع لا يقامرون بحياتهم ، بل لا يقامرون بمنافعهم ، إذا رأوا خطراً يهدد الحياة أو المنافع . وقد رأى فاروق بنفسه كيف انفضت فرق القمصان الزرقاء عن الوفد لأول ما زالت حكومته . فأما الأنصار المستعدون للتضحية فهم أولئك الذين ينصرونك إيماناً بفكرة واقتناعاً بأنك تمثل هذه الفكرة لذاتها ، لا لمغنم تجره من ورائها . أما وقد غاب ذلك كله عن فاروق وحاشيته وخاصته ، فقد كان طبيعياً أن تجرى الأمور كما جرت ، وأن يوقع فاروق وثيقة التنازل عن العرش حين رأى أن عدم توقيعها يعرضه لما هو شر من التنازل عن العرش .

هذا هو التفسير المنطقى لموقف فاروق فى تلك الأيام الثلاثة الأخيرة ، ولموقفه يوم ٢٦ يوليو حين أريد على التنازل عن عرشه ، كما يشهد به سياق الحوادث . صحيح أن

قوماً يذكرون ما كان يقوله فاروق فى بعض سهراته من أنه لن يبقى من الملوك عما قليل إلا ملك إنجلترا وملوك ورق اللعب الأربعة ، ويرتبون على ذلك أنه كان يقدر المصير الذى آل إليه ، ولذلك صرف كل همه فى السنوات الست الأخيرة إلى جمع المال وإلى إيداع الملايين فى بنوك إيطاليا وسويسرا وغيرهما من بلاد أوربا وأمريكا احتياطاً لهذا اليوم الذى صار إليه ، ثم يؤيدون رأيهم بقبول فاروق التنازل عن العرش من غير مقاومة . ولو أن هذا الرأى كان صحيحاً لما لجأ فاروق إلى مخاصمة الأحزاب المصرية والساسة المصريين والشعب المصرى ، ولم يكن أحد منهم يقاوم نزعاته فى جمع المال مقاومة تذكر . ولو أنه فعل لطال عهده على العرش أكثر مما طال ، ولجمع من المال أكثر مما جمع ، ثم لنزل عن العرش تاركاً وراءه من يذكره بالخير . ولقد جمع والده الملك فؤاد من المال مثل ما جمع هو ، وترك وراءه يوم مات من يذكر له أعمالاً طيبة قام بها لخير البلاد ، برغم نزعته إلى جمع أكبر قسط من السلطان فى يده .

ويقال إن فاروقاً سلم فى أقرب المقربين إليه من رجال حاشيته حين طلب إليه عزلهم لأنه كان مستعداً للتسليم بكل شىء مقابل بقائه على العرش يملك ولا يحكم . وما أظنه فكر فى هذا وهو فى غمرة الأيام الثلاثة الأخيرة من ملكه .

وقع فاروق وثيقة التنازل عن العرش ظهر يوم السبت السادس والعشرين من شهر يوليو سنة ١٩٥٢ ، وبقى أن يرحل عن البلاد فى الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم . وقد خيره على ماهر (باشا) أن يسافر على طائرة أو على باخرة يختارها ، فطلب أن يسافر على اليخت الملكى (المحروسة) ، وطلب أن يصحبه فى سفره أفراد عينهم من رجال حاشيته ، فقبل الجيش سفره على (المحروسة) ولكنه لم يقبل أن يسافر معه أحد أيّاً كان من الحاشية . فلما كانت الساعة السادسة إلا دقائق ذهب إلى الرصيف الملكى ومعه بناته الثلاث من (الملكة) فريدة ، ومعه (الملكة) ناريمان وابنها الطفل (الملك) أحمد فؤاد ومربيته . وهناك وافاه على (باشا) ماهر ومستر جفرسون كافرى سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى مصر . فلما كانت الساعة السادسة تماماً وافاه اللواء محمد نجيب (بك) ومعه بعض الضباط الأحرار يودعونه . وفى هذه اللحظة الأخيرة من ملك تولى فاروق فيه السلطة الدستورية خمسة عشر عاماً إلا ثلاثة أيام صافح فاروق نجيباً وقال له : وفقكم الله فى مهمتكم الصعبة .

وأقلعت (المحروسة) تقل فاروقاً ميممة إيطاليا كما يممها جَدٌّ له من قبل هو إسماعيل ، بعد ستة عشر عاماً حكم فيها مصر حكماً مطلقاً .

وبذلك انتقلت مصر من عهد إلى عهد .

الفهرست

صفحة

تقديم

الفصل الأول – فترة انتقال

الفصل الثانى – وزارة الانتخابات

ه

رقم الإيداع	١٩٩٠ / ٩٥٠٣
الترقيم الدولى	ISBN 977-02-3139-8

١ / ٩٠ / ٣٣٦

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)